المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

مصطفى بن فؤاد بن أحمد بن محمد

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض بن حسن الخوام

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ملخص رسالة دكتوراه

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذا ملخص رسالتي بعنوان " **اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية** " .

عمد هذا البحث إلى تتبع المسائل التي اعترض فيها الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية والوقوف على آراء النحاة في كل مسألة ثم ذكر الرأي الراجح في نظري مع إيراد الدليل على ذلك . وتبدو أهمية هذا البحث في إبرازه المكانة العلمية لعلمين بارزين وصلا إلى الغاية في علمي النحو والصرف كما أن هذا البحث يوقفنا على قدرة الرضي على تحرير القول في المسائل التي يخالف فيها غيره .

وقد جاء البحث في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، أما التمهيد فقد ترجمت فيه بإيجاز لكل من ابن الحاجب ورضي الدين الاستراباذي وتحدثت فيه أيضاً باختصار عن منشأ الاعتراضات النحوية وأنواعها ودواعيها . وأما الفصول الأربعة فكان الأول منها : اعتراضاته على التعريفات . والثاني : اعتراضاته على الأحكام النحوية وما يتصل بها ، والثالث : اعتراضاته على العلل ، والرابع : اعتراضاته على العبارة ، وأما الخاتمة فذكرت فيها ما انتهى إليه البحث من نتائج ومن أهمها :

١ - أن الرضي كان يأخذ على ابن الحاجب بعض الألفاظ في عباراته ولو وجه اهتمامه إلى آراء ابن الحاجب لكانت الفائدة أعظم .

٢ - أن الرضي كان يأخذ على الكافية - وهي باكورة أعمال ابن الحاجب - دون النظر في سائر مصنفات ابن الحاجب ، وهذا - في نظري - هضم لحق ابن الحاجب إذ قد يطلق ابن الحاجب في كتاب ما قيده في آخر .

٣ - أن الرضي كان أحياناً يطلق - في معرض الاحتجاج على ابن الحاجب - كلاماً ثم يتبين بعد مطالعة كتب النحو عكس ما قال .

عميد الكلية	المشرف	الباحث
د. صالح جمال بدوي	أ.د. رياض حسن الخوام	مصطفى فؤاد أحمد محمد

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وبعد ، فقد كنت أسمع – وأنا في مراحل دراستي السابقة – عن أحد مؤلفات علم النحو التي اعتمد عليها كثيراً الدرس النحوي ، وأفاد منها الناس أيما إفادة ، هذا المؤلف هو شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، جمع فيه صاحبه بين النقل والتحقيق وحسن التعليل ، وأورد فيه على أكثر النحاة إشكالات عديدة ، وكانت له فيه صولات وجولات ، فتفرد بآراء واختيارات كثيرة أفاد منها اللاحقون ، فبات اسم الرضي مذكوراً في كثير من مؤلفات الخالفين ، وحين وصلت – بفضل الله – إلى مرحلة الدكتوراه ، وأخذت أبحث عن موضوع لأحصل به على درجة الدكتوراه أشار علي مشرفي السابق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – حفظه الله ورعاه – بدراسة هذا الموضوع وهو اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية ، وبعد دراستي له عزمت على أن يكون موضوعاً لرسالتي للأسباب الآتية :

١ – أن تناول مثل هذا الموضوع يبرز المكانة العلمية لعلمين بارزين وصلا إلى الغاية في علمي النحو والصرف .

٢ – أن هذا البحث يوقفنا على قدرة الرضي – والذي عرف بكونه من المحققين – على تحرير القول في المسائل التي يخالف فيها غيره ، فينكشف لنا بذلك جانب من جوانب شخصيته العلمية المتميزة ، وتبدو أهمية ذلك كله إذا ما علمنا أن ليس له في المكتبة النحوية إلا شرحه على الكافية .

٣ – أن الحديث عن الاعتراضات النحوية مجاله رحب واسع ، إذ هو ممتد من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخرين ، وتناولي لمثل هذا الموضوع يجعلني أتزود بحصيلة علمية أفتقر إليها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

أما التمهيد فقد ترجمت فيه بإيجاز لكل من ابن الحاجب ورضي الدين الإستراباذي ، وتحدثت فيه باختصار أيضاً عن منشأ الاعتراضات النحوية وأنواعها ودواعيها .

وأما الفصول الأربعة فكانت على النحو الآتي :

الفصل الأول : اعتراضاته على التعريفات ، وقد ضمنته المسائل المتعلقة بالتعريفات .

الفصل الثاني : اعتراضاته على الأحكام النحوية وما يتصل بها .

الفصل الثالث : اعتراضاته على العلل .

الفصل الرابع : اعتراضاته على العبارة .

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج ، وقد ذيلت البحث بفهارس متنوعة .

وأما المنهج الذي سرت عليه في دراسة هذه الاعتراضات فيتضح مما يأتي :

١ - قمت باستقراء شرح الرضي على الكافية ، واستخرجت منه المسائل التي أخذها الرضي على ابن الحاجب سواء ما تعلق بالكافية أو بغيرها من مؤلفات ابن الحاجب.

٢ - عنونت لكل مسألة بما يوافق موضع الخلاف فيها .

٣ - جعلت كلام ابن الحاجب في صدر كل مسألة ، ثم أتبعته باعتراض الرضي عليه ، وقد حرصت على أن آتي بنص كل منهما إلا في حالات معدودة كان الكلام فيها واضحاً جلياً لا لبس فيه ، ويمكن اختصاره .

٤ - رجعت في كل مسألة إلى مظانها ، ووقفت على آراء النحاة فيها ، ثم استعرضت هذه الآراء .

٥ - ختمت كل مسألة بالرأي الراجح - في نظري - وعضدت قولي بالدليل ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

٦ - رتبت مسائل كل فصل حسب ترتيب أبواب الكافية ، غير أني تركت هذا الالتزام في بعض المسائل لكونها تتطلب ذلك .

والجدير بالذكر هنا أن بعض مسائل الاعتراض تحتمل أن توضع - من وجه - في فصل ، ومن وجه آخر في فصل ثان ، فوضعتها في الفصل الأنسب لها في نظري .

وفي الختام يطيب لي في هذا المقام أن أذكر مشرفي السابق على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا ذكر اعتزاز وتقدير واعتراف بالفضل والتوقير ، فقد لمست فيه علم الفضلاء وخلق العلماء ونبل الحكماء ، أسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن يمد في عمره ، ويبارك في عمله ، وينفع به الإسلام وأهله ، ولا يفوتني هنا أيضاً أن أسدي شكري الجزيل وتقديري العميق إلى مشرفي الحالي الأستاذ الدكتور رياض حسن الخوام على ما أولاني من عناية وتوجيه وحث على الجد والتحصيل ، كل ذلك مع سعة صدر وأدب جم ، أسأل الله العلي القدير أن يجزل له المثوبة ويقر عينه بالأهل والقرابة ، ولا أنسى هنا أيضاً أن أشكر القائمين على جامعة أم القرى الموقرة عامة وكلية اللغة العربية خاصة ، وكذا كل من مد لي يد العون في هذا البحث .

وبعد ، فإني لا أدعي لنفسي في هذا البحث فضلاً ، فما فيه من صواب فبمحض فضله سبحانه وكرمه ، وما فيه من خطأ فمن نفسي ، أسأل الله عز وجل أن يمن علينا جميعاً بالعفو والغفران والروح والريحان إنه سميع قريب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١)

تمهيد

ويحتوي على :

أولا : تعريف موجز بابن الحاجب ورضي الدين الإستراباذي

ثانيا : الاعتراضات النحوية (نشأتها ، أنواعها ، دواعيها)

أولا : تعريف موجز بابن الحاجب ورضي الدين الإستراباذي

(١) **ابن الحاجب :**

هو أبو عمرو بن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي ولد سنة (٥٧٠هـ) بإسنا من بلاد صعيد مصر ، اشتغل بالعلم فقرأ القراءات وحرر النحو تحريرا بليغا وتفقه وساد أهل عصره . كان رأسا في علوم كثيرة ، منها الأصول والفروع والعربية والتصريف والعروض والتفسير وغير ذلك . استوطن دمشق سنة (٦١٧هـ) ودرّس بها للمالكية بالجامع حتى كان خروجه . كان من أذكى الأئمة قريحة ، وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا كثير الحياء منصفا محبا للعلم وأهله ناشرا له محتملا للأذى صبورا على البلوى توفي بالإسكندرية سنة (٥٤٦هـ) .

(أ) **شيوخه وتلاميذه :**

سأقتصر في هذا المبحث على ذكر الأسماء وسنة الوفاة تعويلا على ماجاء في دراسة السابقين[٢] في هذا الشأن .

(١) **شيوخه :**

تتلمذ ابن الحاجب لأشهر علماء عصره في علوم العربية وغيرها ، ومن هؤلاء :

---

(١) ترجمته في : البداية والنهاية ١٧٦/١٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٦٥/٣ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥-٢٣٥ وفيات الأعيان ٢٤٨/٣-٢٥٠ ، العبر ٢٥٤/٣ ، مرآة الجنان ١١٤/٤ ، الدليل الشافي ٤٤٠/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، معجم المؤلفين ٢٦٥/٦ ، ذيل الروضتين ص١٨٢ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .

(٢) ينظر : ابن الحاجب النحوي لطارق الجنابي ص٤١-٤٩ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٨/١-٣٧ تحقيق/جمال مخيمر .

أ ـ القاسم بن فيره الشاطبي أبو محمد القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي ، توفي سنة (٥٩٠هـ)[١] .

ب ـ أبو الجود اللخمي غياث بن فارس بن مكي المنذري ، توفي سنة (٦٠٥هـ)[٢].

ج ـ أبو الفضل الغزنوي محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين ، توفي سنة (٥٩٩هـ)[٣] .

د ـ أبو الحسن الإبياري علي بن إسماعيل بن علي ، توف سنة (٦١٨هـ)[٤] .

(٢) **تلاميذه :**

أخذ عن ابن الحاجب خلق كثير ، منهم :

أ ـ الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي ، توفي سنة (٦٩٥هـ)[٥] .

ب ـ زين الدين المعروف بابن العماد محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري ، توفي سنة (٧٠٠هـ)[٦] .

ج ـ أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين ، المعروف بابن ملي ، توفي سنة (٦٩٩هـ)[٧].

د ـ الملك الناصر داود بن الملك المعظم ، توفي سنة (٦٥٥هـ)[٨] .

هـ ـ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني ، توفي سنة (٦٥١هـ)[٩] .

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥ ، الطالع السعيد ص٣٥٣ .

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٤١ ، الطالع السعيد ص٣٥٣ .

(٣) الطالع السعيد ص٣٥٣ .

(٤) الطالع السعيد ص٣٥٣ .

(٥) بغية الوعاة ١/٤٧٠-٤٧١ .

(٦) الدرر الكامنة ٤/٦٠-٦١ .

(٧) ابن الحاجب النحوي ص٤٧ .

(٨) البداية والنهاية ١٣/١٩٨ ، ابن الحاجب النحوي ص٤٧ .

(٩) البداية والنهاية ١٣/٣٢٥-٣٢٦ ، ابن الحاجب النحوي ص٤٨ .

و ـ الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي بن علي بن المبارك أبو عبد الله الأنصاري ثم البعلبكي ، توفي سنة (٦٩٥هـ)[١] .

آثاره :

كان لابن الحاجب نتاجٌ علميٌّ وافر في علوم العربية وغيرها إذ كان صاحبَ قلمٍ مدرار وفكر وقاد ، ويمكن حصرُ مؤلفاته فيما يلي :

(١) المقدمة (الكافية) في النحو[٢]
(٢) شرح الكافية[٣]
(٣) المقدمة (الشافية) في الصرف[٤]
(٤) شرح الشافية[٥]
(٥) الوافية نظم الكافية[٦]
(٦) شرح الوافية[٧]
(٧) الإيضاح شرح مفصل الزمخشري[٨]
(٨) الأمالي النحوية[٩]
(٩) المسائل الدمشقية[١٠]

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٤-٢٤٥ .
(٢) ينظر : الطالع السعيد ص٣٥٤ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٩ .
(٣) ينظر : السابقان .
(٤) ينظر : الطالع السعيد ص٣٥٤ ، هدية العارفين ٥/٦٥٥ .
(٥) ينظر : كشف الظنون ٢/١٠٢٠ ، بروكلمان ٥/٣٢٧ .
(٦) ينظر : بروكلمان ٥/٣٢٦ .
(٧) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص٥٠ .
(٨) ينظر : الطالع السعيد ص٣٥٤ .
(٩) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص٥١ .
(١٠) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص٥١ .

(١٠) إلى ابنه المفضل[١]
(١١) شرح كتاب سيبويه[٢]
(١٢) شرح المقدمة الجزولية[٣]
(١٣) المكتفى للمبتدي ، شرح (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي[٤]
(١٤) إعراب بعض آيات من القرآن الكريم[٥]
(١٥) رسالة في العشر[٦]
(١٦) شرح الهادي[٧]
(١٧) القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية[٨]
(١٨) جمال العرب في علم الأدب[٩]
(١٩) المقصد الجليل في علم الخليل[١٠]
(٢٠) معجم الشيوخ[١١]
(٢١) ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر[١٢]
(٢٢) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل[١٣]

---

(١) ينظر : بروكلمان ٣٣٤/٥ .
(٢) ينظر : كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(٣) ينظر : بروكلمان ٣٤٢/٥، ٣٥٠ .
(٤) ينظر : كشف الظنون ٢١٢/١ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(٥) ينظر : بروكلمان ٣٤١/٥ .
(٦) ينظر : بروكلمان ٣٣٤/٥ .
(٧) ينظر : ابن الحاجب النحوي ص٥٠ .
(٨) ينظر : بروكلمان ٣٣٤/٥ ، ابن الحاجب النحوي ص٥١ .
(٩) ينظر : كشف الظنون ٥٩٣/١ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(١٠) ينظر : كشف الظنون ١٨٠٦/٢ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(١١) ينظر : كشف الظنون ١٧٣٥/٢ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(١٢) ينظر : كشف الظنون ٢٩٤/١ .
(١٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤١/١ ، تحقيق/جمال مخيمر .

(٢٣) مختصر المنتهى أو المختصر الأصولي[١]
(٢٤) عيون الأدلة[٢]
(٢٥) جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع في الفقه المالكي[٣]
(٢٦) عقيدة ابن الحاجب[٤]

(٢) رضي الدين الإستراباذي

هو رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي[٥] الإمام المشهور ، توفي سنة (٦٨٦هـ)[٦] . وعلى الرغم من شهرة هذا العلم أسقطته معظم كتب التراجم ممن ترجمت لهم[٧] ، والذين ذكروه كانت أخبارهم عنه شحيحة ، ومن هؤلاء السيوطي ، قال : "الرضي الإمام المشهور ، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها ، ولقبه نجم الأئمة ، ولم أقف على اسمه ولاعلى شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، وأخبرنا صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين ، أو ست ، الشك مني ، وله شرح على الشافية"[٨] . وقد نقل كلام السيوطي هذا كل من صاحب

---

(٤) ينظر : بروكلمان ٣٣٤/٥ .
(٢) ينظر : السابق .
(٣) ينظر : بروكلمان ٣٤٠/٥ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(٤) ينظر : كشف الظنون ١١٥٧/٢ ، بروكلمان ٣٤١/٥ ، هدية العارفين ٦٥٥/٥ .
(٥) ينظر : خزانة الأدب ٢٨/١-٢٩ ، كشف الظنون ١٠٢/٢ ، الأعلام ٨٦/٦ .
(٦) ينظر : الأعلام ٨٦/٦ .
(٧) ينظر منها : طبقات الشافعية الكبرى ، البداية والنهاية ٣٠٩/١٣-٣١٠ ، النجوم الزاهرة ٣٧١/٧-٣٧٤ ، بدائع الزهور ٣٥٦/١-٣٥٧ ، معجم المؤلفين ، هدية العارفين ، ذيل وفيات الأعيان .
(٨) بغية الوعاة ٥٦٧/١-٥٦٨ .

الخزانة[١] وصاحب شذرات الذهب[٢] ، وأضاف صاحب مفتاح السعادة قائلا : "ويُروَى أنَّ نجم الأئمة ـ رضي الدين ـ كان على مذهب الرفض ، ويُحكَى عنه : أنَّه كان يقول : العَدْلُ في (عمر) ليس بتحقيقي .. العَدْلُ في (عمر) تقديري . نعوذ بالله من الغلو في البدعة والعصبية في الباطل . يقال : إنَّه ليس في المتأخرين من اطّلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله"[٣] .

(١) ينظر : خزانة الأدب ١/٢٨-٢٩ .
(٢) ينظر : شذرات الذهب ٥/٣٩٥ .
(٣) مفتاح السعادة ١/١٧١ .

ثانيا : الاعتراضات النحوية (نشأتها ، أنواعها ، دواعيها)

أحاطَ العلمُ أنَّ كتابَ سيبويه هو أقدمُ مؤلَّفٍ وَصلَ إلينا في علم النحو ، وأنَّه قد ناله من الإعجاب والعناية مالم يتوفَّرْ لغيره من المؤلَّفات ، فقد أكبَّ العلماءُ عليه بالنظر والتدقيق وبيانِ مراده والتعليقِ ، وتفسيرِ ماغَمُضَ منه وشرحِه وشرحِ أبياته .

ويُعدُّ شرحُ السيرافي له أفضلَ شروحه ، وقد وصل إلينا قبلَ غيره ورأى النورَ بعد أنْ كان رهيناً في خزائن المخطوطات .

وقد أُلِّفتْ بعد كتاب سيبويه مصنفاتٌ اقتفى أصحابها فيها خطاه ، ونسجوا على مِنواله ، ومن هذه المؤلفات كتابُ (المقتضب) للمبرد و(الأصول) لابن السَّرَّاج ، ووُضِعت بعد ذلك المتونُ تَجمعُ ماتناثرَ في المطوَّلات من قواعد النحو ، موليةً الأصولَ منها عنايةً لم تُولِها الفروعَ ، كلُّ ذلك تسهيلا على طلاب العلم ، فَعمَّتِ الفائدةُ وحَصَلَ المطلوبُ ، ومن هذه المختصرات كتابُ (الجُمَل) للزجاجي و(اللُّمَع) لابن جني ، وقد وُضِعَ على هذه المتون شروحٌ تُجلِّي ماانغلقَ فيها من عبارات ، وتَشرحُ ماغَمُضَ من ألفاظ ، وذُيِّلتِ الشروحُ بحواشٍ ، ووُضِع على الحواشي تقريراتٌ[(١)] .

ومالَبِثَ هذا العِلْمُ يزهو ويَترعرعُ حتى تَشعَّبتْ فيه الآراءُ وظهرَتْ فيه الاعتراضاتُ والردود ، وعُقِدتْ له المناظراتُ والمجالسُ .

والظاهرةُ التي معنا ـ وهي ظاهرة الاعتراضات في الدرس النحوي ـ ظاهرةٌ غيرُ خفيّةٍ على كلِّ مَن له بنتاج هذا العلم صلةٌ ، وقد كانَ لهذه الظاهرة في الدرس النحوي تأثيرٌ واضحٌ ومثمرٌ ؛ إذ أفادَ الدرسُ النحويُّ منها أيَّما إفادةٍ ؛ ذلك أنَّ مسائلَ النحو أصبحتْ ـ مع كثرة الأخذ والرَّدِ فيها ـ أكثرَتحريرا وأرسخَ في الأذهان والأفهام ، كما غَدَتِ المعضلاتُ منها ـ مع تكرار التفتيش فيها والتدقيقِ ـ أقربَ إلى الأفهام من ذي قبل ، ناهيكَ عمَّا أحدَثَته هذه الاعتراضاتُ والردود في العلماء من استنفارٍ لعقولهم وشَحْذٍ لِهِمَمِهم وتحريضٍ على المنازلة ، ممَّا دفعهم إلى النزول بِبَناتِ أفكارهم ونتاجِ عقولهم وزُبدةِ خبراتهم ، وكلُّ مافي جعبتهم ، فكان ثمرةُ ذلك كلِّه لطلاب هذا العلمِ الذين أكبُّوا عليه بالجدِّ والتَّحصيل .

---

(١) من أمثلتها تقريرات الإمبابي على حاشية الصبان .

ومن خلال تتبعي في كتب التراجم وغيرها لظاهرة الاعتراضات في المصنفات النحوية أَلْفيتُ أنَّ هذه المصنفاتِ يُمكِنُ تقسيمُها إلى قسمين :

(١) مصنفات ضمنها مؤلفوها اعتراضات على بعض المسائل والآراء .

(٢) مصنفات قامتْ على الاعتراض أو الرَّد فحسب .

ومن أمثلة القسم الأول :

١ ـ كتاب (المقتضب) للمبرد حيث ضمنه بعض الاعتراضات على كتاب سيبويه ، ومن هذه الاعتراضات قوله : "ويحسن في الكلام : إنْ أتيتني لأقومَنَّ ، وإنْ لم تأتني لأغضبَنَّ . فسيبويه يذهبُ إلى أنَّه على التقديم والتأخير ، كأنَّه قالَ : لأغضَبَنَّ إنْ لم تأتني ، ولأقومَنَّ إنْ أتيتني . والذي قالَ لايصلُحُ عندي ؛ لأنَّ الجوابَ في موضعه ، فلايجبُ أنْ يُقدَّر لغيره ..."(١)

٢ ـ كتاب (النكت) للأعلم الشنتمري ، فقد أوردَ فيه اعتراضاتٍ على المبرد ، منها ماذكره بقوله : "قال : (وتقولُ : قد عرَفْتُ زيدا أبُو مَنْ هوَ) فـ(زيدٌ) منصوبٌ بـ(عَرَفْتُ) ، و(أبُو مَنْ هو) عند المبرد حالٌ ، وهو غَلَطٌ ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانت في موضع الحال جازَ أنْ تدخلَ عليها الواوُ ، كقولِكَ : مررْتُ بزيد وأبُوه قائمٌ . وأنتَ لاتقولُ : عَرفتُ زيداً وأبُو مَنْ هو . فقد بَطَلَ الذي قالَ مِنَ الحالِ . والصَّوابُ أنْ تكونَ الجملةُ بدلا مِنْ (زيد) ، وموضعُها نصبٌ ، كأنَّكَ قُلتَ : عَرَفتُ أبُو مَنْ هو"(٢) .

٣ ـ كتاب (الأمالي الشَّجرية) لابن الشَّجري ، ومنْ أمثلة اعتراضاته قولُه : "وقالَ مَكّيُّ ابنُ أبي طالب المغربيُّ في مُشكل إعراب القرآن : أجازَ الكوفيونَ في قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٣) أنْ تكونَ (إمَّا) : (إنْ) الشرطيَّةَ زِيدَتْ عليها (مَا) قالَ : ولايجُوزُ هذا عندَ البصريين . وهذا القولُ منه ليس بصحيح ؛ لأنَّ النحويينَ يُضْمِرونَ بعدَ (إن) الشرطيَّة فعلا يفسِّرُه مابعدَه ..."(٤) .

---

(١) المقتضب ٦٨/٢-٧١ . ولمزيد من الأمثلة ينظر : ١٩/٢ ، ٨٦/٢ ، ١٥٣/٢-١٥٥ .

(٢) النكت ٣٢٨/١-٣٢٩ . وللمزيد من الأمثلة ينظر : ١١٢/١-١١٣ ، ٣٣٤/١-٣٣٥ ، ١٤٠/١-١٤٢ ، ٢٩٢/١ ، ٣٢٥/١ .

(٣) سورة الإنسان : آية ٣ .

(٤) الأمالي الشجرية ١٢٨/٣-١٣٠ . ولمزيد أمثلة ينظر : ١٠٠/٣ ، ٨٤/٣ ، ١٦١/٣ ، ١٦٤/٣-١٩٩ .

ومِن أقدم الكتب التي قامت على الاعتراض فَحَسْبُ كتابُ المبرد الذي غلّط فيه سيبويهِ[١] ، وقد حوى مائةً وثلاثاً وثلاثين مسألةً ، منها مسألةٌ نَقَدَ فيها كلامَ الأخفش ، وأخرى تكرّرت[٢] ، كما يُعدّ كتابُ (الانتصار لسيبويه على المبرد) لابن وَلّاد مِنْ أقدم المؤلفات في الردود ، ومِنْ أمثلة ماجاء فيه قولُه : "ومِنْ ذلك قولُه في باب (مايُستعملُ ويُلغى مِنَ الأفعال) ، قال : (تقولُ في الاستفهام : أتقولُ زيدا منطلقا؟ ومتى تقولُ عَمْرا خارجا؟) ثُمّ قال : (وإنْ شِئتَ رَفعتَ بما نَصبتَ) . قال محمدٌ : وهذا خطأٌ مِنْ قِبَلِ أنّه إنّما يَنصَبُ بـ(تقولُ) ، وإذا رُفع فإنّما يُرفَعُ مابعدَ (تقولُ) بالابتداء ويَحكيه ، لا أنْ يقولَ : أَحْدَثْتُ شيئا . قال أحمد : لَعَمْري إنّ مابعدَها يَرتفعُ بالابتداء مِنْ قول سيبويهِ ، عَلِمْنا ذلك وعَلِمَه محمدُ بن يزيد ، وهو مِثْلُ قولِه في باب (ما) على لغة تميم : إذا رَفعتَ فبالابتداء ، وعلى لغة أهل الحجاز : إذا نَصَبتَ الخبرَ فبـ(ما) . وليس هذا مايَذْهَبُ على سيبويهِ ، وعنه أخَذَ البصريون صغيرُهم وكبيرُهم ومَن أتى بعدَه . فأمّا معنى قوله : رَفعتَ بما نَصبتَ به . فإنّما أراد : رَفعتَ مع الكلمة التي نَصَبتَ بها ، وهذا تَسَمّحٌ يَقعُ في اللفظ مما يَجوزُ لِلقائل أنْ يقولَه ، وليس يَعُدُّ مثلَ هذا خَطأً مع عِلْمِه بمذهب قائله إلا متحاملٌ ، ألا ترى أنّ جماعةً مِنْ أهل النحو ـ منهم سعيدٌ الأخفشُ وغيرُه ـ يقولونَ في كُتُبِهم : بابُ الحروفِ التي تَرفَعُ الأسماءَ والأخبارَ ، نحوُ قولِكَ : هَلْ زيدٌ منطلقٌ ، و(هَلْ) ليست بِرافعةٍ ، ولا(أَيْنَ) إذا قُلْتَ : أَيْنَ زيدٌ ذَهَبَ؟ وإنّما أراد أنّ الكلامَ كَذا"[٣] .

وقد وَقعتُ ـ وأنا أنقّبُ في كتب التراجم ـ على مصنفات حَمَلت عناوينُها اسْمَ الاعتراض أو الرّد ، وهذه الكتب هي :

---

(١) ينظر : الخصائص ١/٢٠٦ ، بغية الوعاة ١/٢٧٠ .

(٢) ينظر : مقدمة الشيخ عضيمة لكتاب المقتضب ١/٨٩ ، مقدمة د.زهير سلطان لكتاب الانتصار لابن ولاد ص٦ .

(٣) الانتصار ص٧٢-٧٣ .

(١) النصرة لسيبويه على جماعة النحويين لابن درستويه[١]

(٢) الرد على من نسب رفع الخبر بـ(لا) إلى سيبويه لابن الفخار[٢]

(٣) الرد على الفراء في المعاني لابن درستويه[٣]

(٤) الرد على ابن خالويه في الكل والبعض[٤]

(٥) الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه[٥]

(٦) الرد على أبي زيد البلخي لابن درستويه[٦]

(٧) النقض على الممتع للخضراوي[٧]

(٨) رد ابنِ الضائع اعتراضاتِ ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاتِه على سيبويه واعتراضاتِ البطليوسي على الزجاجي[٨]

(٩) رد ابن الضائع على ابن عصفور معظمَ اختياراته[٩]

(١٠) الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل لابن الخشاب[١٠]

(١١) رد الصفّار في شرحه لكتاب سيبويه على الشلوبين[١١]

(١٢) ردّ ابن الشجري على ابن الخشاب في كتابٍ سمّاه الانتصار[١٢]

(١٣) رد ابن الخشاب على ابن الشجري[١٣]

(١٤) الرد على المفضل في الرد على الخليل لابن درستويه[١٤]

---

(١) ينظر : الفهرست ص٩٤ ، إنباه الرواة ٢/١١٤ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١/١٨٨ .

(٣) ينظر : الفهرست ص٩٤ ، إنباه الرواة ٢/١١٤ .

(٤) ينظر : السابقان .

(٥) ينظر : السابقان .

(٦) ينظر : السابقان .

(٧) ينظر : بغية الوعاة ١/٢٦٧ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٩) ينظر : السابق .

(١٠) ينظر : بغية الوعاة ٢/٣٠ .

(١١) ينظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

(١٢) ينظر : بغية الوعاة ٢/٣٢٤ .

(١٣) ينظر : إنباه الرواة ٣/٣٥٦ .

(١٤) ينظر : بغية الوعاة ٢/٣٦

هذا ، ويمكن عَدُّ مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مِنْ صور الاعتراضات والرّد عليها ، وقد اختصّ بتدوين تلك الخلافات كتبٌ ، منها :

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، لأبي البركات الأنباري

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري

والجديرُ بالذّكْر أنّ ثَمّةَ مناظراتٍ قامَتْ بين العلماء في العصور المتقدمة يمكن أنْ تنظمَ في سلك الاعتراضات والردود ، ويُعَدُّ ماوَقَع بين سيبويهِ إمامِ البصريين ، والكسائي رئيسِ الكوفيين ـ وعُرِف في كتب النحو بالمسألة الزنبورية ـ أوّلَ ماعُقِد مِنْ هذه المناظرات .

ومِنْ صور هذه المناظرات أيضا ماكان بين الكسائي والأخفش حيث سَألَ الأخفش فيها الكسائيَّ عن مائة مسألةٍ ، فأجاب بِجَوَابات خطّأه الأخفشُ في جميعها[١] . وكذا ماجُمع فيها بين أبي جعفرِ النحاسِ وابن وَلّادٍ ، وقال النحاسُ لابن وَلّادٍ: كيفَ تَبْنِي مثالَ (افْعَلَوْت) مِنْ (رَمَيْت) فقال ابنُ وَلّادٍ : أقولُ : ارْمَيَيْت . فخطّأه أبو جعفر ، وقال : ليس في كلام العرب (افْعَلَوْت) ولا(افْعَلَيْت) . فقال ابنُ وَلّادٍ : إنّما سَألتَنِي أنْ أُمَثّلَ لَكَ بِناءً ، فَفَعلْتُ[٢] . وكتبُ مجالسِ العلماءِ[٣] والأمالي[٤] وغيرها[٥] مليئةٌ بمِثْلِ هذه المناظرات .

وأمّا دوافعُ العلماءِ إلى النحو إلى الاعتراض فأحْسِبُها تعود إلى مايلي :

(١) دافع علمي ، وهو التصويب .

(٢) الانتصار لمذهب .

(٣) دافع شخصي .

هذا ، ويُعَدُّ شَرْحُ الرضيِّ على الكافية مِنَ الشروح التي ضَمّنَها مولفوها اعتراضات ، وسيأتي تفصيلُ ذلك مِنْ خلال الفصول القادمة إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) ينظر : إنباه الرواة ٢/٣٧ ، بغية الوعاة ١/٥٩٠ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١/١٣٥ ، الوافي بالوفيات ٨/١٠١ .

(٣) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ص٧٠-٧١،١١٢،١١٤،١٤٤،١٤٧ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٣/٩٧،١٠٠،١٣٥ .

(٥) ينظر : تاريخ العلماء النحويين ص٥٥ .

الفصل الأول

اعتراضاته على التعريفات

المسألة الأولى : في تعريف الكلام

عرّف ابنُ الحاجبِ الكلامَ في الكافية بقوله : "الكلامُ : ماتضمّنَ كلمتين بالإسناد."[١]

واستدركَ الرضيُّ على هذا الحدِّ قائلا : "فكانَ على المصنِّف أنْ يقولَ : كلمتينْ أوْ أكثرَ . وليس له أنْ يقولَ : الأصلُ في الخبرِ الإفرادُ . لأنَّه لادليلَ عليه .. وكانَ على المصنِّف أنْ يقولَ : بالإسناد الأصْليِّ المقصودِ ماتركّبَ به لِذاته . لِيُخرِجَ بالأصْليِّ إسنادَ المصدرِ ، واسْمَي الفاعلِ والمفعولِ ، والصّفةَ المشبَّهةَ ، والظّرفَ ، فإنّها مَعَ ماأُسنِدَتْ إليه لَيسَتْ بِكَلامٍ ... ولْيُخرِجَ بقوله : المقصود ماتركّبَ به لذاته . الإسنادَ الذي في خبرِ المبتدأ ، في الحالِ ، أوْ في الأصْلِ[٢] ، وفي الصّفةِ والحالِ ، والمضافِ إليه إذَا كانَتْ كُلُّها جُمَلا ، والإسنادَ الذي في الصّلة ، والذي في الجملة القَسَمِيّة ؛ لأنّها لِتوكيدِ جوابِ القَسَمِ ، والذي في الشّرطيّة لأنّها قَيْدٌ في الجزاء ، فَجزاءُ الشّرطِ وجَوابُ القَسَمِ كَلامانِ ، بِخلافِ الجملةِ الشّرطيّة والقَسَمِيّة"[٣] .

الدراسة :

تتكوّنُ الجملةُ ـ كَمَا هو معلومٌ ـ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ كـ(قامَ زيدٌ) ، أوْ مبتدأٍ وخبرٍ كـ(زيدٌ قائمٌ) ، أوْ ماكانَ بمنزلة أحدِهِمَا ، نحوُ (ضُرِبَ اللّصُّ) ، و(أقائمٌ الزّيدانِ؟) ، و(كانَ زيدٌ قائما) .

وقَدْ جَعلَ بعضُ النحاة الكَلامَ مُرَادِفاً للجملة ، فَلَمْ يشترِطوا فيه الإفادةَ ولاالقَصْدَ[٤] فَمتى حَصَلَ الإسنادُ كانَ عِندَهم كلاماً . وَذَهبَ أكثرُ النحاةِ إِلَى أنّ الكلامَ أخصُّ مِنَ

---

(١) الكافية ص٥٩ .

(٢) المقصود بالإسناد الذي في الأصل : الإسناد الذي في الكلام الإنشائي ، نحو (بِعْتُ) و(أَنْتَ حُرٌّ) ، وفي الطلبي نحو (هل أنت قائم؟) و(ليتَكَ أو لعلَّكَ قائمٌ) وكذا نحو (اضْرِبْ) لأنه مأخوذ من : تَضْرِبُ ، وهكذا . ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٢/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٢/١-٣٣ .

(٤) ينظر : المفصل ص٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ ، توضيح المقاصد ١٦/١-١٧ .

الجملة لاشتراط الإفادة فيه[١] ، وَمِنْ هَؤلاء ابنُ الحاجب فَقَدْ عَرَّفَ الكلامَ بقوله : "مَاتَضَمَّنَ كَلِمتيْنِ بالإسناد" ، وبيَّنَ مقصودَه بالإسناد بِأَنْ قَالَ : "وَنعْني بالإسناد نِسبَةَ أَحَدِ الجزئيْنِ إلى الآخَرِ لإفادة المخاطَبِ"[٢] .

وَأَوْرِدَ الرضيُّ - كَمَا تَقَدَّمَ - على تعريف ابن الحاجب ثلاثةَ إيرادات :

الأول : أَنَّه كَانَ على ابن الحاجب أَنْ يَقُولَ في تعريفه : كَلِمتينِ أَوْ أَكْثَرَ . لِيَعُمَّ نحـوَ (زيدٌ أبوه قائمٌ) و(زيدٌ قَامَ أبوه) .

الثاني : أَنَّه كَانَ عليه أَنْ يَقُولَ : بالإسناد الأَصْلِيِّ .

الثالث : أَنَّه كَانَ عليه أَنْ يَقُولَ : بالإسناد الأَصْلِيِّ المقصودِ لِذَاته .

وَيَظْهرُ لي - والله أعلم - أَنَّهُ يُمكِنُ دَفـعُ الإيـرادِ الأَوَّل بِمَا أَجـابَ بـه السَّـيِّدُ الشـريف الجرجاني مِنْ أَنَّ الإسنادَ نِسبةٌ ، فلايَقُومُ إلا بِشَيئين : مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليـه ، لابـأكثر ، وهُمَـا إِمَّا كَلِمتانِ ، أَوْ مَافِي حكْمِهمَا في قَبُولِ الإسـنادِ بـه أَوْ إِلَيـه ، فَلِذَلِكَ اقتصَـرَ ابنُ الحـاجبِ - كَمَا ذَكَرَ الجرجانيُّ - عَلَى كَلِمتينِ[٣] .

كَمَا يُمكِنُ دَفْعُ الاعتراض الثاني بِأَنَّ المقصودَ بالإسناد - كَمَا بَيَّنَ ابنُ الحاجبِ - هـو نِسبةُ أَحدِ الجزئين إِلَى الآخَرِ لإفادة المخاطَبِ معْنًى يَحسُنُ السُّكوتُ عليه[٤] ، ولاتَتَحقَّقُ هذه الإفادَةُ فِيمَا أَوْرَدَهُ الرضيُّ مِنْ إسنادِ المصدر ، واسمَي الفاعل والمفعول ، والصِّفة المشَبَّهة .

وأَمَّا الاعتِراضُ الثَّالثُ فَيُمكِنُ دفعُه بِمَا دَفَعَه به عِصامُ الدين الإسْفَرايِيني حَيـثُ جَعـلَ الباءَ في قول المصنِّف : (بالإسناد) للسببية ، قَالَ الإسْفرايِيِنيُّ : "فَـإِنْ قُلـتَ : لِمْ يَخْرُجْ بِقولِـه : (بالإسناد) نحوُ (الذي ضَرَبَ) ، و(رَجُلٌ ضَرَبَ) إِذْ لَمْ يُقَيِّـدِ الإسـنادَ بـالمقصودِ لِذَاتـه ؛ لِأَنَّـه لَفظٌ تَضَمَّنَ كلمتيْنِ بالإسناد . قُلتُ : نَعَمْ . لَوْ جَعلَ الباءَ للمصاحبة أَوْ للإلصاق ، أَمَّا لَـوْ جُعِلَتْ لِلسببية فَلَا ؛ لِأَنَّ (الذي ضَرَبَ) لَمْ يَتَضمَّنِ الكلمتيْنِ بِسَبَبِ الإسنادِ وبِقَصدِ تحصيلـه

(١) ينظر : التسهيل ص٣ ، شرحه لابن مالك ١/٧-٨ ، مغني اللبيب ٣٧٤/٢ ، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ٥٤/١ (رسالة دكتوراة) .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢١٨/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٨/١ طبعة بيروت ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢١٨/١ .

بَلْ تَضَمَّنَهَا لِقَصْدِ التوضيح ، و(رَجُلٌ ضَرَبَ) إِنَّمَا تَضَمَّنهما لِقَصدِ التَّقييد ، فَمَـنْ حَمَلَ البـاءَ عَلَى غَيرِ السببية فَقَدْ غَفَلَ"[١] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الكافية للعصام ص١١ .

المسألة الثانية : في تعريف المُعْرَب

عرّفَ ابنُ الحاجب المُعرَبَ في الكافية بقوله : "فَالمُعْربُ المركّبُ الذي لَمْ يُشْبِهْ مَبنيَّ الأصْلِ"[(١)].

واعترضَ الرضيُّ عَلَى هذا التعريفِ مِنْ وَجْهينِ : الأوّلُ : لفظ (المرَكّب) ، والثاني : لفظ (مبنيّ الأصل) .

أمّا الأوّلُ فَلأنَّ لفظَ المركّب - عَلَى مَاذكَرَ الرضيُّ - يُطْلَقُ علَى شَيئين : عَلَى أحدِ الجزئين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر ، فَيُقالُ في (ضَرَبَ زيدٌ) مَثلا : إنَّ (زيدًا) مُركّبٌ إلَى (ضَرَبَ) ، وَ(ضَرَبَ) مُركّبٌ إلَى (زيد) ، فَهوَ مُركّبانِ . كَمَا يُطلَقُ المركّبُ على المجموع ، فَيُقالُ : (ضَرَبَ زيدٌ) مركّبٌ مِنْ (ضَرَبَ) وَمِنْ (زيد) . وذَكَرَ الرضيُّ أنَّ مُرادَ المصنّفِ المعنى الأوّلُ ، ثُمّ قالَ : "وَلَيسَ بَمَرْضِيٍّ ؛ لأنَّ المركّبَ في اصطلاحهم في المجموع أشهرُ مِنْهُ في كلِّ واحدٍ مِنْ جزئَيْه أوْ أجزائِه ، فَيُوهِمُ أنَّ المُعْرَبَ مِنَ الأسماء لايكونُ إلاّ مُركّبًا مِنْ شيئين فَصاعدًا ، كـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) ونحوه .. وينبغي أنْ يُختارَ في الحدود والرسوم أوضحُ الألفاظ في المعنى المراد ، ويُحترَزَ عَنِ الألفاظ المشتركة ، فَكَيْفَ باستعمالِ لفظٍ هُوَ في غيرِ المعنى المقصود أظهرُ" ، ثُمّ "وَإنْ تَنزّلْنا عَنْ هذا المقام وَسَلّمْنا أنّ المركّبَ في الظاهرِ هو أحدُ الجزئين أو الأجزاءِ فَلَيسَ كلُّ اسْمٍ مُركّبٍ إلى غيرِه غيرَ مُشابِهٍ لمبنيِّ الأصْل معربًا ، بَلِ الاسمُ المركّبُ إلى عامِلِه ، ألا تَرىَ أنّ المضافَ اسمٌ مركّبٌ إلى المضاف إليه ، ولايستحقُّ بهذا التّركيبِ إعرابًا ، بَلِ المضافُ إليه يستحقُّه بالتركيب الإضافي لأنّ المضافَ عامِلُه على قولٍ ، أو الحرفُ المقدّرُ على الآخَر ..."[(٢)] .

وَأمّا مَاأخَذَه على لفظِ (مبنيّ الأصْل) فَبَيّنَه بقوله : "قولُه : (مبنيّ الأصْل) . هذا أيضا مِنْ ذَاكَ ؛ لأنّه اصطلاحٌ مُحدَثٌ مِنْهُ مُرادٌ به الحرفُ والفِعْلُ الماضي والأمرُ" ، عَلَى مَافسّرَه في الشّرح[(٣)] . وَإنْ أخَذْنا لفظَ (المبنيّ الأصْل) عَلَى مَايقتضيه اللّفظُ مِنَ المعنى المشهورِ دَخَلَ فيه

---

(١) الكافية ص٦٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٥١-٥٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١/٢٣٤ .

مطلقُ الأفعالِ ، وَإنْ كانَتْ مضارعةً ؛ إذْ أصلُ جميعِ الأفعالِ البناءُ عَلَى مَاذهبَ إليه البصريَّةُ فَيَرِدُ عليه اسمُ الفـاعلِ واسـمُ المفعولِ والمصدر وجميعُ بـابِ مـالاينصَرف . بَلَى إنِ اختَارَ مذهبَ الكوفيينَ مِنْ كونِ المضارعِ أَصِيلا في الإعراب كالاسم لِتَوارد المعاني عليه كما يجيءُ في بابه ، لَمْ يَرِدْ عليه مَاذَكَرْنا"[١] .

الدراسة :

يُطلَقُ الـتَّركِيبُ في النحو باعتبـاراتٍ أربعةٍ : تركيبٌ إسناديٌّ ، كـ(قَـامَ زيـدٌ) ، وتركيبٌ إضـافيٌّ ، كـ(عَبْـدِ اللهِ) ، وتركيـبٌ مَزجيٌّ ، كـ(بَعْلَبَكَّ) ، وتركيـبٌ بنـائيٌّ ، كـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) ، وقَدْ أوردَ ابنُ الحاجبِ في تعريفِ المعْرَبِ كلمـةَ (المركَّب) دُونَ أَنْ يُبيِّنَ مِنْ أَيِّ التركيباتِ هُوَ؟ فَكَانَ مأخذاً للرضيِّ عليه .

هذا وقد حاولَ بعضُ شُرّاحِ الكافية دفْعَ هذا الإيرادِ بِأَنَّ المصنـفَ إنَّما أرادَ الـتركيبَ الإسناديَّ مِنْ دُونِ سَـائِرِ التركيبـاتِ ، ومِمَّنْ ذَكَرَ هـذا الجـامي إذْ قَـالَ : "(المركَّبُ) أَيْ : الاسْمُ الذي رُكِّبَ مَعَ غيره تركِيبًا يَتَحقَّقُ مَعَه عامِلُه ، فَيَدْخُلُ فيه (زيدٌ ، وقـائِمٌ ، وهـؤلاءِ) في قولِكَ : (زيدٌ قائِمٌ) ، و(قَامَ هؤلاءِ) ، بخلافِ مَاليسَ بمركَّبٍ أصْلا مِنَ الأسمـاءِ المفـردَةِ .. وَبخلافِ مَاهوَ مركَّبٌ مَعَ غيرِه لَكِنْ لاتركِيبًا يَتحقَّقُ مَعَهُ عامِلُه ، كـ(غلامِ) في (غـلامِ زيـدٍ) فإنَّ جميعَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ المبنيّاتِ عِندَ المصنِّفِ"[٢] .

والذي أَختارُه هو ماذَكَرَه الرضيُّ وغيرُه ـ منهم يحيى العلوي[٣] ، والقمولي[٤] ـ مِنْ أَنَّ قيودَ الحدودِ لابدَّ مِنْ أَنْ تكونَ ظاهرةً ، ولايجوزُ بناؤُها على مَافي الأوهام ، أَوْ أَنْ تُعرَفَ مِنْ جهَةِ المفهومِ ؛ لأَنَّ مثلَ هذا لايَعجزُ عنه أحدٌ ، وبه ينسَدُّ طريقُ الاعتراضِ على الماهيَّات.

وأَمَّا مَاأَخذَه الرضيُّ على لفظ (مبنيّ الأَصْل) فيمكـنُ الإجابةُ عنـه بمَـا ذَكَـرَه السَّـيِّدُ الشريف الجرجاني ، وعصامُ الدين الإسفراييني مِنْ وجودِ فرقٍ بـينَ أَنْ يُقَـالَ : هـذا مبـنيٌّ

(١) شرح الرضي على الكافية ٥٢/١ .

(٢) الفوائد الضيائية ١٨٨/١-١٨٩ .

(٣) ينظر : الأزهار الصافية ٢٢/١أ .

(٤) ينظر : شرح القمولي على الكافية ص٨٠ ، تحقيق فتحية عطار .

الأصل ، وهذا أصلُه البِناءُ . إذِ المتبادَرُ مِنَ الأوَّلِ - كما ذَكَرا - أنَّ المُشارَ إليه متَّصِفٌ بالبناء وذلكَ بِحَسَبِ الأصالةِ دُونَ العروض ، والمتبادَرُ مِنَ الثاني أنَّ أصلَه أنْ يُبنى سَوَاءٌ بُنِيَ - كما هو أَصْلُه - أوْ عَرَضَ لَهُ الإعرابُ[١] . واللهُ أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٦/١ طبعة بيروت ، شرح الكافية للعصام ص١٦ .

المسألة الثالثة : في تعريف الإعراب

حدَّ ابنُ الحاجبِ في الكافية الإعرابَ بقوله : "والإعـرابُ مااختَلَفَ آخِرُه به لِيدلَّ على المعاني المعتورة عليه"[١] . وقَالَ في الشَّرْح : "وهذا أَوْلَى مِنْ حدِّ الإعـراب بـ(اختلاف الآخِر) ، فإنَّه إنْ عَنِيَ بـ(اختلاف الآخِر) ماأردناه فهذه العبارةُ أَسَدُّ لإبهـام تِلْكَ ، وإنْ عَنِيَ غيرَه فهو أمرٌ لايَتحقّقُ ؛ إذْ نحنُ نقطعُ بـأنَّ المتكلّمَ إذا قـالَ : جـاءَ زيـدٌ ، ورَأيـتُ زيـداً ، ومَرَرتُ بزيدٍ . أنَّه ليس في آخِرِ (زيد) إلا ضَمٌّ أو فَتحٌ أو كَسرٌ ، لأمرٌ آخرُ يُسمَّى اختلافاً ثُمَّ وإنْ سُلّم أنَّ ثَمَّ أمْرًا زائدا فلابُدَّ أنْ يكونَ ناشِيءًا عن متعدّدٍ مِنَ الضمّ والفتح والكسر ، فإذا نَشَأَ عَنْ متعدّدٍ بَطَلَ تقسيمُه إلى ثلاثة ؛ إذْ لايُعقَلُ الاختلافُ بَعدَ تَسليم كونِه أمْرًا زائدا على كلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثة على انفراده"[٢] .

وقـد نَقـلَ الرضيُّ قـولَ المصنـف : "وهـذا أَوْلَى .. يسـمّى اختلافـا" بعبارةٍ موجَزةٍ واضحة ، فقال : "قال المصنـفُ : إنَّما اختَرْتُ هـذا الحـدَّ .. على حـدِّ بعـض المتأخرينَ ـ الإعرابُ اختلافُ الآخِر ـ لِأنَّ الاختلاف لايَتحقّقُ ثُبوتُه في الآخِر حتَّى يُسمّى إعرابا"[٣] ، ثُمَّ قالَ مدافعا عن أصحاب الرأي الآخر : "ولهم أنْ يقولوا : إنَّكَ أيضا أثبتَّ الاختلافَ مِنْ حيثُ لاتَدري بقولك : مااختَلَفَ آخرُه به . ولايَختَلِفُ آخرُ شيءٍ بشيءٍ إلا وهناك اختـلافٌ ، إذ الفِعْلُ متضمِّنٌ للمصدر"[٤] . كما أوردَ الرضيُّ قولَ ابن الحاجب : "ثُمَّ وإنْ سُلّم ... على انفراده" بعبارة مختصرة حيثُ قالَ : "وقَالَ : لو ثَبَتَ الاختلافُ أيضا فهـو أمْرٌ ناشِيءٌ مِنْ مجموع الضمّ والفتح والكَسر ، لامِنْ كلِّ واحدٍ منها ، إذْ لَوْ لَزِمَ آخِرَ الكلمةِ واحدٌ منها لم يكنْ هناكَ اختلافٌ ، فالاختلافُ شيءٌ واحدٌ ، والإعرابُ بالاتفاق ثلاثةُ أشياءَ ، فكَيْفَ يكونُ الإعرابُ اختلافا؟"[٥] . ثُمَّ اعـترَضَ قـائلا : "ولَهُم أنْ يقولوا : هـذا مِنكَ بِناءٌ على

---

(١) الكافية ص٦١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١/٢٣٧-٢٣٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٥٨ .

(٤) السابق ١/٥٨ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/٥٨-٥٩ .

أَنَّ معنى الاختلافِ انقلابُ حَرَكةٍ حَرَكةً أخرى ، وانقلابُ حرْفٍ حرْفًا آخَرَ ، والانقلابُ مِنْ حيثُ هوهو شيءٌ واحدٌ . والحقُّ أنَّ معنى قولِنا : يَختلفُ الآخِر . أَيْ : يَتصِفُ بصفةٍ لم يَكُنْ عليها قَبلُ ؛ فإنَّ (زيد) مثلا في حال الإفرادِ لم يَستحِقَّ شيئا مِنَ الحركات ، فلمَّا ضَمَمْتَ الدّالَّ بعدَ التركيب في حالةِ الرفعِ فَقَدِ اختلَفَتْ ، أي : انتَقَلَتْ مِنْ حالةِ السكون إلى هذه الحركةِ المعيَّنة ، فقد حَصَلَ بالحركة الواحدةِ اختلافٌ في الآخِر ، وانتقالُ الآخِرِ إلى الفتحة غيرُ انتقالِه إلى الضمّة ، وكذا انتقالُه إلى الكَسْرة ، فهَهُنا ثلاثةُ اختلافاتٍ مغايرٌ بعضُها لِبعضٍ بِحَسَبِ تغايُرِ الحالاتِ المنتقلِ إليها ، وإنْ كانت داخلةً في مطلَقِ الاختلاف . فالاختلافُ إذَنْ ثلاثةٌ كالإعراب ، والإعرابُ أيضا هو الانتقالاتُ المذكورة"[١] .

الدراسة :

اُختُلف في الإعراب مَاهو؟ فذَهبَ قومٌ إلى أنّه نَفسُ الحركات اللاحقةِ أواخِرَ المُعْرَباتِ ، فالإعرابُ عندَ هؤلاءِ لَفظِيٌّ ، لامعنويٌّ ، ومِمَّن قال بهذا الزجاجيُّ في الإيضاح[٢] والزمخشري[٣] ، وابنُ خَروف[٤] .

وذَهبَ جماعةٌ إلى أنَّ الإعرابَ تَغيُّرٌ في آخِرِ الكلمة ، والحركاتُ والحروفُ دلائلُ على الإعراب ، فالإعرابُ عِندَهم معنويٌّ ، ومِمَّن ذَهبَ إلى هذا الفارسيُّ[٥] ، والرمانيُّ[٦] ، وعبدُ القاهرِ الجرجانيّ[٧] ، وابنُ الخشاب[٨] ، والجزولي[٩] ، وابنُ معطٍ[١٠] ، وابنُ عصفور[١١] . وقد ذَهبَ كلُّ فريقٍ يُبرهِنُ على صِحّةِ مذهبِه وفسادِ مذهبِ الآخَر .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٥٩/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص٧٢ .

(٣) ينظر : المفصل ص١٦ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٦/١ ، تحقيق د. حسن هنداوي .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٥٦ .

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ١١١/١ (رسالة دكتوراة) .

(٧) ينظر : المقتصد ٩٨/١-٩٩ .

(٨) ينظر : المرتجل ص٣٤ .

(٩) ينظر : الجزولية ص٧ .

(١٠) ينظر : الفصول الخمسون ص١٥٤ .

(١١) ينظر : المقرب ص٧٤ .

وسَبَقَ أنَّ ابنَ الحاجب عرَّفَ الإعرابَ بِمَا ذَكَر أنَّه أَوْلَى مِنْ تعريفِ بعضِهم ، وتَقَدَّمَ مادَافَعَ به الرضيُّ عن القول المخالِفِ ، واعتراضُه على كلامِ ابنِ الحاجب باعتِراضَيْن .

وأقولُ : أَمَّـا الاعـتراضُ الأوَّلُ ، وهـو قولُه : "وَلَهـم أَنْ يقولـوا : إِنَّـكَ أيضـا أَثْبَتَّ الاختلافَ ..." فيمكِنُ دَفْعُهُ بما أجابَ به السيدُ الشريفُ الجرجاني ، وهو أَنَّ ابـنَ الحـاجبِ لم يُرِدْ بقوله : "لأَنَّ الاختلافَ أمرٌ لايَتحقَّقُ ثُبوتُه" أَنَّ آخرَ المعْـرَبِ لايَتَّصِـفُ بـالاختلاف ، بَلْ أَرادَ أَنَّ الاختلافَ ليس أَمْرًا متحقِّقًا ، وإنّما هو أَمْـرٌ اعتبـاريٌّ ، وليـس الموجـودُ في آخـرِ المعرب إلا تلكَ الحركـاتُ والحـروفُ الدَّالَّـةُ على المعاني المعتورة عليه ، فهـي الإعـرابُ ، لاذلكَ الأمرُ الاعتباريُّ الذي يَتَّصِفُ بها آخرُ المعرب[1] .

وأما الاعتراضُ الآخَـرُ ، وهـو قولُـه : "وَلَهـم أَنْ يقولـوا : هـذا مِنْـكَ ... المذكـورة" فيمكِنُ إبطالُه بِمَا قَرَّره السيدُ الشريفُ الجرجاني أيضا مِنْ أَنَّ الاختلافَ الناشـيءَ مِـنَ الضـمّ والفتح والكسر لايكونُ ثلاثةً ـ كما ذَكَرَ الرضيُّ ـ بـل اثنَـيْن ؛ إذ يَنْشـأُ مِـنَ الضـمّ والفتـح والكسر اختلافٌ ، ففي المثال المتكرّر قد استَوْفَى (زيدٌ) أقسـامَ الإعـراب قَطْعًـا ، ولم يُوجَـدْ هناك إلا اختلافانِ ، ومايُظَنُّ مِنْ حُصول الاختلافِ نَظَرًا إلى السكونِ السابقِ ليـس بشـيء ؛ لأَنَّ نِسبةَ الاختلافِ إلى طرفَيْه على السَّواء ، فإذا كانَ هو الإعرابَ ، وكانَ الاسْـمُ في أحـد طرفَيْه معربًا لَزِمَ أَنْ يكونَ في الطرَفِ الآخَرِ كذلك دَفْعًا للتحكُّم ، فيكون في حال السـكون السابقِ معربا أيضا ، وهو باطلٌ[2] . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٨/١ طبعة بيروت .

(٢) ينظر : السابق ١٩/١ .

المسألة الرابعة : في تعريف الرفع مِنْ ألقاب الإعراب

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب الإعراب : "وأنواعُه : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، فالرّفعُ عَلَمُ الفاعليّةِ"(١) .

واعترضَ الرضيُّ على قول المصنفِ : "فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية" ، وقال : "الأَوْلَى كما بَيَّنَّا أَنْ يُقالَ : الرفعُ عَلَمُ كونِ الاسمِ عمدةَ الكلامِ ، ولايكونُ في غيرِ العُمَد"(٢) .

الدراسة :

ماأورده ابنُ الحاجب في الكافية - أَعْني قولَه : "فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية" - هو نصُّ عبارة الزمخشريّ . قال في المفصَّل : "القولُ في وجوه إعرابِ الاسمِ ، هي الرفعُ والنصبُ والجرّ ... فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية"(٣) .

وقد ذَكَر بعضُ شُرّاح الكافية أَنَّ معنى الفاعلية في قول المصنف : (عَلَمُ الفاعلية) هو كونُ الشيءِ فاعلا حقيقةً أو حُكْمًا ، وأَنَّ الفاعلَ حُكْمًا هو سائرُ العُمَدِ التي لم تُجعَلْ في حكم الفضلة(٤) .

وذَهَب عصامُ الدين الإسفراييني إلى أَنَّ المصنفَ إنما عَبَّرَ عَن الجميعِ بالفاعلية للتنبيه على أَنَّ أَصْلَ المرفوعاتِ الفاعلُ ، وماعَدَاه ملحَقٌ به ، وذَكَر أَنَّ هذا مذهبُ الخليل(٥) .

وذَهَبَ سيبويهِ ، وابن السراج إلى أَنَّ الأصلَ المبتدأُ والخبرُ(٦) . قال ابنُ يعيش بعد أَنْ ذَكَر الخلافَ السابقَ : "والذي عليه حُذّاقُ أصحابنا اليومَ المذهبُ الأولُ"(٧) يَعْني : مَذْهبَ الخليل .

---

(١) الكافية ص٦١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٧١/١ .

(٣) المفصل ص١٨ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ١٩٦/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٠-٢١ .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه ٢٣/١ ، الأصول ٥٨/١ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١ .

هذا ، وأُوافق الرضيَّ فيما أَخذه على ابن الحاجب ، وذلك أَنَّ قـولَ ابـن الحـاجب : "فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية" وإنْ كان الغَرَضُ منـه مـاذُكِرَ سـالِفا فـإنَّ الفـاعلَ ليـس وحـدَه الـذي علامتُه الرفعُ ، بل يشارِكُه فيه المبتدأُ والخَبَرُ . والله أعلم بالصواب .

المسألة الخامسة : في تعريف العدل

قال ابنُ الحاجبِ معرِّفا العَدْلَ : "فالعَدْلُ : خُروجُه عَنْ صيغَتِهِ الأصليّةِ"[١] .

وشَرَحَ الرضيُّ هذا الحدَّ ، ثُمّ قالَ معقبا : "ولو قال : (إخراجـه) لكـانَ أَوْفَـقَ لمعنى العَـدْلِ ، وهـو الصَّـرفُ . يُقـالُ : اسْـمٌ معـدولٌ . أَيْ : مصـروفٌ عـن بِنْيَتِـه ، والعُـدولُ : الإنصرافُ والخروجُ"[٢] .

الدراسة :

العدلُ ـ كما هو معلومٌ ـ أحدُ موانع الاسم مِنَ الصَّرْف ، وقد جَـاءَ بعـضُ النحويـينَ في تعريفه بعبارات مختلفةٍ ، مِنْ ذلك تعريفُ ابن السراج لَه حيث قـالَ : "معنى العَـدْلِ : أَنْ يُشتَقَّ مِنَ الاسم النكرةِ الشائع اسمٌ ، ويُغيَّرُ بنـاؤُه ، إمّا لإزالـة معنىً إلى معنىً ، وإمّا لأَنْ يُسَمّى بِهِ"[٣] . وعَرَّفه الفارسيُّ بقوله : "معنى العَدْلِ : أَنْ تُريـدَ لفظا ، فتَعـدلَ عـن اللفـظ الذي تُريدُ إلى آخَرَ"[٤] ، ومِمَّنْ أَخَذَ بتعريفه ابنُ جني[٥] ، وعبد القاهر الجرجـاني[٦] ، وابـن يعيش[٧] .

وعَرَّفه ابنُ الحاجب ـ كما تَقَدَّمَ ـ بقوله : "فالعَدْلُ خُروجُه ..." . وسَبَقَ أَنَّ الرضـيَّ رَجَّحَ أَنْ يُقالَ في تعريفه : (إخراجه ...) .

---

(١) الكافية ص٦٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١١٣ .

(٣) الأصول ٢/٨٨ .

(٤) الإيضاح العضدي ص٣١٠ .

(٥) ينظر : اللمع ص٢١٧ .

(٦) ينظر : المقتصد ٢/١٠٠٧ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٢ .

وقد دَفَعَ السيدُ الشريف الجرجاني كلامَ الرضيِّ بأنّ ابـنَ الحـاجب إنَّما فَسَّـر العـدلَ بالخروج ؛ ليدُلَّ على صفة الاسم صريحا ، فيكون فرعيّةً حاصلةً فيه كما يقتضيه جَعْلُه سَـبَبا لمنع الصرفِ ، وأمّا الإخراجُ فهو صفةُ المتكلّم صريحا ، ولايَدُلُّ علـى مـاهو صفـةُ الاسـم إلا ضِمْنًا[١] . وردَّ عصامُ الدين الإسفراييني كـلامَ الجرجـاني بجَعْلِ الإخـراجِ مبنيًّا للمفعـول ، ورَجَّح أَنْ يكونَ العدلُ هو الإخراجَ بأنّ اشتقاقَ المعدول أَوْفَقُ به ؛ لأنّه مُستغنٍ عن جَعْله في تقدير المعدول إليه باعتبار الحذف والإيصال[٢] .

والذي أَميلُ إليه ـ والله أعلم ـ هو كلامُ السيد الشريف الجرجاني لاستقامته ، إضافـةً إلى أنّ مسألةَ تفسير المتعدّي باللازم وعدمه مسألةٌ فيها أَخْذٌ ورَدٌّ ، والذي يَظهَر لي أنّ الأمْـرَ فيه مندوحةٌ ، خاصةً إذا وُجِدَ سببٌ كالذي ساقَهُ السيدُ الشـريف الجرجـاني . وممّـنْ عَـرَّفَ العدلَ بالخروج ـ كما فَعَلَ ابنُ الحاجب ـ السـيدُ الشريف الجرجـاني ، وقـد ذَكَـر ذلـكَ في تعريفاته[٣] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤١/١ ، طبعة بيروت .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٣٠ .

(٣) ينظر : التعريفات ص١٩١ .

المسألة السادسة : في تعريف الخبر وبعض ماأصله المبتدأ والخبر

عَرَّف ابنُ الحاجب في الكافية المبتدأ والخبر ، فقال : "فالمبتدأُ : هو الاسمُ المجرَّدُ عن العوامل اللفظية مسندا إليه ، أو الصفةُ الواقعةُ بعدَ حرْفِ النفي وألفِ الاستفهام رافعةً لِظاهرٍ مثل (زيدٌ قائمٌ) و(ماقائمٌ الزيدانِ) و(أقائمٌ الزيدانِ؟) . والخبرُ : هـو المجرَّدُ المسنَدُ بـه المغايرُ للصفة المذكورة"[١] كما عَرَّف خبرَ (إنَّ) وأخواتها بقوله : "هو المسنَدُ بعدَ دُخولِ هذه الحروفِ ، مثل (إنَّ زيدا قائمٌ)"[٢] وعَرَّف خبرَ (لا) النافيةِ للجنس بقوله : "هـو المسنَدُ بعد دخولها ، مثل (لاغلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها)"[٣] كذلك عَرَّف خبرَ (كانَ) وأخواتها بأنْ قال : "هو المسنَدُ بعد دخولها ، مثل (كان زيدٌ قائما)"[٤] وعَرَّف اسمَ (إنَّ) بقوله : هو المسنَدُ إليه بعدَ دخولها ، مثل (إنَّ زيدا قائمٌ)"[٥] . وأيضا عَرَّف اسمَ (ما) و(لا) المشبَّهتيْن بـ(ليس) قائلا : "هو المسنَدُ إليه بعدَ دخولهما مثل (مازيدٌ قائمًا) و(لارجلٌ أفضلَ منْكَ)"[٦].

وأوردَ الرضيُّ على حدِّ خبر المبتدأ صفةَ المبتدأ في نحـو قولـه تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[٧] ، فـ(مؤمنٌ) اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل اللفظيـة ؛ لأنَّـه صفـةٌ ، والعـاملُ في الصفـة هـو العاملُ في الموصوف ، والعاملُ في الموصوف هو الابتداءُ ، كما أنَّ (مؤمنٌ) مسنَدٌ إلى الضمير المستتِرِ فيه والعائدِ إلى الموصوف (لَعَبْدٌ) ومَعَ ذلك ليس بخبرٍ للمبتدأ[٨] .

كما أَوردَ الرضيُّ على تعريـف خبـرِ (إنَّ وأخواتهـا) نحـوَ : (حَسَنًا) في قولِكَ : إنَّ رَجُلا حَسَنًا غُلامُه في الدار . فـ(حَسَنًا) مسنَدٌ إلى (غلامه) بعدَ دخول (إنَّ) ، وليس

---

(١) الكافية ص٧٤ .
(٢) الكافية ص٨١ .
(٣) الكافية ص٨٢ .
(٤) الكافية ص١١٣ .
(٥) الكافية ص١١٤ .
(٦) الكافية ص٨٣ .
(٧) سورة البقرة : من الآية (٢٢١) .
(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٨٨/١ .

بخبرها[١] ، وكذا أوردَ على حدّ خبر (لا) التبرئة نحوَ (حَسَنا) في قولك : لارَجُلَ حَسَنًا غلامُه في الدار[٢] . وعلى حدّ خبرِ (كانَ وأخواتها) نحوَ (قائِمٌ) في قولِك : كان زيدٌ أبوه قائمٌ[٣] . وعلى حدّ اسْمِ (إنّ وأخواتها) نحوَ (قائم) في قولك : إنّ زيدا قائمٌ أخوه[٤] . وعلى تعريف اسم (ما ولا) المشبّهتيْن بـ(ليس) نحوَ (مازيدٌ الظريفُ غلامُه في الدار) إذْ (غلامه) مسنَدٌ إليه مع أنّه ليس باسمِ (ما)[٥] .

وذَكَرَ الرضيُّ أنّ ابنَ الحاجب لو قال في تعريف خبر المبتدأ : المجرَّدُ المسنَدُ به المغايرُ للصفة المذكورة وتابع المبتدأ . وفي حدّ خبرِ (كان وأخواتها) و(إنّ وأخواتها) و(لا التبرئة) : المسنَدُ بعدَدخولها الذي كانَ في الأصل خبرَ المبتدأ . وفي حدّ اسمِ (ما ولا) : هو المسنَدُ إليه الذي كان في الأصْل مبتدأ . لَسَلِمَ مِنَ الاعتراض[٦] .

الدراسة :

لوذَهَبْنا نتلمَّسُ بعضَ ماأورده النحاةُ في تعريف خبر المبتدأ لَوَجَدْنا أنّ ابنَ السراج قد حدّه بقوله : "هو الذي يَستفيدُه السامعُ ، ويَصيرُ به المبتدأ كلامًا"[٧] وعَرّفه ابنُ جني بأنْ قال : "هو كلُّ ماأسندْتَه إلى المبتدأ ، وحدّثت به عنه"[٨] والظاهرُ أنّ ابنَ عصفور وابن مالك قد تأثّرا بتعريف ابن السراج ؛ إذ يقولُ ابنُ عصفور في تعريفه : "هو الجزءُ المستفادُ مِنَ الجملة الابتدائية"[٩] وقال ابنُ مالكٍ في ألفيّته :

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٨٨/١ .
(٢) ينظر : السابق .
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٢/٢ .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٥٣/٢ .
(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٨٨/١ .
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٨٩/١ .
(٧) الأصول ٦٢/١ .
(٨) اللمع ص٧٢ .
(٩) المقرب ص٨٨ .

والخَبرُ الجزْءُ المتمُّ الفائدَهْ كاللهُ بَرٌّ وَالأيَادِي شَاهِدَهْ(١)

وحدّه الكيشيُّ بقوله : "ماأُسنِدَ إلى المبتدأ"(٢) . وحدّه ابنُ الحاجب في الكافية بما سبق في أوّل المسألة ، وأوردَ عليه الرضيُّ صفةَ المبتدأ في نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ .

وكلامُ الرضيِّ في هذا هو الراجحُ عندي ، إذ يقوّيه ـ في نظري ـ ماصَرّح به ابنُ الحاجب حينَ أخذَ يُبيِّنُ محترزاته في حدّ خبر المبتدأ ، فقد ذكرَ أنّه لو لم يُقيِّد الخبرَ بمغايرة الصفةِ المذكورةِ لدَخلتْ هذه الصفةُ في حدِّ الخبر ـ وهي مبتدأٌ ـ ثُمّ قال : "لأنّها مجرّدةٌ عن العوامل اللفظية مسندةٌ ؛ لأنّ قولَكَ : أقائمٌ الزيدانِ؟ بمعنى : أيَقومُ الزيدانِ؟ وقولَكَ : أقائمٌ خبرٌ عَن (الزيدانِ)" (٣) والصفةُ التي أوردها الرضيُّ على تعريف ابن الحاجب مجرّدةٌ عَن العوامل اللفظية ومسنَدَةٌ أيضا ، ولم يحترزْ عنها ابنُ الحاجب في حدّه كما احترز عن الصفة المذكورة ، ومِنْ ثَمَّ فالحدُّ ـ كما بَيّن الرضيُّ ـ غيرُ مانع .

وأمّا ماأورده الرضيُّ على تعريف ابن الحاجب لخبر (إنّ) وأخواتها ، وخبر (لا) النافية للجنس ، وخبر (كان) وأخواتها ، واسْم (إنّ) وأخواتها ، واسْم (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليسَ) فيمكنُ الإجابةُ عنه بما ذكره الجامي مِنْ أنّ المرادَ بِبعديّة المسنَد لدُخول هذه الأفعالِ والأحرفِ أنْ يكونَ إسنادُه إلى أسمائها واقعًا بعدَ دخولها على أسمائها وأخبارها ، وأنّ ذلك إنّما يُتصوّرُ بعدَ تقرّر الاسم والخبر ، فالإسنادُ الواقعُ بينَ أجزاء الخبر المقدّم على تقرّره لايكونُ بعدَ دخولها ، بل يكونُ قبلَه(٤) .

كما يمكنُ أيضا دَفْعُ ماأورده الرضيُّ بما دَفَعَه به عصامُ الدين الإسفراييني ، وهو أنّ اللامَ في (المسْنَد) للعهد التقديريِّ ، أيْ : مُسْنَد الكلام الذي دَخلَتْ عليه ، وكذا أمْرُ اللام في (المسْنَد إليه)(٥) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الألفية ص١٧ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص١٠٩ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٤٣٢/١، ٤٣٧ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٨٢ .

المسألة السابعة : في تعريف المفعول المطلق

ذَكرَ ابنُ الحاجب في الكافية تعريفا للمفعول المطلق ، فقالَ : "وهو اسمُ مافَعَلَه فاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بِمَعناه"[١] .

واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا الحدِّ بقوله : "ويَبطُلُ هذا الحدُّ بنحـو (كَرِهْتُ كَرَاهَتِي ، وأَحْبَبْتُ حُبِّي ، وأَبْغَضْتُ بُغْضِي) عَلَى أَنَّ المنصوباتِ مفعولٌ بها"[٢] .

الدراسة :

أكثرُ النحاةِ على أَنَّ المفعولَ المطلقَ هو المصدرُ ، قالَ ابنُ السراج : "الأسماءُ المنصوباتُ ... وهو المفعولُ المطلَقُ ، ويَعْنِي به المصدرَ"[٣] وممَّنْ قال بذلك أيضا الفارسيُّ[٤] ، وابن جني[٥] ، والصيمري[٦] ، والزمخشري[٧] ، وابن مالكٍ[٨] . وعرَّفَه أبوحيّانَ بقوله : "مادَلَّ على معنىً صادرٍ مِنْ فاعِلٍ"[٩] . وقال ابنُ هشامٍ في تعريفه : "هو اسمٌ فَضْلَةٌ ، مصدَرٌ ، أو نائبٌ عنه ، سُلِّطَ عليه عاملٌ مِنْ لفظِهِ ومعناه ، أو معناه فَقَط"[١٠] وعَرّفه ابنُ الحاجبِ ـ كما سَبَق ـ بقوله : "هو اسمُ مافَعَلَه ..." . وممَّنْ وافَقَه في تعريفه هذا الجامي[١١] ، وقد تَقَدَّمَ ماأورده الرضيُّ على تعريف ابنِ الحاجبِ .

---

(١) الكافية ص٨٤ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٢٩٧-٢٩٨ .
(٣) الأصول ١/١٥٨-١٥٩ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٩٣ .
(٥) ينظر : اللمع ص١٠١ .
(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ١/٢٥٤ .
(٧) ينظر : المفصل ص٣١ .
(٨) ينظر : التسهيل ص٨٦ .
(٩) شرح اللمحة البدرية ٢/١٦٢ .
(١٠) السابق .
(١١) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٣٠٩ .

هذا ، ويمكنُ دفعُ إيرادِ الرضيّ بما ذَكَره الجامي مِنْ أنّه ليس المرادُ بقول ابنِ الحاجبِ (بمعناه) . أنّ الفعْلَ بمعنى ذلك الاسم تمامًا ، لأنّ معنى ذلك الاسْم جزءُ معناه ، بل المرادُ أنّ معنى الفِعْلِ مشتَملٌ عليه اشتمالَ الكُلِّ على الجزء ، ولِذا خَرَجَ به مثلُ (كَرَاهَتي) في نحو (كَرِهْتُ كَرَاهَتِي) لأنّ للكراهيّةِ اعتبارَيْن : أحدُهما : كونُها بحَيْثُ قامَتْ بفاعِلِ الفعلِ المذكور ، واشْتُقَّ منها فعْلٌ أُسنِدَ إليه ، ولاشكَّ أنّ معنى الفعلِ مشتَملٌ عليها حينَئذٍ .

والآخَرُ : كونُها بحَيْثُ وَقَعَ عليها فعْلُ الكَرَاهة ، فإذا ذُكِرَتْ بعدَ الفعل بالاعتبار الأول ، كما في قولك : كَرِهْتُ كَرَاهَةً ، فهو مفعولٌ مطلَقٌ ، وإذا ذُكِرَت بعدَه بالاعتبار الثاني ، كما في قولك : كَرِهْتُ كَرَاهَتِي . فهو مفعولٌ به ، لامفعولٌ مطلقٌ ؛ إذ ليس ذلك الفعلُ مشتملا عليه بهذا الاعتبار ، بل هو واقعٌ عليه وُقوعَ الفِعْلِ على المفعول به[1] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ١/ ٣١٠ .

المسألة الثامنة : في تعريف المفعول به

في الكافية حدَّ ابنُ الحاجب المفعولَ به بقوله : "المفعول به هو ماوقَعَ عليه فِعْلُ الفاعل ، مثلُ : ضَرَبْتُ زيدا"(١) وفي الشَّرح فَسَّر الوقوعَ بأَنْ قال : "ونَعْني بـ(الوقوع) تَعلُّقَه بما لايُعقَلُ إلّا به"(٢) .

ونَقَلَ الرضيُّ هذا التفسيرَ ، ثُمَّ اعترضَ عليه قائلا : "فَعلَى تفسيره ينبغي أنْ تكونَ المجروراتُ في : مَرَرْتُ بزيدٍ ، وقَرُبْتُ مِنْ عَمْرو ، وبَعُدْتُ مِنْ بَكْر ، وسِرْتُ مِنَ البصرة إلى الكوفة ، مفعولا بها ، ولاشَكَّ أنّه يُقالُ : إنّها مفعولٌ بها . لَكِنْ بواسطة حرْفِ جرٍّ ، ومطلَقُ لفظِ المفعولِ به لايَقَعُ على هذه الأشياءِ في اصطلاحهم ، وكلامُنا في المطلق . وأيضا فإنَّ مَعْنى (اشْتَرَكَ) في قولهم : اشْتَرَكَ زيدٌ وعمروٌ . لايُفهَمُ بعدَ إسنادك إيّاه إلَى (زيد) إلّا بشيءٍ آخَرَ ، وهو (عَمْرٌو) أو غيرُه ، وليس بمفعولٍ في الاصطلاح . والأَقْربُ في رَسْم المفعولِ به أَنْ يُقالَ : هو ماصَحَّ أَنْ يُعبَّرَ عنه باسْمِ مفعولٍ غيرِ مقيَّدٍ مصوغٍ مِنْ عامله المُثْبَتِ ، أو المجعولِ مُثْبَتا .."(٣) .

الدراسة :

تَعرَّضَ بعضُ النحاة إلى تعريفِ المفعولِ به ، ومِمَّنْ فَعَلَ ذلك الزمخشريُّ إذْ قالَ : "المفعولُ به هو الذي يَقَعُ عليه فِعْلُ الفاعل"(٤) وقد أخذَ بهذا التعريفِ جَمْعٌ مِنَ النحاة ، منهم صَدْرُ الأفاضلِ الخوارزْمي(٥) ، وابن يعيش(٦) ، وابن هشام(٧) . وعَرَّفه ابنُ عصفور

(١) الكافية ص٨٧ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٥/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/١ .
(٤) المفصل ص٣٤ .
(٥) ينظر : التخمير ٣١٩/١ .
(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١ .
(٧) ينظر : شرح اللمحة ٧١/٢ .

بقوله : "وأمّا المفعولُ بِهِ فهو كلُّ فضلةٍ انتَصَبتْ بعد تَمامِ الكلامِ يكونُ محَلاًّ للفعْلِ خاصّةً"(١).

وعرَّفه ابنُ الحاجب ـ كما سَلَف ـ في كافيته بقوله : "هو ماوَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعلِ" ، وذكرَ في أماليه أنَّ هذه عبارةُ النحويينَ وأنَّ الأَوْلى أنْ يقولوا : هو الذي تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةُ الفعلِ مَعَ ذِكْرِ الفاعلِ عليه(٢) . وَبِمِثْلِ هذه العبارةِ فَسَّر ابنُ الحاجب في شَرْحه للكافية(٣) ماحَدَّ بـه المفعولَ به في الكافية .

هذا ، وماأورده الرضيُّ على عبارة ابن الحاجب منْ نحو (مَرَرْتُ بِزَيد) فيمكـنُ دَفْعُه بأَنَّ المفعولَ به بلاواسطةِ حرْفِ جرٍّ اعتُبِرَ في مفهوم متعلَّقه نسبةٌ تَقْتَضي ذِكْرَ المفعول به ، بخلافِ المفعولِ به بواسطةِ حرفِ جرٍّ ، فإنَّه لم يُعتَبَرْ في مفهـومِ متعلَّقـه هـذه النسبـةُ بِحَسَبِ الوَضْعِ ، وإنَّما وَقَعَ هذا الاعتبارُ مِنْ مقارنة حرْفِ الجرِّ تلكَ النسبةَ(٤) .

كما يمكنُ رَدُّ ماأورده الرضيُّ أيضا من المعطوف في نحـو (اشْـتَرَكَ زيـدٌ وعَمْـرو) بِمَا أجابَ به السيدُ الشريف الجرجاني مِنْ أَنَّ الفعلَ (اشْـتَرَكَ) مسـنَدٌ إلى (زيـد)و(عمـرو) معـًا بحسبِ المعنى المقصودِ ، والإسنادُ لايُسَمَّى تَعَلُّقًا ، ولو سُلِّم فالمرادُ التعلُّـقُ بغَيرِ الفـاعلِ كمـا لايَخفَى ، و(عمروٌ) فاعلٌ حقيقةً وقَصْدًا ، وإنْ لم يُسَمَّ فاعلا لفظا ، وأمّا قولُهم : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا . فليس (عمروٌ) فيـه مِمَّـا قُصِـدَ جهـةُ فاعليتـه ، بَـلْ جهـةُ مفعوليتِهِ(٥) . والله أعلـم بالصواب.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦١/١ .

(٢) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٥٤/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٢٧/١ طبعة بيروت .

المسألة التاسعة : في تعريف التحذير

عَدَّ ابنُ الحاجب التحذيرَ مِنَ المنصوبات بِفعلٍ واجبِ الحذف ، وقد عرَّفه في الكافية بقوله : "الرابعُ : التحذيرُ . وهو معمولٌ بتقدير : اتَّقِ ، تَحْذيرا مِمَّا بعدَه ، أو ذِكْرُ المحَذَّرِ منه مكَرَّرا ، مثل : إيَّاكَ والأسَدَ ... وتقولُ : إيَّاكَ مِنَ الأسد"[(١)] .

وأوردَ الرضيُّ على هذا التعريف ثلاثةَ اعتراضاتٍ :

الأولُ : على تقدير المحذوفِ بالفِعْل (اتَّقِ) إذْ قالَ : "وتقديرُ (اتّـقِ) ههنـا فيه بعضُ السماجَةِ مِنْ حيثُ المعنى ؛ إذ يَصيرُ المعنى : اتَّقِ نَفْسَكَ مِنَ الأسد . ولايقالُ : اتَّقَيْتُ زيـدا مِنَ الأسد . أيْ : نَحَّيْتُه . ولو قالَ : بتقدير (نَحِّ) أو (بَعِّدْ) . كانَ أَوْلَى"[(٢)] .

الثاني : على لفظِ التحذيرِ المفهوم مِنْ قوله : "تحذيرا مِمَّا بعدَه" . قالَ الرضيُّ : "قولُـه هو معمولٌ بتقدير (اتَّقِ) تحذيرا مِمَّا بعدَه . مؤذنٌ بأنَّ لفظَ التحذير هو (إيَّاكَ) دُونَ المعطـوف وليس كذا ، بل التحذيرُ لفظُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، والصحيحُ أَنْ يقالَ : لفظُ التحذير على ضربيْنِ : إمَّا لفظُ المحَذَّرِ مع المحَذَّرِ منه بَعدَه معمولا لـ(بَعِّدْ) مقدَّرا ، وإمَّا لفظُ المحَذَّرِ منه مكَرَّرا معمولا لـ(بَعِّدْ) مقدَّرا ، نحوُ (الأسَدَ الأسَدَ)"[(٣)] .

الثالثُ : على العطفِ في قولِ المصنف : "وهو معمولٌ .. أو ذِكْرُ المحَذَّرِ منه مكَـرَّرا" قال : "فيه نظرٌ ؛ وذلك أنَّ (ذِكْر) مصدرٌ ، ففي عطفه على قوله : معمولٌ . بُعْدٌ مِنْ حيـث المعنى إلّا أنْ يُقَدَّرَ في الأول مضافٌ ، أيْ : هو ذِكْرُ معمولٍ ، أو ذِكْرُ المحَذَّرِ منه ، وفيه نظرٌ أيضا ؛ لأنَّ مُرَاه بالتحذير هذا المنصوبُ ، لأنَّه في تقسـيم المنصوبـات ، ألَا تَـرَى إلى قولـه : الثاني : المنادَى ، الثالثُ : ماأُضمِرَ عاملُه . فلايَصِحُّ : الرابعُ ذِكْـرُ منصـوبٍ حكمُـه كـذا . وفي بعض النُّسَخ (أو ذُكِرَ) بلَفْظ مالم يُسَمَّ فاعلُه ، وليس بوَجْه ؛ لأنَّ (أوْ) ههنا متصلةً مِـنْ حيث المعنى ، فينبغي أنْ يَليَها مثلُ المذكور قَبلُ ، كما في نحو (جَاءَني زيدٌ أو عمروٌ) ، بَلَى لو كانت منفصلةً جازَتِ المخالَفةُ بين مابعدَها وماقبلَها ، تقولُ : أنا مقيمٌ . ثُـمَّ يبـدُو لَـكَ ،

(١) الكافية ص٩٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٨٠/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٧٩/١ .

فتقولُ : أَوْ أَمْشِي . بمعنى : بل أنا أَمْشِي ، فيكونُ للإضراب عن الأولِ والإثباتِ للثاني ، كما يَجِيءُ في حروفِ العطفِ . قالَ سيبويه في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] "لو قالَ : أَوْ لاتُطِعْ كَفُورا . لانْقَلَبَ المعنى ؛ لِأَنَّها إذن إضرابيةٌ بمعنى (بَلْ) ، فتكونُ للإضراب عنِ النَّهي عن طاعةِ الآثمِ[2] . فلو قلنا ههنا : أو ذُكِرَ . لكانَ إضرابا عنْ قوله : معمولٌ بتقدير (اتَّقِ) . ولايستقيمُ ، فَعَلَى كلِّ وجهٍ في لَفْظِهِ نظرٌ"[3] .

الدراسة :

ذكر ابنُ الحاجبِ في الكافية أَنَّ الرابعَ مِنَ المفاعيل الواجبِ حذفُ الفِعْلِ فيها ماكانَ منصوبا على التحذير ، وقد قَدَّرَ العاملَ فيه بقوله في الكافية : "وهو معمولٌ بتقدير (اتَّقِ)" . وظاهرُ هذه العبارة أَنَّ مانُصِبَ على التحذير لايُقَدَّرُ له غيرُ الفعلِ المذكور ، أَعْنِي (اتَّقِ) . والواقعُ أَنَّهُ قَدَّرَ في غيرِ الكافيةِ الفِعْلَ المحذوفَ بـ(اتَّقِ) وغيره .

فَفِي شَرْحِ الكافية قَدَّرَ الناصبَ في نحو (إِيَّاكَ وَالأسدَ) و(إِيَّاكَ وَأَنْ تَحذِفَ) بـ(اتَّقِ) ، وفي نحو (إِيَّاكَ مِنَ الأسدِ) و(إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحذِفَ) بالفعل (بَاعِدْ)[4] ، وفي الإيضاح قَدَّرَه في نحوِ (إِيَّاكَ وَالأَسدَ) و(إِيَّاكَ مِنَ الأسد) بالفعل (نَحِّ)[5] ، وقَدَّرَه في شَرْحِ الوافية في نحو (إِيَّاكَ والأسدَ) بالفعل (بَاعِدْ)[6] .

ومأَأخذه الرضيُّ على تقدير ابن الحاجبِ في الكافية تَابَعَه فيه غيرُ واحدٍ ، منهم الهنديُّ[7] ، والجامي[8] ، وعصام الدين الإسفراييني[9] .

---

(١) سورة الإنسان من الآية (٢٤) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٤/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٨٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٧٩/٢-٤٨١ .

(٥) ينظر : الإيضاح ٣٠٥/١ .

(٦) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص٢١٣ .

(٧) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٣٠ .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٦٦/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٢١ .

هذا ، وأُوافقُ الرضيَّ على أنَّ اقتصارَ ابنِ الحاجبِ في الكافية على (اتَّقِ) لم يكُنْ صَوابًا للعلة التي ذَكَرها الرضيُّ ، غيرَ أنّي لاأُوافِقُه فيما ذَهبَ إليه مِنْ أنَّ الأَوْلَى تجنُّبُ تقديرِ (اتَّقِ) وأنْ يكونَ المقدَّرُ (نَحِّ) أو (بَعِّدْ) ؛ إذ مِنَ النحاة مَنْ أجازَ تقديرَ الفعل (اتَّقِ) ، وعلى رأسِهم سيبويهِ ، قال : "هذا بابُ ماجَرَى منه علَى الأمر والتحذير ، وذلك قولُكَ إذا كُنتَ تحذِّرُ : إيَّاكَ . كأنَّكَ قُلتَ : إيَّاكَ نَحِّ ، وإيَّاكَ باعِدْ ، وإيَّاكَ اتَّقِ ، وماأشْبَهَ ذا .. ومِنْ ذلك أيضا قولُك : إيَّاكَ والأسدَ ، وإيَّايَ والشَّرَّ . كأنَّه قال : إيَّاكَ فاتَّقِيَنَّ والأسدَ . وكأنَّه قال : إيَّايَ لأَتَّقِيَنَّ والشَّرَ ، فـ(إيَّاكَ) مُتَّقَى والأسدُ والشرُّ مُتَّقَيانِ"[1] . وممن أجاز أيضا تقديرَ الفعلِ (اتَّقِ) المبردُ[2] ، والسيرافي[3] ، والأعلم الشنتمري[4] ، والجامي[5] . هذا مايَخُصُّ الاعتراضَ الأولَ .

وأمّا الاعتراضُ الثاني ـ وهو مايَتَعَلَّقُ بتعريف التحذيرِ ـ فيمكِنُ الإجابةُ عنه بِمَا أجابَ به عصامُ الدين الإسفرايني ، وهو أنَّ جَعْلَ التحذيرِ اسما لِنَفْسِ المفعولِ بهِ ـ دُونَ كلامٍ هو فيه ـ إنَّما هو رأيٌ للمصنف خَالَفَ فيه النحاةَ ، وليس أَوَّلَ خلافٍ منه ، وأنَّه إنَّما فَعَلَ ذلك لِأنَّه الأليقُ بالمبحث ـ وهو المفعولُ به ـ والأنسبُ بأَخَوَيْهِ السابقَيْنِ ، وهما المنادَى ، والمنصوبُ على شَرِيطةِ التفسير[6] .

كما يمكِنُ الإجابةُ عنِ الاعتراضِ الثالثِ بما ذَكَرَه الهنديُّ بقوله : "ويمكِنُ أَنْ يقالَ : إنْ كانَتِ الروايةُ على لفظِ المصدرِ بالرّفع كانَ الذِكْرُ بمَعنَى المفعول ، وكانت الإضافةُ مِنْ بابِ (جُرْد قَطِيفَة)[7] ، وكانَ عَطْفا على قوله : معمول . وكان التقابُلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه باعتبار القَيْدِ ، وهو قوله : تحذيرا مِمَّا بَعدَه . وإنْ كانت على لفظِ الماضي فهو عَطْفٌ على قولِه : ذُكِرَ . المحذوف ، أَيْ : سَوَاءٌ ذُكِرَ المحذَّرُ تحذيرا مِمَّا بَعدَه ، أو ذُكِرَ

(١) كتاب سيبويه ١/٢٧٣-٢٧٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٢١٢ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٦٦أ .

(٤) ينظر : النكت ١/٣٣٦ .

(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٣٦٦ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٢١ .

(٧) أي من إضافة الصفة إلى الموصوف ، فالأصل : قطيفةٌ جرداءُ ، ثم قدمت الصفة وجعلت نوعا مضافا إلى الجنس . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣١ .

المحذَّرُ منه مكرَّرا ، أو عَطْفَ على الظرفيـة المقـدَّرةِ بالفعلية ، وهـي قولـه : بتقدير (اتَّقِ) . والتقابُلُ باعتبار القَيْدِ أو الفْعَل منَزَّلٌ منزلِةَ المصدر الحِيني كما سَبقَ . وعلى أنّ تكونَ النسخةُ على لفظِ المصدرِ المنصوبِ فلاإشكالَ"[١] . والله أعلم بالصواب .

(١) حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٣٠-١٣١ .

المسألة العاشرة : في تعريف المفعول فيه

عرفَ ابنُ الحاجب المفعولَ فيه في الكافية بقوله : "المفعول فيه : هو مَا فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ مِنْ زمانٍ أو مكانٍ ، وشَرْطُ نصبِهِ تقديرُ (في)" [١].

واعترض الرضيُّ على هذا التعريفِ بأنَّه غيرُ مانعٍ ، ويَدْخُلُ فيه ماليس منه ، كـ(يوم الجمعة) في نحو قولِكَ : سِرْتَ ويومُ الجمعةِ زمانٌ سَيْرِكَ . فـ(يومُ الجمعة) فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ ، وهو (سِرْتَ) مع أنَّه ليس بظرف ، ولذا ذَكَرَ الرضيُّ أنَّ الحقَّ أنْ يقالَ في التعريف : هو مَافُعِلَ فيه مَضْمُونُ عَامله مِنْ زمانٍ ومكانٍ [٢].

كما ذَكَرَ الرضيُّ اعتراضا آخَرَ بقوله : "ونحوُ (يوم الجمعة) في قولك : خَرَجْتُ في يوم الجمعة . داخلٌ في هذا الحدِّ ، ولهذا قال بَعْدُ : "وشَرْطُ نَصْبِهِ تقديرُه بـ(في) ، وأمَّا إذا ظَهَرَ فلابدَّ مِنْ جَرِّه . وهذا خلافُ اصطلاح القوم ، فإنَّهم لايطلقـونَ المفعولَ فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) ، فالأَوْلَى أَنْ يقالَ : هو المقدَّرُ بـ(في) مِنْ زمانٍ أو مكان فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ" [٣] .

الدراسة :

عَرَّفَ النحاةُ الظرفَ على أنَّه كلُّ اسم زمانٍ أو مكانٍ (في) فيه مقدَّرةٌ ، فعندَ حديث المبردِ عنه قال : "اعلَمْ أنَّ الظروفَ متضمِّنَةٌ للأشياء ، فَمَا كـانَ منها مَعَه فِعْلٌ أو شيءٌ في معنى الفعلِ فمَجْراه مَجْرَى المفعول ، فإنْ أَطْلَقْتَ الفعلَ عليه نَصَبتَه .. ونَصْبُه ـ إذا انْتَصَبَ ـ على أنَّه مفعولٌ فيه ، وذلك قولُكَ : سِرْتُ يومَ الجمعة .. فهذه كلُّها مفعولٌ فيها بأنَّكَ جَلَسْتَ في هذه المواضع ، وسِرْتَ في هذا الحين" [٤] .

---

(١) الكافية ص١٠٠ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥٠٧/١ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٨٧/١ .
(٤) المقتضب ٣٢٨/٤ .

وقال ابنُ السراج : "فَمَا نُصِبَ مِنْ أسماءِ الزمانِ فانتصابُه على أَنَّه ظرفٌ ، وتَعْتَبِرُه بِحَرْفِ الظرفِ ، أَعْني (في) فَيَحْسُنُ مَعَه ، فتقولُ : قُمتُ اليومَ ، وقُمتُ في اليومِ . فأَنتَ تريدُ معنى (في) وإِنْ لم تذكُرْها ، ولذلك سُمِّيتْ - إذا نُصِبَتْ - ظروفا ؛ لأَنَّها قامَتْ مَقامَ (في)" [١].

وعَرَّفه ابنُ جني بقوله : "اعْلَمْ أَنَّ الظرفَ :كلُّ اسمٍ مِنْ أسماءِ الزمانِ والمكانِ يُرادُ فيه معنى (في) ، وليستْ في لفظه ، كقولك : قُمتُ اليومَ ، وجَلَستُ مكانَكَ .. فإِنْ ظَهَرتْ (في) إلى اللفظِ كان مابعدَها اسما صريحا ، وصار التضَمُّنُ لِـ(في)" [٢] وممَّنْ عَرَّفَ الظرفَ بهذا أيضا الزمخشريُّ [٣] ، وابنُ الشجري [٤] ، وابنُ يعيشَ [٥] ، وابنُ عصفور [٦] ، وابن مالك [٧] ،وابنُ النحوية [٨] ، ويحيى العلوي [٩] ، وابنُ هشام [١٠] ، والشاطبي [١١] ، والجامي [١٢].

وعَرَّفه ابنُ الحاجبِ - كما سَبَقَ - بقوله : "المفعولُ فيه هو مافُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ..." لَكِنْ يَرِدُ على هذا الحدِّ - كما ذَكَرَ الرضيُّ - (يومُ الجمعة) في نحو (سِرْتَ ويومُ الجمعةِ

(١) الأصول ١٩٠/١ .
(٢) اللمع ص١١٠ .
(٣) ينظر : المفصل ص٥٥ .
(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٢٤٧/٢ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢ .
(٦) ينظر : المقرب ص١٦١ .
(٧) ينظر : شرح عمدة الحافظ ص٤١٠-٤١٢ .
(٨) ينظر : ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ص١٤٣ .
(٩) ينظر : الأزهار الصافية ١/١٢٨ب .
(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٢٣١/٢ .
(١١) ينظر : المقاصد الشافية ٢٨٣/١-٢٨٤ .
(١٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٦٩/١ .

زمانُ سيرِكَ) . كما أنَّ قولَه في التعريف : "وشَرْطُ نصْبِه تقديرُ (في) "يُخَالِفُ ماعَلَيْه اصطلاحُ النحاةِ مِنْ أنَّ المفعولَ فيه لايُطلَقُ إلا على المنصوب بتقدير (في) ، وقد ظَهرَ ذلك جَلِيّاً فيما تَقدَّمَ مِنْ قول المبردِ ، وابنِ السّراجِ ، وابنِ جني . والله أعلم بالصواب .

المسألة الحادية عشرة : في تعريف المفعول له

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب المفعولِ لَه : "المفعولُ له : هو مافُعِلَ لأجْله فِعْلٌ مذكورٌ .. وشَرْطُ نصْبِه تقديرُ اللامِ ، وإنَّما يجوزُ حذفُها إذا كانَ فِعْلا لِفَاعِلِ الفعلِ المعلَّلِ ، ومقارنا له في الوجود"[١] .

وشَرَح الرضيُّ قولَه : "وشَرْطُ نصبِه تقديرُ اللام" فقال :"يَعْني أنّ تقديرَ اللامِ شَرْطُ انتصابِ المفعولِ له ، لاشَرْطُ كونِ الاسمِ مفعولا له ، فنحوُ (السَّمن ، ولإكرامِكَ الزائرَ) في قولِكَ : جئتُكَ للسّمن ، ولإكرامكَ الزائرَ . عندَه مفعولٌ له على مايدلُّ عليه حدُّه.." ثُمَّ اعترض قائلا : "وماذُهَب إليه في الموضعيْن ، وإنْ كان صحيحا مِنْ حيثُ اللغةُ ، لأنَّ السَّمنَ فُعِل له المجيءُ ، لكنّه خِلافُ اصطلاحِ القومِ ، فإنّهم لايُسمُّونَ المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط . فحدُّه الصحيحُ هو : المصدرُ المقدَّرُ باللامِ المعلّلُ به حَدَثٌ شارَكَه في الفاعل والزمان"[٢] .

الدراسة :

سيبويهِ[٣] ، وجمهورُ البصريينَ[٤] على أنَّ المفعولَ له لايكونُ إلا مصدرا ، وأنّ العاملَ فيه فِعْلٌ مِنْ غيرِ لفظِه ، وأنَّه إنَّما يُذكَرُ لأنَّه عُذرٌ وعلّةٌ لوقوعِ الفعلِ ، وأنّ الأصْلَ فيه أنْ يكونَ بلامِ التعليلِ ، ثُمَّ لمَّا حُذِفتْ اتّصلَ الفعلُ به ، فنَصَبَه ، قال سيبويه : "هذا بابُ ماينتَصِبُ مِنَ المصادرِ لأنّه عُذْرٌ لوقوعِ الأمرِ ، فانتَصَب ؛ لأنّه موقوعٌ له ، ولأنّه تفسيرٌ لِمَا قبلَه ، لِمَ كان؟ .. وذلك قولُك : فَعَلْتُ ذاكَ حِذارَ الشرِ ... وفَعَلتُ ذاكَ أَجْلَ كذا وكذا . فهذا كلُّه يَنْتَصِبُ ؛ لأنّه مفعولٌ له ،كأنه قِيلَ له : لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال : لِكذا وكذا .

(١) الكافية ص١٠١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥١٠/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣٦٧/١-٣٦٩ .

(٤) ينظر : الأصول ٢٠٦/١ ، الإيضاح العضدي ص٢١٨ ، اللمع ص١١٤ ، التبصرة ٢٥٥/١-٢٥٦ ، النكت ٣٩٦/١ .

ولكنه لَمّا طُرِحَ اللامُ عَمِلَ فيه ماقبلَه"[١] وعندَ شَرْحِ السيرافي لِكلامِ سيبويهِ السابقِ ذَكَر أنّ المفعولَ له يكونُ مجرورا كما يكونُ منصوبا ، قال : "ويجوزُ أنْ يكونَ هذا المصدرُ معرفةً ونكرةً ؛ لأنّه ليسَ بحالٍ ، فيحتاجُ فيه إلى لزومِ النكرةِ ، فأَمّا المعرفةُ فقولُكَ : ذاكَ لابتغاء الخيرِ ، وللخوف مِنْ زيد . وأمّا النكرةُ فقولُكَ : لابتغاء الخيرِ ، ولِخَوْفٍ مِنْ زيدٍ . ويجوزُ حذفُ اللامِ ونصْبُ الذي بعدَها ، كقولك : قُلتُه ابتغاءَ الخيرِ وحِذَارًا مِنَ الشّرِ"[٢] . ومِمّنْ ذَهَبَ أيضا إلى أنّ المفعولَ لأجله يجوزُ جرُّه الصيمريُّ[٣] ، والأعلم الشنتمري[٤] ، والزمخشري[٥] ، والجزولي[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وابن مالك[٩] ، وابنه بدر الدين[١٠] ، والقمولي[١١] ، والمرادي[١٢] ، وأبو حيان[١٣] ، وابن هشام[١٤] ، والسيوطي[١٥] . وجَعَلَ ابنُ يعيش ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ في قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١٦] مفعولا لأجله ، قال : "وقوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فـ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ نُصِبَ ؛ لأنّه مفعولٌ له ،

---

(١) كتاب سيبويه ١/٣٦٧،٣٦٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١١٠-١١١ .

(٣) ينظر : التبصرة ١/٢٥٦ .

(٤) ينظر : النكت ١/٣٩٦ .

(٥) ينظر : المفصل ص٦٠ .

(٦) ينظر : الجزولية ص٢٦٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٣ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٥١ .

(٩) ينظر : التسهيل ص٩٠ ، شرحه لابن مالك ٢/١٩٨ .

(١٠) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧١-٢٧٢ .

(١١) ينظر : شرح القمولي على الكافية ١/١٧٢ ، تحقيق/عفاف بنتن .

(١٢) ينظر : توضيح المقاصد ٢/٨٨ .

(١٣) ينظر : شرح اللمحة ٢/٢٠٣ .

(١٤) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٢٨ .

(١٥) ينظر : الهمع ١/١٩٥ .

(١٦) سورة البقرة : من الآية (١٩) .

وكذلك موضعُ ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ نُصِبَ على المفعول له ، أي : مِنْ خَوفِ الصواعقِ ؛ لأنَّ (مِنْ) قد تدخُلُ بمعنى اللام ، فتقولُ : خَرجتُ مِنْ أَجْلِ زيدٍ ، ومِنْ أَجْلِ ابتغاءِ الخيرِ ، واحتَملتُ مِنْ خوفِ الشرِ ، قال الشاعر[١] :

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فلايُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

فقوله : (مِنْ مَهَابَتِه) في موضعِ المفعولِ له"[٢] .

بهذا يَظهَرُ أنَّ مااحتجَّ به الرضيُّ في اعتراضه على قول ابنِ الحاجبِ : "وشرْطُ نصْبِه تقديرُ اللامِ" مِنْ أنَّ المفعولَ لَه في اصطلاح القومِ لايُطلَقُ إلا على المنصوبِ الجامعِ للشرائط ليس بصحيح . والله أعلم بالصواب .

---

(١) هو الفرزدق ، والبيت ليس في ديوانه بطبعتيه (الصاوي) و(دار صادر) ، بل هو في : شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٢٢/٤ ، العيني ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٢ .

المسألة الثانية عشرة : في تعريف الحال

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية يُعرِّف الحالَ : "الحالُ مايُبيِّنُ هيئةَ الفـاعلِ أو المفعـولِ بـه لفظا أو معنىً ، نحو (ضَرَبتُ زيدا قائمًا ، وزيدٌ في الدار قائمًا ، وهذا زيدٌ قائمًا)" [(١)] .

واعترضَ الرضيُّ على هذا الحدِّ بقوله : "فليسَ في هذا الحدِّ تحقيقُ معنى الحـالِ وبيـانُ ماهيّتِه ؛ لأنَّهُ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أنَّه موضوعٌ لبيان هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ مطلقا ، لافي حالةِ الفعلِ ، فيُظَنُّ في (جاءَني زيدٌ راكبا) أنَّ (راكبا) هيئةٌ لهذا الفاعلِ مطلقا ، لافي حالِ المجيءِ ، فيكـونُ غَلَطًا" [(٢)] .

الدراسة :

ماذكره ابنُ الحاجبِ في حدِّ الحالِ هو قولُ جماعةٍ مِنَ النحاة ، منهم ابنُ جني إذ قـالَ : "الحالُ وصْفُ هيئةِ الفاعلِ ، أو المفعولِ به" [(٣)] وممَّنْ أخَذ بهـذا التعريـفِ الزمخشـريُّ [(٤)] ، وابن الخشاب [(٥)] ، وعلي بنَ سليمان الحيدرة [(٦)] ، وابـنُ يعيـشَ [(٧)] ، والأردبيلـي [(٨)] ، ويحيى العلوي [(٩)] ، والهندي [(١٠)] ، وعصام الدين الإسـفراييني [(١١)] . ومـاأخَذَه الرضيُّ على تعريـف ابنِ الحاجب أخَذَه قَبلُ صدرُ الأفاضلِ الخوارزمي على تعريف الزمخشري للحال حيثُ قال :

---

(١) الكافية ص١٠٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٨/٢ .

(٣) اللمع ص١١٦ .

(٤) ينظر : المفصل ص٦١ .

(٥) ينظر : المرتجل ص١٦٠ .

(٦) ينظر : كشف المشكل ٤٧١/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح الأنموذج للأردبيلي ص٧٨ .

(٩) ينظر : الأزهار الصافية ١٣٦/١أ .

(١٠) ينظر : شرح الهندي على الكافية الورقة ١٤٠ .

(١١) ينظر : شرح الكافية للعصام الورقة ١٢٨ .

"ثُمّ الحالُ ليسَتْ بيانَ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ على الإطلاق ، بل وقتَ وقوعِ الفعلِ منه أو عليه"(١) وقد عَرَّف الكيشيُّ الحالَ مقيّدا إيّاها بزمانِ الفاعليةِ أو المفعوليةِ ، فقال : "هي بيانُ الفاعلِ أو المفعولِ به زمانَ الفاعليةِ أو المفعوليةِ ، كقولك : لقيتُه راكبا"(٢) .

وقد حدّ ابنُ الحاجبِ الحالَ بما تَقَدّمَ ، وذَكَر في الشَّرْحِ أنّ الفِعْلَ يكونُ مقيّدا بالحال قال : "فقولُه : (الفاعل أو المفعول به) . احترازٌ مِنَ الصفة ؛ لأنّها تُبيِّنُ هيئةً لاباعتبار كونها فاعلا أو مفعولا ، لكنْ باعتبار الذاتِ ، وهذه باعتبار نسبةِ الفعلِ إليه فاعلا أو مفعولا ، فيتقيّدُ الفعلُ المذكورُ بها ، فإذا قُلتَ : جَاءَ زيدٌ راكبا . فقد حَكَمتَ على المجيءِ المذكورِ بقيدِ الركوب"(٣) .

هذا ، والذي أميلُ إليه هو ماذَهَب إليه الرضيُّ أنّ تعريفَ ابنِ الحاجبِ ليس فيه مايَدلُّ صَرَاحةً على أنّ الحالَ قَيْدٌ لعامله . والله أعلم بالصواب .

---

(١) التخمير ١/٤٢٤ .

(٢) الإرشاد ص٢٣٦ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٠١ .

المسألة الثالثة عشرة : في تعريف التمييز

عَرَّف ابنُ الحاجبِ في الكافية التمييزَ قائلا : "مايَرفَعُ الإبهامَ المستقرَّ ..." [١] .

وعَلَّل في الشَّرْح احترازَه بكلمة (المستقرّ) بقوله : "احترازٌ مِنْ مثلِ قولهم : أبصرتُ عيْنًا جاريةً . فإنّه يرفعُ الإبهامَ عن الذات ، ألا ترَى أنّ قولَكَ : (عَيْنًا) . محتملةً للجاريةِ والمبصرةِ وغيرِهما . فإذا قُلتَ : (جَارِيَة) . فقد بَيَّنْتَ ذاتا مبهمةً ، ولكنّه ليس بمستقرٍّ في أصْلِ وَضْعِه ، وإنّما وَقَع الإبهامُ عندَ المخاطَبِ لحصول الاشتراكِ ، وهو موضوعٌ دالٌّ على ذاتٍ معينةٍ في كلِّ موضعٍ يطلَقُ فيه ، بخلافِ (عِشْرون) ، فإنّه لم يكنْ دالًّا على ذاتٍ معينةٍ في أَصْلِ وضْعِه ، فإذا قُلتَ : (المستقرّ) خَرَج الاسمُ المشترَكُ المذكورُ ونظائرُه" [٢] .

وقد أوردَ الرضيُّ كلامَ الشارح هذا ، ثُمّ اعترضَ عليه بقوله : "معنى المستقرِّ في اللغة : هو الثابتُ ، ورُبَّ عارضٍ ثابتٌ لازمٌ ، والإبهامُ في المشتَرَك ثابتٌ لازمٌ مع عدم القرينةِ بعدَ اتفاقِ الاشتراكِ ، ومَعَ القرينة يَنتفي الإبهامُ في المشتَرَك وفي العدد وسائرِ المقادير ، فلافَرْقَ بينهما أيضا مِنْ جهة الإبهام ، ولايدُلُّ لفظُ المستقرِّ على أنّه وَضْعِيٌّ كما فَسَّر ، والحدُّ لَايَتِمُّ بالعناية ، والألفاظُ المحتملةُ في الحدِّ مِمَّا يُخِلُّ به" [٣] .

الدراسة :

(المستقِرُّ) في اللغة هو الثابتُ ، يقال : صَارَ الأمرُ إلى قَرَاره ، ومستقَرِّه ، تَنَاهَى وثَبَت [٤] . ومِمَّن بَيَّن - غير الرضيّ - أنّ معنى قولِ ابن الحاجب : (المستقِرّ) . الثابت ، عصامُ الدينِ الإسفراييني [٥] .

---

(١) الكافية ص١٠٧ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢١/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٥٤/٢ .

(٤) ينظر : المحكم (قرر) ٧٨/٦ ، اللسان ٨٦/٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٣٥ .

هذا ، وقد حاول السيدُ الشريف الجرجاني أنْ يَدفعَ إيرادَ الرضيِّ بأنّه رُبّما يُقال : المطلقُ يَنصَرِفُ إلى الكامِلِ عُرْفاً ، وهو الوضْعيّ[1] . لكنّ عصامَ الدين الإسفراييني رَدّه بأنّ الفردَ الكامِلَ هو الثابتُ وَضْعًا واستعمالا ، وأنّه ليس لأحدٍ أنْ يقولَ : لو يكتفي بالانصراف إلى الكامل يستغنى عَنْ قَيْد (المستقِرّ) ؛ إذِ الإبهامُ الكاملُ مابالوَضْع . لأنّ الكاملَ مِنَ الإبهام مايكونُ في الغاية سَوَاء كان بالوضع أو بالاستعمال ، بِخِلاف الكامِلِ في الثبوت ، إذْ هو مايكونُ ثُبوتُه أَوْفر[2] .

والذي آخُذُ به هو ماذَهَب إليه الرضيُّ مِنْ أنّ لفظَ (المستقِرّ) لايَدلُّ على مراد المصنفِ مِنْها ، وهو الإبهامُ الوَضْعيُّ ، وأنّه ينبغي صونُ الحدودِ مِنَ الألفاظ المحملةِ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١ ، طبعة بيروت .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٣٥ .

المسألة الرابعة عشرة : في تعريف المستثنى

حَدَّ ابنُ الحاجبِ المستثنَى في الكافية بقوله : "المستثنَى : متّصِلٌ ومنقطعٌ . فالمتّصلُ : هو المخرَجُ عَنْ متعدّدٍ لفظا أو تقديرا بـ(إلّا) وأخواتِها . والمنقطعُ : هو المذكورُ بعدَها غيرَ مخرَجٍ"[(١)] وتعرّضَ في شَرْحه على الكافية لِعلّة تركِهِ جَمْعَ نَوْعَي الاستثناء في حدٍّ واحد ، وقال : "لايمكِنُ حدُّ المستثنَى باعتبارِ المعنى بحَدٍّ واحدٍ ؛ لأنّ أحدَهما مُخرَجٌ مِنْ حيثُ المعنى - وهو متّصِلُه الذي يَتميَّزُ به عَنِ المنقطع - والآخَرُ غيرُ مخرَجٍ . وإذا اختلَفا في الحقيقة التي تَفْصِلُ بينَهما تعذَّرَ جَمْعُهما بحدٍّ واحد . نَعَمْ يمكِنُ حدُّهما بحدٍّ واحد باعتبارِ اللفظِ ، وهو أنْ يقالَ : المستثنَى هو المذكورُ بعدَ(إلّا) وأخواتِها"[(٢)] .

واعترَضَ الرضيُّ على كلامِ ابنِ الحاجبِ السابقِ وقال : ولِقائلٍ أنْ يمنعَ اختلافَهما في الماهيّة ... لانُسَلِّمُ أنّ كونَ المتّصلِ مخرَجًا مِنْ أجزاءِ ماهيتِه ، بلْ حقيقةُ المستثنى متّصلا كان أو منقطعا هو المذكورُ بعدَ (إلّا) وأخواتِها مخالفًا لِما قبلَها نفيا وإثباتا . ثُمّ نقولُ : كونُ المتّصلِ داخِلا في متعدّدٍ لفظا أو تقديرا مِنْ شَرْطِهِ ، لامِنْ تمامِ ماهيتِه ، فعلَى هذا المنقطعُ داخلٌ في هذا الحدِّ كما في (جاءَني القومُ إلا حِمارا) لمخالفةِ الحمارِ القومَ في المجيء"[(٣)] .

الدراسة :

اختلَفَ النحاةُ في المُخرَجِ مِنْه في الاستثناء ، فمِنْ قائلٍ : الفعلُ أو مااشْتُقّ منه ، ومِنْ قائلٍ : الاسمُ المتقدّمُ على أداة الاستثناء . وقد أخذ بالقول الأول فريقٌ مِنَ النحاة ، على رأسهم سيبويه ، قال : "اعْلَمْ أنّ (إلّا) يكونُ الاسمُ بعدَها على وجهيْن .. والوجهُ الآخَرُ أنْ يكونَ الاسْمُ بعدَها خارجًا مِمّا دَخَلَ فيه ماقبلَه"[(٤)] .

---

(١) الكافية ص١٠٩ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٣١/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٧٦/٢ .

(٤) كتاب سيبويه ٣١٠/٢ .

ومِمّن تَبِع سيبويهِ في هذا الرأي ابنُ جني[١] ، والأعلم الشنتمري[٢] ، وابن عصفور[٣].

وأَخَذَ بالقول الثاني جماعةٌ ، منهم السيرافيُّ الذي سَاقَ الدليلَ على صحة مذهبه ، وقال : "أصْلُ الاستثناء إخراجُ بعضٍ مايُوجِبُه لفظٌ مِنْ عمومٍ ظاهرٍ أو عمومِ حكمٍ أو معنًى يدلُّ عليه اللفظُ ، فأمّا عمومُ اللفظِ فقولُكَ : قامَ القومُ إلا زيدًا ... وأمّا عمومُ الحكمِ فقولُكَ : واللهِ لاأُكلِّمُكَ إلّا يومَ الجمعةِ ... وأمّا ماخرجَ عنْ عمومِ معنًى دَلَّ عليه الحكمُ فقولُكَ : ماقامَ إلا زيدٌ ... ومِنَ الدليل على أنّ أصْلَ الاستثناءِ ماذَكَرْناه أنّا نقولُ : استثنيتُ زيدا مِنَ القوم . ولانقولُ : استثنيتُ زيدا مِنَ البساتينِ ، ولا : استثنيتُ زيدا مِنْ عمرو . لأنّه ليسَ بِبَعضٍ للبساتينِ ، ولالعمرو ، و(مِنْ) للتبعيض ، فكأنّه في الأصْلِ : زيدٌ مِنَ القوم ، ثُمَّ أخرجتَه عنهم في المعنى الذي جعلتَه"[٤] ومِمّن أخَذ بهذا الرأي أيضا عبدُ القاهرِ الجرجاني[٥] ، وابن الخشاب[٦] ، وابن الأنباري[٧] ، وعليّ بن سليمان الحيدرة[٨] ، وابن مالك[٩] ، والمرادي[١٠] ، وابن الفخار[١١] ، والجامي[١٢] .

---

(١) ينظر : اللمع ص١٢١ .

(٢) ينظر : النكت ٦١٤/١ .

(٣) ينظر : المقرب ص١٨٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١١/٣ .

(٥) ينظر : المقتصد ٦٩٩/٢ .

(٦) ينظر : المرتجل ص١٨٦ .

(٧) ينظر : أسرار العربية ص٢٠١ .

(٨) ينظر : كشف المشكل ٤٩٤/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٠/٢-٧٠١ .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد ١٠٣/٢ .

(١١) ينظر : أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية ٩٤٥/٣ (رسالة دكتوراة) .

(١٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٤١٣/١ .

هذا ، وقد ذَهَب الرضيُّ في تعريفه للمستثنى مَذْهبًا آخَرَ إذْ عَرَّفَ المستثنى مطلقا بأنّه المذكورُ بعدَ (إلّا) وأخواتِها مخالفًا لِما قبلَها نفيا وإثباتا ، وممّنْ وافقَ الرضيَّ في حدّه أبوحيّانَ إذ قالَ : "وقولُ النحاةِ : الاستثناءُ إخراجٌ كَذَا . ليس بجيّدٍ أصْلا ، ولابمُحرَّرٍ ؛ فإنّ المستثنى قطُّ مادَخَلَ تحتَ الاسمِ الأولِ ، ولاتحتَ حكْمِه ، فيُوصَفَ بالإخراجِ ، إذْ لو دَخَلَ فيهم ، أو في حكْمِهم ماصَحَّ إخراجُه ألبتةَ . فإصلاحُ اللفظِ أنْ يقالَ : المستثنى هو المنسوبُ إليه بعدَ الأداةِ مخالَفَةُ المنسوبِ إليها قَبلَها"(١) .

والذي أراه - والله أعلم - أنّه يمكنُ دَفْعُ إيرادِ الرضيِّ بما أجابَ به عصامُ الدينِ الإسفراييني في كتابه شَرْحِ الفَريد حيثُ قال : "قال الشيخُ ابنُ الحاجبِ .. فيُقالُ : المستثنى هو المذكورُ بعدَ (إلّا) وأخواتِها . واعترضَ عليه الشيخُ الرضيُّ ، وتلقّاه الناظرونَ إلى الآنَ بالقَبولِ حتّى كانوا يَتعجّبونَ مِنْ كلامِ الشيخِ ابنِ الحاجبِ ، ويقولونَ : كيفَ أثبتَ مِثْلَه هذا القولَ؟!.. قُلتُ : كلامُ الشيخِ ابنِ الحاجبِ - معَ وُضوحه - قد خَفِي على هؤلاءِ .. ومحصولُ كلامِه : أنّ حدَّ المستثنى باعتبارِ ماوُضِعَ له لهَيئةِ المستثنى ، وأُريدَ به في الوضعِ التركيبيِّ لايُمكنُ بحدٍّ واحدٍ ؛ لأنّ قضيةَ الاستثناءِ مشتركةٌ بينَ الإخراجِ عن متعدّدٍ كَمَا في المتّصلِ ، وبَيْنَ عدمِ الإخراجِ عن متعدّدٍ ، كَمَا في المنقطعِ ، فحدُّ المستثنى - بحَسَبِ ماوُضِعَ له أفرادُه - بحدٍّ واحدٍ لايمكنُ ، وهو الذي يَعْتَني بشأنِه المَهَرةُ في تحديدِ أقسامِ اللفظِ ، فلِذا جِيءَ لكلِّ واحدٍ منهما بحدٍّ على حدّه ، ألا تَرَى إلى قوله : بَلَى يمكنُ جَمْعُهما في حدٍّ واحدٍ باعتبارِ اللفظِ ؛ لأنّ مختَلِفَي الماهيّةِ لايَمتنعُ اشتراكُهما في اللفظِ . يَعْني : صورةُ المستثنى المتّصلِ والمنقطعِ واحدةٌ ، مع اختلافِ معنييهما إذ يمكنُ أنْ تَشتَرِكَ الماهيّتانِ ، أيْ : المعيّنانِ المختلفانِ في لفظٍ واحدٍ ، ومِنْ هنا تحقيقُ الألفاظِ المشتركةِ ، وبهذا صَحَّ تقسيمُ المستثنى إليهما . ولم يُرِدِ الشيخُ ابنُ الحاجبِ أنّ المستثنى مشتركٌ لفظيٌّ ، كما تَوَهَّمَه كثيرونَ مِنْ كلامِه . نَعَم ، نقولُ : إنّ المستثنى المنقطعَ - كما قال الشيخُ الرضيُّ - لِنَفْيِ تَوَهُّمِ المخاطَبِ دخولَ مابعدَ(إلّا) في حكْمِ ماقبلَها مع أنّه ليسَ بداخلٍ فيه .. إذا تَمَهّدَ هذا فَلَكَ أنْ تقولَ : الاستثناءُ مطلقا بمعنًى واحدٍ ، وكلُّه مُخرَجٌ المخرجُ عن متعدّدٍ بـ(إلّا) وأخواتِها ، إلّا أنّ المتّصلَ مُخرَجٌ عن متعدّدٍ متحقّقٍ ، هو ماذُكِرَ قبلَه لدخولِه فيه ، والمنقطعَ مُخرَجٌ عن متعدّدٍ

---

(١) التذييل والتكميل ص٤٩٦ تحقيق حماد الحجيري (رسالة دكتوراة) .

متوَهَّم ، هو الشاملُ للمتعدّدِ المذكورِ قبلَه ولَه . فإذا قُلتَ : جَاءَني القومُ إلا حمارا . فقد ارتَكَزَ في وَاهِمَةِ السامعِ مِنْ سَماعِ القومِ متعددٌ شاملٌ لَه وللحمَار ، فقُلتَ : إلّا حمارا . للإخراج عَنْ هذا المتعدّدِ ، فلاستثناءَ إلا متصِلا ، وإنّما سُمّي البعضُ منقطِعًا اصطلاحًا لِدَاعِي قانونِ بيانِ الإعرابِ إلى تَميُّزِه"[١] . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني ص٢١٥-٢١٨ (رسالة دكتوراة) .

المسألة الخامسة عشرة : في تعريف المضاف إليه

عَرّف ابنُ الحاجبِ المضافَ إليه في الكافية بقوله : "المضافُ إليه : كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ الجرِّ لفظا أو تقديرا مرادا"(١) وقال في الشّرح : "وقولُه (مرادا) احترازٌ مِنْ مثل (قُمتُ يَومَ الجمعةِ) فإنّه نُسِبَ إليه القيامُ بواسطة حرْفِ جرٍّ تقديرا ، ولكنّه محذوفٌ غيرُ مراد"(٢) .

وأوردَ الرضيُّ ماذكره ابنُ الحاجبِ في الشّرح ، ثُمّ اعترَضَ عليه قائلا : "قال : احترزتُ بـ(مرادا) عَن المفعول فيه والمفعولِ له ؛ لأنّ الحرفَ مقدّرٌ فيهما ، لكنّه غيرُ مرادٍ . ولِقائلٍ أنْ يقولَ : إنْ أردتَ أنّه غيرُ مرادٍ معنًى لم يَجُزْ ؛ إذ معنى الظرفيةِ والتعليلِ فيهما ظاهرٌ ، وأيضا أنتَ مقرٌّ بتقدير الحرفِ فيهما ، وكلُّ مقدّرٍ مرادٌ معنًى ؛ إذ لامعنى له إلّا هذا . وإنْ أردتَ أنّه غيرُ مرادٍ لفظا ، أيْ : ليس في حكم الملفوظِ به مِنْ حيثُ إنّه لَمْ يُجَرَّ ، والمقدّرُ في الإضافة مرادٌ ، أيْ : عَمَلُه - وهو الجرُّ- باقٍ كان كأنّكَ قُلتَ : المضافُ إليه كلُّ اسمٍ صفتُه كذا مجرورٌ بحرْفِ جرٍّ مقدّرٍ ، فيكونُ - على ماأنكرتَ مِنْ حدِّهم المعْرَبَ بأنّه مَايختلِفُ - يُفْضِي إلى الدّورِ كما ألْزَمتَهم ؛ إذ كونُ المضافِ إليه مجرورا يَحتاجُ إلى معرفةِ حقيقةِ المضافِ إليه حتّى إذا عُرفتْ حقيقتُه جُرَّ بعدَ ذلك ، كما قُلتَ في الفاعل : إنّما نَحُدّه ليُعرفَ ، فيُرفعَ . ثُمّ جَعلتَ مِنْ حدِّكَ معرفةَ حقيقتِه محتاجةً إلى كونه مجرورا ، إذ معنى (مرادا) - على ماذكرنا - باقيا على عَمَلِهِ في الجرِّ"(٣) .

الدراسة :

المشهورُ في اصطلاح النحاة أنّه إذا أُطلقَ لفظُ المضافِ إليه كانَ المرادُ به مَاانْجرَّ بإضافة اسمٍ إليه ، غيرَ أنّ سيبويهِ سَمّى ماانجرّ بحرفِ جرٍّ ظاهرٍ مضافا إليه أيضا ، فقال : "واعلَمْ أنّ المضافَ إليه يَنجرُّ بثلاثةِ أشياءَ : بِشَيْءٍ ليسَ باسْمٍ ، ولاظرْفٍ ، .. فأمّا الذي

---

(١) الكافية ص١٢١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٨٨/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٠٢/٢-٢٠٣ .

ليس بِاسْمٍ ولاظرْفٍ فقولُكَ : مَرَرتُ بِعَبدِ اللهِ ، وهـذا لِعَبْدِ اللهِ"[1] وممّنْ تَبِعَ سيبويه في ذلك مخالِفًا الجمورَ ابنُ الحاجب ، فقد قال - كما تَقَدَّمَ - في تعريف المضاف إليه : "المضافُ إليه كلُّ اسْمٍ نُسِبَ .. مُراداً" وقد سَبَقَ ذِكْرُ ما أَورَدَه لِيَحترِزَ به عن قوله : (مراداً) ، وماأخذه عليه الرضيُّ في ذلك .

ويمكِنُ أنْ يُجابَ عن الشّطر الأول من اعتراض الرضيِّ بتفسير كلٍّ مِنَ الجامي[2] وعصام الدين الإسفراييني[3] لقول :(مراداً) ، وهو أنّ المقصودَ منه أنّ حرْفَ الجرِّ المقدَّرَ يكونُ منويًا مِنْ حيثُ العملُ ، لاالمعنى . كما يمكِنُ ردُّ ماأورده الرضيُّ على التعريف مِنْ لُزوم الدّور بِمَا أجابَ به الهنديُّ مِنْ أنّ تعريفَ ابنِ الحاجبِ لفظيٌّ ، وعليه فلاتَوقُّفَ ولادورَ[4] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٤١٩/١ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٥٧ .

(٤) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٦٥ .

المسألة السادسة عشرة : في تعريف التوابع

عرّف ابنُ الحاجبِ التوابعَ في الكافيةِ بقولِه : "كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقِه مِنْ جهةٍ واحدةٍ"[1] وبيّنَ الرضيُّ أنّ قولَه : (كلُّ ثانٍ) . يَشمَلُ التوابعَ ، وخبرَ المبتدأ ، وكلَّ ما أصْلُهُ خبرُ المبتدأ ، كخَبَرَيْ (كانَ) و(إنّ) وأخواتِهما ، ويشمَلُ الحالَ وثانيَ مفعولَيْ (أعْطيت) وأنّ قولَه : (بإعرابِ سابقِه) . يُخرِجُ الكلَّ إلّا خبرَ المبتدأ وثانيَ مفعولَيْ (ظَنَنْتُ وأعْطيت) والحالَ عَنِ المنصوب ، نحو (ضَرَبتُ زيدا مجرّدًا) والتميزَ عَنِ المنصوب[2] ، كقولِه تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[3] . وذَكَر ابنُ الحاجبِ في الشَّرحِ أنّ قولَه : "مِنْ جهةٍ واحدةٍ" يُخرجُ هذه الأشياءَ ، وذلك لأنّ ارتفاعَ المبتدأ مِنْ جهةِ كونِه مبتدأً ، وارتفاعَ الخبرِ مِنْ جهةٍ أخرى ، وهي كونُه خبرَ المبتدأ ، وكذا انتصابُ أوّلِ المفعولَيْنِ مِنْ جهةِ كونِه أوّلَهما ، وانتصابُ الثاني مِنْ جهةِ كونِه ثانِيَهما ، وانتصابُ الأولِ في (ضَرَبتُ زيدًا قائمًا) مِنْ جهةِ كونِه مفعولا به ، وانتصابُ الثاني مِنْ جهةِ كونِه حالا ، وكذا في ﴿فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ انتصابُ الأولِ مِنْ جهةِ كونِه مفعولا به ، والثاني مِنْ جهةِ كونِه تميزًا[4] .

وقد تَعَقَّبَ الرضيُّ هذا الكلامَ ، واعتَرَضَ عليه قائلا : "فيه نظرٌ ؛ لأنّ ارتفاعَ المبتدأ والخبرِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ ، وهي كونُهما عمدتَي الكلامِ كما تَقَرَّرَ في أولِ الكتابِ ، وانتصابُ الأسماءِ المذكورةِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ ، وهي كونُها فَضَلاتٍ . وإنْ قُلنا بتَغيُّرِ الجهاتِ بسببِ تَغيّرِ اسْمِ كلِّ واحدٍ مِنَ الأولِ والثاني فلَنَا أنْ نَقولَ : ارتفاعُ (زَيْد) في (جَاءَنِي زيدٌ الظريفُ) مِنْ جهةِ كونِه فاعلا ، وارتفاعُ (الظريف) مِن جهةِ كونِه صفتَه . وكذا باقي التوابعِ ، ثُمّ نقولُ : الأخبارُ المتعدّدةُ لمبتدأٍ نحوُ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾[5] الآية . وكذا المسنَدَاتُ في نحو (عَلِمْتُ زيدا عَالما عاقلا ظريفا) ، وكذا الأحوالُ المتعدّدةُ ، نحو ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾[6] وكذا

---

(١) الكافية ص١٢٨ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٧ .
(٣) سورة القمر : من الآية (١٢) .
(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٢٣ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٧-٢٧٨ .
(٥) سورة البروج : من الآية (١٤) .
(٦) سورة الإسراء : من الآية (٢٢) .

المستثنى بعدَ المستثنى ، نحو (جاءَني القومُ إلّا زيداً إلا عَمْراً) لاتتغيّرُ أسماؤها ولاجهاتُ إعرابها ، فينبغي أنْ تدخُلَ في حدّ التوابع . ولو قال : كلُّ ثانٍ بإعراب سابقِه لِأجْلِه . أيْ : إعرابُ الثاني لأجْلِ إعرابِ الأوّل ، لم يَرِدْ عليه ماذَكرنا . وقوله : (كلُّ ثانٍ) . فيه نظرٌ أيضا لأنّ المطلوبَ في الحدّ بيانُ ماهيّة الشيء ، لاقَصْدُ حَصر جميع مفرداته"[1] .

الدراسة :

تقدّمَ أنّ ابنَ الحاجبِ جاءَ في كافيته بتعريفٍ للتوابع ، وقد بيّنَ في شَرْحه لَها محترزاتِ هذا الحدّ[2] ، ولاأَعْلَمُ أحداً أتى بتعريفٍ للتوابع سِوَاه .

ومأأورده الرضيُّ على تعريفِ ابن الحاجب تَكَفّلَ السيدُ الشريفُ الجرجاني بالإجابة عنه فقد أجاب عَنْ قول الرضيّ : "وفيه نظرٌ ؛ لأنّ ارتفاعَ المبتدأ والخبرِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ .. وهي كونُها فضلاتٍ" بأنّ العاملَ في المبتدأ والخبر - كما هو المشهور - هو الابتداءُ ، أي : التجريدُ عَنِ العوامل اللفظية للإسناد ، وهذا المعنى منْ حيثُ إنّه يقتضي مسندا إليه صار عاملا في المبتدأ ، ومِنْ حيثُ إنّه يقتضي مسنَداً صارَ عاملا في الخبر ، فليس ارتفاعُهما بالعامل المذكور مِنْ جهةٍ واحدةٍ . وكذا (ظَنَنْتُ) مِنْ حيثُ إنّه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عُمِل في مفعوليْهِ ، فليس انتصابُهما بالعامل مِنْ جهةٍ واحدة . وكذلكَ نحوُ (ضَرَبتُ زيدا مجرّدا) مِنْ حيثُ إنّه يقتضي محلّاً يَقَعُ عليه وهيئةً له في حالِ وقوعِه عليه عَمِلَ في معموليْه ، فليس الجهةُ واحدةً ، ويُقاسُ على ذلك غيرُه"[3] .

وأضافَ الشريفُ الجرجاني أنّ مَنْ قال : إنّ الرفعَ علامةُ العمدة ، والنصبَ علامةُ الفضلة . فلَه أيضا أنْ يُبينَ تعدُّدَ الجهاتِ في العُمَدِ والفَضَلاتِ ، فإنّ كونَ الشيءِ عمدةً مِنْ حيثُ كونُه مسنَدا إليه جهةٌ مغايرةٌ لكونه عمدةً مِنْ حيثُ كونُه مسندا ، وكونُه فضلةً مِنْ حيث إنّه وَقَعَ عليه الفعلُ جهةٌ مغايرةٌ لكونه فضلةً مِن حيث إنّه وَقَعَ فيه الفعلُ ، وهكذا[4]

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٢٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/١ ، طبعة بيروت .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/١ ، طبعة بيروت .

كما أجابَ عَنْ قول الرضيِّ : "وإنْ قلنا بتغيُّر الجهاتِ .. وكذا باقي التوابع" بأنّه ليس المرادُ تغيُّر الجهاتِ بتغيُّر الأسماء ، بل تغيُّرُ الجهاتِ بتغيرِ تعلّقاتِ العواملِ بالمعمولات ، كما بيّنَ آنِفا ، وفي نحو (جاءني زيدٌ الظريفُ) لم يَتغيّر تعلّقُ العاملِ بهما ، بل هو مِنْ حيثُ إنّه يقتضي مسندا إليه عَمِلَ فيهما معًا[1] .

كذلك أجابَ الشريفُ الجرجاني عنْ قول الرضيِّ : "ثُمّ نقولُ : الأخبارُ المتعدّدةُ .. فينبغي أنْ تَدخُلَ في حدّ التوابع" بأنّه ليس شيءٌ ـ مِما ذَكَره ثانيا ـ رتبةً ، بل تَلفُّظا فَقَط ، والمرادُ في التعريف ماهو ثانٍ يَستَحِقُّ سابِقُه تقدُّما عليه رتبةً ؛ لِيكونَ ثانيا كاملا مستحقّا لِكونه ثانيا[2] . ويُقالُ فيما أَورَدَه الرضيُّ بقوله : "... لأنّ المطلوبَ في الحدّ .." : إنّ التعاريفَ إمّا بالحدود أو بالرّسوم ، فالحدودُ تعاريفُ بالذاتيّاتِ ، والرّسومُ تعاريفُ بالخصائص ، ومِنْ ثَمّ فالتعاريفُ عند المناطقةِ لاعلاقةَ لها بالأفراد مِنْ حيثُ الكمياتُ وهي الكلّيّة والجزئيّة ، بل عِلاقتُها بهم مِنْ حيثُ الماهيّاتُ والخصائصُ ، الماهيّاتُ للحدود ، والخصائصُ للرّسوم ، ومِنْ ثَمّ فوَضْعُ الكلّيةِ والجزئيةِ في التعريف مُخِلٌّ به وخارجٌ عَنْ ضوابط المناطقةِ في التعريفات[3] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٩٩ ، طبعة بيروت .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) ينظر : فصل المعرفات في حاشية الباجوري على السلم ص٤٣-٤٤ ، إيضاح المبهم شرح معاني السلم ص٨ ضوابط المعرفة ص٥٥-٦٢ .

المسألة السابعة عشرة : في تعريف النعت الخاص والعام

ذَكر ابنُ الحاجبِ في كتابه الإيضاح في باب الصفة أنّ الصفةَ تُطلَقُ باعتبارَيْن : عامٌّ وخاصٌّ ، وعَرّف النعتَ الخاصّ بقوله : "تابعٌ يدُلُّ على معنىً في متبوعه مِنْ غيرِ تقييدٍ"(١) ، وذَكر أنّه احترَزَ بقوله : "مِنْ غيرِ تقييدٍ" مِنَ الحال ، فـ(مجرّدا) في (ضَربتُ زيدا مجرّدا) دالٌّ على معنىً في زيدٍ ، لكنْ لامطلقا ، بل مقيّدا بحالِ الضَّرْب .

وعَرّفَ النعتَ العامّ بقوله : "مادلّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ"(٢) وأوردَ على هذا الحدّ سؤالا ، ثُمّ أجابَ عنه ، قال : "ويَرِدُ على الحدّ الأولِ أنْ يقالَ : إنّ أسماءَ الأجناسِ كلَّها تَدُلُّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، وليسَتْ بصفاتٍ ، فإنّ رَجُلا موضوعٌ لِذاتٍ باعتبارِ الذّكورية والإنسانية ، والمرأةُ باعتبارِ الأُنوثةِ ، وكذلكَ جميعُ الأسماءِ . والجوابُ أنْ يُقالَ : إنّ الصفاتِ المقصودُ بها المعنى لاالذاتُ ، والأسماءُ المقصودُ بها الذاتُ ، وقد احترَزْنا به في الحدّ بقولنا : "هو المقصود"(٣) .

وأوردَ الرضيُّ على تعريفِ النعتِ الخاصِّ أربعةَ إيراداتٍ :

الأول : أنّ التعريفَ غيرُ جامعٍ لِعدمِ شُمُوله النعتَ السببيَّ ، نحوُ (مَررتُ برَجُلٍ قائمٍ أبوه)(٤) .

والثاني : البدلُ في نحو قولِكَ : أَعجَبَني زيدٌ عِلْمُه . فهو تابعٌ يدُلُّ على معنىً في متبوعه ، وهو العِلْمُ ، وليس نعتا ، فالحدُّ غيرُ مانعٍ(٥) .

والثالث : التأكيدُ في قولِكَ : جَاءَني القومُ كلُّهم . فإنّه تابعٌ يدُلُّ على معنىً في متبوعه ، وهو الشمولُ في القوم . قالَ الرضيُّ : "فإنْ قال : شَرْطُ هذا المعنى الذي يدُلُّ عليه الوصفُ ألاّ يُفهَمَ مِنَ المتبوعِ ، والشمولُ يُفهَمُ مِنَ القوم ، وكذا في (جَاءَني الزيدانِ

---

(١) الإيضاح ٤٤١/١ .
(٢) السابق .
(٣) السابق .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٨٥/٢ .
(٥) ينظر : السابق .

كلاهما) . فالجوابُ أنّ ذِكْرَ هذا الشرطِ ليس في حدِّكَ مَعَ أنّه يَلزَمُ منه ألّا يكـونَ (وَاحِدَة) و(اثْنَيْن) في قوله تعالى : ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[١] ، و﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٢] نعتا"[٣].

والرابع : أنّ الحالَ قد خَرَج عن الحدِّ بقولِ المصنفِ : (تـابع) . بزَعْمِـه ؛ لأنّـه ليـس بإعرابِ سابقِه مِنْ جهةٍ واحدة ، ولم يَخْرُجْ بقولِ المصنفِ : (مطلقا)[٤].

كما أَوردَ الرضيُّ على تعريف النعتِ العامّ أسماءَ الآلـةِ والمكـانِ والزمـانِ ، وذَكَـر أنّ (المَقْتَل) مَثلا دَالٌّ على ذات ، وهو الموضِعُ باعتبارِ معنًى - يَعْني القَتْلَ - هو المقصودُ مِنْ وَضْـعِ هذا اللفظ[٥] .

الدراسة :

تَقَدَّمَ أنّ الرضيَّ أَوردَ على تعريفِ ابنِ الحاجبِ للنعت الخاصِّ أربعةَ مآخِذَ .

أمّا الأولُ فيمكِنُ أنْ يُقالَ فيه ماذكَره عصامُ الدين الإسفراييني تعقيبا على هذا الإيرادِ وذلكَ قولُه : "ولاشُبهةَ في أنّ الأَوْلَى هي الزيادةُ ، وغايةُ توجيهِ التعريـفِ أنّ المـرادَ بمَعنًى في المتبوعِ أَعمُّ مِنْ معنًى فيه تحقيقا أو تنزيلا ، كالوصف بحالِ المتعلّقِ لتـنزيلِ حالِـه منزلـةَ حـالِ المتبوع . قال الرضيُّ : وقد يُجعَلُ حالُ متعلّقِ الشيءِ وَصْفا لذلِكَ الشيءِ لتنزيله مَنزلةَ حالِه ، نحو (مَرَرتُ برَجُلٍ مِصْرِيٍّ حِمارُه) لحصول الفائدة بذلك[٦] . أو أنّ المرادَ بالدّلالة على معنًى في متبوعه أعمُّ مِنْ دلالةِ الوصفِ وحدَه ، أو مـع ضميمـةِ المتعلّـقِ ، ولاخفـاءَ في دِلالتـه مـع المتعلق على حالٍ في المتبوع .. وإنّما مُيِّزَ عنِ الوصفِ بحالِ الموصوفِ مـع أنّ كِلَيْهِمـا للدِّلالـة على معنًى في المتبوعِ لاختلاف أحكامِهما"[٧] .

---

(١) سورة الحاقة : من الآية (١٣) .
(٢) سورة النحل : من الآية (٥١) .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٥ .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٣ .
(٥) ينظر : السابق .
(٦) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠٢ .
(٧) شرح الكافية للعصام ص١٦٨ .

وأمّا الإيرادُ الثاني فيمكِنُ أنْ يُجابَ عنه بأحدِ أمرَيْنِ :

أحدُهما : ماأجابَ به المصنفُ نَفْسُه في أماليه مِنْ أنّ دُخولَ البـدلِ في نحـو (أعجَبَني زيدٌ عِلْمُه) في تعريفِ النعتِ الخاصّ إنّما وَقَعَ في بعْضِ صورِ البدلِ اتفاقـا مِنْ قضيّةٍ عقليّةٍ ، وهو كونُ العِلْمِ لابُدّ لَه مِنْ مَحَلٍّ ، ولامَحَلَّ إلا زيدٌ ، وأمّا نحْوُ (أعجَبَني زيدٌ ثوبُـه) فليس فيـه ذلِكَ ، فينبغي أنْ تكونَ المسائلُ كلُّها واحِـدةً ، وهـو أنّ الإعجابَ إنّما نُسِبَ إلى الثاني ، والأولُ على سبيلِ التمهيدِ[1] .

والأمرُ الآخَرُ : ماصَرّحَ به السيّدُ الشريفُ الجرجانيُّ مِنْ أنّ المصنـفَ ذَكَـرَ في بعضِ تصانيفِه أنّ مايُذكَرُ في تحديدِ الألفاظِ يُرادُ أنّها تُذكَـرُ لِلدلالةِ عليه وَضْعـا[2] ، وعلى هـذا يكونُ معنى قولِ المصنفِ : "تابعٌ يَدُلُّ على معنىً في متبوعِه" أنّه تابعٌ ذُكِرَ لِيَدُلَّ على ذلك ، فلايُنتَقَضُ بِمَا ذَكَرَ الرضيُّ ؛ لِأنّ (عِلْمَه) إنّما ذُكِرَ لِيُسنَدَ إليه الإعجابُ ، لالِيَدُلَّ علـى معنىً في متبوعِه[3] .

وأمّا الإيرادُ الثالثُ فيمكِنُ أنْ يُجابَ عنه أيضا بأحدِ شيئَيْنِ :

أوّلُهما : ماأجابَ به المصنفُ في أماليه ، وهو أنّ (كُلَّهُـم) مؤكِّـدٌ ، وليس دَالا على معنىً في القومِ ، بل هو رافِعٌ لِوَهْمِ مَنْ يَتَوَهّمُ أنّ المرادَ بالقومِ بعضُهم ، كما أنّ زيدا في نحـوِ (جاءَني زيدٌ زيدٌ) ليس دالا على معنىً في (زيد) الأولِ[4] .

والثاني : ماذَكَره السيّدُ الشريفُ الجرجانيُّ مِنْ أنّ الظاهِرَ مِنْ لفظِ (كلّهـم) أنّـه إنّما ذُكِرَ لِيَدُلَّ على إحاطةِ المجيءِ لِلْقومِ ، وأمّا كونُ القومِ مشـمـولا للمجيءِ فـأمْرٌ لازِمٌ ، لامعنًى مقصودٌ أصْلِيٌّ ، فلَفظُ (كلّهم) يَدُلُّ على حالِ النسبةِ قَصْدا ، لاعلى معنىً في متبوعِـه ، وإنْ فُهِم منه ذلك ضِمْنا[5] . ومعَ الأخذِ بهذا الأخيرِ يَندَفِعُ كلُّ مـاأورده الرضيُّ بقولـه : "فـإنْ قال : شَرْطُ هذا المعنى .." .

---

(١) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٣٤/٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٣٢٧/١ ، الأمالي النحوية ٥٩/٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠١/١ ، طبعة بيروت .

(٤) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٦٥/٣-٦٦ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠١/١ ، طبعة بيروت .

وأمّا الإيرادُ الرابعُ فيُجابُ عنه بأنّ المصنفَ معترِفٌ بأنّ الحالَ خارجٌ بقوله : (تابع) . وإنَّما أتى بقوله : مِنْ غيرِ تقْييدٍ . على سبيلِ التّبيينِ احترازاً لِدَفْعِ الوَهمِ بِناءً على اشتراكِ الحالِ مع النعتِ في الدّلالةِ على هيئةِ الذاتِ ، وافتراقِهما في التقييدِ والإطلاقِ[1] .

وأمّا ماأورده الرضيُّ على تعريفِ النعتِ العامّ مِنْ أسماءِ الآلةِ والمكانِ والزمانِ فيُجابُ عنه بِمَا ذكَره السيدُ الشريفُ الجرجانيُّ مِنْ أنّ المرادَ بالذاتِ في التعريفِ ذاتٌ مَا ، أيْ : مبهمةٌ ، لاتَعيينَ فيها ، ونحوُ المَقْتَلِ - مما احتجَّ به الرضيُّ - قد اعتُبِرَ فيه تعيّنُ الذاتِ ؛ لأنّ معناه : مكانٌ فيه القَتْلُ ، لاشيءٌ فيه القَتْلُ[2] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٣/٥٨-٥٩ ، شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/١ ، طبعة بيروت .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠١/١ ، طبعة بيروت .

المسألة الثامنة عشرة : في الفرق بين الاسم والصفة

بَيّن ابنُ الحاجبِ في كتابه الإيضاح أنّ النعتَ عامٌّ وخاصٌّ ، وعَرّف النعتَ العامّ بقوله : "مادلّ على ذاتٍ باعتبار معنىً هو المقصود"(١) . ثمّ قال : "ويَرِدُ على الحدّ الأول أنْ يُقالَ : إنّ أسماءَ الأجناسِ كُلَّها تَدُلُّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، وليسَتْ بصفاتٍ ، فإنّ رَجُلا موضوعٌ لِذاتٍ باعتبارِ الذّكورية والإنسانية ، والمرأة باعتبار الأنوثة ، وكذلك جميعُ الأسماءِ . والجوابُ أنْ يُقالَ : إنّ الصفاتِ المقصودُ بها المعنى لا الذاتُ ، والأسماءُ المقصودُ بها الذاتُ . وقد احتَرَزْنا به في الحدّ بقولنا : هو المقصود"(٢) .

وخَالَفَ الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في أنْ يَكونَ المقصودُ بالأسماء والصفاتِ ماذكر ، وقال: "ولِقائلٍ أنْ يَمنَعَ في الموضِعيْن ، أيْ:في الأسماء والصفات ، ويقولَ : إنْ أَرَدتَ بقولِكَ في أسماء الأجناس:إنّ المقصودَ بها الذاتُ وحدَها ، مِنْ دونِ المعنى فلانُسلِّمُ ؛ إذْ قَصْدُ الواضعِ بِوَضْعِ (رَجُلٍ) : ذاتٌ فيها معنى الرجولية ، بلاخِلافٍ ، وإنْ أَرَدتَ أنّ المقصودَ الذاتُ سواءٌ كانَ المعنى أيضا مقصودا مَعَها أو ، لا فلايَنفَعُكَ ؛ لأنّ الصفاتِ أيضا إذا ذَكَرتَها مجرّدةً مِنْ متبوعاتها فلابُدّ فيها مِنَ الدّلالة على الذات مع المعنى المتعلّق بها ، وكذا إذا ذَكَرتَها مع متبوعاتها ؛ لأنّ معنى (ضارب) : ذو ضَرْبٍ ، ولاشكّ أنّ معنى (ذو) : ذاتٌ ، ومعنى (ضَرْب):معنىً في تِلكَ الذاتِ ، ولو لم يَدُلّ إلّا على المعنى لكانَتِ الصفةُ هي الحَدَثَ ، كالضَّرْبِ والحُسْنِ ..."(٣) .

الدراسة :

مِن أقسامِ الكلمة - كما هو معلوم - الاسمُ ، ومِن أصنافِ الاسم اسمُ الجنسِ ، وقد عَرّفه الزمخشريُّ بقوله : "هو ماعُلّقَ على شَيْءٍ وعلى كلّ ماأشْبَهَه"(٤) وعَرّفه

---

(١) الإيضاح ٤٤١/١ .
(٢) السابق .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٨٤/٢ .
(٤) المفصل ص٦ .

السيدُ الشريف الجرجاني بعبارةٍ أوضحَ مِنْ ذلك ، فقـال : "مـاوُضِع لِأَنْ يقَـعَ علـى شـيء ، وعلى ماأشْبَهَه ، كالرَّجُل ، فإنّه موضوعٌ لكلِّ فردٍ خارجيٍّ على سبيلِ البدلِ مِنْ غيرِ اعتبـارِ تعْيِينِه"(١) .

وَينقسِمُ اسْمُ الجنسِ إلى اسْمِ عينٍ ، واسمِ معنًى ، وكِلاهما يَنقسِمُ إلى اسْمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ(٢) ، فالاسمُ غيرُ الصفةِ نحوُ (رَجُلٍ وفَرَسٍ) ، والصفةُ نحوُ (رَاكِبٍ وجَالِسٍ) .

هذا ، وقد فَرَّقَ بعضُ النحاةِ بين الصفةِ وغيرِ الصفةِ مِنْ جهةِ المعنى ، ومِمَّنْ فَعَلَ ذلك ابنُ يعيش ، قال : "والفَرْقُ بَينَ الصفةِ وغيرِ الصفةِ مِنْ جهةِ المعنى أنّ الصفةَ تدُلُّ علـى ذاتٍ وصفةٍ ، نحو (أَسْوَد) مَثَلا ، فهذه الكلمةُ تَدُلُّ على شيئيْنِ : أحدُهما الذاتُ ، والآخَرُ السَّوادُ إلّا أنّ دلالتَها على الذاتِ دلالةُ تَسْمِيةٍ ، ودِلالتُها على السَّوادِ مِنْ جهةِ أنّه مشتقٌّ مِنْ لفظه ، فهو مِنْ خارجٍ . وغيرُ الصفةِ لايَدُلُّ إلّا على شيءٍ واحدٍ ، وهو ذاتُ المسَمَّى"(٣) .

وبناءً على ماذكَر ابنُ يعيش ـ وبِهِ آخُذُ ـ يمكِنُ الأَخْذُ بِمَا قاله ابنُ الحـاجبِ في الاسـمِ غيرِ الصفةِ ، وبِمَا رآه الرضيُّ في الصفة . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) التعريفات ص٤١ .

(٢) ينظر : المفصل ص٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١ .

المسألة التاسعة عشرة : في تعريف التأكيد

حَدّ ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ التأكيدَ بقولِه : "تابعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المتبوعِ في النِّسبةِ أو الشُّمولِ"(١) وذَكَرَ في الشَّرحِ أنّ عطْفَ البيانِ داخِلٌ في قولِه : يُقَرِّرُ أَمْرَ المتبوعِ . وخَارِجٌ بقولِه : في النسبة والشمول . قال : "فقولُه : (تابع) . عامٌّ في كلِّ تابعٍ ، وقولُه : يُقَرِّرُ أَمْرَ المتبوعِ ، يُخْرِجُ عنه الصفةُ والبدلُ والعطفُ ، وقولُه : في النسبةِ أو الشمولِ . يَخْرُجُ عنه عطفُ البيانِ ؛ لأنّه لم يُؤْتَ بِه إلّا لِيُقَرِّرَ متبوعَه ، ويُحَقِّقَه ، ولكِنْ لا في النِّسبةِ ولا في الشمولِ"(٢) .

وَنَاقَشَ الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في هذا الكلامِ ، وقال : "إنْ كانَ معنى التقريرِ ماذَكَرْتَ وهو تحقيقُ ماثَبَتَ في اللفظِ الأولِ ، ودَلَّ عليه فليسَ جميعُ ماهو عطْفُ بيانٍ مدلولا عليه بلفظِ المتبوعِ ، نحو (جاءَني العالمُ زيدٌ والفاضلُ عَمْرٌو) ، إذ لادلالةَ لِلْعَالِمِ في (زيد) ، بَلَى رُبَّمَا دَلَّ بعضُ متبوعاتِه عليه ، لكِنْ لابِعَيْنِه ، وذلك مَعَ قِلّةِ الإشتراكِ ، نحو(٣) :

أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

إذا فَرَضْنا أنّه ليس هناك مَنْ سُمّي بِأَبِي حَفْصٍ إلا اثنانِ أو ثلاثةٌ ، وإنْ كانَ المرادُ بالتقرير (التوضيح) فالوصفُ داخِلٌ أيضا ، وإنْ كان شيئا آخرَ فليس بِواضِحٍ ، وينبغي صيانةُ الحدودِ عن مثلِ هذه المحتملات"(٤) .

الدراسة :

يُقالُ : أَقْرَرْتُ الكلامَ لِفُلانٍ إقرارا . أَيْ : بَيَّنْتُهُ حتّى عَرَفَهُ(٥) . والإقرارُ : إثباتُ الشيءِ إمّا باللسانِ وإمّا بالقلبِ أو بِهِما جميعا(٦) ، وأمّا تقريرُ الشيءِ بمعنى تحقيقِه أو

---

(١) الكافية ص١٣٥ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٤٩/٢ .

(٣) الرجز قاله أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ينظر : الخزانة ١٥٤/٥-١٥٦ . والبيت في : المخصص ١١٣/١ ، شرح التصريح ١٢١/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٢/٢-٣٦٣ .

(٥) ينظر : اللسان (قرر) ٨٤/٥ ، التاج ٤٩٠/٣ .

(٦) ينظر : التاج ٤٨٨/٣ .

توضيحِهِ فَلَم أَعثرْ عليه في شَيْءٍ مِنَ المعاجم اللغويةِ[١] إِلّا في المعجم الوسيط ، مِمّا يَـدُلُّ على أنّ هذه الكلمةَ مِنَ الألفاظ المُوَلَّدةِ . فَفِي المعجم الوسيط : وَقَرَّرَ المسألةَ أو الرأْيَ : أَوْضَحَـه وَحَقَّقه[٢] .

بهذا يَتَبينُ أنّ معنى تقريرِ الشيءِ ـ كما ذَكَر الرضيُّ ـ إِمّا تحقيقُه أو توضيحُه ، وعليه تكونُ عبارةُ المصنفِ التي حـدَّ بهـا التـأكيدَ ـ كمـا بَيَّنَ الرضـيُّ ـ غـيرَ دقيقـةٍ . والله أعلـم بالصواب .

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة (قرر) ٢٧٦/٨ ومابعدها ، مجمل اللغة ٧٢٧/٣ ومابعدها ، المحكم ٧٧/٦ ومابعدها ، اللسان ٨٢/٥ ومابعدها ، التاج ٤٨٦/٣ ومابعدها .

(٢) ٧٢٥/٢ .

المسألة العشرون : في تعريف البدل

تَعَرَّضَ ابنُ الحاجبِ في الكافية لِتَعريفِ البدلِ بقوله : "البدلُ تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دُونَه"(١) .

وأَوردَ الرضيُّ على هذا التعريفِ المعطوفَ بِـ(بل) ، فقال : "قولُه : (دُونَه) . يُخْرِجُ عطفَ النسقِ ؛ لِأنّ المقصودَ هناك التابعُ والمتبوعُ معًا ، والمقصودُ بالنسبة في البَدَلِ والمبدَلِ مِنهُ الثاني دُونَ الأولِ . هذا قولُه ، ولايطّرِدُ ماقاله في نحو (جَاءَني زيدٌ بَلْ عَمْرٌو) فإنّ المقصودَ هو الثاني دُونَ الأولِ معَ أنّه عطفُ نسقٍ"(٢) .

الدراسة :

تَنَاوَلَ ابنُ جني مفهومَ البدلِ بقوله : "اعلَمْ أنّ البدلَ يَجري مَجْرَى التوكيدِ في التحقيقِ والتشديدِ ، ومَجْرَى الوصفِ في الإيضاحِ والتخصيصِ . وعبرةُ البَدَلِ أنْ يَصلُحَ لحذفِ الأولِ وإقامةِ الثاني مُقامَه"(٣) وعَرّفه ابنُ عصفور بأَنْ قال : "البدلُ إعلامُ السامعِ بمجموعِ اسمَيْنِ أو فِعْلينِ على جهةِ تَبْيِينِ الأوّلِ أو تأكيدِه ، وعلى أنْ يُنوَى بالأوّلِ مِنهما الطَّرحُ معنًى ، لالفظًا"(٤) وقال ابنُ مالكٍ في تعريفه : "هو التابعُ المستَقِلُّ بمُقتَضَى العاملِ تقديرًا دُونَ متبعٍ"(٥) وقد سَبَقَ تعريفُ ابنِ الحاجبِ لَهُ ، ومأخذُ الرضيِّ عليه .

هذا ، وقد أَجابَ الجاميُّ عَمّا أُورده الرضيُّ بأنّ المعطوفَ بِـ(بلْ) مقصودٌ بالنسبةِ أوّلا ، ثُمّ أُعرِضَ عنه ، وقُصِد إلى المعطوف ثانيا ، فالمعطوفُ والمعطوفُ عليه ـ كما ذَكَرَ ـ مقصودانِ على سبيلِ التعاقبِ ، بِخِلاف البدلِ ، فإنّه ليس متبوعُه مقصودا أَصْلا ، بَلْ تكونُ النسبةُ إليه توطئةً وتمهيدا للنسبة إلى التابعِ(٦) .

---

(١) الكافية ص١٣٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢ .

(٣) اللمع ص١٤٤ .

(٤) المقرب ص٢٦٦ .

(٥) التسهيل ص١٧٢ .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية ٦٢/٢ .

وأقولُ : جوابُ الجامي يمكِنُ الأَخْذُ بِهِ بناءً على أنّ أكثَرَ النحاةِ ـ ومنهم ابنُ الحاجبِ[١] ـ يَجعلونَ البدلَ أربعةَ أقسامٍ : بَدَلُ الشيءِ مِنَ الشيءِ ، وبَدَلُ البعضِ مِنَ الكلِ ، وبَدَلُ الاشتمال ، وبَدَلُ الغَلَط والنسيانِ[٢]، وهذه الأربعةُ يَنطبِقُ عليها حدّ البدلِ ، وليس فيها مايُشَابِهُ المعطوفَ بِـ(بَلْ) في الإيجاب ، كما في نحو (جَاءَنِي زيدٌ بَلْ عمروٌ) .

وأمّا على رَأْيِ مَنْ أَثبَتَ بَدَلَ البداءِ ـ ومنهم ابنُ عصفورٍ[٣] ، وابن مالكٍ[٤] ، والقمولي[٥] ـ ويُسَمّى بَدَلَ الإضرابِ ـ فَلايمكِنُ الأخذُ بِكَلام الجامي ؛ لِأنّ بَدَلَ البداءِ : هو أنْ تُبدِلَ لفظا تُرِيدُه مِنْ لفظٍ أَرَدتَه أوّلا ، ثُمّ أَضْرَبْتَ عنه[٦] ، وعليه يكونُ بَدَلُ البداءِ أو الإضرابِ مُشَارِكا للمعطوف بـ(بَلْ) في الإيجاب في قَصْدِ المتبوعِ أوّلا قَصْدا صحيحا ، ثُمّ الإضرابِ عنه إلى التابع[٧] ، وحينَئِذٍ يمكِنُ الاعتراضُ على حدّ ابنِ الحاجبِ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الكافية ص١٣٧ ، شرحها لابن الحاجب ٢/٦٥٩-٦٦٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢٩٧-٢٩٨ ، الأصول ٢/٤٨ ، الجمل للزجاجي ص٢٣ ، الإيضاح العضدي ص٢٩٤ اللمع ص١٤٤ ، أسرار العربية ص٢٩٩-٣٠٠ .

(٣) ينظر : المقرب ص٢٦٧ .

(٤) ينظر : التسهيل ص١٧٢ .

(٥) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٢/٤٩٦ ، تحقيق/عفاف بتن .

(٦) ينظر : المقرب ص٢٦٧ ، شرح القمولي على الكافية ٢/٤٩٦ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٦ ، حاشية الصبان على الأشموني ٣/٩٥ .

المسألة الحادية والعشرون : في تعريف بدل الكل

ذَكَر ابنُ الحاجب أقسامَ البدلِ في الكافية بقوله : "وهو بدلُ الكُلِّ ، والبعضِ ، والاشتمالِ ، والغَلَطِ"[١] ثُمَّ عَرَّفَ القِسْمَ الأولَ قائلا : "فالأولُ : مَدْلولُه مَدْلولُ الأولِ"[٢].

واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا التعريفِ ، وقال : "فيه تَسامحٌ ؛ إذْ مدلولُ قولِكَ : (أخيك) . في (بزَيْدٍ أخيك) لو كان عينَ مدلولِ (زيد) لكانَ توكيدا ، و(أخُوكَ) يَدُلُّ على أُخُوّةِ المخاطَبِ ، ولم يَكُنْ يَدُلُّ عليها (زيدٌ) ، لَكِنَّ مرادَه أنّهما يُطلَقانِ على ذاتٍ واحدةٍ ، وإنْ كانَ أحدُهما يَدُلُّ على معنىً فيها لايَدُلُّ عليه الآخَرُ"[٣] .

الدراسة :

تعدَّدتْ عباراتُ النحاةِ في بيانِ حقيقةِ بَدَلِ الشيءِ مِنَ الشيءِ . ومفهومُ كلامِ سيبويه أنّه ماكانَ البدلُ فيه عَيْنَ المبدَلِ منه إذْ يقولُ : "ولايجوزُ أنْ تقولَ : رَأَيتُ زيدا أباهُ . والأبُ غيرُ (زيد) ؛ لأنّكَ لاتُبيِّنُه بغيْرِه ، ولابشَيءٍ ليس منه . وكذلك لاتُثَنِّي الاسْمَ توكيدا ، وليس بالأوّلِ ، ولاشيءٍ منه ، فإنَّما تُثَنِّيه ، وتُؤكِّدُه مُثنّى بما هو منه أو هو هو"[٤] فَلَفظُ (هو هو) مفهومُه أنّ الثانيَ عينُ الأولِ ، ومِمَّنْ عَرَّفه بلَفظِ سيبويه مِنْ غيرِ أنْ يُبيِّنَ المرادَ منه السيرافيُّ[٥] والصيمري . قال الصيمريُّ : "والبدلُ في كلامِ العربِ .. أحدُها : بَدَلُ الشيءِ مِنَ الشيءِ ، وهو هو"[٦] .

---

(١) الكافية ص١٣٧ .

(٢) السابق .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٨٤ .

(٤) كتاب سيبويه ١/١٥١ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠ب .

(٦) التبصرة ١/١٥٦ .

ومِنَ النحاة مَنْ صَرَّح بأنّ البدلَ والمبدَلَ منه - في بدل الشيءِ مِنَ الشيءِ - يكونانِ لِعَيْنٍ واحدةٍ ، ومِمَّنْ ذَكَر هذا الزجاجيُّ ، قال : "فأمّا بَدَلُ الشيءِ مِنَ الشيءِ ، وهُمَا لِعَيْنٍ واحدةٍ فتقولُ :جاءَني أخوكَ زيدٌ"[١] وممّن ذَكَر هذا أيضا سعدُ الدين التفتازاني[٢] ، وابنُ الضائعِ[٣] ، وأبو حيان[٤] .

ومنهم مَنْ ذَهَب إلى أنّ لفظَيْهما واقعانِ على معنىً واحد ، ومِمَّنْ رَأَى ذلك الفارسيُّ حيث يقولُ : "والبدلُ يُعْرَبُ بإعراب المبدَلِ منه . وهو إمّا أَنْ يكونَ الأوّلَ في المعنى أو بعضَه"[٥] وممّن أَخَذَ بهذا أيضا العكبريُّ[٦] ، وابنُ عصفور[٧] ، وابنُ مالك[٨] ، وابنُ هشام[٩] .

وذَهَب ابنُ الحاجبِ - كما تَقَدَّم - فَعَرَّف بدلَ الشيءِ مِنَ الشيءِ على أنّ مدلولَ البدل فيه هو مدلولُ المبدلِ منه ، وممّن أَخَذَ بتعريفه الفاكهيُّ[١٠] ، واعتَرَضَ الرضيُّ على تعريفِ ابن الحاجبِ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُه .

والذي أَرَى أنّه يمكنُ دَفْعُ اعتراضِ الرضيِّ بِمَا دَفَع به الشيخُ يس اعتراضًا مشابِهًا على تعريفِ الفاكهيِّ ، قال الشيخُ يس : "قولُه : (وهو ماكانَ مدلولُه مدلولَ الأول) . فيه نظرٌ . والظاهرُ : وهو ماكانَ ماصَدَقُه ماصَدَقَ الأول[١١] ؛ إذِ المدلولُ مختلفٌ ، إلّا أنْ يقالَ : أراد بالمدلولِ الماصدقَ . قالَ الجلالُ المحَلِّي في شَرْحِ جَمْعِ الجوامعِ في مسألة (حُدُوث الموضوعاتِ

---

(١) الجمل للزجاجي ص٢٣ .

(٢) ينظر : المطول ص٩٩ .

(٣) ينظر : ابن الضائع وشرحه على جمل الزجاجي ص٦٣ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٧/١ .

(٥) الإيضاح العضدي ص٢٩٣ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٧/١ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨١/١ .

(٨) ينظر : التسهيل ص١٧٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٧/٣ .

(٩) ينظر : أوضح المسالك ٤٠١/٣ .

(١٠) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي ٢٥١/٢ .

(١١) الماصدق : هي الأفراد التي يتحقق فيها مفهوم اللفظ ، كأفراد لفظ إنسان ، فإن زيدا وعمرا وخالدا ماصدقات للفظ إنسان ، إذ يتحقق فيها معنى لفظ إنسان الذي هو حيوان ناطق ، وكذلك أفراد كل لفظ هي ماصدقاته . ينظر : ضوابط المعرفة ص٤١ .

اللغوية) : وإطلاقُ المدلولِ على المَاصَدقِ شائعٌ ، والأصلُ إطلاقُه على المفهوم ، وهو مَاوُضِع له اللفظُ . انتهى . ويُوافِق الأصلَ ماقيل : إنّ الفَرْقَ بين المدلولِ والمفهومِ والمعنى اعتباريٌّ باعتبار دلالةِ اللفظِ على ماوُضِع لَهُ وفَهْمِه منه وعنايتِه ، أيْ : قَصْده منه . واعترض أيضا القول باتِّحادِ الماصدق في هذا البدل بمثل (جَاءَ زيدٌ أخوكَ).قال : لأنهما ليسا متَّحدَيْنِ فيمَا صَدق عليه ؛ إذ ليس لِزَيدٍ مَاصدق عليه . وقال : الأَوْلَى أَنْ يقالَ : إنّ بدلَ الكلِّ مِنَ الكلِّ مااتَّحدَ فيه المبدَلُ والمبدَلُ منه في الوجود ، فإنّ زيدا وأخاكَ موجودانِ بوجودٍ واحدٍ . انتهى . وفيه نظرٌ لأنّ المرادَ مِنَ الماصدقِ الذاتُ ، ولايختصُّ بمَا يكونُ كُليا ، ولاشكَّ أنّ (زيدا) و(أخاكَ) يَتّحدانِ في الذاتِ الجامعةِ لهما ، ويؤيّدُه قولُهم : لابُدَّ في المبتدأ والخبر أنْ يَتّحِدا مَاصدقًا ، ويختلفا مفهومًا . وهو شاملٌ لِمثْل (زيدٌ أخوكَ) ، وقد عَبّر في المطوّل بالاتحاد في الذات ، فقال في تعريفِ بدلِ الكلِّ مِنَ الكلِّ : وهو الذي تكونُ ذاتُه عيْنَ ذاتِ المبدَلِ منه ، وإنْ كانَ مفهوماهُمَا متغايرانِ . انتهى . ثُم قالَ : إنّ بدلَ البعضِ هو الذي تكونُ ذاتُه بعضًا مِنْ ذاتِ المبدَلِ منه ، وإنْ لم يَكُنْ مفهومُه بعْضًا مِنْ مفهومه ، فنحوُ ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ إذا جَعلناه بَدلا يكونُ بَدلَ الكلِّ دونَ البعض ؛ لأنّ مَاصَدقَ عليه (اثنين) عَيْنُ مَاصَدَقَ عليه (إلهيْن).انتهى . وهو صريحٌ في أنّ الماصدقَ بمعنى الذاتِ ، وبالجملةِ المبدَلُ منه والبَدَلُ في هذا القِسْمِ كالمبتدأ والخبرِ"[١] .

وخُلاصةُ ماذكَره الشيخُ يس أنّ المدلولَ يُطلَقُ ويُرادُ به المَاصدقُ ، والماصدقُ بَمعنى الذاتِ ، فيكونُ معنى المدلولِ الذاتَ ، وبهذه الإجابةِ يكونُ تعريفُ ابنِ الحاجبِ لاإشكالَ فيه . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهي ٢/٢٥١ .

المسألة الثانية والعشرون : في تعريف عطف البيان والبدل

فَرّقَ ابنُ الحاجبِ بين البدلِ وعطفِ البيانِ ، فقال في تعريفِ البدلِ : "البدلُ : تابعٌ مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوعِ دُونَه"[١] وقال في حدّ عطفِ البيانِ : "عَطْفُ البيانِ : تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضّحُ متبوعَه"[٢] . ومذهبُ الرضيّ أنْ لافَرْقَ بينَ البدلِ (ماعدا بدلَ الغلطِ) وعطفِ البيانِ ، قال : "وأنَا إلى الآنَ لم يَظْهرْ لي فَرْقٌ جَليٌّ بينَ بدلِ الكلِّ منَ الكلِّ ، وبينَ عطفِ البيانِ ، بل لاأرَى عطفَ البيانِ إلّا البدلَ ، كما هو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ ، فإنّه لم يذكُرْ عطفَ البيانِ ، بل قالَ : أمّا بَدَلُ المعرفةِ منَ النكرةِ فنحوُ (مَررتُ برَجُلٍ عبدِ اللهِ) كأنّه قيلَ: بمَنْ مَرَرتَ؟ أو ظَنَّ أنّه يُقالُ له ذلكَ ، فأبدَلَ مكانَه ماهو أعْرفُ منه ..."[٣] وقال معقبا على تعريفِ ابنِ الحاجبِ لِعَطْفِ البيانِ : "والأَوْلَى أنْ يُحَدَّ بهذا الحدِّ الأبدالُ الثلاثةُ ، فيَدْخُلُ فيها عطفُ البيانِ كما ذَكَرنا ، ويُحَدّ بَدَلُ الغَلَطِ بما حَدّ به المصنفُ مطلَقَ البدلِ"[٤] .

الدراسة :

النحاةُ - ومنهم ابنُ الحاجبِ - على أنّ البدلَ وعطفَ البيانِ متباينانِ ، وليسا شيئا واحدا ، وأنّ الفَرْقَ بينَهما أنّ البدلَ هو المقصودُ بالنسبة دُونَ متبوعِه ، بخلافِ عطفِ البيانِ فإنّه بيانٌ ، والبيانُ فَرْعُ المبيَّنِ ، فيكونُ المقصودُ هو الأولَ[٥] . ومِمّا وَرَدَ عَنْ سيبويهِ في ذِكْرِ عطفِ البيانِ قولُه : "وأمّا قولُ رؤبةَ فَعَلَى أنّه جَعَلَ (نَصْرًا) عطفَ البيانِ ، ونَصَبَه"[٦] .

ومِمّا وَرَدَ عَنْ بعضِ النحاةِ في شأنِ البدلِ أنّه على إحلالِه مَحلَّ المبدَلِ منه ، كأنّ المبدَلَ منه لم يُذكَرْ ، وهو ماعَبّرَ عنه بعضُهم بقولِه : المبدَلُ منه في نيّةِ الطّرحِ . ومِنْ ذلكَ قولُ سيبويهِ : "وإنّما جاز : (ماأتاني القومُ إلّا أبوكَ) ، لأنّه يَحسُنُ لَكَ أن تقولَ : ماأتاني إلّا أبوكَ .

(١) الكافية ص١٣٧ .

(٢) الكافية ص١٤٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٠٩/٤-٢١١ ، الأصول ٤٦/٢ .

(٦) كتاب سيبويه ١٨٦/٢ .

فالمبدَلُ إنّما يَجيءُ أبدا كأنّه لم يُذكَرْ قبلَه شيءٌ ؛ لأنّك تُخْلِي له الفِعْلَ ، وتَجعلُه مكانَ الأولِ . فإذا قُلتَ:ماأتاني القومُ إلا أبوكَ . فكأنك قُلتَ : ماأتاني إلا أبوكَ"[١] وممّنْ ذَكَر أيضا أنّ البدلَ يحِلّ محَلّ المبدَلِ منه المبردُ[٢] ، وابن السراج[٣] ، والسيرافي[٤] .

هذا ، وقد عارَضَ الرضيُّ النحاةَ ــ ومنهم ابنُ الحاجبِ ــ في تفريقهم بينَ البدلِ وعطفِ البيانِ ذاهبًا إلى أنّ البدلَ ـ ماعدا بَدَلَ الغَلَطِ ـ ليس المقصودُ بالنسبة فيه هو الثانيَ فَحَسْبُ بل المقصودُ الأولُ والثاني معًا ، ودَلَّلَ على ذلك بأنّ الأولَ في الأبدال الثلاثة منسوبٌ إليه في الظاهر ، ولابُدَّ أنْ يكونَ في ذِكْرِه فائدةٌ لم تَحصُلْ لو لم يُذْكَرْ ، كما ذَكَرَ أيضا أنّ ادّعاءَ كونِ الأولِ غيرَ مقصودٍ بالنسبة - مع كونه منسوبا إليه في الظاهر ، واشتماله على فائدةٍ يَصحّ أنْ يُنسَبَ إليه لأجلها - دَعْوَى خلافُ الظاهرِ[٥] .

وممّا ظاهرُه أنْ يُعضِّدَ كلامَ الرضيِّ تصريحُ بعضِ النحاةِ بوقوعِ مسائلَ كثيرةٍ في النحو لايمكنُ جَعلُ البدلِ فيها في نية الطَّرحِ ، وإلّا لَزِمَ منه بُطلانُ تلكَ المسائلِ ، كما في نحو (ضَرَبتُ زيدا يَدَه) ، فلولا الاعْتِدادُ بـ(زيد) ماكانَ للضمير في (يَده) مايَعُودُ عليه . وممّن ذَكَر هذا المبردُ قال : "ولو كان البَدَلُ يُبطِلُ المبدَلَ منه لم يَجُزْ أنْ تقولَ : زيدٌ مَرَرتُ به أبي عبدِ الله . لأنّكَ لو لم تَعتَدّ بالهاء ، فقُلتَ : زيدٌ مَرَرتُ بأبي عبدِ الله . كان خَلَفاً ؛ لأنّكَ جَعَلتَ زيدا ابتداءً ، ولم تَرُدّ إليه شيئا ، فالمبدَلُ منه مثبَتٌ في الكلام"[٦] وممّن ذَكَر هذا أيضا السيرافيّ[٧] ، والزمخشري[٨] ، وابن عصفور[٩] .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٣٣١ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢١١ .
(٣) ينظر : الأصول ٢/١٤٦ .
(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠أ .
(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٣٨٠ .
(٦) المقتضب ٤/٣٩٩ .
(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠أ .
(٨) ينظر : المفصل ص١٢١ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٠ .

هذا ، ويمكنُ أنْ يجابَ عمّا أَخَذه الرضيّ على قولِ بعضِ النحاة : المبدَلُ منـه في نيّةِ الطَّرْح . بما فَسَّره بعضُهم مِنْ أنّه ليس معناه إلغاءَ المبـدَلِ منه وإزالةَ فائدتِه ، بَلْ معناه أنّ البدلَ قائمٌ بنفسه غيرُ مُبيِّنٍ للمبدَلِ منه تَبيُّنَ النعـتِ للمنعوت ، وممّنْ أجاب بهـذا الجـوابِ السيرافيُّ[(١)] ، والزمخشري[(٢)] .

كما يمكنُ دَفْعُ كلامِ الرضيّ القائلِ بعدمِ وجودِ فـرْقٍ بيَن البـدلِ وعطـفِ البيـانِ بمـا ذَكَرَه السيدُ الشريفُ الجرجانيُّ - ونَسَبه إلى المحققينَ المتأخرينَ - وهو أنّ بينَهما فَرْقًا ، وذلـك أنّكَ إذا قُلتَ مَثلا : جاءَني زيدٌ أخوكَ . وقَصَدتَ فيـه الإسنـادَ إلى الأولِ ، وجئْـتَ بالثـاني تتِمّةً لَه وتوضيحا فالثاني عَطْفُ بيانٍ ، وإنْ قَصَدتَ فيه الإسنادَ إلى الثاني ، وجئْـتَ بـالأول توْطِئةً لـه مبالَغةً في الإسنـاد فالثـاني بـدَلٌ ، ويكـونُ التوضيـحُ الحـاصلُ بـه مقصـودا تَبَعـا ، والمقصودُ أَصالةً هو الإسنادُ إليه بعدَ التوطئة[(٣)] . وأمّا قـولُ الرضـيّ : "إنّ سيبويهِ لم يَذْكُرْ عَطْفَ البيانِ" فَيَرُدّه ثُبوتُ ذلِكَ عن سيبويهِ كما بَيّنتُ آنفا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠أ .

(٢) ينظر : المفصل ص١٢١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٣٧/١ طبعة بيروت ، وانظر : شرح اللمحة ٢٩٤/٢ .

المسألة الثالثة والعشرون : في تعريف المعرفة

حَدَّ ابنُ الحاجبِ في الكافية المعرفةَ بأنْ قال : "المعرفةُ : ماوُضِعَ لِشَيءٍ بعَيْنِه"(١) .
وعَقَّبَ الرضيُّ على هذا التعريفِ ، بقوله : "قولُه : (بعَيْنِه) احترازٌ عَنِ النكرات ، ولايُريدُ أنّ الواضعَ قَصَدَ في حالةِ وَضْعِه واحدا معَيَّنًا ؛ إذ لو أرادَ ذلك لم يَدخُلْ في حَدِّه إلا الأعلامُ ، إذِ المضمراتُ والمبهماتُ وذو اللامِ والمضافُ إلى أحدِهما تَصلُحُ لِكلِّ مُعَيَّن قَصَدَه المستعمِلُ ، فالمعنى : ماوُضِعَ لِيُستَعمَلَ في واحدٍ بعَيْنِه ، سَواءٌ كان ذلك الواحدُ مقصودَ الواضعِ ، كما في الأعلام ، أوْ لا كَمَا في غيرهما . ولو قالَ : ماوُضِعَ لاستعماله في شيءٍ بعينه . لَكانَ أصْرَحَ"(٢) . كما أخذ الرضيُّ على هذا التعريفِ أنّه غيرُ تامٍّ إذ قال : "ويَدخُلُ في هذا الحدِّ العَلَمُ المنكَّرُ ، نحوُ (رُبَّ سعادٍ وزينبٍ لَقِيتُهما) لأنّهما وُضِعا لشيءٍ معيَّن ، ويَدخُلُ فيه المضمرُ في نحو (رُبَّهُ رَجُلا ، ونِعْمَ رَجُلاً ، وبِئسَ رَجُلا) والحقُّ أنّه منكَّرٌ"(٣) .

الدراسة :

ذَكَر ابنُ مالكٍ في شَرْحِه على التسهيل أنّ مَنْ تَعَرَّضَ لحدِّ المعرفة عَجَزَ عنِ الوصول إليه دونَ استدراكٍ عليه ، وعَلَّلَ ذلك بأنّ مِنَ الأسماء ماهو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظا ، وعكسُه وماهو في استعمالهم على وجهيْن ، ومَثَّلَ للأولِ بنحو قولهم : كان ذلك عاماً أوّلَ ، وللثاني بنحو قولهم للأسد : أُسامَةُ . فإنّه يَجري في اللفظ مَجْرَى (حَمْزَةَ) في مَنْعِ الصَّرْفِ وغيرِ ذلك ، ومعناه معنى النكرة ، ومَثَّلَ للثالث بِذِي الألفِ واللامِ الجنسيّتَيْنِ ، فإنّه مِنْ قِبَلِ اللفظِ معرفةٌ ومِنْ قِبَلِ المعنى نكرةٌ(٤) .

---

(١) الكافية ص١٦٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٤ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٥ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٥-١١٦ .

وممّن تعرّض لحدّ المعرفة الزمخشريُّ ، وابن الخشاب ، وابن الحاجب ، فعرّفها الأولُ بأنّها مادلّ على شيءٍ بعَيْنه[١] ، وعرّفها الثاني بأنّها كُلُّ اسمٍ خَصَّ الواحدَ مِنْ جنسه[٢] ، وعرّفها ابنُ الحاجب - كما سَبق - بِمَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بعَيْنه ، واعترضَ الرضيُّ على تعريف ابن الحاجب مِنْ وجهين تقدّم ذِكْرُهما في أوّل المسألة .

أمّا مايتعلّق بالاعتراض الأوّل فأقولُ : قد بَيّن ابنُ الحاجب في شَرْحه على الكافية مقصودَه مِنْ حدّه وأنّه لم يُرِدْ بالمعرفة - كما ذَكر الرضيُّ - ماوُضِع لِيُستعمَل لِشَيءٍ بعينه ، بل قَصَدَ إلى الوَضْع ، قال ابنُ الحاجب : "ولَسْنا نَعْني بالتعريف أنْ يكونَ المدلولُ مُعيّنًا للمخاطب حتّى لايَلتبِسَ بغيْرِه ، وإنّما نَعْني به أنْ يكونَ اللفظُ موضوعًا للمُعَيَّن على خِلاف وَضع النكرات في كونها موضوعةً لِواحدٍ لابِعَيْنِه مِنْ آحادٍ مشتركةٍ في معنًى كُلّيٍّ"[٣] .

وماأورده الرضيُّ على التعريف فيمكِنُ دَفعُه بِمَا دَفَعَه بـه عصامُ الدين الإسفراييني ، وهو أنّ ملخّصَ تعريف ابن الحاجب : أنّ المعرفةَ ماوُضِعَ لِشَيءٍ بعينه مِنْ حيثُ إنّه متعيّنٌ ، وهذه الحيثيّةُ هي مَدَار الفَرْقِ بين المعرفة والنكرة ، فَرَجُلٌ - مَثَلًا - موضوعٌ لمفهومه المعيّن مِنْ غيْرِ اعتبار الحيثية ، فالذهْنُ لايَلتفِتُ في سَمَاعه إلّا إلى ذاتِ المفهوم مِنْ غيرِ ملاحظةِ تَعَيُّنه ، والرَّجلُ موضوعٌ لهذا المفهوم مِنْ هذه الحيثية ، فلايُفهَمُ منه إلّا مُلتفَتُ التعيّن ، وبهذا فُرِّقَ بينَ (أسامة) - عَلَمُ جنس - وأَسَدٍ[٤] .

وأمّا ماأورده الرضيُّ في اعتراضه الثاني فأُوافِقُه عليه لِدُخول العَلَم المنكَّر - كما ذَكَرَ الرضيُّ - في حدّ ابن الحاجب ، قال سيبويه : "وَ(عَمْرَوَيْهِ) في المعرفة مكسورٌ .. وفي النكرة تقولُ : هذا عَمْرَوَيْهٍ آخَرُ ، ورَأيتُ عَمْرَوَيْهًا آخَرَ"[٥] وأيضا لِدُخول المضمَر في نحو (رُبَّهُ رَجُلًا) في التعريف بناءً على ماسيأتي مِنْ أنّ الراجحَ أنّه نكرةٌ[٦] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : المفصل ص١٩٦ .
(٢) ينظر : المرتجل ص٢٧٧ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٨٦
(٤) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢٢ .
(٥) كتاب سيبويه ٣/٣٠٢ .
(٦) ينظر : الصفحة ٢٤٠ وما بعدها .

المسألة الرابعة والعشرون : في تعريف أسماء العدد

عَرَّفَ ابنُ الحاجبِ في الكافية أسماءَ العددِ بقوله : "أسماءُ العددِ : ماوُضِعَ لِكَمّيةِ آحادِ الأشياءِ"(١).

وتَعقَّبَ الرضيُّ هذا التعريفَ ، ورَدّه على أنّه غيرُ جامعٍ ولامانعٍ ، قال :"وقولُه: (آحاد) جمعُ واحدٍ ، فينبغي ألّا يكونَ (واحدٌ) ، و(اثنانِ) مِنْ ألفاظِ العددِ ؛ لأنّ (واحدا) لم يوضَعْ لِكَميةِ آحادِ الأشياءِ ؛ لأنّه يُقالُ : كَمْ دِرْهَمًا عندَكَ؟ فتقولُ : واحدٌ . فليس هناك آحادُ أشياءَ ، وكذا إذا قلتَ : اثنانِ . في جوابِ : كَمْ دِرْهَمًا؟ ولو دَخَلَ (واحدٌ) و(اثنانِ) لَدخلَ نحوُ (رَجُل ، ورَجُلانِ) لأنّهما وُضِعا لِكَمية الشيءِ أيضا ، وإنْ كانا وُضِعَا - مع ذلكَ - لماهيّةِ الشيءِ أيضا . ولو قالَ : العددُ ماوُضِعَ لكميةِ الشيءِ . فَحَسْب ، لم يَدخُلْ نحوُ (رَجُل ورَجُلانِ) ولم يَخْرُجْ (واحدٌ) و(اثنانِ) لأنّ لفظَ الشيءِ يَقَعُ على كلِّ ذي عددٍ مِنَ المفردِ والمثنّى ومافوقَ ذلكَ ، ويجوزُ أنْ يقالَ : ماوُضِعَ لِلْكمية . فَحَسْبُ"(٢) .

الدراسة :

تَقدَّمَ أنّ ابنَ الحاجبِ حَدَّ أسماءَ العددِ بقوله : ماوُضِعَ لكميةِ آحادِ الأشياءِ . وقد شَرَح تعريفَه هذا مبيّنا أنّ العَدَدَيْنِ (واحدا) و(اثنين) يَنْدَرِجانِ فيه ، ودَلّلَ على ذلكَ بأنّ النحويينَ عَدُّوهما مِنْ أسماءِ العددِ ، قال في شرْحِ الكافية : "قولُه : أسماءُ العددِ ماوُضِعَ ... ، فَيندَرِج فيه (واحدٌ) و(اثنانِ) لأنّهما مِنْ أسماءِ العددِ عندَ النحويينَ ، وإنْ لم تَكُنْ مِنَ العددِ عندَ كثيرٍ من الحُسّابِ ، وهو خِلافٌ لفظيٌّ ، لامعنويٌّ ، وبَيانُ دخولهما أنّه لو قيلَ : كَمْ عندَكَ؟ لَصَحَّ أنْ تقولَ : واحدٌ ، أواثنانِ . وأمّا كونُهما مِنَ العدد عندَ النحويينَ فلإطباقِهم على عدِّ (واحدٍ) و(اثنينِ) مَعَ (ثلاثةٍ) إلى (ألْفٍ)"(٣) .

(١) الكافية ص١٦٧ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٨١-٢٨٢ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٩٠ .

هذا ، وماأورده الرضيُّ على الحدِّ بشأْنِ (واحدٍ) و(اثنينِ) فيمكِنُ دَفْعُه بمَا أجـابَ بـه الهنديُّ والجامي ، وهو أنّ تقريرَ تعريفِ ابن الحاجب أنّ أسماءَ العددِ : مـاوُضِعَ لِكَمِيـةِ آحـادِ الأشياءِ منفردةً كانت تلكَ الآحـادُ أو مجتمعـةً ، وعَلَيـه فـ(الواحـدُ) موضـوعٌ لِكَمِيـةِ آحـادِ الأشياءِ إذا أُخِذَتْ منفردةً ،و(الاثنـانِ) موضـوعٌ لِكَمّيتِهـا إذا أُخِـذَتْ مجتمعـةً متكـرِّرةً مَرَّةً واحدةً[١].

كما يمكِنُ أنْ يجابَ عَمّـا أورده الرضيُّ بخُصوص دخـولِ نحـو (رَجُـلٍ ورَجُلَـينِ) في التعريف بمَا ذَكَره الهنديُّ والجامي أيضا مِـنْ أنّهمـا خارجَـانِ بقـولِ المصنـفِ : مـاوُضِع . إذِ المتبادَرُ مِنْ هذه العبارةِ أنّ نَفْسَ الكَمية هي الموضوعُ لَه مِنْ غـيرِ اعتبـارِ معنًى آخَرَ ، ونحوُ (رَجُلٍ ورَجُلَيْنِ) اعتُبِرَ فيهما الكَميةُ مَعَ الذاتِ[٢] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقات ٢٤٤-٢٤٦ ، الفوائد الضيائية ١٥٦/٢ .

(٢) ينظر : السابقان .

المسألة الخامسة والعشرون : في تعريف المؤنث الحقيقي

في الكافية عَرَّف ابنُ الحاجب المؤنثَ الحقيقيَّ بِأَنْ قال : "فالحقيقيُّ مابإزائه ذَكَرٌ مِنَ الحيوان ، كـ(امرأةٍ) و(ناقةٍ)" (١) .

وعَقَّبَ الرضيُّ على هذا التعريفِ بقوله : "لو قال : الحقيقيّ ذاتُ الفَرْجِ مِنَ الحيوان كان أَوْلَى ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يكونَ حيوانٌ أنثى ، لاذَكَرَ لها مِنْ حيثُ التجويزُ العقليّ"(٢) .

الدراسة :

عَرَضَ بعضُ النحاةِ لتعريفِ المؤنثِ الحقيقيِّ ، ومِمَّنْ فَعَلَ ذلكَ ابنُ السراجِ ، فقد عَرَّفه بقوله : "وإنَّما المؤنّثُ في الحقيقة هو الذي له فَرْجٌ مِنَ الحيوان"(٣) وعَرَّفه بهذا الرضيُّ كما ذُكِرَ آنفا ، وأمّا الزمخشريُّ فعَرَّفه في المفصل بأَنْ قال : "التأنيث على ضربَيْن : حقيقيٌّ كتأنيث المرأةِ والناقةِ ونحوهما مِمَّا بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان"(٤) ومِمَّنْ عَرَّفه بتعريفِ الزمخشريِّ ابنُ خروفٍ(٥) ، وابن يعيش(٦) ، وابن الحاجب ـ وقد تَقَدَّم ـ والأرديبلي(٧) .

ومَاأورده الرضيُّ على تعريفِ ابن الحاجب ـ وبه أَخَذَ الهنديُّ(٨) ـ فيمكِنُ الإجابةُ عنه بأَنَّ تعريفَ الأشياءِ إِنَّمَا يَقُومُ على ماهو واقعٌ ومشاهدٌ خاصَّةً الأشياءَ التي يكونُ إدراكُها بالحواس ، ولذا أَرَى أَنَّ جَعْلَ الجوازِ العقليِّ لَهُ معتَبَرٌ في التعريفات لامُبَرِّرَ لَهُ ، لاسِيَّما التعريفُ الذي مَعَنا ؛ إِذْ لم يَثْبُتْ لاشَرْعا ولاعُرْفا وجودُ حيوانٍ أُنْثَى ليس لها ذَكَرٌ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكافية ص١٧١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٣٨/٣ .

(٣) الأصول ٩٩/٢ .

(٤) المفصل ص١٩٨ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٢/١ (رسالة دكتوراة) .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥ .

(٧) ينظر : شرح الأنموذج للأرديبلي ص١٤١ .

(٨) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٣٦ .

المسألة السادسة والعشرون : في تعريف المثنى

حَدّ ابنُ الحاجبِ في الكافية المثنّى بقوله : "المثنّى ما لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ماقبلَها ونونٌ مكسورةٌ ، لِيَدُلَّ على أنّ معه مِثْلَه مِنْ جنسِه"(١) وتعرّض في الشّرح لمحترزات هذا التعريف ، وقال : "فقولُه : ليَدُلَّ على أنّ معه مِثْلَه مِنْ جنسِه . تنبيهٌ على أنّ الأسماءَ المشتركةَ لاتُثَنّى باعتبارِ مااشْتَرَكَتْ فيه ، وإنَّما تُثَنّى باعتبارِ كلِّ واحدٍ مِنْ مدلولاتها ، فإذا قُلتَ : (قُرْءَانِ) . فإنَّما تَعْني بِهِ : حَيْضَيْنِ ، أو طُهْرَيْنِ ، لاطُهْرا وحَيْضا ... وهذا يُشير إلى ضَعْفِ قولِ مَنْ زَعَم أنّ الأسماءَ المشتركةَ إذا وَقَعت بلفظِ العمومِ أو مَواضعَ العمومِ عَمّت في مدلولاتها المختلفةِ ؛ إذْ حَكْمُ الجمْعِ في ذلك حَكْمُ التثنية ، ولو صَحّ عمومُها لَصَحّت تثنيتُها وقد أُوردَ على ذلك تثنيةُ العَلَمِ وجَمْعُه ، فقالوا : نِسْبةُ العَلَمِ إلى مسمّياته كنِسْبة المشتركِ إلى مسمّياته ، وقد صَحّ أنْ يُقالَ : الزيدانِ ، والزيدونَ . بالاتفاق ، فَلْيَصِحّ أنْ يُقالَ : القُرْءانِ والقُرُوء ، مِثْلَ ذلكَ . وهذا فاسدٌ مِنْ وجهَيْنِ : أحدُهما : أنّ العَلَمَ لم يُوضَعْ إلّا باعتبارِ ذاتٍ بِمَا هي ذاتٌ بِهِ لشخصٍ بِعَيْنه مِنْ غيرِ نَظَرٍ إلى كونه آدميّا أو غيرَ آدميٍّ ، فإذا اجتَمَعَ مَعَه مسمّى آخرُ بذلِكَ الاسمِ صَحّ تثنيتُه ؛ لأنّه مِنْ جنسِه"(٢) .

وقد أَوْرَدَ الرضيُّ رَدّ ابنِ الحاجبِ بمعناه ، ثُمّ عَقّبَ عليه بقوله : "وهذا الذي ذَهَبَ إليه المصنفُ خِلافُ المشهورِ من اصطلاحِ النحاة ؛ فإنّهم يَشْترطونَ في الجنسِ وُقوعَه على كثيرينَ بوَضْعٍ واحدٍ ، فلايُسَمُّونَ زيدا - وإنِ اشْتَرَكَ فيه كثيرونَ - جنسا"(٣) .

---

(١) الكافية ص١٧٢ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨١٠-٨١١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٤٧-٣٤٨ .

الدراسة :

الناظرُ في تعريف كلٍّ منَ الجنس والعَلَم يجدُ أنّ بينَهما فَرْقا ؛ فالجنسُ : اسمٌ دالٌّ على كثيرينَ مختلفينَ بالأنواع[1] ، والعَلَمُ : اسمٌ يُعيِّنُ مُسَمّاهُ تعيينا مطلقا[2] ، أيْ : بلاقرينةٍ معنويةٍ كالتكلّم ، أو لفظيةٍ كالصلةِ في الموصول ، أو حسّيةٍ ، وهي الإشارةُ في اسمِ الإشارة[3] ، وظاهرُ قول ابن الحاجب : "إنّ العَلَمَ لم يُوضَعْ إلّا باعتبار ذاتٍ بما هي ذاتٌ به ، فإذا اجتمعَ معه مسمّى آخرُ بذلك الاسْمِ صَحَّ تثنيتُه ؛ لأنّه مِنْ جنسه" يُوحي بوجودِ تداخُلٍ بينَ العَلَمِ والجنس ، وهذا هو مأخَذُ الرضيِّ .

هذا ، ويبدو لي أنّه يمكنُ دَفْعُ هذا المأخَذِ بما ذَكَره يحيى العلويُّ ، وهو أنّ مَقْصِدَ ابن الحاجب من هذا الكلام أنّ هذه الأعلامَ ألقابٌ وُضِعَتْ على مسمياتها ، لاباعتبار أمرٍ جامعٍ لها خاصٍّ في مسمياتها كما كان ذلك في أسماء الأجناسِ مِنْ نحو (فَرَس ، وإنسان) فإنّها موضوعةٌ على مسمياتها باعتبار أمرٍ جامعٍ ، وهو الإنسانيةُ والفروسيةُ ، فلااعتبارَ في صِحةِ إطلاقِها على مسمياتها إلا كونُ الذاتِ ذاتًا من غير خصوصيةٍ في تلكَ الذاتِ ، ولانَظَرَ إلى كونه آدميًا أو غيرَ آدميّ ، إنّما المعتبرُ أهمُّ الأوصافِ ، وهو كونُها ذاتا ، فإذا اجتمعَ معه مُسَمّى بذلِكَ الاسْمِ جازَت تثنيتُه ؛ لأنّه مِنْ جنسِه في كونه ذاتا كما كانَ الإنسانُ جنسًا لإنسانٍ آخَرَ مِنْ جهةِ اشتراكِهما في الإنسانية[4] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الكليات للكفوي ص٤٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٢٢/١ .

(٣) ينظر : حاشية الخضري ٦٢/١ .

(٤) ينظر : الأزهار الصافية الورقة ٧١-٧٢ .

المسألة السابعة والعشرون : في تعريف المصدر

عَرَّفَ ابنُ الحاجبِ المصدرَ في الكافية بأنْ قال : "المصدرُ اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفِعْلِ"(١).

وتَعَرَّضَ الرضيُّ لمعنى (الجاري) في الاصطلاح بقوله : "والجَرْيُ في كلامهم يُستعمَلُ في أشياءَ ، يقال : هذا المصدرُ جارٍ على هذا الفعلِ . أيْ : أَصْلٌ له ومأخَذٌ اشتُقَّ منه ، فيقال في (حَمِدتُ حَمْدًا) : إنّ المصدرَ جارٍ على فِعْلِه . وفي نحو : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾(٢) : إنّ (تبتيلا) ليس بجارٍ على ناصبه(٣) . ويقال : اسمُ الفاعلِ جارٍ على المضارعِ أيْ : يُوازِنُه في الحركاتِ والسكناتِ(٤) . ويقال : الصفةُ جاريةٌ على شيءٍ . أيْ : ذلكَ الشيءُ صاحِبُها(٥) ، إمّا مبتدأً لها أو ذو حالٍ أو موصوف أو موصول"(٦) ثُمَّ قال : "والأَوْلَى صيانةُ الحدِّ عنِ الألفاظِ المبهمةِ ، ولو قال : اسمُ الحَدَثِ الذي يُشتقُّ منه الفعلُ . لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصريةِ ، فإنّ الفعلَ مشتقٌّ منه عندَهم"(٧) .

الدراسة :

مذهبُ البصريينَ أنّ الفِعْلَ مشتقٌّ مِنَ المصدر ، والمصدرَ سابقٌ له ، وذَهَبَ الكوفيونَ إلى أنّ المصدرَ مأخوذٌ مِنَ الفعل ، والفعلَ سابقٌ له ، وهو ثانٍ بَعْدَه(٨) .

---

(١) الكافية ص١٧٨ .
(٢) سورة المزمل : من الآية (٨) .
(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١١/١ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٧٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٤٥ .
(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٨٥-٨٦ ، الخصائص ١٨٦/١-١٨٧ .
(٦) شرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٣ .
(٧) السابق .
(٨) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص٥٦ .

هذا ، ومِنَ البصريينَ مَنْ عَبَّرَ عن المصدر باسم الحدَث ، منهم سيبويه ، قال : "وأمّا الفِعْلُ فأمثلةٌ أُخِذَت مِنْ لفظِ أحداثِ الأسماءِ ... والأحداثُ نحوُ : الضَّرْبِ والحمْدِ والقتْلِ"[١] ومنهم مَنْ عَرَّفَ المصدرَ على أنّه اسمُ الفِعْلِ (الحدَث) ، وممّنْ عرّفه بهذا المبردُ إذ يقولُ : "والمفعولُ على ضُروب ، فَمِنْ ذلك المصدرُ ، وهو اسمُ الفِعْلِ ، وهو مفعولٌ صحيحٌ ؛ لأنّ الإنسانَ يَفْعَلُ ، واسمُ فِعْلِه ذلكَ المصدرُ"[٢] وممّن فَعَلَ ذلك أيضا الفارسيّ[٣] . ومنهم مَنْ عَرَّفه على أنّه اسمَ الفِعْلِ - الذي هو قَسيمُ الاسمِ والحرْفِ - مع تصريحه بأنّ الفِعلَ مشتقٌّ منه . وممّنْ صَنَعَ ذلك الزجاجيُّ ، قال : "والحدَثُ : المصدرُ ، وهو اسمُ الفعلِ ، والفِعلُ مشتقٌّ منه"[٤] والفِعلُ الأولُ في تعريفِ الزجاجيِّ يَحتمِلُ أنْ يكونَ المرادُ به المعنى الصادرَ عَنِ الفاعل ، أوْ ماأُريدَ بالفِعلِ الثاني ، وهو أَحَدُ أقسامِ الكلمةِ ،وقد رَجَّحَ الثانيَ ابنُ عصفور ، واستَدَلَّ على ذلك بكلام للزجاجي في موضعٍ آخَرَ[٥] .

وقد عَرَّفَ ابنُ الحاجبِ المصدرَ بِمَا سَبَقَ ، واعتَرَضَ عليه الرضيُّ بمَا تَقَدَّمَ بيانُه.

والذي يظهر لي أنّه يمكِنُ الإجابةُ عَمّا أورده الرضيُّ بِمَا يأتي :

أولا : أنّ الإبهامَ الذي في لفظِ (الجاري) قد زَال ، وتَعَيَّنَ معنى (الجاري) بِتَعْيينِ المحدودِ ، وهو المصدرُ .

ثانيا : أنّ مِنَ البصريين - كما ذَكَرتُ - مَنْ عَرَّفَ المصدرَ مِنْ دونِ أنْ يَذكُرَ أنّ المصدرَ أصْلٌ لِلفعل .

ثالثا : أنّ ابنَ الحاجبِ إنَّمَا أَتَى بلفظ (الجاري على الفِعْل) احترازا عَمّا لايَجري على الفِعْلِ ، وهو اسْمُ المصدرِ ، ويُدَعِّمُ ذلكَ شيئان :

---

(١) كتاب سيبويه ١٢/١ .

(٢) المقتضب ٢٩٩/٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٩٣ .

(٤) الجمل للزجاجي ص١ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٧/١-٩٨ .

الأول : أنّ مِمّا فَرّقَ به ابنُ الحاجب بَينَ المصدرِ واسمِه الجَرْيَ على الفعل وعَدَمَه ، قال في الأمالي : "الفَرْقُ بَيْن قول النحويينَ : مصدرٌ ، واسْمُ مصدر . أنّ المصدَرَ هو الذي له فعلٌ يَجري عليه ، كالانطلاق في (انْطَلَق) ، واسمُ المصدرِ هو اسمٌ لمعنىً ، وليس له فِعْلٌ يَجري عليه ، كالقَهْقَرَى ، فإنّه نوعٌ مِنَ الرجوع ، ولَافِعْلَ له يَجْري عليه مِنْ لفظه"[١] .

الثاني : أنّ ممن أخذ بتعريف ابن الحاجب ابنُ هشام ، وقد صَرّح بأنّ لفظ (الجاري على الفِعْل) مُحْتَرَزٌ عَن اسْم المصدر ، قال في شَرْح اللّمحة : "الرابعُ مِنْ نواصبِ المفعولِ به : المصدرُ ، وهو اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفِعْل ... وقولنا : الجاري على الفِعْل . مُخرِجٌ لِاسْمِ المصدرِ ، فإنّه لايَجري على الفِعْل"[٢] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ١٢٦/٤ .

(٢) شرح اللمحة ص٩٨ .

المسألة الثامنة والعشرون : في تعريف الصفة المشبهة

في الكافية حَدّ ابنُ الحاجبِ الصفة المشبّهة بقوله : "الصفَةُ المشبَّهةُ : مااشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لازمٍ لمنْ قامَ به على معنى الثُّبوتِ"(١) .

وعارضَ الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في أنّ دِلالةَ الصفةِ المشبّهةِ على الدوام وَضْعيّةً وقال : "والذي أرَى أنّ الصفةَ المشبّهةَ كما أنّها ليسَتْ موضوعةً للحدوثِ في زمانٍ ليسَتْ أيضا موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأنّ الحدوثَ والاستمرارَ قَيْدانِ في الصفة ، ولادليلَ فيها عليهما ، فليس معنى (حَسَن) في الوضع إلّا ذو حُسْنٍ سَواء كان في بعضِ الأزمنةِ ، أو في جميع الأزمنة ، ولادليلَ في اللفظ على أحدِ القَيْدَيْنِ ، فهو حقيقةٌ في القَدْرِ المشتَرَكِ بينَهما وهو الاتصافُ بالحُسْن ، لَكنْ لَمّا أُطلِقَ ذلك ، ولَمْ يكُنْ بعضُ الأزمنةِ أَوْلَى مِنْ بعض ، ولَمْ يَجُزْ نفيُه في جميع الأزمنة ؛ لأنّكَ حَكَمتَ بثُبوته فلابُدّ مِنْ وقوعه في زمانٍ كانَ الظاهرُ ثُبوتَه في جميع الأزمنة إلى أنْ تقومَ قرينةٌ على تخصيصه ببعضها ، كما تقولُ : كانَ هذا حَسَنا ، فَقبُحَ . أو : سَيَصيرُ حَسَنا . أو : هو الآنَ حَسَنٌ فَقط . فظهورُه في الاستمرار ليس وَضْعيّا على ماذَكرنا ، بل بدليل العقل ، وظهورُه في الاستمرار عَقْلا هو الذي غَرّه حتى قال : مشتَقٌ لمَنْ قامَ به على معنى الثبوت"(٢) .

الدراسة :

دَأَبَ النحاةُ عندَ حديثِهم عنِ الصفةِ المشبّهةِ أنْ يذكروا مُشارَكتَها لِاسمِ الفاعلِ في أمورٍ ومخالَفتَها لَهُ في أمورٍ أخرى ، ومِنَ الأمورِ التي وَرَد أنّها فارَقَتْ اسمَ الفاعلِ معنىً فيها أنّها موضوعةٌ لنِسبةِ حَدَثِها إلى الذاتِ على وَجْهِ الدوامِ والاستمرارِ ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ ، فإنّه على وَجهِ التجَدُّدِ والحُدُوثِ(٣) ، وممّنْ صَرّحَ بأنّ الصفةَ المشبهةَ تدُلُّ على الدوام

(١) الكافية ص١٨٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٣١-٤٣٢ .

(٣) ينظر : المرتجل ص٢٤٠ ، التخمير ٣/١١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٩ .

الزمخشريُّ حيثُ يقولُ : "الصفةُ المشبَّهةُ هي التي ليسَتْ مِنَ الصفاتِ الجارية ... وهي تدُلُّ على معنًى ثابت"[1] ، وممَّنْ ذَكَر هذا أيضا ابنُ يعيش[2] ، والجزولي[3] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[4] ، والشلوبين[5] ، وابن مالك[6] ، وابن الناظم[7] ، والمرادي[8] ، وابن هشام[9] ، والسيدُ الشريف الجرجاني[10] ، والجامي[11] .

وذَهَب الرضيُّ - كما سَبَقَ - إلى أنَّ دِلالةَ الصفةِ المشبهةِ على الدوام تَرجِعُ إلى العَقْل لا إلى الوَضْع .

والذي أختارُه هو أنَّ دِلالةَ الصفةِ المشبهةِ على الدوام وضعيةٌ ، لاعقليةٌ ؛ إذ دِلالةُ أيِّ صفةٍ على الدوام أو الحُدُوث يكونُ المرجعُ فيه إلى صيغةِ هذه الصفةِ ، والصِّيَغُ إنَّما هي مِنْ وَضْع الواضع ، لادَخْلَ للعَقْل فيها ، فإذا أُريد مثلا وَصْفُ شخص بالحُسْن على الدوام قيل : حَسَن . فإنْ قُصِد الحدوثُ قيل : حاسِن الآنَ أو غدا[12] . ولهذا المعنى عُدِل - كما قيلَ[13] عَنْ (ضَيِّق) إلى (ضَائق) في قوله تعالى : ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[14] ، وعَنْ (عَمِين) إلى (عَامِين) في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾[15] .

---

(١) المفصل ص٢٢٩-٢٣٠ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦ .
(٣) ينظر : الجزولية ص١٥١ .
(٤) ينظر : التخمير ١١٦/٣ .
(٥) ينظر : شرح الجزولية للشلوبين ٨٨٥/٢ .
(٦) ينظر : التسهيل ص١٣٩ ، شرحه لابن مالك ٨٩/٣ .
(٧) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٤٤ .
(٨) ينظر : توضيح المقاصد ٤٤/٣ .
(٩) ينظر: مغني اللبيب ٤٥٨/٢ .
(١٠) ينظر : التعريفات ص١٣٣ .
(١١) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٠٣/٢ .
(١٢) ينظر : المفصل ص٢٣٠ .
(١٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦ .
(١٤) سورة هود : من الآية (١٢) .
(١٥) سورة الأعراف : من الآية (٦٤) .

وأمّا العلةُ التي استَنَدَ إليها الرضيُّ في ترجيح قوله فيمكِنُ رَدُّها ـ كما ذَكَرَ الدماميني ــ بأنّها تُؤدّي إلى إفادة الدوام في جميعِ الصفاتِ ، لا في الصفةِ المشبهة فَقَط[1] ، وهو ماليس بمتَحقّق والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب مع حاشية الأمير ٨٧/٢ .

المسألة التاسعة والعشرون : في تعريف اسم التفضيل

عَرّف ابنُ الحاجبِ في الكافية اسمَ التفضيل بقوله : "اسمُ التَفضِيلِ ماشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لموصوفٍ بِزيادةٍ على غيرِهِ"[١] .

واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا التعريفِ قائلا : "يُنتَقَضُ بنحو (فَاضِلٍ) و(زَائِدٍ) و(غَالِبٍ) ولو احتَرَزَ عنْ مِثْله بأَنْ قال : ماشتُقّ مِنْ فِعْلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِهِ فيه . أَيْ : في الفعل المشتَقّ منه ، لانْتَقِضَ بنحو (طَائِلٍ) أَيْ : زَائِدٍ في الطُّولِ على غيره ، وشِبْهِهِ مِنِ اسمِ الفاعِلِ المبنيّ مِنْ بابِ المغالبةِ . والأَوْلَى أنْ يُقالَ : هو المبنيُّ على (أَفْعَل) لِزيادةِ صاحِبه على غيرِه في الفِعْل . أَيْ : في الفِعْل المشتَقّ هو مِنْه ، فيَدخُل فيه (خَيْر) و(شَرّ) ؛ لِكَونهما في الأصل (أَخْيَر) و(أَشَرّ) ، فَخُفِّفَا بالحذف لكثرةِ الاستعمالِ ، وقد يُستَعْمَلانِ على القِياس"[٢] .

وتقريرُ اعتراضِ الرضيِّ أنّ تعريفَ ابن الحاجب غيرُ مانعٍ لِدخولِ مالاينْطَبِقُ عليه المحدودُ فيه ؛ إذ يدخُلُ في التعريف جميعُ ماذَكَره الرضيُّ ؛ لِأَنَّ كلّاً مِنْها وَصْفٌ مشتَقٌّ مِنْ فِعْلٍ دالٌّ على زيادةِ صاحِبِه على غيرِهِ ، ويَخرُجُ كلُّ ذلِكَ - كما ذَكر الرضيُّ - بزيادةِ لفظِ (هو المبنيُّ على أَفْعَل) ، و(في الفِعْل) في التعريف ، فَمَعَ زيادة لفظِ (في الفعل) يَخْرُجُ نحوُ (فَاضِل) و(زَائِد) و(غَالِب) ؛ لأنّ كلَّ وصفٍ منها زيادةُ صاحِبِه على غيرِه ليسَتْ في أَصْلِ الفعلِ المشتَقّ هو منه ، وَبيانُ ذلك أَنّ كلّا مِنْ هذه الأوصافِ يَدُلُّ دِلالةً عامّةً على أَنَّ موصوفَه فَاقَ ؛ وعَلَا على غيرِه ، وهذا العُلُوُّ لابُدَّ لَهُ مِنْ سبب ، كالعِلْم مَثلا أو الكَرَم أو غيرِ ذلك ، وهذا السببُ هو الذي زَادَ فيه موصوفُ (فَاضِل) و(زَائِد) و(غَالِب) على غيره ، وليس أَصْلَ الأفعالِ الذي اشتُقّتْ منه هذه الأوصافُ ، وهو الفَضْلُ والزيادةُ والغَلَبةُ . وأَمّا زيادةُ لفظِ (هو المبنيّ على أَفْعَل) فيَخرُجُ بها نحوُ (طَائِل)[٣] مِنْ كلِّ اسم فاعلٍ مبنيٍّ مِنْ بابِ المغالبة ؛ لأنّه - وإنْ دَلّ على زيادةِ صاحِبه على غيره في أَصْلِ الفعلِ - فاقِدٌ لِبناءِ (أَفْعَل) .

---

(١) الكافية ص١٨٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٣ .

(٣) يقال : طاوَلَني فلان فَطُلته ، أي : كنت أشد طولا منه . اللسان (طول) ٤١١/١١ .

الدراسة :

مِنَ المعلوم أنّ التفضيلَ له طرفانِ يَزيدُ أحدُهما - وهو الفاضِلُ - على الآخَرِ - وهو المفضولُ - في شيءٍ هو وَجهُ التفضيلِ ، وكلامُ النحاةِ على أنّ الفاضِلَ والمفضولَ يشتركانِ فيمَا اشتُقّ منه اسْمُ التفضيلِ ، ومِنْ ذلك قولُ ابنِ السراج : "وقد اختَلَفَ الناسُ في الاحتجاج لتركيب (أَفْعَل) ... كأنّه إذا قال : قومُكَ أفضلُ أصحابنا . قد قال : فَضْلُ قومِكَ يَزيدُ على فَضْلِ سائرِ أصحابنا . وإذا قلْتَ : هو أفضَلُ العشيرة . فالمعنى أنّ فضْلَه يَزيدُ على فَضْلِ كلِّ واحدٍ مِنَ العشيرة"[1] وممّن ذَكَر مثلَ ماقال ابنُ السراجِ الصيمريُّ[2] وابنُ يعيش[3] ، وقال ابنُ مالكٍ : "ولابُدَّ مِن اشتراك المفضولِ والفاضلِ فيمَا (أَفْعَل) منه ، وماخالَفَ ذلك أُوِّل"[4].

هذا ، وممّن عَرَّفَ اسمَ التفضيل - كما تَقَدَّمَ - ابنُ الحاجب إذ قال : "اسمُ التفضيل ماالمشتقّ ..." وعَرّفه كلٌّ مِنَ الأرديليّ ، وابنُ القواس بمَا يُشابهُ تعريفَ ابنِ الحاجب ، ولعلّهما تأثّرا بتعريفه ، فقد عَرّفه الأوّلُ بقوله : "هو المشتَقُّ مِنْ فِعْلٍ لموصوفٍ بالزيادةِ على غيره"[5] وعَرّفه الثاني بأَنْ قال : "هو الاسمُ المشتقُّ مِنْ فِعْلٍ على جهةِ الزيادةِ على غيره"[6] .

وإذا كان الأرديليُّ ، وابنُ القوّاسِ قد تأثّرا بابن الحاجب فإنّ الأزهريَّ في تصريحه ، والخضريَّ في حاشيته على شَرْح ابن عقيل يبدو أنّهما أفادا مِنْ تعريفِ الرضيّ ، إذ قال الأوّلُ : "هو الوصفُ المبنيُّ على (أَفْعَل) لزيادةِ صاحبِه على غيره في أصْلِ الفِعْل"[7] وقال الثاني : "الوصفُ الموازنُ لِـ(أَفْعَل) أيْ : ولو تقديرا ، الدالُّ على زيادةِ صاحبِه في أصْلِ الفِعْل"[8] . والذي أُرجّحه هو تعريفُ الرضيّ ، إذ هو - في نظري - أدَقُّ وأَحْكَمُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأصول ٦/٢ .

(٢) التبصرة ٢٣٧/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٢ .

(٤) شرح عمدة الحافظ ص٧٥٧-٧٦٦،٧٧٠ .

(٥) شرح الأنموذج للأرديلي ص١٦٩ .

(٦) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص١٠٠٢ .

(٧) ينظر : شرح التصريح ١٠٠/٢ .

(٨) ينظر : حاشية الخضري ٤٦/٢ .

المسألة الثلاثون : في تعريف فعل مالم يسم فاعله

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب الفِعْل المبنيِّ للمجهول : "فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه هو ماحُذِف فاعلُه ..." [١].

وتَعَقّب الرضيُّ هذا التعريفَ ، وقال : "هذا حدٌّ مطّردٌ عندَ سيبويهِ ، وأمّا على مذهبِ الكسائيِّ في نحو (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زيدا) وهو أنّ الفاعِلَ يُحذَفُ في الأوّلِ عَلَى مَامَرَّ في باب التنازع ، وعلى مذهبِ الأخفش ، وهو ماحَكَى عنه أبو عليٍّ في كتاب الشّعر ، قال جَوَّز أبو الحسنِ حذفَ الفاعلِ خلافا لسيبويه[٢] ، مستشهدا بمثل قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣] فليس ماذكَره المصنفُ بحدٍّ تامٍّ إلّا أنْ يُقالَ : هوماغُيِّرَ عن صيغته لأجْلِ حَذْفِ فاعلِه"[٤].

الدراسة :

عَرّفَ الزمخشريُّ الفعلَ المبنيَّ للمفعول بقوله : "هو مااستَغْنَى عنْ فاعِلِه ، فَأُقِيمَ المفعولُ مُقَامَه ، وأُسنِدَ إليه معدولا عنْ صيغةِ (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)" [٥] وعَرّفه ابنُ الحاجبِ ـ كما سَبقَ ـ في الكافية بقوله : "هو ماحُذِفَ فاعلُه" ولَمْ يَذكُرْ تَتِمّةَ التعريفِ ، وهي إقامةُ المفعولِ مُقامَه . واقتصارُ ابنِ الحاجبِ في حدّه على هذا اللفظِ ـ على ماذُكِرَ في أوّلِ المسألة ـ جَعَلَ الرضيَّ يَصِفُه بأنّه غيرُ تامٍّ .

ويمكنُ أنْ يُجابَ عَمّا أورده الرضيُّ بأنَّ ابنَ الحاجبِ لم يذكُرْ تتمَّةَ التعريفِ ـ وهي إقامةُ المفعولِ مُقامَ الفاعلِ المحذوفِ ـ نِسْيانا ، بل قَصَدَها ، ولَكنّه لم يذكُرْها اعتمادا

---

(١) الكافية ص٢٠٢ .

(٢) ينظر : إيضاح الشعر ص٤٧٧ .

(٣) سورة مريم : من الآية (٣٨) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٢٨/٤-١٢٩ .

(٥) المفصل ص٢٥٨-٢٥٩ .

على انسياقِ الذِّهن إليها إذ سَبَقَ أَنْ ذَكَرها في تعريفِ مفعولِ مالم يُسَمَّ فاعلُه حينَ قال : "مفعولُ مالم يُسَمَّ فاعلُه : كُلُّ مفعولٍ حُذِفَ فاعلُه ، وأُقِيمَ هو مُقامَه"[١] . ومِمّا يُعضِّدُ ماذَكَرْتُه ماصَرَّح به ابنُ الحاجبِ في شَرْحِ الوافية عندَ شَرْحِه حدَّ الفعلِ المبنِيِّ للمجهول ، وذلك قولُه : "أَخَذَ يَذْكُرُ فِعْلَ مالم يُسَمَّ فاعلُه ، فقال : كُلُّ فِعْلٍ حُذِفَ فاعلُه . وقد تَقَدَّمَ أنّه إذا حُذِفَ فاعلُه فلابُدَّ مِنْ مفعولٍ يقومُ مَقامَه"[٢] . واللهُ أعلمُ بالصواب .

---

(١) الكافية ص٧٢ .

(٢) شرح الوافية ص٣٥٨ .

المسألة الحادية والثلاثون : في تعريف الفعل المتعدي

عَرَّف ابنُ الحاجبِ في الكافية الفعلَ المتعدّيَ بقوله : "فالمتعدّي مايَتوقَّفُ فَهْمُه على متعلّقٍ ، كـ(ضَرَبَ) ، وغيرُ المتعدّي بخلافه ، كـ(قَعَدَ)" [(١)] .

واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا التعريف قائلا : "وعلى ماحَدَّ ينبغي أنْ يكونَ نحوُ (قَرُبَ ، وبَعُدَ ، وخَرَجَ ، ودَخَلَ) متعدّيا ؛ إذ لاتُفهَمُ معانيها إلّا بمتعلّق . بَلَى يقالُ لِمثلِ هذه الأفعالِ إنّها متعدّيةٌ بالحرف الفلانيّ . لكنّ لايَقَع عليها اسمُ المتعدّي إذا أُطلِقَ ، بل يقالُ : هي لازمةٌ ..." [(٢)] .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ أنّ الفعلَ يكونُ على ضربيْنِ : لازم ، ومتعدٍّ ، وأنّ المتعدّيَ قد يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحوُ (ضَرَبَ ، وشَرِبَ) ، وقد يتعدّى إلى مفعوليْنِ ، نحو (أَعطَى ، وظَنّ) وقد يتعدّى إلى ثلاثة ، نحو (أَعْلَم وأَرَى) [(٣)] . وقد ذَكَر بعضُهم للفعل المتعدّي تعريفا ، ومِنْ هؤلاءِ ابنُ السّراج ، فعَرّفه بأنّه الذي يُلاقي مصْدرُه مفعولا [(٤)] ، وأَخَذ بهذا التعريف بعضُ النحاة ، منهم ابنُ يعيش [(٥)] ، وعَرّفه عبدُ القاهر الجرجاني بقوله : "المتعدّي مانَصَبَ مفعولا به" [(٦)] وأخذ بهذا التعريفِ الجزوليُّ [(٧)] ، وابن مالك [(٨)] ، وابن هشام [(٩)] . وقال ابنُ

(١) الكافية ص٢٠٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٣٥/٤-١٣٦ .
(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٩٥-١٩٦ ، المقتصد ٥٩٥/١-٥٩٦ .
(٤) ينظر : الأصول ١٦٩/١-١٧٠ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١ .
(٦) المقتصد ٥٩٥/١ .
(٧) ينظر : الجزولية ص٧٩ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ .
(٩) ينظر : أوضح المسالك ٧٥/٢ .

عصفور : "... والمتعدّي عكْسُه ، وهو الذي يُبنى منه اسمُ مفعولٍ ، ويُصبحُ السؤالُ عنه بأيِّ شيءٍ وَقَعَ؟"[١] وعَرّفه ابنُ الحاجب ـ كما سَبَق ـ في الكافية بأنّ قال : "فالمتعدّي ما يَتوقّفُ فَهْمُه على مُتعلّقٍ" وذكر في كتابه الإيضاح أنّه كلّ فعلٍ تَوقّفتْ عقليةُ معناه على متعلّق ، كـ(قَتَل) و(عَلِم) ، وأضافَ أنّه لايُعقلُ معنى مِثْلِ ذلكَ إلّا بمتعلّق ؛ لأنّه مِنَ المعاني النّسبية ، وكلُّ معنًى نسبيٍّ لايُعقَل إلّا بِمَا هو منسوبٌ إليه ، وبَيّنَ أنّه لايَرِدُ على تفسيره هذا للمتعدّي اللازمُ ـ لتَوقُّفِ فَهْمِه على الفاعلِ ـ لأنّ الفاعلَ ليس متعلّقاً للفعل بل هو مصدرُه ، كما صَرّح بأنّ عقليةَ معنى الفعلِ لاتَتوقّفُ أيضا على الزمانِ والمكان ؛ لأنّ فَهْمَ الفعلِ وتعقّلَه بدونهما مُمكنٌ[٢] .

هذا ، وماأورده الرضيُّ على تعريف ابن الحاجب للمتعدّي مِنْ نحوِ (قَرُب ، وبَعُد ، وخَرَج) فأرَى أنّه يمكنُ دَفْعُه بما دَفَعه به عصامُ الدين الإسفرايني ، وهو أنّ المتعدّيَ بنفسه اعتُبِرَ في مفهومه نسبةٌ تَقْتضي ذِكرَ متعلّقٍ بخُصوصه ، وأمّا المتعدّي بحرفٍ فلم يُعتَبرْ في مفهومه هذه النسبةُ بِحَسَبِ الوَضْعِ ، بل حَدَثَ هذا الاعتبارُ مِنْ مقارنةِ حرفِ الجرّ تلك النسبةَ ؛ فالفعلُ (قَرُب) مَثَلًا لم يُعتَبرْ في مفهومه النّسبةُ إلى أمْرٍ مخصوصٍ ، وإنّما القُرْبُ الداخلُ في مفهومه يَقتَضي متعلّقاً إجمالا[٣] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٩/١ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٤٩/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٦٦ .

المسألة الثانية والثلاثون : في تعريف الأفعال الناقصة

قال ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ معرِّفًا الأفعالَ الناقصةَ : "الأفعالُ النَّاقِصةُ : ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ"[١] .

واستدركَ الرضيُّ على هذا التعريفِ ، وقال : "كان ينبغي أنْ يُقيِّدَ الصفةَ ، فيقولَ : على صفةٍ غيرِ مصدرِه . فإنَّ (زيد) في (ضَرَبَ زيدٌ) أيضًا متّصفٌ بصفةِ الضَّرْبِ ، وكذا جميعُ الأفعالِ التامّةِ ، وأمّا الناقصةُ فهي لتقرير فاعلها على صفةٍ متّصفةٍ بمصادرِ الناقصةِ ، فمَعنى (كانَ زيدٌ قائمًا) أنَّ زيدًا متّصفٌ بصفةِ القيامِ المتّصفِ بصفةِ الكونِ أيْ : الحصولِ والوجودِ ، ومعنى (صارَ زيدٌ غنيًا) أنَّ زيدًا متّصفٌ بصفةِ الغِنَى المتّصفِ بصفةِ الصيرورةِ أيْ الحصولِ بَعدَ أنْ لم يحصُلْ"[٢] .

الدراسة :

قَسَّمَ النحاةُ الأفعالَ مِنْ حيثُ التّمامُ والنّقصانُ إلى قِسميْنِ : تامّةٍ وناقصةٍ ، وذَكَروا أنّ الفعلَ التامَّ يدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ ، وأنّ الفعلَ الناقصَ يَدُلُّ على الزمانِ فَقَط[٣] ، ومِمّا ذُكِرَ في الفعلِ الناقصِ قولُ سيبويه عندَ تمثيلِه له : "تقولُ : كانَ عبدُ اللهِ أخاكَ . فإنّما أردتَ أنْ تُخبِرَ عَنِ الأُخوةِ ، وأدخلتَ (كان) لِتجعَلَ ذلكَ فيمَا مَضَى"[٤] وأطلَقَ بعضُهم على الأفعالِ الناقصةِ لفظَ (أفعال عِبَارة) أيْ : أفعال لفظية لاحقيقة[٥] ، وعَلَّلَ بعضُهم ذلكَ بأنّ الفعلَ في الحقيقة ما دَلَّ على حَدَثٍ ، والحَدَثُ الفعلُ الحقيقيُّ ، فكأنّه سُمّيَ باسمِ مدلولِه ، فلَمّا كانتْ هذه الأشياءُ لاتدُلُّ على حَدَثٍ صارت أفعالا مِنْ جهةِ اللفظِ والتّصرّفِ فَقَط[٦] .

---

(١) الكافية ص٢٠٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٤ .
(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٤٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧ .
(٤) كتاب سيبويه ٤٥/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧ .
(٦) ينظر : السابق .

وتقدّم أنّ ابنَ الحاجبِ أتَى بتعريفٍ للأفعالِ الناقصةِ وأنّ الرضيَّ ناقَشَه في هذا التعريفِ .

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أنّه يمكنُ الإجابةُ عن كلامِ الرضيِّ بما ذَكَره الجامي عند تعرّضِه لشرْحِ تعريفِ ابن الحاجبِ ، فقد ذَكَر أنّ معنى قولِ المصنفِ (ماوُضِع) : أفعالٌ وُضِعت ، وأنّ معنى قولِه : (أَفْعَالٌ وُضِعتْ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ) : أنّ العمدةَ فيمَا وُضِعتْ له هذه الأفعالُ هو تقريرُ الفاعلِ على صفة . وبَيّن الجامي أنّه إنّما جَعَل التقريرَ المذكورَ عمدةً للموضوعِ لَه في الأفعالِ الناقصةِ ، لاالتامّةِ لاشتمالها على معانٍ زائدةٍ على ذلك التقريرِ كالزمانِ في الكُلّ ، والانتقالِ والدّوامِ والاستمرارِ في بعضِها ، كَمَا بَيّنَ أنّ هذه الصفةَ خارجةً عن ذلك التقريرِ الذي هو العمدةُ في الموضوعِ له ؛ وذلك لأنّ هذا التقريرَ نسبةٌ بينَ الفاعلِ والصفة ، ومِنْ ثَمّ كان كلٌّ مِنْ طرفَيْها خارجًا عنها ، وأضاف أنّ الفرْقَ بينَ الأفعالِ الناقصةِ والأفعالِ التامّةِ ـ والذي به تَخْرُجُ الأفعالُ الناقصةُ مِنَ الحدّ ـ أنّ الأفعالَ التامّةَ موضوعةٌ لصفةٍ وتقريرِ الفاعلِ عليها ، فكُلٌّ مِنَ الصفةِ والتقريرِ عمدةٌ فيمَا وُضِعَت له لاالتقريرُ وحدَه كما في الأفعالِ الناقصةِ .

كما أجازَ أنْ تكونَ اللامُ في قولِ المصنفِ : (لتقريرِ الفاعلِ) للغَرَض ، وذَكَر أنّه لاشَكّ أنّ الغَرَضَ مِنْ وضْعِ الأفعالِ الناقصةِ هو التقريرُ المذكورُ ، لاالصفاتُ ، بخلافِ الأفعالِ التامّةِ ، فإنّ الغَرَضَ مِنْ وَضْعِها مجموعُهما ، لاالتقريرُ فَحَسْبُ[1] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٨٦-٢٨٧ ، وانظر : شرح الكافية للعصام ص٢٧١ .

المسألة الثالثة والثلاثون : في تعريف أفعال المقاربة

حَدّ ابنُ الحاجب في الكافية أفعالَ المقاربةِ بقوله :"أفعالُ المقاربةِ : ماوُضِعَ لِدُنُوِّ الخبرِ رَجَاءً أو حُصُولا أو أخْذًا فيه"(١) .

وانتقَضَ الرضيُّ هذا التعريفَ بأَنْ قال : "الذي أَرَى أنَّ (عَسَى) ليس مِنْ أفعالِ المقاربةِ ؛ إذ هو طَمَعٌ في حقِّ غيره تعالى ، وإنّما يكونُ الطَّمَعُ فيمَا ليس الطامعُ على وُثوقٍ مِنْ حصوله ، فكَيفَ يُحكَمُ بِدُنُوِّ مالايُوثَقُ بحصوله؟ ولايَجُوزُ أنْ يُقالَ : إنّ معناه رَجَاءُ دُنُوِّ الخبرِ . كما هو مفهومٌ مِنْ كلامِ الجزولي والمصنفِ ، أَيْ : أنّ الطامعَ يَطْمَعُ في دُنُوِّ مضمونِ خبره ، كقولك : عَسَى اللهُ أنْ يَشْفِيَ مريضي . أَيْ : إنّي أَرْجُو قُرْبَ شِفَائِهِ ، وذلك لأنّ (عَسَى) ليس متعيّنا بالوضع للطَّمع في دُنُوِّ مضمونِ خبره ، بل لِطَمَعِ حُصولِ مضمونه مطلقا سواءٌ تُرُجِّي حصولُه عن قريبٍ أو بَعدَ مدّةٍ مديدةٍ ، تقولُ : عَسَى اللهُ أنْ يُدخِلَنِي الجنةَ ، وعَسَى النبيُّ عليه السلامُ أنْ يَشْفَعَ لِي . فإذا قُلتَ : عَسَى زيدٌ أنْ يَخرُجَ . فهو بمعنى : لعلّه يَخرُجُ ، ولادُنُوَّ في (لعلّ) اتفاقا . وكَذَا في عدِّهم (طَفِقَ) ومرادفاتِه مِنْ أفعالِ المقاربةِ بمَعْنى كونها لدُنُوِّ الخبرِ نظرٌ ؛ لأنّ معنى : طَفِقَ زيدٌ يخرُجُ ، أنّه شَرَعَ في الخروجِ وتَلَبَّسَ بأولِ أجزائِه ، ولايُقالُ : إنّ الخروجَ قَرُبَ ودَنَا مِنْ زيدٍ . إلّا قَبلَ شروعه فيه ؛ لأنّ معنى القُربِ قِلّةُ المسافةِ ، بَلَى يَصِحُّ أنْ يُقالَ فِيمَنْ شَرَعَ في الشيءِ : قَرُبَ تَمَامُ ذلك الشيءِ على يديه وفراغُه منه . فَعَلَى هذا ليس مِنْ أفعالِ المقاربةِ التي هي موضوعةٌ لدنوِّ الخبرِ إلّا كادَ ومرادفاتُه"(٢) .

الدراسة :

أفعالُ المقاربةِ - كما هو مفهومٌ مِنْ تعريفِ ابنِ الحاجبِ - هي الأفعالُ الدالّةُ على مُقَاربةِ أخبارها مِنْ فَوَاعلها على سبيلِ الرجاءِ أو الحصولِ أو الأَخْذِ فيه ، وعَلَى هذا التفسيرِ تكونُ أفعالُ الرجاءِ والشروعِ داخلةً في أفعالِ المقاربةِ ، وهذا التفسيرُ قد ذَكَرَه الزمخشريُّ

(١) الكافية ص٢٠٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢١١-٢١٢ .

في كتابه المفصل حيثُ قال : "والفَصْلُ بيْنَ مَعْنَيَيْ (عَسَى) و(كَادَ) أنّ (عَسَى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاءِ والطمعِ .. و(كَادَ) لمقاربته على سبيل الوجودِ والحصول"[١] . ومِنَ المعلوم أنّ ابنَ الحاجب شَرَحَ كتابَ المفصل ، فَلعَلّهُ تأثّرَ بكلام الزمخشريِّ ، وأخَذ برأيه .

وبهذا المعنى أيضا فَسَّرَ جَمْعٌ مِنَ النحاة أفعالَ المقاربة ، منهم ابنُ الخشّابِ[٢] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٣] ، وابن يعيش[٤] ، والشلوبين[٥] ، ويحيى العلوي[٦] ، والجامي[٧] ، وعصام الدين الإسفراييني[٨] .

وعَدّ ابنُ مالكٍ مِنْ أفعالِ المقاربةِ أفعالَ الرجاءِ دونَ أفعالِ الشروعِ إذ قال : "ولاستعمالها ثلاثُ معانٍ : أحدُها الشروعُ .. المقاربة اليقينيّة .. والمقاربة الظنّيّة"[٩] .

وذَهَبَ فريقٌ - كما فَعَلَ الرضيُّ - إلى التفريق بيْنَ أفعال المقاربة والرجاءِ والشروعِ ، ومِنْ هؤلاء ابنُ الناظم إذ قال : "أفعالُ المقاربة على ثلاثةِ أَضْرُبٍ ؛ لأنّ منها مايَدُلّ على رجاءِ الفِعْلِ ، وهو (عَسَى ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ) ، ومنها مايدُلّ على مقاربته في الإمكان ، وهو (كَادَ ، وكَرَبَ ، وأَوْشَكَ) ، ومنها مايدُلّ على الشروع فيه ، وهو (أَنشَأ ، وطَفِقَ ، وجَعَلَ ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ)"[١٠] ومِمن أَخَذَ بالتفريق أيضا المراديّ[١١] ، وابن هشام[١٢] .

---

(١) المفصل ص٢٧١ .
(٢) ينظر : المرتجل ص١٢٨ .
(٣) ينظر : التخمير ٣/٣٠٣ .
(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧، ١٢٧ .
(٥) ينظر : التوطئة ص٢٧٠ .
(٦) ينظر : الأزهار الصافية الورقة ١٩٦ .
(٧) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٩٨/٢ .
(٨) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٧٥ .
(٩) شرح عمدة الحافظ ص٨١٠ .
(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣ .
(١١) ينظر : توضيح المقاصد ٣٢٤/١ .
(١٢) ينظر : أوضح المسالك ٣٠١/١ .

هذا ، وقد أخذ بعضُ مَنْ رأى دلالةَ أفعالِ الرجاءِ والشروعِ على المقاربة يُفَسِّرُ وَجْهَ هذه الدلالةِ ، وممن فَعَل ذلك الزمخشريُّ حيث ذَكَر أنَّ معنى قولِكَ : عَسَى اللهُ أَنْ يَشْفِيَ مريضي . أنَّكَ تُريدُ أنَّ قُرْبَ شِفَائِه مَرْجُوٌّ مِنْ عندِ اللهِ تعالى مطموعٌ فيه[1] .

كما بَيَّن عصامُ الدينِ الإسفراييني أنَّ معنى أفعالِ المقاربة : الأفعالُ الدالةُ على مقاربة أخبارِها مِنْ فواعلِها لِوَضْعِها لِنَفْسِ القُرب ، أو لمعنىً يَستلزمُ القُربَ ، وأضافَ أنَّ الموضوعَ للقُرْب (كَادَ) ومرادفاتُه ، والذي يستلزمُ القربَ مايُستَعمَلُ للشروعِ في الفِعلِ ، وهو (طَفِقَ) ومرادفاتُه ، وذَكَر أنَّ الشروعَ في الفِعْلِ يَستلزمُ القربَ مِنَ الحصولِ للفاعلِ ، ومايُستعمَلُ للرجاءِ ـ وهو (عَسَى ، وحَرَى ، واخْلَوْلَق) ، فإنَّ رجاءَ الشيءِ يُنبِئُ عن قُرْبِ حُصُولِه[2] .

والذي يَرجحُ عندي هو رأيُ الرضيِّ ، وهو أنَّه ليس مِنْ أفعالِ المقاربةِ التي هي موضوعةٌ لدُنُوِّ الخبرِ إلّا (كَادَ) ومرادفاتُه ، وذلك لِمَا بَيَّنَه هو ، وذُكِر في أولِ المسألةِ . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المفصل ص٢٧١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٧٥ .

المسألة الرابعة والثلاثون : في تعريف أفعال المقاربة أيضا

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية معرّفا أفعال المقاربة : "أفعالُ المقاربةِ ماوُضِعَ لِدُنُوِّ الخبرِ رَجاءً أو حُصُولا أو أَخْذًا فيه"(١) .

وتَعَقَّب الرضيُّ هذا التعريفَ ، وقال : "فيه خَبْطٌ ؛ لأنّ نصْبَ هذه المصادرِ على التمييز في الظاهر ، وهو تمييزُ نسبةٍ ، فيكونُ فاعلا للدُّنُوِّ في المعنى ، كما في قولك : يُعجبُني طِيبُ زَيْدٍ عِلْمًا . أَيْ : طِيبُ عِلْمِ زيدٍ ، فيكونُ المعنى : لِدُنُوِّ رجاءِ الخبرِ ، أو لِدنوِّ حُصُولِه أو لِدُنوِّ الأَخْذِ فيه ، وليس (عَسَى) لِدُنُو رجاءِ خبرِه ، بل لِرجاءِ دُنُوِّ خبرِه على ماذَهَب إليه ، وكذا (طَفِقَ) وأخواتُه ، ليسَتْ لِدُنُوِّ الأَخْذِ فيه ، بل هي للأَخذِ فيه ... ولو جَعَلْنا المنصوبَ حالا منَ الخبرِ أَيْ : لِدُنُوِّ الخبرِ مَرْجُوًّا أو حَاصِلا أو مأخوذا فيه ، على تَكَلُّفٍ فيه ـ إذِ الحدُّ لايُستعمَلُ فيه مثلُ هذه المحتملاتِ البعيدةِ ـ لم يَصِحَّ قولُه : حُصُولا . لأنّ الخبرَ في (كَادَ) ليس حاصلا ، بل هو قريبُ الحصول ، وتَبَيّنَ أيضا أنّ بَيْنَ قُرْبِ الخبرِ وحصولِه تَنافِيًا ؛ لأنّ القريبَ مالم يَحصُلْ بَعدُ"(٢) .

الدراسة :

حَكَم الرضيُّ على قولِ ابنِ الحاجبِ : "أفعالُ المقاربةِ ماوُضِعَ لدُنُوِّ الخبرِ رَجاءً أو حُصُولا أو أَخذا فيه" بأنّ فيه خَبطًا بناءً على ماقَرَّرَ مِنْ أنّ نَصْبَ (رَجاءً وحصولا وأخذا) على التمييز .

وجَعَلَ الجامي نَصْبَ هذه المصادرِ على المصدرية بتقديرِ مضافٍ ، أَيْ : دُنُوَّ رجاءٍ ، ودُنُوَّ حصولٍ ، ودُنُوَّ أَخْذٍ وشروعٍ في الخبرِ ، وبَيّنَ أنّ معنى (دُنوّ رجاءٍ) : أنْ يكونَ ذلكَ الدنوُّ بِحَسَبِ رجاءِ المتكلّمِ وطَمَعِه في حصولِ الخبرِ له ، لايجْزِمُه به . فـ(عَسَى) ـ كما ذُكِرَ ـ في قولِكَ : عَسَى زيدٌ أنْ يَخرُجَ . يَدُلُّ على قُربِ حصولِ الخروجِ لِزَيدٍ بسببِ أنّكَ ترجُو

(١) الكافية ص٢٠٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٤ .

ذلك وتَطمَعُه ، لأنَّكَ جازمٌ به . كما فَسَّرَ معنى (دُنُوّ حصـول) بـأنْ يكـونَ إخبـارُ المتكلّـمِ بذلك الدّنو لإشراف الخبرِ على حصولِه للفاعل ، فـ(كَادَ) - كما بَيّنَ - في قولِكَ : كَادَ زيـدٌ أنْ يخرجَ . يدلُّ على قُربِ حصولِ الخروجِ لزيـدٍ لجَزْمِـكَ بِقُـرْبِ حصولـه . كذلِكَ وَضّـحَ معنى (دنوّ أخْذ) بأنْ يكونَ ذلِكَ الدنوُّ بسبب جَزْمِ المتكلّم بشروعِ الفاعلِ في الخبرِ بالتصدي لِمَا يُفضِي إليه ، فـ(طَفِقَ) - كما قرّر - في قولِكَ : طَفِقَ زيدٌ يَخرُجُ . يَدُلُّ على قُربِ حصـولِ الخروجِ لِزَيدٍ بسببِ جزمِ المتكلّم بشروعه فِيمَا يُفضِي إليه[1] .

وبالأخذ بكلام الجامي يكونُ قولُ ابنِ الحاجبِ لاإشكالَ فيـه . وممّنْ أخَـذَ بـإعراب الجامي عصامُ الدينِ الإسفراييني[2] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٩٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٧٥ .

المسألة الخامسة والثلاثون : في تعريف خبر (لا) التبرئة

عَرّفَ ابنُ الحاجبِ خبرَ (لا) التي لنفي الجنسِ في الكافية بقوله : "خبرُ (لا) التي لِنَفْيِ الجنسِ : هو المسْنَدُ بَعدَ دخولها مِثْلُ (لاغُلامَ رجلٍ ظَريفٌ فيها)" [١] .

وتَعقَّب الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في مِثالِه هذا ، وقال : "قولُه : (ظَريفٌ فيهـا) . لافائدةَ في إيراد هذا الظَّرْفِ بَعدَ الخبرِ ،ولامعنًى لَهُ إنْ عَلَّقناه بالخبر ؛ إذ يكونُ المعنى : ليس لِغُلام رَجُلٍ ظَرافَةٌ في الدار ، وهذا معنًى سَمِجٌ ، ومِثالُه أيضا ظاهرٌ بسببِ هذا الظَّرْفِ في كونِ (ظَريف) صفةً لِـ(غلام رَجُل) ، والظَّرْفِ خبرَ (لا) ، والمعنى : ليس في الدارِ غلامُ رَجُلٍ ظريفٍ . ولو قال : لاغلامَ رَجُلٍ قائمٌ فيها . لكانَ أظهَرَ مِنْ جهةِ المعنى في كونِ (فيها) متعلّقا بالخبر" [٢] .

الدراسة :

ذَكَر ابنُ الحاجبِ في شَرْحِه على الكافية أنّ النحويينَ يمثّلونَ لخبرِ (لا) النافيةِ للجنسِ بقولهم : لارَجُلَ ظريفٌ . وأنّه لم يَستحسِنْ هذا المثالَ لأمرَيْنِ ذَكَرَهما في الشَّرْحِ نَفْسِه [٣] ، ومَثَّلَ هو لخبرِ (لا) النافيةِ للجنسِ بقوله : "لاغلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها" وبَيّنَ أنّ كلمةَ (ظَريف) في مِثالِه خبرٌ ، لا نعتٌ ؛ وذلك لأنّ اسمَ (لا) هنا مضافٌ ، ولايكونُ نعتُه إلّا منصوبا . وقد تَقَدّمَ مَأخذُ الرضيِّ على هذا المثالِ .

وأقولُ : أجازَ ابنُ السراجِ في مثالٍ مشابِهٍ لِما أورده ابنُ الحاجبِ أنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ خبرا ثانيا ، أو متعلّقا بالخبر (ظَريف) ، قال : "وتقولُ : لاغلامَ ظريفٌ في الدارِ . فقولُكَ : (ظريفٌ) خبرٌ ، وقولُكَ : (في الدار) خبرٌ آخَرُ ، وإنْ شِئتَ جَعَلْتَه لـ(ظريف) خاصّةً" [٤] ومِمن أَخَذَ بتوجيه ابنِ السراجِ للجارِّ والمجرورِ على أنّه خبرٌ بَعدَ خبرٍ الجامي ،

(١) الكافية ص٨٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٩٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٢/٢-٣٨٣ .

(٤) الأصول ٣٨٢/١ .

غيرَ أنّه استبعَدَ أنْ يكونَ الجارُّ والمجرور متعلّقا بالخبر (ظَرِيفٌ) أو حالا ، وَعَلّل ذلك بأنّ الظَّرَافة لاتَتَقيّدُ بالظَّرْفِ ونحوه(١) .

وَناقَش عصامُ الدين الإسفراييني هذه العلة ، فَذَكَرَ أنّ الظَّرَافةَ بمعنى المَلَكَة لاتتقيّدُ ، وأمّا الظَرافةُ بمعنى أَثَرِ المَلَكَة فتتقيّدُ ، وأَضافَ أنّ الظَّرافةَ كالكَرَم وغيره ، كما تُطلَقُ على المَلَكَة تُطلَقُ على الأثَرِ(٢) . كما ضَعَّفَ عصامُ الدين إعرابَ الجامي للجارِّ والمجرور - على أنّه خبرٌ بعدَ خبر - بأنّ الظاهرَ مِنَ المعنى هو نَفْيُ الحصول في الدار عنْ غلامِ رجلٍ ظريفٍ ، لانَفْيُ الجمعِ بينَ صفة الظَّرَافة وكونِهِ في الدّار عن غلام رَجُلٍ(٣) .

والذي يظهر لي مما سَبَقَ - والله أعلم - هو أنّ جَعْلَ الجارِّ والمجرور خبرا ثانيا أو متعلّقا بالخبر (ظَرِيفٌ) قولٌ مرجوحٌ وأنّه كانَ الأَوْلَى - كما ذَكَر الرضيُّ - أنْ يكونَ المثالُ : (لاغلامَ رَجُلٍ قائمٌ فيها) .

أمّا كونُ إعرابِ الجارِّ والمجرور خبرا ثانيا مرجوحا عندي فَلِمَا ذَكَره الرضيُّ ، ووَافَقه عليه عصامُ الدين الإسفراييني وهو أنّ المعنى الظاهر هو كونُ (ظَرِيفٌ) نعتا لـ(غلام رَجُلٍ) ، والجارُّ والمجرور خبرُ (لا) ، والمعنى حينئذٍ : ليس في الدار غلامُ رَجُلٍ ظريفٌ . وممّا يقوّي - في نظري - أنّ هذا المعنى هو المرادُ تمثيلُ النحاة - ومنهم ابنُ الحاجب - لنَعْتِ اسْمِ (لا) المفرَدِ بقولهم : لارَجُلَ ظريفٌ فيها(٤) . فـ(ظريفٌ) في مِثالهم نعتٌ لاخبرٌ ، ومِنَ الواضح أنّه لافَرْقَ في المعنى بينَ مثالهم ومثالِ ابن الحاجب ، غيرَ أنّ اسمَ (لا) في مثالهم مفرَدٌ ، وفي مثال ابن الحاجب مضافٌ ، وقد أجازَ النحاةُ في النعت في مثالهم الرفعَ والنصْبَ والفتْحَ .

وأمّا كونُ الجارِّ والمجرور متعلّقا بالخبر أيضا مرجوحا عندي فَلِمَا ذَكَره الرضيُّ مِن إفضائه إلى معنًى ضعيفٍ ، وأمّا المثالُ الذي رَجَّحه ، وهو (لاغلامَ رجلٍ قائمٌ فيها) فتعليقُ الجارِّ والمجرور فيه بالخبر (قائم) - كما ذَكَر الرضيُّ - ظاهرٌ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٨٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٨٤ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٢٨٨/٢ ، المقتضب ٣٦٧/٤، ٣٦٩ ، الأصول ٣٨٤/١-٣٨٥ ، الإيضاح العضدي ص٢٥٤-٢٥٥ ، اللمع ص١٠٠ ، الكافية لابن الحاجب ص١١٧ .

المسألة السادسة والثلاثون : في تعريف حروف الجر

عَرّف ابنُ الحاجب حروفَ الجرّ في الكافية بأنْ قال : "ماوُضِعَ للإفضاء بِفِعلٍ أو معناه إلى مايَليه"[(١)] وأَوردَ في الشّرح مثالَيْن لتعدية الحرْفِ معنَى الفعلِ إلى مايَليه ، ذَكَر أحدَهما بقوله : "هذا في الدّار أَبُوكَ"[(٢)].

واعترض الرضيُّ على هذا المثالِ ، وقال : "ولاأراه مِنْ ذلِكَ ؛ لأنَّ (في الدار) حالٌ ، والعاملُ فيه معنى الإشارة ، كما في ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[(٣)] ، ولو صَرَّحتَ بمَا هو معناه لقُلْتَ : أُشِير إليه في الدّار ، أيْ : كائنا في الدّار ، فلَفظُ (أُشِيرُ) يَعْمَلُ النصْبَ في لفظِ (في الدّار) لكونه حالا لقيامه مَقامَ الحالِ المحذوفِ ، وعَمَلُ الشيءِ في الحال غيرُ عَمَلِه في المفعول به ،وكلامُنا في عَمَلِ معنى الفعلِ في المفعول به بواسطةِ الحرفِ ، وعَمَلُ الفعلِ أو شِبْهِه أو معناه في الحال لايحتاجُ إلى حرْفِ جرٍّ"[(٤)].

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ أنّ حروفَ الجرِّ إنّما سُمِّيتْ بهذا الاسم لأنّها تَجُرُّ مابعدَها مِنَ الأسماء ، أيْ : تخفِضُها ، كَما ذَكَروا أيضا أنّها تُسَمَّى حروفَ الإضافةِ ؛ لأنّها تُضِيفُ معانيَ الأفعالِ قَبلَها إلى الأسماء بَعدَها ، وأضَافوا أنّه ليس في الكلام حرْفُ جرٍّ إلّا وهو متعلّقٌ بِفعلٍ ، أو ماهو بمعنى الفعلِ ، وقد مَثّل بعضُ النحاةِ لِتعلّقِ الحرْفِ بمعنى الفعلِ بنحو (المالُ لِزَيدٍ) ، تقديرُه : المالُ حاصلٌ لِزيدٍ ، وكذلك (زيدٌ في الدّارِ) تقديرُه : زيدٌ مستقِرٌّ في الدّار ، أو يَستقِرُّ في الدّار[(٥)] ، ومَثّل ابنُ الحاجبِ لهذا الغرضِ بقوله : "هذا في الدّارِ أَبُوكَ" ، واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا المثالِ بمَا سَبَقَ بيانُه .

---

(١) الكافية ص٢١٥ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣ .

(٣) سورة هود : من الآية (٧٢) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٤-٢٦٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٧٢ ، اللمع ص١٢٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩ .

هذا ، وأُوافِقُ الرضيَّ فيما قال ؛ إذ يُعَضِّدُه - في نظري - تصريحُ بعضِ النحاةِ بأَنَّ مَحَلَّ العاملِ فِي الظرْف الذي يَتَحَمَّلُ ضميرا - وهو ماقامَ مَقَامَ عامله في الخبر والحال والصفة - للمجموع أَيْ:للجارّ والمجرور والظرْف وماأُضِيفَ إليه ، ومِمَّنْ ذَكَر هذا ابنُ يعيش[١] ، والخضري[٣] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٧ .

(٢) ينظر : حاشية الخضري ١/٩٥ .

المسألة السابعة والثلاثون : في تعريف الاسم

دَرجَ بعضُ النحاةِ ـ عند حدِّهِ الاسمَ ـ على أنْ يأتيَ بعبارةِ (ما دلَّ على معنىً في نَفْسِه) وممّنْ أوردَ هذه العبارةَ الزمخشريُّ في كتابه المفصل[١]، وأبانَ ابنُ الحاجبِ في الإيضاح عن مَرجع الضمير في (نَفْسِه)، واستدَلَّ على كلامه بالتنظير له، قال: "الضميرُ في (ما دلَّ على معنىً في نَفْسِه) يَرجِعُ إلى (معنىً) أيْ: ما دلَّ على معنىً باعتباره في نَفْسِه وبالنَّظرِ إليه في نَفْسِه، لاباعتبار أمرٍ خارجٍ عنه، كقولك: الدّارُ في نَفْسِها حكمُها كذا، أي: لاباعتبار أمرٍ خارجٍ عنها، وكذلك قيلَ: الحرْفُ ما دلَّ على معنىً في غيره. أيْ: حاصِلٍ في غيره، أيْ: باعْتبار متعلقه، لاباعتباره في نَفْسه"[٢].

وأخَذَ الرضيُّ على ابن الحاجب تنظيرَه لِمَا ذَكَرَ بقيمةِ الدّارِ في نَفْسِها وفي غيرها، فقال: "وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ قولَهم في حدِّ الحرْفِ: (على معنىً في غيره) نقيضُ قولهم: (على معنىً في نَفْسِه) ولايقال في مقابلةِ قولِكَ (قيمةُ الدّارِ في نَفْسِها كذا): قيمةُ الدّارِ في غيرها كذا. بل يُقالُ: لافي نَفْسِها"[٣].

الدراسة :

تعدَّدتْ طرقُ النحاةِ في حدِّ الاسم، أمّا سيبويهِ فلَمْ يَحُدَّهُ، وإنّما اكتفى عن الحدِّ بالمثال، فقال: "فالاسمُ رَجُلٌ وفَرَسٌ"[٤] وسَلَكَ المبردُ مَسلكاً قريباً منْ هذا حيثُ قال: "أمّا الأسماءُ فَمَا كانَ واقعًا على معنىً، نحوُ (رَجُلٍ وفَرَسٍ وزَيدٍ)"[٥] وحدَّه ابنُ السراج بقوله: "الاسمُ: مادلَّ على معنىً مفرَدٍ"[٦] وعَرَّفه السيرافيُّ بأنْ قال: "كلُّ شيءٍ دَلَّ

(١) ينظر: المفصل ص٦.
(٢) الإيضاح ١/٦٥-٦٦.
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٣٦.
(٤) كتاب سيبويه ١/١٢.
(٥) المقتضب ٣/١.
(٦) الأصول ١/٣٦.

لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل مِنْ مُضيّ أو غيره"(١) وحدّه الزمخشريّ بقوله : "مادلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عَن الاقتران"(٢) . وتقدّم في أول المسألة ماذكره ابنُ الحاجب في مرجع الضمير في (نفسه) ، وأيضا اعتراضُ الرضيّ عليه .

والذي يبدو لي - والله أعلم - أنّه يمكنُ دفعُ اعتراضِ الرضيّ بما دفعه به السيدُ الشريف الجرجاني ، إذ قال : "وأمّا اعتراضُ الشّارح فليس بشيء ؛ إذ ليس مقصودُه أنّ مؤدّى لفظه في الموضعيْن واحدٌ ، بل لايتصوّرُ ذلك ؛ لأنّ كونَ المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونَه ملحوظا في غيره لتعرّف حاله أمرٌ معقولٌ كما أوضحناه ، وأمّا حكْمُ الدّار ، كحُسنها مَثلا فلايوجَدُ إلّا فيها سَواءٌ كان ناشيءا مِنْ ذاتها أو مستفادا مِنْ غيرها ، وكذلك قيمةُ الدار أمرٌ منسوبٌ إليها سَواءٌ نشأتْ من ذاتها أو مِنْ غيرها ، بل مقصودُه التشبيهُ بينهما بحَسَب اعتبار الخارج تارةً ، وعدَم اعتباره تارةً أخرى ، وإن امتازا بأنّه يَصِحّ أنْ يُقالَ : المعنى ملحوظٌ معْتَبَرٌ في نَفْسِه أو غيره . ولايَصِحّ أنْ يقالَ : الدارُ حَسَنةٌ في نفسها أو غيرها . وذلك لأنّ ارتباطَ حُسْنِها بغيرها إذا كان سببا له ليس بحَيْثُ يَصحّ كونُ الغير ظَرْفا له ، بخلاف ارتباطِ تعقّل المعنى بالغير ، فإنّه ملحوظٌ في ذلك الغير ومُعتَبَرٌ فيه"(٣) .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٧-٨ .

(٢) المفصل ص٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٩ ، طبعة بيروت .

المسألة الثامنة والثلاثون : في تعريف الضمير

في الكافية عَرَّفَ ابنُ الحاجبِ المضمرَ ، وذَكَرَ أنواعَه ، فقال : ".. المضمرُ :ماوُضِع لمتكلِّم أو مخاطَب أو غائب تَقَدَّمَ ذِكرُه لفظا أو معنىً أو حكمًا"(١) وبَيّنَ في الشَّرح قولَه : "أو غائب تَقَدَّمَ ذِكرُه لفظا أو معنىً" وقال : "وأمّا الغائبُ المتقدِّمُ الذِّكرِ فقد يَتقدَّمُ الذكرُ لفظا - تحقيقا أو تقديرا - وقد يَتَقدَّمُ معنىً ، وقد يتقدَّمُ حكما . فالتقدُّمُ اللفظيُّ تحقيقا مثلُ (ضَرَبَ زيدٌ غلامَه) ، والتقديريُّ مثلُ قولِكَ : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ . لأنّ (زيدا) ، وإنْ كان متأخرا عن الضمير صورةً فهو متقدِّمٌ تقديرا . والتقدُّمُ المعنويُّ كقوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(٢) فإنّ قولَه (اعدلُوا) لَمّا دَلَّ على العَدْلِ صارَ كأنّه متقدِّمٌ مِنْ حيث المعنى"(٣).

وأوردَ الرضيُّ ماذكَرَه المصنفُ في شَرْحه ، ثُمّ عَقّبَ عليه قائلا : "وفيه مخالفةٌ لطريقته المألوفة ؛ لأنّ عادتَه جَعْلُ التقديرِ قَسيمَ اللفظ ، لاقِسْمَه ، كما قال في أول الكتاب في المعْرَب : (لاختلافِ العواملِ لفظا أو تقديرا) وقال بُعَيدَ : (التقديرُ فيمَا تَعذَّرَ) ثُمّ قال : (واللفظيُّ فيمَا عَدَاه) فَجَعْلُ نحوِ (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) مِمّا تَقَدَّمَ معنىً أَوْلَى ، إذْ هو متقدِّمٌ معنىً وتقديرا ، لالفظا ، فإذا جَازَ سَلْبُ اللفظيّةِ عَنْ هذا التقدّم بأنْ يقالَ : ليس لفظُ المفَسّرِ مذكورا قبلَ الضمير ، فكيفَ يكونُ التقدّمُ لفظيا؟ فإنْ قال : أَرَدتُ كأنّه متقدِّمٌ لفظا مِنْ حيث التقديرُ . قيلَ : فَعُدّ نحوَ ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ أيضا مِنْ هذا القسم ؛ لأنّ المفَسّرَ فيه كأنّه متقدِّمُ اللفظِ أيضا في التقدير ، ولافَرْقَ بينهما إلّا أنّ المفَسّرَ في نحو (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) ملفوظٌ به ، بخلافِ المفَسّرِ في نحو : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ، والتقدُّمُ في كِلَيْهما ليس لفظيا ، بل هو تقديريٌّ ، وكلامُنا في التقدّم اللفظيِّ ، لافي المفَسّرِ الملفوظِ به أو المقَدَّر . وقد قَرّر على الصواب في باب الفاعل ، وهو قولُه في (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) : لابُدَّ مِنْ متقدِّمٍ يَرجِعُ إليه هذا الضميرُ تَقَدُّمًا لفظيا ، أو معنويا ، وهو راجعٌ إلى (زيد) ، وهو متأخِّرٌ لفظا ،

---

(١) الكافية ص١٤٣ .

(٢) سورة المائدة : من الآية (٨) .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٧٥-٦٧٦ .

فلولا أنّه متقدّمٌ عليه مِنْ حيثُ المعنى لم يَجُزْ . فَجَعَلَه مِنْ بـابِ المتقـدّم معنًى لالفظا ، وهـو الحقّ . وعلى هذا فالحقُّ أَنْ يقولَ : التقدّمُ اللفظيُّ أَنْ يُذْكَرَ المُفَسَّرُ قبلَ الضمير ذِكْرا صريحا سواءٌ كانَ مِنْ حيثُ المعنى أيضا متقدّما ، نحوُ (ضَرَبَ زيـدٌ غلامَـه) لأنّ الفـاعلَ مِـنْ حيـثُ المعنى متقدّمٌ على المفعول ، أَوْ كانَ مِنْ حيث المعنـى متـأخّرا ، كقولـه تعـالى : ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[١] لأنّ المفعولَ مِنْ حيث المعنى متأخّرٌ عَنِ الفاعل"[٢] .

الدراسة :

مِمّا أَقَرَّ به ابنُ الحاجبِ في أَوّلِ الكافيـة أنّ اللفـظَ يُقـابِلُ التقديـرَ ، ذَلِـكَ أَنّـه قـال في الاسم المُعْرَب : "وحكمُه أَنْ يختلفَ آخرُه باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[٣] وقـال في الشّرح : "فقولُه : (لفظا أو تقديرا) تقسيمٌ للاختلاف ، وسيأتي بيانُ مواضع التقدير ، فَيُعلَمُ أنّ ماسِوَاه لفظيٌّ"[٤] وهذا تصريحٌ منه في هذا الموضع بأنّ التقديرَ قَسِيمُ اللفظ ، لاقَسْمُه ، لكنّه في موضع آخرَ جَعَلَ التقديرَ قَسْمَ اللفظ ، لاقَسِيمَه ، فَفِـي بـاب الضمـائر جَعَـلَ تَقَـدُّمَ مُفَسِّرِ الضميرِ لفظا شاملا نحوَ (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) مِمّا تَقَدّمَ فيه مُفَسِّرُ الضمير معنى وتقديرا ، قال في شَرْحِ الكافية : "وأَمّا الغائبُ المتقدّمُ الذِّكْرِ فَقَد يَتقدّمُ الذِّكْرُ لفظا ـ تحقيقا أو تقديرا ـ وقد يتقدّمُ معنًى ... فالتقدّمُ اللفظيُّ تحقيقا مثلُ (ضَرَبَ زيدٌ غلامَه) ، والتقديريُّ مثلُ قولِـكَ : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ ..."[٥] وأَخَذَ الرضيُّ ـ كما تَقَدّمَ ـ على كلام ابن الحـاجب الأخير أنّ فيه مخالفةً لِمَا ذَكَرَه قبلُ في شَأْنِ الاسم المُعْرَبِ مِنْ مقابلةِ اللفظِ بالتقدير .

ومِاانتَقَدَ الرضيُّ فيه ابنَ الحاجبِ أَوافَقَه عليه ؛ إذ يؤيّدُه ـ كما ذَكَرَ الرضيُّ ـ أَنّ ابـنَ الحاجبِ نفسَه جَعَلَ في باب الفاعلِ نحوَ (ضَرَبَ غلامَه زيـدٌ) مِمّا تقـدّمَ فيـه الفـاعلُ معنًى ، لالفظا ، قال ابنُ الحاجبِ في شَرْحِ الكافية : "يَعْنِي : وَمِنْ أَجْلِ أنّ أَصْلَ الفاعلِ التقديمُ على غيرِه جازَتِ المسألةُ الأُولى ، وامتنعَتِ الثانيةُ . وبيانُه أَنّـكَ إذا قُلْـتَ : ضَـرَبَ غلامَـه زيـدٌ .

(١) سورة البقرة : من الآية (١٢٤) .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٣-٤٠٤ .
(٣) الكافية ص٦٠ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ١/٢٣٧ .
(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٧٥ .

فلابُدَّ مِنْ مُتقدّمٍ يَرجعُ إليه هذا الضميرُ تَقَدُّما لفظيا أو معنويا ، وهو راجعٌ إلى (زيد) ، وهو متأخِّرٌ لفظا ، فلولا أنّه متقدّمٌ مِنْ حيث المعنى لم يجُزْ ، ولكِنّه لما كان فاعلا - والفاعلُ رتبتُه التقديمُ - جازتِ المسألةُ ؛ لأنّه في حكم قولِكَ : ضَرَبَ زيدٌ غلامَه"[1] . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٦/١ .

المسألة التاسعة والثلاثون : في تعريف المنادى

عَدّ الزمخشريُّ في المفصل المنادى مِنَ المنصوب باللازم إضمارُه ، و لم يَأتِ بتعريفٍ لَه ، وعَقّبَ ابنُ الحاجبِ على ذلك في الإيضاح بقوله : "لم يَحُدَّه لإشكاله ، وذلك لأنّه إنْ حَدّه باعتبار المعنى وَرَدَ عليه قولُ القائلِ : مخاطَبِيَ مَعَك . وأنتَ المرادُ بهذا الخطاب ، وماأشبَهَه ، وإنْ حَدّه باعتبارِ اللفظِ وَرَد عليه المندوبُ والمخصوصُ .. والتحقيقُ أنْ يقالَ في حدّه : هو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائبٍ مَنَابَ (أدْعُو) لفظا أو تقديرا . فـ(المطلوبُ إقبالُه) : جنسٌ لَه ولغيره ، و(بحرفِ نائبٍ مَنَابَ "أدْعُو") فَصْلٌ ، وخَرَجَ المندوبُ عنه بأصل الجنس ، فإنّه ليس مطلوبا إقبالُه .. ومِمّا يَدُلّ على أنّه أشْكَل عليه حَدُّه أنّه جَعَلَ المندوبَ منادًى لَمّا فَصَّلَ أحكامَ المنادى في الإعراب والبناءِ ، فقال في آخِرِ الفَصْلِ : أَوْ مندوبا ، كقولِكَ (يازيداه) ."[1] .

وقد نَقَل الرضيُّ هذا الكلامَ ، ثُمّ قال معقبا : "وقد تَصَلّفَ المصنفُ بهذا الحدِّ .. والظاهرُ أنّ جارَ اللهِ لم يَحُدّه لظهوره لا لإشكاله ؛ فإنّ المنادى عندَه : كلُّ مادَخَلَه (يا) وأخواتُها ، والمندوبُ عنده منادًى على وَجهِ التفجّع ، كما صَرّح بِهِ لَمّا فَصّلَ أحكامَ المنادى في الإعراب والبناء ، وكذا الظاهرُ مِنْ كلام سيبويه أنّه منادًى ... والدليلُ على أنّه مَدْعُوٌّ قولُه تعالى ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[2] أمرهم بقول : واثبوراه..."[3] .

الدراسة :

مذهبُ سيبويه ومَنْ تَبِعه أنّ المندوبَ منادًى على وَجهِ التفجُّع ، لا لِأَنْ يُجِيبَ ، قال سيبويه : "المندوبُ مَدْعُوٌّ ، ولَكن متفجَّعٌ عليه"[4] ومِمن وَافقَ سيبويه المبردُ ، قال : "واعْلَمْ أنّك لاتَنْدُبُ نكرةً ، ولامبهَمًا ، ولانعتًا .. وذلك قولُكَ : وازيداه . فإنْ أَتبَعْتَه النعتَ قُلْتَ :

---

(١) الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٢) سورة الفرقان : الآية (١٤) .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٤٥/١-٣٤٦ .

(٤) كتاب سيبويه ٢٢٠/٢ .

وَازَيْدُ الظَّرِيفُ .. وأَنتَ في (الظَّرِيف) مخيَّرٌ، إنْ شيءت رَفَعْتَ ، وإنْ شيءت نَصَبْتَ ؛ لأَنّه نعتٌ للمنادى"[1] وممَّنْ أَخَذ بقولِ سيبويهِ أيضا الزجاجيُّ[2] ، والسيرافي[3] ، والصيمري[4] ، والأعلم الشنتمري[5] ، والزمخشري ، وابن الشجري[6] ، والأنباري[7] ، والجزولي[8] ، وابن عصفور[9] ، وابن الضائع[10] ، وغيرهم .

وذَهَب ابنُ الحاجبِ - كما ذُكِر في أولِ المسألةِ - إلى أنّ المندوبَ ليس بمنادًى ، وجَعَلَ ذلك دليلا على امتناع الزمخشريِّ مِنْ حدِّ المنادى . وقد اتضَحَ مِمَّا سَبَقَ أنّ القولَ بأَنّ المندوبَ منادًى هو قولُ أكثرِ النحاةِ ، ومِنْ ثَمَّ يكونُ قولُ ابنِ الحاجب : "ومِمّا يَدُلُّ على أَنّه أَشْكَلَ ..." لادليلَ فيه .

والصوابُ - في نظري - أنّ الزمخشريَّ لم يَحُدَّ المنادى - كما ذَكَر الرضيُّ - لظهوره ، لالإشكاله . والله أعلم بالصواب .

---

(١) المقتضب ٢٦٨/٤-٢٦٩ .
(٢) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٧٦ .
(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/٣ .
(٤) ينظر : التبصرة ٣٦٢/١ .
(٥) ينظر : النكت ٥٦٣/١-٥٦٤ .
(٦) ينظر : المفصل ص٣٧ .
(٧) ينظر : الأمالي الشجرية ٤١٩/١ .
(٨) ينظر : أسرار العربية ص٢٤٥ .
(٩) ينظر : الجزولية ص٢٠١ .
(١٠) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٧/٢ .
(١١) ينظر : ابن الضائع ص٤٥٤ .

المسألة الأربعون : في تعريف المندوب

في الكافية أوردَ ابنُ الحاجبِ أحدَ قِسْمَي المندوبِ ، وهو المتفجَّعُ عليه ، ولم يأْتِ بالقسم الآخر ، وهو المتوجَّعُ منه إذ قال : "وقد استعملوا صيغةَ النداءِ في المندوب ، وهو المتفجَّعُ عليه بـ(يا) أو (وا) ، واختصّ بـ(وا)" [(١)].

واستدرَكَ عليه الرضيُّ ذلك قائلا : "وقد أخلَّ المصنفُ بأحَدِ قسمَي المندوبِ ، وهو المتوجَّعُ منه ، نحوُ (وَاحُزْنا ،وَوَاوَيْلا ، وَوَاثُبُورا)" [(٢)].

الدراسة :

المندوبُ : هو المذكورُ تَوجُّعًا منه ، نحو (وَارَأْسَاه) ، أو تفجُّعا عليه لِفَقْدِهِ بِمَوْتٍ أو غَيْبةٍ ، نحوُ (وَازَيْدَاه) [(٣)] ، وقد مَثَّل سيبويهِ للمتوجَّع منه كما مَثَّل للمتفجَّع عليه ، إذ قال : "هذا بابٌ تكونُ أَلِفُ الندبةِ فيه تابعةً لِمَا قَبلَها ... وذلك قولُكَ : وَاظَهْرَهُوهْ .. وتقولُ : واانقِطَاعَ ظَهرِ هُوه" [(٤)] وممّن مَثّل أيضا للمتوجّع منه المبردُ [(٥)] ، وابن السراج [(٦)] ، وابن مالك [(٧)] ، وابنه بدر الدين [(٨)] ، والمرادي [(٩)] ، وابن هشام [(١٠)] . وأغفل بعضُ النحاةِ هذا القِسْمَ ، منهم الزجاجيّ [(١١)] ، والصيمري [(١٢)] ، والزمخشري [(١٣)] .

---

(١) الكافية ص٩٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٤١٢ .

(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٩١ .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٢٢٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٤/٢٧١ .

(٦) ينظر : الأصول ١/٣٥٦ .

(٧) ينظر : التسهيل ص١٨٥ ، شرحه للمصنف ٣/٤١٣-٤١٤ .

(٨) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٩١ .

(٩) ينظر : توضيح المقاصد ٤/٢٤-٢٥ .

(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٤/٥٢ .

(١١) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٧٦-١٧٧ .

(١٢) ينظر : التبصرة ١/٣٦٢-٣٦٥ .

(١٣) ينظر : المفصل ص٤٤ .

هذا ، ويمكنُ أَنْ يُجابَ على استدراك الرضيّ بما أَجابَ به الهنديُّ ، وهو أنّ معنى المتفجَّع عليه : المتفجّعُ لِأَجْله ، فدَخَلَ الجميعُ ؛ إذِ الميّتُ يُتَوَجَّعُ لِفَقْده ، والحسْرَةُ والوَيْلُ يُتفجّعُ لأَجْله لوجُوده[١] . كما يمكنُ دَفْعُ كلام الرضيّ أيضا بِمَا ذَكَرَه عصامُ الدين الإسفراييني مِنْ أنّ (وَاحَسْرَتَاه ، واثْبُورَاه) مَنَزَّلٌ منزِلَةَ الميّت ؛ لأَنَّ الهلاكَ كأنّه محبوبٌ يُبْكَى عليه فَقْدُه ، وكذا الحَسْرةُ[٢] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٢٢أ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص ١١٠ .

الفصل الثاني

اعتراضاته على الأحكام
ومايتصل بها

المسألة الأولى : في شرط العجمة المانعة من صرف العلم

تحدّث ابنُ الحاجبِ في الكافية عن العجمة المانعة مِنَ الصّرْف ، فقال : "العُجْمةُ : شَرْطُها أنْ تكونَ عَلَمِيّةً في العَجَمِيّةِ وتحرُّكُ الأوسطِ ، أو زيادةً على الثلاثة"[1] ومعنى قوله: "عَلَمِيّةً في العَجَمِيّة" أنْ يكونَ الاسمُ عَلَمًا في اللغة العجميّة[2] .

واعترَضَ الرضيُّ على قوله : "العُجْمةُ : شَرْطُها أنْ تكونَ علميّةً في العجميّة" وقال : "ليس هذا الشّرْطُ بلازم ، بل الواجبُ ألّا يستعمَلَ في كلام العربِ أوّلا إلّا مع العلمية سَواءً كان قبلَ استعماله فيه أيضا عَلَمًا ، كـ(إبراهيمَ) و(إسماعيلَ) أو ، لا ، كـ(قالُونَ) ، فإنّه الجيِّدُ بلسان الروم[3] ، سُمّيَ به نافعٌ راويةُ عيسى لجودة قراءته . وإنّما اشتُرِطَ استعمالُ العَرَبِ له أوّلا مع العلَمِيّة ؛ لأنّ العجمةَ في الأعجميّ تقتضي ألّا يتصرّفَ فيه تَصرُّفَ كلام العرب ، ووُقوعُه في كلامهم يقتضي أنْ يُتصرّفَ فيه تَصرُّفَ كلامهم ، فإذا وَقَعَ أوّلا فيه مَعَ العلمية وهي منافيةٌ لِلّامِ والإضافةِ فامتنَعا مَعَها ، جازَ أنْ يَمتنِعَ مايُعاقِبُهما أيضا ، أعْني التنوينَ رعايةً لحقّ العجمةِ حينَ أَمكنَتْ ، فيَتْبَعُ الكَسْرُ التنوينَ على ماهو عادتُه ..."[4] .

الدراسة :

ماشترَطه ابنُ الحاجبِ في العجمة مِنْ كون الاسم عَلَمًا في اللغة العجميةِ هو ظاهرُ كلام سيبويه[5] إذ يقولُ : "اعْلَمْ أنّ كلَّ اسْمٍ أعجميٍّ أُعْرِبَ ، وتَمكّنَ في الكلام ، فدَخَلَتْه الألفُ واللامُ ، وصارَ نكرةً فإنّكَ إذا سَمّيتَ بهِ رجُلا صَرَفتَه إلّا أنْ يمنَعَه مِنَ الصّرْفِ مايَمْنَعُ العربيّ .. وأمّا (إبراهيمُ) و(إسماعيلُ) ... وأشباهُ هذه الأسماءِ فإنّها لم تَقَعْ في كلامهم إلّا

(١) الكافية ص٦٤ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٢/١ .
(٣) معنى (قالون) : أَصَبْتَ ، بالرومية . ينظر : المعرب للجواليقي ص٣٢٥ .
(٤) شرح الرضي على الكافية ١٤٢/١ .
(٥) ينظر : توضيح المقاصد ١٤٥/٤ ، شرح التصريح مع حاشية يس ٢١٨/٢ .

معرفةٌ على حَدِّ ماكانت في كلامِ العَجَم ، ولم تمكَّنْ في كلامهم كَمَا تَمَكَّنَ الأولُ ، ولَكِنّها وَقَعَتْ معرفةً ، ولم تكنْ مِنْ أسمائهم العربيةِ ، فاستَنْكَرُوهَا ، ولم يَجْعَلُوهَا بمنزلةِ أسمائهم العربيةِ ، كـ(نَهْشَل) [١] ، و(شَعْثَم) ، ولم يكُنْ شيءٌ منها قَبلَ ذلك اسْمًا يكُونُ لِكُلِّ شيءٍ مِنْ أُمّةٍ ، فَلَمَّا لم يكنْ فيها شيءٌ مِنْ ذلك استَنْكَروها في كلامهم"[٢] .

وتَبِعَ سيبويه في ذلك جَمْعٌ مِنَ النحاة منهم ابنُ السراج[٣] ، والفارسي[٤] ، والجزولي[٥] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٦] ، وابن معطٍ[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن مالك[٩] ، والقمولي[١٠] ، وابن هشام[١١] .

وعَلَّل بعضُهم مااشتَرَطوا بأنّ الاسمَ الأعجميَّ إذا كان اسْمَ جنسٍ اعتَوَرَتْه أحكامُ كلامِ العربِ ، كَدُخول الألف واللام والإضافةِ ، فيَصِيرُ كأنّه مِنْ جنسِ كلامهم ، فيَضعُفُ اعتبارُ العُجمةِ فيه حينئذٍ ، بخلافِ ماإذا نُقِلَ عَلَمًا ، فإنّه لاتعتورُه تلكَ الأحكامُ ، فاعتُبِرَتِ العجمةُ حينئذٍ لِقوّتها[١٢] .

---

(١) اسم رجل ، وهي أيضا قبيلة معروفة . اللسان (نهشل) ١١/٦٨٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٢٣٤-٢٣٥ .

(٣) ينظر : الأصول ٢/٩٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص٣١٤ .

(٥) ينظر : الجزولية ص٢٠٩ .

(٦) ينظر : التخمير ١/٢١٦ .

(٧) ينظر : الفصول الخمسون ص١٥٦ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٦ .

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٤٦٩ .

(١٠) ينظر : شرح القمولي على الكافية ص٢١٣-٢١٦ ، تحقيق فتحية عطار .

(١١) ينظر : أوضح المسالك ٤/١٢٥ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١/٢٨٨-٢٨٩ ، شرح القمولي على الكافية ص٢١٣-٢١٥ .

هذا ، وماشترطه الرضيّ في العَلَم الأعجميّ حتى يُمنَعَ الصّرْفَ قد أَخَذَ به فريقٌ مِنَ النحاة ، منهم الشلوبينُ[١] ، وابن عصفور[٢] ، وقد ذَكَرتُ تعليلَ الرضيّ لذلك في أول المسألةِ .

والذي أَختارُه هو القولُ الأولُ لِمَا استَدَلَّ به بعضُهم على صِحّته مِنْ صَرْفِ العربِ ماسُمِّيَ مِنْ أسماء الأجناس الأعجميةِ ، نحو (دِيبَاج)[٣] ، و(يَاسمين)[٤] مع وجود العلمية والعجمةِ فيها ، ومَنْعِ العَرَبِ صَرْفَ (إبراهيمَ) ، و(إسماعيلَ) ونحوِهما ، والفَرْقَ بينهما إلّا أنّ الأولَ ليس عَلَمًا في العجمة ، والثاني عَلَمٌ فيها[٥] .

وأمّا ماذكره الرضيّ مِنْ كون (قَالُونَ) منقولا إلى لغة العربِ بِجَعْلِهِ عَلَمًا فيمكنُ منعُه إذْ يجوزُ - كما صَرَّحَ بعضُهم - أَنْ يكونَ أَوّلُ مااستعملَتْه العربُ نَكِرةً ، ثُمّ صَارَ عَلَمًا فيما بَعدُ[٦] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الجزولية للشلوبين ٩٧٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/٢ .

(٣) الديباج : ضرب من الثياب ، معرب . ينظر : اللسان (دبج) ٢٦٢/٢ ، المعرب ص١٨٨ .

(٤) فارسي معرب . المعرب ص٤٠٤ .

(٥) ينظر : شرح القمولي على الكافية ص٢١٣-٢١٥ .

(٦) ينظر : السابق ، شرح الكافية للعصام ص٣٧ .

المسألة الثانية
في اشتراط تحرك الأوسط في العلم الأعجمي الممنوع من الصرف

تَمنعُ العجمةُ العَلَمَ مِنَ الصَّرْفِ بشروطٍ ذَكَرها ابنُ الحاجبِ في الكافية بقوله : "العجمةُ : شَرْطُها أنْ تكونَ عَلَميّةً في العجميّة وتَحَرُّكُ الأوسطِ ، أو زيادةً على الثلاثة ، فَـ(نُوحٌ) منصرفٌ ، و(شَتَرُ)(١) و(إبراهيمُ) ممتنعٌ"(٢) .

واعترَضَ الرضيُّ على قوله : "وتَحَرُّكُ الأوسطِ" وقال : وعِندَ سيبويه وأكثرِ النحاةِ تحرُّكُ الأوسطِ لاتأثيرَ لَه في العجمة ، فنحوُ (لَمَك)(٣) عندَهم منصرفٌ متحتّمًا ، كـ(نُوح) و(لُوط) ... وهو أَوْلَى ، وذلك أنّ تحرّكَ الأوسطِ في المؤنّث ، نحوُ (سَقَر) إنّما أثّر لقيامه مَقامَ السادِّ مَسَدَّ علامةِ التأنيث ، وأمّا العجمةُ فلا علامةَ لها حتّى يَسُدَّ مَسَدَّها شيءٌ ، بل الأعجميُّ بمجرّد كونِهِ ثلاثيًا سَكَنَ وسطُهُ أو تَحَرَّكَ يشابهُ كلامَ العربِ ، ويصيرُ كأنّه خارجٌ عن وَضْعِ كلامِ العَجَم ؛ لأنّ أكثَرَ كلامِهم على الطولِ ، ولايراعونَ الأوزانَ الخفيفةَ ، بخلافِ كلامِ العرب"(٤) .

الدراسة :

ذَهَبَ سيبويهِ إلى أنّ تحرّكَ الأوسطِ في العَلَمِ الأعجميِّ الثلاثيِّ المذكرِ لاتأثيرَ لَه في العجمة قال : "كلُّ مُذكَّرٍ سُمّيَ بثلاثةِ أحرفٍ ليس فيه حرفُ التأنيثِ فهو مصروفٌ كائنًا ماكان ، أعجميًا أو عربيًا ، أو مؤنّثًا إلّا (فُعَل) مشتقًا مِنَ الفِعْل ، أو يكون في أوّلِه زيادةٌ ، فيكون كـ(يَجِد) ، و(يَضَع) ، أو يكون كـ(ضُرِبَ) لايُشبه الأسماءَ"(٥) وتَبِعَ سيبويه في هذا

(١) اسم قلعة . ينظر : معجم البلدان ٣/٣٢٥ .

(٢) الكافية ص٦٤ .

(٣) في (جمهرة اللغة) ٣/١٦٩ : لمك : اسم ، وليس بعربي صحيح .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/١٤٣ .

(٥) كتاب سيبويه ٣/٢٢٠-٢٢١ .

أكثرُ النحاة ، منهم المبردُ[1] ، والزجاجُ[2] ، والزجاجي[3] ، والسيرافي[4] ، والجزولي[5] ، وابن معطٍ[6] ، وابن عصفور[7] ، وابن مالكٍ[8] ، وابن القواس[9] ، والمرادي[10] ، وابن هشام[11] .

وقد علّل بعضُهم عدمَ إقامةِ حركةِ الأوسطِ مُقامَ حرفٍ رابعٍ قياساً على المؤنث في نحو (سَقَر) بأنّ التأنيثَ سببٌ قويٌّ ، والعجمةُ سببٌ ضعيفٌ ، واستدَلّوا على ذلك بأمور :

أولُها : أنّ مِنَ العجمة مايُلْغَى ، وهو عجمةُ الأجناسِ ، وليس مِنَ التأنيث مايُلْغَى .

ثانيها : أنّ العجمةَ لاعلامةَ لها لالفظا ، ولاتقديرا ، وللتأنيث علامةٌ في اللفظ ، وفي التقدير .

ثالثُها : أنّ العجميَّ الثلاثيَّ ، ساكنَ الأوسطِ كان ، أو محرّكَه يُشاكِلُ الأسماءَ العربيةَ في أوزانها ، فخَفَّ بذلك ، فأُلغيت عجمتُه ، واستحَقّ مساواةَ ماوَازَنَه ممّا لاعجمةَ فيه ، بخلاف العجميِّ الزائدِ على الثلاثة ، فإنّه مع ثِقَله بكثرة الحروفِ تكثُرُ فيه مخالفةُ الأوزانِ العربيةِ ، كـ(إبراهيمَ) ، و(جبريلَ) ، فكانت عجمتُه مُبَيّنةً ، وحجّةُ منعِ الصرفِ معيّنةً[12] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٢) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٤٥ .

(٣) ينظر : الجمل للزجاجي ص٢٢٠ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٢/٤ .

(٥) ينظر : الجزولية ص٢٠٩ .

(٦) ينظر : الفصول الخمسون ص١٥٦ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/٢، ٢٢٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٦٩/٣ .

(٩) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦١/١ .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد ١٤٥/٤ .

(١١) ينظر : أوضح المسالك ١٢٥/٤ .

(١٢) ينظر في ذلك : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٢/٤ ، شرح الرضي على الكافية ١٤٣/١ ، شرح عمدة الحافظ ص٨٥٧-٨٥٨ .

وذَهَب قومٌ إلى اعتبار حركةِ الأوسط في منع الصرفِ بتنزيلها منزلَةَ الحرفِ الرابع قياسا على المؤنث في نحوِ (سَقَر) [١] ، وحُجَّةُ هؤلاءِ في ذلك منعُ صرْفِ (شَتَّ) ، وهو عَلَمٌ أعجميٌّ [٢] .

والذي يرجحُ عندي هو القولُ الأولُ لقوّة ما استَدَلَّ به أصحابُه على فسادِ تنزيلِ حركةِ الأوسطِ منزلَةَ الحرفِ الرابعِ قياسا على المؤنث ، وأمّا (شَتَّ) فقد ذَكَر ابنُ هشام أنّها مصروفةٌ [٣] ، كما يجوزُ أنْ يكونَ امتناعُ صَرْفِها - كما ذَكَرَ بعضُهم - لأَجْلِ التأويلِ بالقَلْعَة فهو عَلَم مؤنّث [٤] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الوافية ص١٤٨-١٤٩ .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٤/١٢٥ .

(٤) ينظر : شرح التصريح مع حاشية يس ٢/٢١٩ .

المسألة الثالثة
باب (أحمر) ــ إذا سمي به ثم نكر ــ بين الصرف وعدمه

ذَكَر ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب الممنوع مِنَ الصرف الخلافَ في باب (أَحْمَر) إذا سُمّيَ به ثُمّ نُكِّر ، فقال : "وخالفَ سيبويه الأخفشُ في مثلِ (أَحْمَر) عَلَمًا إذا نُكِّرَ اعتبارًا للصفة الأصلية بعدَ التنكير"(١) ورَجّحَ في الشّرح مذهبَ سيبويه ، واحتجّ لَه بأنْ قال : "ومذهبُ سيبويه أَوْلَى لِمَا ثَبَتَ مقدّمًا مِن اعتبار الوصفيةِ الأصليةِ وإنْ زالَ تحقيقُها معنًى ، ويَلزمُ الأخفشَ صَرْفُ ماعُلِمَ أنّ العربَ تمنعُه مِنَ الصّرْف ، نحو (أَسْوَد) ، ومَنعُ صَرْفِ ماعُلِمَ أنّ العربَ تَصْرِفُه ، نحو (مَرَرتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ)" (٢).

وقد بَيّن الرضيّ ـ قَبلَ أنْ يَشْرَحَ كلامَ المُصنفِ السابقَ ـ معنى قوله : "فلاتَضُرّه الغَلَبَة" فقال : "معنى الغَلَبة أنْ يكونَ اللفظُ في أصْلِ الوضعِ عامًّا في أشياءَ ، ثُمّ يصيرُ بكثرة الاستعمالِ في أحدِها أَشْهَرَ به بحَيْثُ لايحتاجُ لذلكَ الشيءِ إلى قرينة ، بخلاف سائرِ ماكانَ واقعًا عليه كـ(ابن عبّاس) ، فإنّه كانَ عامًّا يقعُ عَلَى كلّ واحدٍ مِنْ بَني العباس ، ثُمّ صار أَشْهَرَ في (عَبْد اللهِ) .. فكذا (أَسْوَد) ، كان عامًّا في كلّ مافيه سَوادٌ ، فكَثُرَ استعمالُه في الحية السوداء(٣) حتى لايحتاجُ فيها إلى قرينةٍ مِنَ الموصوف أو غيره ــ إذا عَنَيْتَ به ذلك النوعَ مِنَ الحيات ـ بخلاف سائرِ السّود ، فإنّه لابُدّ لكلٍّ منها إذا قَصَدتَه مِنْ قرينة .. وبهذا الشّرحِ يَتَبينُ لَكَ أنّه لاتَخرجُ الأوصافُ العامّةُ بالغلبة عنْ معنى الوصفية"(٤) ثُمّ قال معترضا: "فَبَانَ بهذا ضعفُ قولِ المصنفِ في شَرْحِ قولِه بَعدُ : وخالفَ سيبويه الأخفشُ . وهو قولُه : ومذهبُ سيبويه أَوْلَى لِمَا ثَبَتَ متقدّمًا مِن اعتبار الوصفية الأصلية وإنْ زالَ تحقيقُها معنًى . بَلْ لااستدلالَ لَه في باب (أَحْمَر) إذا نُكّرَ مَعَ العلمية بباب (أَسْوَد) الغالبِ ؛ لأنّ معنى الوصف في (أَحْمَر) إذا زالَ بالعلمية تحقيقًا لم يَعُدْ بعدَ التنكير ؛ لأنّ معنى (رُبَّ أَحْمَر) إذن : رُبَّ مُسَمًّى بِأَحْمَر ، كان فيه الحُمْرَةُ أو ، لا ، حتى يجُوزَ في السُّودانِ المسَمّى كلُّ واحدٍ منهم

---

(١) الكافية ص٦٦-٦٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٠/١ .

(٣) ينظر : المخصص ١٠٧/٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٢٧/١-١٢٨ .

بِأَحْمر : رُبَّ أَحْمرَ لَقِيتُهُ ، فإذا لم يَعُدْ تحقيقا لم يُعتَبر في منع الصرف . ويجوزُ مَعَ العلمية أيضا بقاءُ معنى الوصف كَمَا يجيءُ ، فيجوزُ أنْ يُعتبَرَ بعدَها ، فليس اعتبارُ الوصفِ بعدَ العلميةِ بلازمٍ ، وهو في الوصفِ الغالبِ مِنْ دُونِ العلمية ، كـ(أَسْوَد) لازمٌ لبقائه بحالِه قَطْعًا ، ويعضِّدُ بقاءَ معنى الوصفِ في مِثْله عندَهم قولُ أبي عليٍّ في كتاب الشِّعر : (الأَبْرَقُ)[١] و(الأَبْطَح)[٢] - وإنْ استُعمِلا استعمالَ الأسماء ، وكُسِّرا تكسيرَها - لم يُخْلَعْ عنهما معنى الوصف ، بِدِلالة أنَّهم لم يَصرفوها ولانحوَهما في النكرة ، فَعَلِمتَ أنَّ معنى الوصفِ مُقَرٌّ فيهما[٣] . هذا لفظُه ، ونحنُ نعلمُ أنَّ معنى (أَسْوَد) الغالبِ : حَيَّةٌ فيها سَوادٌ ، ومعنى (أَرْقَم) حَيَّةٌ فيها سَوادٌ وبَياضٌ[٤] ، ومعنى (أَدْهَم) : قَيْدٌ فيه دُهمَة[٥] ، أي : سَوادٌ ، أي : قَيْدٌ مِنْ حديد ؛ لأنَّ الحديدَ أسودُ . فلَمْ يَثبُتْ بنحو (أَسْوَد) أنَّ الوصفيةَ الأصليةَ تُعتَبرُ بعدَ زوالِها ، فلاحجّةَ إِذَنْ لسيبويهِ في منع صرفِ (أحْمر) المنكرِ بعدَ العلمية ، كما أنَّه لم يَثبُتْ بِأَرْبَع أنَّ الوصفيةَ العارضةَ لاتُعتَبر"[٦] .

الدراسة :

اختلفَ النحاةُ في باب (أَحْمر) إذا سُمِّيَ به ، ثم نُكِّرَ ، فقال الخليلُ وسيبويهِ - ومَنْ وافقهما - : لانصرفُه بعد التنكير[٧] . وقال الأخفشُ[٨] والمبرِّدُ[٩] : نصرفُه .

---

(١) الأبرق : أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة . ينظر : اللسان (برق) ١٦/١٠ .

(٢) الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . اللسان (بطح) ٤١٣/٢ .

(٣) إيضاح الشعر ص٢٨٢ .

(٤) ينظر : المخصص ١٠٨/٨ .

(٥) ينظر : اللسان (دهم) ٢١٠/١٢ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ١٢٨/١-١٢٩ ، وينظر : ١٧٦/١-١٧٧ .

(٧) ينظر : كتاب سيبويه ١٩٨/٣ .

(٨) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٤ب .

(٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٤ب .

وحجّةُ أصحابِ الرأي الأولِ أنّ (أَحْمَر) لم يَنصرفْ في أوّلِ أحوالِه للصفة ووَزْن الفعل ، فلمّا سُمّي به زالَت الصفةُ ، ودخَله التعريفُ ، فصار كـ(أَحْمَد) في أنّ منعَ الصّرْف لِوزنِ الفعلِ والتعريف ، فلمّا نُكّر (أَحْمَر) عادَ إلى أصْله الذي ثَبت له مِن مَنْع الصَرفِ . وإنْ كانتِ الوصفيةُ زائلةً عنه - ليَجْريَ على الحكمِ الأصليّ بعدَ أنْ دَخلَه التنكيرُ الذي هو الأصلُ(١) .

وأمّا أصحابُ الرأي الثاني ، فنَصروا رأيَهم بأنْ قالوا : إنّ نحوَ (أَحْمَر) قبلَ أنْ يُسمّى به غيرُ مصروفٍ لاجتماعِ علتيْنِ - وهما وزنُ الفعلِ والصفةُ - فإذا سَمّيْنا به رَجُلا فقد زالَتْ عنه الصفةُ ، وصار عَلَمًا لذلك الرجل سواءٌ كان أبيضَ أو أسودَ ، ولايُصرفُ لاجتماع علتيْنِ ، وزنِ الفعلِ والتعريفِ ، فإذا نَكّرْناه ، وهو اسمٌ فَقَدْ زالَ عنه التعريفُ ، وقد كان زَالَتْ عنه الصفةُ بالتسمية ، ففيه علةٌ واحدةٌ ، وهي وزنُ الفعلِ ، فلذلك يَنصرِفُ(٢) .

ومِمّا وَرَدَ مِنْ صورِ الاحتجاجِ للقولِ الأولِ باعتبارِ الوصفِ الأصليّ لـ(أَحْمَر) - وإنْ زالَ عنه بالعلمية - ماكان بين المازنيّ والأخفشِ ، فقد ذُكِر أنّ المازنيّ سَألَ الأخفشَ ، فقال له : لِمَ صَرَفْتَه؟ قال : لأنّه صار اسمًا ، وزالَتْ عنه الصفةُ ، فَبَقِي فيه وزنُ الفعلِ فَقَط . قال له المازني : أَلَستَ تقولُ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أربعٍ . فتَخفِضُ (أَرْبَع) وتنوّنُ ، وهو صفةٌ على وزنِ الفعلِ . فقال : بَلَى . قال : فَلِمَ صرفتَه ، وقد اجتمعتْ فيه علتانِ؟ قال : لأنّ أَرْبَعًا اسمٌ في الأصل ، فلاأحكُمُ له بحكمِ الصفةِ ، وإنْ وُصِفتْ به . فقال له المازنيّ : فاحْكُم لأَحْمَر بحكمِ الصفةِ ، وإنْ سَمّيتَ به ؛ لأنّ الأصلَ فيه صفةٌ . فلَمْ يَأْتِ الأخفشُ بمقنع(٣) .

وقد تولّى الإجابةَ عن الأخفشِ عبدُ القاهر الجرجاني ، فبيّن فسادَ ماستدلّ به المازنيّ - بعدَ أنْ حَكَى المحاورةَ السابقةَ - بقوله : "ولأبي الحسن أنْ يُفَرِّقَ بينَ الموضعَيْنِ بأنْ يقولَ : إنّا إذا سَمّيْنا بأَحْمَر فقد أخرجناه عن موضوعه ، وجَعَلْناه بمنزلة اسمٍ مرتجلٍ ، كـ(غَطَفَان) (٤)

---

(١) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٧-٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٤ب .

(٢) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٤أ ، النكت ٨١٤/٢ .

(٣) ينظر : مجالس العلماء ص٧٠-٧١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٤ب ، النكت ٨١٥/٢ .

(٤) حي من قيس عيلان . تهذيب اللغة (غطف) ٥٩/٨ .

مَثلا في أنّه لايتضمّنُ شيئا ممّا كان وَقَعَ له في أصل الوضع . ألا ترى أنّ أصلَه أنْ يَدلّ على كلّ مذكّرٍ وُجِدَ فيه الحُمْرةُ ، وإذا جَعَلتَه عَلَمًا دَلّ على واحدٍ بجميع صفاتِه ، وزالَ عنه معناه الأوّلُ رَأسا ، كما أنّا إذا سَمّيْنا بـ(أحْمَد) أخرجناه مِنْ معنى الفعلِ رَأسا حتّى كأنّه لم يُفِدْ زمانا وحَدَثا قَطّ مِنْ حيث إنّه بَعْدَ التسمية لايَدُلُّ على شيءٍ مِمّا يُناسِبُ الفعلَ .

أمّا (أَرْبَعَ) فبخلاف هذا ؛ لأنّه إذا نُقِلَ مِنَ الاسمية إلى الوصفية لم يَخرُجْ بذلك عَنْ معناه ، ألا تَرى أنّه موضوعٌ في الأصْل لإفادة العدد المخصوص ، وأنتَ إذا قُلتَ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أربعٍ . فُهِمَ منه العددُ ، كما يُفهَمُ إذا كان باقيا على اسميته ، كقولك : جاءَني أربعُ نسوةٍ .. وإذا كان (أَحْمَر) في حال العلمية زائلا عَنْ أصْله ومعناه ، وكان (أَرْبَعٌ) باقيا على معناه لم يكُنْ أحدُهما مُشبِهًا للآخر"[1] .

وبقول عبدِ القاهر السابق يَتبيّنُ أنّه لاحُجّةَ لِمَن استدَلّ بصَرْف أربع على مَنْع صَرْفِ (أَحْمَر) إذا سُمّي به ، ثُم نُكّر ، وقد اتّضَحَ قبلُ ـ مِنْ حديثِ الرضيّ عَنْ معنى الغلبةِ ، وكذا مِن استشهاده بقول الفارسيّ في (إيضاح الشعر) على جواز بقاءِ معنى الوصفية مع العلمية ـ ضعفُ قولِ ابن الحاجب : "ومذهبُ سيبويه أَوْلَى لما ثَبَتَ ..." كَمَا ظَهرَ مَدَى قوّةِ حُجّةِ الأخفش ـ مِنْ حيثُ القياسُ ـ وقد صَرّح بذلك الأخير جَمْعٌ مِنَ النحاة ، منهم المبردُ[2] ، وعبد القاهر الجرجاني[3] ، وابن يعيش[4] . لكِنْ نَظَرًا إلى أنّ المسموعَ هو منعُ الصَّرْفِ ، باعتراف الأخفشِ نَفْسِه[5] أَجِدُني أَميلُ إلى ماذَهَبَ إليه الرضيُّ في هذه المسألةِ وهو قولُه : "فالأَوْلَى أنْ يقالَ : إنْ اعتُبِرَ معنى الوصفِ الأصليِّ في حال التسمية ـ كما لو سُمّي مَثَلا بـ(أَحْمَر) مَنْ فيه حُمْرةٌ ، وقُصِدَ ذلك ، ثُم نُكِّر ـ جاز اعتبارُ الوصفِ بعدَ التنكيرِ لِبقائه في حالِ العلميةِ أيضا ، لكنّه لم يُعتَبَرْ فيها ؛ لأنّ المقصودَ الأهَمّ في وَضْعِ الأعلامِ

---

(١) المقتصد ٩٨٠/٢-٩٨١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣١٢/٣ .

(٣) ينظر : المقتصد ٩٨٠/٢-٩٨١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

(٥) ينظر : منهج الأخفش الأوسط ص٩٢ .

المنقولةِ غيرُ ماوُضِعت له لغةً ، ولذلك نَرَاها في الأغلب مجردةً عَنِ المعنى الأصليّ ، كـ(زيـد) و(عمرو) ، وقليلا ما يُلمَحُ ذلك . وإنْ كان لم يُعتَبرْ في وَضْعِ العلـمِ الوصـفُ الأصليُّ ، بـل قُطِعَ النظرُ عنه بالكلية ـ كما لو سُمّي بـ(أَحْمَر) أشقرُ أو أَسْوَدُ لم يُعتَبرْ بعدَ التنكير أيضا"[١] .
والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الرضي على الكافية ١/١٧٦ .

المسألة الرابعة : في حذف فعل الفاعل جوازا

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب الفاعلِ : "وَقَدْ يُحْذَفُ الفعلُ لقيامِ قرينةٍ جوازا في مثلِ (زَيْدٌ) لِمَنْ قَالَ : مَنْ قَامَ؟" [١] .

واعترَضَ الرضيُّ على هذا المثالِ بقولِه : "الظاهرُ أنّ (زيدٌ) مبتدأٌ ، لافاعلٌ ؛ لأنّ مطابقةَ الجوابِ للسؤالِ أَوْلَى ، ومِنْ ثَمَّ قالوا في جواب (ماذا) - إذا كان (ذا) بمعنى (الذي) : إنّه رَفْعٌ ؛ لأنّ السؤالَ بجملةٍ اسمية ، بخلاف ماإذا كان (ذا) زائدا ، فإنّ الأَوْلَى نَصْبُ الجوابِ كما يَجيءُ في بابِ الموصولاتِ ، وأيضا فالسؤالُ عَنِ القائمِ ، لاعنِ الفِعْلِ ، والأهمُّ تقديمُ المسئولِ عنه ، فالأَوْلَى أنْ يُقدّرَ (زيدٌ قَامَ)" [٢] .

الدراسة :

لاأَعْلَمُ أحدا - مِمّنْ سَبَقَ ابنَ الحاجبِ - جَاءَ بمثالٍ كهذا سِوَى الزمخشريِّ ، فقد قال : "وقد يَجيءُ الفاعلُ ، ورَافِعُهُ مضمرٌ ، يقال : مَنْ فَعَلَ؟ فتقولُ : زيدٌ . بإضمار فِعْلٍ"[٣] ومِنَ المعلوم أنّ ابنَ الحاجبِ قد تأثّرَ في كافيته منهجًا وأمثلةً بالزمخشري وأنّه شَرَحَ المفصّلَ ، فلَعلّ هذا المثالَ مِنْ جُملة ماأَخَذَه عن الزمخشري .

وقد أَقَرّ ابنُ يعيش مثالَ الزمخشريّ ، ولم يَأْخُذْ عليه شيئا ، وبَيّنَ أنّ إظهارَ المسئولِ للفِعْلِ يكونُ أجوَدَ شيءٍ ، وأنّ ذِكْرَهُ يَصيرُ كالتأكيد[٤] ، وصَرّح ابنُ مالك في شَرْحه للتسهيل بأنّ الأَوْلَى قياساً أنْ يكونَ المحذوفُ فيمَا يُشبهُ مثالَ الزمخشريِّ هو الخبرَ لاالفعْلَ ، ولكنّ السّماعَ جَاءَ بخلافه ، قال ابنُ مالك : "فإنْ كانتْ جملةُ الاستفهام مؤخّراً فيها الفعلُ فحَقُّ المجابِ به مِنْ جهة القياس أنْ يُؤخّرَ فيه الفعلُ لتتشاكلَ الجملتانِ . هذا مقتَضَى النظرِ

(١) الكافية ص٦٩ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٩٧/١ .
(٣) المفصل ص٢١ .
(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ .

لولا أنّ الاستعمالَ بخلافه ، وذلك أنّ جوابَ الاستفهام المقدَّم فيه الاسمُ لايجيءُ مُكمَّلا إلا والفعلُ فيه مقدَّمٌ على الاسم ، كقوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾(١) . وكقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾(٢) . وكقوله تعالى : ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (٣) . وينبغي إذا اقْتُصِرَ في الجواب على الاسم أنْ يُقدَّرَ الفعلُ متقدّما ؛ لأنّ المُكَمَّلَ أصلٌ ، والمختَصَرَ فَرْعٌ ، فتَمَسَّك بالفَرْع سبيلَ الأَصْل ، ولِأنّ موافقةَ العربِ بتقدير تقديمِ الفعل متيَقَّنةٌ ، وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوكٌ فيها ، فلاعُدُولَ عن تقدير التقديم"(٤) فقد احتجّ لِمَا وَرَدَ به السماعُ بشيءٍ مِنَ النظَر ، فقال : "ولِمَا جَرَى به الاستعمالُ مِنْ تقديمِ الفعلِ في الجواب المكَمّل وَجْهٌ مِنَ النَظَر ، وهو أنّ حقّ الجملةِ الاستفهامية إذا كان فيها فعلٌ أنْ يُقدَّمَ ؛ لأنّه بمباشرة الاستفهام أَوْلَى مِنَ الاسم ، فَلَمَّا لم يكنْ ذلك في نحو (مَنْ فَعَل؟) لاتحاد المستَفْهَم به والمستَفْهَم عنه جيءَ بالجواب مقدّما فيه الفعلُ تنبيها على أنّ أَصْلَ ماهو له جوابٌ أنْ يكونَ كذلك ، ومع هذا فالحكمُ بالابتداء على الاسم المجاب به نَفْيٌ ، أو استفهامٌ غيرُ ممتنع ؛ لأنّ مشاكلةَ الجواب لِما هو له جوابٌ في اللفظ غيرُ لازمةٍ ، بل قد يُكتفَى فيه بمراعاة المعنى ، ومنه قراءةُ غيرِ أبي عمرو مِنَ السبعة ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾(٥) "(٦) .

هذا ، وقد صَرّح ابنُ هشام في مغني اللبيب(٧) بأنّه إذا دَارَ الأمرُ بَيْنَ كونِ المحذوفِ فِعْلا والباقي فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقي خبرا ، فالثاني أَوْلَى ، وعَلّل ذلك بأنّ المبتدأ عينُ

(١) سورة الزخرف : الآية (٩) .
(٢) سورة المائدة : من الآية (٤) .
(٣) سورة يس : الآيتان (٧٨، ٧٩) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/٢ .
(٥) ينظر : السبعة لابن مجاهد ص٤٤٧ ، الكشف لمكي ١٣٠/٢ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/٢ .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ٦١٩/٢-٦٢٠ .

الخبرِ ، فالمحذوفُ عينُ الثابتِ ، فيكونُ الحذفُ كَلاحَذْفٍ ، وأمّا الفِعْلُ فإنّه غيرُ الفاعلِ ، غيرَ أنّه استثنى مِنْ هذه القاعدةِ أَنْ يَعتَضِدَ الأولُ بروايةٍ أُخرى في ذلك الموضعِ ، أو بموضعٍ آخَرَ يُشبِهُه ، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته .

ومِمَّا مَثَّلَ به للأول قراءةُ شُعْبةَ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[1] بفتحِ الباء[2] وذَكَرَ أنّ المرفوعَ فاعلٌ لامبتدأٌ ؛ لأنّه قد ثَبَتَ فاعليتُه في روايةِ مَنْ بَنَى الفِعْلَ فيها للفاعلِ ، ومَثَّلَ للأمرِ الثاني بقولِه تعالى : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[3] ، وذَكَرَ أنّه لايُقدَّرُ : لَيقولُنَّ اللهُ خَلَقَهُم ، بَلْ : خَلَقَهُم اللهُ ؛ لمجيءِ ذلك في شِبْهِ هذا الموضعِ ، وهو قولُه تعالى : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ ومَثَّلَ للأمرِ الثالثِ بقولِه عزَّ وجلَّ : ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾[4] . وبقولِه تعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[5] . وبناءً على كلامِ ابنِ هشامٍ يكونُ المحذوفُ عِندَه في مسألتنا هو الفِعْلَ ، إذ ليس مَعَها شيءٌ ـ مِمّا ذَكَرَه ـ يُقوِّي أنّ المحذوفَ هو الفعلُ .

ومِمَّنْ تَطَرَّقَ إلى ذِكْرِ المواضعِ التي يحذَفُ فيها الفعلُ السّكاكيُّ ، قال في مفتاح العلوم "... ومنها أَنْ يكونَ الكلامُ جوابا لسؤالٍ واقعٍ ، نحوُ أَنْ يُسمَعَ منكَ : يَكتُبُ القرآنَ لي ، فتُسأَلَ : مَنْ يكتُبُه؟ فتقولَ : زيدٌ . فيكونَ الحالُ مغنيةً عن ذِكْرِ (يَكْتُب) ، وعليه قولُه تعالى : ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾[6] . وقولِه : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[7] "[8] . ومِمَّنْ أخذ بقوله

---

(١) سورة النور : الآيتان (٣٦،٣٧) .

(٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء من (يسبح) . ينظر : السبعة ص٤٥٦ ، الكشف ١٣٩/٢ .

(٣) سورة الزخرف : من الآية (٨٧) .

(٤) سورة التحريم : من الآية (٣) .

(٥) سورة يس : الآيتان (٧٨،٧٩) .

(٦) سورة لقمان : من الآية (٢٥) .

(٧) سورة العنكبوت : من الآية (٦٣) .

(٨) مفتاح العلوم ص١٠٨ .

في هذه المسألة الخطيبُ القزويني[١] ، وسعد الدين التفتازاني[٢] .

وقد ذَكَر التفتازانيُّ أنّ جمهورَ النحاة على أنّ المحذوفَ في قوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ وأشباهها هو الفعلُ ، والمذكورَ فاعلٌ ، وأنّ هناك مَنْ يَرَى أنّه مبتدأ ، والخبرَ جملةٌ فعليةٌ ؛ ليُطابِقَ السؤالَ ، ولأنّ السؤالَ إنّما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديرُ المسئول عنه أهمّ . وردَّ التفتازانيُّ هذا الكلامَ بأنّ حَمْلَ الكلام على جملةٍ أَوْلَى مِنْ حَمْله على جملتين ؛ لما فيه مِنَ الزيادة ، وأنّ الواقعَ عندَ عدم الحذف جملةٌ فعلية[٣] ، كقوله تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ .

ولم يَستحسِنِ السيدُ الشريف الجرجاني في حاشيته على المطوّل هذا الجوابَ وجاءَ بآخَرَ ، فقال : "والحقُّ في الجواب أنْ يقالَ : إنّ السؤالَ جملةٌ اسميةٌ صورةً وفعليةٌ حقيقةً ، بيانُ ذلكَ أنّ قولَكَ : (مَنْ قَامَ؟) أصْلُه : أَقَامَ زيدٌ أَمْ عمروٌ أَمْ خالدٌ؟ إلى غير ذلك ، لا : أَزيدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو أَمْ خالدٌ؟ وذلك ؛ لأنّ الاستفهامَ بالفعل أَوْلَى لكونه متغيّرًا ، فَيَقَعُ فيه الإبهامُ ، ولمّا أُريدَ الاختصارُ وُضِع كلمةُ (مَنْ) دالةً إجمالًا على تلك الذواتِ المفصّلة هناك ومتضمّنةً لمعنى الاستفهام ، ولهذا التضمّنِ وَجَبَ تقديمُها على الفعل ، فصارتِ الجملةُ اسميةً في الصورة لعروضِ تقدّمِ مايَدُلّ على الذات ، وفي الحقيقة هي فعليةٌ ، فَنَبَّهَ بإيراد الجواب جملةً فعليةً على أَصْل السؤال ، فالمطابقةُ حاصلةٌ حقيقةً ، ولم يَتْرُكْ ذلكَ التنبيهَ إلّا إذا مَنَعَ منه مانعٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾[٤] فإنّ قَصْدَ الاختصاصِ ههنا أَوْجَبَ تقديمَ المسنَدِ إليه ، وأمّا قولُه تعالى : ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾ فقد وَرَدَ على الأَصْل ، إذْ لامانعَ فيه . هكذا حقّق المقال ، ودَعْ عنكَ ماقيل أو يُقالُ"[٥] .

---

(١) ينظر : الإيضاح للقزويني ص٥١ .
(٢) ينظر : المطول ص١٤٤ .
(٣) ينظر : السابق .
(٤) سورة الأنعام ، الآيتان (٦٣،٦٤) .
(٥) المطول ص١٤٤ .

وغيرُ خفيٍّ أنَّ ماصَرَّح به السيدُ الشريف الجرجاني هو عَيْنُ ماذكَره ابنُ مالك قبلُ مَع مزيدِ تفصيلٍ . وممَّنْ أخَذ به أيضا عصامُ الدينِ الإسفرايني[١] الذي أجاب أيضا على ماردَّ به مثالُ ابنِ الحاجب ـ مِنْ أنَّ السؤالَ عنِ المسند إليه يَقتضِي تقديمَه للاهتمام بحاله ـ بأنَّ المسنَدَ إليه إنَّما يَقتضِي تقديمَه في الجواب في حالةِ كونِ المسنَدِ إليه بخصوصه في السؤال ، وأمَّا إذا كان محْتَمَلًا فالفِعْلُ أهَمُّ ، ويكونُ السؤالُ حينَئذٍ عن فاعلِ الفعلِ لاستكشاف الفعلِ لا لاستكشاف الفاعل[٢] .

هذا ، وقد تَبيَّن لي أنَّ رأيَ الرضيِّ في هذه المسألة قد سَبَقه إليه صدرُ الأفاضل الخوارزمي حيثُ يقولُ في التخمير : "هذه المسألةُ وإنْ كان مُجمَعًا عليها بينَ النحويينَ ففيها نَظرٌ ، وذلك أنّكَ إذا قُلْتَ : مَنْ فَعَل؟ فقيلَ : زيدٌ . فمعناه : زيدٌ فَعَل ، لا : فَعَلَ زيدٌ ، فـ(زيدٌ) مرتفعٌ بأنّه مبتدأٌ ، وخبرُه محذوفٌ ، وهذا لايَكادُ يَظهَرُ لَكَ حقَّ ظُهوره إلّا إذا تَرجَمتَ الكلامَ بغير هذه اللغة ، والذي يَدُلّ على حقيقة ماذكَرْناه أنّ السؤالَ هاهنا عن الفاعل ، لاعنِ الفعل ؛ لأنّ الفِعْلَ معلومٌ ، والجوابُ يطابِقُ السؤالَ ، فوَجَبَ أنْ يكونَ هاهنا بالفاعل ، ولَنْ يكونَ إلّا إذا كان الاسمُ مقدَّما ، وكما فُرِّقَ بينَ (اللهَ أحْمَدُ) و(أحْمَدُ اللهَ) ، وبينَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣] و(نَعبُدُكَ ونَستعينُكَ) كذلِكَ فُرِّقَ هاهنا بينَ (زيدٌ فَعَل) و(فَعَل زيدٌ) ، ويَشهَدُ لِمَا ذَكَرْناه قولُه تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ...﴾[٤] ولم يَقُلْ : بل تدعونَ إياه"[٥] .

وبعدُ .. فالذي أختارُه أنّ المحذوفَ في مثال ابنِ الحاجب هو الفعلُ ؛ إذ يَشهَدُ له القرآنُ ، وعليه إجماعُ النحويينَ ، وبه قالَ البلاغيونَ ، وأمّا ماأُورِدَ عليه فمَرْدُودٌ بما أجابَ به ابنُ مالكٍ ، والسيد الشريف الجرجاني ، وعصام الدين الإسفرايني . والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٥٢ .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) سورة الفاتحة : الآية (٥) .

(٤) سورة الأنعام : الآيتان (٤٠،٤١) .

(٥) التخمير ٢٤٥/١ .

المسألة الخامسة
في المطابقة بين الضمير والمعود إليه في باب التنازع إذا لم تلبس المخالفة بينهما

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية أحكامَ التنازع قائلا : "وإنْ أَعمَلْتَ الأوّلَ أضمرتَ الفاعلَ في الثاني والمفعولَ على المختار إلّا أنْ يَمنعَ مانعٌ ، فتُظهِر"[١] وقال في الشرح : "يَعْني : في مثل (حَسِبَني وحَسِبتُهما منطلقَيْنِ الزيدانِ منطلقا) أظهرتَ (منطلقَيْن) لتعذّر الإضمار ؛ لأنّكَ لو أضمرتَه مفردا لم يستقمْ ؛ لأنّه مفعولٌ ثانٍ لـ(حَسِبتُهما) ، فيَجبُ أنْ يكونَ مثنى ، ولو أضمرتَه مثنى لم يستقمْ ؛ لأنّه عائدٌ على (منطلقا) ، وضميرُ المفرَدِ لايكونُ مثنى ، فلمّا امتنعَ الإضمارُ وَجَبَ الإظهارُ"[٢] وإنّما قال ابنُ الحاجب : "أظهرتَ (منطلقَيْن) لتعذر الإضمار" ، ولم يقُلْ : (حَذَفْتَ ..) لأنّه لايجوزُ ـ على ماذُكِر في شَرح الكافية ـ حذفُ المفعولِ الثاني مِنْ باب (عَلِمْتَ)[٣] .

وذكر الرضيُّ أنّ الكلامَ على حَذْف أحدِ مفعولَيْ (حَسِبْتُ) منازَعٌ فيه لورود حذفِه في القرآن والشعر ، وذَكَر في ذلك آيةً مِنَ القرآن وبَيْتًا مِنَ الشعر[٤] ، وأورد في شَرحه ماذَكَره ابنُ الحاجب ، ثُمّ اعترَضَ عليه بقوله : "هذا كلامُه ، والكلامُ على عدم جواز حذفِ أحدِ مفعولَيْ (حَسِبت) قد سَبَقَ . ولو سُلِّمَ له لم يُسَلَّمْ وجوبُ المطابقةِ بينَ الضميرِ والمعُودِ إليه إذا لم تُلبِس المخالفةُ بينَهما . قال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾[٥] وقبلَه ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾[٦] ، والضميرُ للأولاد . فالإضمارُ قد يأتي على المعنى المقصود ، فيجوزُ (حَسِبَني وحَسِبتُهما إيّاهما الزيدانِ منطلقا) وإنْ كان المَعُودُ إليه مفردا مراعاةً للمُسنَد إليه"[٧] .

---

(١) الكافية ص٧١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٥/١ .

(٣) ينظر : السابق .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١-٢٠٨ .

(٥) سورة النساء : من الآية (١١) .

(٦) سورة النساء : من الآية (١١) .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢١٠/١ .

الدراسة :

ماأقرَّ به ابنُ الحاجب في شَرْحِ الكافية مِنْ عدمِ جوازِ حذفِ المفعـولِ الثـاني في بـاب (عَلِمت) لم يَأخُذْ به في شَرْحِ الوافية ، وَلاَفي كتابه الإيضاح[١] ، فَفِـي شَـرْحِ الوافيـة قـال : "وقولُه : ((إلاّ إنَّ أتى كـ(ظَنّني)) يقولُ : إلاّ أنْ يكونَ المفعولُ هو الثـانيَ مِـنْ بـاب (ظَنَنـت) ... ولو حَذَفتَه لحَذَفتَ مفعولا لابُدَّ مِنْ ذِكْرِه ؛ لأنّه كخبر المبتدأ . هذا قولُ النحويين ، ولو قيل بجواز حذفِه لقيام القرينةِ عليه في جملته لم يَكنْ بعيدا عَـن الصواب ، كمـا يُحـذَفُ خـبرُ المبتدأ عِندَ قيام القرينة ، فقد حُذِفَ الأولُ في مثل قولِه تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيـنَ يَبْخَلُـونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[٢] على قراءة غيرِ حمزة ، والمعنى : بُخْلُهم هـو خـيرً لهم ، ولافرقَ بينَ الأول والثاني"[٣] وأيضـا فـإنَّ مـاذَكَره في شَـرْحِ الكافيـة مِـنْ وجـوب المطابقةِ بينَ الضمير والمعُودِ إليه لم يَأخُذْ به في الإيضاح ، ولافي الأمالي ، قـال في الإيضـاح : "وقَدِ استُدِلَّ على ذلك بالمفعول الثاني إذا كان غيرَ مطابقٍ للمذكور آخِرًا ، نحوُ (ظَنَنْتُ وظَنَّاني قائما الزيدَين) ، فإنّه لايُضمَرُ ، ولايُحذَفُ . أمّا الأولُ فلتعذُّر الإضمار .. وأمّا الثاني .. وفيه نظرٌ أمّا الأولُ فلأنّ الإضمارَ قد يأتي على المعنى المقصودِ ، وإنْ اختَلَفَا فيمـا ذُكِـر ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ لمّا كان المعنى المقصودُ الوارثَ"[٤] وزاد ذلـك إيضاحا في الأمالي عند حديثه عنْ قولِه تعالى ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[٥] إذ قال : "قال أبو علـيٍّ الفارسيُّ : إنّما جَازَ ذلك مع أنّ التثنية قد استُفيدَتْ مِنَ الاسم ؛ لأنّه أُريدَ مجرّدا عـن الصِغَـر والكِبَر ... فأطلقَ هاهنا لهذا الغَرَض . ويَرِدُ عليه ... وأَوْلَى مِنْ ذلـك أنْ يقـالَ : الضَمـيرُ في (كانتا) عائدٌ على الكَلالة ،والكَلالةُ يكونُ واحدا واثنيْن وجماعةً ، فإذا أخْبرُ باثنيْن حَصَلَـتْ به فائدةٌ ، ثُمّ لمّا كان الضميرُ الذي في (كَانَتْ) العائدُ على الكَلالة هو في المعنى اثنيْن ، صَحَّ تثنيتُهُ ... وقد أُورِدَ على ذلك اعتراضٌ ، وهو أنّ الآيةَ مماثلةٌ لقوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِـي أَوْلَادِكُمْ﴾[٦] ثُمّ قال : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ و﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ . فقولُه : ﴿وَإِنْ كَانَتْ

(١) ينظر : الإيضاح ١٦٤/١ .
(٢) سورة آل عمران : من الآية (١٨٠) .
(٣) شرح الوافية لابن الحاجب ص١٦٣-١٦٤ .
(٤) الإيضاح ١٦٥/١ .
(٥) سورة النساء : من الآية (١٧٦) .
(٦) سورة النساء : من الآية (١١) .

وَاحِدَةً﴾ لو كان على ماذكرتم لوَجَبَ أنْ يَصِحَّ إطلاقُ الأولادِ على الواحد ، كما في الكَلَالة ، وإلا كان الضميرُ لغير مذكور . والجوابُ بشيء يَشمَلُ الجميعَ ، ويَنفِي ذلك الأولَ أيضا على ماذكر ، وهو أنْ يُقالَ : إنّ الضميرَ قد يعُودُ على الشيء باعتبار المعنى الذي سِيقَ له ، ونُسِبَ إلى صاحبه ؛ فإذا قُلتَ : إذا جَاءَكَ رِجالٌ ، فإنْ كانَ واحدا فافْعَلْ به كذا ، وإنْ كانا اثنيْنِ . صَحَّ إعادةُ الضميرِ باعتبار المعنى ؛ لأنّ المعنى المقصودَ الجائي ، فكأنّكَ قُلتَ : فإنْ كان الجائي مِنَ الرجال . لأنّه عُلِمَ مِنْ قولك : إذا جَاءَكَ . والآيةُ سِيقتْ لبيان الوارثِ مِنَ الأولاد ، فكأنّه قِيلَ : فإنْ كان الوارثُ مِنَ الأولاد . لأنّه المعنى الذي سِيقَ له الكلامُ ، وكذلِكَ في آية (الكَلَالة) المعنى : فإنْ كان الوارثُ مِنَ الكلالة ؛ لأنّه الغَرَضُ المقصودُ ، فَقَدْ دَخَلتِ الآيتانِ باعتبار هذا المعنى . ويجوز أنْ تَبقَى الآيةُ الأُولى على ماذكرَ ، ويكون هذا الجوابُ مختصًّا بهذه . والله أعلم بالصواب"[1] .

مِمّا سَبَقَ يَتبيّنُ أنّ ماصَرّح به ابنُ الحاجبِ في شَرح الكافية ، وأَخَذَه عليه الرضيُّ تَرَاجَعَ عنه في غير هذا الشّرحِ ، وعلى هذا يكونُ اعتراضُ الرضيِّ لاوَجهَ له . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ١/٤٩-٥١ .

المسألة السادسة
في تقديم المبتدأ على الخبر إذا تساويا تعريفا وتنكيرا

عَدَّد ابنُ الحاجب في الكافية مواضعَ وجوب تقديم المبتدأ بقوله : "وإذا كانَ المبتدأُ مشتملا على مالَهُ صدرُ الكلام ، مِثْلُ (مَنْ أَبُوكَ؟) ، أَوْ كانا مَعرفتيْنِ ، أو متساويَيْن ، مِثْلُ (أفضَلُ مِنْكَ أفضَلُ مِنِّي) ، أو كانَ الخبرُ فعْلا لَهُ ، مِثْل (زيدٌ قامَ) وَجَبَ تقديمُهُ"[١] .

وتعقَّبَ الرضيُّ قولَ المصنف : "أو كانا معرفتيْن ، أو متساويَيْن" ، وقال معترضا : "ليسَ على الإطلاق ، بل يجُوزُ تأخُّرُ المبتدإ عَن الخبرِ معرفتيْن أو متساويَيْن مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدإ ، كما في قوله[٢] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ

وذلِكَ لأنَا نَعرفُ أنَّ الخبرَ مَحطُّ الفائدةِ ، فَمَا يكونُ فيه التشبيهُ الذي تُذكرُ الجملةُ لأجله فهو الخبرُ ، كقولك : أبو يُوسُفَ أبو حَنيفةَ . أيْ : مِثْلُ أبي حنيفةَ ، ولو أَرَدتَ تشبيهَ أبي حنيفة بأبي يُوسُفَ فأبو يوسُفَ هو الخبرُ ومثله ..."[٣] .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ أنَّ للمبتدأ مع الخبر ثلاثَ حالاتٍ ، منها أنْ يَتقدَّمَ المبتدأُ على الخبر وجوبا ، وعَدُّوا من مواضع هذه الحالةِ أنْ يَتساوَى المبتدأُ والخبرُ في التعريف والتنكير ، ولم يُقيِّدْ بعضُهم هذا الموضعَ بشيء ، ومِمَّنْ سار على هذا الزمخشريُّ ، قال : "وقد يقَعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتيْنِ معا ، كقولك : زيدٌ المنطلقُ ، واللهُ إلهُنا ... ولايجُوزُ تقديمُ الخبرِ هنا ، بل أيَّهما قدَّمتَ فهو المبتدأ"[٤] ومِمَّنْ حَذَا حَذْوَ الزمخشريِّ في هذا الجزوليُّ[٥] ، وابن عصفور[٦] . وقيَّدَ آخرونَ هذا الموضعَ بفُقْدانِ القرينةِ المعنويةِ التي تُبيِّنُ المبتدأَ مِنَ الخبر ،

(١) الكافية ص٧٧ .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في : ديوانه ٢١٧/١ (طبعة الصاوي) ، الإنصاف ٦٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، شرح التصريح ١٧٣/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١-٢٥٨ .

(٤) المفصل ص٢٦-٢٧ .

(٥) ينظر : الجزولية ص٩٦ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٣/١ .

وممَّنْ صَنعَ هذا صدرُ الأفاضل الخوارزمي ، إذ قال : "قالوا في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أيّهما قدّمت فهو المبتدأ ، وذلك لِئَلّا يلتبسَ المبتدأ بالخبر ، نَظيرُها الفاعلُ والمفعولُ إذا كانا مِمَّا لايَظهَرُ فيهما الإعرابُ ، فإنّه لايجُوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعل ، وذلك نحوُ (ضَرَبَ عيسى موسى) ، اللهم إلا إذا كان على المبتدأ دليلٌ كقوله[1] :

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُهُ

وقوله[2] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وهذا كما إذا كان على الفاعل دليلٌ ، فإنّه يَجُوزُ تقديمُ المفعولِ عليه ، نحوُ (أبرَأَ المرضَى عيسى) [3] . وممَّنْ قال بهذا أيضا ابنُ يعيش[4] ، وابن مالك[5] ، وابنه بدر الدين[6] وابن النحوية[7] ، والمرادي[8] ، وابن هشام[9] ، واستشهد هؤلاءِ - أعني مَنْ قال بالقرينة - على صِدْقِ دَعواهم بأبياتٍ يَقضِي فيها المعنى بأَنْ يكونَ المتقدّمُ هو الخبرَ ، والمتأخّرُ هو المبتدأ وهذا المعنى إمّا راجعٌ إلى قَصْد التشبيه ، فيكونُ المشَبَّهُ هو المبتدأَ والمشَبَّهُ بِهِ هو الخبرَ ، وإمّا يَرجِعُ إلى غيرِ التشبيهِ . ومِمّا استشهدوا به ، وفيه المعنى الأوّلُ[10] البيتانِ اللّذانِ أورَدَهما صدرُ الأفاضلِ ، وذُكِرا آنِفا ؛ وممّا استشهدوا به ، وليس فيه معنى التشبيه[11] قولُ

---

(١) هو أبو تمام ، والبيت في ديوانه ص١٢٣ ، وعجزه :

.... وأَرْيُ الجَنَا اشْتَارَتْهُ أيدٍ عواسلُ

وهو في الخزانة ١/٤٤٥ .

(٢) ذكر آنفا .

(٣) التخمير ١/٢٧٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٩ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٦-٢٩٨ .

(٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١١٤-١١٥ .

(٧) ينظر : ابن النحوية ص٧٨-٧٩ .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد ١/٢٨٣ .

(٩) ينظر : أوضح المسالك ١/٢٠٦ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص١١٥ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٦-٢٩٧ .

حسّان[١] - رضي الله عنه - :

قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ... وأَغْدَرُ النَّاسِ بالجِيرَانِ وَافِيهَا

وقولُ الشاعر[٢] :

وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيبِهِ ... وَكُلٌّ له رِزْقٌ من اللهِ وَاجِبُ

وقولُ الآخر[٣] :

جَانِيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ ... تُعْدِي الصِّحَاحَ مَبَارِكُ الجُرْبِ

مِمّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَقْيِيدَ المسألةِ التي معنا بانتفاء القرينةِ التي تُبَيِّنُ المبتدأَ مِنَ الخبرِ هو الصواب . وممن أَخَذَ باعتراض الرضيِّ ابنُ النحوية[٤] ، وعصام الدين الإسفراييني[٥] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ديوانه ٢١٦/١ ، والبيت في : الهمع ١٠٢/١ ، الخزانة ٤٤٤/١ .

(٢) البيت في : شرح التسهيل ٤٠٢/١ ، شرح الكافية لابن جماعة ص٨٨ بلانسبة .

(٣) هو ذؤيب بن كعب بن عامر . والبيت في : العقد الفريد ١٥/٥ ، جمهرة الأمثال ٣٠٧/١ .

(٤) ينظر : ابن النحوية ص٧٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٧١ .

المسألة السابعة
في دخول الفاء على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط

تَعَرَّضَ ابنُ الحاجبِ في الكافية لاقتران الخبرِ بالفاء جوازا بقوله : "وقد يَتَضمَّنُ المبتدأُ معنى الشَّرطِ ، فَيَصِحُّ دخولُ الفاءِ في الخبر ، وذلك الاسمُ الموصولُ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ ، أَوِ النَّكِرَةُ الموصوفةُ بِهِمَا .. و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) مانعانِ بالاتفاق ، وأَلحق بعضُهم (إنَّ) بهما"[(١)] .

وأجاز الرضيُّ دخولَ الفاء على خبر (إنّ) ، وذَكَر أنّ بعضَهم أَلْحَقَ بها (أَنَّ) و(لكنّ) [(٢)] ، ولذا عَقَّبَ على قول المصنف : "ولَيتَ ولَعلّ مانعانِ بالاتفاق" بقوله : "الأوجَهُ لتخصيصهما ، بَلْ كلُّ ناسخٍ للابتداء هكذا سِوَى ما استُثنِيَ"[(٣)] .

الدراسة :

حقُّ خبرِ المبتدأِ ألاَّ يَدْخُلَ عليه فاءٌ ؛ لأنّ نسبتَه مِنَ المبتدأ نسبةُ الفعلِ مِنَ الفاعل ، غيرَ أنّ النحاةَ أجازوا دخولَ هذه الفاءِ على خبر المبتدإِ المتضَمِّنِ معنى الشرطِ ، واشترطوا لذلك شروطا ذَكَرها ابنُ الحاجب بقوله : "وذلك الاسمُ الموصولُ ..." . وقَدِ اختَلَفوا في بَقاءِ هذه الفاءِ إذا دَخَلَ شيءٌ مِنْ نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقتَرَنَ خبرُه بِهَا ، فذَهَبَ سيبويهِ إلى جواز دخولِ الفاءِ في خبر (إنّ) إذ استَشْهَدَ على صلاحية دخولِ الفاءِ في الخبر بآياتٍ ، منها آيتانِ الناسخُ فيهما (إنّ) [(٤)] ، الأُولَى قولُه تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[(٥)] ، والثانيةُ قولُه عزّ وجلّ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾[(٦)] وممّن تَبِعَ سيبويهِ في ذلك الأخفشُ[(٧)]

---

(١) الكافية ص٧٩ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٠-٢٧١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٢٧١

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣/١٠٢-١٠٣ .

(٥) سورة الجمعة : من الآية (٨) .

(٦) سورة البروج : الآية (١٠) .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٨٠-٨١ .

والسيرافي[١] ، والزجاج[٢] ، وابن الشجري[٣] ، وابن أبي الربيع[٤] .

وقد صَرَّح بعضُهم بأنّ مذهبَ سيبويه أنّ (إنّ) و(أنّ) لاتمنعانِ مِنْ دخول الفاءِ في الخبر ، وممّنْ ذَكَر هذا ابنُ يعيش[٥] ، وابن مالك[٦] . وذَهَب ابنُ مالك إلى أنّه يَجُوزُ بقاءُ الفاءِ إنْ كان الناسخُ (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ) ، واستَشهَدَ لـ(لكنّ) ببيتَيْنِ مِنَ الشعر[٧] .

هذا ، وقد حاول الجامي أنْ يَجِدَ مخرَجًا لتخصيص ابن الحاجب (ليتَ) و(لعلّ) بالذِّكْرِ مِنْ دُونِ نواسخِ الابتداءِ المانعةِ مِنَ الفاء ، فقال : "فإنْ قيل : بابُ (كان) ، وبابُ (علِمت) أيضا مانعانِ بالاتفاق ، فَمَا وجهُ تخصيص (ليتَ) و(لعلّ)؟ قيل : تخصيصُهما ببيانِ الاتفاق إنّما هو مِنْ بَيْنِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعل ، لامطلقا ، ووَجْهُ ذلكَ التخصيصِ الاهتمامُ ببيَانِ الاختلاف الواقع فيهما"[٨] .

وهذا التعليلُ - في نظري - مقبولٌ ، إذ يقوّيه أنّ ابنَ الحاجب لم يكُنْ بِدْعا مِنَ النحاة في هذا التخصيص ، بل سَبَقَه إليه بعضُ النحاة ، منهم الفارسيُّ ، قال : "ولايجُوزُ : ليتَ الذي يأتيني فلَه دِرْهَمٌ ، ولا : لَعلّ الذي في الدار فمُكرَمٌ"[٩] كما سَبَقَه الزمخشريُّ حيث يقول : "وإذا أدخلْتَ (ليتَ) أو (لعلّ) لم تدخُل الفاءُ بالإجماع"[١٠] ولَعلّ ابنَ الحاجب قد تأثّر بالزمخشري في هذا . وممّنْ اقتصَر أيضا على (ليتَ) و(لعلّ) الكيشيُّ[١١] . هذا ، ويَرِدُ

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٥ب .
(٢) ينظر : السابق .
(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ٥٥١/٢-٥٥٢ .
(٤) ينظر : البسيط ٥٧٣/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٦/١ .
(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٦/١-٣٧٧ .
(٨) الفوائد الضيائية ٢٩١/١ .
(٩) الإيضاح العضدي ص٩٨ .
(١٠) المفصل ص٢٧ .
(١١) ينظر : الإرشاد ص١٢٧ .

على قول ابن الحاجب : "بالاتفاق" أنّ السيوطيّ صرّح بأنّ بعضهم أجاز دخولَ الفاءِ مع (لعلّ) إلحاقا لَهَا بِمَا لايُغيِّرُ المعنى[1] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : الهمع ١/١١٠ .

المسألة الثامنة : حذف الخبر في نحو (ضربي زيدا قائما)

في الكافية ذَكر ابنُ الحاجبِ مواضعَ حذْفِ الخبرِ وجوبا بقوله : "وقد يُحذَفُ المبتدأُ والخبرُ جوازا مثلُ (خَرَجتُ فإذا السَّبُعُ) ، ووجوبا فيمَا الْتُزِمَ في موضِعِه غيرُه ، مثلُ (لولا زيدٌ لكانَ كَذَا) ، و(ضَرْبِي زيدا قائما) ..." [(١)].

وبيَّنَ الرضيُّ الخبرَ المحذوفَ في (ضَرْبِي زيدا قائما) بقوله : "وأَصْلُه عِندَهم : (ضَرْبِي زيدا حاصلٌ إذا كانَ قائما) ... حُذِفَ (حَاصِل) كما يُحذَفُ متعلّقاتُ الظروفِ العامّةُ ، نحوُ (زيدٌ عِندَكَ) ، و(الرَّكْضُ في الميدانِ) ، فَبَقِيَ (إذا كانَ قائما) ، ثُمَّ حُذِف (إذا) معَ شَرْطِه العاملِ في الحالِ ، وأُقيمَ الحالُ مُقامَ الظَّرْفِ ؛ لأنّ في الحالِ معنى الظرفية ؛ إذ معنى (جاءني زيدٌ راكبا) أيْ : في وَقتِ رُكُوبٍ ، فالحالُ قائمٌ مَقامَ الظَّرْفِ القائمِ مَقامَ الخَبرِ ، فيكونُ الحالُ قائمًا مَقَامَ الخبرِ" [(٢)] ثمّ اعتَرَضَ على هذا التقديرِ ، وقال : "فيه تكلّفاتٌ كثيرةٌ مِنْ حذفِ (إذا) مع الجملةِ المضافِ إليها ، ولم يَثْبُتْ في غيرِ هذا المكانِ ، ومِنَ العُدُولِ عن ظاهرِ معنى (كان) الناقصةِ إلى معنى التامّةِ ؛ وذلك لأنّ معنى قولِهم : حاصِلٌ إذا كانَ قائما . ظاهرٌ في معنى الناقصةِ ، ومِنْ قيامِ الحالِ مَقامَ الظرفِ ، ولانظيرَ له" [(٣)].

الدراسة :

بيَّنَ النحاةُ أنّ لخبرِ المبتدأ مواضعَ يُحذَفُ فيها وجوبا ، منها أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ إمّا مصدرٍ صَريحٍ عاملٍ في اسْمٍ مفَسِّرٍ لضميرِ صاحبِ حالٍ لايَصِحُّ كونُها خبرا عَنِ المبتدأ المذكورِ ، نحوُ (إكرامي عمرًا مجتهدا) ، أو مُضَافٍ للمصدرِ المذكورِ ، نحو (أكثرُ ضَرْبِيَ زيدا قائما) ، أو مضافٍ إلى مؤَوَّلٍ بالمصدرِ المذكورِ ، نحوُ (أخْطَبُ مايكونُ الأميرُ قائما) . وقد قَدَّر البصريونَ الخبرَ في ذلك كلّه بـ(إذْ كان) ، أو (إذاكان) ، و(كانَ) تامّةٌ ، والمنصوبُ بعدَها حالٌ .

(١) الكافية ص٨٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٨٠/١ .

وإنّما لم تُجعَلْ (كان) ناقصةً ، والمنصوبُ بعدَها خبرَها ، لاحالا ـ مع أنّ حَذْفَ الناقصةِ أكثرُ مِنَ التامّة ـ لوقوعِ الجملةِ الاسميةِ مقرونةً بالواو مَوقِعَه ، وهي لاتكونُ خبرًا لَهَا . وممّنْ ذَكَر هذا التقديرَ المبردُ[١] ، والسيرافي[٢] ، والأعلم الشنتمري[٣] ، وابن مالك[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] ، والمرادي[٦] .

هذا ، وإنكارُ الرضيِّ حَذفَ (إذا) مع الجملة يَرُدُّهُ ـ كما ذَكَر عصامُ الدين الإسفراييني[٧] ـ تقديرُ الفاءِ الفصيحةِ بقولهم : إذا كانَ كَذَا فكَذَا . كَمَا أنّ المناقشةَ بأنّ (كان) ظاهرةً في الناقصة مندَفِعةٌ ـ كما ذَكَرَ عصامُ الدين أيضا ـ بوضع (ثَبَتَ) مَكانَ (كان) في بيانِ التقدير ، فتقولُ : ضَرْبِي زيدا قائما . تَقْدِيرُه : ضَرْبِي زيدا حَاصِلٌ إذا ثَبَتَ قائما[٨] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/٢٥٢-٢٥٣ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٤٠أ .

(٣) ينظر : النكت ١/٤٢٠ .

(٤) ينظر : شرح عمدة الحافظ ص١٧٧-١٧٨ .

(٥) ينظر : البسيط ١/٥٥٦-٥٥٧ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ١/٢٩١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٨٠ .

(٨) ينظر : السابق .

المسألة التاسعة : حذف الخبر في نحو (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُه)

صَرَّحَ ابنُ الحاجبِ في الكافية بأنّ نحوَ (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُه) ممّا حُذِفَ فيه الخبرُ وجوبا إذ قال : "وقد يُحذَفُ المبتدأُ ... والخبر جوازا ، نحوُ (خَرجتُ فإذا السَّبُعُ) ، ووجوبا فيما التَزَمَ في موضعِه غيرُه ، نحو ... و(كلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُه)" (١).

قال الرضيُّ معقِّبا : "قال البصريونَ : الخبرُ محذوفٌ ، أيْ : كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونانِ ، وفيه أيضا إشكالٌ ؛ إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ ، فكيفَ حُذِفَ وجوبا؟! وإنّما قُلنا ذلك لأنّ الخبرَ مثنى ، فَمَحلُّه بعدَ المعطوفِ ، وليس بعدَ المعطوفِ لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ . ولو جازَ أنْ نقولَ : إنّ المعطوفَ سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ المحذوفِ بعدَه . لم يَصِحَّ الاعتراضُ على تقديرِ الكوفيين في قولكَ : ضَرْبِي زيدا قائمًا حاصلٌ . بأنّه ليس هناك مايَسُدُّ مَسدَّ الخبرِ ؛ إذ لهم أنْ يقولوا أيضا : تَأخُّرُ الحالِ عن محلِّه سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ . ولو تَكَلَّفنا ، وقُلنا : التقديرُ : كلُّ رجلٍ مقرونٌ وضيعته ، أيْ : هو مقرونٌ بِضَيْعتِه ، وضَيْعتُهُ مقرونةٌ به ، كما تقولُ : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو . ثمّ حُذِفَ (مقرُون) ، وأُقِيمَ المعطوفُ مُقامَه . لَبقِيَ البحثُ في حذفِ خبرِ المعطوفِ وجوبا مِنْ غيرِ سادٍّ مَسَدَّه . ويجوزُ أنْ يُقالَ عِندَ ذلِكَ : إنّ المعطوفَ أُجْرِيَ مُجْرَى المعطوفِ عليه في وجوبِ حَذْفِ خبرِه . والظاهرُ أنّ حذفَ الخبرِ في مثلِه غالبٌ ، لاواجبٌ ، وفي نَهْجِ البلاغة : وأَنتم والسَّاعةُ في قَرْنٍ(٢) واحدٍ . فلايكونُ إذَنْ مِنْ هذا البابِ ، فلايَرِدُ الإشكالُ"(٣) .

(١) الكافية ص٨٠ .

(٢) القرن : الأمّة تأتي بعد الأمّة ، قيل : مدته عشر سنين ، وقيل غير ذلك ، مأخوذ من الاقتران ، فكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم . ينظر : اللسان (قرن) ٣٣٣/١٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٨٢/١-٢٨٣ .

الدراسة :

قدّر سيبويهِ الخبرَ في مثل (أنتَ وشأنُكَ) و(كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) بـ(مقرونانِ) ، وجَعَلَ الواوَ فيه ، وفي مثلِ (سِرْتُ والنيلَ) بمعنىً واحدٍ ، وهو المصاحبةُ ، فقد ذَكَرَ أوّلا المفعولَ معه ثُمَّ أتبَعَه ببابٍ ترجمتُه (هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّلِ إلّا أنّها تَعطِفُ الاسمَ هنا على مالايكونُ مابعدَه إلّا رَفْعًا على كلِّ حالٍ) قال فيه : "ولو قُلتَ : أنتَ وشأنُكَ . كُنتَ كأنَّكَ قُلتَ : أنتَ وشأنُكَ مقرونانِ ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُه مقرونانِ . لأنَّ الواوَ في معنى (مَعَ) هنا ، يَعمَلُ فيمَا بعدَها ماعَمِلَ فيما قَبلَها منَ الابتداءِ والمبتدأ"[١] وقد تناولَ السيرافيّ قولَ سيبويه : "لأنَّ الواوَ في معنى (مع) هنا" بالشّرح مع مَزيد إيضاحٍ ، فقال: "ويجُوزُ أنْ تقولَ : أنتَ وشأنُكَ ، وكلُّ رَجُلٍ وضيعتُه ،وكلُّ امرئٍ وصنعتُه . فتَكتفِيَ بذلك لأنَّ معنى الواو معنى (مع) ، كأنهم قالوا : كلُّ رَجُلٍ مع ضَيْعته ، وأنتَ مع شأنِكَ . وهذا كلامٌ مُكتَفٍ ، فإذا قالوا : أنتَ وشأنُكَ . اكتفَوْا بهذا اللفظِ ، وأضمَروا الخبرَ"[٢] .

وممّنْ أخذَ بقول سيبويه أيضا ابنُ جني[٣] ، والأعلم الشنتمري[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وابن مالك[٦] ، وابنه بدر الدين[٧] ، والمرادي[٨] .

هذا ، ومااستشكله الرضيُّ بقوله : "وفيه أيضا إشكالٌ ؛ إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر .." يمكن الإجابة عنه بما ذَكَر بعضُهم منْ أنّ المعطوفَ إنّما سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ منْ حيثُ هو خبرُ الأولِ ، فوَجَبَ حذفُهُ منْ هذا الوجهِ ، وإنْ كان لم يَسُدَّ مَسَدَّه منْ حيث هو خبرُه ؛ إذ لايُشتَرَطُ لوجوب الحذفِ سَدُّ الشيءِ مَسَدَّ المحذوفِ منْ كلِّ وجهٍ[٩] .

(١) كتاب سيبويه ١/٣٠٠ .
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٨٠-٨١ .
(٣) ينظر : الخصائص ١/٢٨٣ .
(٤) ينظر : النكت ١/٣٦٢ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٨ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ١/٣٥٧ .
(٧) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١٢٣ .
(٨) ينظر : توضيح المقاصد ١/٢٩٠ .
(٩) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١/٢٥٩ .

كما يمكن رَدُّ مااستَدَل به الرضيُّ مِمَّا في نهج البلاغة وهو قولُه : (وأنتـم والسَّاعةُ في قَرْن) . بما أجابَ به عصامُ الدينِ الإسفرايِيني مِنْ عَدَمِ التسليم بأنّه قُصِدَ بالواو المقارنةُ ، وأنّ هذا المعنى إنَّما فُهِمَ مِنْ قوله : (في قَرْن) ، وأيضا عدم التسليم بأنّ قولَه : (في قَـرْن) . خبرٌ ، وإنَّما هو حالٌ لبيانِ مِقدارِ المقارنةِ ، على أنَّ (السَّاعة) ليسَتْ نصًّا في المقارنة كـ(الضَّيْعَـة)[1] والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٨١ .

المسألة العاشرة : في عمل (لا) عمل (ليس)

ذَكَر ابنُ الحاجب في الكافية حكمَ عملِ (لا) عملَ (ليس) قائلا : "اسمُ (ما) و(لا) المشبَّهتيْن بـ(ليس) هو المسنَدُ بعدَ دخولهما .. وهو في (لا) شاذٌّ"(١).

وشَرَح الرضيُّ قولَ ابن الحاجب : "وهو في (لا) شاذٌّ" وقال : "أيْ : عَمَلُ ليس في (لا) شاذٌّ ، قالوا : يجيءُ في الشِّعر نحوُ قوله(٢) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لابَرَاحُ"(٣)

ثُم قالَ معترضا : "والظاهرُ أنّه لاتَعمَلُ (لا) عَمَلَ (ليس) لاشاذّاً ، ولاقياساً ، ولم يوجَدْ في شيءٍ مِنْ كلامهم خبرُ (لا) منصوبا ، كخبر (ما) و(ليس) ، وهي في نحو (لابَرَاحُ) و(لامُسْتَصْرَخُ) الأَوْلى أنْ يقالَ : هي التي في نحوِ (لاإلهَ إلّا اللهُ) أيْ : (لا) التبرئة ، إلّا أنّه يجوزُ لها أنْ تُهمَلَ مكرَّرةً نحوُ (لاحَوْلَ ولاقوّةَ) ، ويجبُ ذلك مع الفصْلِ بينَ اسمِها وبينَها ومعَ المعرفة ، ويَشذُّ في غير ذلكَ ، نحو (لابَرَاحُ) ، وذلك لِضعفِها في العملِ"(٤).

الدراسة :

ذَكَر سيبويهِ ـ وتَبِعه جمعٌ مِنَ النحاة ـ أنّ (لا) يجوزُ لها أنْ تَعمَلَ عملَ (ليس) على قلة واستَشهدَ لذلك بالبيت الذي ذَكَره الرضيُّ سابقا ، قال سيبويه : "هذا بابُ مالاتُغيِّرُ فيه (لا) الأسماءَ عَنْ حالها التي كانت عليها قبلَ أنْ تَدخُلَ (لا) .. فَمِمَّا لايَتغيّرُ عن حاله قبلَ أنْ تدخُلَ عليه (لا) قولُ اللهِ عزَّ وجَلَّ ذِكْرُه : ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٥) .. وقد جُعِلَتْ ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة (ليس) ، وإنْ جَعَلتَها بمنزلة (ليس) كانت حالُها كَحَالِ (لا) في أنّها في موضع ابتداءٍ وأنّها لاتَعمَلُ في معرفة ، فَمِنْ ذلك قولُ سَعْدِ بن مالكٍ(٦) :

---

(١) الكافية ص٨٣ .

(٢) هو سعد بن مالك القيسي في الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، والبيت في : المقتضب ٣٦٠/٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٤/١ ، الخزانة ٤٦٧/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١ .

(٤) السابق .

(٥) سورة البقرة : من الآية (٦٢) .

(٦) سبق ذكره آنفا .

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا　　　فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لابَرَاحُ"[١]

ومِمَّنْ تَبِع سيبويهِ في هذا الزجاجُ[٢] ، والسيرافي[٣] ، والفارسي[٤] ، والرماني[٥] ، والأعلم الشنتمري[٦] ، والزمخشري[٧] ، وابن الشجري[٨] ، وابن الأنباري[٩] ، وابن يعيش[١٠] ، وابن عصفور[١١] ، وابن مالك[١٢] ، والمرادي[١٣] ، وابن هشام[١٤] . وقد استَشهدَ بعضُ هؤلاءِ - منهم ابنُ مالكٍ[١٥] ، وابن هشام[١٦] ـ بشَوَاهدَ أخرى لم يذكُرْها سيبويهِ ، منها قولُ الشاعر :

تَعَزَّ فَلاشَيْءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا　　　وَلاوَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[١٧]

وقولُ سَوادِ بنِ قارب :

وكُنْ لي شَفِيعًا يومَ لاذو شَفَاعةٍ　　　بمُغْنٍ فَتِيلاً عن سوادِ بنِ قَارِبِ[١٨]

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٥-٢٩٦ ، وينظر : ١/٥٨ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤/١٤٢ .
(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٦٨ .
(٤) ينظر : المسائل المنثورة ص٨٥-٨٦ .
(٥) ينظر : معاني الحروف للرماني ص٨٣ .
(٦) ينظر : النكت ١/٦٠٥-٦٠٦ .
(٧) ينظر : المفصل ص٣١ .
(٨) ينظر : الأمالي الشجرية ١/٢٨٢ .
(٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٦٧-٣٦٨ .
(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩ .
(١١) ينظر : المقرب ص١١٤-١١٥ .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦-٣٧٧ .
(١٣) ينظر : الجنى الداني ص٢٩٢ .
(١٤) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٣٩ .
(١٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦-٣٧٧ .
(١٦) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٣٩ .
(١٧) البيت ـ بلا نسبة ـ في العيني ٢/٢٠٢ ، شرح التصريح ١/١٩٩ ، الهمع ١/١٢٥ . والوزر : الملجأ .
(١٨) البيت في : العيني ٢/١١٤ ، ٣/٤١٧ ، شرح التصريح ١/٢٠١ ، ٢/٤١ ، الهمع ١/١٢٧،٢١٨ .

وقولُ الراجِزِ[١] :

واللهِ لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ بِيَ الجحيمَ حين لامُسْتَصْرَخُ

قال ابنُ مالكٍ بعدَ أنْ ذَكَر هذه الشواهدَ : "فهذا وأمثالُه مشهورٌ ، أَعْنِي : إعمالَ (لا) في نكرةٍ عَمَلَ (ليس)" [٢] .

هذا ، وماذكَرَه الرضيُّ في تأويلِ نحوِ (لابَراحُ) و(لا مُسْتَصْرَخُ) بقولِه : "الأَوْلَى أَنْ يقالَ ..." . فيمكن أَنْ يُجابَ عليه بأَنَّ إهمالَ (لا) غيرَ مكرّرةٍ يُعَدُّ مِنَ الضرورة ، قال سيبويهِ : "هذا بابُ مالاتُغَيِّرُ فيه (لا) الأسماءَ عن حالِها التي كانت عليها قبلَ أنْ تدخُلَ (لا) ، ولايجوزُ ذلك إلّا أنْ تُعِيدَ (لا) الثانيةَ"[٣] والمصيرُ إلى الضرورة أمرٌ لايجُوزُ ارتكابُه إلّا حينَ لايكونُ للكلام مُحتملٌ صحيحٌ يُحمَلُ عليه ، فالأَوْلَى والأحسنُ هنا هو إعمالُ (لا) عَمَلَ (ليس) ، وهذا ماذكَره السيرافيُّ في توجيه (لابَراحُ) حيثُ قال : "ويجوزُ أَنْ يكونَ رُفِعَ (بَراحُ) بالابتداء ، وحُذِفَ الخبرُ ، غيرَ أنَّ الأحسنَ إذا رُفِعَ مابعدَ (لا) بالابتداء أَنْ تُكرَّرَ (لا) كقوله تعالى : ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾"[٤] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) هو العجاج ، والبيتان في ديوانه ص٤٥٩ ، والرواية فيه : (تالله ... تَحُشُّ) ، وأورد سيبويه موطن الشاهد في ٢/٣٠٣ ، وابن الشجري في أماليه ١/٣٦٤ . وينظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦ ، الهمع ١/١٢٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٧ .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٢٩٥ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٦٨ .

المسألة الحادية عشرة : دخول النفي في نحو (ماأنت إلا سيرا)

ذَكَر ابنُ الحاجبِ في الكافية في بابِ المفعولِ المطلَقِ مواضِعَ حذفِ عاملِه وجوبا قياسا ، منها موضِعُ ذَكَره بقوله : "منها ماوَقَعَ مُثبَتا بَعدَ نفيٍ ، أو مَعْنَى نفيٍ داخِلٍ على اسمٍ لايكونُ خبرا عَنْهُ"[(١)] .

وعارضَ الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في اشتراطِ دخولِ النفي في هذا الموضعِ ، وقال : "ليس دخولُ النفي على الاسم المذكورِ شَرْطا ؛ وذلك لأنّه يجوزُ كَما قُلْنا في نحوِ (ماكانَ زيدٌ إلّا سَيْرًا ، وماوَجَدْتُكَ إلّا سَيْرَ البريدِ) أنْ يكونَ انتصابُ المصدرِ على أنّه مفعولٌ مطلقٌ ، كما يجوزُ أنْ يكونَ لكونه خبرَ الفِعْلَيْنِ مجازا . فالشَّرْطُ إذَنْ ماذكَرنا ، أعْنِي : كَوْنَ ناصبِه خبرا عَنْ شيءٍ لايكونُ هو ـ أي المصدرُ ـ خبرًا عنه إلّا مجازا"[(٢)] .

الدراسة :

تَعرَّضَ النحاةُ لمواضع حذفِ عاملِ المفعولِ المطلقِ وجوبا قياسا ، وممّا أوردوه في هذا الأمرِ ماذكَره ابنُ الحاجبِ بقوله : "منها ماوَقَعَ مثبتا ..." وقد ذَكَر النحاةُ هذا الموضعَ مقيَّدا بشَرْطٍ ، وكانَتْ طريقتُهم في إثباتِ هذا القيدِ مختلفةً ، فَمِنْهم مَنْ أثبَتَه بالمثال ، ومنهم مَنْ نَصَّ عليه مع التمثيل .

فَمِنَ الذينَ اشترطوه بالمثالِ سيبويه ، قال : "هذا بَابُ ماينْتَصِبُ فيه المصدرُ ـ كانَ فيه الألفُ واللامُ أو لم يَكُنْ فيه ـ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه ؛ لأنّه يَصِيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بَدَلا مِنَ اللفظِ بالفِعْلِ ، كما كان (الحَذَرَ) بَدَلا مِن (احْذَرْ) في الأمرِ . وذلك قولُكَ : ماأنتَ إلّا سَيْرًا ، وإلّا سَيْرًا سَيْرًا ، وماأنتَ إلّا الضَّرْبَ الضَّرْبَ ، وماأنتَ إلّا قَتْلا قَتْلا ، وماأنتَ إلّا سيْرَ البريدِ سيْرَ البريدِ . فكأنّه قالَ في هذا كلِّه : ماأنتَ إلّا تَفْعَلُ فِعْلا ، وماأنتَ إلّا تَفْعَلُ الفِعْلَ . ولكنّهم حَذَفوا الفعلَ لِمَا ذَكَرتُ لكَ"[(٣)] .

---

(١) الكافية ص٨٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣١٧/١ .

(٣) كتاب سيبويه ٣٣٥/١ .

ويلاحَظُ في الأمثلة التي ضَرَبَها سيبويهِ أنَّها إمّا مسبوقةٌ بِنَفي أو معنى النفي ، وهو (إنَّما) ، أو المصدرُ فيها مكَرَّرٌ ، فدَلَّ هذا على لُزوم ذلِكَ لِمَا تَرجَمَ به الباب . ومِمَّنْ نَحا نَحْوَ سيبويهِ في الاكتفاء بالأمثلة عنِ التلفظ بشَرْطِ دخولِ النفي ، أو تكرارِ المصدرِ السيرافيُّ[١] ، والزمخشري[٢] ، والجزولي[٣] ، وابن يعيش[٤] ، وابن عصفور[٥] . ومِنَ الذين تلَفَّظوا بالشرط ابنُ مالكٍ ، قال : "ويُحذَفُ عاملُ المصدرِ جوازا .. ووجوبا ، لكونه بدلا مِنَ اللفظ بفِعلٍ مهمَلٍ .. أو نائبا عَنْ خبرِ اسمِ عينٍ بتكريرٍ أو حَصْرٍ"[٦] .

ومنهم أيضا القمولي[٧] ، وابن جماعة[٨] ، ويحيى العلوي[٩] ، وابن هشام[١٠] ، وابن عطية النجراني[١١] ، والجامي[١٢] .

-ممَّا سَبقَ نخلصُ إلى أنَّ جمهورَ النحاةِ على اشتراط النفي في المسألة التي مَعَنا ، وهذا - في نَظَري - هو الصوابُ . وأمّا مااعتَرَضَ به الرضيُّ فيمكِنُ رَدُّه بأمرَيْنِ :

الأول : أنّ الشرْطَ الذي أتَى به الرضيُّ ، وماشتَرَطَه ابنُ الحاجبِ مؤدّاهُما واحدٌ ؛ إذ مُرادُ ابنِ الحاجبِ بقوله : "لايكونُ خبرا عنه" . الخبرُ الحقيقيُّ لاالمجازيُّ ، ودليلُ ذلك ماعَبَّرَ به ابنُ مالكٍ عن هذا الموضع ، وهو قولُه : "ويُحذَفُ عامِلُ المصدرِ جوازا .. ووجوبا لكونه بدلا .. أو نائبا عن خبرِ اسمِ عينٍ بتكرار أو حصرٍ"[١٣] فمُقتَضَى قولِ ابنِ مالكٍ :

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٩٥ .
(٢) ينظر : المفصل ص٣٢ .
(٣) ينظر : الجزولية ص٢٧٥ .
(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٥ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٨ .
(٦) التسهيل ص٨٨ ، وينظر : شرحه لابن مالك ٢/١٨٨-١٨٩ .
(٧) ينظر : شرح القمولي على الكافية ١/٢٣ تحقيق/عفاف بتان .
(٨) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ص١١٠ .
(٩) ينظر : الأزهار الصافية الورقة ٩٦ب .
(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٢٢ .
(١١) ينظر : الخلاصات الصافية ص١٤٨ (رسالة ماجستير) .
(١٢) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٣١٢-٣١٣ .
(١٣) التسهيل ص٨٨ .

"نائبا عَنْ خبرِ اسمِ عينٍ" هو نَفْسُ مقتَضَى قولِ ابنِ الحاجبِ : "لايكـونُ خبرا عنه" وقـد عَلّل ابنُ مالكٍ إيرادَه لفظَ (اسمِ عينٍ) بأنْ قالَ : "واشْترطَ كون المخبَرِ عنه اسمَ عَـيْنٍ ؛ لأنّـه لو كان اسْمَ معنًى لكانَ المصدرُ خبراً فيرتَفعُ .. وإذا كان اسمَ عينٍ لم يصلُـحْ جَعْلُ المصدرِ خبرا لَه إلّا على سبيل المجاز ، وإذا لم يَصْلُحْ جَعْلُهُ خبرا تعيَّنَ نصبُه بِفِعلٍ هو الخبرُ"(١) .

الثاني : أنّ المسألةَ التي معنا يُحذَفُ فيها عامِلُ المصدرِ وجوبا ، وقد صَرَّحَ الرضيُّ بأنَّ وجوبَ حذفِ هذا العاملِ مرتبِطٌ بالحَصْر ، قال : "وإنَّما وَجَبَ حذفُ الفِعْل ؛ لأنّ المقصـودَ مِنْ مِثلِ هذا الحصْرِ أو التكريرِ وَصْفُ الشيءِ بِدَوام حُصولِ الفعلِ منه ولُزومِهِ لَـه ، ووَضْعُ الفِعْلِ على التجدّدِ والحدوثِ .. فَلَمَّا كان المرادُ التنصيصَ علـى الـدوام والـلزوم لم يُستعمَلِ العاملُ أَصْلاً"(٢) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٨٨-١٨٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٣١٦ .

المسألة الثانية عشرة : إضافة العلم مع بقاء تعريفه

في الكافية تعرَّضَ ابنُ الحاجبِ للإضافة المعنوية بقوله : "فالمعنويةُ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها ... وتُفيدُ تعريفا مَعَ المعرفةِ وتخصيصًا مَعَ النكرةِ ، وشَرْطُها تجريدُ المضافِ مِنَ التعريف"(١) وقد عَلَّل قولَه : "وشَرْطُها تجريدُ المضافِ مِنَ التعريف" بأنْ قال في الشَّرح : "لِأَنّ الإضافةَ إذا كانت إلى معرفة أدّى إلى الجمع بينَ تعريفيْن ، وهو مطروحٌ في لغتهم . وإنْ كانَتْ إلى نَكرةٍ لم يَستقمْ ؛ لأنّ تعريفَه أبلغُ مِنْ تخصيصه"(٢) .

واعترَضَ الرضيُّ على مَنْعِ الجمع بينَ تعريفيْن قائلا : "وعندي أنّه يجوزُ إضافةُ العَلَمِ مع بقاءِ تعريفِه ؛ إذ لامانعَ مِن اجتماعِ التعريفيْن إذا اختلَفَا ، كما ذَكرنا في باب النداء(٣) ، وذلك إذا أُضيفَ العَلَمُ إلى ماهو متّصفٌ به معنًى ، نحوُ (زَيْد الصِّدْق) يجوزُ ذلك ، وإنْ لم يكُنْ في الدنيا إلّا زيدٌ واحدٌ ، ومثلُه قولُهم : مُضَر الحَمْراء ، وأَنْمار الشَّاة(٤) ، وزَيْد الخَيْل فإنّ الإضافةَ فيها ليسَتْ للاشتراكِ المتّفق"(٥) .

الدراسة :

النحاةُ على أنّ المضافَ إنّما يكونُ تعريفُه وتنكيرُه بالمضاف إليه ، قال سيبويه : "إذا لَقَّبتَ مفردا بمفرد أَضفتَه إلى الألقاب .. وذلك قولُكَ : هذا سعيدُ كُرْز ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاءَ .. فلو نَوَّنْتَ (قُفَّة) صار الاسمُ نكرةً ؛ لأنّ المضافَ إنّما يكونُ نكرةً ومعرفةً بالمضاف إليه"(٦) .

---

(١) الكافية ص١٢١-١٢٣ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩١/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٧٤/١ .

(٤) مضر وأنمار من أبناء نزار بن معد ، توفي أبوهما ، وسمي كل منهما بما ورث عن أبيه ، فقيل : مضر الحمراء ، وأنمار الشاة . ينظر : نهاية الإرب ص٤٣٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٢ .

(٦) كتاب سيبويه ٢٩٤/٣-٢٩٥ .

ولاتُضَافُ عندَهم إلّا النّكراتُ ، قال الفارسيُّ : "ولاتُضَافُ المعارفُ إنّما تُضَافُ النكراتُ"[١] ولذلك كانت أسماءُ الإشارةِ والأسماءُ الموصولةُ والأسماءُ المضمراتُ ممنوعةً مِنَ الإضافة[٢].

وعَلّل بعضُهم عدمَ إضافةِ المعارفِ بأنّ الشيءَ إذا كان معرفةً استغْنى عَنْ أسباب التعريفِ[٣] ، فالاسمُ لايَجتَمِعُ عليه تعريفانِ[٤] ، قال الزجاجيُّ : "الاسمُ لايَتَعرّفُ مِنْ وَجهيْنِ مختلفيْنِ ولامتفقيْنِ ، بل مِنْ وجهٍ واحدٍ أبدا إذا عُرِّفَ"[٥] وأمّا الأعلامُ فإنّما تُضَافُ لأنها مؤوّلةٌ - عِندَهم - بالنكرات ، قال عبدُ القاهر الجرجاني : "وأمّا الأعلامُ فإنّما تُضَافُ بعدَ أنْ تُنكَّرَ ، فلاتقولُ : جَاءَني زيدُكُم . حتّى تقولَ : زيدٌ مِنَ الزيدِينَ . كما تقولُ : رَجُلٌ مِنَ الرجال . ثُمّ تُعرِّفُه بالإضافة"[٦].

هذا ، وماتَمَسّكَ به الرضيُّ مِنْ جواز إضافةِ العَلَمِ مع بقاء تعريفِه ، وهو قولُه : "... إذ لامانعَ مِن اجتماعِ التعريفيْنِ إذا اختلَفا" فيمكنُ منْعُه بِمَا صَرّح به ابنُ الحاجبِ في أماليه حيث قال : "وقضيّةُ الإضافةِ المعنويةِ أنْ يُجرّدَ لها المضافُ مِنَ التعريف ، وإنّما كان كذلك مِنْ جهة أنّ تعريفَ الإضافةِ راجعٌ إلى أمْرٍ معنويٍّ معهودٍ بينَكَ وبين مَنْ تخاطبُه في نِسْبة المضافِ إلى المضاف إليه ، والتعريفُ باللّام راجعٌ إلى ذلك ، فكُرِه أنْ يُجمَعَ بينَ أمريْنِ أحدُهما منفيٌّ عنِ الآخر . فإنْ قُلتَ : لِمَ لايُجمَعُ بينَ الإضافةِ وبينَ غيرِ تعريفِ الألفِ واللامِ كالأعلام ، وأسماءِ الإشارةِ؟ فالجوابُ أنّه في ذلك أبْعدُ ؛ لأنّه إذا لم يَجُزِ الجمعُ بينَ تعريفيْنِ متساوييْنِ للاستغناء بأحدهما فَلأَنْ لايجمَعَ بينَ تعريفٍ قويٍّ وتعريفٍ ضعيفٍ استغناءً بالقويّ عن الضعيف أجدَرُ ، والتعريفاتُ الأصليةُ أقوَى مِنْ تعريفاتِ الإضافةِ ، فلِذَلك لم يجُزْ إضافةُ اسمِ الإشارةِ ، ولاالمضمرِ ، ولاالعَلَمِ . فأمّا (زَيْدُ الفَوارِس) فَذَاكَ راجعٌ إلى تأويله بالنكرات

---

(١) الإيضاح العضدي ص٢٧٨ .

(٢) ينظر : البسيط ٨٨٤/٢ .

(٣) ينظر : المقتصد ٨٧٣/٢ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٥٠/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٦/٢ .

(٥) الجمل للزجاجي ص١٤٤ .

(٦) المقتصد ٨٧٣/٢ .

حَسَبَ ماتَقَدَّمَ في الأعلام ، لاعلى أَنَّه أُضِيفَ مع إرادة العلمية ؛ لأنّ ذلك متعَذِّر"[١] .
إضافةً إلى ذلك فإنّ إجازةَ إضافةِ العَلَم إلى مااتّصَفَ به معنًى ـ مع بقَاء تعريفِه ـ لا إلى مضافٍ إليه غَيْرِه يُعَدُّ تَحَكُّما لادليلَ عليه . والله أعلم بالصواب .

(١) الأمالي لابن الحاجب ١٠٧/٢ .

المسألة الثالثة عشرة
هل أصل ياء المتكلم المضاف إليها حركة أم سكون؟

عندَ كلامِ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ عنِ الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ بيَّنَ حُكْمَ هذه الياءِ مِنْ حيثُ الحركةُ والسكونُ ، فقالَ : "وإذا أُضيفَ الاسمُ الصحيحُ ، أو الملحقُ به إلى ياءِ المتكلمِ كُسِرَ آخِرُه ، والياءُ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ"[(١)] وذَكَرَ في الشَّرحِ أنَّ هناك خِلافاً في أيِّهما الأصْلُ؟ ورَجَّحَ الفتحَ ، قال : "ويجوزُ في ياءِ المتكلّمِ الفتحُ والسكونُ ، وقد اختُلِفَ في أيِّهما الأصلُ؟ والصحيحُ أنّه الفتحُ ؛ لأنّها كلمةٌ على حرفٍ واحدٍ ، فَوَجَبَ أنْ تُبنَى على حركةٍ قياسا على الأكثرِ في كلامِهم ، كقولِكَ : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ . وأشباه ذلك ، ثُمَّ سَكَّنوها بعدَ ذلك على سبيلِ التخفيفِ ، وشُبِّهَتْ أولئكَ أنّها حَرْفُ علةٍ ، فيجبُ أنْ تُبنَى على السكونِ - وإنْ كانت كلمةً - كَواوِ (ضَرَبُوا) .

وجوابُهُ : أنّ تحريكَ الواوِ بعدَ الضمِّ مستثقلٌ ، والدليلُ عليه اطّراحُهم إيّاه في الأسماءِ إذا أدّى إليه قياسٌ ، فلايلزَمُ مِنْ رفضِ الحركةِ في الواوِ - استثقالا لها - رفْضُ الحركةِ في غيرِها مع أنّه قياسٌ ، فانتفَى قولُ المعارِضِ"[(٢)] .

وذَهَبَ الرضيُّ إلى أنّ الأصلَ هو السكونُ إذ قال : "اختُلِفَ في ياءِ المتكلمِ ، فقال بعضُهم : أصلُها الفتحُ ... وقال آخرونَ : أصلُها الإسكانُ . وهو أَوْلَى ؛ لأنّ السكونَ هو الأصلُ ، وقولُهم : الواضِعُ يَنْظُرُ إلى الكلمةِ حالَ إفرادِها . ممنوعٌ ، وظاهرٌ أنّه نَظَرَ في المضمراتِ إلى حالِ تركيبِها ، بدليلِ وَضْعِها مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً ، والإعرابُ لايكونُ إلّا في حالةِ التركيبِ ، ولو لم يَنْظُرْ في الكلماتِ إلى حالِ تركيبِها لم يَطَّرِدْ وضْعُه للكلمِ التي ليس فيها حالَ التركيبِ علّةُ البناءِ على ثلاثةِ أحرفٍ فَمَا زادَ ، بَلْ جازَ وضْعُها على حَرْفٍ أو حرفيْنِ ، كما وُضِعَ ياءُ الضميرِ وكافُه ، ونحوُ (ما) و(مَنْ) ، و(هَذا) ، وعلى كلِّ حالٍ فلاشكَّ أنّ إسكانَ ياءِ المتكلّمِ أكثرُ استعمالا إذا لم يَلْزَمِ اجتماعُ الساكنَيْنِ ، وذلك لِعَدَمِ الاحتياجِ - إذَنْ - إلى حركتِها لوقوعِها أبدا بعدَ كلمةٍ أخرى ، فلايُبتدأُ بها مع كونِها حَرْفَ علةٍ"[(٣)] .

---

(١) الكافية ص١٢٦ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٠٩-٦١٠ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٣٨٩-٣٩٠ .

الدراسة :

جمهورُ النحاة على أنّ ياءَ المتكلم يجوزُ فيها الفتحُ والسكون[١] ، وقد اختُلِفَ في الأصْل فيهما .

فذَهَبَ قومٌ إلى أنّ الفتحَ هو الأصلُ ، ثُمّ سُكِّنَ الياءُ تخفيفا ، ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى هذا ابنُ السراج ، قال : "فإنْ أضَفتَ اسماً مثنى إليكَ ، نحو (عَبْدَيْنِ) و(زيدينِ) قُلتَ : ياعَبْدَيَّ ، و:يازَيْدَيَّ . ففتحتَ الياءَ مِنْ قِبَلِ أنّ أصْلَ الإضافةِ إلى نَفْسِكَ الفتحُ"[٢] ومِمَّنْ قال بهذا أيضا الزجاجيُّ[٣] ، والصيمري[٤] ، وابن الشجري[٥] ، وابن مالك[٦] . ورَأَى فريقٌ أنّ الأصْلَ في ياء المتكلم السّكونُ[٧] .

والذي يبدو لي أنّ هذا الخلافَ ليس وراءَه كبيرُ فائدةٍ ، وأنّه يمكنُ الجمعُ بينَ الرأيَيْنِ - كما ذَكَرَ المراديُّ - بأنّ الإسكانَ أصْلٌ أوّلٌ ؛ إذ هو أصْلُ كُلِّ مبنيٍّ ، والفتحُ أصلٌ ثانٍ ؛ إذ هو أصْلُ ماهو على حَرْفٍ واحدٍ[٨] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٥٩-١٦٠ ، التبصرة ٣٥٠/١ ، الأمالي الشجرية ٧٣/٢-٧٤ .

(٢) الأصول ٣٤٢/١ .

(٣) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٥٩ .

(٤) ينظر : التبصرة ٣٥٠/١ .

(٥) ينظر : الأمالي الشجرية ٧٣/٢-٧٤ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٢٤/٣ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٩/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٧/٢ .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد ٢٩٧/٢ .

المسألة الرابعة عشرة
الاختصاص هل هو منقول عن النداء أم لا؟

قالَ ابنُ الحاجبِ في الإيضاح في باب الاختصاص : "اعْلَمْ أنّ في كلامهم جُمَلا لمعانٍ في الأصْل ، ثُمّ ينقلونَها إلى معانٍ أُخَرَ مع تجريدها عَنْ أصْلِ معناها الأصليّ ، وهذا في أبوابٍ منها ... وكذلك قولُهم : أيُّها الرجُلُ ، أصْلُه تخصيصُ المنادَى لِطَلَبِ إقبالِه عليكَ ، ثُمّ نُقِلَ إلى معنى الاختصاصِ مجرّداً عن معنى طلبِ الإقبالِ في قولك : أمّا أنَا فأفْعَلُ كَذَا أيُّها الرجُلُ ... ثُمّ تَوَسَّعُوا في الاختصاصِ فأجْرَوْهُ على ما ليسَ بِمُنادى ... فيكونُ لفظُه لفظَ النداءِ ... ومنه ماليس على لفظِ النداءِ ، كقولك : نحنُ العربَ . فهذا لايكونُ إعرابُه إلا بما يقتضيه في نَفْسِه لأنّه لايَصِحُّ أنْ يكونَ منقولا مِن النداء . ومنه مايحتمِلُ الأمريْن ، كقولك : إنّا مَعْشَرَ العرب . فجائزٌ في إعرابه الأمرانِ جميعا إلّا أنّ الأوْلَى أنْ يُقالَ : منصوبٌ نَصْبَ (العرب) . إذ النقلُ على خلاف القياس ، فجَعْلُه أصْلا في نَفْسِه مع صحّته أَوْلَى مِنْ جَعْلِه منقولا"[1] .

وأوردَ الرضيُّ كلامَ ابنِ الحاجبِ السابقَ ملخّصا ، ثُمّ خالَفَه ، وقال : "هذا كلامُهُ . والأَوْلَى أنْ يُقالَ : الجميعُ منقولٌ عنِ النداءِ ، وانتصابُه انتصابَ المنادى إجراءً لبابِ الاختصاصِ مُجرًى واحدا"[2] .

الدراسة :

ظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنّ انتصابَ (أيّ) في الاختصاص انتصابُها في النداءِ قال : "هذا بابٌ مِنَ الاختصاصِ يَجْري على ماجَرَى عليه النداءُ ... وإنّما جَرَى في هذا البابِ مِنْ حروفِ النداءِ (أيٌّ) وحدَها ، فَجَرَى مجْرَاه في النداء"[3] وصرّحَ بأنّ انتصابَ المضافِ في نحو (إنّا معْشَرَ العرب) يكونُ بفعلٍ لايَظْهَرُ ، قال في بابِ الاختصاصِ أيضا : "... وذلك قولُكَ : إنّا معْشَرَ العربِ نفعَلُ كَذَا وكَذَا . كأنّه قال : أعْنِي . ولَكِنّه فِعْلٌ لايَظْهَرُ ،

(١) الإيضاح ١/٢٩١-٢٩٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٤٣٢ .
(٣) كتاب سيبويه ٢/٢٣٣-٢٣٤ .

ولايُستعمَلُ كَما لم يكُنْ ذلِكَ فِي النداء"[١] . وَأمّا المحلَّى بأَلْ نحوُ (نحنُ العُرُبَ) فظاهِرُ كلامِه أنّه مِثلُ المضافِ فِي الانتصاب ، قال : "وقال : نَحْنُ العُرُبَ أَقْرَى الناسِ لِضَيفٍ . فإنّما أَدخَلْتَ الألفَ واللامَ لأنّك أجْرَيتَ الكلامَ على ما النداءُ عليه ، ولم تُجْرِهِ مُجرَى الأسماءِ في النداء . ألَا ترى أنّه لايجوزُ لَكَ أَنْ تقولَ : ياالعربَ . وإنّما دَخَلَ في هذا البابِ مِنْ حروف النداء (أيّ) وحدَها ، فَجَرَى مجراه في النداء"[٢] . قال السيرافيُّ في الشّرح : "والاسمُ الذي تَنصِبُه في هذا البابِ اسمٌ يَتَقَدّمُ ذِكرُه مِنْ أسماء المتكلّمِ أو المخاطَبِ ، ويكونُ تقديرُ الفعلِ نحوَ (أُريدُ) ، أو (أَعْني) ، أو (أَختَصُّ) ، كقوله : إنّا بَنِي مِنْقَرٍ . و(بَنِي مِنْقَرٍ) هم النونُ والألفُ في (إنّا) ، وكذلك (نحنُ العُرْبَ) ، (العُرْبُ) هم : (نحن) ، ونَصْبُ هذه الأسماء كَنَصْبِ ماينُصَبُ في باب التعظيمِ والشَّتْمِ"[٣] . وممن ذَكَر أنّ المضافَ يُنصَبُ بفعلٍ محذوفٍ ابنُ السراج[٤] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٥] . وممّنْ صَرَّحَ بأنّ المحلّى بِألْ ، والمضافَ نصبُهما بفعلٍ محذوفٍ ابنُ يعيش[٦] . وممّنْ نَصَّ على أنّ المنصوبَ على الاختصاص جميعُه معمولٌ لِفِعلٍ واجبِ الحذفِ ابنُ الناظم[٧] ، وابنُ هشام[٨] .

بهذا يَتبينُ أنّ قَولَ ابنِ الحاجب أَولَى بالقَبول ، وأمّا كلامُ الرضيِّ فيمكِنُ دفعُه بما أجابَ به الدمامينيُّ حيثُ قال : "هذا لايَدفَعُ ماقاله ابنُ الحاجبِ ؛ إذ لَنَا مندوحةٌ عَنْ أَنْ نجعلَ مِثلَ ذلك منقولا عنِ النداء حَمْلا على غيره مِمّا وُجِدَ فيه مسوّغُ النقْل"[٩] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٣٣ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/٢٣٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٦٣أ .

(٤) ينظر : الأصول ١/٣٦٧-٣٦٨ .

(٥) ينظر : التخمير ١/٣٦٠ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨-١٩ .

(٧) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٦٠٥ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك ٤/٧٢ .

(٩) تحقيق الجزء الثاني من كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/٥٧٦ (رسالة دكتوراة) .

المسألة الخامسة عشرة : مجيء الضمير ظرفا

في الإيضاح ذَكَر ابنُ الحاجبِ أنّ النصبَ على الظرفية إنّما يكونُ في الأسماء الظاهرة لاالمضمرة ، وقد كَشَفَ عن علة ذلكَ بقوله : "إنّما تُنصَبُ على الظرفية الأسماءُ الظاهرةُ دُونَ المضمرة ، كقولكَ : خَرَجْتُ يومَ الجمعةِ . ولاتقولُ : يومُ الجمعةِ خَرَجْتُه .. على أنْ يكونَ الضميرُ ظرْفًا ؛ وسِرُّه هو أنّهم قَصَدوا إلى أنْ يكونَ في اللفظ إشعارٌ بالظرفية"(١) .

وتَعَقّبَ الرضيُّ هذا الكلامَ ، وقال معترضا : "وأمّا قولُ المصنفِ في نحوِ (يومُ الجمعةِ صُمتُه) : إنّ الضميرَ لايجوزُ أنْ يكونَ مفعولا فيه ؛ إذ هو لايكونُ إلّا ظرفَ الزمانِ أو المكانِ فمنقوضٌ بنحو : (خَرَجْتُ هذا اليومَ) ، فلفظةُ (هذا) ههنا ظرْفٌ اتفاقا بدلالة صفتِه"(٢) .

ومفهومُ كلامِ الرضيِّ أنّ اسمَ الإشارة له حكْمُ المضمرِ ـ مع أنّه مِنَ الأسماء الظاهرةِ ـ ولَعلّ السببَ في ذلكَ أنّ ابنَ الحاجبِ قَرَنَ بينَهما في الحكم بعَدَم وقوعهما ظرفا حيثُ يقولُ : "كما أنّه إذا غُيِّرَ اسمُ الزمانِ الظاهرُ بمُضْمَرٍ أو إشارةٍ وَجَبَ الإتيانُ بحرْفِ الظرفِ كقولكَ : يومُ الجمعةِ خَرَجْتُ فيه ، وخَرَجْتُ في هذا . إذا كانَتِ الإشارةُ إلى زمانٍ . ولو قُلْتَ : يَومُ الجمعةِ خَرَجْتُه . لم يَستَقِمْ إلّا على الاتساعِ لاعلى الظرْفِ"(٣) .

الدراسة :

أكثرُ النحاة على أنّ انتصابَ الضمير في نحو (يومُ الجمعةِ خَرَجْتُه) ليس على الظرفية بل على أنّه مفعولٌ به على الاتساع ، وليس مفعولا به على الحقيقة ، ومـاذاك إلّا لأنّه على تقدير حرْفِ الجرِّ (في) ، وممّنْ ذَهَب إلى هذا المبردُ ، قال : "أعْلَمْ أنّ هذه الظروفَ المتمكّنةَ يجوزُ أنْ تَجْعَلَها أسماءً ، فتقول : يَومُ الجمعةِ قُمْتُه . في موضعِ (قُمْتُ فيه) ، والفَرْسَخُ سِرْتُه ، ومكانُكُم جَلَستُه . وإنّما هذا اتساعٌ ، والأصْلُ مابدَأْنا به ؛ لأنّها مفعولٌ فيها ، وليست

---

(١) الإيضاح ٣٢٢/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٠٣/١ .

(٣) الإيضاح ٣٢٦/١ .

مفعولا بها ، وإنّما هذا على حَذْفِ حرْفِ الإضافةِ"[١] وممّنْ قال بهذا أيضا الفارسيّ[٢] ، وعبد القاهر الجرجاني[٣] ، والزمخشري[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٦] وابن عصفور[٧] ، وابن مالك[٨] ، والكيشي[٩] ، والشاطبي[١٠] . وقد ذَهَب بعضُهم يفسّرُ عدمَ مجيءِ الظرْفِ ضميرا بأنّ الظرْفَ أصْلُهُ أنْ يكونَ مظروفا بلفظِ (في) ، فاستُغنِيَ عن لفظها بمعناها مع الاسم الظاهر ، ولُزوم الرجوع إلى الأصل مَعَ الضمير ؛ لأنّ الإضمارَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أَصْله ، كما في (لَدُ زيدٍ ، ولَدُنْه) بِرَدِّ النون ، فَعَلى هذا يَلْزَمُ مَنْ أَضْمَرَ الظرْفَ مقصودا به معنى الظرفيةِ أَنْ يَقْرِنَهُ بـ(في) ، كما في (اليوم صُمْتُه) فَمَنْ قال : صُمْتُه . عُلِمَ أنّه لم يقصِدِ الظرفيةَ ، وإنّما قَصَدَ جَعْلَه مفعولا به توَسّعا[١١] .

وذَهَب ابنُ الحاجبِ - كما تَقَدّم - إلى أنّ الظرفَ لايكون اسمَ إشارةٍ كما لايكونُ ضميرا وَعَلّل للضمير ، وسَبَقَ اعتراضُ الرضيّ بوقوع اسم الإشارة ظَرْفًا في نحو (خَرَجْتُ هذا اليومَ) .

والراجحُ عندي - والله أعلم - أنّ المضمَرَ لايكونُ ظرفا كما قال ابنُ الحاجب ، وهو قولُ أكثر النحاة ، وأمّا اسمُ الإشارة فيمكِنُ أنْ يَقعَ ظرفا - كما ذَكَر الرضيّ - إذ أَوْرَدَ غيرُ واحدٍ في اسم الإشارة في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَـٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[١٢] عِدّةَ أوجه

(١) المقتضب ٣٣٠/٤ ، وانظر : ١٠٥/٣-١٠٦ .
(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٠٩ .
(٣) ينظر : المقتصد ٦٤٧/١ .
(٤) ينظر : المفصل ص٥٥ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ .
(٦) ينظر : التخمير ٤٠٤/١ .
(٧) ينظر : المقرب ص١٦٤ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/٢ .
(٩) ينظر : الإرشاد ص٢٢٥-٢٢٦ .
(١٠) ينظر : المقاصد الشافية ٣٠١/١ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢-٢٤٥ .
(١٢) سورة طه : من الآية (٧٢) .

منها أَنْ يكونَ منصوبا على الظرفية ، وممّنْ ذَكَر هذا أبـو جعفـر النحـاس ، قـال : "منصوبةً على الظّرْفِ ، والمعنى : إنَّمَا تَقضِي في متاعِ هذهِ الحياةِ الدنيا"[١] وممّنْ قال بهـذا الإعـرابِ أيضـا الزمخشـريُّ[٢] ، وابـن الأنبـاري[٣] ، والعكـبري[٤] ، وأبـو حيـان[٥] . والله أعلـم بالصواب.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٠ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢/٥٤٦ .

(٣) ينظر : البيان ٢/١٤٩ .

(٤) ينظر : التبيان ٢/١٢٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦/٢٦٢ .

المسألة السادسة عشرة : المضاف إليه هل يكون ظرفا؟

يَرى ابنُ الحاجب أنَّ الظرفَ لايكونُ مضافا إليه إذ يقولُ عن اسمِ الزمانِ (الليلة) في قولِ الراجز :

* ياسَارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارِ *[(١)]

: "وهذا متمحِّضٌ للمفعول به اتساعا ؛ لأنَّ المضافَ إليه إمّا أنْ يكونَ فاعلا أو مفعولا به ، ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا"[(٢)] .

وذَهب الرضيُّ إلى أنَّ الظرفَ يَقَعُ مضافا إليه إذِ المفعولُ فيه عِندَه نوعٌ مِنْ أنواعِ المفعول به ، وقد بَيَّنَ ذلك بقوله : "والذي أَرَى أنَّ جميعَ الظروفِ متوسَّعٌ فيها ، فقولُكَ : خَرَجْتُ يومَ الجمعةِ . كان في الأصْل (خَرَجْتُ في يومِ الجمعةِ) ، كانَ (يوم الجمعة) مع الجارِّ مفعولا به بسبب حرْفِ الجرِّ ، ثُمَّ صار مفعولا به مِنْ غيرِ واسطةِ حرفٍ في اللفظ ، والمعنى على ماكان عليه . وكذا المفعولُ له ، هو أيضا مفعولٌ بـه تَعَدَّى إليه الفعلُ بنفْسِه بَعْدَمَا تعدّى إليه بحَرْفِ الجرِّ ، فَهُمَا مثلُ (ذَنْبا) في قولِكَ : استغفَرتُ اللهَ ذَنْبا . إلّا أنَّ حَذْفَ حرْفَي الجرِّ ، أَيْ : (في) واللام ، صار قياسا في البابيْنِ ، كما كان حَذْفُ حرْفِ الجرِّ قياسا مع (أنَّ) و(أنْ) ، وليس بقياسٍ في غيرِ المواضعِ الثلاثة ، فلاتقولُ في (مَرَرْتُ بزيدٍ) و(قُمتُ إلى عَمْرٍو) : مَرَرْتُ زيدا ، وقُمتُ عَمْرًا . وإنَّما كانَ قياسا في بابَيِ المفعولِ به والمفعولِ له بالضوابطِ المعيّنةِ لكلٍّ منها لقوة دلالتهما على الحرفيْنِ المقدّريْنِ"[(٣)] وقد استَنَدَ الرضيُّ على هذا الرأي في اعتراضه على ماذَهَبَ إليه ابنُ الحاجب ، فقال : ".. قُلْنَا على ماأَصَّلْنَا أنَّ جميعَ المفعولِ فيه هو مفعولٌ به : لانُسَلِّمُ أنّهَ يجبُ نَصْبُهُ ، فإنَّ المفعولَ به يَنجرُّ بالإضافة ، نحوُ (ضارب زيد) ، فكذا في (سارق الليلة)"[(٤)] .

---

(١) الرجز من شواهد الكتاب ١/١٧٥ ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، الأصول ١/١٤٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٦ .

(٢) الإيضاح ١/٣٢٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٥٠٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/٥٠٤ .

الدراسة :

مذهبُ أكثرِ النحويينَ أنّ الظرفَ لايكون مضافاً إليه ، وأنّ ماوَرَدَ كذلك فهو على جَعْلِه مفعولا به على السَّعة ، وليس ظرفا . وممن ذَهَب إلى هذا سيبويهِ ، قال : "واعلَمْ أنّ هذه الأفعالَ إذا انتهَتْ إلى ماذَكَرتُ لَكَ مِنَ المفعولينَ ، فلم يكنْ بعدَ ذلك متعدّى تَعَدَّتْ إلى جميع مايَتعدّى إليه الفعلُ الذي لايَتعدّى الفاعلَ ، وذلك قولُكَ : أَعْطَى عبدُ اللهِ زيدا المالَ إعطاءً جميلا ، وسَرَقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ . لاتجعلُه ظرفا ، ولكنْ كما تقولُ : ياسارقَ الليلةِ زيدا الثوبَ . لم تَجعَلْها ظرفا"[١] قال السيرافيُّ في شَرْح هذا الكلام : "يُرِيدُ أنَّكَ إذا قُلتَ : ياسارقَ الليلةِ . فقد جَعَلْتَها مفعولا على السَّعة لاغيرُ ، وأضَفتَ إليها اسْمَ الفاعلِ ، كما تقولُ : ياضاربَ زيدٍ"[٢] وممن قال بهذا أيضا ابنُ السراجِ[٣] ، والفارسي[٤] وعبد القاهر الجرجاني[٥] ، والزمخشري[٦] ، والعكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٩] ، وابن مالك[١٠] ، والكيشي[١١] ، وأبو حيان[١٢] . وقد رَجَعَ بعضُهم علةَ عدمِ وقوعِ الظرفِ مضافا إليه إلى أنّ الظرفَ تكونُ (في) فيه مقدّرةً ، فإذا ذُكِرتْ (في) أو حَرْفٌ مِنْ حروفِ الجرِّ فقد زَالَ عن ذلك المنهاجِ ، فإذا أُضِيفَ إليه فقد صارتِ الإضافةُ بمنزلةِ حروفِ الجرّ ، فخَرَجَ مِنْ أنْ يكونَ ظرفا[١٣] . وممن ذَكَر أنّ الظرفَ

---

(١) كتاب سيبويه ٤١/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/١ب .

(٣) ينظر : الأصول ١٨٨/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٠٩ .

(٥) ينظر : المقتصد ٦٤٨/١-٦٤٩ .

(٦) ينظر : المفصل ص٥٥-٥٦ .

(٧) ينظر : التبيان ٦/١ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢ .

(٩) ينظر : التخمير ٤٠٣/١-٤٠٤ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢ .

(١١) ينظر : الإرشاد ص٢٢٦ .

(١٢) ينظر : التذييل والتكميل ص٤٣٥-٤٣٦ (رسالة دكتوراة) تحقيق الدكتور حماد البحيري .

(١٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/١ .

لايدخلُ عليه حرفُ جرٍّ سيبويه ، قال : "ويَدُلُّكَ على أنّ المجرورَ بمنزلةِ الاسمِ غيرِ الظرفِ أنّكَ تقولُ : زيدٌ وسْطَ الدارِ ، و : ضَربتُ وَسْطَه . وتقولُ : في وسَطِ الدارِ . فيصيرُ بمنزلةِ قولِكَ : ضَربتُ وَسَطَه . مفتوحا مثله"[١] وقد تناولَ السيرافيُّ شَرْحَ هذا الكلامِ بأنْ قالَ : "..ثُمّ بيّنَ سيبويه أنّ ماكان مِنَ المجرورِ فهو خارجٌ عنِ الظرْفِ كما يَخرُجُ المرفوعُ عنِ الظرْفِ ، أنّكَ تقولُ : زيدٌ وَسْطَ الدارِ . بتسكينِ السّينِ ، فيكونُ ظرْفا ، ثُمّ تقولُ : هو في وَسَطِ . بتحريكِ السينِ ، فيصيرُ اسما ، كقولِكَ : ضَربتُ وَسْطَه ، وقَطعتُ وَسْطَه . فهذا بَيّنٌ مِنْ فَصْلِهم بينهما في بنيةِ اللفظِ"[٢] . وذَهَب بعضُهم إلى أنّ المانعَ مِنْ وقوعِ الظرفِ مضافا إليه هو كونُ الظرفِ مقدّرا فيه حرفُ الجرِّ (في) ، وإرادةُ ذلك تَمنَعُ الإضافةَ إليه كما مَنَعَ حرفُ الجرِّ في نحو (غلامُ لِزَيْدٍ) مِنَ الإضافةِ[٣] . وعَزَا آخرونَ الأمرَ إلى أنّ الإضافةَ إمّا بمعنى اللامِ أو بمعنى (مِنْ) ، والإضافةُ إلى الظرْفِ بمعنى (في) ، فبينهما تَضادٌّ وتنافٍ[٤] . وقد تقدّم تعليلُ ابنِ الحاجبِ ومخالفةُ الرضيِّ له .

ويمكنُ تضعيفُ كلامِ الرضيِّ - في نظري - بأمرينِ :

الأول : أنّه يَرِدُ على مأَصّلَه أنّ المفعولَ به مطلقا - على ماقرّرَ النحاةُ - هو ماوَصَلَ إليه الفعلُ بلاواسطةِ حرْفِ جرٍّ لالفظا ولامعنى[٥] ، والظرْفُ في نحو (خَرجتُ يومَ الجمعةِ) - على ماذكَر الرضيُّ مِنْ أنّ معناه قَبلَ حرفِ الجرِّ وبَعدَه سواءٌ - على تقديرِ معنى حرْفِ (في) .

الثاني : أنّ المضافَ إليه في (سارقِ الليلةِ) ، وفي (ضاربِ زيدٍ) بينهما فرْقٌ ، فـ(الليلة) - على ماقرّرَ النحاةُ - ومنهم الرضيُّ - في كلِّ الظروفِ المتوسّعِ فيها على معنى حرفٍ ، والإضافةُ في (ضاربِ زيدٍ) - على ماصرّحَ أكثرُ النحاةِ ومعهم الرضيُّ - ليست على معنى حرفٍ[٦] ، وهذا إذا كانتِ الإضافةُ في (ضاربِ زيدٍ) لفظيةً ، وهو الظاهرُ ؛ إذِ الإضافةُ في النظيرِ ، وهو (سارقِ الليلةِ) لفظيةٌ لِنَصْبِ المفعولِ (الدار) . واللهُ أعلم بالصواب.

---

(١) كتاب سيبويه ٤١١/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٠٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٤/١-٢٧٥ .

(٤) ينظر : التخمير ٤٠٣/١ ، الإرشاد ص٢٢٦ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣٣٠/٤ ، المقتصد ٦٤٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ .

(٦) ينظر : الصفحة ١٨٨ ومابعدها .

المسألة السابعة عشرة : النصب في نحو (جئتُ وزيدًا)

قال ابنُ الحاجبِ في باب المفعولِ معه : "المفعولُ معه هو المذكورُ بعدَ الواو لمصاحبة معمول فعلٍ لفظا أو معنًى ، فإنْ كان الفعلُ لفظا ، وجازَ العطفُ فالوجهان ، مثلُ (جئتُ أنَا وَزيدٌ ، وَزيدًا) ، وإنْ لم يجُزِ العطفُ تَعَيَّنَ النصْبُ ، مثلُ (جئتُ وزيدًا)" [١] .

واعترَضَ الرضيُّ على قَولِ ابنِ الحاجبِ : "وإنْ لم يجُزِ العطفُ تعينَ النصبُ" وقال : "جمهورُ النحاةِ على أنّ النصبَ مختارٌ ههنا ، لأنَّه واجبٌ ، وذلك مبنيٌّ على أنّ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بلاتأكيدٍ بالمنفصلِ ، وبلافصلٍ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه قبيحٌ ، لامُمتنعٌ" [٢] .

الدراسة :

مذهبُ البصريينَ أنه لايجوزُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ مِنْ غيرِ تأكيدٍ بالمنفصلِ أو فَصْلٍ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه إلا على قُبحٍ [٣] ، وقد عَلَّلوا اشتراطَ ذلكَ بأنّ الضميرَ المتصلَ شديدُ الاتصالِ بالعاملِ ، ولذلك سُكِّنَ لَهُ آخرُ الفعلِ لصيرورتِه كالجزءِ مِنَ الكلمة ، فأكّدوه باسمٍ مستقلٍّ موافقٍ له في المعنى ليكونَ كالمعطوفِ عليه في الصورةِ ، وإلّا كان العطفُ على جزْءِ الكلمةِ ، والعطفُ ليس عليه ، بل على المتصلِ ، وأقاموا الفصْلَ مُقامَ التوكيدِ بالمنفصلِ [٤] ، واستَشهدَ البصريونَ لمذهبهم هذا بآياتٍ كثيرةٍ ، منها قولُه تعالى ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [٥] ، وقولُه سبحانه : ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [٦] ، و﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [٧] .

---

(١) الكافية ص١٠٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٢١/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣٨٠،٣٧٨/٢ ، الإنصاف ٤٧٥/٢ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٧٨/٢ ، شرحه للسيرافي ١٥٨/٣أ .

(٥) سورة الأنبياء : من الآية ٥٤ .

(٦) سورة المائدة : من الآية ١١٧ .

(٧) سورة الرعد : من الآية ٢٣ .

وأجاز الكوفيونَ العطفَ على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام دونَ شرْط[١] وصَحّح مذهبَهم ابنُ مالكٍ[٢] . وممّا احتَجّ به الكوفيونَ قولُه تعالى : ﴿فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[٣] . وأجابَ البصريونَ بأنّ الواوَ في الآية الكريمة واوُ الحالِ ، وليست واوَ العطفِ . واستَدَلَّ الكوفيونَ أيضا بقول عُمرَ بن أبي ربيعة[٤] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

وبقولِ جرير بن عطية[٥] :

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وأجاب البصريونَ بأنّ هذا مِنَ الشاذّ الذي لايُؤخَذُ بـه ، ولايقـاسُ عليـه ، وأنّ مجيءَ العطفِ ههنا ضرورةٌ شعريةٌ ، ولكنّ ابنَ مالك ـ وتَبِعه القمـولي[٦] ـ رَدّ هـذا الأخيرَ بأنـه لايقالُ : هذا ضرورةٌ . لأنّ نَصْبَها على المفعول معه كان مُمكناً ، فعُلِمَ أنّ رَفْعَها اختيـارٌ[٧] .

واحتَجّ بعضٌ[٨] مَنْ نَصَرَ مذهبَ الكوفيينَ بورود العطفِ في حديث عليّ ـ رَضِي الله عنه ـ : "رَحِمَكَ اللهُ أبا بكر ، فَلَقَدْ كُنتُ كثيرا مـاأَسْمَعُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : (كُنتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ وانطَلَقتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ)" وقولِ عُمرَ ـ رَضِي الله عنه ـ : "كُنتُ وجـارٌ لي مِنَ الأنصار" .

بهذا يَتبيّن أنّ مَنْ يجيزُ العطفَ على الضمير المتصل المرفوع على قلةٍ ـ بدون شـرْطٍ ـ له وَجهٌ مِنَ الصحة ، وعليه يكونُ النصبُ في نحو (جِئتُ وزيدا) مختارا لاممتعيّنا ، كمـا ذَكَـر ابنُ الحاجب .

---

(١) ينظر : الإنصاف ، المسألة (٦٦) ٤٧٤/٢-٤٧٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤٤/٣ .

(٣) سورة النجم : الآيتان ٦، ٧ .

(٤) ديوانه ص٤٩٨ ، والبيت من شواهد سيبويه ٣٧٩/٢ ، والكامل ٤١٨/١ ، ٩٣٢/٢ ، والإنصـاف ٤٧٥/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣ . والزهر جمع زهراء ، والمراد النساء المشرقات اللون . ونعاج الملا : الظباء وتعسفن : سرن سيرا شديدا ليس فيه تؤدة .

(٥) ديوانه ص٤٥١ ، والبيت في : الكامل ٤١٨/١ ، ٩٣٢/٢ ، العيني ١٦٠/٤ بهـامش خزانـة الأدب ، الهمـع ١٣٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٤٤٧/٢ تحقيق/عفاف بنتن .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤٥/٣-١٢٤٦ .

(٨) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٤٤٦/٢ .

على أَنَّني لاأَدرِي عَلامَ اعتَمدَ الرضيّ في قوله : إِنّ جمهورَ النحاةِ يختارونَ النصبَ . الذي يُفهَمُ منه أنّ غالبيةَ نحاةِ البصرةِ والكوفةِ يقولونَ بِمَا ذَكره ، وهو اختيارُ النصْبِ في المسألة التي معنا ، مَعَ أنّ الذي قال بهذا هو مَنْ أجاز العطفَ على الضمير المتصلِ المرفوعِ بدون شرْطٍ ، وَهُمْ - كما سَبقَ - الكوفيونَ ، ومَنْ نَصَرهم . والله أعلم بالصواب .

المسألة الثامنة عشرة : النصب في نحو (مَالِزيد وعمرو؟)

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب المفعول معه : ".. فإنْ كان الفعلُ لفظا ، وجازَ العطفُ فالوجهان ، مثلُ (جئتُ أنا وزيدٌ ، وزيدًا) ... وإنْ كان الفعلُ معنىً ، وجاز العطفُ تَعَيَّنَ العطفُ مثلُ (مَالِزَيْدٍ وعَمْرٍو)" [١] .

وذَكَر الرضيُّ أنَّ العطفَ في نحو (مالِزيدٍ وعمرو) مختارٌ ، وليس واجبا ، ثُمَّ قال معترضا على ابن الحاجب : "الأَوْلَى أنْ يقالَ : إنْ قَصَدَ النَّصَّ على المصاحبة وَجَبَ النصْبُ ، وإلّا فَلا" [٢] .

الدراسة :

ماذَهَب إليه ابنُ الحاجبِ مِنْ وجوب الجرِّ في الاسم الواقع بعد الواوِ في نحو (مَالِزيدٍ وعمرو) خَالَفَ فيه مذهبَ سيبويهِ الذي نصَّ على أنَّ الجرَّ أَوْلَى وأَحْسَنُ ، وليس بواجب ، قال سيبويه : "والجرُّ في قولك : ماشَأْنُ عبدِ اللهِ وزيدٍ . أحسنُ وأجودُ ، كأنّه قالَ : ماشَأْنُ عبدِ اللهِ وشَأْنُ زيدٍ" [٣] . وقد أخذَ بمذهب سيبويهِ جماعةٌ مِنَ النحاة ، منهم الزجاجيّ [٤] ، والزمخشري [٥] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي [٦] ، وابن يعيش [٧] ، والشلوبين [٨] ، وابن عصفور [٩] ، وابن مالك [١٠] ، وابن النحوية [١١] .

---

(١) الكافية ص١٠٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٢٢/١ .
(٣) كتاب سيبويه ٣٠٩/١ .
(٤) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٨ .
(٥) ينظر : المفصل ص٥٨ .
(٦) ينظر : التخمير ٤١٢/١ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٢ .
(٨) ينظر : التوطئة ص٣٠٩ .
(٩) ينظر : المقرب ص١٧٧ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٢ .
(١١) ينظر : ابن النحوية ص١٥٠ .

وقد ذَكَر ابنُ مالكٍ حولَ هذه المسألة كلاما جيدا أُورِدُه هنا إذْ به ينكشِفُ سببَ مخالفةِ ابنِ الحاجبِ في الكافية لصريح كلامِ سيبويهِ ، قال ابنُ مالكٍ : "قال سيبويهِ بَعدَ إنشادِ قولِ الشاعر[1] :

فَمَالَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقَدْ غَصَّتْ تِهامةُ بِالرِّجَالِ

: فإذا أظهَرَ الاسمَ ، فقال : ماشَأنُ عبدِ اللهِ وأخيه يَشْتِمُه . فليس إلّا الجرُّ . فأَوهَمَ أنّ النصبَ ممتنعٌ ، وهو لايريدُ ذلك ؛ لأنّه قال بَعدَ ذلك بقليل : ومَنْ قال : ماأنت وزيدًا.قال : ماشأنُ عبدِ اللهِ وزيدا ، كأنّه قال : ماكان شأنُ عبدِ اللهِ وزيدا . فعُلِمَ بهذا أنّ مذهبَه جوازُ النصْبِ ، لَكِنّه غيرُ الوجهِ المختارِ ... وقد حَكَمَ بعضُ المتأخّرينَ بِمَنْعِ النصبِ أخْذًا بظاهرِ قولِهِ الأوّلِ ، ولو قرأَ مابعدَه مِنْ كلام سيبويهِ لم يَقَعْ فِيمَا وَقَعَ ، ومثلُ هذا اتّفَقَ للزمخشري في (انْتَهِ أمرا قاصِدًا) حينَ جَعَلَه مِنَ المنصوبات باللازم إضمارُه ؛ لأنّ سيبويهِ ذَكَرَ بعدَه أمثلةً التُزِمَ إضمارُ ناصبِها ، ثُمّ بَيّنَ بعدَ ذلك بقليلٍ أنّ الذي نَصَبَ (أمرا قاصِدًا) يجوزُ إظهارُه ، وغَفَلَ الزمخشريُّ عن ذلك ، فاعتَقَدَ ماليس بصواب"[2] . هذا ، ولم يُوجِبِ ابنُ الحاجب في كتابه الإيضاح العطفَ في مسألتنا ، بل جَعَلَه أَوْلَى إذ قال : "فإنْ صَحّ العطفُ فهو أَوْلَى ، كقولك : مَالِزَيدٍ وعمرٍو"[3] .

مما سَبَقَ يَتَبينُ أنّ مَنْعَ ابنِ الحاجبِ النصْبَ في نحو (مالزيدٍ وعمرٍو) لم يكُنْ صوابا ، وأنّ الصحيحَ جوازُه مع كونِ العطفِ أجودَ وأحسنَ . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) هو مسكين الدارمي ، والبيت في ديوانه ص٦٦ ، ورواية صدر البيت فيه : (أتوعدني وأنت بذات عرق) ، ولاشاهد على هذه الرواية . والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٧/١-٣٠٨ ، وينظر : الكامل ٤٣٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ ، الخزانة ١٤٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٢-٢٥٨ .

(٣) الإيضاح ٣٢٤/١ .

المسألة التاسعة عشرة : العطف في مثل (مَالَكَ وزيدا؟)

في الكافية في باب المفعول معه بيّن ابنُ الحاجب حكْمَ الاسم الواقع بعد الواو في نحـو: (مَالَكَ وزيدا) بقوله : "وإنْ كان الفعلُ معنًى ، وجازَ العطفُ تَعَيَّنَ العطفُ ، مثلُ (مَالِزيدٍ وعمروٍ؟) وإلّا تَعَيَّنَ النصبُ ، مثلُ (مَالَكَ وزيدا؟) و(ماشَأْنُكَ وعَمْرًا؟)" [١] .

وذَكَر الرضيُّ أنّ غيرَ المصنفِ ذَهَبَ إلى جواز العطفِ ـ على ضَعْـفٍ ـ إنْ لم يُقصَدِ النصُّ على المصاحبة ، ثُمّ قال : "وهو أَوْلَى لوروده في القرآن ،كقوله تعالى : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[٢] بالجرّ في قراءة حمزة"[٣] .

الدراسة :

ماأَوجَبه ابنُ الحاجبِ مِنَ النصبِ في الاسم الواقع بعد الواو في نحـو (مَالَكَ وزيدا؟) و(ماشَأْنُكَ وعمرا؟) إنما هـو مبـنيٌّ على منْعه العطفَ على الضمير المخفوض دونَ إعادة الخافض ، وهذه المسألةُ قد اختَلَف فيها البصريونَ والكوفيونَ ، فذَهَب البصريون إلى اشتراط إعادةِ الخافضِ سواءً أكانَ حرْفَ جرٍّ أو إضافةً .

وذَهَب الكوفيون ، والأخفش ، ويونس إلى جواز العطفِ على الضمير المخفوضِ دونَ إعادةِ الخافضِ[٤] ، وممن وَافَقهم في ذلك الشلوبينُ[٥] ، وابن مالك[٦] ، وأبو حيان[٧] .

وقد احتَجَّ المانعون بحُجتيْن :

(١) الكافية ص١٠٢ .

(٢) سورة النساء : من الآية الأولى بخفض (الأرحام) في قراءة حمزة ، وقرأ الباقون بالفتح . ينظر : التلخيص في القراءات الثمان ص٢٤٢ ، التبصرة في القراءات السبع ص٤٧٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٥٢٢/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ، المسألة (٦٥) ٤٦٣/٢-٤٧٤ ، وانظر : التسهيل ص١٧٨ ، البحر المحيط ١٤٧/٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٤٧/٢ ، شرح القمولي على الكافية ٤٤٨/٢ تحقيق/عفاف بنتن .

(٦) ينظر : التسهيل ص١٧٨ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ١٤٧/٢-١٤٨ ، ١٥٧/٣،١٥٩ .

الأُولى : أنّ ضميرَ الجرِّ شبيهٌ بـالتنوين ومعـاقِبٌ لَـه ، فلـم يجُزِ العطـفُ عليـه ، كمـا لايُعطَفُ على التنوين .

والثانيةُ : أنّ حقّ المعطوفِ والمعطوف عليه أنْ يَصِحّ حلولُ كـلّ واحـدٍ منهمـا مَحَلَّ الآخرِ ، وضميرُ الجرّ لايَصِحُّ حُلولُهُ مَحَلَّ مايُعطَفُ عليه ، فَمُنِعَ العطفُ عليه إلا بإعادة حـرفِ الجر[1] .

ورَدَّ ابنُ مالك الحُجتيْنِ بقوله : "والحجتانِ ضعيفتانِ ، أَمّا الأُولى فيَدُلّ علـى ضعفهـا أنّ شَبَهَ الضميرِ بالتنوين ضعيفٌ ، فلايترتَّبُ عليه إيجابٌ ولامنعٌ ، ولو مُنِعَ مِنَ العطـف عليـه لَمُنِعَ مِنْ توكيده ، ومِنَ الإبدال منه ؛ لأنّ التنوينَ لايُؤكَّدُ ، ولايُبدَلُ منه ، وضميرُ الجرّ يؤكَّدُ ويُبدَلُ منه بإجماع ، فلِلْعطف عليه أُسْوَةٌ بهما . وأَمّا الثانيةُ فيَدُلُّ على ضعفهـا أنّـه لـو كـان حلولُ كلِّ واحدٍ مِنَ المعطوف والمعطوف عليه مَحَلَّ الآخَرِ شَرْطا في صحـة العطـف لم يجُزْ (رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيـه) ، ولا(أَيُّ فَتَـى هَيْجَـاءَ أَنـتَ وجارِهـا) ، ولا(كَـمْ ناقَـةٍ لَـكَ وفَصِيلِهـا) ولا(الواهِبِ الأَمَةِ وَوَلَدِها) ولا(زيدٌ وأخوه منطلقانِ) ، وأمثالُ ذلك مِـنَ المعطوفـات الممتنـع تقدُّمُها وتأخُّرُ ماعُطِفَت عليه كثيرةٌ ، وكَمَـا لم يَمْتَنِعْ فيهـا العطـفُ لايمتنِـعُ في (مَـرَرتُ بِـكَ وزيدٍ) ، ونحوِه"[2] .

واستَدَلَّ المجوِّزونَ بقوله تعالى : ﴿واتقوا الله الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بـالجرّ في قراءة حمزةَ ، وحَمَلَها فريقٌ مِنَ المانعينَ على إضمار الجارّ على حدّ مارُوِي عن رؤبةَ أنّهُ قِيلَ له: كيفَ أَصبَحتَ؟ فقال : خيرٍ عافاكَ اللهُ . يُريد بخَيرٍ[3] ، وحَمَلَها آخرونَ على القَسَمِ[4] ، كأنّهُ تعالى أَقسَمَ بالأرحام ؛ لأَنّهم كانوا يُعظِّمونَها[5] . ويُضعِفُ الأولَ أنّ عَمَلَ حرْفِ الجرّ وهو محذوفٌ ضعيفٌ[6] ، ويُضعِفُ التوجيهَ الثانِيَ ـ كما ذَكَـر ابنُ عطيّةَ ـ أنّ جَعْلَ الـواوِ

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٣/٤٨٣ ، الإنصاف ٢/٤٦٧ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص٥٣-٥٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢/٤٦٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥١ .

(٦) ينظر : التبيان ١/٩٢ ، البحر المحيط ٢/١٤٧ .

للقَسَم تنبيها على صِلَة الأرحامِ وتعظيما لشأنِها وأنّها مِنَ الله تعالى بمكانٍ قولُ يأباهُ نَظْمُ الكلام وسَرْدُه[١] . ومِمّا استَدَلّ به المجوّزون أيضا قولُه تعالى : ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٢] بخفض (المسجد) عَطْفا على الهاء المجرورةِ بالباء[٣] وأجاب المانعون بأنّ (المسجد الحرام) يجوز أنْ يكونَ مجرورا على القَسَم[٤] ، وأنْ يكونَ مجرورا بحرف جرٍّ حُذِفَ لدلالة ماقبلَه عليه[٥] ، وأنْ يكونَ معطوفا على (سبيل الله) ، أو على (الشهر) ، وأنْ يَتعلّقَ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه (الصدّ) ، تقديرُه : ويَصُدّونَ عَنِ المسجد الحرامِ . ورُدَّ الجرُّ بحرْفِ جرٍّ محذوفٍ بأنه لايجوزُ في مِثْلِ هذا إلا في الضرورة[٦] ، ورُدَّ العطفُ على (سبيل الله) بأنّه يستَلزِمُ العطفَ على الموصول ـ وهو الصّدّ ـ قبلَ تَمامِ صِلَته ، إذ (عن سبيل) صِلةٌ له ؛ لأنه متعلّقٌ به ، و(كُفْر) معطوفٌ على (الصدّ) ، فإنْ جُعِلَ (المسجد) معطوفا على (سبيل) كان مِنْ تمامِ الصلة (الصدّ) ، و(كُفْر) معطوفٌ عليه ، فيَلزَمُ ماذُكِرَ مِنَ العطف على الموصول قبلَ تمامِ الصلةِ ، وهو ممنوعٌ بإجماع[٧] . كما ضُعِّفَ العطفُ على (الشهر الحرام) بأنّ القَوْمَ لم يَسألوا عن الشهر الحرامِ ؛ إذ لَمْ يَشُكّوا في تعظيمه ، وإنما سَألوا عنِ القتال في الشهر الحرامِ ؛ لأنه وَقَعَ منهم ، ولم يَشعُروا بدخوله ، فخافوا مِنَ الإثم ، وكان المشركونَ عَيّروهُم بذلك[٨] .

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢١٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢/٤٦٣-٤٦٤ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٤ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٥ ، البحر المحيط ٢/١٤٧ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٢/١٤٧ .

(٧) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص٥٤ ، البحر المحيط ٢/١٤٧ .

(٨) ينظر : البحر المحيط ٢/١٤٧ .

هذا ، وأجاز الفراءُ أنْ يكونَ قولُه تعالى : ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾(١) معطوفا على قوله تعالى : ﴿لكم فيها معايش﴾ فقالَ : "وقد يقالُ : إنّ (مَنْ) في موضعِ خفضٍ ، يُرَادُ : جَعَلْنَا لَكُم فيها معايشَ ولِمَنْ ، وماأَقَلَّ ماتَرُدُّ العربُ مخفوضا على مخفوضٍ قَدْ كُنِّيَ عنه"(٢) .

كما جَعَلَ الزمخشريُّ (أَشَدَّ) - مَعَ قوله في المفصل بمنع العطفِ دونَ إعادةِ الجار(٣) - في قوله تعالى : ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾(٤) معطوفا على ماأُضِيفَ إليه (الذِّكْر) ، ولم يُجِزْ عطفَه على (الذكْر) ، كما أجازَ وجها آخرَ ، وهو أنْ يكونَ موضعُه نصبًا عطفًا على (آباءَكُم) ، بمعنى : أو أَشَدَّ ذِكْرًا مِنْ آبائكم(٥) . واستَشهدَ ابنُ مالك على جواز العطفِ مِنْ غير إعادةِ الخافضِ بقولِه ﷺ : (إنَّمَا مَثَلُكُم واليهودِ والنَّصارَى كَرَجُلٍ استَعْمَلَ عُمَّالا)(٦) ، وبقولِ بعضِ العربِ : "مافيها غيرُه وفَرَسِه" كما احتجَّ بشيءٍ مِنْ أشعارِ العرب(٧) .

وبَعدُ فقد تَبَيَّنَ مِمّا سَلَفَ أنّ القولَ بجواز العطفِ على الضميرِ المخفوضِ دونَ إعادةِ الخافضِ قولٌ يَعضُدُه السماعُ مِنَ القرآن ومارُوِي عن رسولِ الله ﷺ وكذلك ماوَرَدَ مِنْ قولِ العربِ وأشعارهم ، وعليه يكونُ النصبُ في نحو (مالَكَ وزيدا) ليس مُتَعَينا - كما ذَكَرَ ابنُ الحاجبِ - ولكِنْ جائزا على قلة . ومِمَّنْ أَخذَ على ابن الحاجبِ ماأَخَذَه الرضيُّ ابنُ النحوية(٨) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) سورة الحجر : من الآية ٢٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٨٦/٢ .

(٣) ينظر : المفصل ص٥٨ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٠٠ .

(٥) ينظر : الكشاف ١٢٥/١ .

(٦) أخرجه البخاري (٧٩٢/٢) في كتاب الإجارة ، باب الإجارة إلى صلاة العصر .

(٧) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص٥٣-٥٦ .

(٨) ينظر : ابن النحوية ص١٥١ .

المسألة العشرون : نوع التمييز في (لله دره فارسا)

تكلّمَ ابنُ الحاجب في الكافية عن تمييز النسبة وجَعلَ منه نحوَ (للهِ دَرُّهُ فارسا) ، قال: "والثاني عَنْ نسبةٍ في جملةٍ أو ماضَاهَاها ، مثلُ (طابَ زيدٌ نَفْسًا ، وزيدٌ طَيِّبٌ أَبًا وأُبُوَّةً ودارًا وعِلْمًا) أو في إضافةٍ ، مثلُ (يُعجبُني طِيبُه أبًا وأُبُوَّةً ودارًا وعِلْمًا ، و للهِ دَرُّهُ فارسا")[١] .

وذَهَب الرضيُّ إلى أنّ التمييزَ في نحو (لله دَرُّه فارسا ، ويَالَـهُ رَجُـلا ، ويَـالَكَ لَيْـلا ، ومأحسَنَها فعْلَةً ، وَوَيْحَهُ رَجُلا لَقِيتُهُ) عَن المفرد إنْ كان الضميرُ فيها مُبهَمًا لايُعرَفُ المقصودُ منه ، وأَمّا إنْ عُرِفَ المقصودُ مِنَ الضمير برجوعه إلى سابقٍ مُعيّنٍ ، كقولك : جَـاءَني زيـدٌ فَيالَهُ رَجُلا ، ولَقِيتُ زيدا فَلِلّهِ دَرُّهُ رَجُلا . أَوْ بالخطاب لِشَخصٍ مُعيَّنٍ ، نحوُ (قُلتُ لِزيـدٍ : يالَكَ مِنْ شُجاعٍ ، ولِلهِ دَرُّكَ مِنْ رَجُلٍ) فليس التمييزُ فيه عَن المفرد ؛ لأَنّه لاإبهامَ في الضميرِ، بَلْ عَن النسبة الحاصلة بالإضافة . كَمَا ذَهَبَ إلى أَنّ التمييزَ في نحو (للهِ دَرُّ زيدٍ فارسـا) عـن نِسبةٍ في شِبْهِ جملة ، وعَلّلَ ذلك بأنَّ نحوَ هذا فيه معنَى الفِعْلِ ، إذِ المعنى : عَجَبًا مِـنْ زيـدٍ فارسا[٢] .

الدراسة :

مذهبُ سيبويه ـ وتَبِعه أكثرُ النحاة ـ أنّ المنصوبَ في نحو (للهِ دَرُّه رَجُلا) إنما انتَصَبَ انتصابَ الاسم بعدَ المقادير ، ومِنَ المعلوم أنّ المنتَصِبَ بعد المقـادير يكـونُ عَـنْ مفـرَدٍ ، قـال سيبويه : "هذا بابُ ماينتَصِبُ انتصابَ الاسم بعدَ المقـادير ، وذلِـكَ قولُـكَ : وَيْحَـهُ رَجُـلا ، و للهِ دَرُّهُ رَجُلا ، وحَسْبُكَ بهِ رَجُلا ، وماأَشْبَهَ ذلك .. وانتَصَبَ (الرَّجُـلُ) ؛ لأَنّه ليس مِـنَ الكلام الأوّلِ ، وعَمِل فيه الكلامُ الأوّلُ ، فصارت الهاءُ بمنزلة التنوين"[٣] وشَـرَحَ السـيرافيُّ هذا الكلامَ مَعَ مزيدِ إيضاحٍ ، فقال : "ولو قالَ قائلٌ : وَيْحَ زيدٍ ، و للهِ دَرُّهُ ، وحَسْبُكَ بِـه .

(١) الكافية ص١٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥٩/٢-٦١ .

(٣) كتاب سيبويه ١٧٤/٢ .

لم يُدرَ بأيِّ شيءٍ مَدَحه؟ وكان مبهمًا ، وصار بمنزلة قولِكَ : عندي عشرون . بغير تفسير ، فإذا فسَّرتَه صار بمنزلة (عشرينَ غلاما)" [١] . وممَّنْ أخذ بقول سيبويه ـ غير السيرافي ـ ابنُ السراج [٢] ، والأعلم الشنتمري [٣] ، والزمخشري [٤] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي [٥] ، وابن يعيش [٦] ، وابن مالك [٧] ، والكيشي [٨] ، والمرادي [٩] ، والسيوطي [١٠] .

وذَكَر المبردُ أنّ الضمائرَ في نحو (وَيْحَه رجلا ، ولله دَرُّه رجلا) إنما هي لمذكور سَبَقَ ، قال : "فَأَمّا قولُكَ : حَسْبُكَ به رَجلا ، ووَيْحَه رَجلا . وماأشبهَه فإنّ هـذا لايكونُ إلّا على مذكور قد تَقَدّمَ ، وكذلك (كَفى به فارسا ، وأَبْرَحْتَ فارسا) قال الشاعر [١١] :

وَمُرَّةُ يرميهم إذا ماتبدَّدُوا ... ويطْعَنُهم شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فارسَا" [١٢]

وقال السيرافيّ في شَرْحه كلامَ سيبويه السابقَ : "وجميعُ ماذُكِرَ في هذا البابِ مِنَ الهاآتِ إنّما هو ضميرُ ماقد ذُكِرَ ، وإنّما يَجْري ذِكْرُ رجُل (زيد) أو (عمرو) أو غيرهما ، فَيُثنَى عليه ، ويُذكرُ اللفظُ الذي يَستَحِقُّ به المدحَ ، فيقال : وَيْحَه رَجلا . فإذا قلتَ ذلكَ دَلَّلتَ على أنّه محمودٌ في الرجال متعجَّبٌ مِنْ فضْله" [١٣] .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦/٢ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٠٩/١ .

(٣) ينظر : النكت ٥٣٤/١-٥٣٥ .

(٤) ينظر : المفصل ص٦٦ .

(٥) ينظر : التخمير ٤٥١/١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٢ .

(٨) ينظر : الإرشاد ص٢٤٤ .

(٩) ينظر : توضيح المقاصد ١٧٨/٢ .

(١٠) ينظر : الهمع ٢٥٠/١ .

(١١) هو العباس بن مرداس ، والبيت في ديوانه ص٧١ ، والرواية فيه : (ومُرَّة يحميهم) ، وهو من شواهد الكتاب ١٧٤/٢ ، والأصول ٣٠٩/١ ، والخزانة ٣٠٧/٣ . الشزْر : الطعْن في جانب .

(١٢) المقتضب ١٥١/٢ .

(١٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦/٢ .

وتَقَدَّم أنّ ابنَ الحاجبِ عَدَّ نحوَ (للهِ دَرُّه فارسا) - مما يُفهِمُ تعجُّبا - مِنْ تمييز النسبةِ في إضافةٍ ، وممنْ ذَهَب إلى أنه مِنْ تميز النسبة ابنُ الناظم[١] ، وابن هشام[٢] ، والقمولي[٣] .

وجُملة القـول أنّ التميزَ في نحـو (للهِ دَرُّه فارسـا) ومـاأشبَهَه ـ ممَّا كـان على معنى التعجب - إنما هو عن مفردٍ عندَ سيبويهِ وأكثرِ النحاةِ ، وأنّ مافيهـا مِـنْ ضمـائرَ إنمـا هـو لمذكور متقدّم ، وأنه يدخُلُ تحتَ هذا الحكم أيضا ماكان على معنى التعجب ، والضميرُ فيـه معلومٌ بالخطاب لشخص معين ، كما في البيت الذي أورده المبردُ ، ولهذا أَرَى أنّ الصـوابَ في هذه المسألة قد جانَبَ كلاًّ مِن ابن الحاجبِ والرضيِّ ، أمّا ابنُ الحـاجبِ فلجَعْلِه نحوَ (للهِ دَرُّه فارسا) عن تميز النسبة ، وأمّا الرضيُّ فلأنّه أتَى في المسألة بتفصيل يُخالفُ ماعليـه سيبويهِ وأكثرُ النحاةِ ، ولم يَقُلْ به أحدٌ - فيمَا أعلَمُ - ممن سَبَقَه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٣٦٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٢٤٢/١ تحقيق/عفاف بنتن .

المسألة الحادية والعشرون : في تمييز النسبة

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب التمييز : "التمييزُ مايَرفَعُ الإبهامَ المستَقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرة . فالأوَّلُ عَنْ مفرَدٍ ... والثاني عَنْ نِسْبةٍ .. ثُمَّ إنْ كانَ اسْمًا يَصِحُّ جَعْلُه لِمَا انتَصَبَ عنه جَازَ أنْ يكونَ له ولمتعلَّقِهِ ، وإلَّا فَهُوَ لمتعلَّقِهِ ، فَيُطَابِقُ فيهمَا ماقُصِدَ إلّا أنْ يكونَ جنسا إلّا أنْ يقصدَ الأنواع"[١] وبَيَّن في الشَّرح مرادَه بقوله : "ثُمَّ إنْ كان اسما ... وإلّا فهو لمتعلقه" ، فقال : "يريدُ أنَّ التمييزَ قد يكونُ اسما راجعا إلى المنسوب إليه ، وقد يكونُ راجعا إلى أمرٍ يتعَلَّقُ به ، كما في قولك : طَابَ زيدٌ أَبًا . فجائزٌ أنْ يكونَ زيدٌ هو الأبَ ، وجائزٌ أنْ يكونَ الأبُ لِمَنْ وَلَدَه ، وكذلك إذا قُلتَ : (أُبوَّة) فجائزٌ أنْ يكونَ لكلِّ واحدٍ مِنَ المسَمَّيين ... فإنْ لم يكُنِ الاسمُ صالحا لذلك كان لمتعلِّقِ مَن انتصَبَ عنه على حَسَب مدلوله ، كقولك :دارًا ، وعِلْمًا . فليس يحتَمِلُ (دارا) ، و(عِلْمًا) جهتَيْن كما احتَمَلَه (أَبًا) ، و(أُبوَّة) ، ولايحتَمِلُ إلّا جهةً واحدةً على حَسَب مدلوله"[٢] .

واعتَرَض الرضيُّ على قول ابن الحاجب : "ثُمَّ إنْ كان اسما يصِحُّ جعْلُه لِمَا انتَصَبَ عنه جازَ أنْ يكونَ له ولمتعلّقه ، وإلّا فهو لمتعلّقه" قائلا : "وماكان ينبغي لـه هـذا الإطلاقُ ، فإنَّ (رَجُلا) في (كَفَى زيدٌ رَجُلا) صَحَّ أنْ يكونَ لِمَا انتَصَبَ عنه ، ولايجوزُ أنْ يكونَ لمتعلّقه وكذا (عِلْمًا) صَحَّ أنْ يكونَ صفةً لِمَا انتَصَبَ عنه ، و لم يصِحَّ أنْ يكونَ صفةً لمتعلّقه"[٣] .

كما اعتَرَضَ الرضيُّ على قوله : "فيطابقُ فيهما ماقُصِد" ، وقـال : "والأَوْلَى أنْ يُقَالَ فيما ليس بجنس ، سواءٌ جَعَلتَه لِمَا انتَصَبَ عنه ، أو لمتعلّقه : إنّه إنْ لم يُلبِسْ فـالأَوْلَى الإفرادُ وعدمُ المطابقة ، نحو (هُم حسنونَ وَجْهًا ، وطَيِّبونَ عِرْضا) ، ويجوزُ (وُجُوها وأَعْرَاضًا) . قال الله تعالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[٤] "[٥] .

---

(١) الكافية ص١٠٧-١٠٨ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٢٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٦٧ .

(٤) سورة النساء : من الآية (٤) .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٦٨ .

الدراسة :

بَيّن ابنُ الحاجبِ في الكافية في معرض حديثه عن تمييز النسبة حكْمَ التمييز إذا صَحَّ الإخبارُ به في المعنى عمَّا انتصَب عنه ، فقال : "ثُمَّ إنْ كان اسما يصِحُّ جَعْلُه لِمَا انتَصَب عنه جاز أنْ يكونَ له ولمتعلَّقه ، وإلا فهو لمتعلَّقه" كما ذَكَرَ حكْمَ مطابقة هذا الاسمِ لِمَا هو خبرٌ عنه في المعنى بقوله : "فَيُطَابِقُ فيهمـا ماقُصِدَ إلّا أنْ يكونَ جنسا إلّا أنْ يُقْصَدَ الأنواعُ" . وممَّنْ تابعَ ابنَ الحاجب في حكمه الأولِ ابنُ مالك ، قال : "مميزُ الجملةِ منصوبٌ منها بفِعْلٍ يُقدَّرُ غالبا إسنادُه إليه مضافا إلى الأوّل ، فإنْ صَحَّ الإخبارُ به عن الأوّل فهو لَهُ أو لملابسِه المقدّر"(١) وممن وَافَقَ ابنَ الحاجب أيضا في هذا الحكمِ الهنديُّ(٢) .

وأورد الرضيُّ على هذا الحكم (رَجُلا) في نحو (كَفَى زيدٌ رَجُلا) إذ يصِحُّ جَعْلُه للمميز ، ولايصِحُّ أنْ يكونَ لمتعلّقه ، وكذا (عِلْمًا) لأنه صفةٌ للمميز – على رأي الرضيِّ – ولايصِحُّ أنْ يكونَ صفةً لمتعلّقه .

وأقولُ : أمّا الاعتراضُ بـ(عِلْمًا) فأَرَاه غيرَ ناهِضٍ لاختلاف وِجْهةِ النظَرِ فيه بين ابنِ الحاجبِ والرضيِّ ، فابنُ الحاجب يَرَاه - كما ذُكِرَ في أولِ المسألةِ - مِنْ متعلّق المميز ، ووَافقَه في ذلك محمدٌ الحلبيُّ صاحبُ كَشْفِ الوافية إذ قال : "والحاصلُ أنّ (الأبَ) سَوَاءٌ كان نَفْسَ المميز أو متعلّقه ليس بصفة ، و(الأبوّة) صفةٌ في الحالتيْن ، والعِلْمُ متعلِّقٌ به – لانَفْسُه – تعلُّقَ الصفة بالموصوف ، و(الدّار) متعلّقٌ به كذلك تعلّقَ المملوكِ بالمالك"(٣) وأمّا الرضيُّ فيَرَاه صفةً للمميز .

وأما مايتعلّقُ باعتراض الرضيِّ بنحو (كَفَى زيدٌ رجلا) فقد ذَكَرَ الهنديُّ إيرادا يُقاربه ثُمّ دَفَعَه بقوله : "ويَرِدُ عليه (طَابَ زيدٌ نَفْسًا) حيثُ لايصِحُّ كونُه لمتعلّقه . ويُجابُ بالمنع ، أو بتقدير المعطوفِ في الشّرْط ... والحقُّ أنّ نحوَ (طابَ زيدٌ نَفْسًا) أيضا يجوزُ أنْ يُجعَلَ لِمَا انتَصَبَ عنه ولمتعلَّقه أيْ : طابَ زيدٌ مِنْ حيثُ إنّه نَفْسٌ مِنَ النفوس ، أو مِنْ حيث إنّ نَفْسًا مِنَ النفوس تعلّقَتْ به ، فكلّ موضعٍ يَصِحُّ جَعْلُه لِمَاانتَصَبَ عنه جازَ فيه كِلَا الأمريْنِ : كونُه

---

(١) ينظر : التسهيل ص١١٥ .

(٢) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٤٩ .

(٣) ينظر : كشف الوافية شرح الكافية ص٢٢٤ .

له ، وكونُه لمتعلقه ، وكلُّ موضع لم يصحّ جعْلُه لِمَاانتصَب عنه تَعيَّنَ كونُه لمتعلقه ، وهـذا ممّا لم يذكُرْه كثيرٌ مِنَ الشّارحين ، وهو حَسَنٌ بديعٌ"[١].

والذي أراه أنّ ماأورده الرضيّ لايمكنُ دفعُه بِمَا قاله الهنديّ ؛ إذ لايصلُحُ ـ على التأويل الذي ذَكَرَه الهنديّ ـ أنْ يكونَ (رَجُلا) لمتعلّقِ المميز ، ولذا أجِدُني أُوافِقُ الرضيَّ في إيراده هذا .

كما أوافقُه فيما أخَذَه على قول ابن الحاجب : "فيُطَابِقُ فيهمـا مـاقُصِدَ" إذ يقَوّي صحتَه الآيةُ التي استَشْهَدَ بها ،وهي قولُه تعالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ حيثُ لم يُطابِق التمييزُ ، وهو (نَفْسًا) ماهو له ، وهو نونُ النسوة في ﴿طِبْنَ﴾ عندَ أمنِ اللبس .

وقـد ذَكَـرَ هـذا غـيرُ واحـدٍ مِـنَ النحاة ، منهـم الفارسـيُّ ، قـال في بـاب التمييز : "والعاملُ في التمييز يكونُ على ضربيْن : فِعْلٌ ، وغيرُ فِعْلٍ ، فَمَا عَمِـلَ فيـه الفِعـلُ فنحـوُ ... ومِنْ هذا الباب قولُه عزَّ وجلَّ : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ ، و(قَرُّنا بـه عَيْنًـا) ، والمعنى : طِبْنَ به أَنفُسًا ، وقَرِرْنا به أَعْيُنًا ، فَوَقَعَ الواحدُ موقعَ الجميع"[٢] وممَّـنْ ذَكَـرَ هـذا أيضا عبدُ القاهر الجرجاني[٣] ، وابن مالك ، قال في شَرْح التسـهيل : "ثُـمَّ قلـتُ : (وإفـرادُ المبَاين بعدَ جَمْعٍ إنْ لم يُوقِعْ في محـذور أَوْلَى) ، وأشَـرتُ بذلـك إلى أنّ المميزَ الـذي لم يَتّحِـدْ بالأولِ معنًى قد يكونُ بعدَ جَمْعٍ ، فيُختَارُ إفرادُه ــ إذا لم يُوقِعْ في محذورٍ ــ كقولـه تعـالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ فالإفرادُ في هـذا النـوع أَوْلَى مِـنَ الجمْعِ"[٤] وممَّـنْ قال بهذا أيضا الدماميني[٥] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٤٩ .

(٢) الإيضاح العضدي ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) ينظر : المقتصد ٦٩٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٢ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد الورقة ٢٥١ .

المسألة الثانية والعشرون : إعراب النكرة في نحو (لله دره فارسا)

ذَهَب ابنُ الحاجب إلى أنّ الأرجحَ في إعراب (فارسا) في مثل قولهم : للهِ دَرُّه فارسا، أنْ يكونَ تمييزا ، لاحالا ، قال في شَرْح الكافية : "قولُه : (وإنْ كان صفةً كانَتْ له ولِطِبْقِه ، واحتَمَلتِ الحالَ) يَعْني به مثلَ قولِهم : للهِ دَرُّه فارسا . فإنّ التمييزَ قولُه : (فارسا) ، ... وقالَ قومٌ : هو حالٌ ، والمعنى - : التعجّبُ منه في حال كونِه فارسا - عندَهم ، والصحيحُ أنّه تمييزٌ لأنّ المعنى على مَدْحِه مطلقا بالفروسية ، وإذا جُعِلَ حالا اختَصَّ المدْحُ فيتقيَّدُ ، فيَتغيَّرُ المعنى المقصودُ ، فلذلِكَ قالَ الأكثرونَ بكونه تمييزا"[1] .

وخالفَ الرضيُّ ابنَ الحاجب في رأيه ، وقال : "وأنَا لاأرَى بينَهما فَرْقا ؛ لأنّ معنى التمييز عندَه : ماأَحْسَنَ فروسيتَهُ ، فلايَمدَحُه في غير حالِ الفروسيةِ إلّا بِهَا ، وهذا المعنى هو المستفادُ مِنْ (ماأَحسَنَه في حال فروسيّتِه)"[2] .

الدراسة :

ماصَرّحَ به ابنُ الحاجبِ مِنْ أنّ (فارسا) في قولهم : للهِ دَرّه فارسا . تمييزٌ هو مذهَبُ سيبويهِ ومَنْ تَبِعَه ، قال سيبويه : "هذا بابُ ماينْتَصِبُ انتصابَ الاسم بعدَ المقادير ، وذلِكَ قولُكَ : وَيْحَه رَجُلا ، ولله دَرُّه رَجُلا ، وحَسْبُكَ به رَجُلا ... وانتَصَبَ الرجُلُ ؛ لأنّه ليس مِنَ الكلامِ الأوّلِ ، وعَمِلَ فيه الكلامُ الأوّلُ ، فصارتِ الهاءُ بمنزلة التنوينِ ، ومع هذا أيضا أنّكَ إذا قُلتَ : وَيْحَه . فقد تَعَجّبتَ ، وأبهَمْتَ ،مِنْ أيِّ أمورِ الرجلِ تَعَجّبتَ ، وأيِّ الأنواعِ تَعجّبتَ منه . فإذا قُلتَ : فارسًا ، وحافظًا . فقدِ اختَصَصتَ ، ولَم تُبهِمْ ، وبَيّنتَ في أيِّ نوعٍ هو"[3] ومِمّنْ أَخَذَ بإعراب سيبويهِ المبرّدُ[4] ، والزمخشري[5] ، والمرادي[6] .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٨/٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٦٩/٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١٧٤/٢ .

(٤) ينظر :المقتضب ٣٥/٣ .

(٥) ينظر : المفصل ص٦٦ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ١٧٨/٢ .

وماذَهَب إليه الرضيُّ مِن استواء الحالِ ، والتمييز في (فارسا) قال بـه قَبلَه الصيمريُّ وغيرُه ، قال الصيمريُّ : "ويجوزُ أَنْ تدخَلَ (مِنْ) على المميِّز إذا خُشِيَ التباسُه بالحال ، كقولك : للهِ دَرُّه فارسا . فهو يحتَمِلُ التمييزَ ، ويحتَمِلُ الحالَ ، فتقديرُه - إنْ أَرَدتَ الحالَ - للهِ دَرُّه في حال فروسيتِه ، وتقديرُه في التمييز : لله دَرُّه مِنَ الفرسانِ"[١] وممَّنْ قال بهذا الرأي أيضا ابنُ يعيش[٢] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٣] .

والذي أَميلُ إليه هو ماذَهَب إليه ابنُ الحاجب ؛ وذلك للعلّة التي أَوردَها في شَرحه على الكافية ،وزادَها وضوحا في أماليه ، وهي أنّ (فارسا) لايستقيمُ مع شيء مِنْ نوعيْ الحالِ ومِنْ ثَمَّ كان الأفضلُ أَنْ يكونَ تمييزا ، قال في الأمالي : "الأَوْلَى منه التمييزُ ، وانتصابُه على الحال ضعيفٌ ؛ لأنّه لايخلو إمّا أَنْ يكونَ حالا مقيّدةً ، أو مؤكّدةً ، وكلٌّ منهما غيرُ مستقيم.أمّا المقيدةُ فلأنّ قولَكَ : لله دَرُّه فارسا . لم تُرِدْ به المدحَ في حال الفروسية ، وإنّما تريدُ مدْحَه مطلقا ، بدليل أنّكَ تقولُ :لله دَرُّه كاتبا . وإنْ لم يكُنْ يَكْتُبُ ، بل تريدُ الإطلاقَ بذلك ، وكذلك (للهِ درُّه عالما) . والحالُ المؤكّدةُ أيضا غيرُ مستقيمةٍ ؛ لأنّ الحالَ المؤكّدةَ شرْطُها أَنْ يكونَ معنى الحال مفهوما مِنَ الجملة التي قبلَها ، وأنتَ هاهنا لوقُلتَ : لله دَرُّه . لكان محتَملا للفروسية وغيرها ، ولكان قولُكَ : لله دَرُّه عالما أو رَجُلا أو كاتبا . لايُفيدُ إلّا ماأفادَه الأولُ ، ولاخلافَ في جواز ذلك ، فدَلَّ - والحالُ هذه - على انتفاء الحال المقيّدةِ ، والحالِ المؤكّدةِ ، وإذا بَطَلا ثبَتَ التمييزُ"[٤] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) التبصرة ٣١٨/١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٢ .
(٣) ينظر : التخمير ٤٥١/١ .
(٤) الأمالي لابن الحاجب ٩٩/٢ .

المسألة الثالثة والعشرون : في توجيه كلمة (امرأتك) في قوله تعالى ﴿ولا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ﴾

ذَكَر الزمخشريُّ[(١)] أنّ المستثنى في قولـه تعـالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ﴾[(٢)] ، وهو (امرأتك) قد قُرِئ بالرفع والنصب ، وقد حَمل الرفعَ على البَدَل مِنْ قوله تعالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ ، والنصبَ على الاستثناء مِنْ قوله تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[(٣)] . واعتَرَض ابنُ الحاجبِ على هذا الإعرابِ قائلا : "هو غَلَطٌ ؛ لأنّ القصةَ واحدةٌ ، فإذا استُثنِيَ مِنْ قوله تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ كان غيرَ مُسْرٍ بامرأته ، وإذا أُبدِلَ مِنْ قوله تعالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ كان مُسْرِيًا بها ، فيؤدّي ذلِكَ إلى أنْ يكونَ مُسْرِيًا بها ، وغيرَ مُسْرٍ بها ، وهو باطلٌ"[(٤)] .

ولم يوافقِ الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في اعتراضه هذا ، وأجابَ عنه بقوله : "والجوابُ : أنّ الإسراءَ ، وإنْ كان مطلقا في الظاهر ، إلّا أنّه في المعنى مقيَّدٌ بعَدَم الالتفات ؛ إذ المرادُ : أَسْرِ بأهلك إسراءً لاالتفات فيه إلّا امرأتك ، فإنّكَ تَسري بها إسراءً مع الالتفات ، فاستَثْنِ على هذا إنْ شِئت مِنْ ﴿أَسْرِ﴾ ، أو مِنْ ﴿لايَلْتَفِتْ﴾ ، ولاتناقُضَ ، وهذا كما تقولُ : امْشِ ولاتتبختَرْ ، أي : امْشِ مَشْيًا لاتبختُرَ فيه"[(٥)] .

الدراسة :

قَرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو قولَه تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ﴾ برَفْعِ (امرأتك) ، وقَرَأَ الباقون بنصْبِها[(٦)] ؛ أمّا قراءةُ الرفعِ ففيها وجهانِ :

---

(١) ينظر : المفصل ص٦٨ ، الكشاف ٢/٢٨٤ .

(٢) سورة هود : من الآية ٨١ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٤٦ ، وينظر : الإيضاح ١/٣٦٦-٣٦٧ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٩٩ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٤١٢-٤١٣ ، النشر ٢/٢٧٩ ، التيسير ص١٢٥ .

أشهرُهُما عندَ المعْرِبينَ : أنّه على البَدَل مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾ ، وممنْ قال بهذا الفراءُ[١] ، وأبو جعفرٍ النحاس[٢] ، وابن عطية[٣] ، والزمخشري[٤] ، والسّمين الحلبي[٥] . وأنكرَ هذه القراءةَ جماعةٌ ، منهم أبو عبيدٍ القاسم بن سلّام[٦] ، وحُجّتُهُ في ذلك أنّه يَلزَمُ مِنْ قراءة الرفع أنّهم نُهُوا عنِ الالتفات إلا المرأة ، فإنّها لم تُنْهَ عنه ، وهذا لايجوزُ ، أمّا لو كانَ الكلامُ (ولايَلْتفِت) برفع الفِعْل يَعْني : على أنْ تكونَ (لا) نافيةً ، فيكون الكلامُ خبرا عنهم بأنّهم لم يلتفتوا إلّا امرأته ، فإنّها تلتفِتُ ، لَكَانَ الاستثناءُ بالبدلية واضحًا ، لكِنّه لم يَقْرأْ بِرَفْعِ (يَلْتَفِتْ) أحدٌ[٧] .

وأزال أبو جعفرٍ النحاس هذا الإشكالَ بكلامٍ حُكِيَ عنِ المبرد ، قال أبو جعفر : "وهذا الحَمْلُ مِنْ أبي عبيدٍ ومِنْ غيره على مثلِ أبي عمرو مع جلالته ومَحَلّه مِنَ العربية لايجبُ أَنْ يكونَ . والتأويلُ لَهُ على ماحَكَى محمدُ بن يَزِيد ، قال : هذا كما يقولُ الرجلُ لجاريه : لايَخْرُجْ فُلانٌ . فلفظُ النهي لِفُلانٍ ، ومعناه للمخاطَب ، أَيْ : لاتَدَعْهُ يَخْرُجُ ، فكذا ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ﴾ ، ومثلُه : لايَقُمْ أحدٌ إلّا زيدٌ ، يكونُ معناه : انْهَهُمْ عنِ القيام إلّا زيدا ، ووجهٌ آخرُ ، يكونُ معناه : مُرْ زيدا وحدَه بالقيام"[٨] وممنْ صنَعَ صَنيعَ النحاسِ ، وردَّ إشكالَ أبي عبيدٍ بِمَا حُكِيَ عن المبرد ابنُ عطية[٩] .

ونَقل السّمينُ الحلبيُّ كلامَ المبردِ دونَ أنْ يُوافِقَه في أنّ الإشكالَ زال ، وقال : "فيه نَظَرٌ ؛ إذِ المحذورُ الذي قد فَرّ منه أبو عبيدٍ موجودٌ هو ، أو قريبٌ منه هنا"[١٠] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٧ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٧/٣٦٦ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢/٢٨٤ ، المفصل ص٦٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٦/٣٦٥ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٧ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٦/٣٦٥ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٧ .

(٩) ينظر : المحرر الوجيز ٧/٣٦٧ .

(١٠) الدر المصون ٦/٣٦٦ .

وأَمّا قراءةُ النصْب فقد ذُكِرَ فيها ثلاثةُ أوجهٍ[1] ، منها أنه مستثنىً مِنْ ﴿بِأَهْلِكَ﴾ ، وممَّنْ قال هذا الزمخشريُّ ، ودَليلُه في ذلك قراءةُ عبدِ اللهِ بن مسعودٍ ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطعٍ مِنَ اللَيْلِ إِلّا امْرَأَتَكَ﴾ ؛ إذ ليس في مصحَفِه ﴿ولايَلْتفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾[2] . واستَشْكَل بعضُهم على هذا الإعراب - مِنْ حيث المعنى - إشكالا مماثلا لِمَا استشكله أبو عبيد القاسم بن سلّام على قراءة الرفع ، وهو أنه يَلْزَمُ منه ألّا يكونَ سَرَى بِهَا ، والفَرْضُ أنّه سَرَى بها ، بدليل أنّها الْتَفَتَتْ ، ولَو لم تَكنْ مَعَهم لَمَا حَسُنَ الإخبارُ عنها بالالتفات ، فالالتفاتُ يَدُلُّ على كونها سَرَتْ معهم قَطعًا[3] .

هذا ، وماأجاب به الرضيُّ في دَفْع اعتراض ابن الحاجب أراه كافيا لإزالة الإشكال حوله ، وقد ذَكَر هذا الجوابَ قَبلَه ، وزاده وضوحا صدرُ الأفاضل الخوارزمي ، إذ قال : "يجوزُ في ﴿امْرَأَتَكَ﴾ الرفعُ والنصبُ ، أَمّا الرفعُ فَعَلَى البدل مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾ ، وأَمّا النصبُ فَعَلَى الاستثناء مِنْ قوله : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ . فإنْ سَأَلتَ : فإذا كان الاستثناءُ في هذه القراءة مِنْ قوله : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ وَقَعَ التناقُضُ بينَ القراءتين ؛ لأنّه يَلْزَمُ على هذه القراءة أَنْ تكونَ المرأةُ غيرَ مُسْرًى بِهَا ، وعلى قراءة الرفع مُسْرًى بها ، وبين كونها مُسْرًى بِهَا ، وبينَ كونها غيرَ مُسْرًى بها تناقضٌ؟ أَجبتُ : ماالدليلُ على وقوع التنافر بينَ القراءتَين؟ وهذا ؛ لأنّ قولَه : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطعٍ مِنَ اللَيْلِ وَلايَلْتفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ معناه : أَسْرِ بأهلك إسراءً غيرَ واقع فيه التفاتٌ إلّا امرأتكَ ، فإنّه يُشْتَرَطُ في الإسراء بها ذلكَ . ونظيرُ هذه المسألة : اضْرِبْ مِنْكُم القومَ ، ولايتوجَّعوا إلّا زيدا . فَسَواءٌ جَعَلتَ الاستثناءَ مِنَ الجملة الثانية ، وهي قولُكَ : ولايتوجَّعوا . أو مِنَ الجملة الأُولى ، فإنّ (زيدا) مضروبٌ ، أَمّا إذا جَعَلتَه مِنَ الجملة الثانية فظاهرٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ : لايَتوجَّع القومُ في ضَرْبِهم إلا زيدا . فإنَّ زيدا مضروبٌ ومُتوجِّعٌ ، وأَمّا إذا جَعَلتَه مِنَ الجملة الأُولَى ... فكذلكَ قولُكَ : اضْرِب القومَ ، ولايتوجَّعوا إلا زيدا ، معناه : اضْرِب القوم ضَرْبًا غيرَ مُوجِع إلا زيدا ، وهذا يقتضي أَنْ يَضْرِبَ زيدا ضَرْبًا موجِعًا ، فإذًا المرأةُ مُسْرًى بها في كِلْتا القراءتَيْنِ"[4] .

(١) ينظر : الدر المصون ٦/٣٦٧ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢/٢٨٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٦/٣٦٧-٣٦٨ .

(٤) التخمير ١/٤٦٤-٤٦٥ .

وممنْ تمسّكَ باعتراض ابنِ الحاجبِ ـ على ماقِيلَ في رَدِّه ـ ابنُ مالكٍ ، قال : "ولايَصِحُّ أنْ يُجعَلَ (امْرَأتكَ) بدلاً مِنْ (أَحَدٌ) ؛ لأنّها لم تَسْرِ مَعَه ، فيتضمّنها ضميرُ المخاطَبِينَ ، ودَلَّ على أنّها لم تَسْرِ معه قراءةُ النصْبِ .. وتكلّفَ بعضُ النحويينَ الإجابةَ عن هذا بأنْ قال : لم يَسْرِ بها ، ولَكنّها شَعَرتْ بالعذاب ، فتبعَتْهُم ، ثُمَّ التَفَتَتْ ، فهَلَكَتْ . وعلى تقدير صحّةِ هذا فلايُوجِبُ ذلك دخولَها في المخاطَبِينَ بقوله : ﴿ولايَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ ، وهذا ـ والحمدُ لله ـ بَيّنٌ ، والاعترافُ بصحته مُتَعَيِّنٌ"(١) . والله أعلم بالصواب .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص٤٢ .

المسألة الرابعة والعشرون : النفي في (ما) و(ليس)

قال ابنُ الحاجبِ في بابِ (خبر (ما) و(لا) المشبَّهتَيْن بـ(ليس)) : "ووجهُ شَبَهِهما بـ(ليس) النفيُ .. إلا أنَّ (ما) أقوى شَبَهًا لكونها لنفي الحال"[١] .

وذَهَب الرضيُّ إلى أنَّ (ليس) لمطلَقِ النفي ، وذَكَر أنه مذهبُ سيبويه[٢] ، وقال عند حديثِه عَنْ (ما) الحجازية : "وأمّا الحجازيونَ فإنّهم أعمَلُوها مع عدم الاختصاص لقوّة مشابهتها لـ(ليس) ؛ لأنَّ معناهما في الحقيقة سَوَاءٌ ، وذلك لأنَّ معنى (ليس) في الأصل : (ماكان) ، ثُمَّ تجرَّدَتْ عن الدلالة على الزمان ، فَبَقِيَتْ مفيدةً لنفي الكون ، ومعنى (ما) مجرَّدُ النفي .. وعندَ النحاة أنَّ (ما) و(ليس) كِلاهما لنفي الحال . والحقُّ أنَّهما لمطلَقِ النفي"[٣] .

الدراسة :

مذهبُ النحاةِ أنَّ (ما) النافيةَ ، و(ليس) كلاهما لنفي الحال[٤] ، وذَهَب الرضيُّ ـ كما سَلَفَ ـ إلى أنهما لمطلق النفي ، وذَكَر أنَّ (ليس) عند سيبويهِ لمطلق النفي .

والنصوصُ الواردةُ عن سيبويه في (ما) النافية ، و(ليس) يَشْهَدُ بعضُها لِمَا ذَهَبَ إليه الرضيُّ ؛ كَمَا يؤيدُ بعضُها الآخَرُ رأْيَ النحاة ، فَمِمَّا يُحْسَبُ للرضيِّ ماذَكَره سيبويه في (ليس) حيثُ قال : "فمعنى (ليسَ) النفيُ ، كما أنَّ معنى (كان) الواجبُ"[٥] وقولُه في (ما) الحجازيةِ : "وأَمَّا أهلُ الحجازِ فيشبِّهونَها بـ(ليس) ؛ إذ كان معناها كمعناها"[٦] ومِمَّا

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٨٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٤/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٨٥/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢١/٤ ، شرح الكتاب للسيرافي ١٦٧/١أ ، ١٨٨/٥ ، الإيضاح العضدي ص١٤٥ ، الخصائص ١٦٧/١ ، المقتصد ٤٣٠/١ ، المفصل ص٣٠ ، الأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ ، أسرار العربية ص١٤٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١-١٠٩ ، المقرب ص١١٢ ، الإرشاد ص١٥٩ ، شرح الكافية للعصام ص٨٤ .

(٥) كتاب سيبويه ٥٩/١ .

(٦) كتاب سيبويه ٥٧/١ .

يَشهَدُ لِرَأْيِ النحاةِ قولُه : "وأَمّا (ما) فهي نفيٌ لقوله : هو يَفْعَلُ . إذا كان في حـال الفِعْـل ، فتقولُ : مايَفْعَلُ . وتكونُ بمنزلة (ليس) في المعنى ، تقولُ : عبدُ الله منطلقٌ . فتقولُ : مـاعبدُ الله منطلِقٌ أو منطلقا . فتنفي بهذا اللفظِ كما تقولُ : ليس عبدُ الله منطلقا"[١] والظـاهرُ أنّ النحاةَ أخذوا بهذا الأخيرِ ، وبَنَوْا عليه مذهبَهم .

ومما يُعَدُّ شاهدا على مجيءِ (ليس) للنفي المطلَـقِ وُرودُهـا للنفـي في المـاضي ، كمـا في قولهم : ليس خَلَقُ اللهِ مثلَه[٢] . وكذا مجيئُها للنفي في الاستقبال[٣] ، كمـا في قولـه تعـالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤] ، وقولِ الأعشى[٥] :

لَهُ نَافِلاتٌ مَايُغِبُّ نَوَالُهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ اليومِ مَانِعَهُ غَدَا

هذا ، ويمكِنُ التوفيقُ بينَ نصوصِ سيبويهِ الواردةِ في معنى (ما) النافيةِ و(ليس) -ومِنْ ثَمّ التوفيقُ بينَ مذهبِ النحاةِ في معناهما وبينَ مذهبِ الرضيِّ -بمَا ذَكَره بعضُهـم ، وهـو أنّ خبرَ (ليس) إذا لم يُقَيَّدْ بزمانٍ حُمِلَ نفيُه على الحال ، كما حُمِـلَ عليـه الإيجابُ في نحـوِ (زيـدٌ قائمٌ) ، وإنْ قُيِّدَ بزمانٍ مِنَ الأزمنة فهو على ماقُيِّدَ به[٦] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٢٢١/٤ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢٩٣/١ .

(٣) ينظر : حاشية الشمني على مغني اللبيب ٧٣/٢ .

(٤) سورة هود : من الآية (٨) .

(٥) ديوانه ص١٣٧ ، ورواية الديوان : لـه صَدَقَاتٌ مـايُغِبُّ ونَـائِلٌ ... ، والبيـت في : المغـني ٢٩٣/١ ، العيـني ٦٠/٢ (بهامش الخزانة) .

(٦) ينظر : مغني اللبيب ٢٩٣/١ ، حاشية الشمني على المغني ٧٣/٢ ، حاشية يس على شرح الفـاكهي للقطـر ٢٠٠/٢ حاشية الصبان ٢٤٧/١ .

المسألة الخامسة والعشرون
رفع الاسم بعد (لا) الأولى في نحو (لاحول ولاقوة إلا بالله)

أتى ابنُ الحاجب في الكافية بالأوجه الجائزة في نحو (لاحَولَ ولاقُوّةَ إلا بالله) ، فقال "وفي مثل (لاحولَ ولاقوةَ إلا بالله) خمسةُ أوجهٍ : فتحُهما ، ونصبُ الثاني ، ورفعُه ، ورفعُهما ، ورفعُ الأولِ - على ضَعفٍ - وفتحُ الثاني"[(١)] .

واعترَض الرضيُّ على قول المصنفِ : "ورفعُ الأولِ على ضعفٍ" وقال : "...فلاحاجةَ بنا إلى ماذكَر المصنفُ منْ قوله : ورفعُ الأولِ على ضَعفٍ . فإنا لانُضَعِّفُ هذا الوجهَ ، بل هو مثلُ الوجهِ الثالثِ والرابعِ سواء في حصول التكرير ، وتطابقُ الاسمينِ إعرابا ليس بشَرْطٍ و(لا) في الجميع للتبرئة ، أُلغيَت فلم يَبْقَ فيها النّصُوصيةُ على الاستغراق"[(٢)] .

الدراسة :

ذَكَر بعضُ النحاة أنّ الاسمَ الواقعَ بعدَ (لا) في مثل (لاحول ولاقوة إلا بالله) له خمسةُ أوجهٍ : فتحُهما ، أيْ : فتحُ مابعدَ (لا) الأُولَى ومابعدَ (لا) الثانيةِ ، وفتحُ الأولِ مع نصبِ الثاني ، وفتحُ الأولِ مَعَ رفعِ الثاني ، ورفعُهما ، ورفْعُ الأولِ مع فتح الثاني .

واقتصَرَ بعضُهم في توجيه رَفْع الاسم بعد (لا) الأولى في الوجه الخامس على إعرابٍ واحدٍ ، وهو أنْ تكونَ (لا) عاملةً عَمَلَ (ليس) ، وذَكَرَ سيبويهِ أنّ هذا العملَ قليلٌ إذ قال : "فمِمّا لايَتغيَّرُ عن حاله قبلَ أن تدخُلَ عليه (لا) قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ ذِكرُه ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[(٣)] ، وقال الشاعر ... ، وقد جُعلَت ، وليس ذلك بالأكثر بمنزلة (ليس)"[(٤)] ومِمّنْ اكتفَى بهذا الإعرابِ عبدُ القاهر الجرجاني إذ يقولُ : "والوجهُ الخامسُ : أنْ تقولَ : لاحوْلٌ ولاقوةَ . فتجعَلَ (لا) الأولى بمعنى (ليس) ، وترْفَعَ مابعدَه كما ترفَعُ

(١) الكافية ص١١٦-١١٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٧٠/٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية (٦٢) .

(٤) كتاب سيبويه ٢٩٥/٢-٢٩٦ .

مابعدَ (ليس)" [١] ومِمَّنْ اقتَصَرَ على هذا التوجيه أيضا ابنُ عصفور [٢] .

وذَهَب بعضُهم ، فزَادَ على هذا الإعراب إعرابا آخَرَ ، وهو أنْ تكونَ (لا) ملغاةً ، ومابعدَها مبتدأ ، ومِمَّنْ قال بهذا ابنُ يعيش حيث يقولُ : "فتقول : لاحولٌ ولاقوةٌ إلّا باللهِ . ويكونُ رفعُ الأوّلِ على أنْ تكونَ (لا) بمعنى (ليس) ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، ويجوزُ أنْ تكونَ (لا) النافية ، ومابعدَها مبتدأ .. وحَسَّنَ ذلك وقوعُ (لا) الثانية بعدَها ، وإنْ كان المرادُ بها الاستئناف" [٣] ومِمَّنْ أجاز هذيْن الوجهيْن أيضا ابنُ مالك [٤] ، وابن الضائع [٥] ، والمرادي [٦] ، وابن هشام [٧] .

والجديرُ بهذا المقام إيرادُ شيءٍ مِمّا ذَكره بعضُ مُعْربي القرآن فِيمَا يُشبهُ مسألتَنا هذه وهو قولُه تعالى : ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [٨] في قراءة مَنْ قَرَأَ برَفْع الثلاثة [٩] ، وكذلك قراءة مَنْ قَرَأَ برَفْع (رَفَثٌ) و(فُسُوقٌ) ، وفَتْحِ (جِدَالَ) [١٠] ، فقد ذَكَر بعضُهم أنّ هذا الرفع نتيجةُ أحدِ أمريْن :

أولُهما : الابتداءُ و(لا) حينئذٍ ملغاةٌ .

وثانيهما : إعمالُ (لا) عَمَلَ (ليس) . ومِمَّنْ أورد هذيْن الإعرابيْن الفارسيُّ ، قال : "فلايخلُو (لا) مِنْ أنْ تُقَدِّرَه بمعنى (ليس) ، كما قال ... أو تقدِّرها غيرَ عاملةٍ عَمَلَ (ليس) ، وإنّما يرتفعُ الاسمُ بعدَها بالابتداء" [١١] ومِمَّنْ ذَكَر هذيْن الوجهيْن أيضا أبو جعفرٍ

---

(١) المقتصد ٨٠٧/٢ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٥/٢-٢٧٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٥/١-٥٢٦ .

(٥) ينظر : ابن الضائع ص١٠٤٥ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ٣٦٦/١ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ١٤/٢ .

(٨) سورة البقرة : من الآية (١٩٧) .

(٩) قراءة أبي جعفر . ينظر : النشر ٢١١/٢ .

(١٠) قرأ بذلك ابن كثير وأبو عمرو . ينظر : التبصرة في القراءات السبع ص٤٣٧-٤٣٨ ، التلخيص ص٢١٧ .

(١١) الحجة لأبي علي ٢٢٠/٢-٢٢١ .

النحاس[١] ، وابن الأنباري[٢] ، وأبو حيان[٣] . وضَعَّفَ أبو حيانَ الإعرابَ الثانِيَ ، وقال : "فأمّا مَنْ رَفَعَ الثلاثةَ فإنّه جَعَلَ (لا) غيرَ عاملةٍ ،ورَفَعَ مابعدَها بالابتداء .. قيل : ويجوزُ أنْ تكونَ (لا) عاملةً عَمَلَ (ليس) ، فيكون (في الحَجّ) في موضِعِ نصْبٍ ، وهذا الوجْهُ جَزَمَ به ابنُ عطيةَ .. وهذا الذي جَوَّزَه ، وجَزَمَ به ابنُ عطيةَ ضعيفٌ ؛ لأنّ إعمالَ (لا) إعمالَ (ليس) قليلٌ جدّا ، لم يَجِئْ منه في لسان العرب إلا مالَابَالَ له"[٤] .

وبعدُ .. فنَتخلَّصُ مِمّا سَبَقَ إلى أنّ في توجيه رفعِ (حَوْل) في : (لاحَوْلَ ولاقُوّة) إعرابيْنِ : أحدُهما غيرُ مشهورٍ ، ذَكَرَه ابنُ الحاجبِ ، ومِنْ أَجْلِه ضَعَّفَ الرفعَ ، والآخَرُ فصيحٌ أَخَذَ به الرضيُّ . والأَوْلَى حَمْلُ الرفعِ على الإعراب الفصيحِ ـ كما ذَكَرَ الرضيُّ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/١ .

(٢) ينظر : البيان ١٤٧/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٨٨/٢ .

(٤) السابق .

المسألة السادسة والعشرون
هل الإضافة اللفظية على تقدير حرف؟

سَمَّى سيبويه المجرَّ بحرف جرٍّ ظاهر مضافا إليه[١]، وقد حَذا حَذْوَه في ذلك ابنُ الحاجب، فقال في الكافية: "والمضافُ إليهِ: كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطةِ حرْفِ الجرِّ لفظا أو تقديرا مُرادا. فالتقديرُ شَرْطُه أنْ يكونَ المضافُ اسما مجرَّدا تنوينُه لأجلها ... فالمعنويةُ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها"[٢] وقد ذَكَر في الشّرح أنّ مقصودَه بقوله: (لفظا). المجرورُ بحرْفِ جرٍّ، وبقوله: "أو تقديرا مرادا" المجرورُ بإضافةِ اسم إليه، كما بَيَّنَ أنّ غرَضَه منْ قوله: "فالتقديرُ شَرْطُه ... لأجلها" أنْ يَندرجَ فيه المعنويّ واللفظيّ، ثُمّ يَنفصِلَ اللفظيُّ عَن المعنوي بقوله بعدُ: "فالمعنويةُ أنْ يكونَ المضافُ ..."[٣].

واعترَض الرضيُّ على الكَلام الأخير قائلا: "وفيه نظَرٌ؛ لأنّ اللفظيّ - كما ذَكَرْنا - كالحَسَنِ الوجهِ، ومؤدِّبِ الخُدّامِ، وضاربِ زيدٍ، ليس الحرْفُ فيه مقدّرا، فكيفَ ينْدرِجُ في التقديريّ"؟![٤].

الدراسة:

يَدُلّ كلامُ أكثرِ النحويين على أنّ الإضافةَ اللفظيةَ ليست علىٰ تقدير حرْفِ جرٍّ، وأنّ الذي يُقدَّر فيه هو الإضافةُ المعنويةُ، وممّا وَرَدَ عنهم في ذلك قولُ سيبويه: "هذا بابٌ مِن اسْمِ الفاعل الذي جَرَى مَجْرَى الفعلِ المضارعِ في المفعول في المعنى .. وذلك قولُكَ: هذا ضاربٌ زيدًا غدا. فمعناه وعَمَلُه مثلُ (هذا يَضْرِبُ زيدًا غدا) ... واعلَمْ أنّ العربَ يستَخِفّونَ، فيحذِفونَ التنوينَ والنونَ، ولايَتَغيَّرُ مِنَ المعنى شيءٌ، ويَنجَرُّ المفعولُ لكَفِّ التنوينِ منَ الاسمِ، فصار عملُه فيه الجرَّ، ودَخَلَ في الاسمِ مُعاقبًا للتنوينِ، فجَرَى مَجرَى

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤١٩/١-٤٢٠.

(٢) الكافية ص١٢١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٥٨٨/٢-٥٨٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٢.

(غُلامِ عبدِ اللهِ) في اللفظ ؛ لأنّه اسمٌ وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى والعمل"[١] ويمكن فَهْمُ قولِ سيبويه : "وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى والعمل" بما ذَكَره ابنُ يعيش فَرْقًا بينَ الإضافةِ اللفظيةِ والمعنوية حيث قال : "اعْلَمْ أنّ إضافةَ الاسمِ إلى الاسم إيصالُه إليه مِنْ غيرِ فَصْلٍ .. وهذه الإضافةُ على ضربيْن : إضافةٌ لفظٍ ومعنًى ، وإضافةٌ لفظٍ فَقَط . فالإضافةُ اللفظيةُ سَتُذكَرُ بعدُ ، وأمّا الإضافةُ المعنويةُ فأنْ تجمعَ في الاسم مع الإضافة اللفظيةِ إضافةً معنويةً ، وذلك بأنْ يكونَ ثَمّ حرفُ إضافةٍ مقدَّرٌ يُوصِلُ معنى ماقبلَه إلى مابعدَه ، وهذه الإضافةُ هي التي تفيدُ التعريفَ والتخصيصَ ، وتُسَمّى المحْضَةَ أي : الخالصةَ بكَوْنِ المعنى فيها موافقًا لِلفظ .. الإضافة اللفظية أنْ تُضيفَ اسما إلى اسم لفظا ، والمعنى على غير ذلك"[٢] . إذَن الفرقُ بينَ الإضافةِ اللفظيةِ والإضافة المعنوية - على ماذكَره سيبويه وفَسّره ابنُ يعيش - إنّما هو في تقدير حرفِ جرٍّ في الثانية ، وعدم تقديره في الأولى . وممّا وَرَد أيضا وفيه دِلالةٌ على أنّ الإضافةَ اللفظيةَ ليست على تقدير حرفِ جرٍّ ماذكَره السيرافي عن المضاف في نحو (الحَسَنِ الوجهِ) إذ قال : "فإنْ قال قائلٌ : ولِمَ جَعَلَه سيبويه مضافًا ، والمضافُ ماكانَ مقدّرا فيه اللامَ أعْني لامَ الإضافة ، أو مِنْ؟ فإنّ الجوابَ في ذلك أنّه أرادَ أنّه مضافٌ في اللفظ ، والتقديرُ على ماوَصَفْنا"[٣] ومنَ النحاة مَنْ كان يَخُصُّ الحديثَ عَنْ حرفِ مقدرٍ بالإضافة المعنوية ، ولايأتي له بذِكرٍ في الإضافة اللفظيةِ ، وهذا دليلٌ على أنّ اللفظيةَ لايُقدَّرُ فيهما شيءٌ ، وممّنْ فَعل هذا الفارسيُّ[٤] ، وعبدُ القاهر الجرجاني[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن الخشاب[٧] ، وابن عصفور[٨] ، والكيشي[٩] .

(١) كتاب سيبويه ١٦٤/١-١٦٦ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢-١١٩ .
(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤/٢ب .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٧٨، ٢٨١ .
(٥) ينظر : المقتصد ٨٧٠/٢ ومابعدها .
(٦) ينظر : المفصل ص٨٢-٨٣ .
(٧) ينظر : المرتجل ص٢٦٠ ومابعدها .
(٨) ينظر : المقرب ص٢٣٠ .
(٩) ينظر :الإرشاد ص٣٢٥-٣٢٦ .

وهناك مَنْ صَرَّح بألّا يُقدَّرَ شيءٌ في الإضافة اللفظية ، ومِنْ هؤلاءِ المراديُّ إذ قال : "فإنْ قُلت : هل تُقدَّرُ اللامُ في الإضافة اللفظية؟ قُلتُ : لا ، إذ هي ليسَتْ على معنَى حرفٍ مِمّا سَبَقَ"[١] .

وقد ذهب ابنُ الحاجبِ - كما تقدّم - إلى أنّ الإضافةَ اللفظيةَ على معنى حرْفِ جرٍّ ، ومقتضى كلامِ ابنِ مالكٍ في التسهيل والألفيةِ أنّ الإضافةَ اللفظيةَ على معنى اللام ، فبعدَ أنْ ذَكَر أنّ الإضافةَ تكون بمعنى (في) ، وبمعنى (مِنْ) ، وبَيَّن ضابطَ كلٍّ قال : "وبمعنى اللام تحقيقا أو تقديرا فيمَا سِوَى ذَيْنِكَ"[٢] ولاشَكَّ في دخول الإضافةِ اللفظيةِ في سِوَى ذَيْنِكَ . وذَكَر الشيخُ يس[٣] أنّ الشاطبيّ استَدَلّ على أنّ الإضافةَ اللفظيةَ على معنى اللام بظهورها في قوله تعالى : ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾[٤] ، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٥] .

والذي أختارُه هو ماعليه أكثرُ النحاةِ مِنْ أنّ الإضافةَ اللفظيةَ ليست على معنى حرفٍ ، وأما ماستَدَل به بعضُهم مِنْ ظهور اللامِ في القرآن الكريم فاللامُ فيه - كما ذَكَر الشيخُ يس - هي اللامُ المسمّاةُ بلام التقوية ، لا اللامُ التي الإضافةُ على معناها[٦] ، وقد احتَجّ الشيخُ لذلك بكلامٍ لابن هشام في المغني أَورَدَه عند تعرُّضِه لأنواع اللام الزائدة ، وهو قولُه : "ومنها اللامُ المسمّاةُ لامَ التقوية ، وهي المزيدةُ لتقوية عاملٍ ضَعُفَ ، إمّا بتأخُّره ... أو بكونه فَرْعا في العمل ، نحو ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ ، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾"[٧] .

كما يمكن رَدُّ ماادَّعِيَ مِنْ تقدير اللامِ في الإضافة اللفظيةِ بما أجاب به الرضيُّ مِنْ أنّ ذلك غيرُ مطَّردٍ في الصفة المشبّهة ؛ فـ(حَسَنٌ) في مثل (زيدٌ حَسَنُ الوجْهِ) ليس مضافا إلى (الوجه) بتقدير حرْفِ جرٍّ ، بل هو هو[٨] . وممنْ قال بكلام الرضيِّ الدماميني[٩] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) توضيح المقاصد ٢٤٤/٢ .
(٢) التسهيل ص١٥٥ ، وينظر : الألفية ص٣٦ .
(٣) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٨٤/٢ .
(٤) سورة البقرة : من الآية (٨٩) .
(٥) سورة البروج : الآية (١٦) .
(٦) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٨٤/٢ .
(٧) مغني اللبيب ٢١٧/١ .
(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٣/٢ .
(٩) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٨٥/٢ .

المسألة السابعة والعشرون : مجئ الإضافة المعنوية على معنى (في)

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية المعانيَ التي تكونُ للإضافة المعنوية ، فقال : "فالمعنويَّةُ أنْ يكونَ المضافُ ... وهي إمّا بمعنى اللام فيمَا عَدَا جنسَ المضافِ وظَرْفَه ، أو بمعنى (مِنْ) في جنسِ المضافِ ، أو بمعنى (في) في ظَرْفه ، وهو قليلٌ ، نحوُ (غُلَام زيد) ، و(خَاتم فضّة) ، و(ضَرْب اليوم)" [(١)] .

وخالف الرضيُّ ابنَ الحاجبِ في إتيان الإضافةِ بمعنى (في) ، وقال : "ولايَلزَمُ فيمَا هو بمعنى اللام أنْ يجوزَ التصريحُ بها ، بل يَكفِي إفادةُ الاختصاص الذي هو مدلولُ اللام .. فالأوْلَى إذَنْ أنْ نقولَ : نحوُ (ضَرْبُ اليوم) و(قَتِيلُ كَرْبَلاءَ) بمعنى اللام . كما قاله باقي النحاة ، ولانقول : إنّ إضافةَ المظروفِ إلى الظّرْف بمعنى (في). فإنّ أدْنَى ملابسةٍ واختصاصٍ يَكفِي في الإضافة بمعنى اللام ..." [(٢)] .

الدراسة :

أكثرُ النحاةِ على أنّ الإضافةَ لاتعدُو أنْ تكونَ بمعنى اللامِ أو (مِنْ) ، وممنْ صَرّح بهذا ابنُ السراج [(٣)] ، والسيرافي [(٤)] ، والفارسي [(٥)] ، وابن جني [(٦)] ، وعبد القاهر الجرجاني [(٧)] ، والصيمري [(٨)] . وهناك مَنْ لم يذكُرْ مِنْ معانيها إلا اللامَ فقط ، ومنهم المبرّدُ [(٩)] ، وابن الصائغ [(١٠)] . ومنَ النحاة مَنْ ذَهب إلى أنّ الإضافةَ كما تكونُ بمعنى (مِنْ)

(١) الكافية ص١٢١ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٠٧ .
(٣) ينظر : الأصول ١/٥٣ ، ٢/٥ .
(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٤ب .
(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٧٨ .
(٦) ينظر : الخصائص ٣/٢٦ .
(٧) ينظر : المقتصد ٢/٨٧٠، ٨٨١ .
(٨) ينظر : التبصرة ١/٢٩٥-٢٩٦ .
(٩) ينظر : المقتضب ٤/١٤٣ .
(١٠) ينظر : توضيح المقاصد ٢/٢٤٣ .

واللامِ تكونُ بمعنى (في) ، وممنْ قال بهذا ابنُ الحاجبِ ، وابن مالك[١] قال ابنُ مالكٍ : "وقد أغفلَ النحويونَ التي بمعنى (في) ، وهي ثابتةٌ في الكلام الفصيحِ بالنقل الصحيحِ ، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[٢] ، وكقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٥] ... فلايَخفَى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهدِ كلِّها صحيحٌ ظاهرٌ ، لاغِنَى عَنِ اعتبارِه ، وأنَّ اعتبارَ معنى غيرِه ممتنعٌ أو متوصَّلٌ إليه بتكلُّف لامَزيدَ عليه ، فَصَحَّ ماأردناه ، والحمدُ لله"[٦] . وكان حَقًّا على ابنِ مالكٍ ألَّا يَحتجَّ هُنا لمعنى (في) بقوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ، ولاقولِه سبحانَه ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ؛ إذ قد نَفَاه عنهما في باب المفعولِ فيه بقوله : "مِنْ ضُرُوبِ المجاز التوسّعُ بإقامة الظرفِ المتصرِّفِ مقامَ فاعلِ الحَدَثِ الواقعِ فيه ، أو مَقَامَ المفعول الموقعِ به الحَدَثُ ... ويُضافُ المصدرُ إلى الظرف المتوسّع فيه على الوجهيْنِ ، فإضافتُه على تقديرِه فاعلا ، كقوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا﴾ كانَ الأصلُ : لَيلُكُم ونهارُكم مَاكِرَانِ ، ثُمَّ أُضِيفَ المصدرُ إلى المخبَرِ عنه بمعناه مجازا ، كما يُضَافُ إلى المخبرِ عنه بمعناه حقيقةً ، وإضافتُه إليه على تقديره مفعولا به ، كقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ أَيْ : إمضاءُ أربعةِ أشهرٍ بتَربُّصٍ"[٧] .

ولو ذَهَبْنا نُفَتِّشُ عَنْ سبب إغفالِ أكثرِ النحاةِ للإضافة بمعنى (في) لَوَجَدْناه قائما على مَنْعِهم وقوعَ الظرفِ - وهو على تقدير (في) - مضافا إليه ، وماوَقَعَ كذلك فهو عندَهم مِنْ باب التوسعِ في الظرفِ وجعلِه مفعولا به مجازا . ومِمَّا عَلَّلوا به المنعَ - كما سَبَقَ[٨] - أَنَّ الظرفَ (في) فيه مقدرةٌ ، فإذا ذَكَرْنا حرْفا مِنْ حروف الجرّ فقد خَرَجَ عَنْ أنْ يكونَ ظرفا ،

---

(١) ينظر : التسهيل ص١٥٥ ، شرحه لابن مالك ٣/٢٢١-٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٠٤) .

(٣) سورة البقرة : من الآية (٢٢٦) .

(٤) سورة يوسف : من الآية (٣٩) .

(٥) سورة سبأ : من الآية (٣٣) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢١-٢٢٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٣-٢٤٤ .

(٨) ينظر : الصفحة ١٦٠ .

فإذا أضفْنا إليه فقد صارت الإضافةُ بمنزلة حروفِ الجرِّ ، فخرَج عَنْ أنْ يكونَ ظرفا[1] .

وهنا يظهرُ سؤالٌ يَحتـاجُ إلى جواب ، وهـو هَـل التوسـعُ في الظـرف يَشـمَلُ اللفـظَ والمعنى معًا ، أَمْ أنّه خاصٌّ باللفظ فَقَط ، والمعنى على ماكان عليه قبلَ التوسع؟

وأقول : الناظِرُ في كلام النحاة يَجِدُ أنّهم في هذا الأمر على رَأيَيْن :

الأولُ : أنّ التوسعَ إنّما يكـون في اللفـظ ، لافي المعنـى وأنّ الظـرفَ تكـون (في) فيـه مقدرةً ، وممن ذَكَر هذا سيبويه حيث يقولُ : "هذا بابُ جَـرَى مَجْرَى الفـاعلِ الـذي يتعَـدّاه فِعْلُه إلى مفعُولَيْنِ في اللفظ ، لافي المعنى ، وذلك قولُك :

*** ياسَارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ ***

وتقول على هذا الحدِّ : سَرَقتُ الليلةَ أهلَ الدار . فتُجري (الليلةَ) على الفِعْلِ في سَعَة الكلام ، كما قال : صِيدَ عَليه يُومَانِ ، وَوُلِدَ لَهُ سِتّونَ عامًا . فاللفظُ يَجري على قوله : هـذا مُعْطِي زيدٍ دِرْهمًا . والمعنى إنما هو (في الليلة) ، و(صِيدَ عليه في اليومَيْن) ، غيرَ أنهم أوقعـوا الفعلَ عليه لِسَعة الكلام ... ومثلُ ماأُجري مُجْرَى هذا في سَعَة الكلام والاستخفافِ قولُه عَـزّ وجَلّ : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ فالليلُ والنهارُ لايَمْكُرانِ ، ولكـنّ المكـرَ فيهمـا"[2] وممـنْ صَرّح بهذا أيضا المبردُ ، قال : "اعْلَمْ أنّ هـذه الظروفَ المتمَكّنـةَ يجوزُ أنْ تجعلَها أسماء ... فَمِمّا جَاءَ مثلَ ماوَصَفْتُ لَكَ في الظروف قولُه[3] :

ويوم شَهِدْنَاه سُلَيمًا وعامِرًا قليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

يريد : شَهِدْنا فيه . فأمّا قولُ اللهِ عَزّ وجَلّ : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْـلِ وَالنَّهَـارِ﴾ فـإنّ تأويلَـه - والله أعلم - بَلْ مَكْرُكم في الليل والنهار .. فهـذه الظروفُ مِنَ الزمـان والمكـان يجـوزُ أنْ تَجعلَه فاعلا ومفعولا مصحّحا وعلى السَّعَة ... وأمّا على السَّعَة فقولُكَ : يَومُ الجمعةِ ضَرَبتُـه زيدا . تريدُ : ضَربتُ فيه زيدا ، فأوصَلْتَ الفعلَ إليه"[4] .

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/١ .

(٢) كتاب سيبويه ١٧٥/١-١٧٦ .

(٣) البيت لرجل من بني عامر كما في الكتاب ١٧٨/١ . وهو في : المقتضب ١٠٥/٣ ، ٣٣١/٤ ، المقرب ص١٦٤ ، أمالي ابن الشجري ٧/١،٢٨٧ ، ٢٢٦/٣ . والنهال : المرتوية بالدم . والنوافل : الغنائم .

(٤) المقتضب ٣٣٠/٤-٣٣٢ .

الرأيُ الثاني : أنّ الاتساعَ يشمَلُ لفظَ الظرفِ ومعناه ، وأنّ الظرفَ - حينئذٍ - صار مفعولا حقيقةً ، وممّنْ نصَّ على ذلك عبدُ القاهر الجرجاني حيث قال : "اعْلَمْ أنّ الظروفَ إذا اتُّسِعَ فيها كان حقيقةُ الاتساعِ ألاّ تُقدّرَ فيها حرفَ الجرِّ الذي هو (في) ، فيقال : سِرْتُ يومَ الجمعةِ . ويُنَزَّل في التقدير مَنزِلةَ (زيد) في قولك : ضَرَبتُ زيدا . ولاتكونُ (في) مقدّرةً مَعَ (يوم الجمعة) كما لاتكونُ مَعَ (زيد) .. وممّا يُعلَمُ به كونُ الظرف متّسعًا فيه ومنجذبا إلى حكم الأسماء ، نحو (زيد) و(عمرو) الإضافةُ نحوُ قولِكَ : ياسائرَ اليوم ، وياضاربَ اليوم زيدا ، وياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار . فالأصلُ : ياسائرا اليومَ ، على أنْ يكونَ (اليومُ) منصوبا نصبَ (زيد) في قولك : ياضاربا زيدا . ثُمَّ تُضيفه إليه ، فتقول : ياسائرَ اليوم . كما تقول : ياضاربَ زيدٍ . فاليوم في قولِكَ : ياسائرَ اليوم . عارٍ مِنْ تقدير (في) ، كما أنّ زيدا في قولِكَ : ياضاربَ زيد . كذلك .. وأمّا قولُه عزَّ وجلَّ ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ فبهذه المنزلةِ لأنّ المصدرَ مضافٌ إليه ، كما أنّ اسمَ الفاعلِ كذلك في قولك : ياسائرَ اليوم . فلايجوزُ أنْ تقولَ : إنّ التقديرَ : بل مَكْرٌ في الليل والنهار . كما لم يَجُزْ ثَمَّ ، ولكنّكَ تُقدّرُ : بل مكرُ الليلِ والنهارَ ، على أنْ يكونَ نصبُهما نَصْبَ (زيد) في قولِكَ : ضَرَبتُ زيدا . كما قُلنا في (سائر اليوم) ... وفيه وجهٌ آخَرُ لايُتصوَّرُ في (ياسائرَ اليوم) ، وهو أنْ تجعَلَ الليلَ والنهارَ كأنّهما يَمكُرانِ على سَعَةِ الكلام ، كقولهم : نهارُك صائمٌ ، وليلُكَ قائمٌ . حتّى كأنّه قيل : مَكْرُ ليلِكُم ونهارِكُم . فيكونُ المصدرُ على هذا الوجهِ مضافا إلى الفاعل بمنزلته في قولِكَ : عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمرا . وكان في الوجهِ الأولِ مضافا إلى المفعول ، فاعرِفْه"(١) وممّنْ ذَكَر أيضا أنّ الظرفَ المتّسعَ فيه مفعولٌ حقيقةً ، ابنُ يعيش(٢) .

وخلاصةُ الرأيَيْنِ السابقَيْنِ أنّ مِنَ النحاة مَنْ قال بأنّ معنى الظرفِ المتسع فيه قبلَ الاتساع فيه وبعدَه سواءٌ ، وهذه النتيجةُ قد صَرَّح بها الرضيُّ حين قال : "قال النحاةُ : قد يُتَوسَّعُ في الظرف المتصرِّف ، فيُجعَلُ مفعولا به ... وقد اتفقُوا على أنّ معناه متوسَّعا فيه وغيرَ متوسَّعٍ فيه سواءٌ"(٣) . لكنّ دَعْوى الاتفاقِ منه غيرُ دقيقةٍ ؛ إذ ظَهَر لنا - كما ذَكَرتُ آنفا - مَنْ خالَفَها ، مثلُ عبدِ القاهر الجرجاني ، وابنُ يعيش .

---

(١) المقتصد ٦٤٧/١-٦٤٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٥٠٢/١ .

أعودُ إلى مسألتنا ، فأقولُ : مِمَّنْ مَنَع وقوعَ الإضافةِ على معنى (في) ابنُ الناظم ، وقد احتجَّ لذلك بأمور ثلاثةٍ[١] :

أولُها : أنّ دَعْوى كونِ الإضافةِ بمعنى (في) يستلزِمُ دعوى كثرةِ الاشتراكِ في معناها وهو على خلاف الأصل ، فيجبُ اجتنابُها .

وثانيها : أنّ كلَّ ماادُّعِي فيه أنّ إضافتَه بمعنى (في) حقيقةً يصحُّ فيه أنْ يكونَ بمعنى اللام مجازا ، فيجبُ حملُه عليه لوجهَيْن :

١ - أنّ المصيرَ إلى المجاز خيرٌ مِنَ المصير إلى الاشتراك .

٢ - أنّ الإضافةَ لمجاز الملْكِ والاختصاص ثابتةٌ بالاتفاق ، والإضافةَ بمعنى (في) مختلَفٌ فيها ، والحَمْلُ على المتّفق عليه أوْلى مِنَ الحَمْلِ على المختلف فيه .

وثالثها : أنّ الإضافةَ في نحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ إمّا بمعنى اللامِ على جَعْل الظرفِ مفعولا به على سَعَة الكلام ،وإمّا بمعنى (في) على بقاءِ الظرفيـة ، لكنّ الاتفاقَ على جواز جعل الظرفِ مفعولا به على السعة ، كما في (صِيدَ عليه يومان) ، و(وُلِدَ له ستّونَ عاما) ، والاختلافَ في جواز الإضافة بمعنى (في) يُرَجِّحُ الحَمْلَ على الأوّلِ دونَ الثاني .

وأجاب الشاطبيُّ عنِ الأمْر الأول بأنّ الدليلَ هو المتّبَعُ ، وقد دَلَّ علـى وجود إضافةٍ بمعنى (في) ، فلابدّ من اتّباعه . كما أجابَ عَنِ الوجـه الأولِ مِنْ وجهَي الأمْرِ الثاني بأنّه معارَضٌ بعكس القضية ، وجَعْلِ الاشتراكِ أوْلى ، والمسألةُ خلافيةٌ كما قُرِّرَ في الأصول . وعن ثانيهما بأنّ الدليلَ دَلَّ على وجود مااختُلِفَ فيه ؛ فتَرْكُ القولِ به إهمالٌ للدليل مِنْ غير موجِب . وأجاب أيضا عنِ الأمر الثالث باتفاقهم على أنّ الأصلَ في الظرف الـذي وَقَعَ فيه الفعلُ أنْ يَبقَى على ظرفيته ، كما إذا سُبِكَ مِنَ المضافِ فِعلٌ نحوُ (بل مَكَرتُم الليـلَ والنهارَ)[٢] .

والذي يرجحُ عندي هو ماذهب إليه ابنُ الحاجب ومَنْ تَبِعه ، وذلك للأمور الآتية :

أولا : ذهابُ بعضِ النحاة - كما ذَكَرْتُ - وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ الظرفَ المتسعَ فيه - وإنْ أُضيفَ إليه - باقٍ على معناه ، وهو تقديرُ (في) .

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٣٨٢-٣٨٣ .

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢/١٨٢-١٨٣ .

ثانيا : تأويلُ بعضِ المعْرِبينَ الإضافةَ في قوله تعـالى ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ على معنى (في) ، وممنْ ذَكَر هذا أبو جعفر النحاس[١] .

ثالثا : كثرةُ الشواهدِ ـ كما ذَكَر ابنُ مالكٍ ـ التي لايَخفَى أنّ معنى (في) فيها كلّها صحيحٌ ظاهرٌ ، لاغِنَى عَنِ اعتباره وأنّ اعتبارَ معنى غيرِه ممتنعٌ أو متوصّلٌ إليه بتكلّف لامَزيدَ عليه[٢] ، إضافةً إلى أنّ الأصلَ اعتبارُ ماكانَ على ماكانَ حتى يقومَ دليلٌ على خِلافه . وأما مااحتجّ به ابنُ الناظمِ فمدفوعٌ بِرَدِّ الشاطبيِّ السالِف الذِّكْر . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٧٤-٦٧٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢١-٢٢٣ .

المسألة الثامنة والعشرون : في حركات الإعراب

ذهب ابنُ الحاجب إلى أنّ الإعرابَ كما يكونُ بالحركات يكونُ بالحروف ، قـال في الأمالي : "ليس عندي اختلافٌ هو إعرابٌ ألبتةَ ... بل الرفْعُ والنصبُ والجرُّ هـي الحركـاتُ والحروفُ فيمَا أُعرِبَ بالحروف ، وكُلّما كان إعرابا بحَرْفٍ هـو عنـدي الإعـرابُ"(١) وقـد ذَكَر ألقابَ البناءِ في الكافية بقوله : "المبني ... وألقابُه ضمٌّ وفتحٌ وكَسْرٌ ووقْفٌ "(٢) وشَرَح الرضيُّ هـذا الكـلامَ ، فقـال : "أي ألقـابُ حركـاتِ أواخره وسكونها . والضـمُّ والفتـحُ والكسرُ ألقابٌ مُطلَقٍ الحركـاتِ وحدَها ... ولاتَقَعُ على حروف البنـاء ، فلايقـالُ : إنّ (يازيدانِ) مبنيٌّ على الضمّ . وأمّا ألقابُ الإعرابِ فإنّها كَمَا تُطلَقُ على الحركات تُطلَقُ علـى الحروف أيضا ، فيقالُ في نحو (جَاءَنِي زيدٌ ، والزيدانِ والزيدونَ) : إنّها مرفوعةٌ . هـذا علـى مذهب المصنف"(٣) ثُمّ اعترَضَ قائلا : "والذي يَغلِبُ في ظَنِّ أنّ المتقدّمـين لم يَضَعُـوا ألقـابَ الإعراب أيضا ، أعْني الرفْعَ والنصْبَ والجرَّ إلّا للحركات المعينة ؛ فالرفعُ كالضمِّ ، والنصبُ كالفتْح ، والجرُّ كالكَسْر ، ثُمّ إنّهم يُطلِقون على الحروف ـ لقيامها مَقَامَ حركاتِ الإعراب ـ أسماءَ الحركاتِ مجازا ، فقولُهم في نحـو (رَأيتُ الزيدِينَ) : إنّ (الزيدِينَ) منصـوبٌ . مجـازٌ . وكذلك إذا قامَ بعضُ الحركات مَقَامَ بعضٍ أطلقُوا اسمَ المنوبِ عنه علـى النـائب مجازا ... فأيشِ المانعُ ـ على هذا ـ أنْ يُطلَـقَ علـى الحروف القائمـةِ مَقَـامَ حركـاتِ البنـاءِ اسمُ تلـك الحركاتِ مجازا ، فيقال في (يازيدانِ ويازيدونَ) : إنّهما مبنيانِ على الضمّ مجـازا؟ . فلايكـونُ إذَنْ لِرَدِّ المصنف على النحاة إطلاقَهم أنّ (يازيدانِ) مبنيٌّ على الضمّ و(لارَجُلَيْنِ) علـى الفتـح وجهٌ"(٤) .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ٣/ ٤١ .

(٢) الكافية ص١٤٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٩٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٩٨-٣٩٩ .

الدراسة :

مِنَ المعلوم أنّ أنواعَ الإعرابِ أربعةٌ : رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ ، وأنّ الأصلَ في كلّ مرفوعٍ أنْ يكونَ بالضمّة ، وفي كلّ منصوبٍ أنْ يكونَ بالفتحة ، وفي كلّ مجرورٍ أنْ يكونَ بالكسرة ، وفي كلّ مجزومٍ أنْ يكونَ بالسكون . وقد اشتَهرَ عندَ المتأخرينَ أنّ ثَمّتَ حروفا تقوم مَقامَ حركاتِ الإعرابِ ، وهذه الحروفُ هي الألفُ والياءُ في التثنية ، والواوُ والياءُ في جمع المذكر السالم ، والواوُ والألفُ والياءُ في الأسماء الستة ، والنونُ في الفعل المضارع.

وإذا ذَهبنا نستَعرِضُ أقوالَ المتقدمينَ في هذه الحروفِ ألفَيْنا النونَ علامةً لِرَفْعِ الفعلِ المضارعِ[١] باتفاق البصريينَ والكوفيينَ ، وأما غيرُ النونِ فلِلْعلماء فيها ثلاثةُ أقوالٍ :

الأولُ : قولُ الخليلِ وسيبويهِ ، وهو أنها حروفُ إعرابٍ[٢] ، وحرفُ الإعرابِ - كما فَسّره بعضُهم - ماكان الإعرابُ فيه ظاهرا أو مقدرا ، فالظاهرُ كاللام في (الرَّجُل) ، والمقدرُ كالألف في (العصا)[٣] . قال سيبويهِ : "واعْلَمْ أنّكَ إذا ثَنّيتَ الواحدَ لَحِقَتْه زيادتانِ الأُولى منهما حرفُ المدّ واللّينِ ، وهو حرفُ الإعرابِ غيرمتحرّكٍ ولامنوّنٍ ، يكونُ في الرفعِ ألِفًا .. ويكونُ في الجرّ ياءً ..."[٤] وقال أيضا : "وإذا جَمعتَ على حدّ التثنية لَحِقَتْها زائدتانِ : الأُولى منهما حرفُ المدّ واللّينِ ، والثانيةُ نونٌ . وحالُ الأُولى في السكون وتركِ التنوينِ وأنّها حرفُ الإعرابِ حالُ الأُولى في التثنية"[٥] وقال السيرافيُّ : "واعْلَمْ أنّ الألفَ والياءَ في التثنية ، والواوَ والياءَ في الجمْع - عندَ جمهورِ مُفَسِّري كتابِ سيبويهِ - هُنّ حروفُ الإعرابِ بمنزلةِ الدّالِ مِنْ (زيدٍ) والرّاءِ مِنْ (جَعْفَرٍ) والألفِ مِنْ (قَفا) و(عَصا)"[٦] وممّنْ

---

(١) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص١٣٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص١٣٠ ، سر صناعة الإعراب ٢/١٩٥ ، التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٥-٣١ ، الإنصاف ص١٧-٣٩ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق رمضان عبد التواب ١/٦٧ .

(٤) كتاب سيبويه ١/١٧ .

(٥) كتاب سيبويه ١/١٨ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢١٩ تحقيق رمضان عبد التواب .

أخذ بقولِ الخليلِ وسيبويهِ الزجاجيُّ في كتابه الإيضاح[١] ، والسيرافي[٢] ، والفارسي[٣] ، وابن جني[٤] ، والأعلم الشنتمري[٥] .

وقد اختُلِفَ في هذه الحروفِ هَلْ فيها حركةٌ في النية؟ قولانِ :

أحدُهما:أَنَّ فيها حركةٌ مقدرةٌ ، وإِنْ لَم يُنطَقْ بها استثقالا ، كما تكونُ في (قَفا) و(عَصا) حركةٌ منويةٌ ، وهذا قولُ الأعلمِ الشنتمري[٦] .

والقولُ الآخَرُ : أنه لاحركةَ فيها منويةٌ ، وممنْ قال بهذا الفارسيُّ[٧] .

القولُ الثاني : أن هذه الحروفَ دليلُ الإعرابِ ، وليست بإعرابٍ ولاحروفِ إعرابٍ فإذا رَأيتَ مثلا الألفَ في التثنية علمتَ أَنَّ الاسمَ مرفوعٌ ، وإذا رأيتَ الياءَ علمتَ أَنَّ الاسمَ مجرورٌ أو منصوب"[٨] وهذا قولُ الأخفشِ[٩] ، وَتابَعَه المازنيُّ[١٠] ، والمبرد[١١] .

القولُ الثالثُ : أن هذه الحروفَ بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعرابٌ ، وهذا مذهبُ الكوفيين[١٢] ، وبه أخذ قُطْرُبٌ[١٣] .

---

(١) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص١٣١،٧٢ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٩/١ تحقيق رمضان عبد التواب .

(٣) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦/١-٣١ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٦٩٦/٢ .

(٥) ينظر : النكت ١٢٠/١-١٢١ .

(٦) ينظر : النكت ١٢١/١ .

(٧) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦/١-٢٧ .

(٨) ينظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، سر صناعة الإعراب ٦٩٥/١ .

(٩) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ .

(١٠) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص١٣٠ .

(١١) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ .

(١٢) ينظر : الإيضاح للزجاجي ص١٣٠ ، الإنصاف ص١٧-٣٩ .

(١٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢١/١ تحقيق رمضان عبد التواب .

وبَعدُ ... فإن المتأملَ في الأقوال السابقة يَجِدُ أنه لادِلالـةَ فيهـا على مقولـة الرضيِّ : "والذي يَغلِبُ في ظنِّ ..." فأصحابُ القـولِ الأول يَرَوْنَ أنّ الإعـرابَ يكـونُ بالحركـة ، وليس بالحرف إلا في موضع واحدٍ ، وهو الفعل المضارعُ . وأصحابُ القـولِ الثـاني ليسـت الحروفُ عندهم قائمةً مَقَامَ شيءٍ ؛ لأنها ليست بـإعراب أَصْـلا . وأصحـابُ القـول الثـالث الإعرابُ عندهم كما يكونُ بالحركات يكونُ بالحروف ، والظاهرُ مِنْ كلامهم أنهم يطلقون على الحروف أسماءَ الحركات حقيقةً لامجازا ، فَدَعْوى المجازِ تَحتَاجُ إلى دليل غير غلبة الظَّـنِّ ، إِذْ تَبين أنه لادليلَ فيها ، وعليه فليس لاعتراض الرضيِّ وَجهٌ . والله أعلم بالصواب .

المسألة التاسعة والعشرون
إضافة الوصف في قوله تعالى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

عَرَّف ابنُ الحاجبِ في الكافية الإضافةَ اللفظيةَ بقوله : "واللفظيةُ أَنْ يكونَ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثلُ (ضارب زيد ، وحَسَن الوجه)"[١] وصَرّح في الشَّرح أنه إنما قال : "مضافةً إلى معمولها" . ليُخرجَ الصِّفةَ المضافةَ إلى غير معمولها ، مثل (مَصَارِع مصر) ثم قال : "ونحوُه : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٢] على الأصحّ"[٣] .

وقد نقل الرضيُّ قولَ ابن الحاجب : "ونحوُه ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على الأصح" ثُمَّ عَقَّب عليه بقوله : "وهذا منه عجيبٌ ، وذلك أنّ ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ إمّا أَنْ يكونَ بمعنى (في) ، كما يَدَّعي المصنفُ في (ضَرْب اليوم) ، فيكونَ المضافُ إليه مفعولا فيه مِنْ حيثُ المعنى فيكونَ معمولَ اسم الفاعلِ ، فهو صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها ، وليس كـ(ضَرْب اليوم) ؛ لأنّه وإنْ كان مضافا إلى معموله لكنّه ليس صفةً ، فإضافتُه حقيقيةٌ . وإمّا أنْ يكونَ ممّا كان مفعولا فيه ، فاتّسعَ فيه ، فأُلْحِقَ بالمفعول به كما يدّعيه النحاةُ في نحو[٤] :

ياسَارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارِ

فهو أيضا معمولُ الصفة ، فتكون الإضافةُ غيرَ محضة ... ولعلَّ المصنفَ جَعَلَ ﴿مالِكِ يوم الدين﴾ بتقدير اللام ، كـ(مَصَارِع مصر) ، فلذا قال : ومنْ ذلك ﴿مالِكِ يوم الدين﴾ . لكنّ ذلك مخالفٌ لإطلاق قوله : (قيل : أو بمعنى (في) في ظَرْفه)"[٥] .

---

(١) الكافية ص١٢٣ .

(٢) سورة الفاتحة : الآية (٤) .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٩٥ .

(٤) مر سابقا في الصفحة ١٥٩ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢١٩ .

الدراسة :

ذكر ابنُ الحاجبِ أنّ الإضافةَ في (مُضارِع مصر) حقيقيةٌ ، وجَعَـلَ الإضافةَ في قولـه تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ مثلَها ، أيْ : في كونها إضافةً معنويةً ، وأنكرَ الرضيُّ أنْ تكـونَ الإضافةُ في الآية كذلك .

والذي يرجح عندي هو ماقاله ابنُ الحاجبِ ، وذلك لأمريْن :

الأول : تصريحُ ابنِ الحاجبِ في أماليه بذهاب بعضِهـم إلى أنّ الإضافةَ في الآيـة مِنْ قبيل الإضافةِ المحضةِ ، قال في الأمالي : "وإذا أُضيفتِ الصفةُ إلى غير معمولها كانت معنويةً أيضا ... وكذلك إذا قُلتَ : ضاربُ مصر . فالإضافةُ معنويةٌ .. وعلى ذلك حَمَلَ بعضُهم ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ كَراهةَ أنْ تَجريَ النكرةُ صفةً على المعرفة ، وعلى هذا الوجه يكونُ معرفةً ؛ لأنّها إضافةٌ معنويةٌ ، فتُفيدُ تعريفا"[(١)] وممّنْ نَصَّ على أنّ الإضافةَ في الآيةِ محضةٌ الزمخشريُّ ، فعندَ إعرابِ هذه الآيةِ قال : "فإنْ قُلتَ : فإضافةُ اسمِ الفاعلِ إضافةٌ غيرُ حقيقيةٍ فلاتكونُ مُعطيةً معنى التعريف ، فكيف ساغَ وقوعُهُ صفةً للمعرفة؟ قلتُ : إنّما تكونُ غيرَ حقيقيةٍ إذا أُريدَ باسم الفاعل الحالُ أو الاستقبالُ ، فكانَ في تقدير الانفصال ، كقولك : مالكُ الساعةَ أو غدًا . فأمّا إذا قُصِدَ معنى الماضي ، كقولكَ : هو مالكُ عَبْدِه أمسِ . أو زمانٌ مستمرٌّ ، كقولك : زيدٌ مالكُ العبيدِ . كانتِ الإضافةُ حقيقيةً ، كقولِكَ : مَوْلَى العبيدِ وهذا هو المعنى في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾"[(٢)] .

والثاني : إجازةُ أبي حيّانَ في اسم الفاعلِ المضافِ إلى معرفة - إذا كـان بمعنى الحـال أو الاستقبال - أنْ يكونَ معرفةً ، واحتجاجُه لذلك بكلام لسيبويه ، قـال أبـو حيـانَ عندَ إعراب الآية التي مَعَنا : "ومَنْ قرأ بجرّ الكاف فَعَلى معنى الصفة .. وإنْ كان بمعنى الاستقبال وهو الظاهرُ ؛ لأنّ اليومَ لم يوجَدْ فهو مُشكِلٌ .. وحَلُّ هذا الإشكالِ هو أنّ اسمَ الفاعلِ إنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبالِ جاز فيه وجهانِ : أحدُهما : ماقدّمناه مِنْ أنّه لايتعرّفُ بما أُضيفَ إليه ، إذ يكونُ منويّا فيه الانفصالُ مِنَ الإضافة ؛ ولأنّه عَمِلَ النصبَ لفظا . الثاني : أنْ يَتعرّفَ به إذا كان معرفةً ، فَيُلحَظ فيه أنّ الموصوفَ صار معروفا بهذا الوصف ، وكان

(١) الأمالي لابن الحاجب ١٠٦/٢ .
(٢) الكشاف ٥٧/١ .

تقييدُه بالزمان غيرَ معتَبَرٍ ، وهذا الوجهُ غريبُ النقلِ لايعرفُهُ إلّا مَنْ له اطلاعٌ على كتاب سيبويه ، وتنقيبٌ عن لطائفه ، قال سيبويه[١] ـ رَحِمه الله تعالى ـ : وزَعَمَ يونسُ والخليلُ أنَّ الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوزُ فِيهِنَّ كلِّهِنَّ أنْ يكُنَّ معرفةً ، وذلك معروفٌ في كلامِ العرب"[٢] وقد شَرَحَ السيرافيُّ كلامَ سيبويهِ السابقَ بقوله : "اعْلَمْ أنّ المعرفةَ تشارِكُ النكرةَ في موضعيْنِ يصيرُ لفظُ المعرفةِ كَلَفظِ النكرةِ .. وذلك في الأسماء الأعلامِ التي لاألِفَ ولاماً فيها ، وفي الأسماءِ المضافةِ التي يمكنُ فيها التنوينُ ، أو تقديرُه .. وقد حُكِيَ عن يونسَ والخليلِ أنّ تلك الصفاتِ المضافةَ يكونُ فيهِنّ كلِّهِنّ التعريفُ ، وطريقُ تعريفهِنّ أنْ ألا تكونَ النيةُ فيهِنَّ التنوينَ ، ومثلُ ذلك (مَرَرتُ بعبدِاللهِ ضارِبِكَ) بجَعْلِ (ضارِبِكَ) بمنزلة (صَاحِبِكَ) ؛ لأنّ (صَاحِبَكَ) كـ(غُلَامِكَ) لايُذهَبُ به مَذهَبَ الفِعلِ ، وإنْ كان مأخوذا مِنْ (صَحِب ، يَصْحَب) ؛ لأنّه قد صُيِّرَ بمنزلة المعروف بصُحْبَتِك ، وكذلك القولُ في (مِثلِكَ) : المعروف بِشِبْهِكَ .."[٣] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٤٢٨/١ .

(٢) البحر المحيط ٢١/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٥/٢-١٤٦ .

المسألة الثلاثون
العطف في قولهم (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب العطف : "والمعطوف في حكم المعطوف عليه ... وإنّما جاز (الذي يطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذّبابُ) لأنّها فاءُ السببية"[(١)] وقد شَرَحَ الجملةَ الأولى بقوله : "يريدُ فيمَا يجبُ له ويَمْتَنِعُ ، كما إذا وَقَعَ صلةً ، وعُطِفَ عليه جملةٌ أُخرى ، فإنَّه يُشتَرطُ فيها مِنَ الضمير مايُشتَرطُ في الأوّلِ ، وكذلك إذا وَقَعَ خبرا ، أو حالا ، أو ماأَشْبَهَ"[(٢)] كما بَيّنَ مرادَه مِنَ الجملة الثانية بقوله : "وتقديرُ الاعتراضِ أنْ يقالَ : (يَطيرُ) صلةُ (الذي) ، وفيه ضميرٌ يعودُ عليها ، و(فيَغْضَبُ زيدٌ) معطوفٌ على الصلة ، ولاضميرَ فيه يصححُ أنْ يكونَ صلةً ، فبَطَلَ عطفُه على (يَطير) . والجوابُ : أنّ هذه الفاءَ إنّما جِيءَ بها للسببية لاللعطف ، ولذلك لو قُلتَ : الذي يطيرُ ، ويَغضَبُ زيدٌ الذبابُ . لم يجُزْ باتفاق ، وأمّا هذه الفاءُ فهي فاءُ السببية ، وفاءُ السببية ليس يُشتَرَطُ فيها ذلك"[(٣)] .

وخالفه الرضيُّ في جَعْلِ الفاءِ في هذه المسألةِ غيرَ عاطفةٍ ، وانحصار معناها في السببية فَقَط ، وأنْ يكونَ العطفُ بالفاء وحدَها ، قال الرضيُّ : "والذي يُقَوّى عندي أنّ الجملةَ التي يَلزَمُها الضميرُ ، كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عُطِفَت عليها جملةٌ أخرى متعلقةٌ بالمعطوف عليها معنى ، بِكَونِ مضمونها بعدَ مضمونِ الأُولى متراخيا أو ، لا ، أو بغير ذلك جازَ تَجَرُّدُ إحدى الجملتينِ عنِ الضمير الرابطِ اكتفاءً بما في أختها التي هي قرينتُها وكجزئها ، سواءٌ كان مضمونُ الأُولى سببا لمضمون الثانية ، كما في مسألة الذباب ، أو ، لا ، كما تقولُ مخبرًا عنْ زيدٍ في (جاءَني زيدٌ فغَرَبَتِ الشمسُ) : الذي جاءَ فغَرَبَتِ الشمسُ زيدٌ . لأنّ المعنى : الذي يَعقُبُ مجيئَه غروبُ الشمسِ زيدٌ ، وتقولُ مخبرًا عن الشمس : التي جاءَ زيدٌ فغَرَبَتِ الشمسُ . وليس مجيءُ زيدٍ سببا لغُروب الشمس . وكذا يجوزُ مَعَ (ثُمَّ) ؛ إذ مضمونُ معطوفها بعدَ مضمونِ الأُولى ، وإنْ كان متراخيا ، تقولُ : الذي جاءَ ثُمّ غَرَبَتِ الشمسُ زيدٌ

(١) الكافية ص١٣٣ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٤٠ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٤١ .

إذ المعنى : الذي تَراخى عن مجيئه غروبُ الشمسِ زيدٌ . وكذا : الـتي جَاءَ زيـدٌ ثُمَّ غَرَبَـتِ الشمسُ . وكذا تقولُ في خبر المبتدأ : زيدٌ قَامَ فغَرَبَتِ الشمسُ ، وزيدٌ غَرَبَتِ الشمسُ فَقَـامَ . لامَنْعَ مِنْ جميع هذا ، وهذا كما تَعطِفُ على الضمير الرابط في الجملة التي يلزَمُها الضميرُ اسمًا ظاهرا ، نحو (زيدٌ ضَرَبتُهُ وعَمْرًا) ، أو تعطِفُ ضميرا على بعـض أجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه ، نحو (زيدٌ ضَرَبتُ عَمْرًا وأباه) ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ في أجـزاء الجملة المذكورة ضميرا ، لأنّ ذلك المفرَدَ المعطوفَ صـار مِنْ جُملة أجزائها بسبب العطف ؛ إذ لايستقِلُّ المفردُ ، فَلَمَّا لم تستقِلّ الجملةُ المعطوفةُ بالفـاء و(ثُمّ) ، وتَعلّقَت مـن حيثُ المعنى بالجملة المتقدمة لتعقُّب مضمونِها مضمونَها صـارت كـأحَدِ أجزائها ، فـاكْتُفِيَ بالضمـير في إحداهما . وأمّا إنْ لم يكنْ للجملة تعلّقٌ معنويٌّ بالمعطوف عليها ، نحو (الـذي قَـامَ وقَعَدَتْ هندٌ زيدٌ) لم يجُزْ إلا أَنْ يتَعلّقَ المضمونُ بالمضمون معنًى ، فتقول : الذي قَامَ وقَعَدَت هنـدٌ في تلك الحالِ زيدٌ . و:الذي تَزُولُ الجبالُ ، ولايَزُولُ أنا . و:الذي تقومُ القيامةُ ، ولايَنتَبِهُ أنتَ . لأنّ الاقترانَ معلومٌ مِنْ قرينة الحالِ ، وإذا لم يكنْ مع الواو قرينةُ الاقتران لم يجُـزْ ؛ لأنّ الـواوَ لمطلق الجمع ، لادلالةَ فيها على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء و(ثُمّ) تعلّقٌ معنـويٌّ بَيـنَ المضمونَيْنِ"(١) .

الدراسة :

من المعلوم أنّ الأصلَ في الفاء أنْ تكونَ للاتباع ، فإذا قيل مثلا : جاءَ زيـدٌ فعمـرٌو . كان مجيءُ عمرٍو تابعا لمجـيء زيـد . وقد عَـدَّ بعضُ النحاة للفاء ثلاثةَ مواضعَ : العطف ، والجواب ، والزيادة(٢) ، ومقصودُهم بالجواب هنا قسمان :

الأولُ : أنْ يَنتَصِبَ الفعلُ بعدَ الفاء على إضمار (أَنْ) ، وذلك في مواضعَ مذكورة في باب نواصب الفعل المضارع .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٤٢-٣٤٣ .

(٢) ينظر : معاني الحروف للرماني ص٤٣ ، الأمالي الشجرية ١/٢٩٠ .

الثاني : جوابُ الشرط ، نحو (إنْ تَقصِدْني فأُكرِمكَ) .

وذهب آخرونَ ، فقَسَّموا أضْرُبَ الفاء إلى :

١ - ضرْبٍ تكون فيه للعطف والاتباع جميعا .

٢ - ضرْبٍ تكونُ فيه للاتباع مجرّدا مِنَ العطف .

٣ - ضرْبٍ تكونُ فيه زائدةً ، دخولُها كخروجها[١] .

وقد صَرَّح بعضُ النحاة بأنَّ ممّا انفردَتْ به الفاءُ تسويغَ الاكتفاءِ بضميرٍ واحدٍ فيما تَضَمَّن جملتيْن ، نحو (الذي يَطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذبابُ) ، وعَلّلوا ذلك بقولهم : إنّما اغْتُفِر ذلك في الفاء ؛ لأنَّ مافيها مِنَ السببية سَوَّغَ تقديرَ مابعدَها وماقبلَها كلاما واحدا[٢] .

وقد اختُلِفَ في هذه الفاء أهي مُتبِعَةٌ عاطفةٌ أم متبعةٌ مجرّدَةٌ مِنْ معنى العطف؟ قولان:

الأول : أنها متبعةٌ عاطفةٌ ، وممَّنْ قال بهذا الرضيُّ - كما تَقدَّم - وابنُ مالك[٣] ، وابن الناظم[٤] ، والمرادي[٥] .

والثاني : أنها مُتبعةٌ مجرّدَةٌ من معنى العطف ، وممَّنْ ذَهَبَ إلى هذا ابنُ جني إذ قال : "واعْلَمْ أنّ الفاءَ إذا وَقَعت في أوائل الكَلِمِ غيرمبنيةٍ مِنْ أصلها ، فإنّها في الكلام على ثلاثةِ أضْرُبٍ .. الثاني : وهو الذي تكونُ فيه الفاءُ للاتباع دونَ العطفِ إلّا أنّ الثانيَ ليس مَدْخَلا في إعراب الأول ،ولامشاركًا له في الوضع ، وذلك في كلّ مكانٍ يكونُ فيه الأولُ علةً للآخر ، ويكونُ فيه الآخرُمُسَبّبًا عن الأول ، فَمِنْ ذلك جوابُ الشّرط في نحو قولِك : إنْ تُحسِنْ إليّ فاللهُ يجازيكَ . فهذه هنا للاتباع مجرّدَةً مِنْ معنى العطف"[٦] فقولُه : "الثاني .. وذلك في كلّ مكانٍ يكونُ فيه الأولُ علةً للآخَر ، ويكونُ فيه الآخَرُ مُسَبّبا عن الأول"

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٥١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/٣ ، مغني اللبيب ٤٢٤/٢-٤٢٥ .

(٣) ينظر : التسهيل ص١٧٥ ، شرحه لابن مالك ٣٥٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٤ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد ١٩٨/٣-١٩٩ .

(٦) سر صناعة الإعراب ٢٥١/١-٢٥٢ .

كما أنه يدخُلُ فيه ماذكَره ـ وهو فاءُ الجزاءِ ـ يدْخُلُ فيه كذلك الفاءُ في مثل (الذي يطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذبابُ) . وممن أخَذَ بقول ابنِ جني ابنُ يعيش[1] ، وممنْ صَرَّح بأنَّ الفاءَ في الموضعيْن قد تجَرَّدَتْ من معنى العطف ، وأُخلِصَت للسببية ابنُ هشام[2] ، وممنْ قال أيضا بأنّ الفاءَ في مسألة الذبابِ أُخرِجَت عن العطف القمولي[3] .

هذا ، وماذَهَب إليه الرضيُّ بقوله : "والذي يقوى عندي ..." أراه لايخلو منْ وجهٍ ؛ إذ المسألةُ قياسيةٌ ، وقد ذَكَر الرضيُّ مَثيلا لها ـ في العطف بالواو ـ وهو أنْ تَعْطِفَ على الضمير الرابطِ في الجملة التي يَلزَمُها الضميرُ اسما ظاهرا ، نحو (زيدٌ ضَرَبتُه وعَمْرًا) ، أو تَعطِفَ ضميرا على أجزاء الجملةِ اللازمةِ للضمير الخالية منه ، نحو (زيدٌ ضَرَبتُ عَمْرًا وأخاه) ثُم طرد الحكم في كلِّ ماكانَ فيه المعطوفُ متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباطه ، وذلك إذا كان المعطوفُ بالفاء ، أو (ثُمَّ) ، أو الواو بمعنى (مع) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٤٢٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٤٥٣/٢ تحقيق/عفاف بتن .

المسألة الحادية والثلاثون : الترتيب في توابع (أجمع) عند اجتماعها

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في ألفاظ التوكيدِ المعنوي : "والمعنويُّ بألفاظٍ محصورةٍ هي : نَفْسه ، وأَجْمَع ، وأَكْتَع ، وأَبْتَع ، وأَبْصَع"[١] .

وذَكَر الرضيُّ أَنّ الزمخشريَّ قَدَّم (أَبْتَع) على (أَبْصَع) ، وأنّ المصنفَ تَبِعه في ذلك ، ثُمّ قال : "ولاأدري ماصِحَّتُه ... والمشهورُ أَنَّكَ إذا ذَكَرْتَ أخواتِ (أَجْمَع) وَجَبَ الابتداءُ بـ(أَجْمَع) ، ثُمّ تَجيءُ بأخواته على هذا الترتيبِ : أَجْمَع ، أَكْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع"[٢] .

الدراسة :

التأكيدُ لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ تكريرُ اللفظ الأول ، مثلُ : (جاءَ زيدٌ زيدٌ) ، والمعنويُّ يكونُ بألفاظ مخصوصةٍ هي : (نَفْسُه) و(عَيْنُه) و(كِلاهُما) و(كُلُّه) و(أَجْمَعُ) و(أَكْتَعُ) ، وزادَ أهلُ الكوفة (أَبْصَعَ)[٣] ، بالصاد المهمَلَة ، وزادَ أهلُ بغدادَ (أَبْتَعَ)[٤] .

وقد اختُلِف في ترتيب توابعِ (أَجْمَعَ) إذا اجتمعتْ ، فذَهبَ ابنُ كيسان إلى عدم اشتراط الترتيب في توابع (أَجْمَعَ)[٥] ، وكأنه جَعَلَ مابعدَ (أَجْمَعَ) تواكيدَ ، معناها كمعنى (أَجْمَعَ) ، فأيَّها شِئْتَ قَدَّمْتَ[٦] ، وقد أخذ بمذهبه جمعٌ مِنَ النحاة ، منهم ابنُ مالك[٧] ،

---

(١) الكافية ص١٣٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٧٦/٢ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٤/١ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٤/١ .

(٥) ينظر : المفصل ص١١٤ ، شرحه لابن يعيش ٤٦/٣ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٧٣/٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٣ .

وابن القواس[١] ، المرادي[٢] . وجَعل ابنُ مالك الترتيبَ المشهورَ ـ وهو (أَكْتَع) ثم (أَبْصَع) ثُم (أَبْتَع) ـ هو المختارَ عندَه[٣] .

وذهب فريقٌ إلى وجوب مراعاة الترتيبِ ، بأنْ يقالَ : أَجْمَع ، أَكْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع ـ عند مَنْ يرى زيادتَها ـ وممنْ ذهب إلى وجوب هذا الترتيبِ الزجاجيُّ إذ قال : "الأسماءُ التي يُؤكَّدُ بها الواحدُ المذكَّرُ : كُلّه ونَفْسُه وعَيْنُه وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْصَعُ .. واعْلَمْ أنّ (أَكْتَعِينَ) تابعَ لـ(أَجْمَعِينَ) ، ولايَقَعُ إلّا بعدَه"[٤] وممنْ قال أيضا بِلُزُوم هـذا الـترتيبِ ابنُ جني[٥] ، وابن برهان[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن أبي الربيع الإشبيلي[٨] ، والسيوطي[٩] .

وذهب ابنُ عصفور إلى أنّ الترتيبَ إنما يَجِبُ في (أَجْمَع) و(أَكْتَع) ، وأما (أَبْصَع) و(أَبْتَع) فلايُشترَط فيهما ذلك . قال في المقرب : "وإذا اجتمعت ألفاظُ التوكيدِ بـدأتَ منها بالنَّفْس ، ثُمَّ بالعَيْن ، ثم بـ(كُلّ) ، ثُم بـ(أَجْمَع) ، ثُم بـ(أَكْتَع) ، وأَمّا (أَبْصَع) ، و(أَبْتَع) فلَكَ تقديمُ أَيِّهما شِئت"[١٠].

وجُملةُ القول أنّ تقديمَ (أَبْتَع) على (أَبْصَع) عند اجتماع توابع (أَجْمَع) قال بجوازه ابنُ كيسان ، وأخذ به بعضُ النحاةِ ، وعليه يكـونُ ماجـاء بـه ابـنُ الحـاجب مِنْ ترتيب لتوابع (أَجْمَع) لاغَرابةَ فيه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٧٥٩/١ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١٦٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٣ .

(٤) الجمل للزجاجي ص٢١-٢٢ .

(٥) ينظر : اللمع ص١٤٢ .

(٦) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣ .

(٨) ينظر : البسيط ٣٨٠/١-٣٨٢ .

(٩) ينظر : الهمع ١٢٣/٢ .

(١٠) المقرب ص٢٦٣ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٦/١ .

المسألة الثانية والثلاثون : وصف النكرة المبدلة من المعرفة

صَرّح ابنُ الحاجبِ في الكافية بأنه يجبُ وصفُ النكرة إذا أُبدلت مِنَ المعرفة ، قـال : "ويكونانِ معرفَتيْنِ ، ونكرتيْنِ ومختلِفيْنِ ، وإذا كان نكرةً مِنْ معرفة فالنعتُ ، مثلُ ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(١)"(٢) .

واعترَض الرضيُّ على هذا الحكم ، وذَكر أنّ الصوابَ أنه جائزٌ ، لاواجبٌ إذ قـال : "قال أبو عليٍّ في الحُجَّة - وهو الحقُّ - : يجوزُ تركُه . أيْ : تركُ وصفِ النكرةِ المبدلةِ مِنَ المعرفة إذا استُفِيدَ مِنَ البدل ماليس في المبدَلِ منه ، كقوله تعالى : ﴿بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾(٣) إذا لم يُجعَلْ (طُوًى) اسمَ الوادي ، بل كانَ مثلَ (حُطَم(٤) وخُتَع(٥)) مِنَ الطَّيِّ ؛ لأنّه قُدِّسَ مرتيْنِ ، فكأنّه طُوِي بالتقديس ، وكقول الشاعر :

إنَّا وَجَدْنَا بني جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لاطُولٍ وَلاقِصَرِ(٦)

أي : لاذي طُولٍ ، ولاذي قِصَرٍ ، وقوله :

فَلَا وَأَبِيكَ خيرٍ مِنْكَ إنّي ... البيت(٧)

فإنْ لم تُفِدِ النكرةُ ماأفاده الأوّلُ لم يَجُزْ ؛ لأنّه يكونُ إبهاما بعدَ التفسير ، نحوُ (بزيدٍ رَجُلٍ) ، وقد مَرّ أنّه لافائدةَ فيه"(٨) كما أَخَذ الرضيُّ على ابن الحاجبِ إطلاقَه في اشـتراط وصفِ النكرةِ المبدلةِ مِنَ المعرفة ، وقال : "وليس ذلك على الإطلاق ، بَلْ في بَدَل الكُلِّ مِنَ الكُلِّ"(٩) .

---

(١) سورة العلق : الآيتان (١٥،١٦) .

(٢) الكافية ص١٣٨ .

(٣) سورة طه : من الآية (١٢) .

(٤) الحطم : الذي لايَشبَع ، ورجلٌ حُطَمٌ : إذا كان قليل الرحمة للماشية يُهشم بعضَها ببعض . اللسان (حطم) ١٢/١٣٨-١٣٩ .

(٥) في تهذيب اللغة (ختع) ١/١٦٠ : دليل ختع ، وهو الماهر بالدلالة .

(٦) البيت بلا نسبة في الحجة لأبي علي ١/١١١ ، والخزانة ٥/١٨٣ .

(٧) صدر بيت عجزه : ليؤذِنُني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ .
والبيت لشمير بن الحارث الضبي في : نوادر أبي زيد ص٣٨٢ ، وفي الخزانة ٥/١٧٩،١٨٦ . وينظر : الحجة لأبي علي ١/١١١ ، المقرب ص٢٤٥ . التَّحَمْحُم : صوت الفَرَس إذا طَلَبَ العَلَفَ . ويؤذِنُني : أي يغمّني وليس هو لي في ملك .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٨٧-٣٨٨ .

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٨٧ .

الدراسة :

لم يَشترط البصريون في إبدال النكرة منَ المعرفة اتحادَ لفظٍ ، ولاوجودَ وصفٍ[١] . ومَنَع الكوفيون والبغداديون إبدالَ النكرة منَ المعرفة مالم تُوصَفْ[٢] ، وتابَعَهم السهيليّ[٣] وابن أبي الربيع[٤] ، والكيشي[٥] ، واستَدَلوا على ذلك بأنّ النكرةَ لاتُفيدُ في البدل إلا أنْ تكونَ موصوفةً ؛ فإذا قيل مثلا : مَرَرتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ . لم يكُنْ مفيدا ؛ إذ معلومٌ أنّ زيدا رجُلٌ فإذا وُصِف أفاد . وزاد البغداديون شرْطا آخرَ ، وهو أنّ يكونَ البدلُ مِنْ لفظ الأَوَّلِ[٦] ، واستَدَلوا على ذلك بأنه لم يَجِئْ شيءٌ مِنْ بدل النكرةِ إلا كذلك ، كقوله تعالى : ﴿لنسفعا بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ ، وقول كثير عزة[٧] :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وأجاب بعضُ البصريينَ عَمَّا أورده أهلُ الكوفة وبغدادَ مِن انتفاء الفائدةِ في إبدال النكرةِ مِن المعرفة ـ إذا لم تُوصَفْ ـ بأنه قد عُلِم مِن طريقة العربِ أنهم يُسَمُّون المذَكَّرَ بالمونث وعكسه ، وفائدةُ الإبدال رفعُ الإلباس ، نحو (مَرَرتُ بِهِندٍ رَجُلٍ ، وجعفرٍ امرأةٍ)[٨] كما استدلوا على فساد مااشتَرَطه الكوفيونَ والبغداديونَ بقوله :

فَلَاوَأبِيكَ خيرٍ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ[٩]

فـ(خيرٍ مِنْكَ) بدلٌ مِنْ (أبيك) ، وليس مِنْ لفظ الأَوَّل ، ولاموصوفا ، ولايتصَوَّرُ أنْ يكونَ نعتا ؛ لأنه نكرةٌ والأبُ معرفةٌ[١٠] . وبقول الآخرِ[١١] :

---

(١) ينظر : الحجة لأبي علي ١/١١١ ، المساعد ٢/٤٢٩ ، الهمع ٢/١٢٧ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٦ ، المساعد ٢/٨ .

(٣) ينظر : المساعد ٢/٤٢٩ .

(٤) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ص٥٦٤ .

(٥) ينظر : الإرشاد ص٣٨٥ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٦ ، الهمع ٢/١٢٧ .

(٧) ديوانه ص٩٩ ، والبيت من شواهد سيبويه ١/٤٣٣ ، والمقتضب ٤/٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٨ ، والخزانة ٥/٢١١ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٦ .

(٩) تقدم ذكره في الصفحة السابقة .

(١٠) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٧ ، الهمع ٢/١٢٧ .

(١١) سبق هذا الشاهد في الصفحة السابقة .

إنَّا وَجَدْنَا بني جِلَّانَ كُلَّهُمُ   كَسَاعِدِ الضَّبِّ لاطُولٍ ولاقِصَرِ

فـ(لاطُولٍ ولاقِصَرٍ) نكرةٌ ، وهما بَدَلانِ مِنْ (ساعِدِ الضَّبِّ) ولم يُنعتَا ، ولاهمَا مِنْ لفظِ الأول ، ولايجوز أنْ يكونا نعتينِ ؛ لأنَّ (سَاعِدِ الضَّبِّ) معرفةٌ[1] .

بهذا يَتَبين أنَّ قولَ مَنْ قال بعدم اشتراط الوصف في بدل النكرة مِن المعرفة ـ وهم البصريون وتَبِعهم الرضيُّ ـ هو الصوابُ . وأما مااعترَض عليه الرضيُّ بقوله : "وليس ذلك على الإطلاق ..." فيمكن دفعُه بأنّ مااشترطه ابنُ الحاجبِ في إبدال النكرة مِنَ المعرفة لايُتَصَوَّرُ في غير بدل الشيء مِنَ الشيء ؛ لأن غيرَ هذا البدل ـ وهو بدلُ البعضِ وبدلُ الاشتمالِ ـ يلزَمُه ضميرٌ يرجعُ إلى المبْدَلِ منه ، فإنْ كان متصلا به رَجَعَ معرفةً ، وإنْ كان منفصلا عنه رَجَعَ موصوفا به[2] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الحجة لأبي علي ١/١١١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٦-٢٨٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح ١/٤٥١ .

المسألة الثالثة والثلاثون
إعراب الضمير البارز في نحو (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو)

للضمير المنفصل مواضعُ ذكرها ابنُ الحاجب في الكافية بقوله : "ولايَسُوغُ المنفَصِلُ إلا لتعذُّر المتَّصِل ، وذلك بالتقديم على عامِلِه أو بالفَصْلِ لغَرَض ، أو بالحذف ، أو بكونِ العاملِ معنويًّا ، أو حرفا ، والضميرُ مرفوعٌ ، أو بكونه مسنَدا إليه صِفَةٌ جَرَت على غيرِ مَنْ هِيَ له"(١) .

وخالف الرضيُّ ابنَ الحاجب في قوله : "أو بكونه مسنَدا إليه صفةٌ جَرَتْ على غيرِ مَنْ هيَ له" ، وذهب إلى أنّ الضميرَ المنفصلَ في هذه الحالةِ تأكيدٌ للمسنَدِ إليه(٢) .

الدراسة :

إذا جَرى الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له وَجب عند البصريين إبرازُ الضمير ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبسُ أو لم يُؤمَن ، فمِثالُ ماأُمِن فيه اللبسُ (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو) ، ومِثالُ مالم يُؤمَنْ فيه اللَّبسُ - لولا الضميرُ - (زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو) . وأما الكوفيون فقالوا : إنْ أُمِن اللبسُ جاز الأمرانِ ، وإنْ خِيفَ اللبسُ وَجَب الإبرازُ(٣) .

والمشهورُ عند النحاة أنّ هذا الضميرَ البارزَ فاعلٌ ، ومِمَّنْ ذَكَر ذلك المبردُ ، قال : "واعْلَمْ أنّ الفعلَ يَتضمنُ الضميرَ ، واسمُ الفاعل لايتبيّنُ ذلك فيه ، فإذا جَرى على ماهو له لم يَظْهَرْ فيه ضميرٌ ، وإنْ جَرَى على لمنْ ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلةً لم يكُنْ بُدٌّ مِنْ إظهار الفاعل ، ألا تَرَى أنّكَ تقولُ : زيدٌ أَضْرِبُه ، وعمروٌ تَضْرِبُه . فإنْ وَضَعتَ في موضع (تَضرِبُه) (ضَارِبُه) قُلْتَ : زيدٌ ضارِبُه أنا ، وعمروٌ ضارِبُه أَنْتَ . لأنّ الفعلَ الذي أَظْهَرْتَ قد جَرَى خبرا على غيرِ نَفْسِه"(٤) ومِمَّنْ قال بهذا أيضا ابنُ السراج(٥) ،

(١) الكافية ص١٤٥ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٣١/٢ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١-٣٠٨ .
(٤) المقتضب ٩٣/٣-٩٤ .
(٥) ينظر : الأصول ١٨٨/١ .

والزمخشري[١] ، وابن الشجري[٢] ، والسهيلي[٣] ، وابن مالك[٤] ، وابن عقيل[٥] . وقد أبان ابنُ الشجري عن مقصود النحاة بإبراز الضمير ، فَذَكر أنّ معناه عندَهم إخلاءُ الوصفِ مِنَ المضمر المستَكِنِّ فيه وإسنادُه إلى هذا الضمير الملفوظ به ، فيُنَزَّلُ الضميرُ مَنزلةَ الفاعلِ الظاهر[٦] ، كما صَرح السهيليّ بعلة انفصال الضمير الفاعل ، وقال : "وأَشْبَهُ شيء بهذا الفصل الضميرُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له ، وهو فاعلٌ ، فإنه يكونُ منفصلا .. لأنّ هذه المضمراتِ - وإنْ كانت فاعلات - فإنّها في الأصل والمعنى مبتدأً ، و(ضاربها) ونحوُه خبرٌ عنها ، وهذه هي الحقيقةُ ، وجريانُ الصفةِ على غير مَنْ هيَ له اتساعٌ ومجاز ، فلَمّا كان الضميرُ مبتدأً في المعنى ، والمبتدأُ لايكونُ أبدا ضميرا متصلا كان هذا الفاعلُ كذلك لأنه مرتفعٌ بصفةٍ هي خبرٌ عنه في المعنى دونَ اللفظ ، فَرُوعِيَ فيه المعنى ، وبَقِي متصلا كما إذا كان مبتدأً"[٧] .

وقد استَدَلّ ابنُ الشجري على كون هذا الضمير فاعلا لاتوكيدا - وأُوافقُه فيما قال - بأنّ الخبرَ لَمّا أُخبِرَ به عن غَيْرِ مَنْ هو له صار خاليا مِنْ ضميرٍ مُسْتَكِنٍّ[٨] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المفصل ص١٣٣ .
(٢) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٥٤ .
(٣) ينظر : أمالي السهيلي ص٤١ .
(٤) ينظر : التسهيل ص٢٦ ، شرحه لابن مالك ١/٣٠٧ .
(٥) ينظر : المساعد ١/٢٢٨ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٥٤ .
(٧) ينظر : أمالي السهيلي ص٤١ .
(٨) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٥٤ .

المسألة الرابعة والثلاثون : حكم نون الوقاية مع الياء في (لَدُنْ)

تحدث ابنُ الحاجبِ في الكافية عن نونِ الوقاية ، فقال : "ونونُ الوقايةِ مَعَ الياءِ لازمةٌ في الماضِي وفي المضارعِ عريا عن نونِ الإعرابِ ، وأنتَ مَعَ النونِ فيه و(لَدُنْ) و(إنَّ) وأخواتِها مخيَّرٌ. ويُختارُ في (لَيْتَ) ، و(مِنْ) ، و(عَنْ) ، و(قَدْ) ، و(قَطْ) ، وعَكسُها (لَعَلَّ)"[١] .

وتَعقب الرضيُّ كلامَ ابن الحاجب السابقَ ، واعترَض على حُكم النونِ مَعَ (لَدُنْ) قائلا : "كان حَقُّ (لَدُنْ) أنْ يذكُرَه المصنفُ إما مَعَ الماضي أو مَعَ (لَيْتَ) و(مِنْ) و(عَنْ) ، لَكِنَّه تَبِعَ الجزُوليَّ ، فإنه قالَ في (لَدُنْ) : أنتَ مُخيَّرٌ. والقراءةُ حَمَلَتْهُما على ماقالا"[٢] .

الدراسة :

مذهبُ الخليلِ وسيبويه أنّ نونَ الوقايةِ مَعَ الياءِ لازمةٌ في (لَدُنْ) ، قال سيبويه : "وسَألتُه - رَحِمه اللهُ - عَنْ قولهم : عَنِّي وقَدْنِي وقَطْنِي ومِنِّي ولَدُنِّي . فقلتُ : مابالُهم جَعَلوا علامةَ إضمارِ المجرور هاهنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال : إنه ليس مِنْ حرفٍ تَلْحَقُه ياءُ الإضافةِ إلا كانَ متحرّكا مكسورا ، ولم يريدوا أنْ يحرّكوا الطاءَ التي في (قَطْ) ، ولاالنونَ التي في (مِنْ) ، فَلَمْ يكن لهم بُدٌّ مِنْ أنْ يجيئوا بحرفٍ لِيَاءِ الإضافةِ متحرّك ... وقد جاءَ في الشعر (قَطِي) و(قَدِي) ، فأمّا الكلامُ فلابُدَّ فيه مِنَ النون"[٣] . وعارضَ بعضُهم سيبويه فيمَا زَعَمه مِنْ أنّ عدمَ لحاقِ النونِ لِـ(لَدُنْ) مِنَ الضرورات ، وحُجةُ هؤلاءِ ثُبوتُ ذلك في إحدى القراءاتِ السَّبع[٤] ، كما سيأتي قريبا . وقد علل سيبويه لُزومَ النونِ في (لَدُنِّي) ، وعدمَ تحريكِ نونِ (لَدُنْ) بكَراهة أنْ تُشبهَ الأسماءَ المتحرّكةَ المتمكّنةَ ، نحو (يَدٍ) و(هَنٍ)[٥] . وممن

(١) الكافية ص١٤٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢ .

(٣) كتاب سيبويه ٣٧٠/٢-٣٧١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/١ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ٣٧١/٢ .

أَخَذَ بمذهب الخليل وسيبويه الزمخشريُّ[(١)] ، وابن يعيش[(٢)] . وذهب الجزوليُّ إلى أنّ إثباتَ نون الوقاية في (لَدُنْ) وحذْفَها سِيَّانِ إذ قال : "المجرورُ كلُّه متصل .. وَتَلْحَقُ به نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلّم .. وأنْتَ في إلحاقها معه متّصلا بـ(لَدُنْ) مخيَّرٌ"[(٣)] ، ومِمَّنْ تَبِعه ابنُ الحاجب ، والجامي[(٤)] .

وذهب قومٌ إلى أنّ حذْفَ نون الوقاية في (لَدُنْ) جائزٌ وأنّ إثباتَها أكثرُ مِنْ حذفها ، واستدَلّوا على جَواز الحذف بقراءة نافع ﴿مِنْ لَدُنِي عُذْرًا﴾[(٥)] بتخفيف النون وضمّ الدال ، ومِمَّنْ قال بهذا الرأي ابنُ مالكٍ[(٦)] ، والمرادي[(٧)] ، وابن هشام[(٨)] .

والذي آخُذُ به هو الرأْيُ الأخيرُ لثُبوت الحذف في القراءة الواردةِ مع كونِ الأصْلِ عدمَ الحذفِ ، ومِنْ ثَمّ أُوافِقُ الرضيَّ في أنّه كان ينبغي على ابن الحاجب أنْ يَذْكُرَ (لَدُنْ) مع (لَيْتَ) و(مِنْ) و(عَنْ) وأخواتِها . وأمّا ماذكَره الرضيُّ مِنْ جَواز جَعْل (لَدُنْ) مع الفعل الماضي في وُجوب إثباتِ النون فلاأُوافقُه عليه ؛ إذِ القراءةُ المذكورةُ آنفاً دليلٌ على جواز حذفِ النونِ ، وقد سَبَق أنّه احتَكَمَ هو نَفْسُه إلى إحدى القراءات في ترجيح رأْيٍ على رأي ابنِ الحاجب ، وذلك عندَ قولِه : ".. وهو أَوْلَى لورودِه في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بالجرّ في قراءة حمزةَ"[(٩)] فكان عليه أنْ يأخُذَ نَفْسَه هنا بِمَا أَخَذَها به هناك . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : المفصل ص١٣٩-١٤٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣ .

(٣) الجزولية ص٦٣ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٨٧/٢ .

(٥) سورة الكهف : من الآية (٧٦) . وقرأ نافع : (لدني) بضم الدال مع تخفيف النون . السبعة لابن مجاهد ص٣٩٦ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/١ .

(٧) ينظر : الجنى الداني ص١٥١ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب ٣٤٤/٢ .

(٩) ينظر : الصفحة ١٦٧ .

المسألة الخامسة والثلاثون : إعراب (ما) مِنْ (رُبَّمَا)

صرح ابنُ الحاجبِ في كتابه الإيضاح بأنّ (ما) في قول الشاعر(١) :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــــ ـــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

نكرةٌ موصوفةٌ(٢) ، ثُم قال : "وقد قِيلَ : إنّ (ما) ههنا مهيّئةٌ ، هَيّأتْ وقوعَ الجملِ بعدَ (رُبّ) ، مثلها في قولك : رُبَّمَا قامَ زيدٌ ، ورُبَّمَا زيدٌ في الدار . فلايكونُ فيه استدلالٌ .. وكان الأَوّلُ أَوْلَى ؛ لأنّ الضميرَ العائدَ على الموصوف حَذْفُهُ سائغٌ ، و(مِنَ الأَمْرِ) تَبْيينٌ لَهُ ، فإذا جُعلت (ما) مهيئةً كان قولُه : (مِنَ الأَمْرِ) واقعا موقعَ المفعولِ ، تقديرُه : تَكرهُ النفوسُ شيئا مِنَ الأمر ، وحَذْفُ الموصوفِ وإبقاءُ الصفةِ جارا ومجرورا في موضعه قليلٌ"(٣) .

وناقَشَه الرضيُّ - بعدَ أنْ نَقَل كلامَه بالمعنى - بأنّه لايَلْزَمُ مِنْ كون (ما) مهيّئةً أنْ يكونَ (مِنَ الأَمْرِ) واقعا موقعَ المفعولِ حتى يَرِدَ ماذُكِر ، لجواز أَحَدِ أمريْن :

أحدُهما : أَنْ تكونَ (مِنْ) متعلّقةً بـ(تَكْرَه) ، وهي للتبعيض ، كَمَا في (أَخَذْتُ مِنَ الدراهم) أي : أَخَذْتُ مِنَ الدراهم شيئا .

ثانيهما : تَضْمِينُ (تَكْرَه) معنى (تَشْمَئِزّ وتَنْقَبِض)(٤) .

الدراسة :

لاتخلو (ما) مِنْ أنْ تكونَ حرفا أو اسما ، فإنْ كانت اسما كانت على عدة أوجهٍ ،منها أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً . وقد أورد بعضُ النحاة البيتَ الذي ذَكَره ابنُ الحاجب في الإيضاح ، وصَرحوا بأنّ (ما) فيه نكرةٌ موصوفةٌ ، وممن ذَكَر هذا سيبويه ، قال : "وكذلك (مَنْ) و(مَا) إنّما يُذكَرانِ لحَشْوِهما ولوَصْفِهما ، ولم يُرِدْ بِهما خِلْوَيْنِ شيءٌ ، فَلَزِمَه الوصفُ

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت ، والبيت في ديوانه ص٤٤٤ ، والرواية في الديوان : (... تَجْزَعُ النفوس) ، وهو من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، والبيت في : المقتضب ٤٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤ ، الخزانة ١٠٨/٦ الفَرجة - بالفتح - في الأمر ، وبالضم في الحائط ونحوه .

(٢) ينظر : الإيضاح ٤٨٦/١ .

(٣) الإيضاح ٤٨٦/١-٤٨٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥١/٣ .

كما لُزمه الحشْوُ، وليس لهما بغير حشوٍ ولاوصفٍ معنًى .. ويقوِّي أيضا أنَّ (مَنْ) نكرةً قولُ عمرو .. و(رُبَّ) لايكون مابعدها إلا نكرةً ، وقال أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلت :

رُبَّ ماتَكرَهُ النفُوسُ مِنَ الأَمْـــــ ـــــرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[(١)]

وممن ذَكَر أيضا أنَّ (ما) في البيت السابق نكرةً موصوفةً الفارسيُّ[(٢)] ، والأعلمُ الشنتمري[(٣)] ، والزمخشري[(٤)] ، وابن الشجري[(٥)] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[(٦)] ، وابن يعيش[(٧)] ، وابن هشام[(٨)] . ومَنَع الفارسيُّ ، والأعلم ، وصدر الأفاضل أنْ تكونَ (ما) في البيت كافةً . وعَلل الفارسيُّ[(٩)] ، والأعلم[(١٠)] ذلك بأنَّ (ما) الكافةَ حرفٌ ، والهاءَ في (لَهُ) تعودُ إلى (مَا) ، ولايجوزُ - مع رُجوع الضمير إليها - أنْ تكونَ حرفا ، وعَلل صدرُ الأفاضل ذلك بقوله : "لو كانت (ما) كافَّةً لَمَا كان لِـ(مِنْ) التَّبيِينيَّةِ - بعدها - معنًى"[(١١)] .

وأجاز الرضيُّ - كما ذُكر آنفا - أنْ تكونَ (ما) كافةً لجواز أَحَد أمرَيْن :

أوّلُهُما : أنْ يكونَ (مِنَ الأَمْر) متعلّقا بـ(تَكْرَه) ، و(مِنْ) للتبعيض ، وممن أجاز هذا الوجهَ أيضا ابنُ هشام ، قال في المغني : "ويجوز أنْ تكونَ (ما) كافةً ،والمفعولُ المحذوفُ اسما ظاهرا ، أيْ : قد تَكرَهُ النفوسُ مِنَ الأمر شيئا ، أي : وَصْفًا فيه ، أو الأصل : أَمْرا مِنَ الأمور ، وفي هذا إنابةُ المفرد عن الجمع"[(١٢)] .

---

(١) كتاب سيبويه ١٠٦/٢،١٠٨-١٠٩ .
(٢) ينظر : إيضاح الشعر ص٤٤٥ .
(٣) ينظر : النكت ٤٩٨/١ .
(٤) ينظر : المفصل ص١٤٥ .
(٥) ينظر : الأمالي الشجرية ٥٥٤/٢،٥٦٦ .
(٦) ينظر : التخمير ٢٠٤/٢ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤ .
(٨) ينظر : مغني اللبيب ٢٩٧/١ .
(٩) ينظر :إيضاح الشعر ص٤٤٦ .
(١٠) ينظر: النكت ٤٩٨/١ .
(١١) ينظر : التخمير ٢٠٤/٢ .
(١٢) مغني اللبيب ٢٩٧/١ .

وثانيهما : أَنْ يكونَ (مِنَ الأَمْرِ) متعلِّقًا بـ(تَكْرَه) على تضمينِ (تَكْرَه) معنى (تَشْمَئِزّ) و(تَنْقَبِض) .

وهذانِ الوجهانِ آخُذُ بهما ؛ إذ يَشهَدُ للأوّل - في نظري - استقامةُ المعنى مَعَ جَعْلِ (بَعْضٍ) مكانَ (مِنْ) ، وقد قال ابنُ الحاجبِ في (مِنْ) للتبعيض : "وتَعرِفُها بأنَّكَ لو جَعَلْتَ مكانَها (بعضا) استقامَ المعنى"[١] .

وَيشهَدُ للوجه الثاني روايةُ (تَجْزَعُ) بَدَلَ (تَكْرَه) ، وممن ذَكَر هذه الروايةَ ابنُ يعيش[٢] . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٨ .

المسألة السادسة والثلاثون : العدل في (فَجَارِ) و(فَسَاقِ) ونحوهما

قال ابنُ الحاجب في شرحه على الكافية عندَ تعرُّضه لِعِلّةِ بناء (فَعَالِ) مصدرا معرفةً ، كـ(فَجَارِ) ، وصفةً غالبةً لمؤنث ، نحوُ (يافَسَاقِ) : "هـذانِ البابـانِ مبنيّانِ باتفـاق لمشـابهتهما (فَعَالِ) الذي هو اسمُ فِعْلٍ مِنْ حيث العَدْلُ ، ومِنْ حيثُ الزِّنةُ . أما العـدلُ فَلِأَنَّ (فَجَارِ) معدولٌ به عَنِ (الفُجُـور) أو (الفَجـرَةِ) ، و(فَسَـاقِ) معـدولٌ بـه عَـنْ (فاسِـقَة) . وأما الزِّنَةُ فلاتفاقهما مَعًا في بِنَاءِ (فَعَالِ)" [١] .

وأَنْكَرَ الرضيُّ العدلَ في أسماء الأفعـال أَصْـلا ، وقـال : "الـذي أَرَى أَنّ كَـونَ أسمـاءِ الأفعال معدولةً عَنْ ألفاظِ الفِعْلِ شيءٌ لادَليلَ لَهُمْ عليه ، والأصلُ في كلِّ معـدولٍ عـن شـيءٍ أَلَّا يَخرُجَ عَنْ نوعِ المعدول عنه أَخْذا مِنْ استقراء كلامهم ، فكَيْفَ خَرَجَ الفِعْـلُ بـالعَدْلِ مِـنَ الفعلية إلى الاسمية ، وأما المبالغةُ فَهِي ثابتةٌ في جميع أسماءِ الأفعال" [٢] .

كما رَدَّ الرضيُّ العدلَ في نحـو (فَجَـارِ) و(فَسَـاقِ) ، وقـال معترضـا علـى كـلام ابـن الحاجب السابق : "فإنْ ادَّعَى العدلَ المحقّقَ فَمَا الدليـلُ عليـه ، وثُبـوتُ (الفُجُـور) و(فَاسِـقَة) لايَدُلّ على كون (فَجَارِ) و(فَسَاقِ) معدولَيْنِ عنهما ؛ إذ مِنَ الجائز ترادُفُ لفظيْنِ في معنًى ، ولايكون أحدُهمامعدولا عن الآخر؟ وإن ادَّعَى العدلَ المقدَّرَ لاضطرار وُجودِهما مَبْنيّيْنِ إلى ذلك ، كما ذَكَرَ لِمَنْعِ صَرْفِ (عُمَر) - وهو الظاهرُ مِن كلامه - فَمَا الدليلُ على كون (نَزَالِ) الذي هو الأصلُ معدولا ؟وقد قُلنا قَبْلَ ذلك ماعَلَيْه؟ وإنْ قَـدَّرَ العـدلَ في الأصل أيضـا فهـو تَكلُّفٌ على تَكَلُّفٍ" [٣] .

الدراسة :

مذهبُ سيبويه وجمهورِ النحاة أنّ ماكان على (فَعَالِ) مِنْ أسماء الأفعال فهـو معـدولٌ عن لفظ فِعْلِ الأَمْر [٤] ، قال سيبويه : "هذا بابُ ماجَاءَ معدولا عن حده مِنَ المؤنث ... فقد

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٨/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١١٠/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١١٥/٣ .

(٤) ينظر : الجمل للزجاجي ص٢٢٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦١/١-٦٢ ، الإيضاح العضدي ص٣١١.

يَجِيءُ هذا المعدولُ اسما للفِعْل .. ويقال : نَزَالِ . أَيِ : انزِلْ .. فالحدُّ في جميع هذا (افْعَلْ) ، ولكِنَّهُ معدولٌ عَنْ حدِّه"[١] . كما ذهب الجمهورُ إلى أنّ ماكان مصدرا معرفةً كـ(فَجَارِ) ، وصفةً غالبةً كـ(فَسَاقِ) معدولٌ أيضا[٢] .

وقدِ اختُلِف في علة بنائِهما ، فذهب سيبويهِ إلى أنّها قوةُ شَبَهِهِمَا بِمَا وَقَع موقِعَ المبني - وهو اسمُ الفِعْل ، كـ(نَزَالِ) - مِنْ حيث العدلُ والزِّنةُ ، قال سيبويهِ : "هذا بابُ ماجاءَ معدولا عن حدِّه مِنَ المؤنّث كما جاء المذكّرُ معدولا عَنْ حدِّه .. فقد يَجِيءُ هذا المعدولُ اسما للفِعْل ،واسماً للوصف المنادَى المؤنّثِ ، كما كان (فُسَقُ) ونحوُه للمذكّر ، وقد يكون اسمًا للوصف غيرِ المنادَى وللمصدر .. ومما جاءَ مِنَ الوصف منادًى ، وغيرَ منادًى (ياخَبَاثِ) و(يالَكَاعِ) ، فهذا اسمٌ للخبيثة وللَّكْعَاءِ .. فهذا كلُّه معدولٌ عن وجهِه وأصلِه ، فجعلوا آخِرَه كآخِرِ ماكان للفعل ؛ لأنّه معدولٌ عن أصله ، كما عُدِل (نَظَارِ وحَذَارِ) وأشباهُهما عن حدِّهن ، وكُلُّهن مؤنّثٌ ، فجعلوا بابَهُن واحدا .. ومما جاءَ اسمًا للمصدر قولُ الشّاعرِ النابغةِ[٣] :

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بيننَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فـ(فَجَارِ) معدولٌ عنِ (الفَجْرة) .. وأُجرِي هذا البابُ مُجْرَى الذي قَبلَه ؛ لأنّه عُدِل كَمَا عُدِل ، ولأنّه مؤنّثٌ بمنزلتِه .."[٤] . وممن أخذ بعلّة سيبويهِ هذه ابنُ الحاجب[٥] ، ويحيى العلويّ[٦] ، والجامي[٧] .

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٢٧٠-٢٧٢ .

(٢) ينظر : الجمل للزجاجي ص٢٢٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٦١-٦٣ ، الإيضاح العضدي ص٣١١ النكت ٢/٨٥٣ .

(٣) ديوانه ص٥٥ ، والبيت في : شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣ ، شرح التصريح ١/١٢٥ .

(٤) كتاب سيبويه ٣/٢٧٠-٢٧٤ .

(٥) ينظر : الكافية ص١٥٦ .

(٦) ينظر : الأزهار الصافية الورقة٤٦أ .

(٧) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/١١٤ .

وذهب المبردُ إلى أنّ سببَ بنائهما هو اجتماعُ التأنيثِ والعدلِ والعلميةِ فيهما[١] . وأبطلَ السيرافيُّ[٢] ،وابنُ جني[٣] كلامَ المبرد بأنّ البناءَ إنما يَقَعُ بمشاكلة الحروف والوقوع موقِعَها ، وأما منعُ الصرفِ فإنّما يكونُ مِنْ قِبَلِ اجتماع عِلّتَيْنِ فصاعدا مِنَ العلل التي تمنَعُ الصرفَ ، واستدَلَّ ابنُ جني على فساد رأي المبرد بعدمِ بناءِ مااجتَمع فيه أكثرُ مِنْ علتين ، نحوُ (مَسَاجِدَ) - اسمِ رَجُلٍ - و(أَذْرَبِيجَان) اسْم امرأة[٤] .

ورأى بعضُهم أنّ علةَ بنائهما هي تضمنُهما معنى تاءِ التأنيث[٥] ، فزَعَمَ أنّ (يَسَارِ) متضمنةٌ لتاء التأنيث التي في الميسرة ؛ لأنّه بمعناه ، فكأنّه تَضَمَّنَ معنى تاء التأنيث[٦] . وضَعَّفَ هذا الرأيَ كلٌّ مِن ابن الحاجب[٧] ، والرضيُّ[٨] ، وردّا عليه .

وقد ذَكَرَ ابنُ جني أنّ (فَجَارِ) في بيت النابغةِ معدولةٌ عن (فَجْرَة) عَلَمًا بدون (أل) واستدَلَّ على ذلك بأنّ الشاعرَ قَرَنها بعَدْلِها (بَرَّة) ، فَكَمَا أنّ (بَرَّة) عَلَمٌ لامحالةَ فكذلك ماعُدِلَ عنه (فَجَارِ) ، فهو في التقدير (فَجْرَة) ، ولو عُدِلت (بَرَّة) هذه على هذا الحدّ لوَجَبَ أنْ يقالَ فيها : بَرَارِ[٩] . وممن قال برأي ابن جني ابنُ الخشاب[١٠] ، والشاطبيُّ[١١] .

وقد سَبق أنّ الرضيَّ أنكرَ على مَنْ قال بالعدل في نحو (نَزَالِ وفَجَارِ ولَكَاعِ) .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٧٤/٣ .
(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٣/١ .
(٣) ينظر : الخصائص ١٧٩/١-١٨٠ .
(٤) ينظر : الخصائص ١٨٠/١ .
(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ١١٤/٣ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٣٦٢/٢ .
(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٨/٣ .
(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١١٥/٣ .
(٩) ينظر : الخصائص ٢٦١/٣ .
(١٠) ينظر : المرتجل ص٩٧ .
(١١) ينظر : خزانة الأدب ٣٣١/٦ .

والذي أراه أنّ قولَ مَنْ قال : إنّ نحوَ (نَزَالِ ، وفَجَارِ ، ولَكَاعِ) معدولٌ عن حدّه هو أمْرٌ كالمجمَعِ عليه عندَ النحاة ، فهو مقدَّمٌ على غيره ، كما أنّ ماذكَره الرضيّ في علة بناءِ نحوِ (فَجَارِ ، وفَسَاقِ) أيضا رأيٌ له وَجْهُهُ ، ويمكن قَبُولُه لاسِيَّما وأنّ النحاةَ قد ذَكَروا أنّ علةَ العدلِ في أضْرُبِ (فَعَالِ) السابقةِ هي المبالغةُ[1] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : الأمالي الشجرية ٣٥٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٤ .

المسألة السابعة والثلاثون
هل (مَنْ) و(مَا) و(كيف) ونحوهما من أدوات الاستفهام كنايات؟

ذكر ابنُ الحاجب الكناياتِ في الكافية ، فقال : "الكنايات : (كَمْ) و(كَذَا) للعـدد ، و(كَيْتَ) و(ذَيْتَ) للحديث"[١] ، وبين في الشرح مرادَه بالكنايات ، وقال : "والمـرادُ بالكنايات هاهنا ألفاظٌ مبهَمَةٌ يُعَبَّر بها عَمّا وَقَع في كلام مفَسَّرا ، إما لإبهامه على المخاطب وإما لنسيانه ... ولايستقيمُ أنْ تكونَ الكنايةُ مرادا بها وقوعُ اللفظِ عِوَضـا مِن لفظٍ أو من ألفاظ ؛ فإنَّه يؤدِّي إلى أنْ تكونَ أكثرُ الكلماتِ كناياتٍ ، وإلى أنْ يكونَ نحوُ (أَيْنَ ، وكَيْفَ وأَيَّانَ ، ومَتَى) كناياتٍ"[٢] .

وخالف الرضيُّ المصنفَ في كلامه الأخير ، وقال : "وقولُ المصنفِ : ليس نحـوُ (مَـنْ وَما ، وكَيْفَ) كنايةً . ممنوعٌ ؛ إذ كثيرا مايَجري في كلامهم أنَّ (مَـنْ) كنايةٌ عـن العقـلاء ، و(مَا) عن غيرهم"[٣] .

الدراسة :

عرف ابـنُ الحـاجبِ الكنايـةَ بمـا سَـبق ، وعرفهـا الرضـيُّ بقولـه : "الكنايـةُ في اللغـة والاصطلاح : أَنْ تُعبِّرَ عن شيءٍ معيَّنٍ ، لفظا كان أو معنى بلفظ غيرِ صريحٍ في الدلالة عليـه . إما للإبهام على بعض السامعينَ ، كقولك : جَاءَني فُلان . وأنت تريد زيدا ، وقـال فـلان : كَيْتَ وكَيْتَ . إبهاما على بعض مَنْ يسمَعُ ، أو لشناعة المعَبَّرِ عنه ، كـ(هَـن) في الفَـرْج ، أو الفعل القبيح كـ(وَطِئْت ، وفَعَلْت) عن (جَـامَعْت) ، والغـائِطِ للحَـدَث ، أو للاختصـار ، كالضمائر الراجعَةِ إلى متقـدِّم ، أو لنـوعٍ مـنَ الفصاحـة ، كقولـك : كَثِـيرِ الرَّمَـادِ . للكثـير القِرَى ، أو لغير ذلك مِنَ الأغراض"[٤] .

---

(١) الكافية ص١٥٩ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٦١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٤٨/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٤٧/٣ .

ومِنَ الألفاظ التي عدها النحاةُ في الكنايات (كَذَا) ، و(ذَيْتَ) ، و(كَيْتَ) ، و(كَأَيِّنْ) قال سيبويهِ : "هذا بابُ ماجَرَى مُجرَى (كَمْ) في الاستفهام ، وذلك قولُك : لَهُ كَذا وكَذا دِرْهما . وهو مُبْهمٌ في الأشياء بمنزلة (كَمْ) ، وهو كنايةٌ للعدد بمنزلة (فُلَان) إذا كَنَّيتَ به في الأسماء ، وكقولك : كان مِنَ الأَمْرِ ذَيَّةَ وذَيَّةَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ ، وكَيْتَ وكَيْتَ ... وكذلك كَأَيِّنْ رجلا قد رأيتُ"[1] . وأما نحو (مَنْ) و(مَا) و(كَيْفَ) فالظاهرُ مِن كلام النحاةِ أنّها ليست بكناية . قال سيبويهِ : ".. و(مَنْ) ، وهي للمسألة عن الأَنَاسِيِّ .. و(مَا) مِثلُها ، إلا أنّ (ما) مبهَمةٌ تَقَعُ على كلِّ شيء ..و(كَيْفَ) : على أيِّ حالٍ؟"[2] وممن لم يَعُدَّ شيئا مِنْ ذلك مِنَ الكنايات المبردُ[3] ، والزجاجيُّ[4] ، والسيرافي[5] ، والفارسي[6] ، وابن جني[7] ، والصيمري[8] ، وابن الشجري[9] ، وابن يعيش[10] .

بهذا يَتبيَّنُ أنّ قولَ مَنْ قال : إنَّ (ما) و(مَنْ) و(كَيْفَ) ليس بكناية هو الصواب . والله أعلم .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/١٧٠ ، وينظر : النكت ١/٥٣١-٥٣٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٢٨،٢٣٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢/٤٩،٥١ ، ٤/٢١٧-٢١٨ .

(٤) ينظر : الجمل للزجاجي ص٣٢١،٣٢٣ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١١٢،١٣٣-١٣٤ تحقيق د. رمضان عبد التواب .

(٦) ينظر : البغداديات ص٢٦٤ .

(٧) ينظر : اللمع ص٢٩٥-٢٩٦ .

(٨) ينظر : التبصرة ١/٤٦٩-٤٧٠ .

(٩) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٢٣٤ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤-١٤٥ ، ٤/٥-٦ .

المسألة الثامنة والثلاثون : إعراب (كم) الخبرية والإنشائية

في الكافية ذكر ابنُ الحاجب مواقعَ (كَمْ) ـ بنوعَيْها ـ مِنَ الإعراب ، فقال : ".. وكِلاهما يقَعُ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، فكُلُّ مابعدَه فِعْلٌ غيرُ مشتَغِلٍ عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حَسَبِه"[(١)] .

واعترض الرضيُّ على قول ابن الحاجب : "فكُلُّ مابعدَه فِعلٌ غيرُ مشتَغِلٍ عنه بضميره كان منصوبا" بقوله : "منتقَضٌ بقولك : كَمْ جَاءَكَ . فإنّ (جَاءَكَ) فعلٌ غيرُ مشتَغِلٍ عن (كَمْ) بضميره ؛ لأنّ معنى الاشتغال عنه بضميره أنّه كان ينصِبُه لو لم يَنصِبْ ضميرَه"[(٢)] .

كما استَدْرَكَ على قول ابن الحاجب : "كان منصوبا معمولا على حَسَبه" ، وقال : "الأَوْلَى أنْ يقولَ : معمولا على حَسَبه وحَسَب المميز معًا . وذلك أنّك تقول :كَمْ يوما ضَرَبْتَ؟ . فـ(كَمْ) منصوبٌ على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك مِنَ المنصوبات ، فتعيُّنُه لأحد المنصوباتِ إنما هو بِحَسَب الفعل وحَسَب المميز ، فبقولك : معًا . تَعَيَّنَ للظرفية ، ولو قُلتَ : كَمْ رَجُلا . لكان انتصابُه بكونه مفعولا به ، ولو قُلتَ : كَمْ ضربةً . لانتَصَبَ بكونه مفعولا مطلقا"[(٣)] .

الدراسة :

عرف ابنُ الحاجب في الكافية الاسمَ الذي أُضمِرَ عاملُه على شريطة التفسير بقوله : "هو كلُّ اسم بعدَه فِعْلٌ أو شِبهُهُ مشتَغِلٌ عنه بضميره أو متعلِّقِه ، لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسِبُه لَنَصَبَه"[(٤)] ، وعلى هذا التعريف يكون الفعلُ في قولنا : كَمْ رَجُلا جَاءَكَ . غيرَ مشتَغِلٍ عنه ؛ لأنه لم يَنْصِبْ ضميرَ (كَمْ) ، بل رَفَعه ، كما أنّه لو سُلِّطَ على (كَمْ) لم ينصِبْه ، وعليه يكون قولُ ابن الحاجب في إعراب (كَمْ) : "فكلُّ مابعدَه فعلٌ غيرُ مشتَغِلٍ عنه كان منصوبا" منتَقَضًا ـ كما ذَكَر الرضيُّ ـ بإعراب (كَمْ) في نحو (كَمْ جَاءَكَ) .

(١) الكافية ص١٦٠ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٥٩/٣ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٣-١٥٩ .
(٤) الكافية ص٩٧ .

وفي نظري - والله أعلم - أنّه يمكنُ أنْ يُعتذَرَ عن ابنِ الحاجبِ في هذا الموطنِ بمثلِ مااعتذَرَ به ابنُ أبي الربيع الإشبيلي عنِ الزجاجي بعدَ ما ذَكَرَ أنّه اعْتُرِضَ على قوله في الجُمَل : "إذا اشتَغَلَ الفِعلُ عنِ المفعول بضميره ارتَفَعَ بالابتداء"(١) . فقد قال الإشْبِيليُّ : "والعُذرُ لأبي القاسم أنّه أراد : باب اشتغالِ الفعلِ عَمَّا يَصِحُّ أنْ يكونَ مفعولا به ، ويكونُ بمنزلة قوله : (وإذا تَقَدَّمَ نعتُ النكرةِ عليها نُصِبَ على الحال) (٢) أي : تقدَّم مايَصِحّ أنْ يكونَ نعتا ، وأما النعتُ فلايمكنُ تقديمُهُ ، وهو نعتٌ"(٣) . ويُشبِهُ هذا العُذْرَ ماذَكَره عصامُ الدين الإسفراييني في شرحه على الكافية بعدَ أنْ أوْرَد اعتراضَ الرضيِّ ، حيث قال : "ولامَدْفَعَ لَهُ إلا بتقييد الفعلِ بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْصِبَه"(٤) .

وأما مااستَدْرَكه الرضيُّ على قول ابنِ الحاجب : "كان منصوبا معمولا على حَسَبِه" فأرَى أنّه محِقٌّ فيه . وقد أَخَذ بعضُ شرّاح الكافية استدْراك الرضيِّ بعَيْن الاعتبار ، فتناولوا كلامَ ابنِ الحاجب في الكافية بمزيدِ شرحٍ وإيضاح ، وممن فَعَل هذا الجامي(٥) .

---

(١) الجمل للزجاجي ص٣٩ .

(٢) الجمل للزجاجي ص١٥ .

(٣) البسيط ٦١٥/٢ .

(٤) شرح الكافية للعصام ص٢١٤ .

(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ١٢٦/٢ .

المسألة التاسعة والثلاثون
دخول (مِنْ) الجارة على مميز (كم) الاستفهامية

تحدث ابنُ الحاجب في الكافية عن تمييز (كَمْ) بنوعَيْها ، فقال : "فـ(كَمْ) الاستفهاميةُ مميّزها منصوبٌ مفردٌ ، ومميّزُ الخبريةِ مجرورٌ مفردٌ ومجموعٌ . وتدخلُ (مِنْ) فيهما ، ولَهما صَدْرُ الكلام"[١] .

وخالفه الرضيُّ في دخول (مِنْ) على مميز (كَمْ) الاستفهامية ، وقال : "وأما مميزُ (كم) الاستفهاميةِ فلم أعثرْ عليه مجرورا بـ(مِنْ) في نظم ولانثر ، ولادَلَّ على جوازه كتابٌ مِنْ كتب النحو ، ولاأدري ماصحّتُه؟"[٢]

الدراسة :

(كم) في الكلام على ضربَيْن : استفهاميةً وخبريةً ، وكِلَاهما يفتقرُ إلى تمييز ، وتمييزُ الخبريةِ يكون مجرورا بالإضافة أو بـ(مِنْ) ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾[٣] . وتمييزُ الاستفهاميةِ يكون منصوبا ، ويجوز جَرُّه بـ(مِنْ) مقدّرةٍ إنْ وليَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ ، نحوَ (بِكَمْ دِرْهمٍ اشْتَرَيْتَ هذا؟) . هذا هو المشهورُ مِنْ أحكام تمييز (كَمْ) بنوعَيْها إذا لم يُفصَلْ بين (كَمْ) ومميّزِها . وقولُ ابن الحاجب : "وتدخُل (مِنْ) فيهما" يفهَمُ منه أنّ (مِنْ) تدخلُ على تمييز (كم) الاستفهاميةِ سواءً وَلِيَ التمييزُ (كَمْ) أَمْ لَمْ يَلِهَا ، وقولُ الرضيِّ في اعتراضه : "أما مميزُ (كم) الاستفهاميةِ فلم أعثرْ عليه مجرورا بـ(مِنْ) ..." يحتَمِلُ أحَدَ أمريْن :

الأولُ : أنّه يَعتَرِضُ على دخول (مِنْ) ، والتمييزُ مفصولٌ مِنْ (كم) .

الثاني : أنّه يعترضُ على دخول (مِنْ) ، والتمييز متصلٌ بـ(كم) .

---

(١) الكافية ص١٥٩-١٦٠ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٣ .
(٣) سورة النجم : الآية ٢٦ .

وقد فَهِم بعضُ النحاةِ مِن اعتراض الرضيِّ الأمرَ الأولَ ، فَرَدوا عليه مِنْ هذا المنطَلق ، ومِنْ هؤلاءِ سعدُ الدينِ التفتازاني[١] ، والسَّيِّدُ الشريف الجرجاني[٢] ، والجامي[٣] ، وعصام الدين الإسفراييني[٤] ، فقد رَدوا تَوَقُّفَ الرضيِّ في دخول (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهامية بآية مِنَ القرآن دَخَلَت فيها (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهامية ، والتمييزُ مفصولٌ مِنْ (كم) وهي قولُه تعالى : ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[٥] .

والذي يبدو أنّ الرضيَّ لم يكُنْ يَقصِدُ باعتراضه التمييزَ ، وهو مفصولٌ مِنْ (كم) ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنّ الرضيَّ ذَكَر ضِمْنًا أنّ (مِنْ) تدخُلُ على تمييز (كم) الاستفهامية إذا فُصِلَ بينهما حيث يقول : "وإذا كان الفَصْلُ بينَ (كم) الخبرية ومميّزها بفعل متعَدٍّ وجبَ الإتيانُ بـ(مِنْ) لِئَلّا يلتبِسَ المميِّزُ بمفعول ذلك المتعدي ، نحوُ قوله تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾[٦] و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾[٧] ، وحالُ (كم) الاستفهامية المجرور مميّزها مع الفصل كحَالِ (كم) الخبرية في جميع ماذَكَرنا"[٨] .

٢ - أنّ دخولَ (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهامية المفصولِ منها قَدْ وَرَد في عدة آياتٍ ، منها :

أ - قولُه تعالى : ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[٩] .

---

(١) ينظر : المطول ص١٨٠ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٩٧/٢ ، طبعة بيروت .
(٣) ينظر : الفوائد الضيائية ١٢٥/٢ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢١٣ .
(٥) سورة البقرة : من الآية ٢١١ .
(٦) سورة الدخان : من الآية ٢٥ .
(٧) سورة القصص : من الآية ٥٨ .
(٨) شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٣ .
(٩) سورة البقرة : من الآية ٢١١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/١ ، مشكل إعراب القرآن ٩١/١-٩٢ ، تفسير ابن عطية ٢٠٢/٢ ، التبيان ١٧٠/١ ، البحر المحيط ١٢٧/٢ ، التحرير والتنوير ٢٨٩/٢ .

ب - قولُه تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾(١) .

ج - قولُه تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾(٢) .

د - قولُه تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾(٣) .

هـ - قولُه تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾(٤) .

ومِثْلُ الرضيِّ لاتَخفَى عليه هذه الآياتُ حتَّى يُصَرِّحَ بأنّه لم يعْثُرْ على تمييز (كم) الاستفهاميةِ مجرورا بـ(مِنْ) في نظم أو نثر ، وهو يَقصِدُ التمييزَ المفصولَ مِنْ (كم) .

٣ - أنّ الرضيَّ ذَكَر أنّ دخولَ (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهاميةِ لم يُجَوِّزْه أحدٌ مِنَ النحاة ، وقد قال بِجَوَازِ ذلك في حال انفصالِ التمييزِ مِنْ (كم) غيرُ واحدٍ ، منهم أبو جعفرٍ النحاس(٥) ، ومَكِّيُّ بن أبي طالب(٦) ، والعكبري(٧) .

٤ - تصريحُ الرضيِّ بأنّ مميزَ الخبريةِ تدخُلُ (مِنْ) عليه ، واستِشهادُه لذلك بآيات اتّصَلَ فيها المميزُ بـ(كم) (٨) ، وهذا يُرَجِّح أنْ يكونَ القصدُ مِنْ اعتراضه ماذَكَرتُه .

بهذا يتَبَيَّنُ أنّ اعتراضَ الرضيِّ إنّما كان مُنْصَبًّا على جرّ تمييزِ (كم) الاستفهامية المتصِلِ بها ، لاالمنفَصِلِ عنها .

---

(١) سورة الأنعام :من الآية ٦ . وانظر: التبيان ٤٨١/١ ، الدر المصون ٥٣٥/٤ ، روح المعاني ٩٤/٧ .

(٢) سورة طه : من الآية ١٢٨ ، وانظر : التبيان ٩٠٨/٢ ، التحرير والتنوير ٣٣٤/٨ .

(٣) سورة السجدة : من الآية ٢٦ . وانظر : التبيان ١٠٥٠/٢ .

(٤) سورة ق : من الآية ٣٦ . وانظر : الدر المصون ٣٣/١٠ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/١ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٩٢/١ .

(٧) ينظر : التبيان ١٧٠/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٣ .

هذا ، وماذهب إليه ابنُ الحاجبِ - في هذه المسألة - قد قال به غيرُ واحدٍ مِنَ النحاة ، منهم ابنُ القواس[1] ، وابنُ أبي الربيع الإشبيلي[2] ، وأبـو حيـان[3] ، والجـامي[4] ، غـيرَ أنَّ أصحابَ هذا الرأي - ومعهم ابنُ الحاجب - لم يَستدلوا على مـاذهبوا إليـه بشـاهد واحدٍ ، وهو مايَجعلُ - في نظري - اعتراضَ الرضيِّ قائما . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١١١٨/٢ .
(٢) ينظر : الملخص ص٤٣٥ .
(٣) ينظر : البحر المحيط ١٢٧/٢ .
(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ١٢٥/٢ .

المسألة الأربعون : العامل في الظرف بعد القَسَم

في الإيضاح علق ابنُ الحاجب الظرفَ في قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(١) بمحذوف حالٍ مِنَ (الليل) ، تقديرُه : والليلِ حاصلا في هذا الوقتِ ، وجَعَل العاملَ في الحال فِعلَ القَسَم(٢) .

وعقب الرضيُّ على كلام ابن الحاجب هذا بقوله : "فيه نظرٌ ؛ إذ لاشيءَ هنا يقدَّرُ عاملا في (حاصلا) إلا معنى القَسَمِ ، فهو حالٌ مِنْ مفعول (أقسم) ، فيكون الإقسامُ في حال حصول الليل ، كما أنّ المرورَ في قولك : مَرَرتُ بزيدٍ صارخا . في حال صُرَاخِه ، وحصولُ الليلِ في وقتَ غَشَيَانه ؛ لأنّ وقتَ غَشَيانِه ظرفٌ لـه كما أنّ الخروجَ في قولك : خَرَجتُ وقتَ دخولِكَ . في وقت دخول المخاطَب ، فيكون الإقسامُ حالَ غشيانِ الليل ، وهو فاسدٌ"(٣) .

الدراسة :

من المعلوم أنّ كلَّ جارٍّ ومجرور أو ظرفٍ لـه متعلَّقٌ ولابُدَّ ، وقد تعددتِ الآراءُ في تعيين عامل الظرفِ في الآية السابقةِ ، وماأشبهَها من آيات القَسَم ، ومن هذه الآراء :

١ ـ أنّ الظرفَ معمولٌ لفعل القَسَم ، قال به أبو البقاء العكبريّ(٤) ، والسيوطي(٥) .
ورُدَّ بأنّ فعلَ القَسَم إنشائيٌّ ، فزَمَانُه الحالُ ، و(إذا) للاستقبال ، والحالُ والاستقبالُ متنافيان(٦) . وأُجيب على هذا الردِّ بأنّه يجُوزُ أنْ يقالَ : أُقسمُ الآنَ بطُلوع النَّجم في المستقبل فالقَسَمُ في الحال ، والطلوعُ في المستقبل(٧) . ورُدَّ هذا الجوابُ بأنه لايُلاقي الإشكالَ ؛ لأنّ

---

(١) سورة الليل : الآية (١) .
(٢) ينظر : الإيضاح ٥١٢/١ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١٩٢/٣ .
(٤) ينظر : التبيان ١٢٩٠/٢ .
(٥) ينظر : تفسير الجلالين ٢٩٧/٢ .
(٦) ينظر : البحر المحيط ٤٨٠/٨ .
(٧) ينظر : الفتوحات الإلهية ٥٤١/٤ .

الإقسامَ الآنَ بطلوعِ النجم في المستقبل لامنافاةَ فيه ؛ لأنّ كُلًّا مِنَ القَسَمِ والمقسَمِ به لَهُ وقتٌ مخصوصٌ ، بخلاف مافي الآيةِ ، فإنّ وقتَ الإقسامِ هو وقتُ المُقسَمِ به ، وحيث جُعِل وقتُ المقسَمِ به ظرفا له اقتَضَى أنّه واقعٌ فيه مع أنّه واقعٌ في الحال ، فالمنافاةُ ظاهرةٌ"[1].

٢ ـ أنّ الظرفَ متعلّقٌ بِكَوْنٍ محذوفٍ هو حالٌ مِنَ المُقسَمِ به ـ وتَقدم أنّ هذا القولَ لابن الحاجب ـ وأجازه ابنُ هشام[2] ، ودَفَع مااستُشكِلَ عليه مِن اختلافِ زمانِ فِعْلِ القَسَمِ والظرفِ بصحّة مجيءِ الحالِ المقدَّرةِ باتفاقٍ في نحو (مَرَرْتُ برَجُلٍ معه صقرٌ صائدا به غدا) أي مقدّرا الصيدَ به غدا . وأَخذ بكلام ابن هشام هذا السَّمينُ الحلبيُّ[3] ، وبه رَدَّ على أبي حيانَ مااستَشْكَلَه على إعراب ابن الحاجب ، كما أَخَذَ بهذا الإعرابِ الطاهرُ بنُ عاشور[4] .

وأقول : هذا الإعرابُ ـ وإنْ وُجِد مايؤيده مِنْ كلام العربِ مِنْ حيث الصنعةُ ـ لاأَميلُ إلى استخدامه في الآية الكريمة ؛ إذ يُفْضِي ـ كما بَيّن الرضيُّ في إعراب ابن الحاجب ـ إلى فساد المعنى .

٣ ـ أنّ الظرفَ معمولٌ لمضافٍ محذوفٍ . واختلَفَ أصحابُ هذا الرأي في تقدير المحذوف ، فقدّره بعضُهم بمصدر الفعل الذي أُضيفَ إليه الظرفُ ، وقدره آخرونَ بما يدلّ عليه القَسَمُ ، نحو العَظَمة . رُوِي الأولُ عَنِ الزمخشري[5] ، وأما الثاني فَلِلرضيّ ، قال : "وليس ببعيد أنْ يقالَ : هو ظرفٌ لما دَلّ عليه القَسَمُ مِنْ معنى العظمة والجلال ؛ لأنّه لايُقْسَمُ بشيء إلا لحالِهِ العظيمةِ ، فتعلُّقُه بالمصدر المقدّر على ماذَكَرْنا في المفعول معه مِنْ جواز عَمَلِه مقدّرا عندَ قوة الدلالة عليه وخاصةً في الظرف ، فإنّه يكتفي برائحة الفعل وتَوَهُّمِه ، كماهو مشهورٌ . فالتقديرُ : وَعظمتِه إذا اتّسَقَ ، فهو كقولك : عَجَبا مِنْ زيدٍ إذا رَكِبَ . أيْ : مِنْ عظمته"[6] . وأجاز هذا الإعرابَ السَّمينُ الحلبيُّ[7] . وممن أخذ برأي

---

(١) ينظر : الفتوحات الإلهية ٤١/٤ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٩٥/١-٩٦ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١٨/١١ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير ٣٦٨/١٥ .

(٥) ينظر : التخمير ٢٧٥/٢ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ١٩٢/١ .

(٧) ينظر : الدر المصون ١٨/١١ .

الرضيّ مِنَ المفسرينَ شيخُ زاده[١] ، وشهابُ الدين الخفاجي[٢] ، والألوسيُّ[٣] .

٤ ـ أنّ (إذا) بدلٌ مِنَ المقسَم به مُخرَجٌ عنِ الظرفية[٤] . ورَدّه الرضيُّ مِنْ وجهيْن :

أحدُهما : أنّ إخراجَ (إذا) عنِ الظرفية قليلٌ .

والثاني : أنّ المعنى في قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾[٥] يكونُ : بِحَقِّ القمرِ متّسِقا لا بِحَقِّ وقتِ اتّساقِ القمر .

٥ ـ أنّ (إذا) في قولِه تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ قد انسَلَخَ عن معنى الاستقبالِ ، وانحَصَرت دلالتُه على الوقت فَقَط ، وهذا الوجهُ لصدرِ الأفاضلِ الخوارزمي . قال : ".. والوجه أنّ (إذا) قد انسَلَخَ عن معنى الاستقبالِ وصار للوقت المجرّد ، ونحوُه (آتيكَ إذا احْمَرَّ البُسْر) ؛ لأنّ معناه : آتيكَ وقتَ احمرارِ البُسْر ، فقد عَرِيَ عن معنى الاستقبال ؛ لأنّه قد وَقَعَت الغُنيةُ بقوله : آتيكَ"[٦] . ويُضعِفُ هذا التعليلَ ـ في نظري ـ أنّه يَلزَمُ منه أنّ كُلّ موضعٍ وَلِيَتْ فيه (إذا) فعلا مضارعا كانت لمجرد الوقتِ ، وهذا غيرُ واقع .

والمختارُ عندي هو رأيُ الرضيّ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : حاشية شيخ زاده على البيضاوي ٦٦٤/٤ .

(٢) ينظر : حاشية الشهاب على الجلالين ٣٦٥/٨ .

(٣) ينظر : روح المعاني ١٤٢/٣٠ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٩٢/١ .

(٥) سورة الانشقاق : الآية (١٨) .

(٦) التخمير ٢٧٥/٢ .

المسألة الحادية والأربعون : (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية في باب الظروف معانيَ (إذا) فقال : "ومنها (إذا) ، وهي للمستقبل ، وفيها معنى الشرط ، فلذلك اُختير بعدها الفعلُ ، وقد تكونُ للمفاجأة ، فيَلزمُ المبتدأُ بعدها"[١] . وتحدّث في الشرح عن (إذا) الفجائية ، وقال : "قوله (وقد تكونُ للمفاجأة) فيَلزَمُ وقوعُ المبتدأ والخبرِ بعدها ، كقولكَ : خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ . وهي ظرفٌ معمولٌ لما دَلَّ عليه منْ معنى (فاجأْتُ) ، كأنّكَ قلتَ : فاجأتُ زمانَ زيدٌ قائمٌ"[٢] .

وذهب الرضيُّ إلى أنّ الأقربَ في (إذا) التي للمفاجأة أنْ تكونَ حرفا لامَحلَّ لها[٣] .

الدراسة :

تختصُّ (إذا) التي للمفاجأة بدخولها على الجمل الاسمية ، وهي لاتحتاجُ إلى جواب ، ولاتقعُ في الابتداء ، ويكونُ معناها الحالَ ، لا الاستقبالَ[٤] . وقد اختُلِف في (إذا) هذه أهي اسمٌ أم حرفٌ؟

فذهب المبردُ[٥] ، وتَبِعه ابنُ عصفور[٦] إلى أنّها ظرفُ مكانٍ . وذهب الزجاجُ[٧] ، وتَبِعه الزمخشريُّ[٨] إلى أنّها ظرفُ زمانٍ . وناصبُ (إذا) في كلا الرأيَيْن هو الخبرُ المذكورُ في نحو (خَرجْتُ فإذا زيدٌ جالسٌ) ، أو المقدَّرُ في نحو (فإذا الأسدُ) . وزعم الزمخشريُّ أنّ العاملَ في (إذا) فعلٌ مقدّرٌ مشتقٌّ منْ لفظ المفاجأة ، ففي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٩] ذكر أنّ التقديرَ : إذا دعاكمْ فاجأتمُ الخروجَ في ذلك

(١) الكافية ص١٦٢ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٧٤ .
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/١٩٤ .
(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٤/٢٣٢ ، الجنى الداني ص٣٧٣ .
(٥) ينظر : النكت ٢/١١٣٠ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٣ ، الجنى الداني ص٣٧٤ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ١/٨٧ .
(٧) ينظر : النكت ٢/١١٣٠-١١٣١ ، الجنى الداني ص٣٧٤ .
(٨) ينظر : مغني اللبيب ١/٨٧ .
(٩) سورة الروم : من الآية (٢٥) .

الوقتِ . قال ابنُ هشام : "ولايُعرَفُ هذا لغَيْره"[1] .

وذهب الأخفشُ إلى حرفيّة (إذا) التي للمفاجأة[2] ، وممن وافقَه في ذلك المالِقِيّ[3] ، وابنُ مالك[4] ، والمرادي[5] ، وابن هشام[6] ، والسيوطي[7] . واستدَلّ بعضُ هؤلاءِ على صحّة ما ذهبوا إليه بأدلة قوية ، كما رَدّ بعضُهم على مَنْ خالفَهم . وممن احتَجّ لحرفية (إذا) ابنُ مالك ، قال : ".. وَيَدلُّ على صحّته ثمانيةُ أوجه :

أحدُها : أنّها كلمةٌ تَدُل على معنًى في غيرها غيرُ صالحٍ لشيءٍ مِنْ علامات الأسماءِ والأفعال .

الثاني : أنّها كلمةٌ لاتَقَعُ إلا بين جملتيْن ، وذلك لايوجَدُ إلا في الحروف ، كـ(لَكِن) و(حَتّى) الابتدائية .

الثالثُ : أنّها كلمةٌ لايَليها إلا جملةٌ ابتدائيةٌ مع انتفاء علاماتِ الأفعالِ ، ولايكونُ ذلك إلا في الحروف .

الرابعُ : أنها لو كانت ظرفا لم يَختلِفْ مَنْ حَكَم بظرفيتها في كونها مكانيةً أو زمانيةً إذ ليس في الظروف ماهو كذلك .

الخامسُ : أنّها لو كانت ظرفا لم تَربطْ بين جملةِ الشرطِ والجزاءِ في نحو ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[8] ، إذ لاتكونُ كذلك إلا حرفا .

السادسُ : أنّها لو كانت ظرفا فالواجبُ اقترانُها بالفاء إذا صُدِّر بها جوابُ الشرطِ ، فإنّ ذلك لازمٌ لكُلِّ ظرفٍ صُدِّر به الجوابُ ، نحو : (إنْ تَقُمْ فَحِينئِذٍ أَقُومُ ، فَإنْ لم تَقُمْ فَعِنْدَ مَقامِكَ أَقُومُ) .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٨٧/١ .
(٢) ينظر : السابق .
(٣) ينظر : رصف المباني ص١٤٩ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٤ .
(٥) ينظر : الجنى الداني ص٣٧٣ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٨٧/١ .
(٧) ينظر : الهمع ٢٠٧/١ .
(٨) سورة الروم : من الآية (٣٦) .

السابعُ : أنّها لو كانت ظرفا لأغْنَت عَنْ خبرِ مابعدَها ، ولَكَثُرَ نَصْبُ مابعدَه على الحال ، كما كان مع الظروف المجمَع على ظرفيتها ، كقولك : عندي زيـدٌ مُقيمًا ، وهنـاك بِشْرٌ جَالِسًا . والاستعمالُ في نحو (مَرَرْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) بخلاف ذلك .

الثامنُ : أنّها لو كانت ظرفا لم تَقَعْ بعدَها (إنّ) المكسورةُ غيرَ مقترنةٍ بالفاء ، كما لاتَقَعُ بعدَ سائرِ الظروفِ ، نحو (عندي أنّكَ فاضلٌ) ، وأَمْرُ (إنّ) بعدَ (إذا) المفاجأةِ بخلاف ذلك ، كقوله :

إذَا إنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[١]

فتعيّن الاعترافُ بثُبوت الحرفية وانتفاءِ الظرفية"[٢] .

كما استدَل المالقيُّ على فساد مجيء (إذا) التي للمفاجأة ظرفا مكانيا بمعنى (بالحَضْرة) وعلى اشتقاق عاملِها مِنْ معنى المفاجأة إذا كانت ظرفا مكانيا ، فقال : "أما جَعْلُها ظرفا بمعنى (بالحَضْرة) فَفَاسِدٌ ؛ لأنّها كان يجوز تقديمُها على الاسم وتأخيرُها بَعدَه ، كما يجوزُ تقديمُ (بالحَضْرة) وتأخيرُه ، ولُزومُ تقديم (إذا) في كلِّ كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد ، ووجهٌ آخرُ أنّه لو كانت ظرفا لم يكُنْ لها موجبٌ للبناء كماكان لها في غير المفاجأةِ وهو إضافتُها إلى الجملة ، ولاجملةَ هنا تَتِمُّ بها . وأما جَعْلُها في موضع الفعلِ ففاسِدٌ أيضا لوجهيْن :

أحدُهما : أنّ الجملةَ تأتي بعدَها تامّةً ، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾[٣] ، فلايَصِحُّ هنا أنْ تُقَدّرَ : فَفَاجَأَني هو خصيمٌ مبينٌ ، كما لايَصِحُّ (قامَ زيدٌ قائمٌ) فهذا وجهٌ ، والوجه الآخرُ : أنّ (إذا) حرفٌ ، والمقدّرُ موضعَه جملةٌ مِنْ فعل ومفعول ، ولايكون حرفٌ في معنى فِعْلٍ ومفعول ، فاعْرِفْه"[٤] .

والذي يَرْجُحُ عندي هو القولُ بحرفية (إذا) هذه ؛ وذلك للأدلة التي ساقها ابنُ مالك والله أعلم بالصواب .

---

(١) عجز بيت صدره : وكُنتُ أُرَى زيدًا كما قِيلَ سَيّدًا ، وهو من شواهد سيبويه ١٤٤/٣ الخمسين التي لايعرف لها قائل ، وينظر : المقتضب ٣٥١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢-٢١٥ .

(٣) سورة يس : من الآية (٧٧) .

(٤) رصف المباني ص١٥٠

المسألة الثانية والأربعون : حكاية الحال المستقبلة

أجاز بعضُ النحويين دخولَ (إذا) الشرطيةِ على جملةٍ اسميةٍ خبرُها فِعْلٌ ، وأجازوا بناءً على ذلك نحوَ (إذا زيدٌ يقومُ فَقُلْ له كَذا) ، وقيل : إنّه قبيحٌ قليلُ الاستعمالِ . وقد اعتَذَر ابنُ الحاجب في الإيضاح عَمَّن أجاز هذا المذهبَ بأنّ (يقومُ) فيه لم يُقصَدْ به الدلالةُ على المستقبل ، وإنما هو للحال على وجهِ الحكاية[١] .

قال الرضيُّ معقبا على كلام ابن الحاجب : "وفيه نظرٌ ؛ لأنّ مثلَ (إذا زيدٌ يقومُ فَقُلْ لَهُ كذا) مقصودٌ به القيامُ الاستقباليُّ ، وحكايةُ الحالِ المستقبَلةِ مما لم يثبُتْ في كلامهم كما ثبَتَتْ حكايةُ الحالِ الماضية"[٢] .

الدراسة :

حكايةُ الحالِ الماضيةِ كثيرةٌ في كلامِ العربِ وشائعةٌ ، وقد ذَكَر لها النحاةُ طريقتيْنِ :

الأُولى : أنْ يُقَدَّرَ الفعلُ الماضيُّ واقعا في زمنِ المتكلِّمِ ، وهذه الطريقةُ المشهورةُ .

والثانية : أنْ يُقَدِّرَ المتكلمُ نَفْسَه موجودا في زمنِ وقوعِ الفعل . والتعبيرُ على كُلٍّ بِمَا للحال[٣] .

ومن أمثلة حكاية الحال الماضية في القرآن الكريم قولُه تعالى : ﴿هَٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[٤] ؛ إذ ليس المرادُ - كما بَيّن ابنُ هشام - تقريبَ الرجُلَيْنِ مِنَ النبي ﷺ كما تقول : هذا كتابُكَ فَخُذْهُ ، وإنما الإشارةُ كانت إليهما في ذلك الوقتِ هكذا ، فحُكِيَتْ[٥] ومثلُه قولُه عزّ وجلّ : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[٦] ، وقولُه سبحانه : ﴿ثُمَّ

---

(١) ينظر : الإيضاح ٥١١/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٠١/٣-٢٠٢ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٢٩٨/٢ .

(٤) سورة القصص : من الآية (١٥) .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٦٩٠/٢ .

(٦) سورة فاطر : من الآية (٩) .

قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١] ، ومنه عندَ الجمهورِ قولُه تعالى : ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٢] . هذا مايَخُصُّ حكايةَ الحالِ الماضيةِ ، وأما مايَتَعَلَّقُ بحكاية الحالِ المستقبلةِ فقد خَرَّجَ عليها ابنُ الحاجبِ الفعلَ (يقُومُ) في قولهم : إذا زيدٌ يقومُ فَقُلْ له كذا . وعارضه الرضيُّ بما سَبَقَ ذِكْرُه .

ويمكن دفعُ كلامِ الرضيِّ بِثُبوتِ حكايةِ الحالِ المستقبلةِ عند بعضِ النحاةِ وجَمْعٍ مِنْ علماء التفسير . فَمِمَّنْ قال بها مِنَ النحاة الزمخشريُّ ، فَعِندَ قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[٣] قال : "فإنْ قُلْتَ : كيف أُعمِلَ (مُخْرِجٌ) ، وهو في معنى المضيِّ؟ قُلْتُ : قد حُكِيَ ماكان مستقبلا في وقت التَّدَارُؤِ ، كما حُكِيَ الماضيّ في قوله ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾"[٤] ، وممن قال بحكاية الحال أيضا أبو حيانَ[٥] ، وابنُ هشام[٦] . وممن ذهب إلى هذا مِنَ المفسرين البيضاويُّ حيث يقول : "﴿باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ ، ولذلك عَمِلَ اسمُ الفاعل"[٧] ، وذهب إلى ذلك أيضا الرازيُّ[٨] ، والألوسيُّ[٩] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (٥٩) .
(٢) سورة الكهف : من الآية (١٨) .
(٣) سورة البقرة : من الآية (٧٢) .
(٤) الكشاف ٢٨٩/١ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ٢٥٩/١ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٦٩١/٢ .
(٧) تفسير البيضاوي ص٣٨٩ .
(٨) ينظر : تفسير الفخر الرازي ١٣٢/٢ .
(٩) ينظر : روح المعاني ٢٩٣/١ .

المسألة الثالثة والأربعون
الضمير في (رُبَّه رَجُلا) بين التعريف والتنكير

مذهبُ ابن الحاجب أنّ الضميرَ في مثل (رُبَّه رَجُلا) باقٍ على تعريفه ، وليس بنكرة قال في الأمالي : "الضميرُ في قوله : (رُبَّه رَجُلا) ، ليس بنكرة ، وإنما كان حُكمُه حُكمَ النكرات باعتبارِ كونِه مبهمًا ، أُطلقَ عليه النكرةُ لذلكَ ، ولذلك لم يُوصَفْ ؛ لأنّه ضميرٌ بلااخلافٍ ، والضمائرُ لاتوصَفُ"(١) .

وذهب الرضيُّ إلى أنّ الضميرَ في نحو هذا المثال سُلِبَ تعريفُه ، وصار نكرةً ، قال في معرضِ اعتراضه على تعريف ابن الحاجب للمعرفة : "ويدخُلُ في هذا الحدِّ العَلَمُ المنكَّرُ .. ويدخُلُ فيه المضمرُ في نحو (رُبَّه رَجُلا ، ونِعْمَ رَجُلا ، وبئس رَجُلا) ، والحقُّ أنّه منكَّرٌ"(٢) .

الدراسة :

الضميرُ - كما هو معلومٌ - مادَلَّ على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ ، ولابُدَّ لضمير الغيبة من مُفَسِّرٍ يُبيِّنُ مايُرادُ به ، وهذا المفَسِّرُ إما أنْ يَتقدمَ الضميرَ ، كما في (زيدٌ أكرمْتُه) ، أو يتأخَّرَ عنه ، وهذا يكونُ في أبوابٍ أربعةٍ(٣) :

الأول : ضميرُ الأمْرِ والشَّأْنِ .

الثاني : الضميرُ في باب (نِعْم ، وبِئس) .

الثالث : في باب التنازع إذا أُعمِلَ الثاني ، والأوّلُ يَطلُبُ عمدةً ، نحوُ (ضَرَبَني وضَربْتُ زيدا) .

الرابع : الضميرُ في (رُبَّه رَجُلا) .

وقد اختلَفَ النحاةُ في الضمير الراجع إلى نكرة ، كما في (رُبَّه رَجُلا) ، أنَكِرةٌ هو أمْ معرفةٌ؟ .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ٤٦/٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٣ ، وينظر : ٣٧٥/١ .

(٣) ينظر : البسيط ٣٠٣/١ .

ظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنّ الضميرَ في مثل ذلك نكرةٌ ، فقد وَصَفَ مَدخُـولَ (رُبَّ) بأنّه نكرةٌ ولابُدَّ فقال : "فـ(رُبَّ) لايَقَعُ بعدَها إلا نكرةٌ"[١] ، وقال أيضا : "واعْلَمْ أنّ كُلَّ شيءٍ حَسُنَ لَكَ أنْ تُعمِلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ لَكَ أنْ تُعمِلَ فيه (لا)"[٢] . وهذا الأخيرُ معناه أنّ (رُبَّ) تَلزَمُ العملَ في النكرة كما تَلزَمُهُ (لا) ، ولاشكَّ أنّ إطلاقَ هذا الحكمِ على مدخول (رُبَّ) يدخُلُ تحته الضميرُ في المثال الذي معنا .

وممن أخذ بقولِ سيبويهِ المبرِّدُ[٣] ، والسيرافي[٤] ، وعبدُ القاهر الجرجاني[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن الشجري[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٩] ، وابن هشام[١٠] . ومستَنَدُ هؤلاءِ في ذلك ـ كما ذَكَر سيبويهِ ـ أنّ (رُبَّ) لايَقَعُ بعدها إلا نكرةٌ . وزاد بعضُهم ـ منهم ابنُ الشجري[١١] وابن عصفور[١٢] ـ علةً أخرى لطيفةً ، هي أنّ تعريفَ الضميرِ في نحو (رُبَّه رَجُلا) لفظِيٌّ ، وهو في الحقيقة نكرةٌ ، وضميرُ النكرةِ إنما يكون محكوما له بحكم المعرفة مِنْ طريق نيابتِهِ مَنَابَ ماعُرِّف بالألف واللام إذا عاد على متقدِّم ، كما إذا قُلتَ : لَقِيتُ رجلا ، فَضَرَبْتُه . أَغْنَى ذلك عن أنْ تقولَ : فَضَرَبتُ الرجُلَ المتقدِّمَ الذكرِ . فلَمّا نابَ مَنَابَ اسمٍ فيه الألفُ واللامُ حُكِم له بحكم المعرفةِ لذلك ، فلَمّا كان الضميرُ في باب (رُبَّ) مُفَسَّرًا بالنكرة بعدَه كان نكرةً مِنْ كُلِّ وجهٍ ؛ لأنه إذ ذاك لايَنُوبُ مَنَابَ اسمٍ معَرَّفٍ بالألف واللام ، ولذلك جازَ أنْ تقولَ : رُبَّه رَجُلا ، ورُبَّه رَجُلَيْن ، ورُبَّه رِجالا . ويكون الضميرُ مفردا على كلِّ حالٍ استغناءً بتثنية التميزِ وجمعِه عن ذلك .

---

(١) كتاب سيبويه ٤٢٧/١ .

(٢) كتاب سيبويه ٢٨٦/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٣٩/٤، ١٥٠ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٤/٢أ .

(٥) ينظر : المقتصد ٨٣٣/٢ .

(٦) ينظر : المفصل ص٢٨٦ .

(٧) ينظر : الأمالي الشجرية ٤٦/٣ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٤/١ .

(٩) ينظر : التخمير ٣٧٩/٢ .

(١٠) ينظر : شرح شذور الذهب ص١٣٤ .

(١١) ينظر : الأمالي الشجرية ٤٧/٣ .

(١٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٤/١ .

وذهب قومٌ إلى أنّ الضميرَ في نحو (رُبَّه رَجُلا) معرفةٌ مِنْ حيث كان مضمَرًا ، والمضمراتُ لاتنفكُّ مِنَ التعريف ، ولذلك لايوصَفُ هذا المضمرُ كما لايوصَفُ سائرُ المضمرات[1] ، وقالوا أيضا : إنما دَخَلَت (رُبَّ) على هذا الضمير ، وهي إنما تدخُلُ على النكرات مِنْ أَجْلِ أنّ هذا الضميرَ ليس بمقصود قَصْدُه ، فلمّا كان غيرَ معيّنٍ أَشْبَه النكرةَ فصار في حكمها . وممن قال بهذا الفارسيُّ[2] ، وابنُ الخَشَّاب[3] ، وابن أبي الربيع الإشبيلي[4] ، والسيوطي[5] .

والذي أَختارُه هو المذهبُ الأولُ لدخول (رُبَّ) على الضمير ، ولايَقَعُ بعدها إلا نكرةٌ ، وأيضا للعلة التي أوردها كلٌّ مِن ابنِ الشجري وابنِ عصفور . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٤٦/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٦٦ .

(٣) ينظر : المرتجل ص٢٨٤-٢٨٥ .

(٤) ينظر : البسيط ٨٨٤/٢ .

(٥) ينظر : الهمع ٢٧/٢ .

المسألة الرابعة والأربعون
هل اللام في نحو (اشتر اللحمَ ، واشرَب الماءَ) للتعريف أم لا؟

يرى ابنُ الحاجب أنّ اللامَ الداخلة على الاسم في نحو (اشترِ اللحمَ ، واشرَب الماءَ) إنما هي للتعريف وأنّ المرادَ منها تعريفُ الحقيقةِ باعتبار قيامِها بواحد ، قال في الإيضاح : "لامُ التعريفِ هي اللامُ التي تدخلُ على الاسم ، فتجعَلُه معيّنا بوجهٍ ما بعدَ أنْ كان لواحد منَ الجنس ، وتُستعملُ على وجهَيْن : أحدُهما : أنْ يُرادَ بها كُلّيةُ ذلك المعنى ، فيَلزَمُ منه شُمولُ جميع الجنس ، كقولك : الرجُلُ خيرٌ منَ المرأة . والثاني : أنْ يُرادَ بها الحقيقةُ باعتبار قيامِها بواحد ، فيقال : دَخلتُ السوقَ في بلدِ كذا . وإنْ لم يكنْ بينَكَ وبين المخاطَب سوقٌ معهودٌ"[(١)] .

واعترض الرضيُّ على كلام ابن الحاجب هذا ، فبَعدَ أنْ حدَّ الرضيُّ المعرفةَ بـ(ما أُشيرَ بهِ إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً وضعيةً)[(٢)] قال في شرح هذا التعريف : "وإنما قلنا : إلى خارج . لأنّ كلَّ اسمٍ فهو موضوعٌ للدلالة على ماسَبَق علمُ المخاطبِ بكون ذلك الاسم دالا عليه ، ومن ثَمّةَ لايَحْسُنُ أنْ يُخاطَبَ بلسان منَ الألسنة إلا مَنْ سَبَقَت معرفتُهُ لذلك اللسان ، فَعَلَى هذا (كلّ كلمةٍ) : إشارةٌ إلى ماثَبت في ذهن المخاطَب أنّ ذلك اللفظَ موضوعٌ له"[(٣)] ، ثُمّ قال : "فتَبيّنَ بما ذَكَرْنا أنّ قولَ المصنف في نحو قولِكَ : اشْرَبِ الماءَ ، واشْتَرِ اللحمَ ، وقوله تعالى : ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[(٤)] : إنّ اللامَ إشارةٌ إلى مافي ذهن المخاطبِ مِنْ ماهيةِ الماء واللحم والذئب . ليس بشيء ؛ لأنّ هذه الفائدةَ يقومُ بها نَفْسُ الاسم المجرّدِ عن اللام . فالحقّ أنّ تعريفَ اللامِ في مثله لفظيٌّ ، كما أنّ العلميةَ في نحو (أسامة) لفظيةٌ"[(٥)] .

---

(١) الإيضاح ٢/٢٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٦ .

(٤) سورة يوسف : من الآية (١٣) .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٦ .

الدراسة :

"ألْ" التي هي حرفُ تعريفٍ على ثلاثة أوجهٍ : عَهْدِيّة ، وجِنْسِيّة ، ولِتعريفِ الحقيقةِ فالعهديةُ : هي التي عُهِدَ مصحوبُها بتقدّم ذِكْرِه أو بحُضُورِه حِسًّا ، كما في نحو (جَاءَنِي هذا الرَّجُلُ) أو بحُضُورِه ذِهْنًا ، كقوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[1] . والجنسية إما لاستغراق الأفراد ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[2] ، أو لاستغراق خصائص الأفراد ، نحوُ (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا) أَيْ : الكاملُ في هذه الصفةِ . وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية . فنحوُ (لاَ أَلْبَسُ الثيابَ) و(اشْتَرِ اللَّحمَ) و(اشْرَبِ الماءَ) . وقد اختُلِف في هذه الأخيرة ، فقيل : ترجعُ إلى العهدية . وقيل : ترجعُ إلى الجنسية . وقيل : قِسْمٌ برأسِها[3] . كما اختُلِفَ في الفرق بين المعرَّف بـ(أل) هذه ، كما في نحو (اشْتَرِ الماءَ) وبين اسم الجنس النكرة ، كما في نحو (اشْتَرِ ماءً) ، فذهب جماعةٌ إلى وجود فرقٍ بينهما ، وذلك أنّ المعرَّفَ بـ(أل) المذكورة موضوعٌ للحقيقة بقَيْدِ حضورها في الذهن ، واسمَ الجنسِ النكرة موضوعٌ لمطلقِ الحقيقة ، لاباعتبار قَيْدٍ ، وأنه لاشكَّ في أنّ الحقيقةَ باعتبار حضورها في الذهن أخصُّ مِنْ مطلقِ الحقيقةِ ؛ لأن حضورَها في الذهن نوعُ تَشَخُّصٍ لها . وممن أخذ بهذا الفرق ابنُ الحاجب - كما تقدّم - وصدرُ الأفاضل الخوارزمي[4] ، والمرادي[5] ، وابن هشام[6] ، وعصام الدين الإسفرايني[7] ، والفاكهي[8] . وذهب الرضيُّ إلى أنّه لافرق في المعنى بين ذي اللام هذه والمجرّد ، وأنّ تعريفَ هذه اللام يَرجِعُ إلى اللفظ ، ولامعنى للتعريف فيها ، قال - والكلامُ في مدخول (أل) مطلقا - : "وإنْ كان هناك قرينةٌ دالةٌ على أنّه ليس المرادُ به

(١) سورة التوبة : من الآية (٤٠) .
(٢) سورة العصر : الآية (٢) .
(٣) ينظر : الجنى الداني ص١٩٣-١٩٤ .
(٤) ينظر : التخمير ١/١٦٢ .
(٥) ينظر : الجنى الداني ص١٩٥ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ١/٥٠-٥١ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢٢ .
(٨) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١/١٩٦ .

الاستغراقَ ، فإنْ كان هناك عهدٌ فاللامُ عهديةٌ للتعريف ، على مايجيءُ في بابه ، وإنْ لم يكُنْ فإنْ كان فيه علامةُ الوحدةِ أو التثنيـةِ ، نحوُ (مـاأُعطيكَ إلا التمرةَ أو التمرَتَيْن) ... وإنْ لم يكُنْ فيه علامَتاهما ، نحو (اشْتَرَيْتُ التَّمرَ) ، و(لَقِيتُ الرجالَ) فالفرقُ بين ذي الـلام والمجرَّدِ أنَّ المجرَّدَ لأجلِ التنوينِ الـذي فيـه للتنكيرِ يفيـدُ أنَّ ذلـكَ الاسـمَ بعضٌ مِـنْ جُمْلَـة ، فمعنـى (اشتَرَيْتُ تمرا ، ولَقِيتُ رجالا) شيئا مِنَ التمرِ وجماعةً مِنَ الرجال ، بخلاف المعـرَّفِ بـاللام ، فإنَّ المرادَ به الماهيةُ مجرَّدةً عنِ البعضيَّة ، لكنَّ البعضيةَ مستفادةٌ مِنَ القرينة ، كالشراءِ واللقـاء ، فكأنَّكَ قُلْتَ : لَقِيتُ هذا الجنسَ ، واشْتَرَيْتُ هذا الجنسَ . فهو كَعَامٍّ مخصـوصٍ بالقرينـة . فالمجرَّدُ وذو اللامِ إذن بالنظرِ إلى القرينةِ بمعنًى ، وبالنظرِ إلى أنْفُسِهِما مختلِفانِ ، فَمِنْ ثَمَّةَ جـاز وصفُ المعَرَّفِ باللامِ مِنْ هذا النوعِ بالمنكر ، نحوُ قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [١]

وكذا مَرَرتُ بالرَّجُلِ مِثلِـكَ ، ومَايَحْسُنُ (بـالرجُلِ خيرٍ مِنْـكَ) ، كمـا مَرَّ في بـاب الوصف . فعَلَى هذا كُلُّ لامِ تعريفٍ لامعنًى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي"[٢] .

هذا ، والذي أميل إليه هو رأيُ ابنِ الحاجب للعلـةِ الـتي ذَكَـرْتُ ، وهـي أنَّ المعَـرَّفَ بألْ المذكورةِ - كالرجل - موضوعٌ للحقيقةِ بقَيْدِ حضورِها في الذهن ، واسمَ الجنـسِ النكـرةَ - كَرَجُل - موضوعٌ لمطلقِ الحقيقة ، لاباعتبارِ قَيْدٍ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) صدر بيت عجزه : فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لايَعنِيني . ونسبه سيبويه إلى رجل من بني سلول في الكتـاب ٢٤/٣ ، والبيت في : الخصائص ٣٣٠/٣ ، شرح التصريح ١١١/٢ ، الخزانة ٣٥٧/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٣٩/٣ .

المسألة الخامسة والأربعون
استعمال (فلان) و(فلانة) في غير الحكاية

ذكر ابنُ الحاجب في الإيضاح في باب العَلَم أنّ لفظَ (فُلان) و(فُلانة) يُستعمَلان في الحكاية خاصّةً ، قال : ".. ولم يَثبُتْ استعمالُها إلا حكايةً"[١] .

وانتقَض الرضيُّ هذا الكلامَ ، وقال : "قال ابنُ السراج - وتَبِعه المصنفُ -: إنّ لفظَ (فُلان) لم يأتِ إلا محكيًّا ، كقوله تعالى : ﴿لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[٢] . وهو منتقَضٌ بما رَوَى الأصمعيّ.."[٣] .

الدراسة :

يُكنَى بـ(فلان) و(فلانة) عن أعلام الأناسيّ خاصّةً ، فيَجريانِ مَجرَى المَكنيّ عنه ، أي يكونان كالعَلَم ، فلايدخلُهما الألفُ واللامُ ، ويُمنَع (فلانةُ) مِنَ الصَّرف[٤] .

وقد ذَكَر ابنُ الحاجب أنّ (فلانًا) و(فلانة) لم يَرِد استعمالُهما إلا حكايةً ؛ لأنّهما اسمُ اللفظِ الذي هو عَلَمٌ لاسمِ مدلولِ العَلَم ، فلذلك لايقال : جاءَني فلانٌ ، ولكن يقال : قال زيدٌ : جاءَني فلانٌ[٥]

ورَدَّ الرضيُّ رأيَ ابن الحاجب هذا بقول مرار العبسي[٦] :

سَكَنُوا شُبَيْثًا والأَحَصَّ وأَصْبَحُوا ... نَزَلَتْ مَنَازِلَهُم بنو ذُبْيَانِ
وإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أُكْرُومَةٍ ... سَدُّوا مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلَانِ

---

(١) الإيضاح ١/١٠٧-١٠٨ .
(٢) سورة الفرقان : من الآية (٢٨) .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٦٠ .
(٤) ينظر : الإيضاح ١/١٠٧ .
(٥) السابق .
(٦) ديوانه (شعراء أمويون) ص٤٨٥ ، والرواية في الديوان : (وأصبحت ... رَقَعُوا مَعَاوِزَ) ، والبيت في الخزانة ٧/٢٤٨ .

وبقولِ مَعْنِ بنِ أوس المزني[١] :

أَخَــذْتُ بِعَــيْنِ المَــالِ حَتَّــى نَهَكْتُهُ وبالدَّيْنِ حَتَّى ماأَكَادُ أُدَانُ
وَحَتَّى سَأَلْتُ القَرْضَ عند ذوِي الغِنَى ورَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وفُــلَانُ

ومن المعلوم أنّ مَنْ حَفِظ حجّةٌ على مَنْ لم يَحفَظْ ، ولذا أرى أنّ قولَ الرضيّ في هذه المسألة هو الصوابُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ديوانه ص١١٤ ، والبيتان في الخزانة ٢٥٣/٧ .

المسألة السادسة والأربعون
(الحَسَن وَجْهَه) و(حَسَن وَجْهَه) بين الحُسْن والقُبْح

عدّد ابنُ الحاجب في الكافية صورَ الصفة المشبَّهة بقوله : "وتقسيمُ مسائلها أنْ تكونَ الصفةُ بـاللام ، أو مجرَّدةً عنهـا ومعمولُها مضافا أو بـاللام أو مجرَّدا عنهمـا ، فهذه سِتَّةٌ . والمعمولُ في كلٍّ واحدٍ منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ . صارت ثمانيةَ عَشَرَ ... اثنـانِ منهـا ممتنعانِ : (الحَسَن وَجْهِه) ، (الحَسَن وَجْهٍ) ، واختُلِفَ في (حَسَن وَجْهِـه) . والبواقي ماكـان فيه ضميرٌ واحدٌ أَحْسَنُ ، وماكان فيه ضميرانِ حَسَنٌ ، ومالا ضميرَ فيه قبيحٌ"(١) ، ويدخُـلُ تحت قوله : "ماكان فيه ضميرانِ حَسَنٌ" صورتانِ هُما : (حَسَن وَجْهَه) ، و(الحَسَن وَجْهَه) بنَصْبِ (وَجْهَه) فيهما .

وأخذ الرضيُّ على ابن الحاجب أنّه خالفَ النحاةَ في حكـم هـاتيْن الصورتيْن . قـال الرضيُّ : "ومنَ المسائل المذكورة مسألتانِ أخريانِ قبيحتانِ عند النحاة ، استَحْسَنَهما المصنفُ وهما اللّتانِ اجْتَمَع في كلٍّ منهمـا ضميرانِ ، وهما : (الحَسَن وَجْهَه) ، و(حَسَن وَجْهَه) بنَصْبِ المعمولِ فيهما"(٢) ، وقال أيضا : "قولُه : ماكان فيـه ضميرٌ واحـدٌ أَحْسَنُ ، ومافيـه ضميرانِ حَسَنٌ . قد ذَكَرْنا ماعليه"(٣) .

الدراسة :

قرر الرضيُّ أنّ المسألتيْنِ اللتيْنِ ذَكَرَهما قبيحتانِ ، وقد كَشَفَ عن وجهِ القُبْحِ فيهمـا بقوله : "ووَجْهُ استقباحهما أنّ النصبَ في معمولِ الصفةِ المشبَّهةِ - إذا كان معرفةً - إنّما جـاز مع كونـه في المعنى فـاعلا ليَبْرُزَ في صورة المفعول ، فلاتُستَقْبَحُ الإضافـةُ إليه وإذا قُصِـد التخفيفُ ، وذلـك لأنّ إضافـةَ الصفـةِ إلى مرفوعهـا قبيحـةٌ في الظـاهر ؛ لأنّ الصفـةَ الرافعـةَ للظاهر هي المرفوعُ بها في المعنى ... فجعلوا المرفوعَ في صورة المفعولِ ؛ لأنّ الصفـةَ الناصبـةَ غـيرُ المنصوبِ بهـا في المعنـى .. فنَصْبُ معمـولِ الصفـةِ إذن لأَجْـلِ توطِئَـةِ الجـرِّ . فلمّـا

(١) الكافية ص١٨٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٤٢/٣ .

كان (الحَسَن وَجْهِهِ) بالجر ممتنعا كـان القياسُ امتنـاعَ نَصْبِهِ أيضـا ، وكـما لم يجُزْ (حَسَن وَجْهِهِ) بالجر إلا في الشعر كان القياسُ امتناعَ (حَسَن وَجْهَهُ) بالنصب أيضـا إلا في الشـعر ؛ إذ هو تمهيدٌ للجر ، وليس مقصودا لذاته"[١].

وإذا ذهبنا نَتَبيَّنُ ماقاله النحاةُ في مسألة (حَسَن وَجْهِهِ) بالإضافـة ، والـتي بَنى عليهـا الرضيُّ حكمَ (حَسَن وَجْهَهُ) بنصب المعمول وجدنا أنّ لهم فيه ثلاثةَ أقوالٍ :

الأول : منْعُه في النثر ، وجوازُه في الشعر على قُبْحٍ ، وهو مذهبُ سيبويهِ وَمَنْ تَبِعه .

قال سيبويهِ : "وقد جَاءَ في الشعر (حَسَنَةُ وَجْهِهَا) شَبَّهوه بـ(حَسَنَةِ الوجـهِ) ، وذلـك رَديءٌ ؛ لأنَّه بالهاء معرفةٌ كما كان بالألف واللام ، وهو مِنْ سَبَبِ الأَوَّلِ ، كما أنَّه مِنْ سَبَبِه بالألف واللام . قال الشماخ[٢] :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا"[٣]

ووجهُ القُبح عندَ سيبويهِ ـ كما بَيَّنَ السيرافيُّ ـ أنَّ في (حَسَن) ضميرا يرتَفِـعُ بـه يعُـودُ إلى (زيد) ، فلاحاجةَ إلى الضمير الذي في الوجه ؛ لأنَّ الأصلَ : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، والهاءُ تعودُ إلى (زيد) ، فنُقِلَت هذه الهاءُ بعَيْنها إلى (حَسَن) ، فجُعِلَت في حالِ رفعٍ ، فاستَكَنَّت فيه ، فلامعنى لإعادتهـا[٤] . وممـن تَبِـع قـولَ سيبويهِ السيرافيُّ[٥] ، والرمانيُّ[٦] ، والأعلم الشنتمري[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وابن الضائع[٩] ، وابن أبي الربيع[١٠] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٣ .

(٢) ديوانه ص٣٠٧-٣٠٨ . ورواية البيت الأول :

أمن دمنتين عَرَّج الركب فيهما ... بحقل الرخامى قد أَنَى لِبلاهُمَا

وهما من شواهد الكتاب ١٩٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٦ ، والهمع ٩٩/٢ ، والخزانة ٢٩٣/٤ . الدمنة : الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم فيه ، حقل الرخامى : موضع . والربع : موضع النزول . وجارتـا صفا : الأثفيتان من أثافي القدر ، والصفا : ثالثة الأثافي ، والكميت : مالونه بين الحمرة والسواد ، والجـون : الأسود .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٩/١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣/٢ب .

(٥) ينظر : السابق .

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٦٦/١ (رسالة دكتوراة) .

(٧) ينظر : النكت ٣٠٢/١ .

(٨) ينظر : المقرب ص١٥٦ .

(٩) ينظر : ابن الضائع ص٢٥٢ .

(١٠) ينظر : البسيط ١٠٧٨/٢ .

الثاني : الجوازُ مطلقا ، وهو مذهبُ الكوفيين ، وبه أخذ عبدُ القاهر الجرجاني[١] ، والسهيلي[٢] ، وابن مالك[٣] ، وابن الناظم[٤] ، وابن النحوية[٥] . واحتجّ السهيليّ وابن مالك وابن الناظم بوُرُود مثلِه في غير الشّعر ، كما في حديث الدّجّال : (أعْوَر عَيْنِهِ اليُمْنَى)[٦] بالخفض ، وفي صفة النبي ﷺ (شَثْن الكَفَّيْن والقَدَمَيْن ، طَويل أَصَابِعِهَا)[٧] وفي حديث أمّ زَرْع : (صِفْر رِدَائِها)[٨] .

الثالث : المنعُ مطلقا ، وهو مذهبُ المبرد[٩] .

والمتأمّلُ في المذاهب السابقة يجدُ أنّ أحقّها بالقَبُول هو مذهبُ الكوفيين القائلُ بالجواز لدِلالة الشواهد السابقة - وهي مِنْ أفصَح الكلام - على صحة استعمالِ (حَسَن وَجْهِه) بالإضافة ، وبناءً على ذلك يكونُ (حَسَن وَجْهَه) بنصب المعمولِ جائزا أيضا غيرَ ممتنع ؛ إذ حكْمُه - كما ذَكَر الرضيّ - مرتبطٌ بحكم (حَسَن وَجْهِه) بالإضافة . ومما يَدُل أيضًا على جواز (حَسَن وَجْهَه) بالنصب قراءةُ ابن أبي عَبْلَة ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ بالنصب[١٠] ، وممن حَمَلَها على هذا الوجهِ ابنُ مالك إذ قال : "وأما (رَأيتُ رَجُلا حَسَنًا وَجْهَهُ) فهو مثلُ قراءة بعضِ السلفِ ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ بالنصب"[١١] ، وممن خَرَّجها على هذا الوجهِ وغيرَه ابنُ هشام . قال : ".. ومنَ الوَهم في الثاني قولُ مَكّيّ في قراءة ابن أبي عَبْلَةَ ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ بالنصب : إنّ (قَلْبَه) تمييزٌ . والصوابُ أنّه مشَبّهٌ بالمفعول به ، كـ(حَسَن وَجْهَه) ، أو

---

(١) ينظر : المقتصد ٥٤٨/١ .
(٢) ينظر : أمالي السهيلي ص١١٦-١١٨ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٣-٩٦ .
(٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٤٥٠ .
(٥) ينظر : ابن النحوية ص٣٢٩ .
(٦) أخرجه البخاري في كتاب (الأنبياء) ، باب : ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ ١٢٧٠/٣ .
(٧) الأمالي للقالي ٦٩/٢ ، والشثن : الخشن الغليظ .
(٨) في النهاية لابن الأثير ٣٦/٣ : (صفر ردائها ، وملء كسائها) .
(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٤/١ .
(١٠) ينظر : المحرر الوجيز ٥٢٩/٢ .
(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣ .

بَدَلٌ مِنِ اسْمِ (إِنَّ)"[١] . كما صَرح[٢] بعضُ مُعْرِبي القرآنِ بأنَّ هذا الوجهَ مِنَ الوجوه التي قِيلَتْ في هذه القراءةِ ، وممن ذَكَر هذا العكبريُّ ، وأبو حيان[٣] ، والسَّمين الحلبي[٤] .

فالذي يظهَرُ لي مما سَبَق أنَّ (حَسَنَ وَجْهَه) بالنصب ليس قبيحا - كما ذهب الرضيُّ بل جائزٌ ، ولَكِنَّه قليلٌ كما ذَكَر ابنُ مالك في التسهيل[٥] . وأما (حَسَنا وَجْهَه) بالنصب فأُوافِق الرضيَّ في أنه قبيحٌ لايجوزُ إلا في الشعر ؛ لأنَّ ماكان هو توطِئَةً لَهُ - وهو (الحَسَن وَجْهِه) بالإضافة - غيرُ جائز - حتى عند ابنِ الحاجب[٦] - ولأنَّه لم يَرِدْ (حَسَن وَجْهَه) بالنصب في غير الشعرِ . واللّٰهُ أعلم بالصواب .

---

(١) مغني اللبيب ٥٧٢/٢ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢٩٥/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٣٥٧/٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٦٨٥/٢ .

(٥) ينظر : التسهيل ص١٤٠ .

(٦) ينظر : الكافية ص١٨٣ ، الإيضاح ٦٤٨/١ .

المسألة السابعة والأربعون
المفعول الثاني والثالث لـ(أَنْبَأَ) وأخواته والجملة المحكية بالقول بين المفعولية والمفعولية المطلقة

عند حديث ابن الحاجب عن الفعل المتعدي ذَكَر أنّ حكايةَ القول في نحو (قالَ زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ) تُعَدُّ مِنْ قبيل المفعول المطلق النوعيّ ، كالقُرْفُصَاء في (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ) ، فحكايةُ القول - كما ذَكَر - دالةٌ على نوعٍ خاصٍّ مِنَ القول[1] . كما ذَكَر أيضا أنّ (أَنْبَأَ) ، و(نَبَّأَ) ، و(أَخْبَرَ) ، و(خَبَّرَ) ، و(حَدَّثَ) متعدياتٌ إلى مفعولٍ واحدٍ ، والمنصوبانِ الأخيرانِ موضوعانِ موضعَ المفعولِ المطلق ؛ لأنّهما نَفْسُ النبأِ والخبرِ والحديثِ في (أَنْبَأْتُه نَبَأً ، وأَخْبَرْتُه خَبَرًا ، وحَدَّثْتُه حَديثًا) لكنّ الأوّلَ خاصٌّ ، والثاني مطلقٌ[2] .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ لابن الحاجب بأنّ حكايةَ القول ، والمفعولَ الثانيَ والثالثَ للأفعال الخمسة السابقة بمعنى المصدر الخاصّ ، وذهب إلى أنّها بمعنى المفعولِ بِهِ أيْ : المَقُول الخاصّ والمُخْبَر به الخاصّ ، وهَكَذَا[3] .

الدراسة :

وَجْهُ الخلافِ في هذه المسألة أنّ ابنَ الحاجب يَرَى أنّ المفعولَ الثانيَ والثالثَ لـ(أَنْبَأَ) وأخواتِه ، وأيضا الجملةَ المحكيةَ بالقول هُمَا نَفْسُ النَّبأِ والخَبَرِ والحديثِ والقَوْلِ ، لَكِنْ فيه خصوصيةٌ . فـ(أَنْبَأْتُكَ زيدًا قائمًا) في معنى : أَنْبَأْتُكَ هذا النَّبأَ المخصوصَ ، كما أنّ (قال زيدٌ : عمروٌ قائمٌ) معناه : قال زيدٌ هذا القولَ المخصوصَ .

ويَرَى الرضيُّ - وهو رأيُ الجمهور[4] - أنّ ماعدَّه ابنُ الحاجب مصدرا خاصًّا إنما هو بمعنى المفعول به ، أي : مُنَبَّأٌ به ، ومُخْبَرٌ به ، ومَقُول ، بخلاف (أَنْبَأْتُه نَبَأً) و(خَبَّرْتُه خَبَرًا) ،

(١) ينظر : الإيضاح ٥٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٩٧/٣-٨٩٨ ، شرح الوافية ص٣٦٠-٣٦١ ، الإيضاح ٥٢/٢-٥٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٣/٤-١٤٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٤١٢/٢ .

و(حَدَّثْتُه حَدِيثًا) ، فهذه المنصوباتُ أسماءٌ صريحةٌ مُقامةٌ مُقَامَ المصدر ، أي : إنباءً ، وإخبارا ، وتَحْدِيثًا ، ولو كانت مفعولاتِها لجاز استعمالُ المفعولِ به مخصّصاً مقامَها ، نحو (حَدَّثْتُه خروجَ زيدٍ ، ونَبَّأْتُه دخولَ خالدٍ) ، ولايجوز ذلك في السَّعة اتفاقا[1] .

وقد ذهب الرضيُّ يُبَرهِنُ على صحة قوله مِنْ جهة النظر الصحيح ، فذَكَر دليلا مِنَ المعنى وآخَرَ مِنَ الصنعة ، فأما الذي يتعلّقُ بالمعنى فهو أنّ المقصودَ مِنْ (زيدا قائما) في (أخبَرْتُكَ زيدا قائما) إنما هو بَيانُ المخبَرِ به وتَعْيِينُه ، وليس كَيْفِيَّةَ نَفْسِ الإخبارِ الذي هو الحَدَثُ ، أي : اللفظُ ، والتكلُّمُ المخصوصُ ، وأنّه كان سريعا أو بطيئا ، أوغيرَ ذلك من صفاتِ اللفظِ ، فقولُكَ : أَخْبَرْتُكَ زيدا قائما . معناه : أَخبَرْتُكَ بهذا المخبَرِ به ، والمخبَرُ به مفعولٌ بلاشكّ ، واسمُ المفعولِ به لايَقَعُ على المصدر ، فلايقال في (ضَرَبْتُ ضَرْبا) : إنّ الضَّرْبَ مضروبٌ[2] .

وأما دليلُه من الصنعةِ فهو أنّك تقولُ : أَخبَرْتُكَ أنّ زيدا قائمٌ . كما تقول : عَلِمتُ أو أَعْلَمْتُكَ أنّ زيدا قائمٌ . فتُصَدِّرُ الجملةَ بـ(أَنّ) ، وأيضا تقول : أَخبَرْتُكَ أنّ زيدا قائمٌ ، فأنا مُخْبِرٌ أَنّ زيدا قائمٌ . فتُضِيفُ اسمَ الفاعلِ إلى ماكان في (أَخْبَرْتُك) بعدَ الكاف ، واسمُ الفاعلِ لايُضَاف إلى المفعول المطلق ، فلايقال : أنت ضاربُ ضَرْبِ الأميرِ[3] .

وقد صَوبَ ابنُ هشام رأيَ الجمهورِ ، ورَدَّ على ابن الحاجب بمثلِ ماردَّ به الرضيُّ[4] وقال : "وهذا الذي قالَهُ لم يَقُلْه أحدٌ ، ولايقتضيه النظرُ الصحيحُ"[5] .

والذي يرجُح عندي هو رأيُ الجمهورِ لاستناده ـ كما بَيّن الرضيُّ ـ إلى أدلة تعودُ إلى المعنى وتتصلُ بالصنعة . وممن وَافَقَ الرضيَّ في مأخَذِه هذا عصامُ الدين الإسفراييني[6] .
والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٣/٤ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٣/٤-١٤٤ .
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٤٤/٤ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب ٤١٢/٢، ٦٦١ .
(٥) مغني اللبيب ٦٦١/٢ .
(٦) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٦٧ .

المسألة الثامنة والأربعون : مجيء (حَتَّى) بمعنى (مَعَ)

تَطرق ابنُ الحاجب في باب حروفِ الجرِّ إلى معنى (حتى) ، فقال : "و(إلى) للانتهاء وبمعنى (مَعَ) قليلا ، و(حَتَّى) كذلك ، وبمعنى (مَعَ) كثيرا"[١] .

ووَهَّمَ الرضيُّ ابنَ الحاجب في قوله : "وبمعنى (مَعَ) كثيرا" فعِندَ حديثِ الرضيِّ عن (حَتَّى) العاطفةِ قال : "والعاطفةُ كواو العطف في دخول مابعدَها في حكم ماقبلَها ، وليست بمعنى الواو خلافًا لِمَنْ تَوَهَّم ذلك ؛ لأنَّ (حتى) لابُدَّ فيها مِنْ معنى الانتهاء ، بخلاف الواو"[٢] ثُمَّ قال : "وهذا كَمَا تَوَهَّم المصنفُ - لدخول مابعدَ (حَتَّى) الجارةِ كثيرا فيما قبلَها كما بعدَ (مَعَ) - أنَّ (حَتَّى) تكونُ بمعنى (مَعَ) فقال : وبمعنى (مَعَ) كثيرا"[٣] .

الدراسة :

لـ(حتى) عند سيبويهِ ومَنْ تَبِعه معنىً واحدٌ ، وهو الانتهاء . قال سيبويه : "وأما (إِلَى) فمُنتهىً لابتداء الغاية ، تقولُ : مِنْ كَذَا إلى كَذَا . وكذلك (حَتَّى)"[٤] . وممن أَخَذَ بقولِ سيبويهِ المبردُ[٥] ، وابنُ السراج[٦] ، والزجاجي[٧] ، وابن جني[٨] ، والهروي[٩] ،

---

(١) الكافية ص٢١٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/٤ .
(٣) السابق .
(٤) كتاب سيبويه ٢٣١/٤ .
(٥) ينظر : المقتضب ١٣٩/٤ .
(٦) ينظر : الأصول ٤٢٤/١ .
(٧) ينظر : الجمل للزجاجي ص٦٨ .
(٨) ينظر : اللمع ص١٣٢ .
(٩) ينظر : الأزهية ص٢١٤ .

وعبد القاهر الجرجاني[١] ، والزمخشري[٢] ، وأبو البركات الأنباري[٣] ، وابن معط[٤] ، وابن يعيش[٥] ، والأردبيلي[٦] ، وابن عصفور[٧] ، وابن مالك[٨] ، وابنه بدر الدين[٩] ، وابن أبي الربيع الإشبيلي[١٠] ، والمرادي[١١] ، وابن هشام[١٢] . وذهب الرمانيّ إلى أنّ (حَتّى) كما تكونُ بمعنى (إلى) تكون بمعنى (مَعَ) ، قال : "هي مِنَ الحروف التي تعمَلُ مرّةً ، ولاتعمَلُ أُخرى ، فإذا عَمِلت كانت جارةً ، وكان معناها الغاية ،كقولكَ : قامَ القومُ حَتّى زيدٌ ، وسِرْتُ حَتّى المغربِ . قال تعالى : ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[١٣] تَقَدَّرُ مَرّةً تقديرَ (مَعَ) ، ومَرّةً تقديرَ (إلَى) ، وعلى هذا تقولُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتّى رَأسَها . إنْ جَعلتَها بمعنى (مَعَ) كان الرأسُ مأكولا ، وإنْ جَعَلْتَها بمعنى (إلَى) كان الرأسُ غيرَ مأكولٍ ، ولكنَّ الأكْلَ انتهى إليه"[١٤] . وممن أخذ بقولِ الرمانيّ ابنُ الحاجبِ ، وتَبعه الجامي[١٥] .

والذي آخُذُ به هو قولُ سيبويهِ ؛ لأنّ الظاهرَ - كما ذَكَر الرضيُّ - أنّ مَنْ قال بمجيءِ (حَتّى) بمعنى (مَعَ) قد تَوَهَّم ذلك لِدُخول مابعدَ (حَتّى) كثيرا فيمَا قبلَهـا كمـا بعدَ (مَعَ) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المقتصد ٨٤١/٢-٨٤٤ .

(٢) ينظر : المفصل ص٢٨٣ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص٢٦٦ .

(٤) ينظر : الفصول الخمسون ص٢١٦ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨ .

(٦) ينظر : شرح الأنموذج للأردبيلي ص٢١٧ .

(٧) ينظر : المقرب ص٢١٨ .

(٨) ينظر: التسهيل ص١٤٦ ، شرحه لابن مالك ١٦٦/٣-١٦٧ .

(٩) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٣٦٣ .

(١٠) ينظر : البسيط ٩٠١/٢ .

(١١) ينظر : الجنى الداني ص٥٤٢ .

(١٢) ينظر : مغني اللبيب ١٢٢/١ .

(١٣) سورة القدر : الآية (٥) .

(١٤) ينظر : معاني الحروف للرماني ص١١٩ .

(١٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٣/٢ .

المسألة التاسعة والأربعون
إعراب جملة الاستفهام في مثل (لَيْتَ شِعْري مَنْ أبوكَ؟)

قال ابنُ الحاجبِ في الإيضاح عندَ حديثه عن حذفِ خبرِ (إنّ) "ومعنى : (لَيْتَ شِعْري مَنْ أبوك؟) ونحوه : ليتَ عِلْمي مُتَعَلّقٌ بما يُجابُ به هذا القولُ ، ألَا تَرَى إلى مثلِ ذلك في كلامهم ، كقولهم : عَلِمتُ مَنْ أبوك؟ ولاخلافَ أنّ (مَنْ) هنا استفهامٌ ، ويُرَاد ههنا : عَلِمتُ مايُجابُ به هذا الاستفهامُ .."[1]

وقد بَيّنَ الرضيُّ إعرابَ (لَيْتَ شِعْري) مَرْدَفًا باستفهام بقوله : "هذا الاستفهامُ مفعولُ (شِعْري) .. أي : لَيْتَ عِلْمي بما يُسْأَلُ عنه بهذا الاستفهام حاصلٌ"[2] ، ثُمّ اعترَض على كلام ابن الحاجبِ السابق بأنْ قال : "وقال المصنفُ : هذا الاستفهامُ قائمٌ مَقامَ الخبرِ ، كالجار والمجرور في (لَيْتَكَ في الدّار) . وفيه نظرٌ ؛ لأنّ (شِعْري) مصدرٌ ، معناه متعلّقٌ بمضمون الجملة الاستفهامية ، فهي مِنْ حيثُ المعنى مفعولُ (شِعْري) ، ومفعولُ المصدرِ لايكونُ ذلك المصدرَ حَتّى يُخبَرَ به عنه ؛ لأنّ عِلْمَكَ بالشيء غيرُ ذلك الشيءِ .. بل هو خَبَرٌ وَجبَ حذفُهُ بلاسادٍّ مَسَدَّه لكثرة الاستعمالِ"[3] .

الدراسة :

اُختُلِف في إعرابِ جملةِ الاستفهامِ في نحو قولهم : لَيْتَ شِعْري أزيدٌ عندَكَ أَمْ عمروٌ؟

فذهب سيبويهِ إلى أنّ جملةَ الاستفهامِ في موضعِ خبرِ (لَيْتَ) ، قال : "هذا بابُ مالايَعمَلُ فيه ماقبلَه مِنَ الفعل الذي يَتعدى إلى المفعول ولاغيْرِه ... وهو قولُكَ : قد عَلِمتُ أَعبدُ اللهِ ثَمّ أَمْ زيدٌ؟ وقد عَرَفتُ أبو مَنْ زيدٌ؟ ... فهذا في موضعِ مفعولٍ .. ومثلُ ذلكَ :

(١) الإيضاح ٢١٥/١ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٧٨/٤ .
(٣) السابق .

لَيتَ شِعْرِي أعبدُ اللهِ ثَمَّ أمْ زيدٌ؟ ولَيتَ شِعْرِي هل رَأيتَه؟ فهذا في موضع خبرِ (لَيْتَ)" [١] .
وقد أخَذ برأي سيبويه المبردُ [٢] ، والزجاجُ [٣] ، والسيرافيُّ [٤] ، والشلوبينُ [٥] . وأجاز السيرافيُّ أيضا أنْ يكونَ الاستفهامُ في موضع مفعولِ (شِعْري) على تقديرِ حرفِ الجرِّ ، ويكون الخبرُ محذوفا ، والتقديرُ : لَيتَ عِلْمي بهذا واقعٌ [٦] ، وأخذ بهذا الوجهِ الفارسيُّ [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وعصام الدين الإسفراييني [٩] .

وذهب ابنُ جني [١٠] ، وابن مالك [١١] ، وعبد القادر المكيُّ [١٢] إلى أنّ الخبرَ محذوفٌ وناب معمولُ المصدرِ - وهو جملةُ الاستفهامِ - عنِ الخبرِ ، فلم يَظْهَرْ خبرُ (لَيتَ) ههنا لِسَدِّ معمولِ المصدرِ مَسَدَّه ، كقولهم : لولا زيدٌ لأكرَمْتُكَ .

وأُورِدَ على الإعراب الأول القائلِ بأنّ جملةَ الاستفهامِ هي الخبرُ أنّ هذه الجملةَ لارابطَ فيها يربطُها بالمبتدأ ، ورُدَّ بأنّ هذه الجملةَ محمولةٌ على معناها ، لاعلى لفظها ، كأنّه قيل : لَيتَ شِعْري ذاك [١٣] ، ورُدَّ أيضا بأنّ (الشِّعْرَ) - اسْمَ (لَيتَ) - بمعنى المشعور به ، فالجملةُ نَفْسُ المبتدأِ ، فلاتحتاجُ إلى رابط [١٤] ، وبهذا الأخيرِ يمكنُ الردُّ على اعتراض

---

(١) كتاب سيبويه ٢٣٥/١-٢٣٦ .
(٢) ينظر : هداية السبيل ١٣٨٢/٣ .
(٣) ينظر : السابق .
(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧/٢أ ، ٤٩أ .
(٥) ينظر : كتاب حواشي المفصل للشلوبين ٨٥/١ ، (رسالة ماجستير) .
(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧/٢،٤٩أ .
(٧) ينظر : المسائل البصريات المسألة (٨٨) ص٧٢٠-٧٢١ .
(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ .
(٩) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٩٨ .
(١٠) ينظر : إعراب الحماسة لابن جني الورقة ١٣٥ ، خزانة الأدب ٤٦٤/١٠ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٢ .
(١٢) ينظر : هداية السبيل ١٣٨٢/٣ .
(١٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩/٢أ .
(١٤) ينظر : خزانة الأدب ٤٦٤/١٠ .

الرضيّ . وذَكَر الدماميني أنَّه ينبغي أنْ يكونَ أصلُ هذا التقدير : لَيتَ مشعوري جوابَ هل قامَ زيدٌ؟ ، فالجملةُ مرادٌ بها لفظُها ، أي : جوابُ هذا اللفظ ، ثُمّ حُذِفَ المضافُ ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه ، والمعنى : لَيتَ مَعْلومي قيامُ زيدٍ أَوْ عَدَمُ قيامِهِ ؛ لأنَّ أَحَدَ هذَيْنِ الأمرَيْنِ جوابُ الاستفهام ، فلو لَمْ يُعتبَرْ هذا الحذفُ لم يَستقِمْ ظاهراً[1] . وأَوردَ الرضيُّ على إعراب ابن جني القائل : إنّ خبرَ (لَيتَ) محذوفٌ ، وجملةَ الاستفهام معمولُ المصدرِ (شِعْرِي) وسادةٌ مَسَدَّ خبرِ (لَيتَ) . أَوردَ عليه أنّ مَحَلَّ خبرِ (شِعْرِي) - الذي هو مصدرٌ - بعدَ جميعِ ذيوله مِنْ فاعله ومفعوله ، فمَحَلُّه بعدَ الاستفهام ، فَكَيْفَ يكونُ الاستفهامُ في مَقَامِ الخبرِ ، وَمَقَامُهُ بعدَه؟[2] . وهنا قد يَظُنُّ ظانٌّ أنّ الاستفهامَ في هذه المسألة سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، كما سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّ الخبرِ في نحو (ضَرْبِي زيداً قائماً) . وليس الأمرُ كذلكَ - كما ذَكَرَ البغداديُّ - لأنّ الخبرَ في نحو (ضَرْبِي زيداً قائماً) مقدَّرٌ قبلَ الحالِ ، وليستِ الحالُ مِنْ (زيداً) ، والتقديرُ عندَ سيبويهِ والجمهور : ضَرْبِي زيداً إذا كانَ قائماً ، فالخبرُ زمانٌ مضافٌ إلى فِعْلِ صاحبِها المستترِ في (كان) ، وعندَ الأخفش : ضَرْبِي زيداً ضَرْبُه قائماً ، فالخبرُ (ضَرْبُه) المحذوفُ ، وصاحبُ الحالِ الهاءُ ، فليست الحالُ في التقديرَيْنِ مِنْ ذيول المصدرِ المذكورِ[3] .

والذي يرجح عندي هو إعرابُ سيبويهِ ، وكذلكَ إعرابُ الفارسيّ . أما الأولُ فَلأنَّ تأويلَ (شِعْرِي) - كما ذَكَرَ بعضُهم - بمعنى مشعوري يَجْعَلُ جملةَ الاستفهامِ هي نَفْسَ المصدرِ (شِعْرِي) في المعنى ، فلايَرِدُ إشكالُ الرضيّ ، ولاإشكالُ خُلُوِّ الخبرِ مِنْ ضميرٍ يعودُ إلى (شِعْرِي) . وأما الثاني فَلأنَّ المصدرَ قد أَخَذَ معمولَه - وهو جملةُ الاستفهامِ - والخبرُ مُقَدَّرٌ بعدَه ، فلايَرِدُ عليه ماأُوْرِدَ على إعرابِ ابنِ جني . وأما إعرابُ ابنِ جني فأراه ضعيفاً لِما أَوْرَدَ الرضيُّ عليه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب ٤٦٥/١٠ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٧٨/٤ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب ٤٦٦/١٠ .

المسألة الخمسون
اختصاص معنى الحالية بـــ(أو) عند عطف الجمل بها

بين ابنُ الحاجب في شرحه على المفصل في باب حروف العطف الفرقَ بين استعمال (أَمْ) و(أَوْ) إذا تقدمتهما همزةُ الاستفهام ، كما في نحو (أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمروٌ؟ وأزيدٌ عنـدكَ أو عمروٌ؟) ثم قال : "ولاإشكالَ في الفرقِ بينهما في مثل هـذه المسـائل ، وإنما الإشكالُ في استعمالهما على غير ذلـك ، وهـو أنّهم استعملوا الهمزةَ و(أَمْ) في معنى التسوية مِنْ غير استفهام كقولك : سواءٌ عَلَيّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدتَ . واستعملوا الجملتين ، والثانيةُ معطوفةٌ بـ(أَوْ) في معنى الحالِ ،كقولك : أَنَا أَضْرِبُ زيدا قَامَ أَوْ قَعَد . فَمِثل ذلـكَ يَلتَبِسُ فيـه موضـعُ (أَمْ) بموضع (أَوْ)" (١) .

وتعقب الرضيُّ هذا الكلامَ ، ثُمّ قال معترضا : "ولِقَائلٍ أَنْ يطالبـه باختصـاص معنى الحالية بـ(أَوْ) ، وقد ذَكَرْنا أَنَّ كُلَّ موضعٍ يجوزُ فيه (أَوْ) يجوزُ فيه (أَمْ) ، وبالعكس"(٢) .

الدراسة :

ظاهرُ كلام سيبويهِ أَنَّ كلَّ موضعٍ قُدِّرت فيه الجملتان ـ أي : المعطوفةُ إحداهما على الأخرى ـ بالحال فـ(أو) فيه واجبةٌ ؛ ذلك أَنّه أجازَ (أَوْ) في نحو (لأَضربَنَّه ذَهَب أَوْ مَكَث) والجملتانِ في موضعِ حالٍ ، ولم يُجِزْ (أَمْ) ، بل أنكر على مَنْ أجازها . قـال في بـاب (أَوْ) في غير الاستفهام : "وتقولُ : لأَضربَنَّه ذَهَب أَوْ مَكَث . كأنّه قال : لأَضربَنَّه ذاهِبـا أو ماكِثـا ، ولأَضربَنَّه إنْ ذَهَب أو مَكَث . وقال زيادةُ بنُ زيدٍ العذري :

إِذَا مَاانتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عنده ... أَطَالَ فَأَمْلَى أو تَنَاهَى فَأَقْصَرَا(٣)

... وزعم الخليلُ أَنّه يجوزُ (لأَضربَنَّه أَذَهَب أَمْ مَكَث) وقال : الدليلُ على ذلك أَنَّـك تقولُ : لأَضربَنَّك أَيّ ذلكَ كان . وإنما فَـارَقَ هـذا (سَوَاء) و(مأأُبالي) ؛ لأَنّـك إذا قُلتَ : سَواءٌ عَلَيّ أَذَهَبتَ أَمْ مَكَثْتَ . فهـذا الكـلامُ في موضـعِ : سَـوَاءٌ عَلَيّ هَـذَانِ ، وإذا قُلتَ :

---

(١) الإيضاح ٢/٢٠٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٤١٤ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ٣/١٨٥ ، والمقتضب ٣/٣٠٢ ، والخزانة ١١/١٧٣ . أملى : من المَلِيّ وهو الزمن

ماأُبالي أذَهَبْتَ أمْ مَكَثْتَ . فهو في موضع : ماأُبالي واحدا مِنْ هَذَيْن ، وأنت لاتريدُ أنْ تقولَ في الأَوَّل : لأَضرِبَنَّ هذَيْن . ولاتريد أنْ تقولَ : تَنَاهَيْت هَذَيْن . ولَكِنَّكَ إنما تُريدُ أنْ تقولَ : إنّ الأمرَ يَقَعُ على إحدى الحالَيْن"[1] . وممن تابَعَ سيبويه فيما ذَهَب إليه ابنُ الحاجب . وخالف المبردُ سيبويه ذاهبا إلى جَوازِ وُقوعِ (أَمْ) في نحو (لأَضرِبَنَّه أذَهَبَ أمْ مَكَثَ) ، واستَدَل على ذلك برواية أُخرى للبيت الذي استَشهَدَ به سيبويه ، فَذَكَر أنّ البيتَ أُنشِدَ على وجهيْن : (أوْ تَنَاهَى) ، و(أَمْ تَنَاهَى) ، وأنّ الهمزةَ في (أَطَالَ) - على رواية (أَمْ) - تكونُ للاستفهام[2] . وعلى ذلك يكونُ البيتُ شاهدا للخليل على تجويزه في غير (سَوَاء ، ولاأُبالي) أنْ يَجرِيَ مَجرَاهُمَا ، فَيُذْكَر بعدَه (أَمْ) والهمزةُ . وممن ذهب مذهَبَ المبردِ الرضيُّ إذ قال عن مذهبِ الخليلِ : "وليس ماقال ببعيدٍ ؛ لأنّ معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهرٌ ، أيْ : قيامُه وقُعُودُه مستويان عندي لايَمنَعُنِي أحدُهما مِنْ ضَرْبِه"[3] ، ثُمّ استَشهَدَ بالبيت الذي أتَى به المبردُ على رِوَاية (أَمْ) .

هذا ، وماعارض فيه الرضيُّ ابنَ الحاجب أوافِقُه عليه للرواية التي استَشهَدَ بها هو ، ومِنْ قَبلِه المبردُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ١٨٥/٣-١٨٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٠٢/٣-٣٠٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤١٣/٤ .

المسألة الحادية والخمسون
(إنْ) الشرطية ودلالتها على الاستقبال

بين ابنُ الحاجب في الكافية في باب حروف الشرطِ أَنّ (إنّ) تكونُ للاستقبال إذْ قال "حروفُ الشرطِ (إِنْ) و(لَوْ) .. و(إِنْ) للاستقبال"[(١)] ، وقال في الشرح : "وأما قولُهم : إنْ أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ ، وقولُه تعالى : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[(٢)] فعلى معنى : إنْ أكرمتَني اليومَ يكنْ سببا للإخبار بذلك ، وإنْ ثبتَ أنّ قميصَهُ قُدّ من قُبُل يكنْ سببا للإخبار بذلك . وقولُه[(٣)] :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيبةَ حُزَّتَا   جهاراً ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

على معنى : إنْ ثَبَتَ ذلك تَغْضَبْ ... "[(٤)] .

ورَدّ الرضيُّ ماقدَّره ابنُ الحاجب في البيت السابقِ بقوله : "ليس بشيء ؛ لأنّ الفَرْضَ أنّ ذلك ثابتٌ ، فلِمَ يَفرِضُ ثُبوتَ الثابتِ؟"[(٥)]

الدراسة :

ماأخذه الرضيُّ على تقدير ابن الحاجب في البيت السابقِ هو عَيْنُ ماأعترَض به المبردُ على الخليل وسيبويهِ لتصريحهما بأنّ البيتَ السابقَ إنشادُهُ بِكَسرِ (إِنْ) ، فقد قال سيبويهِ : "وسَأَلتُ الخليلَ عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيبةَ حُزَّتَا   جهاراً ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فقال : لأنّه قبيحٌ أَنْ تَفْصِلَ بين (أَنْ) والفعل كما قَبُحَ أَنْ تفصِلَ بين (كَيْ) والفعل ، فلَمَّا قَبُحَ ذلك ، ولم يُجُزْ حُمِل على (إِنْ) ؛ لأنّه قد تَقَدَّم فيها الأسماءُ قبلَ الأفعال"[(٦)] ، ولم يخالِفْ سيبويهِ الخليلَ[(٧)] .

---

(١) الكافية ص٢٣٦ .

(٢) سورة يوسف : من الآية (٢٦) .

(٣) هو الفرزدق ، ينظر : ديوانه ٣١١/٢ . والرواية في الديوان : (... لِيَوْمِ ابن حازم) ، والبيت من شواهد سيبويه ١٦١/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧/٢ ، والخزانة ٢٣/٨ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠١/٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١١٥/٤ .

(٦) كتاب سيبويه ١٦١/٣-١٦٢ .

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩/٤أ .

ووجهُ مأخذِ المبرد أنّه إذا كُسر (إنْ) فلايجوزُ أَنْ تكونَ أذنا قتيبةَ محزوزتَيْن ؛ لأنَّ (إنْ) تُوجِبُ الاستقبال ، وقد أحاطَ العلمُ أنَّ الفرزدقَ قال هذا الشّعرَ بعدَ قتْلِ قتيبةَ وحَزِّ أذنَيْه[(١)].

وأورد الفارسيُّ في كتابه الحجّة في توجيه قراءة كَسْر (أنْ) في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[(٢)] كلامًا يمكنُ أَنْ يُدفَعَ به مأخذُ المبرد ، قال الفارسيُّ : "إنْ قُلْتَ : كيف صَحَّ الجزاءُ هنا ، والصدُّ ماضٍ ، لأنّه إنما هو ماكان منَ المشركين ومنْ صَدِّهم عن البيت في الحديبية ، والجزاءُ إنما يكونُ بما لم يَأْتِ ، فأمّا ماكان ماضيا فلايكونُ فيه الجزاءُ؟ . فالقولُ فيه : إنّ الماضيَ قد يَقَعُ في الجزاء ليس على أنّ المرادَ بالماضي الجزاءُ ، ولكنّ المرادَ ماكانَ مثلَ هذا الفعلِ ، فيكون اللفظُ على مامَضَى ، والمعنى على مِثْلِه ، كأنّه يقولُ : إنْ وَقَع مثلُ هذا الفعلِ يَقَعْ مِنْكُم كذا . وعلى هذا حَمَل الخليلُ وسيبويهِ قولَ الفرزدق : أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ ... البيت .

وعلى ذلك قولُ الشاعر :

إذَا مَاانْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ... البيت[(٣)]

فانتفاءُ الولادة أمرٌ ماضٍ ، وقد جَعَله جزاءً ، والجزاءُ إنما يكونُ بالمستقبل ، فكأنّ المعنى : إنْ نَنْتَسِبْ لاتَجِدْني مولودَ لَئِيم ..." [(٤)].

وقد انبَرَى السيرافي ، وتَبِعه الأعلمُ الشنتمري[(٥)] للرَّدّ على ماذَهَب إليه ظَنُّ المبرد ، فقال السيرافي : "... وقد رَدَّه أبو العباس المبردُ ، وتَوَهَّم أبو بكر مبرمان أنّه إذا كسر فلايجوزُ أَنْ يكونَ أذنا قتيبة محزوزتيْن ... وليس الأمرُ على ماظَنّاه ، وذلك أنّ العربَ قد تعادِلُ وتفاضِلُ بين الفِعْلَيْنِ الماضِيين في الموافقة ، فتَستَقبِلُ الكلامَ بهما ، كقول اللهِ تعالى :

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٩أ ، وانظر : النكت ٢/٧٩٢ .

(٢) سورة المائدة : من الآية (٢) .

(٣) صدر بيت لزائد بن صعصعة الفقعسي في حاشية الأمير على المغني ٢٥/١ ، وعجزه : ولم تَجِدي مِنْ أنْ تقرّي بها بُدًّا . والبيت في : معاني القرآن للفراء ٦١/١ ، شرح شذور الذهب ص٣٣٩ .

(٤) الحجة ، وينظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢١/١ .

(٥) ينظر : النكت ٧٩٢/٢ .

﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1] ، وقولُ الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ .... البيت[2]

وقال آخرُ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فقد هَتَكْتَ بُيُوتَهُم **بعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ**[3]

والمخاطَبان مقتولان ، والقتلُ واقعٌ بهما ، وقد كسر (إنْ) ، وقد قال اللهُ عَزّ وجَلّ : ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾[4] ، وقد عُلِمَ أنّ قتلَهم قد مَضَى قبلَ هذا الخطـابِ . وهـذا ونحوُه يُحمَلُ على فعلٍ غيرِ هذا الظاهرِ ، كأنّهم افتخرُوا بقتله ، فقال : إنْ يَفْخَرُوا بقتلِكَ فإنّ الأمرَ كذا وكذا . وقولُه عَزّ وجَلّ : ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ وَافقَهم على جهة التوبيخِ لَهم ، كما يقولُ القائلُ لِمَنْ يُعَنّفُه بما سَلَف مِنْ فعْلِه ، فيقولُ : وَيْحَكَ ، لِمَ تَكذِبُ؟ لِمَ تُبَغِّضُ نَفسَـكَ إلى الناس؟ . ووَبّخَهم بقتلهم الأنبياءَ ، والفِعْلُ لغيرهم ؛ لأنّهم تَوَلَّوْهُم على ذلك ، ورَضُـوا بـه ، فنُسِب إليهم"[5] .

وجملةُ ماسَبَق أنّ اعتراضَ الرضيِّ في التحقيق هو اعتراضُ المبردِ ، وأنّـه يمكـن رَدُّه بمَا أورده الفارسيُّ ، والسيرافي ، والأعلم الشنتمري . وأما البيتُ الـذي أورده ابـنُ الحاجب في شرحه فيمكن حَمْلُه ـ كما ذَكَر ابنُ هشام[6] ـ على وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ على إقامة السببِ مُقَامَ المسَبَّب ، والأصلُ : أتَغضَـبُ إنِ افتَخَرَ مفتخِرٌ بسبب حَزِّ أُذُنَيْ قتيبةَ؟ ؛ إذِ الافتِخَارُ بذلك يكون سببا للغَضَـب ومسَبَّبا عـن الحَزّ . وهذا تأويلُ السيرافي ، كما ذُكِر آنفا .

---

(١) سورة الرعد : من الآية (٥) .
(٢) لم أجده عند غير أبي سعيد السيرافي .
(٣) البيت في النكت ٧٩٢/٢ بلا نسبة .
(٤) سورة البقرة : من الآية (٩١) .
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩/٤ب .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٢٦/١ .

والآخَرُ : أَنْ يكونَ على معنى التبيينِ ، أَيْ : أَتغضَبُ إِنْ تَبَيَّنَ في المستقبل أَنَّ أُذُنَيْ قتيبةَ حُزَّتا فيما مَضَى؟ وهذا التأويلُ في مغني اللبيب[١] ، وشرْحِهِ للدماميني[٢] . ويلاحظ أَنَّ هذا التأويلَ قريبٌ ـ مِنْ حيث المعنى ـ مما قَدَّره ابنُ الحاجب ، وهذا يدل على أَنَّ ابنَ الحاجب لم يكُنْ بِدْعا مِنَ النحاة فيما قَدَّره ، وأنَّه كان فيه مسبوقا . والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢٦/١ .

(٢) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ٥٧/١ .

المسألة الثانية والخمسون
المعطوف عليه بـ(بل) في النفي بين التقرير والسكوت عنه

تحدث ابنُ الحاجب في الكافية عن حروف العطف فَذَكَر (بَلْ) و(لَكِنْ) [(١)] ، وفي الشرح فَرَّق بينهما ، فقال : "والفرقُ بينَ (بَلْ) و(لكِنْ) أنّ (بَلْ) للإضراب عن الأول موجَبًا كان أو منفيًّا ، نحوُ (جَاءَ زيدٌ بَلْ عمروٌ) إذا وَقَع الإخبارُ عن (زيد) غَلَطًا . و(ماجاءَ زيدٌ بَلْ عمروٌ) فيَحتمِلُ إثباتَ المجيءِ لـ(عَمْرو) مع تحقيق نفيه عَنْ (زيدٍ) ، ويَحتَمِلُ أنْ يكونَ بيانًا لـمَنْ نُسِب إليه المجيءُ المنفيُّ أوّلا ، مثله في الإثبات"[(٢)] .

وعارض الرضيُّ ابنَ الحاجب في قوله : "و(ماجَاءَ زيدٌ بَلْ عمروٌ) فيَحتَمِلُ إثباتَ المجيءِ لـ(عَمْرو) مع تحقيق نفيه عن (زيد)" ، وقال : "وإذا عَطَفتَ بـ(بَلْ) مفردا بعدَ النفيِ أو النهي فالظاهرُ أنّها للإضراب أيضا ، ومعنى الإضرابِ : جَعْلُ الحكمِ الأول موجَبًا كانَ أو غيرَ موجَبٍ كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه .. وقال ابنُ مالكٍ : (بَلْ) بعد النفيِ والنهي كـ(لَكِنْ) بعدَهما . وهذا الإطلاقُ منه يُعطِي أنَّ عدمَ مجيءِ (زيدٍ) في قولك : ماجَاءَني زيدٌ بل عمرو . متحَقِّقٌ بعد مجيء (بَلْ) أيضا كما كان كذلك في (مَاجَاءَني زيدٌ لكنْ عمروٌ) بالاتفاق ، وبه قال المصنفُ .. والظاهرُ ماذَكَرْناه أوّلا"[(٣)] .

الدراسة :

من المعلوم أنّ كلمةَ (بَلْ) بعد الإثبات لصَرْفِ الحكمِ عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحوُ (جَاءَني زيدٌ بَلْ عمروٌ) أيْ : بَلْ جاءَني عمروٌ ، ويكونُ المعطوفُ عليه في حكم المسكوتِ عنه ، كأنّه لم يُحكَمْ عليه بشيء ، لابالمجيء ولابعدمه . وقد اختُلِفَ في حالة العطف بـ(بَلْ) بعد النفي أو النهي ، فذهب فريقٌ من النحويين إلى أنّ (بَلْ) - والحالةُ هذه - لاتكونُ إلا للإضراب في حقّ المعطوفِ عليه ، والإثباتِ في حقّ المعطوفِ ، وممن ذَهَب إلى هذا سيبويه إذ قال عندَ حديثِه عن النعت : "ومنه أيضا (مَرَرتُ برَجُلٍ صالحٍ بَلْ طالحٍ)

---

(١) ينظر : الكافية ص٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٩٨٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٤١٧-٤١٨ .

و(مامَرَرتُ برَجُل كَريم بَلْ لَئِيم) أُبدلَتِ الصفةُ الآخرةُ من الصفة الأُولى ، وأشرَكَت بينهما (بَلْ) في الإجراء على المنعوت ، وكذلكَ (مَرَرْتُ برجُل صالح بل طالح) ولكنّه يجيءُ على النسيان أو الغَلَط ، فيَتَدارَكُ كلامه ؛ لأنه ابتدأ بواجبٍ"[١] . وقد أبان ابنُ عصفور عن معنى (بَلْ) في النفي عندَ سيبويه بقوله : "وأما (بَلْ) و(لابل) فلايخلُو أَنْ يقعَ بعدَهما جملةٌ أو مفردٌ .. وإنْ وَقَعا بعدَ نفي فالمعنى عندَ سيبويه على الإضراب في حقّ الأوّلِ والإيجابِ في حقّ الثاني ، كما كان ذلك بعدَ الإيجاب ، نحو قولِكَ : ماقامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو . ومعناه عنده : بَلْ قامَ عمرو"[٢] ، وأما المبردُ فَذَكر أَنّ (بَلْ) تكونُ للإضراب ، قال في باب حروفِ العطفِ : "ومنها (بَلْ) ، ومعناها الإضرابُ عن الأول ، والإثباتُ للثاني ، نحوُ قولِكَ : ضَرَبتُ زيدا بَلْ عَمْرًا ، وجاءَني عبدُ اللهِ بَلْ أخوهُ ، وماجاءَني رَجُلٌ بَلْ امرأةٌ"[٣] . وقد اختلَفَ الناقلونَ عن المبرد مذهَبَه في المعطوف عليه بـ(بَلْ) في نحو (ماقامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو) .

فمنهم مَنْ ذَكَر أنّه عندَه مضرُوبٌ عنه ، أي : مسكوتٌ عنه ، فلايُحكَمُ لـه بنفيٍ أو إثباتٍ ، والمعنى : ماقامَ عمرٌو ، وممن نَسَب هـذا إلى المبرد ابنُ يعيش ، قـالَ : "وقـال أبـو العباس محمدُ بنُ يَزيدَ المبردُ : إذا قُلتَ : مارَأيتُ زيدًا بَلْ عمرًا . فالتقديرُ : بَلْ مارَأيتُ عمرًا لأنّكَ أضْربتَ عن موجبٍ إلى موجبٍ ، وكذلكَ تضربُ عن منفيّ إلى منفيّ"[٤] ، وممن نَسَب هذا أيضا إلى المبرد ابنُ عصفور[٥] ، وابن القواس[٦] ، والمالقيّ[٧] .

---

(١) كتاب سيبويه ١/٤٣٤ .
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٩ .
(٣) المقتضب ١/١٢ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٥ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٩ .
(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٧٨٦ .
(٧) ينظر : رصف المباني ص٢٣٠ .

ومِنَ النحاة مَنْ صَرّح بأنّ مذهبَ المبرد في المعطوف عليه بـ(بَـلْ) في النفـي التقرير ، وممّن ذَكَر هذا ابنُ مالك[1] ، وابنُ الناظم[2] ، والمرادي[3] ، وابـن هشـام[4] . ولَكـنّ مـافي (المقتضب) ـ على ما ذُكِرَ آنفا ـ يعارضُ نِسْبةَ هذا الكـلام إليه . ولم يَذكُـر المبردُ (بَلْ) في (الكامل) بشيء .

هذا ، وممن تابعَ سـيبويه فيمـا ذَهـب إليـه في المعطـوف عليـه بـ(بَـلْ) في النفـي ابنُ السراج[5] ، والزجاجي[6] ، والرماني[7] ، والصيمري[8] ، والزمخشري[9] وعلي بن سليمان الحيدرة[10] ، وابن يعيش[11] ، وابن عصفور[12] . وذهب جماعةٌ مِنَ النحاة إلى أنّ (بَلْ) في النفي يكون معناها معنى (لَكِـنْ) ، فَمَـا قَبْلَهـا مقرَّرٌ ، ومِـنْ هـؤلاءِ الفارسـيّ[13] ، ومحمـدٌ الهَـرَوِيّ[14] ، وابـن مـالك[15] ، وابـن النـاظم[16] ، والمـرادي[17] ، وابـن هشـام[18] ،

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٠ .

(٣) ينظر : الجنى الداني ص٢٣٦ ، توضيح المقاصد ٣/٢٢٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١/١١٢ .

(٥) ينظر : الأصول ٢/٥٧ .

(٦) ينظر : الجمل للزجاجي ص١٨ .

(٧) ينظر : معاني الحروف للرماني ص٩٤ .

(٨) ينظر : التبصرة ١/١٣٦-١٣٧ .

(٩) ينظر : المفصل ص٣٠٥ .

(١٠) ينظر : كشف المشكل ١/٦٢٨ .

(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٥ .

(١٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٩ .

(١٣) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٩٨ .

(١٤) ينظر : الأزهية ص٢١٩ .

(١٥) ينظر : التسهيل ص١٧٧ ، شرحه لابن مالك ٣/٣٦٨ .

(١٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٠ .

(١٧) ينظر : توضيح المقاصد ٣/٢٢٤ ، الجنى الداني ص٢٣٦ .

(١٨) ينظر : مغني اللبيب ١/١١٢ .

والسيوطي[١] . هذا مايخُصُّ خلافَ النحاة في هذه المسألة .

وأما أصحابُ أصولِ الفقهِ فَعَلَى أنّ المعطوفَ عليه بـ(بَلْ) في النفي حُكْمُهُ مقرَّرٌ[٢] .

والذي يمكن ترجيحُه - في نظري - هو رأيُ سيبويه ومَنْ تَبِعه ، وذلك لأمرَيْن :

الأول : أنّ هذا الرأيَ هو الذي يَتحقّقُ فيه معنى الإضراب الذي ذَكَره الرضيّ ، والذي بيّنه أيضا سعدُ الدين التفتازاني بقوله : "ومعنى الإضراب أنْ يُجعَلَ المتبوعُ في حكم المسكوتِ عنه ، يحتملُ أنْ يُلابسَهُ الحكمُ وألّا يُلابِسَهُ"[٣] .

الثاني : أنّ في الأخذ بهذا الرأي اعتبارا للفَرْق بينَ (بَلْ) و(لَكِنْ) في المعنى ؛ إذْ مِنَ المعلوم أنّ (بَلْ) للإضراب و(لَكِنْ) للاستدراك .

هذا ، والوجهانِ اللذانِ جوّزهما ابنُ الحاجب في المنفي بـ(بَلْ) قد أجازهما قَبلَه صدرُ الأفاضلِ الخوارزمي إذ قال : ".. ثُمّ إذا جاءت (بَلْ) بعدَ كلام منفيّ ، كقولك : ما رأيتُ زيدا بَلْ عَمْرًا . فمعناه على وجهيْن :

أحدُهما : الإضرابُ عنِ الأول والاعتمادُ في الجحد على الثاني بتقدير : بَلْ مارأيتُ عمرًا . والآخرُ : أنْ تكونَ بمعنى (لَكِنْ) بتقدير : لَكِنْ عَمْرًا ، أيْ : بَلْ رأيتُ عمرًا"[٤] .

---

(١) ينظر : الهمع ١٣٦/٢ .

(٢) ينظر : البرهان في أصول الفقه ١٩٤/١ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٦٠/١ ، المستصفى من علم الأصول وبذيله فواتح الرحموت ٢٣٦/١ .

(٣) المطول ص١٠٢ .

(٤) التخمير ٨٤/٤ .

المسألة الثالثة والخمسون
وقوعُ فعْلِ الشرط مضارعا عند تقدم القَسَم على الشرط

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب حروف الشرط : "وإذا تَقَدَّمَ القَسَمُ أوّلَ الكلام على الشرط لَزِمَه الماضي لفظا أو معنًى ، وكان الجوابُ للقَسَم لفظا مثلُ (وَاللهِ إنْ أَتيتَنِي ، وإنْ لم تَأْتِني لأَكْرَمْتُكَ)" (١) . ومعنى قوله : "لَزِمَه الماضي لفظا أو معنى" أيْ : لَزِمَ القَسَم أنْ يكونَ الشرطُ الواقعُ بعدَه فعلا ماضيا لفظا أو معنى .

وأخذ الرضيُّ على المصنف قولَه : "لَزِمَه الماضي لفظا أو معنى" . وقولَه : "وكان الجوابُ للقَسَم لفظا" . أما الأولُ فلأنَّ الأكثرَ - كما ذَكَر الرضيُّ - كونُ الشرطِ ماضيا لفظا أو معنى ، ويجوزُ أنْ يأتيَ مضارعا في الشعر ، ولايَلزَمُ مجيئُه ماضيا - كما ذَكَر ابنُ الحاجب - وأما الثاني فلأنَّ الجوابَ قد يجيءُ للشرط(٢) .

الدراسة :

من المعلوم أنَّ الشرطَ لاغِنَى له عن جوابٍ ، وأنَّ القَسَمَ كذلك ، وأنَّ كلَّ جوابٍ له أحكامُه المتعلِّقةُ به ، فإذا مااجتمعَ الشرطُ والقَسَمُ كان لهذه الحالةِ أحكامٌ مخصوصةٌ بيَّنَها النحاةُ ، ومنْ ذلك ماذَكَره ابنُ الحاجب بقوله : "وإذا تَقدم القَسَمُ أوّلَ الكلام على الشرط لَزِمَه الماضي لفظا أو معنى ، وكان الجوابُ للقَسَم" . فابنُ الحاجب يَرى وجوبَ مجيء الشرطِ - والحالةُ هذه - فعلا ماضيا ، وذَهب الفراءُ إلى عدم اشتراط ذلك ، مُجيزا أنْ يكونَ فِعْلُ الشرطِ مضارعا(٣) ، ويَشهَدُ لصحة ماذَهَب إليه قولُ الشاعر(٤) :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عليكم بُيُوتُكم ... لَيَعْلَمُ ربِّي أَنَّ بيتِيَ وَاسِعُ

(١) الكافية ص٢٣٦ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦٢/٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٦٦/١ .

(٤) هو الكميت بن معروف في معاني القرآن للفراء ١٣١/٢ ، والبيت في : شرح التصريح ٢٥٤/٢ ، الخزانة ٦٨/١٠ .

وقولُ الآخر :

حَلَفْتُ لَهُ إن تُدْلِجِ اللَّيلَ لايَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ من بُيُوتِيَ سَائِرُ[1]

كما ذَهَب الفراءُ أيضا إلى جَوَازِ جَعْلِ الجواب - في المسألة التي معنا - للشرط[2].
وممن أَخذ بهذا القول ابنُ مالك[3] ، وابنه بدر الدين[4] ، والمرادي[5] ، وحُجَّةُ هؤلاء البيتُ السابقُ ، وقولُ الأعشى[6] :

لَئِنْ مُنيتَ بِنَا عن غِبِّ معركةٍ لاتُلْفِنَا عن دِمَاءِ القومِ نَنْتَفِلُ

وقولُ الشاعر[7] :

لَئِنْ كَانَ مَاحُدِّثْتُهُ اليومَ صَادِقًا أَصُمْ في نهارِ القيظِ للشَّمْسِ بَادِيَا

وذَهَب قومٌ إلى أنَّ الجوابَ للقَسَم حَتْمًا ، ومِنْ هؤلاءِ ابنُ الشجري حيث يقول : "مَتى كان في الكلام قَسَمٌ وشرطٌ فإنَّ الجوابَ يكونُ عن الأسبق منهما .. ولايجوزُ أَنْ تقولَ إنْ قُمتَ واللهِ لأَقُومَنَّ . فتأتي بجواب القسم ، وقد تَقَدَّمَ الشرطُ ، ولا : واللهِ إنْ قُمتَ قُمتُ فتأتي بجواب الشرط ، وقد تَقَدَّم القَسَمُ"[8] . كما قال بهذا أيضا ابنُ عصفور[9] ، وأبو حيان[10] - وذَكَر أنَّه مذهبُ البصريينَ - وابنُ هشام[11] .

والذي آخذُ به في المسألتيْنِ السابقتيْنِ هو قولُ الفراءِ - الذي أَخَذ به الرضيُّ - وذلك لاستناده إلى شواهدَ تعضُدُه . وممن وَافَقَ الرضيَّ في مأخذِه على ابن الحاجب ابنُ جماعة[12] .
والله تعالى أعلم .

---

(١) البيت للقاسم بن معن في معاني القرآن للفراء ٦٨/١-٢٣٦،٦٩ ، المقرب ص٢٠٨ ، الخزانة ٣٤١/١١ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٦٧/١-٦٩ .
(٣) ينظر : التسهيل ص٢٣٩ .
(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٧٠٧-٧٠٨ .
(٥) ينظر : توضيح المقاصد ٢٦١/٤-٢٦٢ .
(٦) ديوانه ص٦٣ ، والرواية في الديوان : (.. لم تلفنا من ..) ، والبيت في : معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، العيني ٢٨٣/٣ ، ٤٣٧/٤ ، وفي الخزانة ٣٢٧/١١ .
(٧) هي امرأة من بني عقيل في معاني القرآن للفراء ١٣١/٢ ، والخزانة ٣٣٦/١١ ، والبيت في : شرح التصريح ٢٥٤/٢ والهمع ٤٣/٢ .
(٨) الأمالي الشجرية ٣٦٧/١ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٩/٢ .
(١٠) ينظر : البحر المحيط ٧٨/٦ .
(١١) ينظر : مغني اللبيب ٢٣٦/١ ، أوضح المسالك ٢١٩/٤ .
(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ص٥٠٨-٥٠٩ .

المسألة الرابعة والخمسون : في زيادة حرف الجر (مِنْ)

في شرح الكافية في باب حروف الجر ذَكر ابنُ الحاجب تخريجا لقولهم : (قَدْ كانَ مِنْ مَطرٍ) ، فقال : "وأمّا قولُهم : (قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ) فيحتَمِلُ أنْ يكونَ المعنى : قَدْ كانَ شيءٌ مِنْ مطرٍ ، إمّا للتبعيض ، وإمّا للتّبيين ، ولايَثبُتُ مثلُ هذا الأصلِ مَعَ هذه المحتملات"(١) .

واعتَرَضَ الرضيُّ على هذا التخريج ، وقال : "فيه نظرٌ ؛ لأنّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الجملةِ أو الظرفِ مُقامَه بلاشرْطٍ - ذكرناه في باب الموصوفِ - قليلٌ ، وخاصةً إذا كان الموصوفُ فاعلا ؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ لايكونُ فاعلا للفِعْل المبني للفاعل إلا إذا كان الجارُّ زائدا ، نحوُ (كَفَى بِرَبِّكَ) ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ موصلٌ للفِعْل القاصرِ إلى ماكان يَقصرُ عنه لولاه والفعلُ لايَقصرُ عن فاعله . ولو صَحّ تأويلُه لجاز أنْ يكونَ الكافُ في قوله(٢) :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

حرفَ جرٍّ ، وقد حُذِفَ الفاعلُ ، وأُقيمَ الجارُّ مُقامَه ، فلايصحّ الاستدلالُ بالبيت على أنّ الكافَ اسمٌ"(٣) .

الدراسة :

تنقسمُ (مِن) الجارّةُ - كما هو معلومٌ - إلى قسمَيْن : غيرُ زائدةٍ ، وزائدةٌ ، ومِنْ معاني غيرِ الزائدةِ التبعيضُ وبيانُ الجنس وغيرُ ذلك .

وأمّا الزائدةُ فهي - كما قالوا - التي للتنصيص على العموم ، نحوُ (ماجَاءَني مِنْ رَجُلٍ) أو توكيد التنصيصِ عليه ، نحوُ (ماجَاءَني مِنْ أَحَدٍ)(٤) ، وقد اشترَطَ البصريون لـ(مِنْ) هذه شروطا :

أولها : أنْ يسبقَها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤٢/٣ .

(٢) هو الأعشى ، والبيت في : ديوانه ص٦٣ ، المقتضب ٤٤١/٤ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٨ ، خزانة الأدب ٤٥٣/٩ . والشطط : الجور والظلم . والفتل : جمع فتيلة ، أراد فتيلة الجراحة .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٦٨/٤-٢٦٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣-١٣٨ ، مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

وثانيها : أَنْ يكونَ مجرورُها نكرةً[١] .

وثالثها : أَنْ يكونَ المرادُ مِنَ النكرة استغراقَ الجنس[٢] .

وأجاز الكوفيون زيادتَها بشرطِ تنكيرِ مجرورِها ، ولَمْ يَشترطوا غَيْرَه[٣] ، وحَكَوْا في ذلك (قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ) .

وأما الكسائيُّ[٤] ، والأخفش[٥] ، وابن جني[٦] فلم يَشترطوا في زيادتها شيئا ، بل أجازوا زيادتَها في الواجب وفي غيره ، ووافقهم في ذلك ابنُ مالك[٧] .

وماسُمِعَ مِنْ نحوِ (قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ) قد ذُكِر فيه عدّةُ تخريجاتٍ ، منها :

١ - أَنّ ذلك على الحكاية ، كأنَّ قائلا قال : هَلْ كانَ مِنْ مطرٍ؟ . فقيل في الجواب على سبيل الحكاية : قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ[٨] .

٢ - أَنّ التقديرَ : قد كان كائنٌ مِنْ مطرٍ[٩] ، أو : قد كان شيءٌ مِنْ مطرٍ[١٠] ، فحُذف الفاعلُ وأُقيم المجرورُ مُقامَه ، فهو مِنْ إقامة الصفة مُقامَ الموصوف .

أقول : اشتَرَط النحاةُ لحذْفِ المنعوتِ وإقامةِ النعتِ - وهو جملةٌ أو شِبهُها - مُقامَه أَنْ يكونَ المنعوتُ بعضَ اسمٍ قَبلَه مخفوض بـ(مِنْ)[١١] ، أو (في)[١٢] ، كقولهم : (مِنّا ظَعَن) و(مِنّا أَقامَ) ، أي : مِنّا فريقٌ ظَعَن ، و : مِنّا فريقٌ أَقامَ . والشاهدُ الذي معنا - أعني : قد

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٤/١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨-١٣ ، البسيط ٨٤١/٢ ، الجنى الداني ص٣١٩ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١ .
(٤) ينظر : وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣ .
(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٨٨/٢ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣ .
(٨) ينظر : شرح التصريح مع حاشية يس ٩/٢ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١ .
(١٠) ينظر : البسيط ٨٤٣/٢ .
(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣-٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٣ .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٣ .

كانَ مِنْ مطرٍ - لم يَتحقَّقْ فيه هذا الشرطُ ؛ إذ النعتُ فيه - وهـو (مِـنْ مطـر) - شـبهُ جملـة ، والمنعوتُ - وهو (شيء) - ليس قبلَه اسمٌ مخفوضٌ بـ(مِنْ) ، أو (في) ، ومِنْ ثَمَّ كان تخريجُ ابن الحاجب لهذا الشاهد ضعيفا .

ومن مَنَع هذا التأويلَ - كما فعل الرضيُّ - أبو البقـاء العكـبريُّ ، فعِنـدَ إعـرابِ قولـه تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[1] - وهو يُشبِهُ في الصورة (قـد كـانَ مِـنْ مطـرٍ) - قال "فاعلُ ﴿جاءك﴾ مضمَرٌ فيه ، قيل : المضمـرُ المجيءُ ، وقيـل : المضمـرُ (النبأُ) .. وأجـاز الأخفشُ أنْ تكونَ (مِنْ) زائدةً ، والفاعلُ ﴿ نَبَـإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ، وسـيبويه لايُجيـزُ زيادتَهـا في الواجب ، ولايجـوزُ عنـدَ الجميـع أنْ تكـونَ (مِـنْ) صفـةً لمحـذوف ؛ لأنَّ الفـاعلَ لايحـذَفُ ، وحرفُ الجرِّ إذا لم يكنْ زائدا لم يَصِحَّ أنْ يكونَ فاعلا"[2] .

ولم يُجِز ابنُ مالك هذا التأويلَ أيضا إلا في الشعر ، قـال في التسـهيل : "يُقـامُ النعـتُ مُقامَ المنعوتِ كثيرا إنْ عُلِم جنسُه ، ونُعتَ بغيرِ ظرفٍ وجملة ، أو بأحدهمـا ، بشـرطِ كـونِ المنعوت بعضَ ماقبلَه مِـنْ مجـرور بـ(مِنْ) ، أو (في) . وإنْ لم يكـنْ كذلـك لم يُقـم الظـرفُ والجملةُ مَقامَه إلا في شِعْرٍ"[3] . والله أعلم بالصواب .

(١) سورة الأنعام : من الآية (٣٤) .

(٢) التبيان ١/٢٤٠ .

(٣) التسهيل ص١٧٠ .

المسألة الخامسة والخمسون : مجئ (إلى) بمعنى (مع)

تعرض ابنُ الحاجب في الكافية لمعاني حروف الجرّ ومنهـا (إلى) ، فقـال : ".. و(إلى) للانتهاء ، وبمعنى (مع) قليلا"[١] .

قال الرضيُّ يَشرَحُ قولَ ابنِ الحاجب : (وبمعنى (مع) قليلا) : "كما في قولـه تعـالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٢] . والتحقيقُ أنّها بمعنى الانتهـاء ، أيْ : تَضُمُّونَـها إلى أموالكم ، وكـذا قولُـه تعـالى : ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[٣] ، أي : مُضَافَة إلى المرافق ، و(الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبلٌ) أيْ : مُضَافَة إلى الذَّوْدِ ..."[٤] .

الدراسة :

مذهبُ الكوفيين ومَنْ وافَقهم أنّ حروفَ الجرّ قد يَنوبُ بعضُها عن بعضٍ . ومذهبُ البصريين إبقاءُ الحرف على موضوعه الأوّل ، إمّا بتأويلٍ يَقبَلُه اللفظُ أو تضمينِ الفعـل معنـى فعلٍ آخَرَ يتعدّى بذلك الحرفِ ، وما لايمكنُ فيه ذلك فهـو مِـنْ وضـع أحدِ الحرفَيْن موضِعَ الآخَرِ على سبيل الشذوذ[٥] .

ومسألتُنا هذه يشمَلُها هذا الخلافُ ، فـابنُ الحاجب يَـرى أنّ (إلى) قـد تخرُجُ عن معناها الأصليّ ، وهو انتهاءُ الغاية ، فتكونُ بمعنى (مَعَ) . ويَرَى الرضيُّ بَقاءَها على أصلها ، ويَتأوّلُ ماوَرَد مِنْ ذلك . وقد اختلف النحاةُ في هذه المسألةِ ، فَمِنْ مُجَوِّزٍ ، ومانِعٍ . ومِمَّن

(١) الكافية ص٢١٥ .
(٢) سورة النساء : من الآية (٢) .
(٣) سورة المائدة : من الآية (٦) .
(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧١ .
(٥) ينظر : الجنى الداني ص٤٦ .

أجاز الفراءُ[1] ، والأخفشُ[2] ، والزجاج[3] ، وعبد القاهر الجرجاني[4] ، وابن مالك[5] ، وابن هشام[6] ،وجعلوا منْ ذلك قولَه تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ، وقولَه عزّ وجلّ : ﴿فاغسلوا وجوهكم وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، وقولَه عزّ مَنْ قائلٍ : ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾[7] ، وقولَه سبحانَه : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾[8] ، وقولَه تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[9] ، وقولَ العرب : (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبلٌ) .

وقد اشترَطَ الفراءُ لمجئ (إلى) كـ(مع) أنْ يكونَ هناك ضَمٌّ شيءٍ إلى شيءٍ ، فإنْ لم يكُنْ ضَمٌّ لم تكُنْ (إلى) كـ(مَع)[10] . وممن مَنَع مجئَ (إلى) بمعنى (مع) أبو جعفر النحاسُ[11] ، والزمخشري[12] ، وابن يعيش[13] ، وابن الأنباري[14] ، وأبو البقاء العكبري[15] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[16] ، والكيشي[17] ، وذكروا أنّ كونَ (إلى) بمعنى (مع) إنّما يَرجعُ إلى معنى الانتهاء .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٣١/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧/٢ ، ١٦٥/٥ .

(٤) ينظر : المقتصد ص٨٢٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب ٧٥/١ .

(٧) سورة هود : من الآية (٥٢) .

(٨) سورة ص : من الآية (٢٤) .

(٩) سورة الصف : من الآية (١٤) .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ .

(١١) إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٤ .

(١٢) ينظر : المفصل ص٢٨٣ .

(١٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨ .

(١٤) ينظر : أسرار العربية ص٢٦١ .

(١٥) ينظر : التبيان ٤٢١/١ .

(١٦) ينظر : التخمير ١١/٤ .

(١٧) ينظر : الإرشاد ص٣٠٧ .

ورَجَّح المراديُّ في قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أنْ تكونَ (إلى) بمعنى الانتهاء قال : "وكونُ (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابنُ عصفورٍ عن الكوفيين .. وتأوّل بعضُهم ماوَرَد مِنْ ذلك على تضمين العامل وإبقاءِ (إلى) على أصلها ، والمعنى في قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ : مَنْ يُضيفُ نُصرَتَه إلى نُصرة الله ، و(إلى) في هذا أبلغُ مِنْ (مع) ؛ لأنكَ لو قُلتَ : مَنْ ينصُرُني مع فُلانٍ . لم يَدُلَّ على أنّ فلانا وحدَه ينصُرُكَ ولابُدّ ، بخلاف (إلى) فإنّ نُصرةَ مادَخَلَت عليه محقّقةٌ واقعةٌ بجزومٍ بها"(١) .

ورَدَّ ابنُ يعيش على مَنْ قال بالجواز ، وبَيَّن كيف أنّ معنى (إلى) في قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ، وقولِه تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ راجعٌ إلى معنى الانتهاء ، ونَظَرَ لذلك مِنْ كلام العرب بما يَجعلُ النفْسَ تطمَئنُّ إلى وِجْهةِ نَظَرِه ، وتميلُ إلى رأيه قال في شَرْح المفَصَّل : "فأمّا قولُ مَنْ جَعَلها بمعنى (مَعَ) وبمعنى غيرِها مِنَ الحروف فيَحتَجُّ بقوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ، وقولِه تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ويحملُ عليه قولَه تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، قالوا : لأنّه لايُقالُ : نَصَرتُ إلى فُلانٍ ، بمعنى : نَصَرتُه ، ولا : أكلتُ إلى مَالِ فُلانٍ ، بمعنى : أكلتُه وإنما المعنى يعودُ إلى أنْ يكونَ بمعنى (مَعَ) ؛ ولذلك دَخَلَت المرافقُ في الغَسْلِ . والتحقيقُ في ذلك أنّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخَرَ ، وكان أحدُهما يَصِلُ إلى معموله بحرفٍ ، والآخَرُ يَصِلُ بآخَرَ فإنّ العربَ قد تتّسعُ ، فتُوقِعُ أحدَ الحرفَيْن موقعَ صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلكَ الآخَرِ ، وذلك كقوله تعالى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾(٢) ، وأنت لاتقولُ : رَفَثتُ إلى المرأة . إنما يُقالُ : رَفَثتُ بها . لكنّه لمّا كان الرَّفَثُ هُنا في معنى الإفضاءِ ، وكُنتَ تُعدّي (أفضَيْتُ) بـ(إلى) جئتَ بـ(إلى) إيذانا بأنّه في معناه ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ، لمّا كان معناه : مَنْ يُضافُ في نُصري إلى الله ، جاز لذلك أنْ تأتيَ بـ(إلى) ههنا ، وكذلك قولُه عَزّ اسمُه : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ، لمّا كان معنى الأكلِ هُهنا الضَّمَّ والجَمْعَ لاحقيقةَ المضْغِ والبلْعِ عَدّاه بـ(إلى) ؛ إذ المعنى : لاتجمَعُوا أموالَهم إلى أموالكم .. ولو كانت (إلى) بمعنى (مَعَ) لَسَاغَ استعمالُها في كلّ موضعٍ بمعنى

---

(١) الجنى الداني ص٣٨٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية (١٨٧) .

(مَعَ) ، وأنت لـو قُلـتَ : سِرْتُ إلى زَيْـدٍ . تريـدُ (مَـعَ زَيْـدٍ) لم يَجُزْ إذْ لم يكُنْ معروفـا في الاستعمال"[١].

مِنْ خلال ماسَبَق يَتَبيّنُ أنّ قولَ الرضيِّ أقربُ إلى الصواب مِـنْ قـولِ ابـنِ الحـاجب . واللهُ تعالى أعلم .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨ .

المسألة السادسة والخمسون : مايقع بعد (أمّا) الشرطية

بين ابنُ الحاجب في الكافية أحكامَ (أمّا) الشرطيةِ بقوله : "و(أمّا) للتفصيل ، والتُزِمَ حذفُ فعلِها ، وعُوِّضَ بينها وبين فائها جزءٌ مما في حيّزها مطلقا ، وقيلَ : هو معمولُ المحذوفِ مطلقا .." (١).

وقد شرح الرضيُّ قولَ ابن الحاجب : "وهو معمولٌ لما في حيّزها" . فقال : "أيْ : مابَيْنَ (أمّا) والفاءِ معمولٌ لما في حيّز الفاء ، أيْ : لما بعدَها"(٢) ، ثمّ اعترض قائلا : "وليس ذلك بمطلقٍ عندَ المصنفِ ؛ لأنّ المبتدأ في نحو (أمّا زيدٌ فقائمٌ) خارجٌ عنه ؛ إذ العاملُ فيه الابتداءُ عندَه ، وكذا أداةُ الشرطِ مع الشرطِ . في نحو قوله : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾(٣) خارجةٌ عنه"(٤) .

الدراسة :

اختلف النحويون في الاسم الواقع بعدَ (أمّا) الشرطيةِ على ثلاثة أقوالٍ :

القولُ الأولُ : أنّه جزءٌ مما في حيّز جواب (أمّا) مطلقا ، أيْ سواءٌ كان مابعدَ الفاءِ مما يجبُ له الصدارةُ ، كـ(إنّ) في نحو (أمّا يومَ الجمعةِ فإنّكَ مسافرٌ) أو لم يكنْ ، وهذا رأيُ المبرد(٥) .

القولُ الثاني : أنّ مابعدَ (أمّا) معمولٌ للفعل المحذوفِ مطلقا ، سواءٌ كان جائزَ التقديم على الفاء أو لا ، فإذا قلتَ : أما يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ . فكأنّكَ قلتَ : مَهْمَا تذكُرْ يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ(٦) .

---

(١) الكافية ص٢٣٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٧٦/٤ .

(٣) سورة الواقعة : الآية (٨٨) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٧٦/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٧/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٧٦/٤ .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٧٦/٤ .

القولُ الثالثُ : أنّ مابعدَ (أمّا) إنْ كـان جـائزَ التقديـم علـى الفـاء فهـو جـزءٌ مِمّـا في حيزها ، وإلا فهو معمولٌ للفعل المحذوفِ ، وقد صَرّح ابنُ هشامٍ بأنّه قولُ سيبويه ، والمازنيِّ والجمهور[1] .

وأخذ بالقول الأول ابنُ الحاجبِ حيث قال في الكافية : "و(أمّـا) للتفصيـل ، والتُزم حذفُ فعلِها ، وعوّض بينَها وبينَ فائِها جزءٌ مِمّا في حيزها مطلقا" ، وقد شَرَح الرضيُّ قـولَ ابن الحاجب هذا على أنّ النصّ فيه عِبارةُ (وهو معمولٌ لِما في حيزها) ، وليس عبـارةُ (جزءٌ مِمّا في حيزها) ، ثُمّ أورد على العبارة التي أثبتَها هو ماذُكر في أول المسألةِ .

وأقول : قد اطّلعتُ علـى عـددٍ مِنْ شـروحِ الكافيـة وحواشيها ـ منهـا شـرحُ ابـن الحاجب[2] ، وشرح ابن جماعـة[3] ، وحاشيةُ الهنـدي[4] ، والفوائـد الضيائيـة[5] ، وشـرحُ الكافية للعصام[6] ـ فلَمْ أجدْ شيئا منها أثبتَ لنصِّ الكافيـة ماأثبتَـه الرضيُّ ، لَكِنِّي وَجَـدت لابن الحاجب في شرحه للكافية كلامًا يقاربُ ماأثبتَه الرضيُّ ، قال ابنُ الحاجب : "والْـتَزَمُوا حذفَ الفعلِ ... وَجَعلوا الواقعَ بعدَها عِوَضًا مِنَ الفعـل المحـذوفِ ... فيكـونُ مـايَقَعُ بعدَهـا أبدًا إما معمولاً لما في حيِّزِ مابَعدَ الفاءِ ، وإما مبتدأً"[7] .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٥٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ص٥٠٨ .

(٤) الورقة ٣٢١ .

(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٨٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٣١١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣ .

والذي يظْهرُ لي ـ والله أعلم ـ أنّ الرضيَّ في هذا الموضع حَصَلَ له خَلْطٌ بينَ كلامِ ابنِ الحاجب في شرْحِه وكلامِه في الكافية ، فذَكَر شيئا مِنْ عبارة الشرح على أنّه مِنَ الكافية وقد رَجّح هذا الأمرَ عندي شيئانِ :

أحدُهما : أنّ العِبارةَ التي أثبَتَها الرضيُّ للكافية في الشرح تُخالِفُ العبارةَ التي أَثبَتَها هو نَفْسُه لِمتنِ الكافيةِ الذي يَسبقُ هذا الشرحَ[1] .

والآخَرُ : أنّ الرضيَّ كثيرا مايَعترِضُ على كلام ابنِ الحاجب في شرْحِه بعدَ أنْ يَنقُلَه.

وأمّا القموليُّ فيمكِنُ أنْ يكونَ قد تَبِع الرضيَّ فِيمَا أَورده .

وبهذا يَتبينُ أنّ العبارةَ التي اعترَض عليها الرضيُّ ليست من الكافية ، وإنّما هي مِنْ كلام ابنِ الحاجب في شرحِهِ لها ، وقد سَبق أن أوردْتُ ماصرّح به ابنُ الحاجب في هذا الشرح مِنْ أنّ الذي يَقَع بعدَ (أمّا) شيئانِ ، المبتدأُ ومعمولُ مافي حيّزِ الفاءِ ، وبناءً على ذلك يكونُ اعتراضُ الرضيِّ على عبارة ابنِ الحاجب بالمبتدأ لاوَجْهَ له ، وأمّا اعتراضُه بأداة الشرط مع الشرط فأُوافقه عليه ؛ إذِ الشرطُ لايُعدُّ معمولا لِما في حيز الفاءِ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٦، ٤٧٦ ، تصحيح وتعليق الأستاذ يوسف حسن عمر ، وينظر طبعة بيروت ٢/٣٩٥، ٤٠٠ .

المسألة السابعة والخمسون : في نون التوكيد

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب نون التوكيد : "نونُ التأكيدِ : خفيفةٌ ساكنةٌ ، ومشدّدةٌ ... وتقولُ في التثنية وجمع المؤنث : اضْرِبَانِّ ، واضْرِبْنَانِّ ... وهُمَا في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل ، فإنْ لم يكنْ فكالمتّصل"(١) .

قال الرضيّ - ويعني المصنّف - : "قال : "لمّا كان النونُ بعدَ الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة ؛ لأنّ الضميرَ فاصلٌ ، ولمّا لم يكنْ ضميرٌ بارزٌ كانَ النونُ كالضمير المتّصل هذا زُبْدةُ كلامِهِ ، ويَرِدُ عليه أنّ المتصلَ ليس هو الألفَ فقط ، بل الواوُ والياءُ في (ارْضَوُا ، وارْضَيُِ) متّصِلان أيضاً ، وأنت لاتُثبتُ اللامَ معَهما كما تُثبتُها مَعَ الألف ، فليسَ قولُه إذَنْ : فكالمتصل . على إطلاقه بصحيح ، وأيضا يحتاجُ إلى التعليل فيما قاسَ النونَ عليه منَ المتصل والمنفصل إذا سُئِلَ مثلا : لم لم تُحذَفِ اللامُ في (اخْشَيَا ، وارْمِيَا ، واغْزُوَا) كما حُذفَت في (اخْشَ ، وارْمِ ، واغْزُ) ، ولم ضُمّتِ الواوُ في (ارْضَوُا الرَّجُلَ) ، وكُسِرَت الياءُ في (ارْضَيِ الرَّجُلَ) ، ولَمْ تُحْذَفَا كما في (ارْمُوا الرَّجُلَ ، وارْمِي الغَرَضَ) وكلُّ علةٍ تذكُرُها في المحمول عليه فهي مطّرِدَةٌ في المحمول ، فما فائدةُ الحَمْلِ؟ وإنّما يُحمَلُ الشيءُ على الشيءِ إذا لم يكُنِ المحمولُ في ثُبوت العلةِ فيه كالمحمول عليه ، بَلْ يُشابِهُهُ مِن وَجْهٍ ، فيُلحَقُ به لأجْلِ تلكَ المشابهة ، وإنْ لم تَثبُتِ العلةُ في المحمول ، كحَمْلِ (إنّ) على الفعل المتعدّي ، وإنْ لم يكنْ في (إنّ) العلّةُ المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي"(٢) .

الدراسة :

شَرَح ابنُ الحاجب قولَه في الكافية : "فإنْ لم يَكُنْ فكَالمتّصل" ، وبَيّن مقصودَه مِنْ لفظ (فكالمتصل) بقوله : "يعني : فإنْ لم يَكُنْ ضميرٌ بارزٌ كانت النونُ معَ الفعل كالمتصل ، يعني : كجزءِ الفعلِ ، كقولِكَ للمخاطَبِ : رَيَنّ ، واخْشَيَنّ ، واغْزُوَنّ . فتَرُدُّ المحذوفَ في

(١) الكافية ص٢٤١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٩٤/٤ .

الأمر ؛ لأَنَّه لمّا بُنِيَ لمجيءِ النونِ وَجَبَ رَدُّه ؛ لأنَّ حذفَه للإعراب ، ولاإعرابَ ، فوَجَبَ جَعْلُ هذه النون مَعَه في حكمِ الجزءِ كألفِ تثنية ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ للاثنين : رَيَا ، واخْشَيا . فرُدَّ المحذوفُ في الواحد ، وتَفتحُ كَمَا كانتِ الألفُ مَعَ الفعلِ كجزئه ، فكذلكَ النونُ"(١) .

وقال في أماليه أيضا : "وإنّما لم يُجعَلْ مَعَه كالمنفصل مثلَ الأوّلِ ؛ لأنّه حرفٌ لمعْنًى في الفعلِ لم يَفصِلْ بينَه وبينَه فاصلٌ ، فجُعِلَ كالتنوين وألفِ التثنية ، بخلافِ ماجاءَ فيه الضميرُ البارزُ ؛ لأنّهُ كلمةٌ أخرى انضَمَّت إلى الفِعْلِ ، فَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ تُجْعَلَ النونُ مِنْ جملته بعدَ الفصلِ بينَه وبينَه بكلمةٍ للمنافاة بينَ جزئَيِ الكلمةِ وبيْنَ الفصلِ بينهما بكلمةٍ"(٢) .

يَتَبيَّنُ مِنَ النصَّيْنِ السابقَيْنِ أنّ ابنَ الحاجب جَعَلَ نونَ التوكيدِ في حالة عدمِ وجودِ ضميرٍ بارزٍ يَفصِلُ بينَها وبينَ الفعلِ كألفِ التثنيةِ ، وجَعَلَ وجهَ الشَّبَهِ بينهما هو رَدَّ المحذوفِ عند اتّصال كُلٍّ منْهما بالفعل .

هذا ، ويمكن الإجابةُ عَمّا أورده الرضيُّ بأنّ ابنَ الحاجب قد بَيّن في شرْحه للكافية - كما سَبق - أنّ مقصودَه بالمتصل في قوله : (كالمتصل) . هو جزءُ الفعلِ ، ولم يَذْكرِ الضميرَ المتصلَ - كما قال الرضيُّ - ثُمّ إِنَّهُ مَثَّلَ - كما تقدم - لما هو كجزءِ الفعلِ بالتنوين وألفِ التثنية ، فَخَصّ بالذكر ألِفَ التثنيةِ مِنْ دونِ سائرِ الضمائرِ البارزةِ ، وأتَى بعلةِ ذكْرِه لها . وبهذا يَتبيّنُ أنّ إدخالَ الواو والياء في مقصود كلامِ ابنِ الحاجبِ مِنْ باب تحميلِ الكلامِ مالايحتَمِلُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/١٠١٧ .

(٢) الأمالي لابن الحاجب ٣/٦٧ .

المسألة الثامنة والخمسون
في تخصيص زيادة حرف الإنكار (إنْ) بالساكن آخره

قال ابنُ الحاجب في الإيضاح في معرض حديثه عن حرف الإنكار : "هذه الزيادةُ لهذا المعنى إنّما وَقَعت في غير الكلام الفصيح ، وهي إمّا مَدَّةٌ مجرّدةٌ ، وإمّا مَدّةٌ قبلَها (إنْ) مكسورةٌ نونُها لالتقاء السّاكنيْن : هي والمدةُ المذكورةُ . والظاهرُ أنّهم لم يَزيدوا (إنْ) إلا فيما آخرُه ساكنٌ محافظةً على صورته ؛ لِئَلّا يُحرَّكَ إنْ كان صحيحا ، أو يُحذَفَ إنْ كان مدّا"(١).

وأوردَ الرضيُّ هذا الكلامَ ، ثُمّ عقّب عليه بقوله : "وهذا الذي قالَ مِنْ تخصيص (إنْ) بالساكن آخرُه قياسٌ منه لم يأتِ في كلام النحاة"(٢) .

الدراسة :

حرفُ الإنكار - كما ذَكَر النحاةُ - زيادةٌ تَلحَقُ الآخِرَ في الاستفهام بالألف خاصّةً ، وهي حرفٌ مِنْ حروفِ المدّ ، كالزيادة اللاحقة للندبة ، وهذه الزيادةُ تكونُ على ضربيْن :

أحدُهما : أنْ تلحقَ وحدَها بلافاصلٍ ، كقولِكَ : أزيدنيه؟

والآخَرُ : أنْ تفصلَ بينَها وبينَ الحرفِ الذي قبلَها (إنْ) مزيدة ، فيقال : أَزَيْدٌ إنيه؟

ولهذه الزيادةِ معنيانِ :

أوّلُهما : إنكارُ كونِ الأمرِ على ماذَكَر المخاطَبُ ، كأنْ يقالَ : قَدِم زيدٌ . فتقول منكرًا لِقدومه : أَزَيْدُنِيهْ؟ .

وثانيهما : إنكارُ كونِ الأمرِ على خلافِ ماذَكَر المخاطَبُ ، كقول بعضِهم ، وقد قيل له : أَتخرُجُ إنْ أَخْصَبتِ البادية؟ : أَأَنَا إنِيه؟ . وقد ذَكر النحاةُ أنّ هذه الزيادةَ تتبَعُ حركةَ ماقبلَها إنْ كان متحرّكا ، ولم يكنْ بينَهما فاصلٌ ، فتكونُ بعدَ الضمّة واوًا ، وبعدَ الفتحة ألفًا ، وبعدَ الكسرة ياءً ، نحو (أَعُمَرُوهْ؟) و(أَعُثْمَانَاهْ؟) و(أَحَذَامِيهْ؟) . وإنْ كان ماقبلَ الزيادةِ ساكنا فإمّا أنْ يكونَ حرفَ علةٍ أو حرفًا صحيحا ، فالأوّلُ يُزاد على آخرِه

---

(١) الإيضاح ٢٨٦/٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٠٥/٤ .

مثلُ آخِرِه ، فيقالُ في (جَاءَنِي القاضِي) و(زيدٌ يغزُو) : آلقاضِيهْ ، وأَزَيْـدٌ يَغْزُوهْ . وإنْ كـان الساكنُ صحيحا تنويناً كان أو غيرَه قُدِّرَتِ الزيادةُ ساكنةً ، ثُمّ كُسِر الساكنُ الأولُ لالتقـاء الساكنيْن ، وجُعِلَت الزيادةُ تابعةً له ، ولاتكونُ حينئذٍ إلا ياءً ، نحو (أَزَيْدُنِيـهْ؟) [1] ، ويجوزُ ـ كما ذُكِر آنفا ـ أنْ يُجعَلَ بينَ هذه الزيادةِ وبينَ المذكورِ (إنْ) .

وقد خَصّ ابنُ الحاجب (إنْ) هذه بالسّاكن آخِرُه ، وأجاب عن مجيئها بعـدَ المتحرِّك في (أَأَنَا إِنِيهْ؟) بأنّ الزيادةَ إنّما تكونُ في حال الوقفِ ، والوقفُ على (أنَا) بـالألف ، فصـار ـ وإنْ لم يكنْ فيه ألفٌ ـ لِمجيءِ (إنْ) بعدَه في حكم الموقوف عليه بالألف[2] .

ويُضعِفُ تخصيصَ ابنِ الحاجب ـ في نظري ـ أمرانِ :

الأول : أنّ ماذكَره لم يقُلْ به أحدٌ مِنَ النحاة مِمَّن وَقَفْت عليهم[3] .

الثاني : أنّ مِنَ النحاة مَنْ مَثَّل لـ(إنْ) ، وقبلَهـا اسمٌ آخِرُه متحرِّكٌ ، ومِنْ هـؤلاءِ سيبويهِ ، وابنُ السراجِ ، والأعلمُ الشنتمري ، وابنُ عقيل ، أمـا سيبويهِ فقـد مَثَّلَ بـ(أَعُمَرُ إِنِيهْ؟) [4] ، وتَبِعه في هذا التمثيلِ ابنُ السراج[5] ، والأعلـمُ الشـنتمري[6] . وأما ابـنُ عقيـلٍ فمَثَّل بـ(أَأَحْمَدُ إِنِيهْ؟) [7] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر الكلام السابق في : كتاب سيبويه ٢/٤١٩-٤٢١ ، الأصول ٢/٣٩٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٨٤-١٨٦ ، الخصائص ٣/١٥٦ ، النكت ١/٦٩٠-٦٩١ ، نتائج الفكر ص١٩٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥٠-٥١ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٧٢٥-١٧٢٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٢/٢٨٦-٢٨٧ .

(٣) ينظر : المراجع السابقة .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٤٢١ .

(٥) ينظر : الأصول ٢/٣٩٨ .

(٦) ينظر : النكت ١/٦٩١ .

(٧) ينظر : المساعد ٣/٢٧٤ .

المسألة التاسعة والخمسون : في التأنيث المانع من الصرف

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب الممنوع مِنَ الصرف : "التأنيثُ بالتاء شَرْطُهُ العلميّةُ ، والمعنويّ كَذلِكَ"[(١)] ، وقال في شرْح الجملةِ الأُولى : "والذي يَدُلّ عليه صَرْفُهم (قَائِمَة) في مثل (مَرَرتُ بامرأةٍ قائمةٍ) ، ولو لم يَكُنْ كذلك لَوَجَبَ منعُ الصرفِ ؛ لأنّ فيه تاءَ التّأنيثِ والصّفة"[(٢)] ، وقال في شرْح الجملة الثانية : "والكلامُ فيه كالكلام في التأنيث بالتاء ؛ لأنّكَ تقولُ : مَرَرتُ بامرأةٍ جَريحٍ . فتَصرفُه ، وإنْ كان فيه تأنيثٌ وصفةٌ كَمَا ذَكَرْنا في التاء"[(٣)] ، وقال كذلك في الإيضاح في شأن التأنيثِ المعنويّ : "والمعنويُّ كَذلِكَ ، كقَتيلٍ للمونث ، فإنّه لايكونُ معتبَرا فيه التأنيثُ إلا مَعَ العلمية .. فلو سُمِّيتْ مذكَّرا باسْم موضوعٍ في الأصل لمؤنّثٍ مجرّدٍ عن التاء عَلَمًا أو غيرَ عَلَمٍ زائدا على ثلاثة نحو (زَيْنَب ، وعَنَاق) لم تَصْرِفْه ، بخلاف رَجُلٍ سُمِّيَتْ بـ(رَبَاب) ، لأنّهُ ليس للموتث في الأصل ، لأنّه اسمُ للسَّحَاب ، وكذلك حَائِض وطَالِق ونحوُه ، لأنّه مذكَّرٌ في الأصل"[(٤)] .

وتعقب الرضيُّ كلامَ ابنِ الحاجب في المؤنث المعنويّ ، واعترَض عليه بقوله : "ولايصحّ الاستدلالُ على كون التأنيث المعنويّ أيضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو (حَائض ، وامرأة جَريح) كما فَعَلَ المصنفُ في شرحه ؛ لأنّ المرادَ بالمونث المعنوي ماكان التاءُ فيه مقدّرا كما مَرّ ، لاالمؤنّثُ الحقيقيُّ ، وفي نحو (حَائِض) لاتاءَ مقدّرا ؛ إذ لو كان كذلك لكانَ غيرَ منصَرِفٍ مَعَ كونه عَلَما للمذكّر ، كعَقْرَب ، وليس كذلك ، ولَكُنْتَ تقولُ في تصغيره تصغيرَ الترخيم : (حُيَيْضَة) كما تقولُ في (سَمَاء) : سُمَيَّة . وليس كذلك"[(٥)] .

---

(١) الكافية ص٦٤ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٨١/١ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٨٢/١ .
(٤) الإيضاح ١٢٨/١ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ١٣٣/١-١٣٤ .

الدراسة :

من المعلوم أنّ التذكيرَ أصلٌ والتأنيثَ فرعٌ ، وقد ذكر النحاةُ أنّ التذكيرَ لَمّا كان أصلا استغنى عن علامة ، وأنّ التأنيثَ لكونه فرعًا افتقرَ إلى هذه العلامةِ ، وصَرّحوا بأنّ علاماتِ التأنيث ثلاثٌ : التاءُ التي تُبدَلُ في الوقف هاءً ، والألفُ المقصورةُ ، والممدودة .

وبَيّنوا أنّ المؤنثَ ضربان : ضَرْبٌ منه تكونُ فيه علامةٌ مِنْ هذه العلامات يُعرَفُ بها ، وضَرْبٌ منه لاعلامةَ فيه للتأنيث ، وهذا الثاني تُقدّرُ فيه علامةُ التأنيث (التّاء) ــ دونَ الألفِ المقصورة أو الممدودة ــ لمزيّتِها بكونها أظهرَ وأكثرَ دِلالةً على التأنيث ؛ إذ لاتلتبِسُ بغيرها ، بخلاف الألف ، فإنّها قد تلتبِسُ بغيرها ، فتَحتاجُ إلى تمييزها .

ويَدُلُّ على تقدير التاء الإضمارُ ، نحوُ (الكَتِفُ نَهشْتُها) ، والإشارةُ ، نحوُ (هذه كَتِفٌ) ؛ والتصغيرُ ، نحو (كُتَيْفَة) ، وغيرُ ذلك .

والاسمُ الذي ليس فيه علامةُ تأنيثٍ ظاهرةٌ ، بل مقدّرةٌ سَمّاه بعضُهم ــ ومنهم ابنُ الحاجب ــ مؤنثًا معنويا .

واستدلالُ ابن الحاجب بصَرْفِ نحوِ (جَريح) على اشتراط العلمية في المؤنث المعنويّ حتى يمنعَ مِنَ الصرف يُفهَمُ منه أنّ مثلَ (جَريح) داخلٌ في المؤنث المعنوي .

وقد صَرّح سيبويهِ وغيرُه أنّ الوصفَ الّذي يستوي فيه المذكّرُ والمؤنث ــ كالذي على (فَعُول) أو (مِفْعَال) ــ وكذلك ماكان مثلَ (حَائِض) و(طَالِق) إذا سُمّيَ بشيءٍ منها مُذَكّرٌ صُرِف ؛ لأنّها صفاتٌ مذكرةٌ لمؤنث . قال سيبويهِ : "واعْلَمْ أنّكَ إذا سَمّيتَ المذكّرَ بصفة المؤنثِ صَرَفتَه ، وذلك أنْ تُسَمّيَ رَجُلا بـ(حائِض) أو (طَامِث) أو (مُتْئِم) [1] ، فزعم أنّه إنّما يصرف هذه الصفات لأنّها مذكرةٌ وُصِف بها المؤنثُ .. كأنّكَ قُلْتَ : هذا شيءٌ حائضٌ . ثُمّ وَصَفتَ به المؤنثَ .. وزَعَمَ الخليلُ أنّ (فَعُولا) و(مِفْعَالا) إنّما امتَنَعتا مِنَ الهاء لأنّهما إنّما وَقَعتا في الكلام على التذكير ، ولكنّه يُوصَفُ به المؤنثُ ، كما يُوصَفُ بعَدْلٍ وبرِضًا"[2] .

---

(١) في اللسان (تأم) ٦١/١٢ : أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن واحد .

(٢) كتاب سيبويه ٢٣٦/٣-٢٣٧ .

واستدَلّ السيرافي على أنّ نحوَ (حائِض) مذكّرٌ بإدخال الهاء عليها عندَ إرادة الاستقبال بها ، فقال عندَ شرحه لكلام سيبويه السابق : "ومِنَ الدليل على ماقاله سيبويه أنّنا نُدخِلُ على (حائِض) الهاءَ إذا أردنا به الاستقبالَ ، فنقولُ : هذه حائِضَةٌ غدًا . فَلَمَّا احتَمَلَ (حائِضٌ) دخولَ الهاءِ عليها عَلِمْنا أنّها مذكّرٌ.. وكذلك يقالُ : امرأةٌ طالِقٌ وطالِقَةٌ . فلَمّا كانتِ الهاءُ تدخُلُ على هذا النحوِ عَلِمْنا أنّها إذا سَقَطَ الهاءُ منها صار مذكّرًا"(١) .

مما سَبَقَ يتبيَّنُ أنّ الرضيَّ كان مُصيبا فيما أخذه على ابن الحاجب . وممن أخَذَ على ابن الحاجب المأْخَذَ نَفْسَه عصامُ الدين الإسفراييني ، قال : "(والمعنويّ) أي : المؤنّث بالتاء المقدّرة ، ويدخُلُ فيه (حائِض) على زعْمِ المصنفِ ، ويخرُجُ عنه على تحقيق الرضيّ ، ويجبُ إخراجُه"(٢) . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠١/٤ .

(٢) شرح الكافية للعصام ص٣٥ .

المسألة الستون
في تفصيل رأي الفراء في مسألة إعمال الثاني إذا طُلِبَ الأول للفاعلية

صرح ابنُ الحاجب في باب التنازع بأنّ الفراءَ يمنعُ إعمالَ الثاني إذا طُلب الأولُ للفاعلية ، قال في الكافية : "فإنْ أعملْتَ الثانيَ أضمرْتَ الفاعلَ في الأوّل على وفق الظاهر دونَ الحذفِ خلافًا للكسائيّ ، وجازَ خلافًا للفراء ، مِثْلُ (ضَرَبَني وضَرَبتُ زيدًا)" (١) .

قال الرضيُّ معقّبًا : "النقلُ الصحيحُ عن الفراء في مثل هذا أنّ الثانيَ إنْ طُلِب أيضا للفاعلية نحوُ (ضَرَبَ وأكرَمَ زيدٌ) جازَ أنْ تُعملَ العامليْن في المتنازَع ، فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلا للفعليْن ... وجازَ أنْ تأتيَ بفاعل الأول ضميرا بعدَ المتنازَع ، نحو (ضَرَبَني وأكرَمني زيدٌ هُوَ) ... وإنْ طُلِبَ الثاني للمفعولية مَعَ طَلَبِ الأول له لأجْل الفاعلية ، نحوُ (ضَرَبَني وأكرَمْتُ زيدا هُوَ) تَعيَّنَ عنده الإتيانُ بالضمير بعدَ المتنازَع"(٢) .

الدراسة :

أجاز سيبويهِ في باب التنازع إعمالَ الثاني إذا طُلِب الأولُ للفاعلية ، فيُضمرُ الفاعلَ في العامل الأول ، قال : "وكذلكَ تقولُ : ضَرَبُوني وضَرَبْتُ قومَكَ . إذا أعمَلْتَ الآخرَ ، فلابُدَّ في الأول منْ ضمير الفاعلِ ؛ لأنّ الفعلَ لايخلو منْ فاعلٍ"(٣) .

وأجاز الكسائيُّ إعمالَ الثاني بشرْطِ حذفِ فاعلِ الأول(٤) . ورُدّ عليه بأنّ حذفَ الفاعلِ البتةَ وإخلاءَ الفعلِ عنه غيرُ معروفٍ في شيءٍ مِنْ كلام العربِ(٥) . وذهَب الفراءُ إلى أنّه لايجوزُ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ ، ولاحَذْفُ الفاعلِ(٦) .

---

(١) الكافية ص٧٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/١ .

(٣) كتاب سيبويه ٧٩/١ .

(٤) ينظر : الجمل للزجاجي ص١١٣ ، التبصرة ١٤٩/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ .

(٦) ينظر : التبصرة ١٤٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٧/١ .

وقد تنوّعت النقولُ عن الفراء فيمَا يراه في مسألة إعمال الثاني إذا طُلِب الأولُ للفاعلية ، فذَكَر الزجاجيُّ أنّ الفراءَ لايُجيزُ إعمالَ الثاني إذا أدّى إلى إضمار الفاعل في الأول في مثل (ضَرَبَني وضَرَبتُ زيدا) [١] . وذَكَر الصيمريّ[٢] ، وابنُ مَضَاء[٣] أنّ الفراءَ لايُجيزُ إعمالَ الفعل الأول في كلّ مسألةٍ عُطف فيها فِعْلٌ على فِعْل ، وذُكر لهُما فاعلٌ واحدٌ ، نحوُ (قَامَ وقَعَدَ زيدٌ) ، وأمّا ابنُ عصفورٍ فقد ذَكر أنّ ماوُجِد مِنْ قولهم : قامَ وقعَدَ زيدٌ . فإنّ (زيد) عندَ الفراء مرتفعٌ بالفعلَيْن معًا ، وممن ذَكَر هذا أيضا ابنُ مالك ، ولم يستبعدْه ، وجَعَلَه نَظيرَ قولهم : زيدٌ وعمروٌ منطلقانِ . على مذهب سيبويه[٤] . وقد بَيَّن ابنُ الناظم مذهبَ الفراء في المسألة التي معنا بقوله : "ومذهبُ الفراءِ إعمالُ الأول ، أو إعمالُ الثاني وتأخيرُ ضمير الأول إنْ كان رافعا ، نحوُ (يُحسنُ ويُسيءُ ابْنَاكَ هُمَا) ، و(ضَرَبَني وضَرَبتُ الزَّيدَيْنِ هُمَا) ، أو إعمالُ المتنازِعَيْن جميعا في الاسم الظاهرِ إنْ كانا رافعيْن ، فيجوزُ (يُحسنُ ويُسيءُ ابْنَاكَ) ، ولايجوزُ (ضَرَبَني وضَرَبتُ الزيدَيْن)[٥] . وممن بَيّن مذهبَ الفراءِ كما بيّنه ابنُ الناظم المراديُّ[٦] ، وابنُ هشام[٧] .

مما سَبَق يَتبين أنّ ماذَكَره ابنُ الحاجب مِنْ مذهب الفراء خِلافُ المشهور عنه ، وأنّ الرضيَّ كان في مأخذه محقًّا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الجمل للزجاجي ص١١٢-١١٣ .
(٢) ينظر : التبصرة ١٤٩/١ .
(٣) ينظر : الرد على النحاة ص٨٥ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ .
(٥) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٦ .
(٦) ينظر : توضيح المقاصد ٦٨/٢-٦٩ .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ٤٨٩/٢ .

المسألة الحادية والستون : في العطف على المنادى

نَقل ابنُ الحاجب في الكافية في بابِ توابع المنادى مذهبَ المبرد في الاسم المعطوفِ بحرفٍ الممتنع دخولُ (يا) عليه ، وهو المحلّى بالألف والسلام ، فقال : "والخليلُ في المعطوف يَختارُ الرّفعَ ، وأبو عمرو النّصبَ ، وأبو العباس إنْ كان كـ(الحَسَن) فَكالخليل ، وإلّا فَكأبي عمرو"[١] . وقد زادَ مذهبَ المبردِ وُضوحا في شرحه للكافية حيث قال : "يَعْني : إنْ كان المذكورُ مثلَ (الحَسَن) في صِحّة تقدير نزع اللام منه فهو كالخليل في اختياره الرّفعَ فيه .. وإنْ لم يكُنْ كـ(الحَسَن) ، بَلْ كان ممّا لايصِحُّ تقديرُ نزعِها ، كـ(الصَّعِق) و(النّجْم) وأشباهِهِمَا فهو كأبي عمروٍ في اختياره النّصبَ"[٢] .

وتعقب الرضيُّ ابنَ الحاجب فيمَا نَقَله عن مذهب المبرد في المسألة التي مَعَنا ، وقال : "ومذهبُ المبرد ليس ماأَحَال عليه المصنفُ ، ولايَدُلّ عليه كلامُه ، وذلك أنّه قال : إنْ كانتِ اللامُ في العَلَم اختَرْتُ مذهبَ الخليل ؛ لأنّ الألفَ واللامَ لامعنًى لهما فيه ، ولايُفيدانِ التعريفَ ، بَلْ يُلمَحُ بهما الوصفيةُ الأصليةُ فَقَط ، فكأنّهُ مجرّدَ عنهما ؛ لأنّ تعريفَه بالعلمية . قال : وإنْ كانتِ اللامُ في الجنس اختَرْتُ مذهبَ أبي عمروٍ ؛ لأنّ السلامَ إذَنْ تُفيدُ التعريفَ فليس الاسمُ كالمجرّد عنها . فَعَلَى هذا مذهبُ المبردِ في (الحَسَن) و(الصَّعِق) معا اختيارُ الرفعِ لأنّ اللامَ لاتفيدُ التعريفَ ، وهذا كما تَرَى خِلافُ مانَسَبَ إليه المصنفُ"[٣] .

---

(١) الكافية ص٩٠ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤١٩/٢-٤٢٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٧٠/١ .

الدراسة :

ذكر المبرّدُ في (المقتضب) خلافا في الاسم الذي فيه ألفٌ ولامٌ ، وعُطِفَ على المنادى قال : "فإنْ عَطَفتَ اسما فيه ألفٌ ولامٌ على مضاف ، أو منفردٍ فإنّ فيه خلافا . أمّا الخليلُ ، وسيبويه ، والمازنيُّ فيختارونَ الرَّفعَ ، فيقولونَ : يازيدُ والحارثُ أقبِلا . وقرأ الأعْرَجُ ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[1] . وأمّا أبو عمرو .. فيختارون النّصبَ ، وهي قراءةُ العامّةِ . وحُجّةُ مَنِ اختارَ الرّفعَ أنْ يقولَ ـ إذا قُلتَ : يازيدُ والحارثُ ـ : فإنّما أُريدُ (يازيدُ ، وياحارثُ) .. وحُجّةُ الذين نَصبوا أنّهم قالوا : نَرُدُّ الاسمَ بالألف واللام إلى الأصْل كما نَرُدُّهُ بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيُحتَجُّ عليهم بالنعت الذي فيه الألفُ واللامُ ، وكِلا القولَيْنِ حَسَنٌ ، والنّصبُ عندي حَسَنٌ على قراءةِ النّاسِ"[2] .

وتَقَدّمَ مانقله ابنُ الحاجب عن مذهب المبرد ، وكذلك ماأخذه الرضيُّ على هذا النّقل .

هذا ، وقد نَقَل الشيخُ محمد عبد الخالق عضيمة كلاما عن ابن يعيش مُشابِهاً لما ذكره الرضيُّ عن مذهب المبردِ ، ثُمّ علّقَ عليه بقوله : "وليس في كلام المبرد هُنا هذا التفصيلُ"[3] . والذي يظهَرُ لي ـ والله أعلمُ ـ أنّ نصَّ المبرد في المقتضب يمكنُ أنْ يُفهَمَ منه أنّ للمبرد تفصيلا في المسألة على نحوِ ماذكَر الرضيُّ ؛ ذلك أنّ قولَ المبرد : (والنّصبُ عندي حَسَنٌ على قراءة الناس) بَعدَ قوله : (وكلا القولَيْن حَسَنٌ) يُفهَمُ منه ترجيحُ المبردِ للنّصب على الرّفع ، وإلّا لم يكنْ لاستحسانه قراءةَ الناسِ فائدةٌ بَعدَ قوله : (وكلا القولَيْن حَسَنٌ) ؛ إذ هي داخلةٌ في مفهوم قوله : (القَوْلَيْن إذْ إنّها وَرَدت بالرفع والنصب ، وقد ذَكَر ذلكَ المبردُ نَفْسُه . يُضَافُ إلى ذلكَ أنّ رَبْطَه استحسانَ النصب بقراءة الناسِ يُفهَمُ منه أنّه يَختارُ النصبَ إذا كان المعطوفُ مثلَ مافي الآية ، وهو أنْ يكونَ اسمَ جنسٍ واللامُ الداخلةُ عليه تفيدُ التعريفَ كالطّيرِ والرّجل . ولَعلّ مما يعضّدُ ماذكَرتُ قولَ ابنِ هشام : "وقال المبردُ : إنْ

(١) في إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٣-٣٣٤ : و(الطير) بالرفع قراءة الأعرج وأبي عبد الرحمن .
(٢) المقتضب ٤/٢١٢-٢١٣ .
(٣) المقتضب ٤/٢١٣ حاشية (١) .

كانَتْ (أَلْ) للتعريف مثلها في (الطَّير) فالمختارُ النصبُ ، أو لِغَيرِه مثلها في (اليَسَع) فالمختارُ الرّفعُ"[١] .

ومن فَهِمَ مِنْ كلام المبردِ مذهَبَه في المسألة هذه على نحوِ مافَهِمَ الرضيُّ ابنُ السراج ، قال : "وكان أبو العباسِ يَختارُ النصبَ في قولِكَ : يازيدُ والرَّجُلَ . ويختارُ الرّفعَ في (الحَارِث) إذا قُلتَ : يازيدُ والحارِثُ . لأَنّ الألفَ واللامَ في (الحارث) دَخَلت عنده للتفخيم ، والألفَ واللامَ في (الرَّجُل) دَخَلتا بَدَلا مِنْ (يا) ؛ لأَنّ قولَكَ : النَّضْر والحارث ، ونَضْر وحَارِث . بمَنزِلةٍ"[٢] . وممن تَبِع ابنَ السراج في مقولته هذه ابنُ يعيش[٣] ، وابن مالك[٤] ، وابن عصفور[٥] ، وابن الناظم[٦] ، والمرادي[٧] ، وابن هشام[٨] .

مما سَبَق يَتبينُ أنّ كلامَ المبردِ في المقتضب يمكنُ تفسيرُه على نحوِ مافَسّره به الرضيُّ ، وأنّ مانقله الرضيُّ عن مذهب المبرد قد ذَكَره غيرُ واحدٍ منَ النحاة ، وهذا مما يُرَجّح عندي تفسيرَ الرضيّ على تفسير ابن الحاجب . ولعلّ ابنَ الحاجب اسْتَقى مذهبَ المبردِ مِنْ مصدر لم يَطّلعْ عليه الرضيُّ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) أوضح المسالك ٣٦/٤ .

(٢) الأصول ٣٣٦/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ .

(٤) ينظر : التسهيل ص١٨١-١٨٢ ، شرحه لابن مالك ٤٠٢/٣-٤٠٣ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٧٥-٥٧٦ .

(٧) ينظر : توضيح المقاصد ٢٩٦/٣ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك ٣٦/٤ .

المسألة الثانية والستون : في نداء المعرف باللام

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في نداء المعرفِ باللام : "وإذا نُودِي المعَرّفُ باللام قِيلَ : (ياأيُّها الرَّجُلُ) ، و(ياهَذَا الرَّجُلُ) ، و(ياأيُّهذَا الرَّجُلُ)" [١] .

واعترض الرضيُّ على مثال المصنف (ياأيُّهذَا الرَّجُلُ) ، وقال : "ليس هذا التركيبُ مصوغا لأجْلِ نداءِ المعَرَّفِ باللام على ما أَوْمأَ إليه المصنِّفُ ، بَلْ لأجْلِ نداءِ اسمِ الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو (ياأيُّهَذَا) مِنْ دونِ الوصفِ باسمِ الجنس" [٢] .

الدراسة :

بَيّنَ النحويون أنّه لمّا قُصِد نداءُ مافيه الألفُ واللامُ ، وكان الجمعُ بين (يا) والألفِ واللامِ مكروها - إذ الألفُ واللامُ للتعريف ، و(يا) تُحدِثُ في الاسم ضَرْبًا مِنَ التخصيص ، ولايَتَعرَّفُ الاسمُ مِنْ وجهين مختلفين - أُتِي بـ(أيّ) ، وجُعِلَت وُصْلَةً إلى نداءِ مافيه الألفُ واللامُ مِنْ حيث جُعِلَت (أيّ) منادى مفردا ، وجُعِلَ (الرَّجُل) صفةً له ، فَسَرَى فيه معنى النداءِ حتّى كأنّه قيل : يارَجُلُ . وجُعِلَت (ها) فَصْلا بينَ (أيّ) و(الرَّجُل) [٣] ، ووجَبَ رفْعُ (الرَّجُل) لأنّه المقصودُ بالنداء [٤] . وقد مَثّل ابنُ الحاجب لنداء المعَرَّفِ باللام - كما سَبق - بأمثلةٍ منها المثالُ الذي اعترض عليه الرضيُّ .

والذي أراه أنّ الحقَّ مع ابن الحاجب ، وذلك لأمرَيْن :

أولُهما : تصريحُ بعضِ النحاة بأنّ المقصودَ بالنداء في نحو المثال المعتَرَض عليه هو المعَرّفُ بالألف واللام . وممن صَرّح بهذا ابنُ يعيش ، قال : "وتُوصَفُ (أيّ) في النداء بشيئيْنِ : أحدُهما : الألفُ واللامُ ، وقد ذُكِر . والثاني : اسمُ الإشارةِ نحوُ (ياأيُّهَذَا الرَّجُلُ)

---

(١) الكافية ص٩١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٧٦/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ١٩٧/٢-١٩٨ ، الجمل للزجاجي ص١٥٠-١٥١ ، المسائل المنثورة ص٢٧١ ، اللمع ص١٧٤ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ١٩٣/٢ .

... ألا تَرَى أنّ المقصودَ بالنداء مِنْ قولِكَ : يأيُّهَذَا الرَّجُلُ . إنّما هو (الرّجُلُ) ، و(ذا) وَصْلَـةٌ كـ(أيّ) .." [١] ، وممن صَرّح بهذا أيضا ، وذكَر أنّه قليلٌ ، ابنُ عصفور ، قال : "فإنْ أَرَدتَ نداءَ مافيه الألفُ واللامُ تَوَصَّلتَ إلى ذلك بـ(أيّ) ، أو اسْمِ الإشارة ... أو بهِمَا معا ، وذلك قليلٌ ، نحوُ قوله [٢] :

أَلا أَيُّهَذَا التابعُ السَّيدَ إنّني   على نَأْيِها مُسْتَبْسِلٌ من وَرائِهَا" [٣]

وممن وَافَقَ ابنَ الحاجب في تمثيله مِنْ شُرّاح الكافية الهنديُّ [٤] ، والجامي [٥] .

وثانيهما : أنّ ماستَدَلّ به الرضيُّ على صحة رأيه ـ مِن اقتصار أكثَرِ النحاةِ في تمثيلهم لنداء اسم الإشارة على نحو (يأَيُّهذا) مِنْ دونِ الوصفِ باسم الجنس ـ يخالِفُه الواقعُ ؛ ذلك أنّ أكثرَ ماذَكَره النحاةُ ـ تمثيلا لوَصف (أيّ) باسم الإشارة ، أو استشهادا على ذلك ـ اقتُصِرَ فيه على وصف اسم الإشارة باسم الجنس ، وممن فَعَلَ هذا سيبويه ، قال : "وأمّا قولُكَ يأيُّها ذا الرّجُلُ . فإنّ (ذا) وصفٌ لـ(أيّ) ، كما كان الألفُ واللامُ وصفا ؛ لأنّه مبهَـمٌ مثلُه فصار صفةً له كما صارَ الألفُ والـلامُ ومـاأُضيف إليهمـا صفـةً للألـف والـلام .. وقـال ذو الرّمة [٦] :

أَلا أَيُّهَا ذَا المنزلُ الدَّارسُ الذي   كأنكَ لم يَعْهَدْ بكَ الحيّ عَاهِدُ" [٧]

وممن صَنَع هذا أيضا السيرافيُّ [٨] ، والأعلمُ الشـنتمري [٩] ، وابـن يعيش [١٠] ، وابـن عصفور [١١] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .

(٢) هو الأحضر بن هبيرة كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٨٨/٢ ، والبيت في المقرب ص١٧٦ .

(٣) المقرب ص١٩٤ .

(٤) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٦٨ .

(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٣٤/١ .

(٦) ديوانه ١٠٨٨/٢ ، والرواية في الديوان : (ألا أيّها الرّسْمُ الذي غَيّرَ البِلَى ..) ولاشـاهد في البيت على هـذه الرواية . والبيت من شواهد سيبويه ١٩٣/٢ ، وفي أمالي ابن الشجري ٤١١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .

(٧) كتاب سيبويه ١٩٣/٢ .

(٨) ينظر : كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/٣-٤٠ .

(٩) ينظر : النكت ٥٤٥/١ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .

(١١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٨/٢ .

ومِنَ النحاة مَنْ جَمَع في تمثيله بينَ وصفِ اسمِ الإشارةِ وتركِ الوصفِ ، ومِنْ هؤلاءِ الزمخشريُّ ، قال : "والمنادى المبهَمُ شيئانِ : (أيٌّ) ، واسمُ الإشارةِ . فـ(أيٌّ) يُوصَفُ بشيئيْنِ : بِمَا فيه الألفُ واللامُ مقحَمَةً بينهما كلمةُ التنبيهِ ، وباسمِ الإشارةِ ، كقولِكَ : ياأيُّها الرَّجُل ، و : ياأيُّهذا . قال ذو الرمة[١] :

أَلا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عن يديه المقادرُ"[٢]

ومِثْلُه ابنُ الناظم[٣] . ومِنْهم مَنْ مَثَّلَ دونَ أَنْ يأتيَ بوصفٍ ، وهؤلاءِ قِلَّةٌ[٤] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ديوانه ١٠٣٧/٢ ، والرواية في الديوان : (.. يَدَيْكَ) ، والبيت في : المقتضب ٢٥٩/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢ .

(٢) المفصل ص٣٩ .

(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٧٦ .

(٤) ينظر : اللمع ص١٧١ ، الإرشاد ص٢٨٠ .

المسألة الثالثة والستون
العطف على الجمل الفعلية في باب الاشتغال

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب الاشتغال : "ويُختارُ النصبُ بالعطف على جملةٍ فعليةٍ للتناسب ... وعندَ خوفِ لَبْسِ المفسِّرِ بالصفة ، مثلُ : ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1]"[2] .

ومَثّلَ الرضيُّ لاختيار نصبِ الاسم المشغول عنه عندَ خوفِ لَبْسِ المفسِّرِ بالصفة بقوله : كلَّ واحدٍ مِنْ مَمَاليكِي اشْتَرَيْتُهُ بعشرينَ دينارا[3] ، ثُمَّ استَدْرَكَ على تمثيل ابن الحاجب قائلا : "والمثالُ الذي أورَدَه المصنفُ مِنَ الكتاب العزيز أعْني قولَه تعالى : ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ لايَتفاوتُ فيه المعنى كما يَتفاوتُ في مِثالنا ، سَوَاءٌ جَعَلْتَ الفعلَ خبرا أو صفةً ، فلايَصْلُحُ إذَنْ للتمثيل ، وذلك لأنّ مرادَه تعالى بـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ كُلُّ مخلوق ، نَصَبْتَ ﴿كُلَّ﴾ أو رَفَعْتَه ، وسَوَاءٌ جَعَلْتَ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةً مَعَ الرفع ، أو خبرا عنه ، وذلك أنّ قولَه تعالى : ﴿إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ لايريدُ به : خَلَقْنا كُلَّ مايَقَعُ عليه اسمُ شيءٍ . فـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ في هذه الآيةِ ليس كما في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4] ؛ لأنّ معناه أنّه قادرٌ على كلِّ ممكنٍ غيرِ متناه ، فإذا تَقَرَّر هذا قُلنا : إنّ معنى ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ على أنّ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ هو الخبرُ - كُلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ بِقَدَرٍ . وعلى أنّ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةٌ : كُلُّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بِقَدَرٍ ، والمعنيانِ واحدٌ ، إذْ لفظُ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ في الآية مختصٌّ بالمخلوقات سواءٌ كان ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةً له ، أو خبرا ، وليس مع التقديرِ الأول أعَمَّ منه مع التقدير الثاني كما كان في مِثالنا"[5] .

---

(١) سورة القمر : الآية (٤٩) .

(٢) الكافية ص٩٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٦٢/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية (٢٨٤) .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٦٣/١ .

الدراسة :

جماعةُ القُرّاءِ على نَصْبِ لفظِ ﴿كُلّ﴾ في قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1] ، وأما الرفعُ فهو قراءةُ أبي السَّمال[2] . وأما النحاةُ فأكثرُهم على اختيار النصبِ وقد ذَكَروا أنّ بين القراءتَيْن فرقا في المعنى جَعَلهم يُرَجّحون قراءةَ النصبِ على قراءة الرفع ، وماأوردوه في هذا الأمر هو عَيْنُ ماصَرّح به ابنُ الحاجب ، ولم يُسَلِّمْ به الرضيُّ . وممن ذَكَر هذا الفرْقَ السيرافيُّ ، قال : "وأمّا قولُه تعالى ﴿إنّا كلَّ شيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنّه على قول مَنْ يقولُ : زيدا ضَرَبتُه . فإنْ قالَ قائلٌ : فأنتم تَزْعُمُونَ أنّ قولَ القائلِ : إنّي زيدٌ كَلّمتُه . الاختيارُ فيه الرفعُ ؛ لأنّه جملةٌ في موضعِ الخبرِ ، فلِمَ اختِيرَ الرفعُ في ﴿كُلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ ، وكلامُ اللهِ تعالى أَوْلَى بالاختيار؟ فالجوابُ بأنّ في النصب هاهنا دِلالةً على معنًى لايُوجَدُ ذلك المعنى في حالةِ الرفع ؛ وذلك أنّكَ إذا قُلتَ : ﴿إنّا كلَّ شيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فتقديرُه : إنّا خَلَقْنا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاه بقَدَرٍ ، فهو يوجبُ العمومَ ؛ لأنّه إذا قال : إنّا خَلَقْنا كلَّ شيءٍ . فقد عَمّ ، وإذا رَفَعَ ، فقال : ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فليس فيه عُمومٌ ؛ لأنّه يجوزُ أنْ يجعل ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ نعتا لـ﴿شيْءٍ﴾ ، ويكون ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبرا لـ﴿كُلّ﴾ ، ولاتكونُ فيه دِلالةٌ لفظيةٌ على خَلْقِ الأشياءِ كُلِّها ، بل تكونُ فيه دلالةٌ على أنّ ماخُلِقَ منها خَلْقُهُ بِقَدَرٍ"[3] .
وممن ذَكَر هذا الفرقَ أيضا عبدُ القاهر الجرجاني[4] ، والأعلم الشنتمري[5] ، والعكبري[6] ، وابن مالك[7] ، والمرادي[8] ، والسيد الشريف الجرجاني[9] .

---

(١) ينظر : المحتسب ٣٠٠/٢ .
(٢) ينظر : المحتسب ٣٠٠/٢ ، البحر المحيط ١٨٣/٨ .
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/٢أ .
(٤) ينظر : المقتصد ٢٣٢/١-٢٣٣ .
(٥) ينظر : النكت ٢٧١/١ .
(٦) ينظر : التبيان ٢٥٠/٢ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/٢-١٤٣ .
(٨) ينظر : توضيح المقاصد ٤٣/٢ .
(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٧٥/١ ، طبعة بيروت .

مِنْ خلال ماسَبَق يَتَبينُ أنّ الآيةَ التي أوردها ابنُ الحاجبِ تَفَاوَتَ فيها المعنى على حَسَبِ إعراب لفظِ ﴿كُلّ﴾ ، وأنّها ـ عندَ تدقيقِ النظرِ ـ مطابقةً للقاعدة التي ذَكَرها ، وليس الأمرُ كَمَا ظَنّ الرضيُّ . والله أعلم بالصواب .

المسألة الرابعة والستون
في نصب المفعول له على المصدرية عند الزجاج

زَعَم الزجاجُ أنّ المفعولَ له إنّما نُصِبَ على المصدر ، ورَدَّ ابنُ الحاجب على مقولة الزجاج هذه بأنّ معنى (ضَرَبتُه تأديبًا) : ضَرَبتُهُ للتأديب اتفاقا ، و(للتأديب) ليس بمفعولٍ مطلقٍ ، فكَذَا (تأديبا) الذي بمعناه[١] .

واعترَض الرضيُّ على رَدِّ ابنِ الحاجب هذا بقوله : "في الردِّ نظرٌ ؛ وذلك أنّ (ضَرْبَ تأديبٍ) أيضا يفيدُ معنى (للتأديب) مع أنّ الأولَ مفعولٌ مطلقٌ اتفاقا دونَ الثاني ، وأيُّ مَنْعٍ في أَنْ يَتّفِقَ في المعنى المقصودِ المختلِفَانِ في الإعراب؟ أَلا تَرَى أنّ معنى (جِئْتُ راكبا) : جِئْتُ وَقْتَ رُكُوبي ، والأولُ حالٌ ، والثاني مفعولٌ فيه"[٢] .

الدراسة :

مذهبُ الزجاجِ فيما يُسَمّيه النحاةُ مفعولا لَهُ ، أنّه مفعولٌ مطلقٌ لِبيانِ النوعِ[٣] ؛ وذلك لما رَأَى الزجاجُ أنّ مضمونَ عاملِ المفعول له إنّما هو تفصيلٌ وبيانٌ له ، كما في (ضَرَبْتُهُ تأديبًا) فإنّ معناه : أَدّبْتُهُ بالضَّرْبِ ، والتأديبُ مُجمَلٌ ، والضَّرْبُ بيانٌ لَهُ ، فكأنّكَ قُلتَ : أدّبْتُه بالضَّرْب تأديبا[٤] .

وماذهبَ إليه الزجاجُ هو مذهبُ الكوفيينَ[٥] أيضا ، وبه أَخذَ صدرُ الأفاضل الخوارزمي ، وذَكَر أنّه مقتضَى القياسِ إذ قال : "فإنْ سَألتَ : أَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ هذا المنصوبِ أَنْ يُعَدَّ في باب المصدر؟ ألا تَرَى أنّكَ إذا قُلتَ : ضَرَبتُه تأديبا . فمعناه : ضَرَبتُه ضَرْبًا واقعا بسَوْطٍ ، ثُمّ كان معدودا في باب المصدر ، فكذلك يجبُ أَنْ يكونَ هذا معدودا فيه؟ أَجَبْتُ بَلْ هذا هو القياسُ"[٦] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٩٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥٠٩/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٧/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥٠٨/١ .

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٨٢/١ .

(٦) التخمير ٤١٨/١ .

وقد خطّأ جمهورُ النحاة مذهبَ الزجاج ، وأَحَال بعضُهم سببَ ذلك إلى عِلَلٍ يَـؤُولُ بعضُها إلى اللفظ وبعضُها الآخرُ إلى المعنى ، وممن رَدَّ على الزجاج كلامَه ابنُ مالك ، قـال : "وزَعَم الزجاجُ أنّ المفعولَ له منصوبٌ نَصْبَ نَوْعِ المصدرِ ، ولو كان كذلك لم يَجُزْ دخولُ لامِ الجرِّ عليه ، كما لايدخُلُ على الأنواع ، نحو (سَارَ الجَمَزَى) [1] ، و(عَـدَا البَشَـكَى) [2] ، ولأنّ نوعَ المصدر يصِحُّ أنّ يضافَ إليه (كلّ) ، ويُخبَرَ عنه بِمَا هو نـوعٌ لـه ، كقولـك : كُلُّ جَمَزَى سَيْرٌ . ولو فَعَل ذلك بالتأديب والضَّرْبِ في قولك : ضَرَبتُه تأديبا . لم يَصِحَّ"[3] .

ورَدّ ابنُ القواس علـى مذهـب الزجـاج مِنْ جهـة المعنـى بقولـه : "وذهـب الزجـاجُ والكوفيونَ إلى أنّه يَنتَصِبُ انتصابَ المصدرِ الملاقِي للفعل في معناه دونَ لفظِه ، نحْوُ (قَعَدتُ جلوسا) ؛ لأنّه كما يُفهَمُ مِنْ نحوِ (قَعَدتُ) الجلـوسُ يُفهَـمُ مِـنْ نحـو (زُرتُـكَ طَمَعـا) الزيـارةُ والطَّمَعُ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ (قَعَدتُ) يُفهَمُ منـه الجلوسُ وإنْ لم يَقتَرِنْ أحدُهمـا بـالآخر ، بخلاف (زُرتُكَ) فإنّه لايُفهَمُ منه الطمعُ إلا إذا اقتَرَنَ به"[4] .

وممن خَطّأ مذهبَ الزجاج ، ورَدّ عليه كلامَه مِنْ جهة المعنى أيضا ـ وقد سَبَق ـ ابـنُ الحاجب ، وقد تَقَدّم مأْخَذُ الرضيِّ عليه .

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أنّه يمكن دَفْعُ اعـتراضِ الرضيِّ بمـا دفعـه بـه عصـامُ الدين الإسفراييني وهو أنّ مقصودَ ابنِ الحاجب بقوله : معنى (ضَرَبتُـه تأديبـا) : ضَرَبتُـه للتـأديب ، لاضَرَبتُه ضَرْبَ تأديبٍ . أنّ هذا صَرِيحُ مفهومِهِ ، لأنّه مـاأُوّلَ إليـه ، ومااستَدَلّ بـه الرضيُّ على صحّة اعتراضِهِ على كلام ابن الحاجب مِنْ نحـو (ضَرَبتُـه راكبـا) إنمـا آلَ فيـه المعنـى إلى (ضَرَبتُه وَقْتَ الركوبِ) ولم يكن صَرِيحَ مفهومِهِ[5] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الجَمَزَى : السريع ، يقال : حمار جَمَزَى أي : وثّاب سريع . اللسان (جمز) ٣٢٣/٥ .

(٢) البَشْك في السير سرعة نقل القوائم ، وقد بَشَكَتْ أي : أسرعت . اللسان (بشك) ٤٠١/١٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٨٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٢٦ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية ١٩٢/٢ ، طبعة بيروت .

المسألة الخامسة والستون
في الحال من الفاعل المعنوي

ذكر ابنُ الحاجبِ الحالَ في الكافية ، فقال : "الحالُ مايبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعولِ بـه لفظا أو معنًى ، نحوُ (ضَرَبتُ زيدا قائمًا) ، و(زيدٌ في الدار قائمًا) ، و(هذا زيدٌ قائمًا)" [(١)] ، وقال في الشّرح : "ومثالُ الفاعلِ المعنويِّ (زيدٌ في الدار قائمًا) تَجعَلُ (قائما) حالا ؛ لأنّ التقديرَ : استَقرّ في الدار ، و(في الدار) قائمٌ مَقامَه"[(٢)] .

واعتَرض الرضيُّ على تمثيل ابن الحاجب للحال عن الفاعل المعنوي بـ(زيدٌ في الدار قائمًا) ، وقال : "فيه نظرٌ ؛ لأنّ (قائما) حالٌ مِنَ الضمير في الظرف ، وهو فاعلٌ لفظيٌّ ؛ لأنّ المستَكِنّ كالملفوظ به ، فهو كقولك : زيدٌ خَرَجَ راكبا . ولاكلامَ في كَونِ (راكبا) حالا عنِ الفاعل اللفظيّ"[(٣)] .

الدراسة :

ماذهب إليه ابنُ الحاجب مِنْ أنّ (قائما) في (زيدٌ في الدار قائمًا) مثالٌ للحال من الفاعلِ المعنويِّ ، وكذا مااحتَجّ به لذلك قد أَخَذَ به غيرُ واحدٍ مِنَ النحاة ، منهم القمولي[(٤)] وصاحبُ الوافية في شَرْحِ الكافية[(٥)] ، والشَّيخُ يس العليمي[(٦)] . وزاد صاحبُ الوافية حُجّةَ ابن الحاجب إيضاحا بأنْ ذَكَرَ أنّ (زيدٌ في الدار قائما) أَصْلُه : زيدٌ استَقرّ أو حَصَلَ أو حاصِلٌ في الدار ، فَلَمّا حُذِف الفعلُ انتقلَ ضميرُه إلى الظرف ، فصار (في الدار) ـ باعتبار قيامِهِ مَقامَ الفعلِ ـ فعلا معنويا ، وصار ضميرُه فاعلا معنويًا"[(٧)] .

---

(١) الكافية ص١٠٣ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٠٢/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١٣/٢ .
(٤) ينظر : شرح القمولي على الكافية ١٩٠/١ ، تحقيق / عفاف بتن .
(٥) ينظر : شرح ملاجامي على الكافية مع بعض الحواشي ١٤٠/١ .
(٦) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٣٥/٢ .
(٧) ينظر : شرح ملا جامي على الكافية مع بعض الحواشي ١٤٠/١ .

وذهب بعضُ النحاةِ إلى أنّ (قائما) في مثال ابن الحاجب حالٌ مِنَ المبتدأ (زَيْد) ، وهو فاعلٌ في المعنى أيضا ؛ لأنّه وإنْ كان مبتدأً صورةً فإنّ معنى الكلام : استَقَرَّ وحَصَلَ زيدٌ في الدار ، فهو فاعلٌ معنًى ، والفِعْلُ العاملُ في (زيد) - وإنْ لم يكُنْ مقدّرًا في الكلام لأنّهُ مبتدأٌ - مفهومٌ مِنَ الكلامِ[1] . وذهب الرضيُّ - كما تَقَدَّم - إلى أنّ صاحبَ الحالِ فاعلٌ في اللفظ .

والمختار عندي - والله أعلم - هو رَأيُ ابنِ الحاجبِ لِما ذَكَرَه صاحبُ الوافيةِ إذ يعضِّدُه - في نظري - تقسيمُ النحاةِ العاملَ إلى لفظيّ ومعنويّ ، وجَعْلُهم الجارَّ والمجرورَ فيما شابَهَ مثالَ ابنِ الحاجب منَ العاملِ المعنويّ[2] حيثما قامَ مَقامَ عامِلِه الواجبِ استتارُهُ . وإذا كان بعضُهم صَرَّحَ في بابِ التوكيدِ بأنّ الضميرَ الفاعلَ لشدّةِ اتصالِه بفعلِه صار مَعَه كالشيءِ الواحدِ[3] فأنْ نجعَلَ الضميرَ الذي في مسألتنا معنويًا تَبَعا لعامله أَحَقُّ - في نظري - مِنْ جَعْلِه لفظيا والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح ملا جامي على الكافية مع بعض الحواشي ١٤٠/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهي ١٣٥/٢

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٥٥/١ ، شرحه للسيرافي ١٦٦/١أ ، الأصول ٢٤٦/٢ ، نتائج الفكر ص٤٢٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ .

(٣) ينظر : البسيط ٣٧٣/١ ، شرح القمولي على الكافية ٤٨٦/٢ ، تحقيق / عفاف بنتن ، الأزهار الصافية الورقة ٥٩ ، شرح التصريح مع حاشية يس ١٢٦/٢ .

المسألة السادسة والستون
العامل في اسم الإشارة في (هذا بسرا أطيب منه رطبا)

مَنَعَ ابنُ الحاجب في باب الحالِ في نحو (هذا بُسْرا أَطْيَبُ مِنْـهُ رُطبا) أَنْ يكونَ اسمُ الإشارة هو العاملَ في أوّلِ الحالَيْن ، واستَدَلّ على ذلك بأمور ، منها ماذكَره بقوله : "وقد اختَلَفَ العلماءُ في (بُسْرا) ومِثْلِهِ ، ماالعاملُ فيه؟ فذهب قومٌ إلى أنّ عاملَه اسمُ الإشارة . وقومٌ إلى أنّه (أَطْيَبُ مِنْه) ، وهذا هو الصحيحُ ، والأَوّلُ غيرُ مستقيمٍ لأمورٍ منها : أنّ اسمَ الإشارةِ إذا تَقَيّدَ بحالٍ لم يكنِ الخبرُ مُقَيّدًا به ، بدليل قولهم : هذا زيدٌ قائما . فإنّ الخبرَ بـ(زَيْد) عنِ المشارِ إليه غيرُ مُقَيّدٍ بالقيام"[1] .

واعترض الرضيُّ على هذا الدليل قائلا : "وهذا الدليلُ في غايةٍ مِنَ الضعف لاتّصَفُ . أمّا أَوّلا فلأنّه لايلزَمُ مِن امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثالٍ معيّنٍ امتناعُ تقيدهما في جميع الأمثلة ، فَلَعَلّ في ذلك المثال الخاصّ مانعا مِنْ تقيدهما معا ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأنّ المدّعَى في المثال المذكور المتنازَع فيه أنّ المبتدأ مقيّدٌ بحال ، والخبرَ بحال أخرى ، وهو لم يُبَيّنْ في نحو (هذا زيدٌ قائما) إلا استحالةَ تقيدِهِمَا معا بحالٍ واحدةٍ ، فلو سُلِّم أيضا اطّرادُ استحالةِ تقيدِ المبتدأ والخبر في كلِّ موضعٍ بحالٍ واحدةٍ لم يَلزَمْ منه استحالة تَقيد كلٍّ واحدٍ منهما بحالٍ أخرى . فالحقّ إذن أَنْ يقالَ : العاملُ في الحال الأول أيضا أَفْعَلُ التفضيلِ وآلةُ التشبيه - مع ضعفهما في العمل - كما تَقَدّمَ"[2] .

الدراسة :

ذُكر في العامل في الحالَيْن في نحو (هذا بُسْرا أَطيَبُ منه رُطَبًا) أقوالٌ :

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥١٠-٥١٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٥ .

أحدها : أنّه مافي (أَطْيَب) مِنْ معنى الفعل ، وممن قال بهذا ابنُ الحاجب[(١)] ، والرضي[(٢)] ، وابن مالك[(٣)] ، وابن هشام[(٤)] .

الثاني : أنّه (كان) التامّةُ المقدّرةُ ، وممن ذهب إلى هذا الأعلمُ الشنتمري[(٥)] ، وابن يعيش[(٦)] .

الثالث : أنّه مافي حرفِ التنبيهِ مِنْ معنى الفعل[(٧)] .

الرابع : أنّه مافي اسم الإشارة مِنْ معنى الفعل[(٨)] .

وذهب السهيليُّ إلى أنّ العاملَ في الحال الأولِ (أَطْيَب) ، وفي الثاني معنى الفعل الذي تَعلّق به الجارُّ والمجرور[(٩)] . وذهب الفارسيُّ في المسائل الحلبيات إلى أنّ العاملَ في الأول مافي (هذا) مِنْ معنى الإشارةِ ، وحجّتُه في ذلك أنّ العاملَ في (بُسْرا) لايخلو مِنْ أنْ يكونَ (هذا) أو (أَطْيَب) أو مضمرا ، وهو (إذْ كان) أو (إذا كان) ، فَلَمْ يكنْ (أَطْيَب) لتَقَدّم الحال عليه ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ العاملُ (أَطْيَب) كان إمّا (هذا) ، وإمّا المضمرُ ، فإنْ أُعمِل فيه المضمرُ الذي هو (إذْ كان) لَزِمَ أنْ يكونَ العاملُ في (إذ) المضمرةِ اسمَ الإشارة (هذا) ، أو مافيه معنى الفعلِ غيره ، فإذا كان العاملُ كذلك ، و لم يكنْ بُدٌّ مِنْ إعمال عاملٍ في الظرف أُعمِل اسمُ الإشارةِ في نَفْسِ الحالِ ، واستُغْنِي عن إعمال ذلك المضمرِ[(١٠)] .

وعارض ابنُ الحاجب الفارسيَّ في أنّ يكونَ العاملُ في (بُسْرا) اسمَ الإشارة ، واستَدَلّ لذلك بأمور ، منها ماذُكِر في صدر المسألة ، وهو قوله : "أنّ اسمَ الإشارةِ إذا تَقَيّدَ

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥١١/٢، ٥١٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٤٣٩/٢ .

(٥) ينظر : النكت ٤١٩/١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٢ .

(٧) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٩٢/٨ .

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٩١/٨ .

(٩) ينظر : نتائج الفكر ص٣٣٩-٤٠٠ .

(١٠) ينظر : المسائل الحلبيات ص١٧٦-١٧٨ .

بحالٍ لم يكن الخبرُ مقيّدا به ، بدليل قولهـم : هـذا زيدٌ قائما" ، وردّ الرضيّ هـذا الدليلَ ، وذكر أنّ فيه ضَعْفًا مِنْ وجهيْنِ ، بيّنهما بقوله : "أمّا أوّلا فلأنّه لايـلزمُ ... وأما ثانيا فـلأنّ المدّعَى ..." .

وماأخذه الرضيّ على ابن الحاجب أُوافقُه عليه لاستقامته ووضوحِ البرهانِ فيه . والله أعلم بالصواب .

المسألة السابعة والستون : العطف على عاملين مختلفين

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب العطف : "وإذا عُطِفَ على عاملَيْن مختلفَيْن لم يَجُزْ خِلافًا للفراء إلّا في نحو (في الدار زيدٌ والحجرة عَمْرٌو) خلافًا لسيبويه"(١) ، وقال في الشَّرْح : "العطفُ على عاملَيْن ممتنعٌ عندَ البصريين المتقدمين ، وصورتُه : (إنّ زيدًا في الدار ، وعَمْرًا الحجرةِ) ، وجائزٌ عندَ الفراء وبعضِ الكوفيين مطلقا"(٢) .

ورَدّ الرضيُّ بعضَ ماأورده المصنفُ في الشَّرْح قائلا : "ليس الأمرُ كما زَعَمَ المصنفُ مِنْ قوله : (يُجيزُه بعضُ الكوفيين) ؛ فإنَّ كُلَّهم أَطبَقُوا على المنع ممَّا ذَكَرْنا"(٣) .

الدراسة :

العطفُ على معمولَيْ أو معمولاتِ عاملٍ واحدٍ جائزٌ عند جميع النحاة(٤) ، نحوُ (إنّ زيدا ذاهبٌ وعَمْرًا جالسٌ) ، و(أَعلَمَ زيدٌ عَمْرًا بكرا جالسًا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا) . وأما العطفُ على معمولَيْ عاملَيْن مختلفَيْن فَتَقَدَّمَ - على ماذكَر ابنُ الحاجب - أنّ الفراءَ وبعضَ الكوفيين يجيزونه مطلقا سواءً أكان أحدُ العاملَيْن جارًّا أَمْ لا .

هذا ، وما اعترض به الرضيّ على ابن الحاجب مِنْ أنّ هذا العطفَ مطلقا لم يُجِزْه أحدٌ من النحاة يمكن دفعُه بالأمور الآتية :

أولا : أنّ ممن نَقَل الإجماعَ على منع العطفِ مطلقا - كما فَعَل الرضيُّ - ابنَ مالك ، قال في شرح التسهيل : "وأجمعوا على منع العطفِ على عاملَيْن إنْ لم يكنْ أحدُهما جارًّا ، وكذا إنْ كان أحدُهما جارًّا ، وفُصِل المعطوفُ مِنَ العاطف بغير (لا)" (٥) . وقد خَطَّأه في

---

(١) الكافية ص١٣٤ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٤٢/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٤٥/٢ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب ٤٨٦/٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣ .

نقل هذا الإجماع أبو حيّانَ الأندلسيُّ[١] ، وابنُ هشام[٢] ، وذكرا أنّ الفارسيَّ نَقَل جوازَ ذلك مطلقا عن جماعة . قال أبو حيانَ : "ولايجوز نيابةُ حرفِ العطفِ عَنْ أكثرَ مِنْ عاملين ... فلو نابَ مَنَابَ عاملين فمذاهبُ : أحدُها : القولُ بالجواز مطلقا ، سواءٌ كان أحدُ العاملَيْن جارّا أَمْ لم يكنْ ، فإنْ لم يكنْ جارّا ، نحوُ (كان آكلا طعامَكَ زيدٌ ، وتمْرا عمرٌو) أيْ : (وكان آكلا تمْرا عمرٌو) فَذَكَر ابنُ مالك في شرحه الإجماعَ على منع ذلك ، وليس بصحيح بل ذَكَر الفارسيُّ في بعض كتبِهِ جوازَ ذلك مطلقا عَنْ قومٍ مِنَ النحويينَ ، ونُسب للأخفش"[٣] .

ثانيا : أنّ ابنَ الأنباري نَصَّ على أنّ الأخفشَ يُجيزُ العطفَ على معمولَيْ عاملَيْن مختلفَيْن ، فعندَ توجيهِ قراءةِ النصب في كلمةِ (آيات) الثالثةِ في قولِه تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٤] قال : ".. ولو لم يُقَدَّرْ هذا الحذفُ لكُنْتَ قد عَطَفْتَ بالواو على عاملَيْن مختلفَيْن ، وهما (إنّ ، في) ، وذلك لايجوز عندَ البصريين ماعدا الأخفشَ ، فإنّه أجاز العطفَ في الآية وغيرها على عاملَيْن"[٥] .

ثالثا : تصريحُ ابنِ أبي الربيع الإشبيليّ بأنّ الأخفشَ مِنْ دونِ النحاةِ يُجيزُ العطفَ على عاملَيْن مختلفَيْن . قال في الملخّص : "الفصلُ الرابعُ في العطف على عاملَيْن ولاأَعْلَمُ أحدا مِنَ النحويين أجازه غيرَ الأخفشِ"[٦] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٦٥٩ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢/٤٨٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٦٥٩ .

(٤) سورة الجاثية : الآيات ٣،٤،٥ .

(٥) البيان ٢/٣٦٤ .

(٦) الملخص ص٥٧٧-٥٧٨ ، وانظر : البسيط ١/٣٥٣ .

المسألة الثامنة والستون : العامل في إذا الشرطية

في شَرْح المفصل أورد ابنُ الحاجب عِلّةَ مَنْ استمسَكَ بأنّ العامِلَ في (إذا) الشرطيةِ هو الجوابُ ، وقال : "فأمّا مَنْ قال : العاملُ فيها جوابُها . فلِمَا رآه مِنْ أنّ وضعَها للوقت المعيّن ، ورأى أنّه لايتعيّنُ إلا بنِسْبته إلى مايَتَعَيّن به مِنْ شَرْطه ، فيصيرُ مضافا إلى الشّرْط ، وإذا صار مضافا تَعَذّرَ عملُ المضافِ إليه في المضاف .." [١] . وابنُ الحاجب ممّن ذَهب إلى أنّ العاملَ في (إذا) هذه هو الشّرطُ ، لاالجوابُ ، ولذا اعتَرَضَ على هذه العلة بقوله : "والحقُّ أنّ (إذا) ؛ و(متى) سواءٌ في كونِ الشّرطِ عاملا ، وتقديرُ الإضافةِ في (إذا) لامعنى له ، وماذَكروه مِنْ كونها لوقتٍ معيّنٍ مُسَلّمٌ ، لَكِنّه حاصلٌ بذِكْر الفعلِ بعدَها كما يحصُلُ في قولكَ : زمانًا طَلَعَتْ فيه الشمسُ . فإنّه يحصُلُ التعيينُ ، ولايلزمُ الإضافةُ"[٢] ، كما استَدَلّ أيضا على منع عَمَل الجواب في (إذا) بدليلَيْن ، ذَكَرهما بقوله : "والذي يَدُلّ على ذلك قولُكَ : إذا أكرَمْتَني اليومَ أكرمْتُكَ غدا . وقولُه تعالى : ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٣] ، معلومٌ أنّ الجوابَ معنى قوله ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ، فلو كان هو العاملَ و(إذا) مضافةً إلى الموت لَفَسَدَ المعنى ؛ إذ يصيرُ المرادُ بها وقتا واقعا فيه الإخراجُ ، فيصيرُ وقتُ الموتِ والإخراجِ واحدا ؛ لأنّه ظَرْفٌ عندَهم للإخراج ، وقد نُسِبَ إلى الموت على أنّه ظَرْفٌ ، فلايستقيمُ أنْ يكونَ ظَرْفًا للموت والإخراج جميعا ، وكذلكَ المثالُ في قولكَ : إذا أكرَمْتَني اليومَ أكرمْتُكَ غدا . وهذا ظاهرٌ في أنّ العملَ للفعل الذي هو الشّرْطُ ، لاالجوابُ"[٤] .

واعترض الرضيُّ على قول ابن الحاجب : "وماذَكروه مِنْ كونها لوقت معيّنٍ مُسَلّمٌ ، لَكِنّه حاصلٌ بذِكْر الفعل بعدَها .." ، وقال : "وفيه نظرٌ ؛ لأنّه إنّما حَصَل التخصيصُ به لكونه صفةً له ، لالمجرّد ذِكْره بعده ، ولو كان مجرّدُ ذِكْر الفعلِ بعدَ كلمةِ (إذا) يكفي

---

(١) الإيضاح ٥١٢/١ .
(٢) الإيضاح ٥١٣/١ .
(٣) سورة مريم : الآية (٦٦) .
(٤) الإيضاح ٥١٣/١ .

لتخصيصها لتَخَصَّص (مَتَى) في (مَتَى قامَ زيدٌ) ، وهو غيرُ مخصَّصٍ اتفاقا مِنْهم"[1] . كما رَدَّ استدلالَ ابن الحاجب بالآية والمثال بقوله في الآية : "فالجوابُ أنّ المعطوفَ مَعَ واو العطفِ محذوفٌ في الآية لقيام القرينة ، والمعنى : أئِذَا مِتْنَا وصِرْتُ رميما أُبعَثُ ، أيْ : مَعَ اجتماع الأمرَيْن ، كما قال تعالى : ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾"[2] . وقال في المثال:"والجوابُ أنّ (إذا) هذه بمعنى (مَتَى) ، فالعاملُ شَرْطُها ، أو تقولُ : المعنى إذا جِئْتَني اليومَ كان سببا لإكرامي لَكَ غدا ، كما قيل في نحو : (إنْ جِئْتَني اليومَ فَقَدْ جِئْتُكَ أَمْسِ) : إنّ المعنى : إنْ جِئْتَني اليومَ يَكُنْ جَزاءً لمجيء إلَيْكَ أَمْسِ"[3] .

الدراسة :

أكثرُ النحاةِ على أنّ (إذا) الشرطيةَ مضافةٌ للجملة التي بعدَها ، والناصبَ لها الجوابُ[4] . وذهب بعضُ النحويينَ إلى أنّها ليست مضافةً ، وأنّ الناصبَ لها شرطُها ، شأنُها شأنُ (مَتَى) و(أيّان) [5] ، وهذا الأخيرُ ذَكَرَ ابنُ هشام أنه قولُ المحقِّقينَ[6] . وذهب ابنُ الحاجب في الإيضاح - كما سَبَق - يُدلِّل على فساد المذهبِ الأول ، فذَكَر في معرض حديثِه أنّ التعيينَ الذي في (إذا) إنّما يحصُلُ بمجرد وقوع الفعل بعدَها ، واستَدَلّ بالآية والمثال اللذيْن ذُكِرا في أوّل المسألة . وتَقدّم رَدُّ الرضيِّ على ذلك كلِّه .

وأقول : أما ماذَكَره الرضيُّ مِنْ أنّ التخصيصَ في (زمانًا طَلَعَتْ فيه الشمسُ) إنّما حصَلَ بكون الفعلِ صفةً للزمان ، وليس لمجرد وقوع الفعل بعدَه فأمْرُه واضحٌ ، وأما استدلالُه على عدم صحة حصول التعيين في (إذا) - لمجرد وقوع الفعل بعدَه - بأنّ ذلك غيرُ

---

(1) شرح الرضي على الكافية ١٩٠/٣ .
(2) سورة الواقعة : من الآية (٤٧) .
(3) شرح الرضي على الكافية ١٩١/٣ .
(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٨٩/٣ ، الجنى الداني ص٣٦٩ ، مغني اللبيب ٩٦/١ .
(5) ينظر : السابقة .
(6) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/١ .

حاصلٌ في (مَتَى) فيُرَدُّ عليه أنّ المتنازَعَ فيه هو التعيينُ في (إذا) ، وليس في (مَتَى) ، فكان عليه أَنْ يأتيَ بدليلٍ مِنْ قِبَلِ (إذا) لامِنْ قِبَلِ (مَتَى) .

وأما استدلالُ ابنِ الحاجب بالآية فيُضعِفُه ــ في نظري ــ أَنّ غيرَ واحدٍ مِنْ مُعْرِبي القرآنِ ومفسِّريه ذكروا في هذه الآيةِ أنّ العاملَ في (إذا) هو فعلٌ دَلَّ عليه الجوابُ ، وممن ذَكَر هذا الزمخشريُّ ، قال : "فإنْ قُلْتَ : بِمَ انتصَبَ (إذا) ، وانتصابُه بـ(أُخْرِجُ) ممتنعٌ لأجْلِ اللام .. قُلْتُ : بفعلٍ مضمرٍ يَدُلُّ عليه المذكورُ"[1] وممَّنْ صَرَّح بهذا أيضا ابنُ الأنباري[2] ، والعكبري[3] ، وأبو حيان[4] ، والطاهر بن عاشور[5] ، والشوكاني[6] .

وأما استدلالُ ابنِ الحاجب بنحوِ قولِهم : إذا جئتَني اليومَ أكرمتُكَ غدا . فيمكنُ جَعْلُ (إذا) فيه ــ كما ذَكَر الرضيُّ ــ بمعنى (مَتَى) ، ويعضِّدُ ذلك ماذَكَره ابنُ مالكٍ مِنْ أنّ (إذا) في قوله ﷺ : (إذا أَخَذْتُما مَضاجِعَكُما تُكَبِّرا أَرْبَعًا وثلاثينَ ، وتُسَبِّحا ثلاثًا وثلاثينَ ، وتَحْمَدَا ثلاثًا وثلاثينَ)[7] شُبِّهَتْ بـ(مَتَى) ، فأُعمِلَت[8] . كما يمكن حَمْلُ المعنى في المثال على ماذَكَر الرضيُّ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكشاف ٥١٧/٢ .

(٢) ينظر : البيان ١٣٠/٢ .

(٣) ينظر : التبيان ١١٥/٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٠٧/٦ .

(٥) ينظر : التحرير والتنوير ١٤٥/١٦ .

(٦) ينظر : فتح القدير ٣٤٣/٣ .

(٧) في البخاري (٢٣٢٩/٥) في كتاب الدعوات ، باب التكبير والتسبيح عند النوم : (ألا أدلكما على ماهو خير لكما من خادم ، إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما فكبرا ثلاثا وثلاثين واحمدا ثلاثا وثلاثين فهذا خير لكما من خادم) .

(٨) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص١٨ .

المسألة التاسعة والستون
في تقديم بعض الأحكام على بعض في باب المبتدأ والخبر

في الكافية في باب المبتدأ والخبر تَحدَّث ابنُ الحاجب عَمّا أصلُه منهما التقديمُ ، فقال "وأصلُ المبتدأ التقديمُ ، ومِنْ ثَمَّ جاز (في دارِه زيدٌ) ، وامتنعَ (صاحبُها في الدار)"(١) ، ثُمَّ تحدَّث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، وقال : "وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تَخَصَّصَتْ بوَجْهٍ ما مثل ..." (٢) .

واعترَض الرضيُّ على تسلسُل كلام ابن الحاجب قائلا : "وكان ترتيبُ الكلام يقتضي أنْ يذكرَ المصنفُ هَهُنا المواضعَ التي يجبُ فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجبُ فيها تأخيرُه ، ثُمَّ يذكرَ المواضعَ التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ"(٣) .

الدراسة :

دَأَب النحاةُ في باب المبتدأ والخبر - بعدَ أنْ يذكروا أنَّ الأصلَ في المبتدأ التقديمُ - على أنْ يُتبِعوا ذلك بالحديث عَمّا يجبُ فيه لزومُ الأصلِ دونَ أنْ يَفصِلُوا بينَهما بالمواضع التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ ، وممن فَعَلَ ذلك سيبويه ، قال : "واعْلَمْ أنَّ المبتدأَ لابُدَّ له مِنْ أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئا هو هو ، أو يكونَ في مكانٍ أو زمانٍ ، وهذه الثلاثةُ يذكرُ كُلُّ واحدٍ منها بعدَما يُبتدأ"(٤) ، ثُمَّ قال : "هذا باب مايَقَعُ موقعَ الاسم المبتدأ ، ويَسُدُّ مَسَدَّه ؛ لأنّه مستقَرٌّ لما بعدَه وموضعٌ .. وذلك قولُكَ : فيها عبدُ اللهِ . ومثلُه : ثَمَّ زيدٌ ، وهَهُنا عمروٌ ، وأينَ زيدٌ ، وكيفَ عبدُ اللهِ . وماأشْبَهَ ذلك . فمعنى (أينَ) : في أيِّ مكانٍ ، و(كيف) : على أيةِ حالٍ . وهذا لايكونُ إلا مبدوءًا به قبلَ الاسم ؛ لأنّها مِنْ حروف الاستفهام"(٥) ،

(١) الكافية ص٧٤ .
(٢) الكافية ص٧٥ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٠ .
(٤) كتاب سيبويه ٢/١٢٧ .
(٥) كتاب سيبويه ٢/١٢٨ .

وممن تابَعَ سيبويهِ في هذا الترتيبِ ابنُ السراج[١] ، والزجاجي[٢] ، والصيمري[٣] ، والجزولي[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن هشام[٦] .

وإذا أُضِيفَ إلى ماسَبَق أنّ ابنَ الحاجب نَحَا هذا النحوَ في الوافية حيثُ قال :

وَالمبتَدَا اسمٌ أَصْلُهُ أَنْ يُبْتَدَا   بِهِ وَمِنْ ثَمَّ يُسَمَّى مُبْتَدَا
وَجَازَ في دَارِهِ زَيْدٌ وامْتَنَعْ   صَاحِبُها في الدَّارِ حَيْثُمَا وَقَعْ
وَإِنْ تَكُنْ فيهِ مَعَانِي الإنْشَا   أَوْ أَخْبَرُوا بِفِعْلِهِ زيدٌ شَا
أَوْ قَدْ تَسَاوَيَا كـ(زَيدُ الأفضَلُ)   فَاحْكُمْ بأَنَّ الابتداءَ أَولُ
والخَبَرُ المُفْرَدُ ذو الإنشاءِ   كَأَيْنَ زيدٌ؟ وَمَتَى استوَائي؟
او كَانَ لِلتَّصْحِيحِ في الدَّارِ رَجُلْ   أَوْ خَبَرًا عَنْ أَنّ فَتْحًا لَمْ يَحِلْ
كَذَا عَلَى التَّمْرَةِ أَيضاً مِثْلُهَا   زُبْداً فَقُلْ مُقَدَّمَاتٌ كُلُّها[٧]

عُلِم أنّ الرضيَّ كان فِيمَا أَخَذه على ترتيب كلام المصنفِ محِقّا . والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر : الأصول ١/٥٩-٦١ .
(٢) ينظر : الجمل للزجاجي ص٣٦-٣٧ .
(٣) ينظر : التبصرة ١/٩٩،١٠١ .
(٤) ينظر : الجزولية ص٩٦-٩٧ .
(٥) ينظر : التسهيل ص٤٦-٤٧ .
(٦) ينظر : أوضح المسالك ١/٢٠٦-٢١٥ .
(٧) شرح الوافية ص١٧١-١٧٣ .

المسألة السبعون : في عَلَم الأوزان وعَلَم الجنس

أورد ابنُ الحاجب في أماليه مذهبَ الزمخشريّ في الأمثلة التي يُوزَنُ بها عند استعمالها لغير الأفعال ، ثُمّ بيّن وجهَ هذا المذهب بقوله : "... وإنْ كان لغير الأفعال من الأسماء وحدَها أو منَ الأسماء والأفعال معًا فلايخلو إمّا أنْ يذكرَ موزونُهُ ، أَوْ لايُذكَرَ ، فإنْ ذُكِرَ موزونُه معَه كان مُعْرَبًا على مايستحقُّهُ بلاخلافٍ ، ثُمّ في حكم الصرف وعَدَمِه راجعٌ إلى نَفْسه أو إلى موزونه فيه خلافٌ ، فمذهبُ الزمخشريِّ أنّه عَلَمٌ على كلّ حالٍ ، فيُرْجَعُ في ذلك إليه في نَفْسه ، فإنْ كان مَعَهُ علةٌ أخرى امتنعَ منَ الصَّرْف ، وإلّا فلا .. ومثالُ ذلك قولُكَ : وزنُ (قائمة) فاعِلَة . والزمخشريّ يقول : (فاعِلَة) غيرُ مصروف . وبعضُهم : (فاعِلَة) مصروفٌ . فوجْهُ مذهب الزمخشري أنّه قد ثَبَتَ استعمالُ هذه الأوزانِ أعلاما بدليل اتفاقهم على قولهم : (أَفْعَل) صفةً لايَنْصَرِف . ولولا أنّه عَلَمٌ لم يُمنعِ الصَّرف ، وهذا متفقٌ عليه . وإذا ثَبَتَ أنّه عَلَمٌ فإما أنْ يكونَ على نحو الأعلام في (زيد) و(عمرو) أو على نحوها في (أسامة) و(ثُعالة) . لاجائزٌ أنْ يقالَ : إنّها مثلُ (زيد) و(عمرو) . لأنّها لم توضَعْ لآحادٍ بأعيانها ، وإنّما وُضعت للجنس ، وإذا وَجَبَ أنْ تكونَ كوَضْعِ (أسامة) ، وقد ثَبَتَ أنّ بابَ وَضْعِ (أسامة) كما يُطلَقُ على الأمر الذّهني ، فيَعُمّ يَصحُّ إطلاقُه على كلّ واحدٍ من الآحاد الوجودية . وإذا ثَبَتَ ذلك كان مانحن فيه مثلَه ، فيصحُّ إطلاقُه على جنسه بكماله ، فيقولُ: (أَفْعَل) صفةً لاينصرف . ويشمَلُ جميعَ موزوناتِه ،كقوله : أسامةُ خيرٌ مِنْ ثُعالةَ . فيشمَلُ جميعَ الجنس ، وصَحّ إطلاقُه على كلّ واحد منْ آحاد جنسِه ، كما قيل : أسامةُ . لواحد في الوجود ، فكذلك يقولُ : وزنُ (قائمة) فاعِلَة . فيُطلقُه على (قائمة) عَلَمًا ، وإنْ كانَ واحدا منْ آحاد جنسه ، فصَحّ بذلك جَعْلُه عَلَمًا ، وإنْ كان موزونُه واحدا منْ آحاد جنسه ، كما ثَبَتَ ذلك في (أسامة) باتّفاق"[(١)] .

وتعقب الرضيُّ كلامَ ابن الحاجب هذا ، وقال معترِضا : "وهذا القياسُ الذي ذَكَره فيه نظرٌ ؛ لأنّ مثلَ هذا الوزنِ إذا لم يكنْ مَعَه الموزونُ فمعناه الموزونُ ، وإذا كانَ معه الموزونُ فبمعنى الوَزْنِ ؛ إذ معنى (وَزْنُ إصْبَع : إفْعَل) : وزنُ إصْبَع هذا الوزنُ المُعَيَّنُ ، فليس

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ٢/٩٣-٩٤ .

في الحالَيْن كـ(أُسامَة) في حالَيْه ، أَيْ : كونه جنسًا ، وكونه فردا مِنْ أفراده ، فإنّه في الحالَيْن بمعنًى . وأيضا ليس تعريفُ (أُسامَة) لكونه عَلَمًا لماهيّة معينة ، كما ادّعَى ، وليس (أُسامَةُ) المُرادُ به واحدٌ مِنَ الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بَيّنّا ، بل تعريفُه في الحالَيْن لفظيٌّ سواءٌ كان جنسا ، أو فردا مشاعا ، وليس قياسيا ، فيقاسُ عليه . والأَوْلَى أَنْ يقالَ : إنّما ذَهَب إليه لكونه منقولا مِنْ معنًى إلى معنًى آخَرَ ، هو الوزنُ ، أو مرتجَلا له"(١) .

الدراسة :

ذَكَر سيبويه أَنّ لِعَلَم الشخص وعَلَم الجنسِ وُجُها يلتقيانِ فيه وآخَرَ فيه يفترقانِ ، قال : "هذا بابٌ مِنَ المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعا في الأُمّة .. نحوُ قولِكَ للأسد : أبو الحارثِ وأُسامَةُ .. فكُلّ هذا يَجري مَجْرَى خَيْرِ (عَبْدِ اللهِ) . ومعناه إذا قُلتَ : هذا أبو الحارث ، أو هذا ثُعالَةُ . أنّكَ تريدُ : هذا الأسدُ ، وهذا الثّعلبُ ، وليس معناه كمعنَى (زيدٍ) وإنْ كانا معرفةً"(٢) ، وقد بَيّن أنّ الفرقَ بينهما يَكْمُنُ في وَجْهِ تعريفِ كُلٍّ مِنهما ، فكَشَفَ عن وَجْهِ تعريفِ عَلَم الشخص بقوله : "إذا قُلتَ : هذا زيدٌ . فـ(زيدٌ) اسمٌ مَعْنَى قولِكَ : هذا الرّجُلُ . إذا أَردتَ شيئا بعَيْنه قد عَرَفَه المخاطَبُ بحِلْيته ، أو بأمْرٍ قد بلَغه عنه قد اختُصَّ به دون مَنْ يَعرف ، فكأنّكَ إذا قُلتَ : هذا زيدٌ . قُلتَ : هذا الرجلُ الذي مِنْ حِلْيته ومِنْ أَمْره كذا وكذا بعينه ، فاختُصَّ هذا المعنى باسْمٍ عَلَمٍ يَلزَمُ هذا المعنى"(٣) . وقال في وجهِ تعريفِ عَلَم الجنس : "وإذا قُلتَ : هذا أبو الحارثِ . فأنتَ تُريدُ : هذا الأسدُ ، أَيْ : هذا الذي سَمِعتَ باسمه ، أو : هذا الذي قد عرفتَ أشباهَهُ ... فاختُصَّ هذا المعنى باسمٍ كما اختُصَّ الذي ذَكَرْنا بزَيْد"(٤) ، وشَرَح السيرافيُّ ملخّصَ كلام سيبويه السابق بعبارة موجَزةٍ واضحة ، فقال : "الأسماءُ التي ذَكَرها سيبويه معارف أعلامٌ للأجناس التي ذَكَرها ، كزَيْد وعَمْرو ... إلاّ أنّ اسمَ (زَيْد) و(هِنْد) يَختَصُّ شخصا بعَيْنه دونَ غيره مِنَ الأشخاص ، وأسماءُ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٥٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/٩٣ .

(٣) السابق .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٩٤ .

الأجناسِ يَختَصُّ كلُّ اسمٍ منها جِنْسًا ، كُلُّ شخصٍ من الجنس يَقَعُ عليه الاسمُ الواقِعُ على الجنس"[١] .

وذهب قومٌ استنادا إلى كلام سيبويهِ السابقِ إلى تعريفِ عَلَمِ الجنس تعريفَ ذي لامِ الحقيقةِ ، فقالوا : موضوعٌ للحقيقة باعتبار تَشَخُّصها في الذهن . إذ فَسَّرَ بعضُهم[٢] قولَ سيبويهِ : ".. أيْ : هذا الذي سَمِعتَ باسمه ، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهَهَ .. ومِنْ ذلك (ابنُ قِتْرَةَ) ، وهو ضَرْبٌ مِنَ الحيّات[٣] ، فكأنّهم إذا قالوا : هذا ابنُ قِتْرَةَ . فقد قالوا : هذا الحيّة الذي مِنْ أمره كذا وكذا"[٤] بالحقيقة المتعَيّنة في الذهن ، وممن ذَهب إلى أنّ عَلَمَ الجنس بهذا المعنى ابنُ الحاجب[٥] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٦] ، وابن مالك[٧] ، وابن أبي الربيع الإشبيلي[٨] ، والمرادي[٩] ، وعصام الدين الإسفراييني[١٠] ، والفاكهي[١١] . وقد فَرَّقَ هؤلاءِ بين دِلالةِ عَلَمِ الجنس ـ كأسامة ـ واسمِ الجنس ـ كأسد ـ في المعنى ؛ فَعَلَمُ الجنسِ عندَهم ـ كما ذُكِر ـ موضوعٌ للحقيقة باعتبارِ حضورِها الذّهني الذي هو نوعُ تَشَخُّصٍ لها مع قَطْعِ النظر عَنْ أفرادها . واسمُ الجنسِ موضوعٌ للحقيقة الذهنيةِ مِنْ حيث هي هي ، فأَسَدٌ موضوعٌ للحقيقة مِنْ غيرِ اعتبارِ قَيدٍ مَعَها أصلا .

وبيانُ ذلك ـ كما ذَكَر المرادي ـ أنّ الحقيقةَ الحاضرةَ في الذهن ، وإنْ كانت عامةً في شأنِ أفرادها فهي باعتبارِ حضورِها فيه أَخَصُّ مِنْ مطلق الحقيقةِ ، فإذا استَحضَرَ الواضعُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٢/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٨٣/١ .

(٣) في المخصص ١٠٧/٨ : ابن قترة : حية أغبر اللون صغير أرقط ينطوي ثم ينفرد نحو الذراع .

(٤) كتاب سيبويه ٩٤/٢-٩٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح ٨٤/١ .

(٦) ينظر : التخمير ١٦١/١-١٦٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٣/١ .

(٨) ينظر : البسيط ٣٠٢/١ .

(٩) ينظر : الجنى الداني ص١٩٥ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢٢-٢٢٣ .

(١١) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٩٦/١ .

صورةَ الأسدِ ليَضَعَ لها ، فتلكَ الصورةُ الكائنةُ في ذهنه جزئيةٌ بالنسبة إلى مطلقِ صورةِ الأسدِ فإنّ هذه الصورةَ واقعةٌ لهذا الشخص في زمانٍ ، ومثلُها يَقَعُ في زمانٍ آخَر ، أو في ذهْنٍ آخَـر والجميعُ يشترِكُ في مطلقِ صورةِ الأسدِ ، فإنْ وضعَ لها منْ حيث خصوصُها فهو عَلَمُ الجنـس أو منْ حيثُ عمومُها فهو اسمُ جنسٍ[١] .

وفَرّقَ ابنُ الحاجب بينَ عَلَمِ الجنسِ واسمِه في عبارة موجَزةٍ بقوله : "والفَـرْقُ بـينَ قولِكَ : أَسَد ، و : أُسَامَة . أنّ أسداً موضـوعٌ لواحـدٍ مِنْ آحاد الجنسِ في أَصْلِ وضعِهِ ، و(أسامةُ) موضوعٌ للحقيقةِ المتّحدةِ في الذّهن"[٢] .

وخلاصةُ الفرْقِ بينَ عَلَمِ الجنس واسمِه - كما بَيّنَ الخضريُّ - أنّ علمَ الجنـسِ للماهيـة بقَيدِ الحضور ، لابقَيدِ الصّدقِ على كثيرينَ ، واسمَ الجنسِ بالعكس[٣] .

وذهب قومٌ - منهم الرضيُّ - إلى أَنّ (أسامة) لايُخَالفُ في معناه دِلالـةَ أَسَـدٍ ، وإنّما يخالفُه في الأحكام اللفظية ، وأنّه إنّما أُطلقَ عليه أنّهُ معرفةٌ مجازا .

ووَجْهُ ماذَهبَ إليه الرضيُّ - كما ذَكَر هو - أنّـه كمـا يوجَـدُ تـأنيثٌ لفظـيٌّ في نحـو (غُرْفَة) و(صَحْرَاء) ، ونِسْبَةٌ لفظيةٌ كما في (كُرْسِيّ) ، فلابَأسَ أنْ يكونَ هناك تعريفٌ لفظـيٌّ بالعلمية كما في (أُسامَة) و(ثُعالَة) . وأضَاف أنّ العلميةَ وإنْ كانت لفظيةً إلا أنّهاكَـا مَنعَـت الاسمَ تنوينَ التنكيرِ صار لفظُ (أُسَامَة) و(ثُعَالَة) ونحوهمـا كالأسـد والثّعلب إذا كـان الـلامُ فيهما للتعريف اللفظيِّ ، فَكَمَا أنّ مِثْلَ ذلك مِنَ المعَرّفِ باللام يُحمَلُ على الاستغراقِ إلّا مَعَ القرينة المخصِّصة ، فكذا مثلُ هذا العَلَم ، يقالُ : أُسَامَةُ خيرٌ مِنْ ثُعالَةَ . أيْ : كُلُّ واحدٍ مِنْ أفراد هذا الجنس خيرٌ مِنْ كُلِّ واحدٍ مِنْ أفراد هذا الجنسِ مِنْ حيث الجنسيةُ المحضـةُ ، فَحَـالُ هذه الأعلام كَحَالِ ذي اللام المفيدةِ للتعريـف اللفظيِّ إذا كـان ذو الـلامِ مفـردا مجرّدًا عـن علامة الوحدةِ والتثنيةِ ، نحو (الضَّرْبِ واللَّحْمِ والسُّوق)[٤] .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ١/١٨٣-١٨٤ .
(٢) الإيضاح ١/٨٤ .
(٣) ينظر : حاشية الخضري ١/٦٦ .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/٢٤٧،٢٤٩-٢٥٠ .

والذي أختاره - والله أعلم - هو ماذهب إليه ابنُ الحاجب ومَنْ تَبِعه مِنَ التفرقة بينَ عَلَم الجنس واسمِه ، وذلك لأمرَيْن ذَكَرهما المراديّ ، وهُمَا :

١ - أنّ تفرقةَ الواضع بينَ (أُسَامَة) وأَسَدٍ في الأحكام اللفظية تؤذِنُ بفَرْقٍ في المعنى .

٢ - أنّ في كلام سيبويه إشارةً إلى هذا الفرق ، فإنّه قال في باب ترجمتُه : هـذا بـابٌ مِنَ المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعا في الأمّة ليس واحدٌ منها بأَوْلَى مِنَ الآخر ، مانصّـه "وإذا قُلتَ : هذا أبو الحارثِ . فأنتَ تريدُ : هذا الأسدُ .."[١] ، فَجَعَلَه بمنزلةِ المعَرَّف باللام التي للحقيقة[٢] .

هذا مايخصّ اعتراضَ الرضيّ حولَ عَلَم الجنس ، وأمّا ماذكَره مِنْ أنّ (إفْعَل) في قولهم: وَزْنُ إصْبَع (إفْعَل) . ليس مثلَ (أُسَامَة) - عَلَم جنسٍ - إذا أُطلِقَ على واحد في الوجـود ؛ لأنّ المعنى : وزنُ (إصْبَع) هذا الوزنُ المعيّنُ ، فأُوافِقُه عليه ؛ لأنّ المعنى يُفضي إليه ، كما يعضّـدُه أنّ بعضَ مَنْ سَبَقه - ومنهم ابنُ السراج - قد قال به ، فعندَ تعرضِ ابن السراج لمسائلَ تتعلّـقُ بأسباب منع الصرف قال : "وتقولُ : (أَفْعَل) إذا كان وصفا فَقصَّتُـه كَـذَا . فتـترُكُ صَرْفَـه ، كما تترُكُ صرْفَ (أَفْعَل) إذا كان معرفةً ، وإنّما صار معرفةً لأنّكَ إذا أردتَ هـذا البنـاءَ فَقَـط وهذا الوزنَ صارَ مثلَ (زيد) الذي يَدُلّ على شيءٍ بعَيْنِـه ، ألا تـرى أنّـه لايجوزُ أنْ تقـولَ : (الأَفْعَل) إذا كان كذا فَقِصَّتُه كذا . لأنّه لاثانيَ له"[٣] . وممن رَأى هذا أيضا صدرُ الأفـاضل الخوارزمي ، قال : "الأمثلةُ التي يُوزَنُ بها أعلامٌ أيضا ؛ لأنّها دَلّت على معنى دلالـة تَتَضَمّنُ الإشارةَ إليه .. لأنّكَ متى قُلتَ : وزنُ (طلحة) فَعْلَة . فكـأنّكَ قُلتَ : وزنُ (طلحةَ) هـذا الوزنُ المخصوصُ"[٤] . والله تعالى أعلم .

---

(١) كتاب سيبويه ٩٣/٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١٨٣/١-١٨٤ .

(٣) الأصول ٩٦/٢ .

(٤) التخمير ١٨٥/١ .

المسألة الحادية والسبعون : في الملحق بالمثنى

لم يَذكُر ابنُ الحاجب في الكافية مِنَ الملحَق بالمثنى إلا لفظيْن إذ قال : "المثنّى و(كِلا) مضافًا إلى مضمر و(اثنان) بالألف والياء"[(١)] .

واستدْركَ عليه الرضيّ كلماتٍ أخرى لم يذكُرْها ، وقال : "وكان عليه أنْ يذكُرَ أيضا (مِذْرَوان)[(٢)] ؛ إذْ لم يُستعمَلْ مفردُه . فإنْ زَعَم أنّه ثابتٌ في التقدير إذ كأنّه كان (مِذْرَى) ، ثُمّ ثُنّيَ ، لم يمكِنْه مثلُ ذلك في (ثِنايانِ) ، فكان عليه أنْ يذكُرَه ، وذلك أنّ معنى (ثِنَاء) - لو استُعمِلَ - طَرَفُ الحبْل ، وليس في الطَّرَف الواحدِ معنى الثّنْيُ ، كما لم يمكِنْ أنْ يقالَ لمفرد (اثْنان) : اثْن ؛ إذ ليس في المفرد معنى (الثّنْيُ) ، فالثِّنايانِ طَرَفا الحبلِ المَثْنيِّ ، فالثَّنْيُ في مجموع الحبل ، لا في كلّ واحدٍ مِنْ طَرَفَيه[(٣)] . وكان عليه أيضا أنْ يذكُرَ ههنا (هَذانِ) و(اللَّذانِ) ونحوَهما ؛ لأنّ ظاهر مذهبه - كما ذَكَر في شَرْح المفصل - أنّها صيغٌ موضوعة للمثنّى غيرُ مبنيةٍعلى الواحد"[(٤)] .

الدراسة :

ذَكَر سيبويه أنّه وَرَدت ألفاظٌ مثنّاةٌ لامفردَ لها ، ومما ذَكَر (مِذْرَوان) ، قال : "وسألْتُ الخليلَ عن قولهم : عقلتُه بِثِنايَيْنِ وهِنايَيْن . لِمَ لَمْ يهمزوا؟ فقال : تَركوا ذلك حيث لم يُفرَدِ الواحدُ ، ثُمّ بَنَوا عليه ... ومن ثَمّ زَعَمَ قالوا : مِذْرَوانِ . فجاءوا به على الأصل ، فشبّهوها بـ(ذا) حيث لم يُفردْ واحدُه"[(٥)] . وممن ذكر أيضا (مِذْرَوانِ) المبردُ[(٦)] . وزاد ابنُ مالك ألفاظًا أخرى ذَكَرها في شَرْحه على التسهيل[(٧)] .

---

(١) الكافية ص٦١ .

(٢) المذروان : أطراف الأَلْيَتين ، وقيل : الجانبان من كل شيء . ينظر : اللسان (ذرا) ٢٨٥/١٤ .

(٣) ينظر : اللسان (ثنى) ١٢١/١٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٨٣/١-٨٤ .

(٥) كتاب سيبويه ٣٩٢/٣ ،وينظر : ٤١٠/٣ ، ٣٨٧/٤، ٤١٥ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤٠/٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١ .

وقد مَالَ ابنُ الحاجب في كتابه الإيضـاح إلى أَنّ (هَـذَانِ) و(اللَّـذَانِ) ونحوَهمـا صيـغُ موضوعةُ للمثنّى غيرُ مبنيةٍ على الواحد ، فقال في (هَذَانِ) ونحـوه : "وهـي مبنيـةٌ كلُّهـا عنـد المحقّقِينَ ... وقال بعضُ الناسِ : إنّ المثنّى معْرَبٌ .. وأُجيب عن ذلك بأوجهٍ :

أحدها : أَنّ الدليلَ قائمٌ على وجوب البناء فيها كلِّها ، فوجـبَ الحكمُ عليهـا كلّهـا بالبناء . وتأويلُ هذا مشكلٌ ،ووجهُه أَنْ نقولَ : لو كانت على قياسِ المثنّى لوَجَبَ أَنْ تكونَ ألفُها منقلبةً كما تُقلَب ألفُ (عَصَا) و(رَحَى) ، ولَمّا لم تُقلبْ دلَّ على أنّهـا صيغـةٌ موضوعـةٌ للمشار إليه المرفوع ، والمنصوبُ صيغةٌ أخرى ، كما وَضعوا (إيّاكَ) للمنصوب في المضمرات و(أنْتَ) للمرفوع ، ولكنْ لَمّا كان ثَمّ تغيرٌ لجميع الصيغة وَضحَ أمرُه ، ولَمّا كـان ههنـا تغيـرٌ لبعض الصيغةِ أشكَلَ أمْرُه ، ولافرْقَ في التحقيق في تغيير الصيغة بين أَنْ يكونَ تغيرا للجميـع أو تغيرا للبعض .

الوجهُ الآخَرُ : أنها تُشدَّدُ نونُها حكْما ، لو كانت نـونَ التثنيـةِ لم تُشـدَّدْ نونُهـا ؛ إذْ لايجوزُ أنْ يقالَ : (رَجُلانّ) . في : رَجُلانِ ، بالتشديد"[١] . وذَكر في الموصولات أَنّ الكلامَ في (اللَّذَانِ) ونحوِه كالكلام في (هَذَانِ) ونحوِه[٢] .

بناءً على ماسَبق نخلُصُ إلى أَنّه كان ينبغي على ابن الحـاجب أَنْ يُضيـفَ مااستـدرَكه عليه الرضيّ . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(١) الإيضاح ١/٤٧٩-٤٨٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح ١/٤٨١ .

المسألة الثانية والسبعون : في العدل الحقيقي والعدل التقديري

بيّن ابنُ الحاجب في الكافية موانعَ الاسم مِنَ الصرف ، ومنها العَدْلُ ، وقال : "غيرُ المنصرفِ مافيه علّتانِ مِنْ تِسْعٍ .. فالعَدْلُ : خُروجُـه عَنْ صيغته الأصليةِ تحقيقًا ، كثُلاثَ ومَثْلَثَ وأُخَر وجُمَع ، أو تقديرًا كـ(عُمَر) وباب (قَطَامِ) في بني تميم"[١] .

قال الرضيُّ مستدركا : "كان على المصنف أنْ يذكرَ (سَحَر) مَعيّنا في العَدْل المحقّق ؛ إذ هو غيرُ مُنصرفٍ في القول المشهور ، ويَذكرَ أيضا (أَمْسِ) رَفْعا على لغة بني تميم ، كما يَجيءُ في الظروف المبنيّة لِقيام الدليل على عَدْلِهما ، وهو أنّ كُلَّ لفظ جنسٍ أُطلِقَ ، وأُريدَ به فردٌ مِنْ أفراده معيّنٌ فلابُدَّ فيه مِنْ لام العهد سواءٌ صار بالغلبة عَلَمًا ، نحو (النَّجْم)[٢] و(الصَّعِق)[٣] أو ، لا ، نحوُ قولِه تعالى : ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[٤] أخذا مِن استقراء كلامِهم ، فَثَبتَ عَدْلُ (سَحَر) و(أَمسِ) محققا ، وأمّا علميّتُهما فمُقدّرةٌ"[٥] .

الدراسة :

لاخِلافَ بينَ النحاةِ أنّ (سَحَر) إذا أُريدَ به (سَحَر) بعَيْنه لاينصَرفُ . وممن ذَهَب إلى ذلك سيبويهِ ، قال : "واعْلَمْ أنّ بني تميم يقولون في موضعِ الرّفع : ذَهَبَ أمْسُ بما فيه ... فَلَمّا عَدَلُوه عَنْ أصله في الكلام ومجراه تَرَكوا صَرْفَه كما تكروا صَرْفَ (أُخَرَ) ... وكما تركوا صرفَ (سَحَرَ) ظرفا ؛ لأنّه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غيرَ ظرفٍ لم يكنْ معرفةً ، إلا وفيه الألفُ واللامُ ، أو يكون نكرةً إذا أُخْرِجَتا منه ، فلَمّا صار معرفةً في الظروف بغير ألفٍ ولامٍ خالَفَ التعريفَ في هذه المواضع ، وصار معدولا عندَهم ، كما عُدلتْ (أُخَرُ) عندَهم ، فتركوا صرفَه في هذا الموضعِ كما تُرِكَ صرفُ (أَمْسِ) في الرفع"[٦] .

---

(١) الكافية ص٦٣ .

(٢) علم على الثريا . ينظر : اللسان (نجم) ٥٦٩/١٢ .

(٣) هو خويلد الكلابي أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة . ينظر : اللسان (صعق) ١٩٩/١٠ .

(٤) سورة المزمل : من الآية (١٦) .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٢١/١-١٢٢ .

(٦) كتاب سيبويه ٢٨٣/٣-٢٨٤ .

وممن أخذ بقول سيبويه هذا المبرِّدُ[(١)]، والزجاج[(٢)]، وابن السراج[(٣)]، والزجاجي[(٤)]، والصيمري[(٥)]، وابن الشجري[(٦)]، وابن يعيش[(٧)]، وابن مالك[(٨)]، وابن هشام[(٩)].

هذا ، ومما صَرّح بعضُ النحاة بأنّه لايُصرَفُ (أمْسِ) ، وممن ذَكَر ذلك سيبويه . قال: "واعْلَمْ أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع : ذَهَب أمْسُ بما فيه ، و : مارَأيْتُه مُذْ أمْسُ . فلايصرفون في الرّفع ؛ لأنّهم عَدَلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام ، لاعن ماينبغي له أن يكونَ عليه في القياس ، ألا ترى أنّ أهلَ الحجاز يكسرُونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجرّ ، فَلَمّا عدلوه عن أصله في الكلام ومَجراه تركوا صَرْفَه كما تركوا صَرْفَ (أُخَرَ) حين فارقت أخواتها في حذف الألفِ واللامِ منها"[(١٠)].

وممن صَرّح بذلك أيضا السيرافي[(١١)]، والأعلَمُ الشنتمري[(١٢)]، وابنُ مالك[(١٣)]، وابن هشام[(١٤)].

وبهذا يَتَبيّن - كما ذَكَر الرضيُّ - أنّ ابنَ الحاجب كان عليه أنْ يذكُرَ (سَحَر) مَعْنيًا في العدل المحقّق ، وكذلك (أمْسِ) عندَ بني تميم . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٧٨/٣ .
(٢) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٩٩ .
(٣) ينظر : الأصول ١٩٠/١،١٩٢ .
(٤) ينظر : الجمل للزجاجي ص٣٣ .
(٥) ينظر : التبصرة ٣١٤/١ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٥٧٧/٢-٥٧٨ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢-٤٢ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٢ .
(٩) ينظر : أوضح المسالك ١٢٩/٤ .
(١٠) كتاب سيبويه ٢٨٣/٣ .
(١١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٢/٤ .
(١٢) ينظر : النكت ٨٥٨/٢-٨٥٩ .
(١٣) ينظر :التسهيل ص٩٥ .
(١٤) ينظر : أوضح المسالك ١٣٢/٤-١٣٣ .

المسألة الثالثة والسبعون
في شرط منع صرف المؤنث المعنوي إذا سمي به مذكر

في الكافية ذكر ابنُ الحاجب مايُشترطُ لمنع صرف المؤنثِ المعنويّ إذا سُمّي به مذكرٌ ، بقوله : "التأنيثُ بالتاء شَرْطُهُ العلميّةُ ، والمعنويُّ كذلك ... فإنْ سُمّي به مذكرٌ فَشَرْطُه الزيادةُ على الثلاثة ، فـ(قَدَمٌ) منصرفٌ ، و(عَقْرب) ممتنعٌ"[١] .

واستدركَ الرضيُّ على ابن الحاجب شروطا أُخَرَ لم يذكرها ، وقال : "وههُنا شروطٌ أُخرُ لمنع صرف المؤنثِ إذا سُمّي به المذكرُ تَركها المصنفُ :

أحدُها : ألّا يكونَ ذاك المؤنّثُ منقولا عن مذكر ، فإنّ رَبابًا اسمُ امرأة ، لكنْ إذا سَمّيتَ به مذكرًا انصَرَفَ ؛ لأنّ الرَّبابَ قبلَ تسمية المؤنّثِ به كان مذكرًا بمعنى الغيم[٢] ، وكذا لو سَمّيتَ بنحو (حائض) و(طالق) مذكرًا انصرَفَ ...

وثانيها : ألّا يكونَ تأنيثُ المؤنّثِ الذي سُمّي به المذكرُ تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم فإنّ (نِسَاء) و(رِجَال) وكُلّ جمعِ مكسّرٍ خالٍ من علامة التأنيث لو سَمّيتَ به مذكرًا انصَرَفَ...

وثالثها : ألّا يَغلِبَ استعمالُه في تسمية المذكّرِ به ..."[٣] .

الدراسة :

صَرّح سيبويهِ في باب تسمية المذكّر بالمؤنّث أنّه إذا كان ذاكَ المؤنّثُ منقولا عن مذكّر صُرِفَ ، قال : "واعْلَمْ أنّكَ إذا سَمّيتَ المذكّرَ بصفةِ المؤنّثِ صَرَفته ، وذلك أنْ تُسَمّيَ رَجُلا بـ(حَائِض) أو طَامِث أو مُتِم ، فزَعَمَ أنّه إنّما يصرفُ هذه الصّفات ؛ لأنها مذكرةٌ وُصِفَ بها المؤنثُ"[٤] . وقال أيضا : "فإنْ سَمّيتَ رَجُلا بـ(رَبَاب) أو (دَلال) صَرَفته ؛ لأنّه مذكرٌ معروفٌ"[٥] . كما ذكر أنّ كلّ جمعِ مكسر خالٍ من علامة التأنيث إذا سُمّي به مذكرٌ

---

(١) الكافية ص٦٤ .

(٢) الرباب بالفتح : السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب ، وقد يكون أبيض وقد يكون أسود . ينظر : اللسان (ربب) ٤٠٢/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٣٦/١ .

(٤) كتاب سيبويه ٢٣٦/٣ .

(٥) كتاب سيبويه ٢٣٩/٣ .

انصَرفَ ، قال : "فإنْ قُلتَ : ماتقولُ في رَجُلٍ يُسَمَّى بعُنوق[١] ، فإنّ عُنوقا بمنزلة خُـروقٍ[٢] لأَنّ هذا التأنيثَ هو التأنيثُ الذي يُجمَعُ به المذكَّـرُ ، وليس كتـأنيث (عَنَـاق) ... وكذلك رَجُلٌ يسمَّى نِساءً ؛ لأنّها جمعُ نِسْوةٍ"[٣] . قال السيرافي يشْرَحُ هذا الأخيرَ : "وماكـان مِـنَ الجموعِ المكسرةِ التي تأنيثُها بالتكسر إذا سَمَّينا به مذكرًا انصَرَفَ ، نحو (خُـروقٍ) و(كِلاَبٍ) و(جِمَالٍ) ... وكذلك لو سُمّي رَجُلٌ بـ(عُنوقٍ) - جمع (عَنَاقٍ) - فهو بمنزلـة (خُـروقٍ) - جمع (خَرْقٍ) - ... ولو سَمَّيتَ رَجُلا بـ(نِسَاءٍ) لصَرَفتَه ، لأنّ نِسَاءً جمعُ نِسْوَةٍ ، فهي جمعٌ مكسّرٌ ، مثلُ (كِلَابٍ) جمع (كَلْب)" [٤] . كذلك ذَكر سيبويهِ أنّ المؤنثَ المسَمَّى به مذكرٌ إذا غَلَـب استعمالُه في تسمية المذكرِ به صُرِف ، قال : "وسألتُه عن (ذِراعٍ) ، فقال : (ذِراعٌ) كَثُرَ تسميتُهم به المذكرَ .. وأمّا (كُرَاع) [٥] فإنّ الوجهَ تركُ الصرفِ ، ومِنَ العرب مَنْ يصرفُه يُشَبِّهُه بـ(ذِرَاع) ؛ لأنّه مِنْ أسماءِ المذكرِ ... وكذلك (جَنوبٌ) و(شَمالٌ) و(حَـرورٌ) و(سَمومٌ) و(قَبولٌ) و(دَبُورٌ) [٦] إذا سَمَّيتَ رَجُلا بشيءٍ منها صَرَفتَه ؛ لأنّها صفاتٌ في أكثر كلامِ العربِ"[٧] . وممن ذهب إلى أنّ نحوَ (رَبَابٍ) ، وكذلك كُلَّ جمعِ تكسيرٍ خالٍ مِنْ علامةِ التأنيث إذا سُمّي به مذكرٌ صُرِفَ المبرِّدُ[٨] . وممن ذَهَب إلى أنّ نحَوَ (طَالِقٍ) و(جَنوبٍ) إذا سُمّي به مذكرٌ صُرِفَ الزَّجّاجُ[٩] .

---

(١) جمع (عناق) : أنثى الماعز . ينظر : اللسان (عنق) ٢٧٤/١٠ .

(٢) جمع (خرق) : هو الشق في الأرض وغيرها . ينظر : تهذيب اللغة (خرق) ٢١/٧ .

(٣) كتاب سيبويه ٢٤٠/٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٢/٤ .

(٥) الكراع من الإنسان : مادون الركبة إلى الكعب ، وكراع الأرض : ناحيتها . ينظر : اللسان (كرع) ٣٠٧/٨ .

(٦) الدبور : ريح تهب من نحو المغرب . والقبول : تقابلها من ناحية المشرق . اللسان (دبر) ٢٧١/٤ . والسموم : الريح الحارة بالنهار وقد تكون بالليل . والحرور : الريح الحارة بالليل وقد تكون بالنهار . ينظر : اللسان (حرر) ١٧٧/٤ . والشمال : تهب من قبل الشام . تهذيب اللغة (شمل) ٣٧١/١١ . والجنوب : ريح حارة تهب في كل وقت ، ومهبها ماباين مهبي الصبا والدبور . ينظر : تهذيب اللغة (جنب) ١١٩/١١ .

(٧) كتاب سيبويه ٢٣٦/٣ .

(٨) ينظر : المقتضب ٣٢٩/٣-٣٣٠،٣٤٤،٣٤٧-٣٤٨،٣٦٨ .

(٩) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص٥٥ .

هذا ، ويمكنُ دفعُ استدراك الرضيّ بما أورده عصامُ الدين الإسفراييني حيث قال: ولايبعُدُ أنْ يقالَ : لم يترُكِ المصنفُ شَرْطا ؛ لأنّ الجمعَ لايُنقَلُ إلى المذكّر بالتأويل ، فالمذكّرُ المسَمّى بالجمع لم يُسَمَّ بمؤنّث معنويٍّ ، والمسَمّى بالمؤنث الذي في الأصل مذكّرٌ لم يُسَمَّ بالمؤنث ؛ لأنّه لايُعتَبرُ نقْلُه عنِ المؤنث ، بل عن أصله الذي هو المذكّرُ ؛ لأنّه الأَوْلَى باعتباره أصلا ، وماغَلَبَ استعمالُه مذكّرا يُعتبَرُ تسميتُه بالمذكّرِ ، لابالمؤنّثِ"[١] . ومما يقوّي قولَه : "والمسَمّى بالمؤنّث .. لأنّه الأَوْلَى باعتباره أصلا" قولُ المبردِ في باب ماكان مِنَ الأسماء المعدولة على (فَعَالِ) : "اعْلَمْ أنّ الأسماءَ التي تكونُ على هذا الوزنِ على خمسةِ أضْرُبٍ : فأربعةٌ منها معدولةٌ ، وضَرْبٌ على وَجْهِه . فذلك الضّرْبُ هو ماكان مذكّرا أو مؤنّثا ... فأمّا المذكّرُ فنحوُ قولِكَ : رَبَاب ، وسَحَاب ، وجَمَال ... فما كان مِنْ هذا مذكّرا فمصْروفٌ إذا سَمّيتَ به رَجُلا أو غيرَهُ مِنَ المذكّر"[٢] . فقد أَطلَقَ على (رَبَاب) ونحوه لفظَ مذكّرٍ مراعاةً للأصل ، ولم يَعتَبِرْ نقلَه عنِ المؤنث . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٣٦ .

(٢) المقتضب ٣/٣٦٨ .

المسألة الرابعة والسبعون : في إغفال ابن الحاجب لِبَابِ الإغراء

أورد ابنُ الحاجب في الكافية مايضمَرُ ناصِبُه وجوبا غيرَ أنّه أَغفَلَ ذِكْرَ أحدِ الأبـواب وهو بابُ الإغراء .

واستدرَكَ عليه الرضيُّ هذا بأنْ قال : "وقد تَركَ المصنفُ بابا آخَـرَ ممـا يجِبُ إضمـارُ فِعْلِه قياسا ، وهو بابُ الإغراء"(١) .

الدراسة :

أورد سيبويهِ ماسمَّاه بعضُ المتأخرينَ بابَ الإغراء في معْرِض حديثه عَمّا يجوزُ حذفُ عامِلِه . قال : "هذا باب ماجَرَى مِنَ الأمر والنّهي على إضمار الفِعْلِ المستَعمَل إظهارُه إذا عَلِمتَ أنّ الرّجُلَ مستَغْنٍ عـن لَفْظِكَ بـالفعل ، وذلـك قولُـكَ : زيـدا ، وعَمْـراً ، ورَأْسَـه . وذلكَ أنّكَ رأيتَ رَجُلاً يَضْرِبُ أو يَشتِمُ أو يَقْتُلُ ، فاكتفيتَ بما هو فيه مِنْ عمله أَنْ تلفَظَ له بعمله ، فقلتَ : زيدا ، أيْ : أَوقِعْ عَمَلَكَ بزَيْدٍ ... وأمّـا النَّهْيُ فإنّه التحذيرُ ، كقولِـكَ : الأَسَدَ الأَسَدَ ، والجِدَارَ [الجِدَارَ] ، والصبيَّ [الصبيَّ] . وإنما نَهَيْتَه أَنْ يَقـرَبَ الجِـدارَ المَخـوفَ المائِلَ ، أو يَقرَبَ الأَسَدَ ، أو يوطِئَ الصبيَّ . وإن شـاء أظهَـرَ في هـذه الأشياءِ مـاأُضْمِرَ مِـنَ الفعل... ومِنْ ذلك قولُ الشّاعر [وهو المسكين](٢) :

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاأَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

كأنّه يريد : الزَمْ أخاك .."(٣) . وممن تـابَعَ سيبويهِ في ذلـك السـيرافيُّ(٤) ، والأعلم الشنتمري(٥) . وممـن أورد هـذا النـوعَ أيضـا تَبَعـاً ، ولم يُفـرِدْ لـه بابـا الزمخشـريُّ(٦) ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٨٥/١ .

(٢) ديوانه ص٢٩ ، والبيت في : العيني ٣٠٥/٤ ، شرح التصريح ١٩٥/٢ . ونسب البيت إلى غيره من الشعراء.

(٣) كتاب سيبويه ٢٥٣/١-٢٥٦ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٧/٢-٥٨أ .

(٥) ينظر : النكت ٣٣٦/١-٣٣٧ .

(٦) ينظر : المفصل ص٤٩ .

وابن يعيش[١] . وخَصَّه بعضُ النحاة المتأخرينَ ببابٍ أَطلَقوا عليه بابَ الإغـراءِ . وممـن صَنَـع هذا ابنَ مالك[٢] ، وتَبعه ابنُه بدرُ الدين[٣] ، والمرادي[٤] ، وابن هشام[٥] .

هذا ، ويمكِنُ أَنْ يُجابَ عَن ابنِ الحاجب بأنّه إنما أَغفَلَ بابَ الإغراء استغناءً بما ذَكَـره في باب التحذير ؛ إذِ الاسمُ فيه حُكْمُهُ حُكْـمُ التحذيرِ الـذي لم يُذَكَرْ فيـه (إيّـا) ، فلايَـلزَمُ حذف عاملِه إلا في عَطْفٍ أو تَكرارٍ . قال الرضيّ في شأن الإغراءِ : "وضَابِطُهُ : كُلُّ مُغْرًى به مُكَرَّرٍ ، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه . فـالمكَرّرُ نحوُ ... والـذي مَـعَ العَطْـف نحـوُ (شَأْنَكَ والْحَجَّ) ... وعِلّةُ وجوبِ حذفِه ماتَقَدّم في التحذير ، والخِلافُ في وجوب حذفِـه في المكرّرِ هُنَا مِثالُه هناكَ ، وإنْ لم يتكَرّرْ وخَلَا مِنَ العطف فلاخِلافَ في عدم وجـوبِ الحـذفِ كَمَا هناك"[٦] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢ .

(٢) ينظر : التسهيل ص١٩٣ .

(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٦٠٩ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٧٢/٤-٧٤ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٧٩/٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٨٥/٤-٤٨٦ .

الفصل الثالث

اعتراضاته على العلل

المسألة الأولى : في علة صرف (أفعى) و(أجدل) و(أخيل)

مِنَ المعلوم أنّ مِنْ عللِ منع الصّرف الوصفَ ، وقد شَرَط له ابنُ الحاجب شرطا بيّنه في الكافية بقوله : "الوصفُ : شَرْطُه أنْ يكونَ وصفًا في الأصْلِ ، فلاتضُرُّه الغَلَبَةُ ، فلذلك صُرِف (أَرْبَعٌ) في (مَرَرتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ) ... وضَعُفَ منعُ (أَفْعَى) للحيّة ، و(أَجْدَل)(١) للصّقر ، و(أَخْيَل)(٢) للطّائر"(٣) ، وعلل في الشَّرْح ضعفَ منع صرفِ هذه الثلاثة بأنْ قال : "وإنّما ضَعُفَ منعُ (أَفْعَى) و(أَجْدَل) و(أَخْيَل) ؛ لأنّه لم يَتحقّقْ فيه وصفيةٌ أصليةٌ ، وليس فيه إلا وزنُ الفعلِ ، فضَعُفَ منعُ الصرفِ لِذلِكَ . وإنّما مَنَعه الصّرفَ أُناسٌ مِنَ العربِ لما رَأَوْا مِنْ قوةِ الاشتقاقِ في (أَجْدَل) ؛ لأنّه مِنَ (الجَدْلِ) - وهو القوّة - وهو الصّقْر ، و(أَخْيَل) مِنَ الخَيَلانِ ، وهو طائرٌ ذو خِيلان ، وأما (أَفْعَى) فكأنّهم تَوَهَّموا معنى الخُبْث فيه ، فَظَنّوا جَرْيَ ذلك في الأصل مَجْرَى الصفاتِ ، وهذا معنى كلام سيبويه"(٤) .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ بتعليل ابن الحاجب هنا ، وقال : "ولَنا أنْ نقولَ : صَرْفُ هذه الكلماتِ ونحوها ؛ لأنّ مستَعمِلَها لايقصِدُ معنى الوصفِ مطلقا لاعارضًا ، ولاأصليا ، فـ(أَفْعَى) - وإنْ كانت في نَفْسها خبيثةً - و(أَجْدَل) - طائرا ذا قوة - و(أَخْيَل) - ذا خِيَلان - إلّا أنّكَ إذا قُلْتَ مَثَلًا : لَقِيتُ أَجْدَلًا . فمعناه هذا الجنسُ مِنَ الطَيرِ مِنْ غيرِ أنْ تَقصِدَ معنى القوّة ، كما تقولُ : رَأيتُ عُقَابًا . لاتقصِدُ فيها معنى الوصفِ بالشّدة ، وإنْ كانت أقوى مِنَ الصّقر ، وليس صَرْفُها لكونها غيرَ موضوعةٍ للوصف تحقيقا كما أشارَ إليه المصنفُ ، فأمّا منْعُ صرفِ مثلِهِ فَغَلَطٌ وَوَهْمٌ"(٥) .

---

(١) ينظر : المخصص ١٤٩/٨ .

(٢) طائر يكون في الشجر ويسمى يحوفا ، وتحويفه بياض بطنه وخضرة ظهره . المخصص ١٥١/٨ .

(٣) الكافية ص٦٣ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٩/١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٣٠/١ .

الدراسة :

ذكر النحاةُ أنّ مِنْ أسباب منع صرف الاسم أنْ يكونَ وَصْفا ، واشترطوا في ذلك الوصف أنْ يكونَ أصليًا ، وأمّا ماكانتِ الوصفيةُ فيه طارئةً ، كـ(أرْبَعٍ) في نحو (مَرَرتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ) - إذ هو في الأصل اسمٌ للعدد - فإنّه مصروفٌ[1] .

وأمّا (أَجْدَلُ) للصّقر ، و(أخْيَلُ) للطّائر ، و(أَفْعَى) للحيّة فالأجودُ عندَ سيبويهِ وجمهورِ النحاة أنْ تكونَ أسماءً لبُعدها عنِ الصفة[2] ، قال سيبويهِ : "هذا باب ماكان مِنْ (أَفْعَل) صفة في بعضِ اللغاتِ ، واسمًا في أكثر الكلامِ ، وذلِكَ (أَجْدَلُ) و(أَخْيَلُ) و(أَفْعَى) ، فأجودُ ذلِكَ أَنْ يكونَ هذا النحوُ اسمًا"[3] . وقد بَيّنَ علةَ مَنْ جَعَل هذه الكلماتِ صفاتٍ بقوله : "وقد جَعَله بعضُهم صفةً ؛ وذلك لأنّ الجَدْلَ شِدّةُ الخَلْقِ ، فصار (أَجْدَلُ) عندَهم بمنزلة (شَدِيدٍ) ، وأمّا (أَخْيَلُ) فجَعَلوه (أَفْعَلَ) مَن الخِيلانِ لِلَوْنه ، وهو طائرٌ أخضرُ ، وعلى جَناحه لُمَعٌ سوداءُ مخالفةً لِلَوْنه ، وعلى هذا المثال جاءَ (أَفْعَى) ، كأنّه صار عندهم صفةً ، وإنْ لم يكنْ له فِعْلٌ ولامصدرٌ"[4] . وممن نَسَب أيضا هذه العلةَ لمَنْ يَرى كونَ هذه الكلماتِ صفاتٍ المبرّدُ[5] ، والزجاجُ[6] ، وابنُ مالكٍ[7] ، وابنُ الناظم[8] ، والمراديُّ[9] ،

---

(١) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص١٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٧/١-٢٧٨ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٢٠٠/٣-٢٠١ ، المقتضب ٣٣٩/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف ص١٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨١/٤أ ، النكت ٨١٦/٢ .

(٣) كتاب سيبويه ٢٠٠/٣ .

(٤) كتاب سيبويه ٢٠٠/٣-٢٠١ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣٣٩/٣ .

(٦) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص١٠ .

(٧) ينظر : التسهيل ص٢١٩ .

(٨) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٨-٦٣٩ .

(٩) ينظر : توضيح المقاصد ١٢٦/٤ .

وابن هشام[١]، والجامي[٢]، وعصام الدين الإسفراييني[٣].

وذهب بعضُ النحاة إلى تضعيف هذه العلة، وجاءوا بسبب هذا الضعف، وممن فَعَل هذا المبردُ إذ قال: "هذا باب ماكان منْ (أفْعَل) نعتا يصْلُحُ فيه التأويلان جميعا، فمنْ ذلك (أجْدَل)، و(أخْيَل)، الأجودُ فيهما أنْ يكونا اسمين؛ لأنّ الأجْدَلَ إنّما يَدُلّ على الصّقر بعَينه، والأخْيَلَ أيضا اسمُ طائر. فإنْ قال قائلٌ: إنّ (أجْدَل) إنما هو مأخوذٌ منَ الجَدْل - وهي شدّةُ الخَلْق - و(أخْيَل) إنّما هو (أفْعَل) مأخوذٌ منَ الخَيَلان، وكذلك (أفْعَى) إنّما هو (أفْعَل) مأخوذٌ منَ التّكادة. قيل له فإنّه كذلك، وإلى هذا كان يذهبُ مَنْ يَراه نعتا، ولايَصْرِفُه في معرفةٍ ولانكرة، وليس بأجود القولين، أجودُهما أنْ تكونَ أسماءً منصرفةً في النكرة؛ لأنّها - وإنْ كان أصلُها ماذَكرنا - فإنّما تَدُلّ على ذاتِ شيءٍ بعَينه. ألا تَرَى أنّ (أجْدَل) لايَدُلّ إلا على الصّقر، نقولُ: أجْدَل. بمنزلة قولنا: صَقْر. وكذلك (أفْعَى) لايَدُلّ إلا على هذا الضّرْبِ منَ الحيّات، ومثلُ ذلك (أخْيَل)؛ لأنّه يَدُلّ على طائرٍ بعَينه"[٤].

وهناك مَن استبعَدَ هذا التعليلَ دونَ أنْ يذكُرَ سببَ استبعاده، وممنْ هؤلاءِ السيرافي[٥]، والأعلمُ الشنتمري[٦].

والذي أختارُه هو قولُ المبرد ومَنْ تَبِعه - ومنهم الرضيُّ - كما بَيّنه المبردُ في رَدّ هذه العلة.

وأمّا ماصرّح به الرضيُّ منْ أنّ منْعَ صرْفِ مثل هذه الكلمات وَهْمٌ وغَلَطٌ فأراه بعيدا ذلك أنّه كان بمقدورِ مَنْ ضَعّف هذه اللغة أنْ يحكُمَ عليها بمثلِ ماحكَم به الرضيُّ، ولكنّهم

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١١٩/٤-١٢٠.
(٢) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٤/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية للعصام ص٣٤-٣٥.
(٤) المقتضب ٣٣٩/٣.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨١/٤أ.
(٦) ينظر: النكت ٨١٦/٢.

أثبتوا هذه اللغةَ مع تضعيفها ، فَضْلا عَنْ مجيءِ بعضِهم - منهم ابنُ الناظم[١] ، وابنُ هشام[٢] - بشواهدَ لهذه اللغةِ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٩ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١١٩/٤-١٢٠ .

المسألة الثانية : في علة منافاة الوصفية للعلمية

أحالَ ابنُ الحاجب في باب (الممنوع مِنَ الصرف) امتناعَ اجتماعِ الوصفيةِ والعلميةِ في اسم إلى ما بَيْنَهما مِنْ تنافٍ ، وقد بَيَّن ذلك في شَرْحه للكافية ، فقال : "... وهو أنَّا نَعلَمُ أنّ الوصفيةَ تنافي العلميّةَ في المعنى ؛ لأنّ العلميّةَ : وَضْعُ الشيءِ لمدلولٍ بعَيْنِه لايتجاوزُه ، والوصفيّةُ : وَضْعُ الشيءِ لِمَنْ قامَ به ذلك المعنى مطلقا . فكيف يكونُ الشيءُ مختصًّا غيرَ مختصٍّ؟ فامتنعَ اعتبارُ الضِّدَّيْنِ في حُكْمٍ واحدٍ ، وهو منْعُ الصَّرْفِ"(١) .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ بهذا الكلام ، وقال : "الأَوْلَى عندي أَلَّا تَنافيَ أيضا بينَ الوصفِ والعلميّةِ"(٢) . واستَدَلّ لمقولته بأدلةٍ وحُجَج .

الدراسة :

منَ المشهور أنّ العلميةَ لاتؤثِّرُ في الاسم ، فتمنَعُه مِنَ الصرف إلا إذا كان مَعَها علةٌ أخرى ، مثلُ زيادةِ الألفِ والنونِ ، أو وزنِ الفِعْلِ ، أو غيرِ ذلكَ . وهكذا الأمرُ مَعَ الوصفية ، فلاتمنَعُ الاسمَ الصَّرْفَ إلّا إذا تواجَدَتْ مَعَها علةٌ أخرى ، مثلُ وزنِ (أَفْعَل) ، أو زيادةِ الألفِ والنون ، وأمّا اجتماعُ العلمية والوصفية في اسم فلايَقَعُ .

وقد أبَانَ بعضُهم ومنهم ابنُ الحاجب عنِ العلةِ في امتناعِ وُقوعِ هذا ، فذَكَر أنّ هذا إنّما يرجعُ إلى أنّ الوصفية تقتضي العمومَ ، والعلميةَ تقتضي الخُصوصَ ، ولايكونُ الشيءُ عامًّا خاصًّا في آنٍ واحدٍ .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ بما ذَكَره ابنُ الحاجب مِنْ أنّ الصفةَ مِنْ حيثُ هي هي تقتضي العمومَ وتنافي الخصوصَ ، واحتَجَّ بأنّه لو كان الأمرُ كذلكَ لَمَا جاز نحوُ (هذا العالِمُ) ، حيثُ الوصفُ خاصٌّ بالضرورة مع اعتبارِ معنى الوصفِ فيه ، كما استَدَلّ على إمكانِ لَمْحِ

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١/٣٢٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١٤٧ .

الوصفِ مَعَ العلمية بقولهم : إِنّما سُمّيتَ هَانِئاً لِتَهْنَأَ ، وقول حسّان[١] :

وَشَقَّ لَهُ من اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فذو العَرْشِ مَحْمُودٌ وهذا مُحَمَّدُ

وأكّد الرضيُّ كلامَه بقول النحاة : إنّما تدخُلُ اللامُ على الأعلام التي أصْلُها المصادرُ والصفاتُ ، كـ(الفَضْل) و(العَبّاس) لِلَمْحِ الوصفيةِ الأصليةِ[٢] .

هذا ، وقد بَيّنَ السّيّدُ الشريف الجرجاني كيفيةَ وقوعِ المنافاةِ بينَ العلمية والوصفية أتمّ تبيينٍ ، فذَكَرَ أنّ المشهورَ في تفسيرِ الوصفيةِ : هو كونُ الاسمِ دالا على ذاتٍ مَا مبهَمةٍ باعتبارِ معنىً معيّنٍ هو المقصودُ ، ثُمّ فَرّعَ على هذا التعريفِ قائلا : "فإذا قُصِدَ به دِلالتُه على ذاتٍ معيّنةٍ ، لاباعتبارِ اتّصافها بذلك المعنى فَقَدْ خَرَجَ عنِ الوصفية بالكُلّيّة ، كـ(أَحْمَر) عَلَمًا لِأَسْوَد ، وإِنْ قُصِدَ بـه ذاتٌ معيّنـةٌ مَعَ اتصافهـا بذلـك المعنى فقـد زالَتِ الوصفيـةُ ، لكنْ لابالكُلّيّة كـ(أَسْوَد) للحيّة ، و(أَحْمَر) عَلَمًا لِأَحْمَر إذا قُصِد بـه معنـى الحُمْـرَة ، فبَيْنَ العلميةِ المقتَضِيةِ لملاحظة الخصوصيةِ وبينَ الوصفيةِ الباقيـةِ على حالها بكمالها منافـاةٌ ، فلايمكنُ أنْ يكونَ اسمٌ عَلَمًا ووصْفًا على الإطـلاق"[٣] . كمـا رَدَّ مـااحتَجَّ بـه الرضـيُّ مِـنْ إمكـان لَمْحِ الوصف في بعضِ الأعلامِ ، كـ(الفَضْل والعَبّاس) بقوله : ".. وإنْ أمكَـنَ في العَلَـم أنْ يُلاحَظَ اتصافُ الذاتِ بمعنىً مِنَ المعاني ، لكنَّ ذلك الاسمَ لايكونُ وَصْفا مُقَابلا للاسم غيرِ الصفة ، بل يكونُ اسماً فيه شائِبَةُ الوصفيةِ"[٤] . كذلك أبْطَلَ مااستَدَلَّ به الرضيُّ في نحو (هـذا العـالِم) بأنّ (العالِمَ) في هذا المثالِ لم يَخْرُجْ عنِ الوصفية المطلَقَةِ ، وأنّ الخصوصيةَ لم تُستَفَدْ منـه ، بل مِنْ غيره ، وهو اسمُ الإشارةِ هُنَا[٥] .

وبهـذا يَتبيّنَ ضَعْفُ حُجَجِ الرضـيِّ ، وصِـدْقُ مقولـةِ ابـنِ الحـاجب . والله أعلـم بالصواب.

---

(١) ديوانه ١/٣٠٦ ، ورواية الديوان (شَقّ ... كَيْ يُجِلَّه) ، والبيت من شواهد الخزانة ١/٢٢٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/١٤٨-١٤٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٥٥ طبعة بيروت .

(٤) السابق .

(٥) ينظر : السابق .

المسألة الثالثة : في علة لزوم كون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة

عَرَض ابنُ الحاجب في الإيضاح لِعِلّة لُزوم كونِ المبتدأ معرفةً ، أو نكرةً مُخَصّصةً ، وقال : "لأنّه محكومٌ عليه ، والحكمُ على الشيءِ لايكونُ إلّا بعدَ معرفتِهِ"(١) ، كما بَيّنَ علةَ الابتداءِ بالنكرة التي في معنى الفاعلِ بأنّ قال : "وإذا كان في معنى الفاعلِ صَحَّ الابتداءُ بِـهِ ؛ لأنّ الفاعلَ محكومٌ عليه قَبْلَ ذِكْرِه ، فكأنّه موصوفٌ ، فالوَجْـهُ الـذي صَحّ الإخبارُ بـه عـن الفاعل هو المُصَحِّحُ للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل"(٢) .

وتَعَقّب الرضيُّ كلامَ ابن الحاجب السّابقَ ، ورَدّ العلةَ الأُولى بقوله : "وهـذه العلّةُ تَطّرِدُ في الفاعل مع أنّهم لايشترطونَ فيه التعريفَ ،ولاالتخصيصَ"(٣) ، كما رَدّ العلّـةَ الثانيـةَ بأنْ قال : "وأمّا قولُ المصنِّـفِ : إنّ الفـاعلَ يختصّ بـالحكم المتقـدّم عليـه . فوَهْمٌ ؛ لأنّـه إذا حَصَلَ تخصيصُهُ بالحكم فَقط كان بغير الحكم غيرَ مُخَصّصٍ ، فتكونُ قد حَكَمْتَ على الشيء قَبلَ معْرِفتِهِ ، وقد قال : إنّ الحكْمَ على الشيءِ لايكونُ إلا بَعدَ مَعْرِفتِهِ"(٤) .

الدراسة :

مذهبُ سيبويه أنّ الأصلَ في المبتدأ المعرفةُ ، وأنّه إذا كان نكرةً اشـتُرِطَ فيـه حصـولُ الفائدة ، وذلك قولُه : "هذا بابٌ يُختارُ فيه أنْ تكونَ المصادرُ مبتدأةً .. وذلك قولُكَ : الحَمْدُ للهِ .. وإنّما استَحَبّوا الرّفعَ فيه ؛ لأنّه صار معرفةً ، وهو خبرٌ ، فقَوِيَ في الابتداء بمنزلـة عَبْـدِ اللهِ ، والرّجُلِ ، والذي تَعلم ؛ لأنّ الابتداءَ إنّما هو خبرٌ ، وأَحْسَنُه إذا اجتَمَعَ نكـرةٌ ومعرفـةٌ أنْ يُبْتَدَأَ بالأعْرف ، وهو أصْلُ الكلام . ولو قُلتَ : رَجُلٌ ذاهبٌ . لم يَحْسُنْ حَتّى تُعَرّفه بشيءٍ ، فتقولَ : رَاكِبٌ مِنْ بني فُلانٍ سَائِرٌ .. فأَصْلُ الابتـداءِ للمعرفـة"(٥) ، وأخـذ بمذهـب

---

(١) الإيضاح ١/١٨٤ .

(٢) الإيضاح ١/١٨٥ ، وينظر : الأمالي لابن الحاجب ٣/٧٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٢٣١ .

(٤) السابق .

(٥) كتاب سيبويه ١/٣٢٨-٣٢٩ .

سيبويه هذا جمهورُ البصريين[1] ، وعَلَّلَ بعضُهم أَنَّ أصلَ المبتدأ أَنْ يكونَ معرفةً بِأَنَّ الإخبارَ عن النكرة لافائدةَ فيه ، وممن ذَكَر هذا ابنُ يعيش[2] ، وابن مالك[3] ، والمرادي[4] .

هذا ، ويمكن دَفْعُ ماأورده الرضيُّ على تعليليْ ابن الحاجب بما ذَكَره ابنُ الحاجب في أماليه مِنْ أنَّهم لم يَشترِطوا في الفاعل تعريفا ، ولاتخصيصاً - مع أنَّه محكومٌ عليه أيضا - لما فيه مِنْ معنى التخصيص ، ووَجْهُ تخصيصه - كما بَيّن - أَنّ حكْمَه لَمّا كان متقدّما صار المحكومُ عليه لايُذكَرُ إلا بعدَ تقرر الحكم في الذهن ، فلَمّاتَقدّم العِلْمُ بالحكم صار كالصّفة في كونه متَقدّما عليه لكونه صفةً لافرقَ بيْنَها وبينَ الخبر إلاتَقدُّمُ العِلْم بهَا دُونَه ، فمِنْ ثَمَّ جاز أَنْ يكونَ الفاعلُ نكرةً مطلقا ، وَلَمّا كان هذا المبتدأُ في معنى الفاعل جاز أَنْ يكونَ نكرةً[5] .

وحاصلُ الدّفْع - كما ذَكَر الخضريُّ أَنّ تخصيصَ الفاعلِ ليس بَنفْس الحكم ، بل بتَقدّمِه وتَقرُّرِه أَوّلا ، ولايقالُ : يلزَمُ مِنْ ذلك جوازُ الابتداء بالنكرة إذا تَقدَّمَ خبرُها مطلقا ، مثلُ (قائمٌ رَجُلٌ) - ولم يقولوا به - لإمكان الفَرْق بأَنّ تقديمَ الخبر خلافُ الأصل ، فَلَمْ يَكْفِ مسَوّغاً بمجَرّده ، بخلاف تقديم الفعل ، فإنّه لازمٌ أبدا[6] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : المقتضب ١٢٧/٤ ، الأصول ٥٩/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩١/٢ ، التبصرة ١٠١/١-١٠٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١-٨٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٢٨١/١ .

(٥) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٧٨/٣ .

(٦) ينظر : حاشية الخضري ٩٧/١ .

المسألة الرابعة
في علة جواز وقوع المبتدأ نكرة بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة

عَدّ ابنُ الحاجب مِنْ مسَوّغات الابتداءِ بالنكرة وُقوعَهُ بعدَ همـزة الاستفهام المعادِلَة لـ(أَمْ) المتّصلة . قال في الوافية :

وَقَدْ يَكُونُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه إذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ شَهَرَه
كَصِفَةٍ وَهَمْـزَةِ اسْتِفْهَـام مَعْ أَمْ وَنَفْيٍ عَـمَّ بِالْتِـزَام[1]

وصَرّح بهذا أيضا في شَرْحه علـى الكافيـة[2] ، وكتابه الإيضـاح[3] ، والأمالي[4] .
وقد عَلّل لهذا المسَوّغ بأنّ المتكلّمَ عَالِمٌ بإثبات الحكْم لِأَحَدِهِمَا إلّا أنّـه لايعلَمُه بعَيْنه ، فهـو يَسألُ عنِ المتَعَيَّن ، وإذا كان الحكمُ معلوما صارَ الخبَرُ في المعنى كَوَصْفٍ ، فكانت في المعنـى كنكرةٍ موصوفة[5] .

واعتَرَض الرضيُّ على ماشَرَطه ابنُ الحاجب لهذا المسوّغ ، كما اعتَرَض على تعليلـه ، وقال : "لَوْ كَفَى الاختصاصُ الحاصِلُ عند المتكلم في جواز تنكيرِ المبتدأ ، لَجَاز الابتـداءُ بـأَيِّ نكرةٍ كانت - إذا كانت مخصُوصةً عندَ المتكلم - بل إنّمَا يُطلَبُ الاختصـاصُ في المبتـدأ عنـد المخاطَب على ماذكَروا . ولو كان المجوِّزُ للتنكير في (أَرَجُلٌ في الدار أَم امرأةٌ؟) معْرفَةَ المتكلّم بكَوْنِ أحدِهمَا في الدار لَلَزِمَ امتناعُ : أَرَجُلٌ في الدار؟ وَهَلْ رَجُلٌ في الدار؟ وأَرَجُلٌ في الـدار أو امرأةٌ؟ ؛ لِعَدَم لفظةِ (أم) الدّالـةِ على حصـول الخبر عنـد المتكلـم ، وعَدَم شـيءٍ آخَرَ يَتَخَصّصُ به المبتدأُ"[6] .

---

(١) شرح الوافية ص١٧٥ .
(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥٨/٢ .
(٣) ينظر : الإيضاح ١٨٥/١ .
(٤) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٧٦/٣-٧٧ .
(٥) ينظر : المراجع السابقة .
(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/١ .

الدراسة :

ذكر النحاةُ ـ وتَقَدَّمَ ـ أنّ النكرةَ لايجوزُ الابتداءُ بها إلا إذا أَفادتْ[1] ، وقد صَرَّح بعضُهم بأنّ هذه الإفادةَ تحصُلُ بأمور ، منها : أنْ يتقَدَّمَ على النكرة استفهامٌ سواءٌ كان بالهمزة المعادلة لـ(أم) المتصلَة أمْ بغَيْرِ الهمزة[2] . وخالَفَ ابنُ الحاجب في هذا ، وقَصَر الاستفهامَ على الهمزة مَعَ (أَمْ) وأورد علّتَه في ذلك ، وهي أنّهم لّما عَلموا أنّ ذلك إنّما يُسأَلُ بِهِ مَنْ ثَبَتَ عنده العِلْمُ بالنسبة إلى أحد الأمرين صار كأنّه أمْرٌ ثابتٌ لَهُ ، فَأَشْبَهَ الصفةَ مِنْ حيث ثُبُوتُها لموصوفها مِنْ غيرِ قَصْدٍ إلى إثباتها مفيدًا للمخاطَب النِّسبةَ المفهومةَ منها ، فاجْتَزَؤوا بذلك مُصَحِّحًا في الموضع الذي أَلْجَأَهُم إلى تقديم المعنى الذي تَقَرَّر عندهم في العبارة عنه بالهمزة و(أَمْ) ؛ لأنّهم أَلْزَمُوا أنْ يكونَ أحدُ الأمرين اللذَيْنِ عُلِمَ أحدُهما يُولي الهمزةَ ، والآخر يُولي (أَمْ) قَصْدًا منهم إلى التنبيه على ماحَصَلَ العِلْمُ بأحدهما مِنْ أوّلِ الأمر فيقولون : أَزيدٌ قائمٌ أَمْ عمرٌو؟ وأَقائمٌ زيدٌ أَمْ قاعدٌ؟ وأزيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عمرًا؟ ، وأَضَرَبْتَ زيدا أَمْ أَكْرَمْتَه؟ وأشباهه . ولايقولون : أَزيدٌ قائمٌ أَمْ قاعدٌ؟ وكذلك جميعُ الباب . فَلَمّا كان ذلك مُلْتَزَمًا عندَهم في باب الهمزةِ المعادِلَةِ لِـ(أَمْ) المتصلةِ اجْتَزَؤوا بهذا النوع مِنَ التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة[3] . وقد سارَ على عِلّةِ ابن الحاجب أُناسٌ ، منهم يحيى العلويُّ[4] ، والهنديُّ[5] ، والجامي[6] وعارَضَ الرضيُّ ـ كما تَقَدَّمَ ـ ابنَ الحاجبِ في تقييده الاستفهامَ بالهمزة مَعَ (أَمْ) ، كما عارضَه فِيما ذَكَره مِنْ علّةٍ .

والذي آخُذُ به هو قولُ الرضيِّ لقوّةِ حُجّتِهِ ، كما يعضُدُه أنّ النحاةَ لم يَشترِطوا في الاستفهام مااشْتَرَطَه ابنُ الحاجب . والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : الصفحة ٣٣٤ ومابعدها .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٣/١ ، أوضح المسالك ٢٠٣/١ ، الأشباه والنظائر ٩٧/٣ .

(٣) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٧٦/٣-٧٧ .

(٤) ينظر : الأزهار الصافية ٧٦/١ .

(٥) ينظر : حاشية الهندي على الكافية ص٩٢ .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية ٢٨٠/١ .

المسألة الخامسة : في علة جواز الابتداء بالنكرة إذا سبقت بنفي

ذَكَر ابنُ الحاجب في الكافية أنّه يجوزُ الابتداءُ بالنكرة إذا خُصِّصت ، ومما مَثَّل به لذلك النَّكرةَ المسبوقةَ بنَفْيٍ ، قال : "وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصَّصتْ بوَجْهٍ ما مثلُ ... و(ماأَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)" (١) ، وقال في شَرْح كلامِه هذا : "لأنّه إذا تخصّص قَرُبَ منَ المعرفة ، فأُجريَ مُجراه .. ومِنْهُ بابُ (ماأحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) ، فإنّه تخصّصَ بما حَصَلَ منْ إفادة العموم"(٢).

وتَعَقَّبَ الرضيُّ قولَ ابن الحاجب : "فإنّه تخصّصَ ..." ، وقال : "فيه نظرٌ ، وذلكَ أنّ التخصيصَ أنْ يُجعَلَ لبَعْضٍ مِنَ الجملة شيءٌ ليس لسائرِ أمثالِه(٣) ، وأنتَ إذا قلتَ : ماأحَدٌ خيرٌ منكَ . فالقصْدُ أنّ هذا الحكمَ - وهو عدمُ الخيرية - ثابتٌ لكُلِّ فردٍ فردٍ ، فلَمْ يتخصَّص بعضُ الأفرادِ لأجْلِ العموم بشيءٍ ، وكيفَ ذلكَ ، والخُصُوصُ ضِدُّ العمومِ؟! بَل الحقُّ أنْ يقالَ : إنّما جاز ذلكَ ؛ لأنّكَ عَيّنْتَ المحكومَ عليه ، وهو كلُّ فردٍ فردٍ ، ولو حَكَمْتَ بعَدَم الخيرية على واحدٍ غيرِ مُعَيَّنٍ لم يحصُلْ للمخاطب فائدةٌ لعدم تعيّن المحكوم عليه ، أمّا إذا بَيَّنتَ أنّ حكمي على الواحد حُكْمِي على كلّ فردٍ فردٍ ، فقد تَعيّنَ المحكومُ عليه ، وهو كلُّ فردٍ فردٍ ، وكذلكَ كلماتُ الشَّرْطِ ، نحوُ (مَنْ صَمَتَ نَجا) تحصُلُ الفائدةُ فيها بسبب التعيُّنِ الحاصلِ مِنَ العموم ، لابسبب تخصُّصِها بشيءٍ"(٤).

الدراسة :

الرضيُّ ممَّنْ يَرَى جوازَ الإخبارِ عنِ النكرة ماكان في ذلك فائدةٌ(٥) ، وأمّا ابنُ الحاجبِ فلايُجيزُ وُقوعَ المبتدأِ نكرةً إلا إذا تَخَصَّصتْ ، وقد اختلَفَا في تفسير المسوّغِ للابتداء

---

(١) الكافية ص٧٥ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٥٧-٣٥٨ .

(٣) التخصيص : هو قصر العلم على بعض منه بدليل مستقل مقر به . التعريفات ص٧٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٣١-٢٣٢ .

بالنكرة في نحو (ماأَحَدٌ خيرٌ مِنْكَ) ، فعَزَا الرضيُّ ذلك إلى حصول الفائدةِ الناجمةِ عنِ التعيينِ الحاصلِ مِنَ العمومِ حيث إنّ القَصْدَ مِنَ المثالِ إثباتُ عَدَمِ الخيريةِ لكُلِّ فردٍ فردٍ ، فصارتِ النكرةُ فيه كالمعَرَّف بأَلِ الجنسيّةِ ، وممّنْ قالَ بذلكَ ابنُ يعيش[(١)] ، والكيشي[(٢)] ، وركنُ الدين الإستراباذي[(٣)] . ورَجَعَ ابنُ الحاجبِ المسوِّغَ في المثالِ السابقِ إلى تخَصُّصِ المبتدأ بِمَا حَصَلَ مِنَ العمومِ ، وقد سَبَقَ ذِكْرُ ماأورده الرضيُّ على كلام ابنِ الحاجب .

وماآخذُ بهِ هو قولُ الرضيِّ ، إذ هو إلى الفَهْمِ أَقْربُ . كما يؤكّدُه ـ على ماذَكَرَ الرضيُّ ـ أنّ الباعثَ على الفائدة فيه هو الباعثُ على الفائدة في الإخبار عَنْ أسماء الشرْطِ ، نحوَ (مَنْ صَمَتَ نَجَا) ، وهو التعيينُ الحاصِلُ بالعموم ، وممن ذَكَرَ هذا بعضُ شُرّاحِ الوافيةِ في شرح الكافية[(٤)] ، والخضري[(٥)] .

وأمّا ماأورده الرضيُّ على كلام ابن الحاجب مِنْ حيثُ التخصيص فيُجابُ عنه بأنّه ليس مقصودَ ابنِ الحاجبِ بقوله "لأنّه تخَصَّصَ .." التخصيصَ الذي هو ضِدُّ العُمومِ ، وإنّما مرادُه تقليلُ الاحتمالاتِ في شَأْنِ جنسِ النكرةِ ، ويَدُلُّ على ذلكَ كلامُ ابنِ الحاجب في أماليه ، وذلك قولهُ : "وقد يكونُ المبتدأ نكرةً إذا تخَصَّصَت .. ومنها أنْ تقَعَ النكرةُ في سِياقِ النفي ، كقولهم : ماأحَدٌ خيرٌ مِنْكَ . لأنّ النكرةَ إذا وَليَها النفيُ ، وهي في الحقيقة لِوَاحدٍ لابِعَيْنِه لَزِمَ مِنْ ذلكَ نَفْيُ جميعِ الجنسِ ... وجميعُ الجنسِ متخَصّصٌ معروفٌ ، فصَحّ أنْ يكونَ مبتدأً لِذلِكَ"[(٦)] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١ .

(٢) ينظر : الإرشاد ص١١٢ .

(٣) ينظر : كشف الوافية ص١٣٧ (رسالة ماجستير) .

(٤) ينظر : السابق .

(٥) ينظر : حاشية الخضري ٩٨/١ .

(٦) الأمالي لابن الحاجب ٧٧/٣ .

المسألة السادسة : في علة وقوع التخصيص في (سلام عليكم)

قال ابنُ الحاجبِ في الكافية في باب المبتدأ : "وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصَّصت بوجهٍ مَا مثلُ ... و(سَلامٌ عليكُمْ)" (١) ، وبَيّن في الشَّرْح وجهَ التخصيص في (سَلامٌ عليكُمْ) بقوله : "فإنّه تخصَّص بنِسْبته إلى المُسَلِّم ؛ إذ أصلُه : سَلَّمتُ سَلاما ، ثُمّ حَذَفوا الفعلَ فبَقِيَ : سَلامًا عليكُمْ ، ثُمّ عُدِل عَن النَّصْبِ إلى الرّفع لغَرَضِ الثُّبوت ، والمعنى على ماكان عليه في مدلولِه ، وقد كان مُخَصَّصًا ، فوَجَب أنْ يكونَ مُخَصَّصًا" (٢) .

وتَعَقّب الرضيُّ ماذكَره ابنُ الحاجب في الشَّرْح ، واعتَرَض عليه من وجهَيْن :

الأول : أنّ (سَلام) في قولِكَ : سَلامٌ عليْكَ . ليس بمعنى مصدَر (سَلَّمْتُ) ؛ بل بمعنى مصدر (سَلَّمَكَ اللهُ) أيْ : جَعَلَكَ سَالمًا . قال الرضيّ : "هذا مع أنّ (سَلام) لايجوزُ أنْ يكونَ بمعنى مصدر (سَلَّمتُ) ؛ لأنّ (سَلَّمتُ) مشتَقٌّ مِنَ (سَلامٌ عَليكَ) كـ(لَبَّيتُ) مِنْ (لَبَّيْكَ) ، وسَبْحَلْتُ مِنْ (سُبْحانَ اللهِ) ، فمَعْنى (سَلَّمتُ) قُلتُ : سَلامٌ عليْكَ . كما أنّ (لَبَّيتُ) و(سَبْحلتُ) بمعنى قُلتُ : لَبَّيكَ ، وسُبحانَ اللهِ ، فمعنى (سَلام) الذي هو بمعنى مصدرِ (سَلَّمْتُ) : قولُ (سَلامٌ عليْكَ) . فَعَلَى مافَسَّر المصنفُ ينبغي أنْ يكونَ معنى (سَلامٌ عَليْكَ) قَوْلِي لَلفْظِ (سَلامٌ عَليْكَ عَليْكَ) ، وليس كذا ، بَلْ (سَلامٌ) في قولِكَ : سَلامٌ عليْكَ . بمعنى مصدرِ (سَلَّمَكَ اللهُ) ، أيْ : جَعَلَكَ سالمًا ، فالأصْلُ : سَلَّمَكَ اللهُ سَلامًا ، ثُم حُذِف الفعلُ لكثرة الاستعمال ، فَبَقِيَ المصدرُ منصوبا ، وكان النصْبُ يَدُلّ على الفِعْل ، والفِعْلُ على الحدوث ، فلَمّا قَصَدوا دَوامَ نُزولِ سَلامِ اللهِ عليه ، واستمرارَه أزالوا النّصبَ الدالّ على الحدوث ، فرَفَعُوا (سَلام)" (٣) .

والوجهُ الثاني لاعتراض الرضي أنّ (سَلامٌ عليْكَ) ليس فيه تخصيصٌ - كما ذَكَر ابنُ الحاجب - وإنما جاز تنكيرُه رِعايةً لأصْلِه حينَ كان مصدرا منصوبا . قال الرضيُّ : "وقولُه في (سَلامٌ عليكَ) : إنّه مختَصٌّ بنِسْبته إلى المسَلِّم ؛ لأنّ أصلَه : سَلَّمتُ سَلاما ، فـ(سَلامًا)

---

(١) الكافية ص٧٥ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥٩/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٣٦/١ .

المنصوبَ منسوبٌ إلى المتكلّم ، فإذا رَفعتَه فهو باقٍ على ماكان عليه في حال النّصْـب . غَيْرَ مُطَّرِدٍ في جميع الدُّعاء ؛ إذ ليس معنى (وَيْلٌ لَكَ) : وَيْلِي لَكَ ؛ لأنّ معنى (وَيْل) : الهـلاكُ .. بَل المرادُ مطلَقُ الهلاكِ . فالأَوْلَى أنْ يقالَ : تنكيرُه لِرعاية أصْلِه حينَ كـان مصـدرا منصوبـا ، ولاتخصيصَ فيه ؛ إذْ تخصيصُه بالنّظر إلى المخاطَب إنّما كـان بذِكْـرِ الفِعْـلِ النـاصبِ والمسْنَدِ إليه"[1] .

الدراسة :

خَطَّأ الرضيُّ ابنَ الحاجب فِيما ذَهَب إليه مِنْ أَنّ (سَلامٌ) في قولهـم : سَـلامٌ عليْـكَ . بمعنى مصدر (سَلّمتُ) ، وذَكَر أنّ الصحيحَ أنْ يقالَ : هو بمعنى مصـدر (سَـلّمَكَ اللهُ) . أيْ جَعَلَكَ سَالما ، وممن أَخذ برأي الرضيّ الهنديُّ الذي أجاز مَعه وجْهًا آخَـر ، وهـو أنْ يكـونَ معنى (سَلّمتُ) قُلتُ : السلامُ علَيْكَ[2] .

وذهب ابنُ يعيش إلى أنّ (سَلامٌ علَيْكَ) بمعنى مصدر (سَلّم اللهُ علَيْـكَ) . قـال : "ألا ترى أنّكَ إذا قُلتَ : سَلامٌ علَيْكَ ، ووَيْلٌ لَهُ . بالرّفع كان معناه كمعناه منصوبا ، وإذا كـان منصوبا كان مُنَزّلا منزلَةَ الفعْلِ ، فقولُكَ : سَلامًا علَيْكَ ، وَيْلا لَكَ . بمنزلة : سَلّمَ اللهُ علَيْكَ وعذّبَكَ الله"[3] .

هذا ، وماوَرد في كُتُب التفسير واللغة يُرَجِّحُ ماذهب إليه ابنُ الحاجب ، ومِـنْ ذلـك ماورد في تفسير قولِه تعالى : ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾[4] فقد ذُكِر فيـه عـدّةُ أوجـهٍ ، منهـا أنْ يكـونَ مصدرا ، والتقدير : نُسَلّمُ سَلامًا ، وممن قَدّر هذا الفخرُ الرازيُّ[5] ، والصّـاوي[6] . وقـدّره

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/١ .

(٢) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٩٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١ .

(٤) سورة هود : من الآية (٦٩) .

(٥) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي ٢١١/٢٨ .

(٦) ينظر : حاشية الصاوي ١٢٥/٤ .

البيضاويّ[1] ، والشوكاني[2] ، وأبو حيان[3] بـ(سَلَّمْنا سَلامًا) .

وأما مايتعلّقُ بكُتُبِ اللغة فقد وَرَد في (لسان العرب) و(تاج العروس) أنّ السّلامَ اسْمُ التّسْليم ، وهو مصدرُ (سَلِمْتَ) ، ومعناه الدعاءُ للإنسان بأنْ يَسْلَمَ مِنَ الآفات في دِينِه ونَفْسِه[4] . هذا مايَخُصُّ الاعتراضَ الأولَ .

وأما مايَتعلّقُ بالاعتراض الثاني الدائرِ حولَ وجْهِ الابتداء بالنكرة في قولهم : سَلامٌ عليكَ . فأقول : ماذَهَب إليه الرضيُّ مِنْ أنّ تنكيرَ (سَلام) إنّما جاز رعايةً لأصْلِه حين كان مصدرا منصوبا هو مذهبُ سيبويهِ حيث يقول : "هذا بابُ يُختارُ فيه أنْ تكونَ المصادرُ مبتدأةً ، مُبْنِيًّا عليها مابعدَها وماأَشْبَهَ المصادرَ مِنَ الأسماء والصّفاتِ ، وذَلِكَ قولُكَ : الحمْدُ للهِ ، والعَجَبُ لَكَ .. فأَصْلُ الابتداءِ للمعرفة .. وضُعِّفَ الابتداءُ بالنكرة إلّا أنْ يكونَ فيه معنى المَنْصوب"[5] . قال السيرافيُّ في شَرْحِ هذا الكلام : "يَعْني أنّ الذي حَسَّنَ الابتداءَ في (الحَمْدُ للهِ ، والعَجَبُ والوَيْلُ لزَيْدٍ) دُخولُ الألفِ واللامِ فيه ، وإذا نُكِّرَ ضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلّا أنْ يكونَ في المنكور المبتَدَأ به معنى المنصوب كنَحْوِ ماذَكَرْنا في قولهم : سَلامٌ عليكُمْ ، ووَيْلٌ لزَيْدٍ ، وخَيْبَةٌ لزَيْدٍ . لأنّ هذه الأشياءَ يُدْعَى بها ، ويجوزُ فيها النّصْبُ ، فإذا رُفِعَ ، وذُهِبَ به مَذْهَبَ الدّعاءِ جَرَى مَجْرَى المنصوبِ في حُسْنِه ، وإنْ كان الابتداءُ بنكرة"[6] . وممن أَخَذ برأيِ سيبويهِ أيضا الزمخشريُّ[7] ، وابنُ يعيش[8] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي[9] ، ورُكْن الدين الإستراباذي[10] .

(١) ينظر : تفسير البيضاوي ص٣٠١ .

(٢) ينظر : فتح القدير ٥٠٩/٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٤١/٥ .

(٤) ينظر : لسان العرب (سلم) ٢٩١/١٢ ، تاج العروس (سلم) ٣٣٨/٨ .

(٥) كتاب سيبويه ٣٢٨/١-٣٢٩ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩١/٢ب .

(٧) ينظر : المفصل ص٢٥ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١، ٩٣ .

(٩) ينظر : التخمير ٢٦٦/١ .

(١٠) ينظر : كشف الوافية ص١٣٨ .

وأما ماذهب إليه ابنُ الحاجب منْ أنّه إنّما جاز الابتداءُ بالنكرة في قولهم : سَلامٌ عليكَ . لتخصُّصه بنسبته إلى المتكلّم فهو رأيُ السُّهيليّ ، غيرَ أنّ ابنَ الحاجب فارَقَه في تقدير العامل في (سَلامًا) ، وأيضا في جهةِ إثباتِ وَجْهِ التخصيص في (سَلامٌ) ، فـ(سَلامًا) عندَ السهيليّ مفعولٌ لـ(أَسْأَلُ أَوْ أَطْلُبُ) ، وعندَ ابن الحاجب مفعولٌ مطلَقٌ لـ(سَلَّمتُ) ، وأمّا منشأُ التخصيص عندَ السهيليّ فَراجعٌ إلى المعنى ، وهو إرادةُ المتكلّم أنْ يجعلَ لنفسه حظًا فيمَا تَلَفَّظَ به ، وأنْ يُخبرَ بأنّه صادرٌ منه . قال السهيليّ : "وأمّا مادخَلَه معنى الدعاء فابْتَدِئَ به ، وهو نكرةٌ فلايكونُ إلا في معنى الأحداثِ والمصادر ، فَمَا ارتفعَ منْه نحوُ (سَلامٌ عَلَيكُمْ) و(وَيْلٌ لَهُ) فإنّما يَرتفعُ لوجهيْنِ :

أحدُهما : أنّكَ لَمّا كُنتَ داعيا ، وكان الاسمُ المبتدأُ النكرةُ هو المطلوبَ بالدّعاء صار كالمفعول ،ووَقَعَ موقعَه ، كأنّكَ قُلتَ : أَسأَلُ اللهَ سَلامًا عليكَ ، أو : أطلُبُ منْهُ وَيْلاً للكافرينَ . ولكنّكَ لم تَنْصِبْه كَما نَصَبتَ (سَقْيًا ورَعْيًا وجَدْعًا)[1] و(عَقْرًا) لأنّكَ تريدُ أنْ تَشُوبَ الدّعاءَ بالخَبَرِ ، كأنّكَ تريدُ (سَلامٌ منّي عليكُمْ) ، فصار السّلامُ في حكْم المنعوتِ بقولِكَ : منّي . فَقَوِيَ الرّفعُ فيه على الابتداء ؛ لأنّ النكرةَ المنعوتةَ يبتدأُ بها ، وهذا هو الوجهُ الثاني منَ الوجهين المحسِّنَيْن للابتداء بها ، والتقديم لها"[2] .

وقد تقدّم أنّ وجهَ اعتراض الرضيّ على ماذكره ابنُ الحاجب - منْ أنّ تخصيصَ المبتدأ في نحو (سَلامٌ عليكَ) بنسبته إلى المتكلّم - أنّه غيرُ مطّردٍ ، ومَثّل الرضيّ لِعَدم اطّراد ذلكَ ، بقولهم : وَيْلٌ لَكَ . بَيْدَ أنّ السهيليّ أفاضَ في إثبات اطّراد هذا التخصيص في كلّ مبتدأ نكرةٍ فيها معنى الدّعاء حتّى فيمَا اعترَضَ به الرضيّ ، وهو (وَيْلٌ لَكَ) ، فقال تكْملةً لما نَقلْتُه عنه آنفا : "ألا تَرَى أنّ كُلّ مَنْ يقولُ : سَلامٌ عليكُمْ . إنّما يريدُ أنْ يُشعرَ بأنّه مُسلّمٌ ومُحَيٍّ ، فالسّلامُ صادرٌ منْه ؛ لأنّه في معنى التحية ، وليس كَذَلكَ : سَقْيًا وجَدْعًا ؛ لأنّ المتكلّمَ بها ليس بسَاقٍ ولاجادعٍ ولاعاقرٍ ، وإنّما هو طالبٌ منَ اللهِ تعالى هذه الأشياءَ ، فَهي مفعولةٌ . وأما (خَيْبَةً لَهُ) و(وَيْحًا) و(وَيْسًا) فيجوزُ فيها النصْبُ ؛ لأنّها في حكْم المطْلوبِ بالدّعاء ، ويجوزُ فيها الرّفعُ إذاكان المتكلّمُ بها يريدُ أنْ يجعلَ لِنَفْسه حظًّا في هذه المعاني ،

---

(١) الجدع : القطع ، وقيل : هو القطع البائن في الأنف والأذن ونحوها . ينظر : اللسان (جدع) ٨/٤١ .

(٢) نتائج الفكر ص٤١٢ .

فإذا قال السائلُ : خَيْبَةً لَهُ . فلايريدُ مَحْضَ الدّعاءِ كما أرادَ بقولِه : عَقْرًا وجَدْعًا . ولَكِنْ يريدُ : خَيَّبُ مِنّيَ ، كأنَّه يُخبِرُ عَنِ الخَيْبَة وأَنّها صادرةٌ مِنْه ، كما كان ذلكَ في السّلام إذا أَرادَ به التحيةَ ، ولو أرادَ به السّلامةَ والعافيةَ لَقالَ : سَلامًا لَكَ ، وسَلامَةً لَكَ . بالنّصب ؛ لِأنّ سلامةَ المخاطَبِ ليسَتْ مِنْ فِعْلِ المتكلّم ، وكذلِكَ (السَّقْيُ) و(الرَّعْيُ) ، فلابُدَّ مِنَ النصب على هذا الوجهِ . وأَمّا (وَيْحٌ) ، و(وَيْلٌ) فتَرَحُّمٌ واستِقْباحٌ ، و(وَيْسٌ) استصْغارٌ . فتارَةً تكونُ نَصْبًا كما تكونُ (خَيْبَةٌ) ، وذلِكَ إذا أَرَدْتَ مَحْضَ الدّعاءِ ، وإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَشُوبَ الدعاءَ بِخَبَرٍ عن نَفْسِكَ رَفَعْتَ كما رَفَعْتَ (سَلامٌ عليْكَ) إذا أَردتَ التسليمَ والتحيةَ ؛ لِأنَّكَ مُتَرَحِّمٌ كما أَنّكَ مُسَلِّمٌ ، فيكون التقديرُ : وَيْحٌ مِنّي لَكَ ، واستِقْباحٌ مِنّي لَهُ ؛ لِأنَّ الوَيْلَ قبوحٌ ، ولايُتَصوّرُ هذا في (تَبٌّ لَهُ) ، ولذلكَ مَنَعَ سيبويه الرَّفعَ في (تَبًّا) ، وأَنكَرَ على مَنْ أجازه ، ولم يُبَيِّنِ العِلّةَ ، ولاكَشَفَ السِّرَّ لاهُوَ ، ولامَنْ شَرَحَ (الكتاب)"[1] .

والذي آخُذُ به - بعدَ بيانِ حُجّةِ كُلٍّ مِنَ السهيليِّ والرضيِّ في مسألة الاطراد وعدمه - هو رأي الرضيِّ ؛ إذ يبدو لي أَنّ كلامَ السهيليِّ ليس كُلُّه على استقامة واحدة ، ذلِكَ أَنّه قَرَّرَ أَنّ كُلَّ مَنْ يرفَعُ المبتدأَ النكرةَ الدالّةَ على الدعاء إنّما يَفعَل ذلك إذا ماأراد أَنْ يجعلَ لِنَفسه حَظًّا في معناها ، وأَنّ ذلك - أعني الرَّفعَ - لايصِحُّ مِنَ المتكلّم إلا إذا صَحَّ أَنْ يكونَ معنى هذه النكرة صادرًا منه ، وقد مَثّلَ للنكرة الجائز رفعُها بـ(سَلامٌ عليكُمْ) ، وبَيّنَ أَنّ ذلك إنّما صَحَّ لِأَنّ السّلامَ صادرٌ مِنَ المتكلم ؛ لأنّه في معنى التّحيةِ ، ومَثّلَ للنكرة التي لايجوز فيها إلا النصبُ بـ(سَلامًا لَكَ) و(سَلامَةً لَكَ) إذا كان القَصْدُ منهما السّلامةَ والعافيةَ ،وذَكَرَ أَنّ النصبَ إنّما وَجَبَ فيهما ؛ لأَنّ سلامةَ المخاطَبِ ليست مِنْ فِعْلِ المتكلم . وكلامُه إلى هذا الموضع لاغَضاضَةَ فيه .

أَمّا أَنْ يَجْعَلَ مَنْ يقول : خَيْبَةٌ لَهُ . كأنّه يُخبِرُ عنِ الخَيْبة وأَنّها صادرةٌ منه كما كان ذلك في السّلام إذا أَرادَ به التحيةَ فأراه غيرَ مستقيم ؛ إذِ المُحَوِّزُ لِصِحّةِ أَنْ يكونَ السّلامُ صادرا مِنْه - كما ذَكَرَ هو - أَنّ السّلامَ في معنى التحيةِ ، والتحيةُ يَصِحُّ أَنْ تَصدُرَ مِنَ المتكلّم وأَمّا الخَيْبةُ فلايَصِحُّ - فيما أَرى - أَنْ تُسنَدَ إلى المتكلم ، وكذلكَ الأَمْرُ في (وَيْلٌ لَهُ) ، فإنّه لايُتَصوّر - كما ذَكَرَ الرضيُّ - أَنْ يكونَ صادرا مِنَ المتكلم ؛ إذِ (الوَيْلُ) معناه الهَلاكُ ،

---

(١) نتائج الفكر ص٤١٢-٤١٤ .

و(وَيْلٌ لَهُ) بالرّفع معناه كمعناه منصوبا ، ومعنى (وَيْـلاً لَـهُ) : عَذَّبـه اللهُ ، ولاإسنادَ فيـه إلى المتكلّم . وأمّا تأويلُ الوَيْلِ بالاستقباح - على ماذكَر السهيليُّ - بحُجَّـة أنّ الويـلَ قبـوحٌ فـأراه بَعيدا .

لذا أَرَى أنّ الأخْذَ برأي الرضيّ - الذي هو في الأصْلِ رأْيُ سيبويهِ - أَسْلَمُ وأَصْوبُ .

والله أعلم بالصواب .

المسألة السابعة : في علة امتناع اقتران الفاء بخبر (ليت) و(لعل)

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية أنّ (ليتَ) و(لعلَّ) يمنعانِ مِنْ بقاءِ الفاءِ في خبرِ المبتدأِ المتضمّنِ معنى الشّرْطِ ، قال : "وقد يتضمّنُ المبتدأُ معنى الشّرْطِ ، فيصحّ دخولُ الفاءِ في الخبر .. و(لَيتَ) و(لَعلَّ) مانعانِ بالاتفاق"(١) ، وعَلّلَ هذا المنعَ في الشّرْحِ بقوله : "لأنّه يـؤدّي إلى تناقُضٍ معنويٍّ ، وذلـك أنّ خبرَ (لَيتَ) و(لَعلَّ) غيرُ محكومٍ عليه بالصِّدْقِ أو الكذب ، ومايَقَعُ بعدَ الفاءِ خبرٌ محضٌ ، فكان في الجَمْعِ بينَهُما وبين الفاءِ تناقضٌ"(٢).

وقد أوردَ الرضيُّ هذا التعليلَ ، ثُمّ اعترض عليه قائلا : "ليس بشيء ؛ لِصِحّةِ قولِكَ إنْ جَاءَكَ زيدٌ فاضْرِبْه . قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٣) "(٤).

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ أنّ المبتدأَ إذا كان فيه معنى الشّرطِ ، بأنْ يكونَ شائعًا غيرَ مخصوصٍ كـ(الّذي) و(مَنْ) و(مَا) مِنَ الموصولات ، وكانت صِلَتُه فِعْلا ، أو جارًا ومجرورا جاز دخولُ الفاءِ في الخبرِ كما دَخَلتْ في خَبَرِ الجزاءِ(٥) ، وإذا دَخَلَ شيءٌ مِنْ نواسخِ الابتداءِ - غيرَ (إنّ) وأخواتِها - على هذا المبتدأِ مَنَعَ الفاءَ(٦) . وأمّا (إنّ) وأخواتُها فقد اخْتُلِفَ في الناسخِ الذي تدخُلُ الفاءُ في خبره ، وقد بَيّنتُ هذا الخلافَ في مسألة سابقةٍ(٧) .

---

(١) الكافية ص٧٩ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧١/٢ .
(٣) سورة آل عمران : الآية (٢١) .
(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٢/١ .
(٥) ينظر : كتاب سيبويه ١٣٩/١-١٤٠ ، المقتضب ١٩٥/٣ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٥ب ، المقتصد ٣٢١/١ .
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٧٠/١-٢٧١ .
(٧) ينظر : الصفحة ١٣٥ ومابعدها .

وقد عَلَّل بعضُ النحاةِ بقاءَ الفاءِ مع بعض هذه الأحرفِ - ومنها (إنّ) - بِعَدَمِ تَغَيُّرِ المعنى الذي كان مع الابتداء ، وعَلَّلوا زوالَها مع باقي النواسخ - ومنها (لَيتَ) و(لَعَلَّ) - بِأنّ دخولَ هذه النواسخِ يُغَيِّرُ معنى الابتداء ، وممَّن ذَكَر هذا السيرافيُّ[1] ، وابنُ يعيش[2] ، وابن مالكٍ[3] ، وابن أبي الربيع[4] .

وذَهَب عبدُ القاهر الجرجاني إلى أنَّ الفاءَ إنما امتنَعتْ مع (لَيتَ)و(لَعلَّ) لأنَّها إنَّما تدخُلُ على خبر المبتدأ الذي يشبهُ الشَّرطَ ، والشَّرْطُ له صدرُ الكلام كالاستفهام ، و(لَيتَ) و(لَعَلَّ) يُزيلانِ معنى الابتداء لِتضمُّنهما معنى الفعلِ ، وكما أنّه لايجوزُ أنْ تَدخلَ الفعلَ على الشرط ، فتقولَ : ضَرَبتُ مَنْ يأتِكَ تأتِه . فكذلكَ لايجوز أنْ تقولَ : لَيتَ الّذي في الدار فَمُكْرَمٌ . فتُدخِلَ الفاءَ الذي يُؤذِنُ بمعنى الجزاء مع إخراج (الذي) عَن الابتداء[5] . وعَلَّل ابنُ الحاجب منْعَ دخول الفاءِ مع (لَيتَ) و(لَعَلَّ) بما ذَكر في صدْر المسألة ، وممن أخذ بتعليله الكيشيُّ[6] .

والذي أراه أنَّ تعليلَ ابنِ الحاجب - كما ذَكَر الرضيُّ - ليس بشيء ؛إذ يُبطِلُه قَوْلُه تعالى : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[7] وكذلكَ الآيةُ التي استَشهَدَ بها الرضيُّ ، وفيه أيضا - كما ذَكَر عصامُ الدين الإسفرايني - أنّه لايَفِي بالنواسخ كلِّها مع تشارُكِهمَا في المنْع[8] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٥ب .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠١ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣١ .
(٤) ينظر : البسيط ١/٥٧٣ .
(٥) ينظر : المقتصد ١/٣٢٤ .
(٦) ينظر : الإرشاد ص١٢٧ .
(٧) سورة المائدة : من الآية (٦) .
(٨) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٧٦ .

المسألة الثامنة
في علة ذكر ابن الحاجب كلمة (اسم) في حد المفعول المطلق

حَدَّ ابنُ الحاجب المفعولَ المطلقَ في الكافية بقوله : "فَمِنْه المفعولُ المطلقُ ، وهو اسْمٌ مافَعَلَه فاعِلُ فِعْلٍ مذكور بمعناه"(١) ، وعَلَّلَ في الشَّرْح سببَ ذِكْرِه كلمةَ (اسْم) في الحَدِّ بـأَنْ قال : "وقوله هاهنا : (اسْم) ، ولم يذكُرْ لفظَ (اسْم) في غيره مِنَ الحدود ؛ لأنَّه لَوْ لَمْ يذكُرْه لَوَرَدَ عليه (ضَرَبتُ ضَرَبتُ) ، وهو شيءٌ فَعَلَه فاعِلٌ مذكورٌ ، فاحترَزَ عنه بـ(اسْم)" (٢) .

وعَقَّبَ الرضيُّ على هذا التعليلِ قائلا : "إنْ أرادَ بقوله : فَعَلَه المتكلِّمُ . أوْجَدَه بالقَوْل ، أيْ : قَالَهُ ، فالقَوْلُ في الحقيقة وإنْ كان مفعولا إلّا أنَّ الفِعْلَ في ظاهر اصطلاحِهِم يُطلَقُ على غيْرِ القَوْلِ ، فيقال : هذا مَقُولٌ ، وهذا مفعولٌ . فلَمْ يكـنْ إذَنْ داخلا في قوله : (مافَعَلَه) حتّى يخْرُجَ بقوله : (اسْم) ، وأيضا (ضَرَبتُ) باعتبار أنّه مقولٌ ليس بفِعْل ، بل هـو اسمٌ ؛ لأنَّ المرادَ هذا اللفظُ المقولُ ، فلايخْرُجُ بقوله : (اسْمُ مافَعَلَه) . لِكَونه اسْمًا ، وبتأويله باللفظ يدخُلُ في الحَدِّ جميعُ المفاعيل ، فإنّ لفظَ (زيدا) و(يَوْمَ الجمعة) و(أَمامَكَ) لفظٌ أوجَدَه الفاعِلُ بالقَوْل في قولِكَ : ضَرَبتُ زيدا يَوْمَ الجمعة أَمامَكَ . وإنْ أرادَ ـ وهو الظاهرُ ـ بقوله (فَعَلَه) أنّه فَعَلَ مضمونَهُ الذي هو الضَّرْبُ ، فلَمْ يكـنْ داخِلاً حتّى يخرُجَ ؛ لأنّه إذَنْ فَعَلَ مضمونَه ، ولم يفْعَلْه"(٣) .

الدراسة :

أوردَ ابنُ الحاجب في الكافية تعريفًا للمفعول المطلق ، وبَيّن محترزاتِه في الشَّرْح ، فذَكَر أنّه إنّما قال : اسْم ، لِيحترِزَ عنِ الفِعْل في نحو (ضَرَبتُ ضَرَبتُ) ، فـ(ضَرَبتُ) الثاني ـ وإنْ كان شيئا فَعَلَه فاعِلُ فِعْلٍ مذكور ـ ليس باسْم . ورَدَّ الرضيُّ كلامَ ابن الحاجب هذا بأنّ المفهومَ مِنْ قوله : (فَعَلَه) أنّ فاعِلَ الفِعْلِ الأوّلِ إنّما فَعَلَ الحَدَثَ ، لابمجموعَ الحَدَثِ والزمان ،

---

(١) الكافية ص٨٤ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٩/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٩٧/١ .

فلايدخُلُ الفعْلُ الثاني في الحدّ ، وإنْ لم يذْكُرْ لفظَ الاسْمِ، وعليـه فلاداعِيَ إلى ذِكْرِالمصنـفِ كلمةَ (اسْم) في حدّه .

وماقَالَه الرضيّ أُوافِقُه عليـه ؛ إذْ هـو مِنَ الوُضـوحِ بِمَكَـانٍ . وممـن وَافَـقَ الرضـيَّ في مأْخذِهِ الهنديُّ[1] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٠٤ .

المسألة التاسعة : في علة تسمية المصدر المؤكَّد لغيره بهذا الاسم

ذكر ابنُ الحاجب في شرح الوافية في باب المفعول المطلق أنّ مما يجبُ حذفُ عامله المؤكِّدُ لنفسه والمؤكِّدُ لغيْرِه ، وبيّن سببَ هذه التسمية بقوله : "ويُسمّى توكيدا لنفسه ؛ لأنّه إنّما جيءَ به لتأكيده مضمونَ الجملة التي هي بمعناه ، كقولكَ : خرَجَ زيدٌ خبَرا ، وعَليَّ ألْفُ درْهم إقرارا . لأنّ مضمونَ قولكَ : خَرَجَ زيدٌ . إخبارٌ لايحتَملُ غيرَ الخَبَرِ ، وقولُكَ : عَليَّ ألفُ درهم . إقرارٌ لايحتَملُ غيرَ ذلكَ ، فإن احتَمَلَه ، واحتَمَلَ غيرَ ذلك سُمّي توكيدا لغَيْرِه ، أيّ : توكيدًا لأجل احتمال الغيْرِ ، ليُفيدَ أنّه غيرُ مقصودٍ ، كقولكَ : خَرَجَ زيدٌ خَبَرٌ صِدْقٍ وقولِه : بعْتُهُ بدِرهم إخبَارًا . لأنّ مضمونَ قولكَ : خَرَجَ زيدٌ . يحتَملُ أنْ يكونَ خبَرَ صِدْقٍ وألّا يكونَ صِدْقًا ، فإذا قُلتَ : خبَرَ صِدْقٍ . فقد ذكَرْتَ أحدَ المحتَملَيْن لينتفيَ الآخَرُ ، وقولُهُ : وبِعْتُهُ بدِرْهَم . يحتمِلُ أنْ يكونَ إخبارًا ، وأنْ يكونَ إنشاءً ، فإذا قُلتَ : إخبارا . فقد ذكَرْتَ أحدَ المحتمَلَيْن لينتفيَ الآخَرُ"[(١)] وأورد ابنُ الحاجب سببَ هذه التسمية أيضا في كتابه الإيضاح[(٢)] .

واعتَرَض الرضيُّ على ماذكَره ابنُ الحاجب في سبب تسميةِ المصدرِ المؤكّد لغَيْرِه بهذا الاسْمِ ، وقال : "ليس بشيءٍ ؛ لأنّه في مقابَلةِ التوكيدِ لِنَفْسِه ، فينبغي أنْ يكونَ (الغَيْرُ) مؤكّدًا كالنّفس"[(٣)] .

الدراسة :

سيبويهِ ومَنْ تَبِعه على أنّ المصدرَ في نحو قولِكَ : لَهُ عَليَّ ألْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا - وهو ماكان بعد جملةٍ مضمونُها معنى المصدر ، لاتحتَمِلُ غيرَ ذلك - يُسمّى توكِيدًا لِنفْسِه[(٤)] ،

---

(١) شرح الوافية ص١٨٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٢٣١/١-٢٣٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/١ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٨٠/١ ، شرحه للسيرافي ١١٦/١-١١٧ ، النكت ٤٠٥/١ .

ومن أخذ بهذه التسميةِ ابنُ الحاجب . وأمّا ماوَقَعَ مضمونَ جملةٍ لها محتَمَلٌ غَيْرُه ، مِثْلُ (زيدٌ قائِمٌ حَقًّا) فَيُسَمِّيه سيبويهِ ومَنْ مَعَه مؤكّدًا لما قَبلَه[١] . قال سيبويهِ : هذا بابُ ماينْتَصِبُ مِنَ المصادرِ توكيداً لما قبلَه ، وذلك قولُكَ : هذا عبدُ اللهِ حَقًّا ، وهذا زيدٌ الحقَّ لاالباطلَ ، وهذا زيدٌ غيرَ ماتقولُ[٢] . وسَمَّاه سيبويهِ أيضا توكيداً عامًّا[٣] ، وسَمَّاه الزمخشريُّ مؤكِّدًا لِغَيْرِه إذْ يقولُ : "ومِنْه مايكونُ توكيدا إمّا لغَيْرِه ، كقولِكَ : هذا عبدُ اللهِ حقًّا والحقَّ لاالباطلَ .. أو لِنَفْسِه ، كقولِكَ : لَهُ عَلَيَّ ألفُ درهَمٍ عُرْفا"[٤] . وقدْ تابَعَه في هذه التسميةِ غيرُ واحدٍ ، منهم صدرُ الأفاضلِ الخوارزمي[٥] ، وابن الحاجب ، وابن مالك[٦] ، والمرادي[٧] ، والهندي[٨] ، وسراج الدين الحلبي[٩] ، والجامي[١٠] . وأورد بعضُهم في بيان سببِ هذه التسميةِ ماذكَره ابنُ الحاجب آنفا مع مزيدِ إيضاحٍ ، وممن فَعَلَ ذلك ابنُ مالكٍ إذ قال في شَرْح التسهيل : "فإنْ كانَ مفهومُ الجملةِ يتطَرَّقُ إليه احتمالٌ يَزُولُ بالمصدر ، فتصيرُ الجملةُ به نصًّا سُمّيَ مؤكِّدًا لغَيْرِه ؛ لأنّه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غَيْرُها لفظًا ومعنًى"[١١] .

وقال في شَرْح الكافية الشَّافية : "وإنْ كان له محتَمَلٌ غَيْرُهُ ، نحو (هو ابْني حَقًّا) سُمّيَ مؤكِّدًا لِغَيْرِه ؛ لأنّه يَجْعَلُ ماقبلَه نَصًّا بعدَ أنْ كان محتملا ، فهو مُؤثِّرٌ ، والمؤكَّدُ بِهِ متأثِّرٌ ، والمؤثِّرُ والمتأثِّرُ غَيْرانِ"[١٢] .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٣٧٨/١ ، شرحه للسيرافي ١١٦/١ ، النكت ٤٠٤/١ .

(٢) كتاب سيبويه ٣٧٨/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣٨٣/١ ، شرحه للسيرافي ١١٧/١ .

(٤) المفصل ص٣٢ .

(٥) ينظر : التخمير ٣٠٥/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ .

(٧) ينظر : توضيح المقاصد ٨٤/٢ .

(٨) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٠٨ .

(٩) ينظر : كشف الوافية ص١٧٦ .

(١٠) ينظر : الفوائد الضيائية ٣١٧/١ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ .

(١٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٦٧/٢ .

هذا وقد تَقَدَّم ماأورده الرضيّ على تعليل ابنِ الحاجبِ لِتَسْمية المصـدرِ المؤكِّـدِ لغَيْرِه بهذا الاسم .

والذي يَظهَرُ لي أنّ ماذكَره الرضيّ يمكِنُ أنْ يكونَ مُلْزِمًا إذا جُعلَتِ اللامُ في (لِنَفْسِه) و(لِغَيْرِه) صِلَةً لـ(مُؤكّد) ، وأمّا إذا جُعِلت للتعليل ، وهو ماجَزَم به سِرَاجُ الدينِ الحلـبي[١] ـ وإليه أَمِيلُ ـ وجَوَّزَه الهنديّ[٢] ، والجامي[٣] ، وَيَدُلُّ عليه كلامُ ابنِ الحاجب المذكورُ في أوّلِ المسألة فلاإلزامَ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : كشف الوافية ص١٧٦ .

(٢) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٠٨ .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية ٣١٧/١ .

المسألة العاشرة : في علة امتناع الجمع بين حرفي تعريف

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب النداء : "وإذا نُودِيَ المعرَّفُ باللام قيلَ : ياأيُّهَا الرَّجُلُ ، وياهَذَا الرَّجُلُ ، ويأيُّهذَا الرَّجُلُ"(١) ، وفي الشَّرْحِ أَتَى بِعِلَّةِ ذلك ، وقال : "لأنَّهم لمَّا تَعَذَّر عليهم الجَمْعُ بينَ حَرْفَيْ تعريفٍ أَتَوْا في الصورة بمنادًى مجرَّدٍ عن حرف التعريف ، وأَجْرَوْا عليه المعرَّفَ باللام المقصودَ بالنداء صِفَةً"(٢) ، وأوردَ ابنُ الحاجب هذا التعليلَ أيضا في شَرْحِ الوافية(٣) .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ بهذا التعليل ، وقال : "فيه نظرٌ ؛ لأنَّ اجتماعَ حرفَيْنِ في أحدِهما مِنَ الفائدة مَافي الآخرِ وزيادةٌ لايُسْتَنْكَرُ ، كما في (لَقَدْ ، وَأَلَا إنَّ)"(٤) .

الدراسة :

مذهبُ الكوفيينَ جوازُ نداءِ مافيه الألفُ واللام ، نحو (ياالرَّجُلُ) و(ياالغُلامُ) ، وذهبَ البصريون إلى عدم جواز ذلك ، وذَكَرُوا في ذلك ثلاثَ عِلَلٍ :

الأُولى : أنّ الألفَ واللامَ تفيدانِ التعريفَ ، و(يا) تفيدُ التعريفَ أيضا ، ولا يُجمَعُ بينَ حرفَيْ تعريفٍ ؛ لأنّ أحدَهما كافٍ ، فاستُغْنِيَ بحرْفِ النداءِ عن الألفِ واللام .

الثانية : أنّ الألفَ واللامَ تفيدانِ تعريفَ العَهْدِ ، وهو معنى الغَيْبَةِ ، وذلكَ أنّ العَهْدَ يكونُ بَيْنَ اثنيْنِ في ثالثٍ غائبٍ ، والنّداءُ خطابٌ لحاضرٍ ، فَلَمْ يُجمَعْ بينَهما لتنافي التعريفَيْنِ .

الثالثة : أنّ المنادى المقرونَ بالألف واللام إمّا أنْ يُبنى ، وإمّا أنْ يُعرَبَ ، وكِلاهُما مُشكِلٌ ، أمّا البناءُ فوجْهُ إشكالِهِ مِنْ جهتَيْنِ :

الأُولى : أنّ الألفَ واللامَ مِنْ خصائص الأسماءِ ، فهي تُبعِدُ الاسمَ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ الذي هو علّةُ النداء .

---

(١) الكافية ص٩١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٢٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح الوافية ص١٩٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٧٣/١-٣٧٤ .

والجهةُ الثانيةُ : أنّ الألفَ واللام معاقِبَةٌ للتنوين ، فهي كالتنوين ، فكأنّ الاسمَ المقرونَ بهما منوَّنٌ ، فمِنْ أجل ذلك استكْرَهوا دخولَ الألفِ واللام مُطّرِدًا في المنادى المبنيّ .

وأمّا الإعرابُ فَوَجْهُ إشكاله أنّ العِلّةَ التي مِنْ أجْلها بَنَوا المنادى ـ وهِيَ وقوعُه موقعَ الضمير ومشابهتُه لَهُ في الإفراد والتعريف ـ موجودةٌ في ذي الألفِ واللامِ إذا نُودِي[1] وقد تقدّم أنّ ابنَ الحاجبِ أوردَ العلّةَ الأولى وأنّ الرضيّ ناقشَه فيها .

وأقول : إنّنا لو ذَهَبنا نتبيّنُ حقيقةَ ماذكره الرضيّ ـ مِنْ أنّ اجتماعَ حرفيْنِ في أحدِهما مافي الآخرِ وزيادةٌ أمْرٌ واردٌ في اللغة غيرُ مستكْرَه ـ لَوَجَدنا أنّ مااستَدلّ به مِن اجتماعِ اللام و(قَدْ) ، وأيضا (ألا) و(إنّ) لَن يَنطَبِقَ عليه ماقرّره .

فاللامُ تفيدُ التأكيدَ والتحقيقَ ،و(قَدْ) تفيدُهُما أيضا مع إفادتها التوقُّعَ والتقريبَ[2] ، ففي (قَدْ) مافي اللام وزيادةٌ .

وكذلكَ مايَخُصُّ (ألا) و(إنّ) ، فـ(إنّ) تفيدُ التأكيدَ والتحقيقَ ، و(ألا) تفيدُ التحقيقَ والتأكيدَ[3] أيضا ، وتَزِيدُ بالتّنبيه . وحَرْفَا التعريف اللّذانِ مَنَعَ البصريون اجتماعَهُما في أَحَدِهِما مِنَ الفائدة مافي الآخَروزيادةٌ ، فـ(أل) التي معنا تفيدُ التعريفَ ، وحرفُ النداء (يا) يفيدُ التعريفَ أيضا ، كما أنّه يفيدُ التّنبيهَ[4] ، وإذا كان اجتماعُ اللام و(قَدْ) وكذا (ألا) و(إنّ) جائزًا فَمَا المانعُ مِن اجتماعِ حَرْفَيِ التعريفِ (يا) و(أل)؟

ويبدو لي ـ أنّه يمكنُ الدفاعُ عن علة البصريين بالتفريق بين معنى التعريفِ وغيرِه مِنَ المعاني التي يمكن وصفُ الكلمةِ أو الكلام بِها ، فالتأكيدُ مَثَلًا يمكنُ التدرُّجُ فيه قوّةً وضعفًا بِقدر مايُستعمَلُ مِنْ أدوات التأكيدِ ، وأمّا معنى التعريفِ ، وهو مختصٌّ بالأسماء فَلَيْسَ الأمرُ

---

(١) ينظر في ذلك : كتاب سيبويه ١٩٧/٢-١٩٨ ، الإنصاف مع كتاب الانتصاف لمحمد محيي الدين ، المسألة (٤٦) ٣٣٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢-٩ .

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٢٥٩ ، مغني اللبيب ١٧١/١-١٧٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤ ، مغني اللبيب ٦٨/١ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٢٢٤/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٣ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢٢٨/١ .

فيه كذلك ؛ إذِ الاسمَ المعَرَّفُ لايَقبَلُ زيادةَ تعريفٍ ولو أَدْخَلْنا عليه معَرِّفًا آخَرَ ، ولَعلَّ مما يَدُلّ على هذا ذَهابُهم إلى أَنّ الاسمَ المرادَ إضافتُهُ لايكون معرِفَةً ، فلايقال : رَأيتُ زَيْدَ القومِ. عَلَى أنّ (زيدًا) باقٍ على عَلميتِهِ[1] ؛ لأَنّ المضافَ إليه ، إذا كان معرفةً اكْتَسَب المضافُ منه التعريفَ . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ١٠٧/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١-١٧٥ .

المسألة الحادية عشرة
في علة وقوع اسم المكان المبهم ـــ دون المعين ـــ ظرفا

أبانَ ابنُ الحاجب في كافيته عمّا يَقبلُ النّصبَ على الظرفية مِنْ أسماءِ الزمـانِ والمكـان بقوله : "المفعولُ فيه : هو مافُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ مِنْ زمانٍ أو مكان ، وشَـرْطُ نَصْبِه تقديرُ (في) . وظروفُ الزمانِ كلُّها تَقبلُ ذلك ، وظروفُ المكانِ إنْ كان مُبْهَمًا قَبِـلَ ذَلِـكَ ، وإلاّ فَلا"(١) . وأَوردَ في الشَّرْح تعليلا لذلك ، فقال : "وإنَّما لم يَقَعْ مِنْ ظروف الأمكنةِ ذلكَ الموقعَ إلا المبهمُ دُونَ المعَيَّن ، وَوَقعَتْ ظروفُ الأزمنةِ كلُّها ذلك الموقعَ ، مِنْ جِهَةِ أنّ الأفعالَ تَتَعدَّى إليها وتقتضيها ، ولها دلالةٌ على الزمان المعَيَّن ، فتَعدَّت إلى المعَيَّن ، وليس للفعْل دلالةٌ على الأمكنة المعَيَّنة ، وإنَّما يقتضي مكانا غيرَ معَيَّن ، فتَعدَّت إلى غَيْرِ المعَيَّن - وهو المبهمُ حَسَبَ ماكان اقتضاؤُها"(٢) .

وتَعقّب الرضيُّ تعليلَ ابـن الحاجب هـذا ، وخَطَّأه قـائلا : "وأمّا قولُ المصنفِ في الشَّرْح : لَمّا كان ظرفُ الزمانِ المعَيَّنُ مَدْلولَ الفِعل تعدّى إليه الفِعْلُ . فهـو مَغالطَةٌ منشـؤها الاشتراكُ في لفظ المعَيَّن ، وذلك أنّ الفعْلَ يَدُلُّ على المعَيَّن لكنْ مِنَ الأزمنـة الثلاثـة ، لاعلى الوقت المعيَّنِ المرادِ به هنا ، وهو المحصورُ كاليَوْم والشَّهْر واللَّيلة والسَّنة . وكذا قولُه : الفِعْلُ لَمّا كان يَدُلُّ على المكان المبهم تَعدّى إليه . غَلَطٌ أو مغالطةٌ ؛ وذلك لأنّ الفعْـلَ لايَـدُلُّ على المكان المبهَم أصْلا ؛ لأنّ المقصودَ مِنْ دِلالة اللفظِ علـى الشـيءِ الدِّلالـةُ الوضعيّـةُ لاالعقليّـةُ ، ودلالةُ الفعلِ على المكان عقليةٌ لاوضعيةٌ ، ومَعَ هـذا فهـو يَـدُلُّ عَقْـلا على مطلَـقِ المكـان ، لاعلى مبهَمِ المكانِ بالتفسير الذي فَسَّره"(٣) .

الدراسة :

الظَّرْفُ - كما هو معلوم - ضَرْبانِ : ظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكـانٍ ، والمشـهورُ عنـدَ النحاة أنّ جميعَ أسماءِ الزمـانِ مُبهَمَهـا - كحِـين ووَقْـت وزَمَـان ومُـدّة - ومختَصَّهـا - كيَـوْم

---

(١) الكافية ص١٠٠ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٨٦/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٩١/١-٤٩٢ .

الخميس - ومعدودَها - كيَوْمَيْنِ - صالحةٌ للانتصاب على الظرفية ، وأنّ أسماءَ المكانِ لايَقبلُ النّصْبَ على الظرفية منْها إلا المبهَمُ ، وهو مالانهايةَ لَهُ ، ولاحُدودَ محصورة[١] ، ومنها الجِهاتُ السّتُّ .

وقد حَصَر النحاةُ علةَ تعدّي الفعلِ إلى ظروفِ الزمانِ مطلقاً في دِلالةِ الفعلِ بلَفْظِهِ وصيغَتِهِ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ، وممن ذَكَر هذا سيبويهِ ، قال : "واعْلَمْ أنّ الفِعْلَ الذي لايَتعدّى الفاعلَ يَتعدّى إلى اسمِ الحَدَثان .. ويَتعدّى إلى الزمانِ نحوُ قولِكَ : ذَهَب ، لأنّه بُني لما مَضَى منه ، ومالم يَمْضِ ، فإذا قال : ذَهَب . فهو دَليلٌ على أنّ الحدَثَ فيما مَضَى مِنَ الزمانِ ، ففيه بيانُ مامَضَى ، ومالَمْ يَمْضِ"[٢] . وممن صَرّح بهذا أيضا مع مزيدِ إيضاحِ الفارسيُّ ، قال : "فجميعُ الأفعالِ تَتعدّى إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ .. وإنّما تَعدّى إلى جميعِ ضُروبِ أسماءِ الزمانِ كَما تَعَدّى إلى جميعِ ضُروبِ المصادرِ لاجتماعِهما في أنّ الدلالةَ وَقَعَتْ عليهما مِنْ لَفْظِ الفعلِ ، ألا تَرَى أنّه إذا قال : ضَرَبَ ، أو يَضْرِبُ . عُلِمَ الزمانُ مِنْ صيغةِ الفعلِ ولَفْظِهِ كما عُلِمَ المصدرُ منه لِتَضَمُّنِهِ حروفَهُ ، فلَمّا اجْتَمَعَا في هذا المعنى اجتَمَعا في تَعَدّي الفِعْلِ إلى جميعِ ضُروبِهِما"[٣] . وممن قال بهذا أيضا عبدُ القاهرِ الجرجاني[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] .

هذا ، وماأخذه الرضيُّ على تعليلِ ابنِ الحاجبِ الأوّلِ وهو قولُه : ".. مِنْ جِهةِ أنّ الأفعالَ تَتعدّى إليها وتقتضيها ، ولَها دِلالةٌ على الزمانِ المعيّنِ ، فتَعَدّتْ إلى المعَيّن" فأُوافِقُه عليه ؛ وذلك لما بَيّنَه الرضيُّ مِنْ وجودِ تَبايُنٍ بينَ معنى الزمانِ المعيّنِ الذي يَدُلُّ عليه الفعلُ - وهو أحدُ الأزمنةِ الثلاثةِ - ومعنى الوقتِ المعيّنِ الذي هو مدلولُ ظُروفِ الزمانِ .

---

(١) ينظر : المقتصد ٦٤١/١ .
(٢) كتاب سيبويه ٣٤/١-٣٥ .
(٣) الإيضاح العضدي ص٢٠٣ .
(٤) انظر : المقتضب ٣٣٥/٤-٣٣٦ .
(٥) ينظر : البسيط ٤٧٧/١ .

وأمّا مأخذُ الرضيِّ على تعليل ابن الحاجب الثاني وهو قوله : "وليس للفعل دلالةٌ على الأمكنة المعيّنة ، وإنّما يقتضي مكاناً غيرَ معيّنٍ .." فيؤيّده أنّ النحاةَ صرّحوا بأنّ الفعلَ إنّما تعدّى إلى المبهم منَ المكان دونَ المختصّ ، لأنّ دلالته على المكان مطلقا عقليّةٌ ، وليست كدلالته على الزمان لفظيةٌ ، وأنّه لمّا كان الأمرُ كذلك تنزّلَ المكانُ منَ الفعل منزلةَ المفعول به منَ الفِعْل غيرِ المتعدّي ، فكما لايتعدّى الفعلُ غيرُ المتعدّي إلى الأناسيِّ ، فلايقال : قُمتُ زيداً . كذلك لايتعدّى إلى ماكان منَ الأماكن بمعناهُمْ في الاختصاص ، فلايقال : قُمتُ السّوقَ ، ولاقعدتُ المسجدَ . وإنّما يتعدّى الفِعْلُ غيرُ المتعدّي إلى بعض ألفاظ الأمكنة التي لاتختصّ بمكانٍ دونَ مكانٍ ، مثلُ الجهات السّتّ ، وممن ذكر هذا سيبويه ، قال : "ويتعدّى إلى مااشتُقّ مِنْ لفظه اسمًا للمكان وإلى المكان ؛ لأنّه إذا قال : ذَهَب ، أو قَعَد . فقد عُلِمَ أنّ للحدَثِ مكانا وإنْ لم يذكُرْه ، كما عُلِم أنّه قد كانَ ذَهابٌ .. ويتعدّى إلى ماكان وقتًا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ماكان وقتًا في الأزمنة ؛ لأنّه وقتٌ يَقَعُ في المكان ، ولايختصّ به مكانٌ واحدٌ ، كما أنّ ذاكَ وقتٌ في الأزمان لايختصّ به زَمَنٌ بعَيْنه ، فلمّا صار بمنزلة الوقتِ في الزّمَن كان مثلَه ؛ لأنّكَ قد تَفعَلُ بالأماكن ماتَفعَلُ بالأزمنة ، وإنْ كان الأزمنةُ أقوى في ذلك ... وإنّما جُعِل في الزمان أقوى ؛ لأنّ الفِعْلَ بُني لما مَضَى منه ، ومالم يَمْضِ ، ففيه بيانُ متى وَقَع ، كما أنّ فيه بيانَ أنّه قد وَقَعَ المصدرُ ، وهو الحدَثُ . والأماكنُ لم يُبْنَ لها فِعْلٌ ، وليستْ بمصادرَ أُخِذَ منها الأمثلةُ ، والأماكنُ إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ ، ألا ترى أنّهم يخصّونها بأسماءٍ كزيد وعمرو ، وفي قولهم : مكّةُ وعمانُ . ونحوهما ، ويكونُ منها خِلَقٌ لاتكونُ لكلِّ مكانٍ ولافيه ، كالجبل والوادي والبحر ، والدّهرُ ليس كذلك ، والأماكنُ لها جثّةٌ ، وإنّما الدّهرُ مضيُّ الليل والنهار فهو إلى الفعل أقربُ"[(١)] ، وقال السيرافيُّ في مقدّمة شَرْحِه لهذا الكلام : "اعْلَمْ أنّ سيبويه لما رتّبَ المفعولات قدّمَ المفعولَ الذي يَدُلّ عليه صيغةُ اللفظ ، وهو الحدَثُ والزمانُ ، ثمّ جعَل الذي يَدُلّ عليه المعنى محمولا على ذلك وهو المكانُ وسائرُ المفعولات"[(٢)] . وممن ذكر هذا أيضا مع مزيد تفصيلٍ عبدُ القاهر

---

(١) كتاب سيبويه ٣٥/١-٣٧ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٩/١ب .

الجرجاني ، قال : "اعْلَمْ أَنَّ ظروفَ المكانِ لَمّا لم يحصُلْ لها ماحَصَلَ لِظُروف الزمانِ مِنْ مشاكلة المصدر لم يَتعدّ الفعلُ إلى جميع ضُرُوبها ، أَلا تَرى أنّكَ إذا قُلتَ : ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ وسَيَضْرِبُ . لم يكُنْ في هذه الأمثلة دَليلٌ على مكانٍ كما يكونُ فيها دِلالَةٌ علـى زمانٍ دونَ زمانٍ ، فلَمّا كان الأمرُ على ماوَصَفْنا تَنَزَّلَ المكانُ مِنَ الفعل منزلَةَ المفعولِ به غَيْرِ المتعدّي ، فكما أَنَّ نحوَ (زيد) و(عمرو) لايتعَدّى إليه الفِعْلُ غيرُ المتعدّي ، نحو (قامَ) و(قَعَدَ) فلاتقولُ : قُمْتُ زيدا . كذلك لايَتعدّى إلى الأمكنة ، فلاتقولُ : قَعَدتُ المسجِدَ . وإنّما يَتعدّى الفعلُ غيرُ المتعدّي إلى مايشاكِلُ ظُروفَ الزمانِ ، نحوُ الجهاتِ السّتِّ"[١] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) المقتصد ٦٤٢/١ .

المسألة الثانية عشرة : في علة امتناع نحو (مازَالَ زيدٌ إلا عَالِمًا)

تعَرّض ابنُ الحاجب في الكافية في باب المستثنى لِذِكْر الاستثناء المفرّغ بقوله : "ويُعرَبُ على حَسَب العوامل إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكور ،وهو في غير الموجَب ليُفيدَ ، مثلَ (ماضَرَبَني إلا زيدٌ) إلّا أنْ يَستقيمَ المعنى .. ومِنْ ثَمّتَ لم يَجُزْ (مازَالَ زيدٌ إلا عَالِمًا)"(١) وقد بَيّن في الشّرْح علةَ امتناع نحو (مازَالَ زيدٌ إلا عالِمًا) بقوله : "لأنّ معنى (مازَالَ) : ثَبَتَ فصار استثناءً مفرّغا في الموجَب ، فلايَستقيمُ المعنى فيه . ولو سُلّمَ أنّه يجوزُ الاستثناءُ المفرّغُ في الموجَب فإنّه لايَستقيمُ المعنى هاهنا فيه ؛ لأنّ وَضْعَ (مازال) لإثبات ماانْتَصَبَ بها ، و(إلّا) بعدَ الإثبات للنفي فيما بعدَها ، وهو خبَرُ (مازَالَ) ، فيصير المنصوبُ مُثْبَتًا لكونه خبرَ (مازَالَ) ، منفِيًّا لِوقوعه بعدَ (إلّا) بعدَ الإثباتِ ، فيصير مُثْبتًا منفيًّا في حالٍ واحدةٍ ، وهو محالٌ"(٢) .

وعارضَ الرضيُّ ابنَ الحاجب في قوله في الكافية : ".. وَمِنْ ثَمّتَ لم يَجُزْ (مازَالَ زيدٌ إلا عالمًا)" . وذَكَر أنّ هذا المثالَ مما يَستقيمُ معناه بالتأويل إذ قال : "ولِقائلٍ أنْ يقولَ : احْمِلِ الصفاتِ المثبتةِ على مايُمكِنُ أنْ يُحمَلَ مِثْلُهُ عليها مما لايَتَناقَضُ ، واستَثْنِ مِنْ جملتها العِلمَ ، كما قيل في (مازيدٌ إلا عالمٌ) في الصفات المنفيّة . أو احْمِلْ ذلك على المبالغة في نفي صفةِ العِلْم ، كأنّكَ قُلْتَ : أمكَنَ أنْ يجتَمِعَ فيه جميعُ الصفاتِ إلا صفةَ العِلْمِ ، كما حَمَلْتَ هناكَ على المبالغة في إثبات الوَصْفِ"(٣) . كما اعترضَ على العلّة التي ذَكَرها ابنُ الحاجب في شَرْح الكافية بقوله : "ولِقائلٍ أنْ يقولَ : (مازال) لإثبات خَبَرِه إنْ لم يَعْرِضْ مايَقلِبُه إلى النفي لامطلقا ، كما أنّ (لَيْسَ) لِنفي خَبَرِه إلا إذا عَرَضَ مايقتضي إثباتَه ، نحوُ (لَيْسَ زيدٌ إلا فاضِلاً)"(٤) .

---

(١) الكافية ص١١١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٤٩/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٠٧/٢ .

الدراسة :

من المعلوم أنّ الاستثناءَ مِنْ حيثُ ذِكْرُ المستثنى منه وعَدَمُ ذِكْرِه نوعانِ : تامٌّ ، ومفرّغٌ ، وأنّ الاستثناءَ المفرّغَ يَقَعُ في الكلامِ غيرِ الموجَبِ ، كما في مثلِ : (ماضَرَبني إلاّ زيدٌ) ، وقد ذَكَرَ النحاةُ أنّه إنّما اشتُرِطَ ذلك في هذا النوعِ مِنَ الاستثناءِ لاستقامةِ المعنى فيه وعدمِ استقامتِه في الكلامِ الموجَبِ ، وأفصَحُوا عن ذلك بأنّ الكلامَ في مثلِ (ماضَرَبني إلازيدٌ) يُفيدُ فائدةً صحيحةً ، إذْ يصِحُّ ألاّ يضْرِبَ المتكلّمَ أحَدٌ إلا زيدٌ ، بخلافِ (ضَرَبني إلا زيدٌ) ، فإنّه لايصِحُّ أنْ يَضرِبَ كلُّ أحدٍ المتكلّمَ إلا زيدٌ . وقد استثنَى ابنُ الحاجبِ مِنْ قولهم : لايكونُ الاستثناءُ المفَرّغُ في الكلامِ الموجَبِ .ماكان المعنى فيه مستقيمًا ، وقد صَرّح بعضُهم بأنّ استقامةَ المعنى في هذا الاستثناءِ تكونُ بنصبِ قرينةٍ على خُصوصِ المستثنى منه المحذوفِ كما في (قرَأتُ إلا يَوْمَ كَذَا) ، أيْ : أوقَعْتُ القراءةَ كُلَّ يَوْمٍ إلا يَوْمَ كذا ، وإنّما جازَ لظُهورِ أنّ المتكلّمَ لم يُرِدْ جميعَ أيامِ الدّنيا ، بل أيامَ الأسبوعِ أو الشّهرِ ، أو مِثْلَ ذلكَ[1] .

هذا ، ولم يجوِّزِ النحاةُ مثلَ (مازَالَ زيدٌ إلاعالمًا) ، وتَصَدّرَ بعضُهم للكَشْفِ عن سببِ ذلك ، وممّنْ قامَ بهذا ابنُ الأنباري ، وابنُ الحاجب . أمّا الأوّلُ فَرَدَّ ذلكَ إلى مُخالفةِ مايقتضيه عَمَلُ (زَالَ) لِمَا يُوجبُه حَرْفُ الاستثناءِ (إلاّ) ، وقال : "فإنْ قيلَ : لِمَ جازَ (ماكان زيدٌ إلا قائمًا) ، ولِمْ يَجُزْ (مازَالَ زيدٌ إلا قائمًا)؟ قيل : لأنّ (إلاّ) إذادَخَلَت في الكلامِ أَبْطَلَت معنى النفي ، فإذا قُلتَ : ماكان زيدٌ إلا قائمًا . كان التقديرُ فيه : كان زيدٌ قائمًا ، وإذا قُلتَ : مازَالَ زيدٌ إلا قائمًا . صار التقديرُ : زَالَ زيدٌ قائمًا ، و(زَالَ) لاتُستَعمَلُ إلا بحَرْفِ النفي . فلَمّا كان إدخالُ حرْفِ الاستثناءِ يُوجِبُ إبطالَ معنى النفي ، و(كان) يجوزُ استعمالُها مِنْ غيْرِ حَرْفِ النفي ،و(زَالَ) لايجوزُ استعمالُها إلا بإدخالِ حَرْفِ النّفي ، جازَ (ماكان زيْدٌ إلا قائمًا) ولم يَجُزْ (مازَالَ زيدٌ إلا قائمًا)"[2] .

وأمّا ابنُ الحاجبِ فَجَعَلَ علّةَ المنعِ في أنّ الاستثناءَ مفَرّغٌ والمعنى غيرُ مستقيمٍ ، وقد بَيّنَ عدمَ استقامةِ المعنى في هذا المثالِ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُه في أوّلِ المسألةِ .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٤٢٠ .

(٢) أسرار العربية ص١٤١-١٤٢ .

والناظرُ في تعليل ابن الأنباري وتعليل ابن الحاجب يَجِدُ أنّهما يَنْبَعِثانِ مِنْ مِشْكَاةٍ واحدة ، وأنّ مؤدّاهُمَا واحدٌ.

هذا ، ويمكن دَفْعُ اعتراضِ الرضيِّ الأوّلِ بما ذَكَره الجامي مِنْ أنّه يمكنُ بِمثلِ تأويلاتِ الرضيِّ إرجاعُ جميع المواد الإيجابية عندَ الاستثناء إلى صورةِ الاستقامة ، كأنْ يقالَ مَثَلا في قولِكَ : ضَرَبَني إلّا زيدٌ . المرادُ كُلُّ مَنْ يُتَصوَّرُ منه الضَّرْبُ مِنْ مَعارِفِكَ ، أو يكونُ المقصودُ منه المبالغةَ في غُلُوِّ المجتمعينَ على ضَرْبِكَ[1] . كما يمكنُ دَفْعُ الاعتراضِ الثاني بالسَّماع ، إذ قد سُمِعَ (ليس زيدٌ إلا فاضلا) ولم يُسْمَعْ (مازالَ زيدٌ إلا عالِمًا) . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٤٢١/١ .

المسألة الثالثة عشرة
في علة أنّ (لاأَبَالَهُ) و(لاغُلَامَيْ لَهُ) ليس بمضاف حقيقة

ذَهبَ الخليلُ وسيبويهِ إلى أنّ اسْمَ (لا) في مثلِ (لاأَبَالَهُ) و(لاغُلَامَيْ لَهُ) مضافٌ حقيقةً باعتبارِ المعنى[١] . وذَهبَ ابنُ الحاجبِ إلى أنّ اسْمَ (لا) في مثلِ هَذَيْنِ التركيبَيْنِ ليس بمضافٍ حقيقةً ، بل هو شبيهٌ بالمضاف ، وإنّما جازَ لمشاركتِهِ للمضاف في أَصْلِ معناه ، وهو التخصيصُ ؛ إذ أَصْلُ (أَبُوكَ) : أَبٌ لَكَ ، و(أَبٌ لَكَ) يُشارِكُ (أَبُوكَ) في التخصيص الذي هو أَصْلُ معناه . ورَدَّ ابنُ الحاجبِ قولَ سيبويهِ بأنّ فيه فَسَادًا للمعنى ؛ إذ يصيرُ معنى هذا التركيبِ على تقديرِ الإضافةِ (لاأَبَاهُ) و(لاغُلَامَيْهِ) ، وهذا لايتِمّ إلا بتقديرِ خَبَرٍ ، أيْ : لاأَبَاهُ موجودٌ ، ولاغُلَامَيْهِ موجودانِ ، مع أنّ المرادَ نفيُ ثُبوتِ جِنسِ الأَبِ أو الغلامَيْنِ لَهُ ، لانَفْيُ الوجودِ عَنْ أبيهِ المعلومِ أو غُلَامَيْهِ المعلومَيْنِ[٢] . وقد عَبَّرَ ابنُ الحاجبِ عن رَأْيِه وأَبَانَ عن اعتراضِه على قولِ سيبويهِ بقولِه في الكافية : "ومِثْلُ (لاأَبَالَهُ) ، و(لاغُلَامَيْ لَهُ) جائزٌ تشبيهًا له بالمضاف ، لمشاركته لَهُ في أَصْلِ معناه .. وليس بمضافٍ لِفَسادِ المعنى خلافًا لسيبويهِ"[٣] .

ورَدَّ الرضيُّ رَأْيَ ابن الحاجب بأَنْ قال : "ولو كان كما ذَكَرَ المصنفُ لجاز أيضا في المُنَكَّرِ (لاأَبَا لِرَجُلٍ طَوِيلٍ) ونحوِه تشبيهًا بالمضاف ، ولم يَخْتَصَّ هذا الحكمُ بالمعرَّفِ"[٤] .

الدراسة :

الكثيرُ عندَ النحاةِ أَنْ يقالَ : لاأَبَ لَهُ ، ولاغُلَامَيْنِ لَهُ . على أنّ اسمَ (لا) مبنيٌّ[٥] ، ويجوز على قِلّةٍ في المثنّى وجمعِ المذكّرِ السّالم ، وفي الأبِ والأخِ - مِنْ بَيْنِ الأسماءِ السّتّة - إذا وَلِيَهَا لامُ الجرّ أَنْ تُعطَى حكمَ الإضافةِ بحَذْفِ نونَيِ التثنيةِ والجمعِ ، وإثباتِ الألِفِ في (الأَبِ) و(الأَخِ) ، فيقال : لاغُلَامَيْ لَكَ ، ولاأَبَالَهُ . وهي عندئذٍ معرَبَةٌ .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٢٧٦-٢٧٨ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٤٤٩ .

(٣) الكافية ص١١٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٢ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٢٨١ .

ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ ومَنْ تبِعهما أنّ المذكورَ بعدَ (لا) في هذه الحالِ مضافٌ حقيقةً في المعنى ، واللّامُ مقحَمَةٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه لتأكيد الإضافةِ . قال سيبويه : "هذا بابُ المنفي المضافِ بِلَامِ الإضافةِ . اعْلَمْ أنّ التنوينَ يَقَعُ مِنَ المنفيّ في هذا الموضع إذا قُلتَ : لاغُلَامَ لَكَ . كما يَقَعُ مِنَ المضاف إلى اسْمٍ ، وذلك إذا قُلتَ : لامِثْلَ زيدٍ . والدّليلُ على ذلكَ قولُ العربِ : لاأَبَالَكَ ، ولاغُلَامَيْ لَكَ ، ولامُسْلِمَيْ لَكَ . وزَعَمَ الخليلُ ـ رَحِمَه الله ـ أَنّ النونَ إنّما ذَهَبَتْ للإضافة ، ولِذَلِكَ أُلحِقَت الألفُ التي لاتكونُ إلّا في الإضافة ، وإنّما كان ذلك مِنْ قِبَلِ أنّ العربَ قد تقولُ : لاأَبَاكَ . في معنى : لاأَبَالَكَ ، فعَلِمُوا أنّهم لَوْ لَم يَجِيئُوا باللام لكان التنوينُ ساقِطًا كسُقوطِهِ في (لامِثْلَ زيدٍ) ، فلَمَّا جَاءُوا بلامِ الإضافةِ تَرَكُوا الاسمَ على حاله قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ اللامُ ، إذْ كان المعنى واحدًا ، وصارتِ اللامُ بمنزلة الاسمِ الذي ثُنِّيَ بِهِ في النداء ، ولم يُغَيِّرُوا الأوّلَ عَنْ حاله قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ به ، وذلك قولُكَ : ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ ... ومثلُ هذا الكلامِ قولُ الشّاعرِ إذا اضطُرّ ، للنابغة[1] :

يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ

حملوه على أنّ اللامَ لو لم تَجِئْ لَقُلْتَ : يابُؤْسَ الجَهْلِ"[2] ، وممن تَبِعَ الخليلَ وسيبويهِ المبرِّدُ[3] ، وابنُ السراجِ[4] ، والفارسيّ[5] ، وابن جني[6] ، والزمخشري[7] ، وابن الشجري[8] ، وابن يعيش[9] ، والرضي[10] ، وابن عصفور[11] .

---

(١) ديوانه ص٨٢ ، عجز بيت صدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد . والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٧٨ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٨ ، والخزانة ٢/١٣٠ .

(٢) كتاب سيبويه ٢/٢٧٦-٢٧٨ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/٣٧٣-٣٧٥ .

(٤) ينظر : الأصول ١/٣٨٩-٣٩٠ ، ٢/١٨١ .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٥٨ .

(٦) ينظر : الخصائص ١/٣٤٢-٣٤٣ .

(٧) ينظر : المفصل ص٧٨ .

(٨) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/١٢٩ .

(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٥ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٠-١٨٢ .

(١١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٦-٢٧٧ .

وذهب ابنُ الحاجب ـ كما ذُكِر آنفا ـ إلى أنّ اسمَ (لا) في نحو (لاأبَا لَهُ) مشَبَّهٌ بالمضاف لمشاركته له في أصْلِ معناه ، وقد وَضَّح ذلك بقوله : "لأنّ معنى قولِكَ : (أبُوكَ) . أَبٌ لَكَ ، فقد اشتركا في هذا المعنى ، وهو نِسْبةُ الأُبوّةِ إلى المذكور بعدَ اللام ، مثلها في الإضافة .. والذي يُوَضّح أنّ هذا الحكمَ في مثل ذلك إنما كان لِشَبَهِهِ بالمضاف ـ فيما ذَكَرْناه ـ أنّهم لايقولون : لاأبَا فيها ، ولارَقِيبَ عليهـا . لأنّ الإضافةَ لاتكون بهـذا المعنـى"[1] وَرَدّ الرضيُّ رأيَ ابن الحاجب هنا ـ كما سَبَق ـ بأنّه لـو كـان الأمرُ كمـا ذكـر لَعُومِلَ المنفيُّ المضافُ إلى النكرة هذه المعاملة .

وقد احتجّ ابنُ الحاجب على قول الخليل وسيبويه بأمرَيْن :

الأول : أنّ (لا) هذه لاتدخُلُ إلّا على النكرات ، ولـو كـان المذكـورُ مضافًا لكـان معرفةً ، وحينئذٍ يَمتنِعُ دخولُ (لا) عليه ، وصِحّةُ دخولها دليلٌ على أنّه غيرُ مضافٍ .

الأمر الثاني : أنّ (لاأبَا لَكَ) و(لاأبَ لَكَ) سَوَاءٌ في المعنى اتفاقا ، و(لاأبَ لَكَ) نكرةٌ بلاخلاف ، فكذا يَلزَمُ أنْ يكونَ (لاأبَا لَكَ) ؛ إذ المعرفةُ لاتُوافِقُ النكرةَ معنًى[2] .

وأجابَ الرضيُّ عن الأول بأنّ (لا) إنّما صَحّ دخولُها على المذكور ـ وإنْ كـان معرفةً في المعنى ـ لأنّه في الصورة نكرةٌ ، ولِذَا لم يُرفَعْ ، ولم يُكرَّرْ . وأجابَ عن الثاني بأنّهم اتفقوا على أنّ معنى الجملتيْن يَعْني : لاأبَا لَكَ ، و:لاأبَ لَكَ ، سَوَاءٌ[3] ، ولم يَتّفقـوا علـى أنّ (أبَـا لَكَ) و(أبَ لَكَ) بمعنًى واحدٍ ، وقد يكونُ المقصودُ من الجملتين واحداً مع أنّ المُسْنَدَ إليـه في إحداهما معرفةٌ ، وفي الأخرى نكرةٌ ، وأضافَ أنّ المسند في (لاأبَا لَكَ) محذوفٌ ، أيْ : لاأبَا لَكَ موجودٌ ، وأمّا في (لاأبَ لَكَ) فهـو : (لَكَ) ، أيْ : لاأبَ موجود لَـكَ ، فالجملةُ الأُولى بمعنى (لاكان أبُوكَ موجودا) ، والثانية بمعنى (لاكان لَـكَ أبٌ) ، ولاخلافَ في اتحاد فحوى الجملتيْن مع كون المُسْنَدِ إليه في إحداهما معرفةً ، وفي الأخرى نكرةً[4] .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٧٩-٥٨٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٨٠-٥٨١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٢٨٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٠-١٨١ .

وماأجاب به الرضيُّ عن إيراد ابن الحاجب الأوّل هو قولُ غيرِ واحدٍ من النحاة ، منهم ابنُ السراج ، قال : "ولِقائلٍ أنْ يقولَ : إذا قُلتَ : إنّ قولهم : (لاأَبا لَكَ) تريدُ به : لاأَباكَ ، فمِنْ أيْنَ جاز هذا التقديرُ ، والمضافُ إلى كافِ المخاطَبِ معرفةٌ ، والمعارفُ لاتعمَلُ فيها (لا)؟ قِيلَ له : إنّ المعنى إذا قُلتَ : لاأَبا لَكَ . الانفصالُ ، كأنّكَ قُلتَ : لاأَبا لَكَ . فتنون لِطُولِ الاسمِ ، وجَعلتَ (لَكَ) مِنْ تمامه ، وأضمرتَ الخبرَ ، ثُمّ حَذفتَ التنوينَ استخفافا ، وأضافوا وألزموا اللامَ لِتَدُلَّ على هذا المعنى ، فهو منفصِلٌ بدخول اللام ، وهو متصِلٌ بالإضافة"[(١)] .

وأوضحُ مِنْ قولِ ابن السراج ماذكره الفارسيُّ بقوله : "وقد تَلحَقُ لامُ الإضافةِ في الإضافة ، وذلك نحو (لاأَبا لِزَيْدٍ) ، فـ(الأَبُ) منصوبٌ بـ(لا) ، واللامُ مقحمَةٌ غيرُ معتدٍّ بها مِنْ جهةِ ثباتِ الألفِ في (الأَبِ) ، ومِنْ جهةِ تهيئةِ الاسمِ لِعَمَلِ (لا) فيه معتدٌّ بها"[(٢)] ، وممن قال بهذا أيضا ابنُ الشجري[(٣)] ، وابن عصفور[(٤)] . وممن أخذ برأي ابن الحاجب في المسألة التي معنا ابنُ مالك غيرَ أنّ وَجْهَ الشَّبَهِ عنده بينَ (غُلامُكَ) و(غُلامَ لَكَ) يُخالفُ ماذكره ابنُ الحاجب ، وقد بَيّن ابنُ مالك هذا الشَّبَهَ بقوله : "وقد تَسقُطُ النونُ ، وتَثبُتُ الألفُ ، فيقالُ لاغُلامَيْ لَكَ .. والوجهُ فيه أنّه مُشبّهٌ بالمضاف .. ووَجْهُ شَبهِه بالمضاف أنّ اللامَ وماجَرّ بها صفةٌ ، والصفةُ مكَمّلَةٌ للموصوف كتكميل المضافِ إليه للمضاف ، ولو جُعلَت اللامُ وماجَرّ بها خبرا لَثَبَتَتِ النونُ ، وسَقطتِ الألفُ لِزَوالِ شَبَهِ الإضافة"[(٥)] .

والذي أختاره هو مذهبُ الخليل وسيبويه ـ وهو ماأَخذ به الرضيُّ ـ وذلك لِوُرودِ اسم (لا) مضافا ـ وإنْ كان شاذّا ـ كما في قوله[(٦)] :

وقد مَاتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرّدٌ ... وأَيُّ كريمٍ ـ لاأَباكَ ـ يُخَلّدُ

---

(١) الأصول ١/٣٨٩ .

(٢) الإيضاح العضدي ص٢٥٨ .

(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/١٢٩ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٢٨ .

(٦) هو مسكين الدارمي . ديوانه ص٣١ . والبيت في : المقتضب ٤/٣٧٥ ، شرح المفصل ٢/١٠٥ .

وقد استشهَدَ بهذا البيتِ سيبويه[١] ، وقال الآخَرُ[٢] :

أَبِالْمَوتِ الذي لابُدَّ أَنّي ... مُلَاقٍ لاأباكِ تُخَوِّفِيني

وأيضا لِقُوَّةِ ماردَّ به الرضيُّ كلامَ ابنِ الحاجب ، وكـذا استقامة مـاأوردَه على رأيِ ابنِ الحاجب . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٢٧٩ .

(٢) البيت منسوب إلى غير شاعر . ينظر : التبصرة ١/٣٩١ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٢٨ ، الخزانة ٤/١٠٥ .

المسألة الرابعة عشرة
في علة امتناع الإضافة في نحو (الضارب زَيْدٍ) عند الفراء

عَرّف ابنُ الحاجب في كافيته الإضافة اللفظية بقوله : "واللفظيّةُ أَنْ يكونَ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثلُ (ضاربِ زيدٍ) و(حَسَنِ الوَجْهِ) ، ولاتفيدُ إلا تخفيفا في اللفظ ، ومِنْ ثَمّتَ جاز (مَرَرتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ) وامتنعَ (بزيدٍ حَسَنِ الوجْهِ) ، وجازَ (الضاربَا زيدٍ) و(الضاربُو زيدٍ) ، وامتنعَ (الضاربُ زيدٍ) خِلافًا للفراء"[1] ، وقد شَرَح قولَه : "وجاز (الضاربا زيدٍ) ... خلافا للفراء" بأَنْ قال : "وجاز (الضاربَا زيدٍ) لأنّه أفادَ تخفيفا بِحَذْفِ النونِ للإضافة ، وامتنعَ (الضاربُ زيدٍ) لأنّ التنوينَ قد زال لأَجْلِ الألفِ واللام ، فلمْ تكُنِ الإضافةُ مفيدةً تخفيفا ، فلِذلِكَ امتنع خِلافا للفراء ، فإنّه أجازها إمّا لأنّه تَوَهَّمَ أنّ التعريفَ إنّما دخلها بعدَ الحكمِ بإضافتها ، فحصَلَ التخفيفُ بالإضافة ، فلَمّا قَصد التعريفَ عُرِّفَ بما يَليقُ به ، وإمّا لأنّه تَوَهَّم أنّه مِثْلُ قولِهم : الضاربُ الرّجُلِ ، والضّاربُكَ . وكِلَا الأمرينِ غيرُ مستقيم"[2] ، وقد بَيّن عدمَ استقامةِ الأمر الثاني - وهو حَمْلُ (الضارب زيد) على (الضّارب الرّجُلِ ، والضّاربكَ) - عند شَرْحه لقوله : "وإنما جاز (الضارب الرّجُلِ) حَمْلًا على المختار في (الحَسَنِ الوجْهِ) ، و(الضّاربكَ) وشِبْهِهِ فِيمَنْ قال : إنّه مضافٌ . حَمْلًا على (ضَارِبِكَ)"[3] فقال : "لأنّهم لَمّا شَبّهوا (الحَسَنِ الوجْهِ) في النّصْبِ - مع صحّة الإضافة - بـ(الضّارب الرّجُلَ) شَبّهوا (الضّارب الرّجُلِ) في صحة الإضافة بـ(الحَسَنِ الوجْهِ) ، وذلك إنّما كان في (الحَسَنِ الوجْهِ) لمجيءِ الألفِ واللامِ في الثاني ، فينبغي أَنْ يُشَبَّه به ماكان موافقًا لَهُ في ذلك ، فلايَلْزَمُ مِنْ جواز (الضّارب الرّجُلِ) جوازُ (الضّارب زَيْدٍ) لِمَا ذَكَرْناه . وأمّا (الضّاربكَ) وشِبْهُه فِيمَنْ قال : إنّه مضافٌ . فلأنّهم حَمَلُوه في صحة الإضافة على (ضَاربِكَ) ؛ أَلَا تَرَى أنّهم إذا وَصَلُوا أسماءَ الفاعلينَ والمفعولينَ بمفعولاتها ، وكانت مضمراتٍ متصلاتٍ التزموا

---

(١) الكافية ص١٢٣-١٢٤ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٩٧-٥٩٨ .
(٣) الكافية ص١٢٤ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص٣٨٨-٣٨٩ .

الإضافةَ ، ولم يَنظروا إلى تحقيق تخفيف ؛ لأنّهم لو أثبتوا فيه التنوينَ ، أو النونَ لجمعوا بين النّقيضَيْن ؛ لأنّ التنوين والنونَ مُشعِرانِ بالتّمام ، والضميرُ المتصلُ في حكْم تتِمةِ الأوّل ، فيصيرُ متّصِلا منفصِلاً في حالٍ واحدةٍ ، فلمّا التزَموا الإضافةَ مِنْ غيرِ تحقيقِ تخفيفٍ في (ضَارِبكَ) حَمَلُوا (الضّارِبكَ) عليه ؛ لأنّه بابٌ واحدٌ . فقد ثَبَتَ أنّه لايُعتَبرُ فيه تخفيفٌ لِمَانعٍ مَنَعَ ، فحَصَلَ مِنْ ذلك أنّه لايَلزَمُ مِنْ صِحّةِ إضافةِ (الضّارِبكَ) صِحّةُ إضافةِ (الضّارِب زيد)"(١).

وقد أورد الرضيُّ هذا الكلامَ ، ثُمّ اعترَض عليه قائلا : "وفيه نظرٌ ، وذلك أنّ للفَرّاء أنْ يقولَ : إذا جازَ لَكَ حَمْلُ ذي اللامِ في (الضّارِبكَ) في وجوبِ الإضافةِ على المجرّد منها لِعِلّةٍ في المجرّد دُونَ ذي اللامِ ، وهي اجتماعُ النقيضَيْن - لو لم يُضَفْ - لِمَا ذَكَرتَ أنّهما مِنْ بابٍ واحدٍ ، فَهَلاّ جازَ لِيَ حَمْلُ ذي اللامِ في (الضّارب زيدٍ) على المجرّد منها ، وهو (ضَارِب زيدٍ) في صِحّةِ الإضافةِ لِعِلّةٍ حاصلةٍ في المجرّد ، دُونَ ذي اللامِ ، وهي حصولُ التخفيفِ بِنَاءً على أنّهما مِنْ بابٍ واحدٍ"(٢) .

الدراسة :

مِنَ المشهورِ في كتبِ النحوِ أنّ الإضافةَ اللفظيةَ لاتفيدُ تعريفا ولاتخصيصا ، وأنّ الغَرَضَ منها هو التخفيفُ في اللفظ ، ولذا جازَ (الضّارِبَا زيدٍ) للتخفيفِ الحاصلِ بحَذْفِ النونِ ، وامتنعَ نحوُ (الضّاربُ زيدٍ) لِعَدمِ التخفيفِ ؛ إذِ التنوينُ في المضافِ سَقَطَ للألفِ واللامِ لاللإضافة . والمجوِّزُ لذلك هو الفرّاءُ .

وقد رَدّ ابنُ الحاجب - كما تَقَدّم - تجويزَ الفراءِ ذلك لأمرَيْنِ أورَدَهما ، ثُمّ دَفَعَهما بِحُجّةِ عدمِ الاستقامةِ فيهما . وحاولَ الرضيُّ - كما سَلَف - أنْ يَدفَعَ اعتراضَ ابنِ الحاجب على الأمرِ الثاني .

هذا ، ويمكنُ أنْ يجابَ عمّا أورده الرضيُّ بما أجاب به عصامُ الدينِ الإسفراييني ، وهو أنّ وَجْهَ حَمْلِ (الضّارِبكَ) على (ضَارِبكَ) دُونَ حَمْلِ (الضّارب زيد) على (ضَارِب زيد)

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٠٠-٦٠١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣٠ .

أَنّ الإضافةَ في (ضَاربكَ) كَأَنّها ليسَتْ للتخفيف ؛ لأَنّه يحصُلُ التخفيفُ لولا الإضافةُ أيضا ، فحُملَ عليه (الضّاربكَ) في الإضافة بدون التخفيفِ[١] . كما يمكنُ دَفْعُ كلامِ الرضيِّ أيضا بما ذَكَره الهنديُّ مِنْ أنّه لو حُمِل (الضّارِب زيدٍ) على (ضَارِب زيدٍ) كما حُمِلَ (الضّاربكَ) على (ضَاربكَ) لم يَبْقَ لاشتراط إفادةِ التخفيفِ فائدةٌ في صورةٍ مَا[٢] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٦٢ .

(٢) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ١٧٠ .

المسألة الخامسة عشرة
في علة منع إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها

نَصَّ ابنُ الحاجب في الكافية على حكْم إضافة الموصوفِ إلى صفته والصفة إلى موصوفها فقال : "ولايُضافُ موصوفٌ إلى صفته ولاصفةٌ إلى موصوفها"[(١)] ، وعَلَّل ذلك في الشَّرح بقوله : "لتعذُّر ذلك لفظًا ومعنىً ، أمّا الأولُ فلو ذَهَبْتَ تُضيفُ الموصوفَ إلى صفته لَكُنْتَ معَرِّفًا للشيءِ بغيرِ ما لم يُقْصدْ به الذاتُ ، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ العالِمِ . فالمقصودُ بالذات إنّما هو (زيدٌ) ، و(العالمُ) لم يَجِئْ إلا لِغَرَض الحكم عليه بالعِلْم ، وأيضا فإنّ كونَه صفةً يقتضي له حكْمَ التبعية ، وكونُه مضافًا إليه يقتضي له حكْمَ المقصودِ بالنسبة إليه فكيف يكونُ الشيْءُ تَبَعًا غيرَ تَبَعٍ مِنْ جهةٍ واحدةٍ؟ وأيضا فإنّ الصفةَ تقتضي أَنْ تكونَ بإعراب الموصوف ، وكونُه مضافًا إليه يقتضي أَنْ يكونَ مخفوضًا بالإضافة ، فيؤدّي إلى أَنْ يكونَ الشيءُ مخفوضًا مرفوعًا ، وهو باطلٌ . وأمّا امتناعُ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفها فالكلامُ فيه كالكلام على الأوّلِ"[(٢)] .

واعتَرَض الرضيّ على بعض كلام ابن الحاجب السابق قائلا : "... وقال المصنفُ : لايجوزُ ذلك ؛ لأنّ تَوافُقَ الصفةِ والموصوفِ في الإعراب واجبٌ . وليس بشيءٍ ؛ لأنّ ذلك إنّما يكونُ إذا بَقِيَا على حالهما ، فأمّا مع طَلَبِ التخفيفِ بالإضافة فلانُسَلِّمُ له ، وهو موضعُ النِّزاعِ"[(٣)] .

الدراسة :

أجاز الكوفيون إضافةَ الموصوفِ إلى صفته والصفةِ إلى موصوفها ، إذ مذهبُهم جوازُ إضافةِ الشيءِ إلى نَفْسه إذا اختلَفَ اللفظانِ[(٤)] . وقال البصريون : لايجوزُ إضافةُ الصفةِ إلى موصوفها ولاالعكسُ ؛ لأنّ الإضافة إنّما يرادُ بها التعريفُ والتخصيص ، والشيءُ لايَتَعَرَّفُ

---

(١) الكافية ص١٢٥ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٢/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/٢ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٤٣٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/٢ .

بنفسه[١] ، وعَلَّل بعضُهم منعَ الإضافة بأَنّ المضافَ إليه رُبَّما يُخالفُ المضافَ في التعريف ، ولايجوزُ المخالفة بينَ الموصوفِ والصفة ، كما أَنّ الموصوفَ يجبُ أَنْ يكونَ أَعْرفَ منَ الصفة ويجبُ أيضا تجريدُ المضافِ إلى المعرفة منَ التعريف[٢] . وعَلَّل ابنُ الحاجبِ منعَ الإضافة ـ كما ذُكرَ آنفا ـ بأُمور رَدَّ الرضيُّ بعضَها .

هذا ، وماجاءَ به الرضيُّ في رَدِّه أَراه وَجيهًا لِمَا بَيَّنه مِنْ أَنّ وجوبَ توافقِ الصفةِ والموصوفِ في الإعراب إنّما يكونُ إذا ظَلَّا على حالهما ، وأَمّا مع طَلَبِ التخفيفِ بالإضافة فلايُشتَرَطُ ذلك . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٨٣ ، المقتصد ٢/٨٩٤-٨٩٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٦٣ .

المسألة السادسة عشرة
في علة التوكيد أولا بالضمير المنفصل في نحو (قَمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ)

اشترَطَ النحاةُ لتوكيد الضميرِ المرفوع المتصل بالنفْس أو العَيْن توكيدَه أَوَّلا بالضميرِ المنفصِلِ ، ومِنْ ذلك ماذَكَره ابنُ الحاجب في الكافية بقوله : "وإذا أُكِّدَ المضمرُ المرفوعُ المتصِلُ بـ(النَّفْس) و(العَيْن) أُكِّدَ بمنفَصِلٍ مثلُ (ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ)" [١] ، وذَكَر في الشَّرْحِ عِلةَ ذلك ، بأَنْ قال : "لأَنّ المرفوعَ المتصلَ مُنَزَّلٌ منزِلَةَ الجزءِ ، فكَرِهوا أَنْ يؤكِّدوا الجُزْءَ بِما هو كالمستَقِلِّ مِنَ الظواهر" [٢] .

وذَكَر الرضيّ في ذلك علةً أخرى ، وقال : "لأَنّ النَّفْسَ والعَيْنَ كثيرا مايلِيانِ العامِلَ وَيقعَانِ غيرَ تأكيدٍ ، نحو (طابَتْ نَفْسُ فُلانٍ) ، و(لَقِيتُ عَيْنَه) ، فلو لم نؤكِّدْ معهما أَوّلا بالمنفصل لَالْتَبَسَ الفاعلُ - إذا كان غائباً أو غائبةً - بالتأكيد نحوُ (زيدٌ جاءَني نَفْسُه) و(هندٌ جاءتْني نَفْسُها) ثُم طَرَدَ الحكْمَ في البواقي مع أنّ ضمائِرَها بارزةٌ ، نحوُ (ضَرَبْتَني أَنْتَ نَفْسُكَ) وإنْ لم يَلتَبِسْ" [٣] ، وَرَدَّ علةَ ابنِ الحاجب بقولهم : مَرَرتُ بِكَ نَفْسِكَ [٤] .

الدراسة :

النحويون على أنّه إذا أُريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بالنَّفْسِ أو العَيْنِ وَجبَ توكيدُه أَوّلا بالضمير المنفصلِ [٥] ، وقد أوردوا في ذلك علّتيْنِ :

إحداهما : ماذَكَرها الرضيّ - كما تَقَدّم - وقد قال بها أكثرُ النحاةِ ، منهم السيرافيّ قال : "وإنّما لم يَحسُنْ في المرفوع إلا بِتقدمة توكيدِ قبلَ النَّفْسِ ؛ لأنّ المرفوعَ يكونُ في النيّة

---

(١) الكافية ص١٣٦ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٥٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٨ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ١/٢٤٧،٢٧٧-٢٧٨ ، المقتضب ٣/٢١٠-٢١١ ، شرح الوافية ص٢٦٦ .

بغيرِ علامةٍ ، والمنصوبُ لايكونُ إلا بِعَلامة ، وقد يَقَعُ في المرفوع اللَّبْسُ في بعض الأحـوالِ ، وذلك أَنَّكَ لو قُلتَ : هندٌ خَرَجَتْ نَفْسُها . فَجَعلْـتَ في (خَرَجَـتْ) ضميرَهَـا ، ثُـمّ جَعلتَ النفْسَ توكيدا لِضَميرِها في (خَرَجَتْ) لَجازَ أَنْ يُتَوَهَّـمَ أَنَّ الفعلَ للنفْس ، فيصيرُ كقولِكَ : هندٌ خَرَجَتْ جَارِيَتُها . وإذا قُلتَ : خَرَجَتْ هي نَفْسُها ، عُلِمَ أَنّها توكيـدٌ"[١] ، وممَّنْ قال بهـذه العلّةِ أيضا ابنُ يعيش[٢] ، وابـن عصفـور[٣] ، وابـن أبـي الربيـع الإشـبيلي[٤] ، والكيشي[٥] ، وركن الدين الإستراباذي[٦] ، والقمولي[٧] ، والجامي[٨] ، والسيوطي[٩] ، والخضري[١٠] .

وأَمّا العلّةُ الأُخرى - وهي التي ذَكَرها ابنُ الحاجب - فقد قال بهـا قِلّـةٌ مِـنَ النحاة ، منهم صَدْرُ الأفاضل الخوارزمي[١١] ، والشَّيخْ يَس[١٢] .

والذي أَميلُ إليه هو علةُ الرضيّ، إذ لايَرِدُ عليها مايَرِدُ على علة ابن الحاجب مِنْ نحو قولهم : مَرَرْتُ بِكَ نَفْسَكَ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٦٩أ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٢ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٦٩-٢٧٠ .

(٤) ينظر : البسيط ١/٣٧٣ .

(٥) ينظر : الإرشاد ص٣٦٠ .

(٦) ينظر : كشف الوافية ص٢٧٣ .

(٧) ينظر : شرح القمولي على الكافية ٢/٤٨٥-٤٨٦ تحقيق / عفاف بنتن .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٦٠ .

(٩) ينظر : الهمع ٢/١٢٢ .

(١٠) ينظر : حاشية الخضري ٢/٥٨ .

(١١) ينظر : التخمير ٢/٨١ .

(١٢) ينظر : حاشية يس على التصريح ٢/١٢٦ .

المسألة السابعة عشرة
في كيفية كون الضمير موضوعا لمتقدم حكما عند قصد الإبهام للتفخيم

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب الضمائر : "والمضمرُ : ماوُضِعَ لمتكلِّمٍ ، أو مخاطَبٍ ، أو غائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُه لفظاً ، أو معنىً ، أو حكماً"(١) .

وأوردَ الرضيُّ كلاماً لابن الحاجب في هذا الشأنِ ، فقال : "قال المصنفُ : أردتُ بالتقدُّم الحكميِّ أنَّكَ إذا قَصَدتَ الإبهامَ للتفخيم ، فتَعَقَّلتَ المفَسِّرَ في ذهنِكَ ، ولم تُصَرِّحْ به للإبهام على المخاطَب ، وأعَدْتَ الضميرَ على ذلك المتَعقَّل ، فكأنَّه راجعٌ إلى المذكور قبلَه ، فذلكَ المتعقَّلُ في حكم المفَسِّر المتقدِّم"(٢) ، ثُمَّ اعترَضَ عليه قائلا : "ولايَتِمُّ ماذكَرَه في باب التنازُع ؛ إذ لايُقصَدُ هناكَ التفخيمُ"(٣) .

الدراسة :

ذَكَر ابنُ الحاجب في شَرْحِه للكافية مواضعَ تقدُّمِ المضمرِ حكْمًا ، فقال : "والتقَدُّمُ الحكْميُّ إنَّما جاءَ في ضمير الشأنِ والقصَّة ، وفي الضمير في (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(رُبَّ) ، وفي الضمير في نحو قولِكَ : ضَرَبَني وضَرَبتُ زيدًا"(٤) . ثُمَّ أخذ يعلِّلُ لمجيء الضمير في كلِّ موضعٍ من هذه المواضع دونَ أنْ يَتقدَّمَ ذِكْرُه ، فقال فيما يَخُصُّ ضميرَ القصة : "فأمَّا ضميرُ الشأنِ والقِصَّةِ فإنَّما جيءَ به مِنْ غير أنْ يَتَقدَّمَ ذِكْرُه قَصْدًا لتعظيم القصة بذِكْرِها مبهَمَةً ليَعظُمَ وَقْعُها في النَّفْسِ ، ثُمَّ تُفَسَّرُ ، فيكونُ ذلك أبلغَ مِنْ ذِكْرِه أوّلا مُفَسَّرًا ، وصار كأنَّه في الحكم عائدٌ على الحديث المتعَقَّل في الذِّهْنِ بينَكَ وبينَ مخاطَبِكَ"(٥) .

وقال في شأن الضمير في (نِعْمَ) وبابه : "وأمَّا الإضمارُ في (نِعْمَ) ، وبابه فلأنَّهم لَمَّا قَصَدوا المدحَ العامَّ والذمَّ العامَّ نَسبوه إلى مُتَعَقَّلٍ في الذِّهْنِ ، وعَرَفُوه باعتبار العَهْدِ الذِّهْنيِّ

(١) الكافية ص١٤٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٠٧/٢ ، وينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٧/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٠٧/٢ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٧/٢ .
(٥) السابق .

باللام ، فقالوا : نِعْمَ الرَّجلُ ، ونِعْمَ الضَّارِبُ ، ونِعْمَ العالِمُ زيدٌ . فلَمَّا كان الغَـرَضُ إنَّمـا هـو نِسْبَتُه إلى المتعقَّلِ في الذهْنِ مِنْ ذلك الجنْسِ جَوَّزوا إضمارَهُ باعتبار ذلِـكَ المعنى ، ولَمَّا كـان إضمارُه إضمارا لِجنسٍ ذي حقائقَ مختلفةٍ الْتَزَموا بيانَ إحدى الحقائقِ بِمَا يُمَيِّزُ الجِنْسَ المقصودَ فقالوا : نِعْمَ رَجُلا ، ونِعْمَ ضَارِبًا . وماأَشْبَهَ ذلك ، ولذلك لو قُلْتَ : نِعْمَ زيدٌ . لم يَجُزْ"[1] ، وبَيَّنَ أَنَّ الإضمارَ في (رُبَّ) على نحو الإضمارِ في (نِعْمَ) [2] .

وقال في أمْرِ الإضمار في باب التنازع : "وإنَّما فَعَلوا ذلك استغناءً بِذِكْرِ الظاهر آخِـرًا مَرَّةً عن أنْ يُذكَرَ مرَّتَيْنِ ، فَسَـوَّغوا الإضمـارَ قَبلَ الذكـرِ حَتَّى كـأَنَّهم قَدَّمـوا الثانيـةَ علـى الأُولَى"[3] . وماذَكَره في شَرْحِ الكافية في شأن ضميرِ القصةِ أَتَى بِمُشَابِهٍ له في الإيضاح[4] .

هذا ماوَقَعَ عليه نَظَري فِيما بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كتبِ ابنِ الحاجب فِيمَا يَتعلَّقُ بِتَقَدُّمِ الضمير حُكْمًا . وبهذا يَتبيَّنُ أَنْ ابنَ الحاجب قَصَرَ قَصْدَ الإبهامِ للتفخيم على ضمـير القصـة والشَّـأْن فَحَسْب ، وأَنَّ الإضمارَ في باب التنازع ليس داخِلا مَعَه ، وعليـه يكـونُ اعـتراضُ الرضـيِّ لاوَجْهَ له . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٧٧-٦٧٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٧٨ .

(٣) السابق .

(٤) ينظر : الإيضاح ١/٤٧٢ .

المسألة الثامنة عشرة
في علة أنّ حَدّ ابن الحاجب للموصول ليس فيه دَوْر

حَدَّ ابنُ الحاجب الاسمَ الموصولَ في الكافية بقوله : "الموصولُ : مالايَتِمُّ جزءا إلّا بِصِلَةٍ وعائدٍ ، وصِلَتُه جملةٌ خبريةٌ ، والعائدُ ضميرٌ لَه"[(١)] ، وأَرادَ في الشَّرْح أَنْ يدفَعَ عن حَدّه ماقد يُوهِمُ وقوعَهُ في الدَّور ، فقال : "وليس ذلِكَ كقولك : العالِمُ مَنْ قامَ به العِلْمُ . لأنّ المرادَ حَدُّ الموصولِ في الاصطلاح ، لاحَدُّ الموصولِ في اللغة . ولو جَعَلتَ موضعَ قولِكَ : (بصلة) قولَكَ : (بجُملَةٍ) ، لارتفعَ الإشكالُ ، ولكنَّه جَرَى في ذلك على الاصطلاح في تسميتها صِلةً ، ولذلك فَسَّرَ الصِّلةَ لِيَرْتفعَ الإشكالُ"[(٢)] .

وتناولَ الرضيُّ كلامَ ابن الحاجب في الكافية بالشَّرح مع مزيدِ إيضاحٍ ، ثُمَّ عَقَّبَ عليه بقوله : "قال المصنفُ : ليس قولُنا : الموصولُ مالايَتِمُّ جزءا إلا بصلةٍ . مِنْ قَبِيل : العالِمُ مَنْ قامَ به العِلْمُ ، أيْ : مِنْ باب تعريفِ الشيءِ بنَفْسه وذلك محالٌ ، وذلك أنّ المجهولَ في قولك : (العالِمُ) ماهِيَّةُ العِلْم ، لاكَوْنُه ذا عِلْمٍ ، إذْ كُلُّ أحدٍ يَعلَمُ أنّ الفاعلَ ذو الفِعل ، فلَوْ بَيَّنَ العِلْمَ في الحَدّ ، وقال : العالِمُ مَنْ قامَ به المَاهيةُ الفُلانيةُ . لَتَمَّ الحَدُّ ، وكذلكَ هَهُنا ، كُلُّ أحدٍ يَعرفُ أنّ الموصولَ الذي يُلْحَقُ به صِلةٌ ، وإنّما الإشكالُ في ماهيّة الصلة ، أيّ شيءٍ هي؟ فتعريفُ الموصولِ بالصلة تعريفُ الشيءِ بما لايشكلُ مِنْ ذلك الشيءِ إلّا هو ، فقال المصنف : إنّما قُلتُ : إنّه ليس مِنْ هذا الباب ؛ لأنّ المرادَ بالموصول الموصولُ في الاصطلاح ، لافي اللغة ثُمّ قال : إنّما قُلتُ : (بصِلَةٍ) . ولَم أَقُلْ : بجُملة . جَرْيًا على اصطلاحهم . فَعَلَى هذا وَقَعَ فيما فَرَّ مِنْه ؛ لأنّ معنى كلامه إذن أنّ الموصولَ في الاصطلاح هو المحتاجُ إلى مايُسَمّى صِلةً في الاصطلاح ، ومعنى الموصول والمحتاج إلى الصلة شيءٌ واحدٌ . ثُمّ قال : وفَسَّرْتُ الصلةَ بقَولي : (وصِلَتُهُ جملةٌ خبريةٌ) لِيرتفعَ الإشكالُ . فقد أَقَرَّ بأنّ في نفْس الحدّ إشكالا مِنْ دُونِ التفسير"[(٣)] .

(١) الكافية ص١٥٢ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٢٠/٣-٧٢١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٥/٣-٦ .

الدراسة :

عَرَّف فريقٌ من النحاة الاسمَ الموصولَ بما يَتِمُّ معناه بجملة وعائد ، ومِنْ هؤلاء الزمخشريُّ ، قال : "والموصولُ مالابُدَّ لَهُ في تَمامِه اسْمًا مِنْ جملة تَرْدِفُهُ مِنَ الجُمَلِ التي تَقَعُ صفاتٍ ، ومِنْ ضمير فيها يَرجِعُ إليها"(١) ، ومِمَّنْ عَرَّفه بنحوٍ مِنْ ذلك ابنُ مالكٍ(٢) ، وابنه بدر الدين(٣) ، والفاكهي(٤) . وعَرَّفه آخرونَ بما يَتِمُّ معناه بصلةٍ وعائدٍ ، ومِمَّنْ عَرَّفه بهذا التعريف الفارسيُّ ، قال :"فالأسماءُ الموصولةُ نحوُ قولهم : الذي والتي ... ومعنى الموصولة أنَّها تَتِمُّ بصلاتٍ وعَوائدَ تُضَمُّ إليها"(٥) ، وحَدَّه بذلك أيضا ابنُ جني(٦) . وتَقَدَّم ماذَكَره ابنُ الحاجب في حَدِّه وتعليلِه لهذا الحَدِّ ، وكذلكَ ماأَخذه الرضيُّ عليه .

وقد حاولَ كلٌّ مِنَ الهندي وعصام الدين الإسفراييني أَنْ يدفَعَ عَن ابن الحاجب مارَمَاهُ به الرضيُّ ، أمّا الهنديُّ فَذَكر أنّ ماصنعه ابنُ الحاجب في تعريفه الموصولَ - مِن اعتبار أَخْذ الصلة فيه - ليس مِنْ باب تعريف الشيء بنَفْسه ، وإنّما هو مِنْ باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخَرَ مِنْ غير أَنْ يعودَ إلى المحدود حتّى لايَلزَمَ الدَّور ، وأَضافَ أنّه لو قال المصنفُ في التعريف : مالايَتِمُّ جزءا إلا بجملة خبرية وضمير له . لكانَ أَخْصَرَ ، وأَوضَحَ ، لَكِنَّ المصنفَ سَلَكَ طريقَ الإجمالِ والتفصيل ، وذلك مِنْ بابِ البلاغة ،وقَصْدِ بيانِ المصطلَح عليه لتلكَ الجملة ، وذلكَ الضمير(٧) .

وأمّا عصامُ الدين فذَهَب إلى أنّ الرضيَّ فَهِمَ مِنْ كلام ابن الحاجب مالم يَرْمِ إليه ، قال عصامُ الدين : "قال المصنفُ - بعدَ تصريحه بأنّ المرادَ بالصلة اللغويُّ - : إنّما قُلتُ : (بصلَة) ولم أَقُلْ : (بجُملة) جَرْيًا على اصطلاحهم . فَفَهِمَ منه الرضيُّ ومَنْ تَبِعه أنّه أرادَ به أنّه

---

(١) المفصل ص١٤٢ .
(٢) ينظر : التسهيل ص٣٣ .
(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٨١ .
(٤) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢٠٧/١ .
(٥) الإيضاح العضدي ص٩٧ .
(٦) ينظر : اللمع ص٢٤٧-٢٤٨ .
(٧) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٠٧ .

ذَكَر الصلةَ الاصطلاحيةَ ، فاعترَضُوا عليه بأنّه وَقَع فيما فرّ منه من تعريف الشيء بما يتوقّف عليه ، وتناقَضَ حيثُ نَفَى كونَ التعريفِ بالصلةِ الاصطلاحيةِ ، والتزَمَه . وهو بريءٌ ممّا فهِمُوا ؛ لأنّه أرادَ أنّه عرّفَ الموصولَ بما لايتمّ جزءا إلا بصلة ، ولم يعرّفه بما لايتمّ جزءا إلّا بجملة جَرَيًا على اصطلاحهم على وَضْعِ الموصول لهذا المفهوم ، فجاءَ بمصطلحهم بعَيْنه ، لابما يُساويه - إنْ صَحَّ - ثُمّ قال : وفَسَّرتُ الصلةَ بعدُ بقولي : (وصِلَتُه جملةٌ خبريّةٌ) ليرتفعَ الإشكالُ . قال الرضيُّ : فقد اعترَفَ بأنّ في نَفْسِ الحدّ إشكالا مِنْ دون التفسير . ولأيَردُ أنّ المرادَ بالإشكالِ الإشكالُ في تعريف الصلة ؛ لأنّه لايُعرَفُ بدُونِ معرفةِ الموصول . مُرادُه عَرَّفتُ الصلةَ بعدَ تعريفِ الموصولِ ؛ ليرتفِعَ الإشكالُ في تعريفه كما يُفصِحُ عنه قولُه بعدُ"(١).

والذي يرجح عندي - والله أعلم - هو قولُ الرضيّ ؛ وذلك لأمرَيْن :

أوَّلُهما : تصريحُ ابن الحاجب بأنّ الذي جَرَى فيه على اصطلاحهم هو الصلةُ ، وليس وَضْعَ الموصولِ لهذا المفهوم ، كما ذَكَر عصامُ الدين .

وثانيهما : أنّ ابنَ الحاجب ذَكَرَ أنّه لو وَضَعَ لفظَ (بجملة) موضعَ (بصلة) لَزَالَ الإشكالُ ، وأنّه إنّما فَسَّرَ الصلةَ بهذا التفسيرِ ليَزُولَ الإشكالُ الذي سَبّبه الصلةُ ، وليس الموصول كما ذَكَر عصامُ الدين . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الكافية للعصام ص١٩٧ .

المسألة التاسعة عشرة
في علة عدم عدّ اسم الفِعْل (فَعَالِ) من صيغ الأفعال

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب أسماء الأفعال : "و(فَعَالِ) بمعنى الأمر مِنَ الثلاثي قياسيٌّ ، كـ(نَزَالِ) بمعنى : (انزلْ)" [(١)] ، وقال في شَرْح هذا الكلام : "يَعْني أنّ كُلَّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ لَكَ أنْ تبنيَ منه (فَعَالِ) بمعنى (افْعَلْ) .. ولو قيل : إنّ هذه الصيغةَ مِنَ الثلاثي فِعْلُ أمْرٍ لم يكنْ بعيدا ؛ لأنّها جَرَت في الفعل على صيغة واحدةٍ كجَرَيانِ صيغة (افْعَلْ) ، ولكنّه لم يَقُلْه أحدٌ منهم لِما رَأوْا (فَعَالِ) من صيغ الأفعال[(٢)] .

قال الرضيّ معقّبا على هذه العلة : "وهذه علّةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنّه لامَنْعَ مِن اشتراك الأسماءِ والأفعالِ في صيغة ، كما في (فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل)" [(٣)] .

الدراسة :

أسماءُ الأفعالِ عند النحويين أسماءٌ قامت مَقامَ الأفعال ، فمدلُولُها مدلولُ الفعلِ ، لَكِنَّ أحكامَها تخالفُ أحكامَه ، فهي بالنظر إلى أحكامها أسماءٌ ، وبالنظر إلى مدلولها أفعالٌ ، وقد كَشَف بعضُ النحاة عن وَجْهِ مفارقةِ هذه الأسماءِ للأفعال ، ومما ذُكِرَ في ذلك :

١ - أنّها لاتَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ ، فلايجوزُ الإضمارُ فيها ، بل يقال : (نَزَالِ) للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ .

٢ - أنّه لايجوزُ تقديمُ معمولِها عليها ، فلايصحُّ أنْ يقالَ : زيدًا عَلَيْكَ ، وعَمْرًا دُونَكَ.

وممن ذَكر هذيْنِ الفرقيْنِ سيبويه ، فقد ذَكر الأوّلَ بقوله : "واعْلَمْ أنّ هذه الحروفَ التي هي أسماءٌ للفعل لاتظهَرُ فيها علامةُ المضمر ؛ وذلك أنّها أسماءٌ ، وليسَتْ على الأمثلة التي أُخِذَت مِنَ الفِعْلِ الحادثِ فيمَا مَضَى ، وفيما يُسْتَقْبَلُ ، وفي يَوْمِكَ"[(٤)] . وقال في الثاني :

---

(١) الكافية ص١٥٦ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٧/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٠٧/٣ .

(٤) كتاب سيبويه ٢٤٢/١ .

"واعْلَمْ أنّهُ يَقْبُحُ : زيداً عَلَيْكَ ، وزيداً حَذَرَكَ ؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعـل ، فقَبُحَ أَنْ يَجْرِيَ ماليس مِنَ الأمثلة مُجْرَاهَا"[1] ، ومِمَّنْ أَتَى بهذَيْنِ الحكميْنِ أيضا المبرِّدُ[2] ، وابـنُ السـراج[3] ، وعبـد القـاهر الجرجـاني[4] ، وابـن مـالك[5] . وممـن أوردَ الحكـمَ الثـانيَ الفارسـيُّ[6] ، والكيشي[7] .

وجَعَل ابنُ الحاجب ـ كما تَقَدَّم ـ وَضْعَ أسماءِ الأفعالِ ، كـ(نَزَالِ ودَرَاكِ) على صيغـة الأسماء عِلَّةً لِمَنْعِ عدِّها مِنَ الأفعال ، وضَعَّفَ الرضيُّ هذه العلةَ بَما بُيِّنَ سابقًا .

والذي آخُذُ به هو قولُ الرضيِّ لِمَا احتَـجَّ بـه مـن وجـود أوزانٍ مشـتركةٍ بـين بعـضِ الأسماءِ والأفعالِ ، نحو : (فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل) ، فمثَـالُ (فَعَـل) مِـنَ الأسماء (قَلَـمٌ) ، ومِـنَ الأفعال (كَتَبَ) ، ومثالُ (فَعِل) مِنَ الأسماء (كَبِدٌ) ، ومِنَ الأفعال (سَمِعَ) ، ومثـالُ (فَعُـل)مِـنَ الأسماء (عَضُدٌ) ، ومِنَ الأفعال (شَرُفَ) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٢٥٢/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٠٢/٣، ٢١٠ .

(٣) ينظر : الأصول ١٤٢/١-١٤٣ .

(٤) ينظر : المقتصد ٥٦٩/١، ٥٧٦-٥٧٧ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٨٧/٣-١٣٨٨ .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٩٢ .

(٧) ينظر :الإرشاد ص٢٠٧ .

المسألة العشرون : في علة بناء (لَدُنْ)

تعرَّض ابنُ الحاجب في شَرْحه على الكافية لِعِلّةِ بناءِ (لَدُنْ) ، وقال : "وإنَّما بُنِيَت لأنَّ وَضْعَ (لَدْ) و(لُدْ) و(لَدُ) وَضْعُ الحـروفِ ، وأُجْرِيَت بقيةُ اللغاتِ مُجْرَاهَا لاتفاقها مَعَها في لفظها ومعناها ، وهذا أَشْبَهُ مايُعَلَّلُ به بناؤُها . ولو لم يَجِئْ إلّا (لَدَى) ونحوُها مِنْ لغاتها لم يكُنْ لبنائها وَجْهٌ ؛ لأنَّها مثلُ (عِنْدَ) ، ولايُخْتَلَفُ في إعراب (عِنْدَ) ، فكذلك كانت تكونُ هذه ، ولكنْ لَمَّا جَاءَ منها ماوَضْعُه وَضْعُ الحروفِ أَشْبَهَ الحرْفَ ، ثُمَّ أُجرِيَ البابُ مُجْرى واحداً كما تَقَدَّمَ"[١] .

وخالفَ الرضيُّ ابنَ الحاجب في علّة بنائها ، وارتَضَى وَجْهًا آخَرَ حيث قال : "والذي أَرَى أَنَّ جَوازَ وَضْعِ بعضِ الأسماءِ وَضْعَ الحروفِ أَيْ : على أَقَلَّ مِنْ ثلاثة أحرفٍ بِناءً مِنَ الواضعِ على مايَعْلَمُ مِنْ كونها حالَ الاستعمالِ في الكلام مبنيةً لمشابهتها للمبني .. فالوَجْهُ إذن في بناءِ (لَدُنْ) أَنْ يقالَ : إنَّه زادَ على سائرِ الظروفِ غيرِ المتصرِّفة في عدم التصرُّفِ بكونه مَعَ عدم تَصَرُّفِه لازمًا لمعْنَى الابتداءِ ، فَتَوَغَّلَ في مشابهة الحروفِ دُونَها"[٢] .

الدراسة :

مِمّا أورده النحاةُ في شَأْنِ (لَدُنْ) أنها تخالِفُ (عِنْدَ) في بنائها عندَ الأكثرِ ، ولُزُومُها ابتداءَ الغايةِ وعَدَمِ الإخبارِ بِهَا ، وجَرِّها بِـ(مِنْ) غالبًا[٣] . وقد تباينت آراؤُهم في علّة بناءِ (لَدُنْ) ، فَرَجَعَ بعضُهم بِناءَهَا إلى مابينَها وبينَ (عِنْدَ) مِنْ فروق ، وعَزَا آخرونَ ذلك إلى غيرِ هذه الفروقِ .

ومِمَّنْ رَدَّ علّةَ البناءِ إلى هذه الفروقِ سيبويهِ ، فقد جَعَلَ سببَ بنائها عدمَ تَمكُّنِها في الكلام تَمَكُّنَ (عِنْدَ) مطلقا ، قال : "وجُزِمَتْ (لَدُنْ) ، ولم تُجْعَلْ كـ(عِنْدَ) لأنَّها لاتَمكَّنُ في

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٨٠-٧٨١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٢١-٢٢٢ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣/٢٨٦ ، شرحه للسيرافي ١/٢١٢ ، تحقيق د.رمضان عبد التواب .

الكلام تَمَكُّنَ (عِنْدَ) ، ولاتَقَعُ في جميع مواقعِهِ ، فجُعِلَ بمنزلة (قَطُّ) لأنّها غيرُ متمكّنة"[١] . ومن قال بعلة سيبويه الرضيّ ، وابنُ مالك[٢] ، وابن عقيل[٣] ، والسيوطي[٤] ، والشيخ يس[٥] ، والخضري[٦] . وحَصَرَ السيرافيُّ عدمَ تصَرّفها - وهو سببُ بنائِها عندَه أيضاً - في دلالتها على الملاصقة لُزُومًا ، قال : "ومِنْ ذلك (لَدُنْ) .. فإنْ قال قائلٌ : فَهَلَّا أُعرِبَتْ كما أُعرِبَتْ (عِنْدَ)؟ فالجوابُ في ذلك أنّ (عِنْدَ) تَوَسَّعوا فيها ، وأوقعوها على مابحَضْرتكَ . ومايَبْعُدُ ، وإنْ كان أصلُها للحاضر ، فقالوا : عِنْدي مالٌ . وإنْ كان بـ(خُراسَانَ) ، وأَنْتَ بمدينة (السَّلام) ، و : فُلانٌ عنده عِلْمٌ . وإنْ لَمْ يَعْنُوا به الحضْرةَ . وقد كان حكْمُ (عِنْدَ) في البناء حكْمَ (لَدُنْ) لولا مالَحِقَها مِنَ التصريف الذي ذَكَرْناه ، و(لَدُنْ) لايَتَجاوَزُ بها حضرةُ الشيء ، فلذلك بُنِيَ"[٧] . وممن رَجَعَ بناءَ (لَدُنْ) إلى غير مفارقتها لـ(عِنْدَ) ابنُ الحاجب ، وقد ذُكِرَ رأيه في أوّل المسألةِ ، وممن وافَقَه في رأيه الجامي[٨] . وَرَدَّ عصامُ الدين الإسفراييني هذا الرأي بعَدَم جواز بناءِ الأصْل على مايحصُلُ بالتصرف فيه حيث إنّ وُجودَه بعدَ بنائه كما هو الظاهر"[٩] .

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٢٨٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٦ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٣/٦٧ .

(٤) ينظر : الهمع ١/٢١٥ .

(٥) ينظر : شرح التصريح مع حاشية يس ٢/٤٦ .

(٦) ينظر : حاشية الخضري ٢/١٣ .

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢١٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب .

(٨) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/١٤٥ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢١ .

وذهب أبو حيانَ إلى أنّ علةَ بناءِ (لَدُنْ) هو دِلالَتُها على الملاصقة والقُرْبِ زيادةٌ على الظرفية المفادَةِ بـ(عِنْدَ) ، وهذا ـ أعْنِي الملاصقةَ ـ معنىً جزئيٌّ حقُّه الحرفُ ، ولَكِنَّ العربَ لم تَضَعْه[١] . ورأى عصامُ الدينِ الإسفراييني أنْ يكونَ بناءُ (لَدُنْ) لِتَضَمُّنِها معنى (مِنْ) الابتدائيةِ ، قال : "قيل : عِلّةُ بنائِها وُضْعُ بعضِها وَضْعَ الحروفِ ... وقيل : استلزامُه الابتداءَ الذي هو معنى (مِنْ) . هذا ، والأَقْرَبُ أنْ يقالَ : بتضمينه معنى (مِنْ) ، ويجعلِ دخولِهِ تأكيدا ، ولايُقَدَّرُ (مِنْ) إذا لم يُذْكَرْ"[٢] . والذي أختاره هو قول سيبويه . والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : حاشية الخضري ٢٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢١ .

المسألة الحادية والعشرون
في علة ذكر ابن الحاجب لكلمة (مذكر)
في شروط جمع المذكر السالم

لجمع المذكّر السّالم شروطٌ ذَكَرها ابنُ الحاجب في الكافية بقوله : ".. وشَرْطُه إنْ كان اسمًا فمذكَّرٌ عَلَم يعقِلُ . وإنْ كان صفةً فمذكَّرٌ يعقِلُ"(١) . قال في الشّرح : "وكان يستغني عن قوله : (مُذكَّر) ؛ لأنّ الكلامَ في جمع المذكّر ، وإنّما ذَكَره لِرَفع وَهم مَنْ يظُنُّ أنّه كالَّقب ، أو يَذْهلُ عن تقديم التذكير ، أو يظُنُّ أنّ نحوَ (طَلْحَة) داخلٌ"(٢) .

وقد أورد الرضيُّ ماذَكَره المصنفُ في شَرْحه ، ثُمّ عَقَّب على التعليلَيْن الأوّلِ والثاني بقوله : "ولاشَكّ في بُرودة هذيْن العُذْريْن"(٣) ، وقال عن الثالث : "وهذا أيضا ليس بشيء ؛ لأنّ نحوَ (طَلْحَة) إنْ خَرَجَ بقوله : (فمذَكَّر) يَخْرُجُ أيضا بقوله : (جَمْع المذَكَّر) . وإنْ لم يَخْرُجْ بالأوّل ؛ لأنّه مذكَّرُ المعنى ، لامذكَّرُ اللفظِ لم يَخْرُجْ بالثاني أيضا"(٤) .

الدراسة :

أورد ابنُ الحاجب تعليلا لِعَدِّه شَرْطَ التذكير - مع إمكان الاستغناء عنه - مِنْ شروط الاسم الذي يَصِحُّ جمعُه جمعَ مذكر سالما عِلَلا ثلاثا ، الأُولَيَان منها الضّعفُ فيهما - كما ذَكَر الرضيُّ - واضحٌ ، وأمّا مايتعلّقُ بالعلة الثالثة فأقولُ : قد عَدَّ ابنُ الحاجب مِنْ شروط الصفة حتّى تُجمَعَ جَمْعا مذكرا سَالما أنْ تكونَ مجرَّدةً مِنَ التاء ، قال في الكافية : "وإنْ كان صفةً فمذَكَّرٌ يعقِلُ .. ولاتاء تأنيث ، مثل (عَلَّامَة)"(٥) ، وقد عَلَّل تصريحَه بهذا الشرط بقوله في الشَّرح : "وكان يستغني عن ذلك لأنّا قد قُلنا : شَرْطُه أنْ يكونَ مذكَّرًا . و(عَلّامَة) مؤنثٌ ، وإنّما ذَكَره لِقطع وَهم مَنْ يَتوَهّمُ أنّ المرادَبالتذكير مِنْ جهة المعنى ، فقَطَعَ

(١) الكافية ص١٧٥ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٠ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٢ .
(٤) السابق .
(٥) الكافية ص١٧٥ .

ذلك الوَهمَ"[١] فالمصنفُ هنا بقوله في شروط الصفة : (ولابتاءِ تأنيثٍ) قَطَعَ وَهـمَ مَنْ يَظُنُّ أَنّ نحوَ (عَلَّامَة) ـ نَظَرًا إلى المعنى ـ داخِلٌ في قوله : (فَمُذَكَّر) ، كما قَطَعَ بقوله في شروط الاسم : (فَمُذَكَّر) . وَهمَ مَنْ يَتوهَّمُ أنّ نحوَ (طَلْحَة) ـ بالنَّظَر إلى المعنى أيضا ـ داخِلٌ في جَمْع المذكّرِ ، بَيْدَ أنّه يَرِدُ على هذا الأخيرِ ـ كما ذَكَـر الرضيُّ ـ أنّ (طلحـةَ) إنْ خَـرَجَ بقولـه : (فمذكّر) يَخرُجُ أيضا بقولـه : (جَمْع المذَكّر) ، وإنْ لم يَخرُجْ بـالأوّل ـ لأنّـه مذكّرُ المعنى لامذكّرُ اللفظِ ـ لم يَخرُجْ بالثاني . ولاخَلاصَ ـ في نظري ـ مِنْ خـروج نحـوِ (طَلْحَةَ) إلّا بِمَا خَرَجَ به نحوُ (عَلَّامَةَ) ، وهو التنصيصُ على التجرّد مِنَ التاءِ . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢١/٣ .

المسألة الثانية والعشرون
في علة عدم الإضمار في المصدر ، وكذا جواز حذف فاعله

مِنْ أحكام المصدر أنَّه لايُضمَرُ فيه كما يُضمَرُ في اسْم الفاعل ، وأنّه يجوزُ حَذْفُ فاعله ، وقد بَيَّن ابنُ الحاجب ذلك بقوله في الكافية : "المصدرُ : اسْمُ الحَدَثِ ... ولايُضمَرُ فيه ، ولايَلزَمُ ذِكْرُ الفاعل"[1] وكَشَفَ في الشَّرْح عن علة منع الإضمار بأنْ قال : "لأنَّه لو أُضمرَ فيه لأدَّى إلى مالايَستقيمُ ؛ لأنَّه لو أُضمرَ فيه لأُضمرَ المثنَّى والمجموعُ ، ولَوْ أُضمرَ المثنَّى والمجموعُ لجُمعَ الاسْمُ لَهُ وثُنِّيَ ، ولو جُمعَ له وثُنِّيَ لَبَطَلَتْ تثنيتُه وجَمْعُه لِنَفْسه ، وهو مستحقٌ ذلك باعتبار مدلوله ، فكانَ يؤدّي إلى جمعيْن أو تثنيتيْن في اسْم واحد ، وهو غيرُ مستقيم ، أو إلى إسْقاط تثنية الاسم وجَمْعه المستَحقّهما هو لِنَفْسه لأَمْر عَرَضَ لَهُ مِنْ فاعله"[2] . كما أظهرَ علّةَ جواز حذف فاعلِ المصدر بقوله : "وإنَّما لم يَلْزَمْ ذِكْرُ الفاعل ؛ لأنَّ التزامَهُ كان يؤدّي إلى الإضمار فيه عِنْدَما يكونُ لغائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُه ، أو متكلّم ، أو مخاطَب"[3] .

ولم يُسَلِّم الرضيُّ بِعِلَّتَي ابن الحاجب ، فَرَدَّ الأُولَى بقوله : "ولقائلٍ أنْ يقولَ : يجوزُ أَنْ يتحمَّلَ ضميرَ المثنّى والمجموع ، ولايُثَنّى ولايُجمَعُ ، كاسْم الفِعْل والظَّرْف"[4] ورَدَّ الثانيةَ قائلا : "ولقائلٍ أنْ يمنعَ القياسَ ، لأداء القياس إلى الإضمار الممتنعِ على زَعْمه ، بخلاف الفِعْل وغيْره"[5] .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ للمصدر أحكامًا ، منها : أنَّه لايَستَتِرُ فيه الفاعلُ كما يَسْتَتِرُ في الفِعْل واسم الفاعل وأيضا أنَّه يجوزُ حَذْفُ فاعِله ، ومِمَّنْ ذَكَر هذا سيبويه ، قال : "هذا بابٌ مِنَ

---

(١) الكافية ص١٧٨ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٧ .

(٣) السابق .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٠٨ .

(٥) السابق .

المصادر جَرَى مَجْرَى الفعلِ المضارعِ في عمله ومعناه ، وذلك قولُكَ : عَجِبتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدا فمعناه أنّه يَضْرِبُ زيدًا .. وإنّما خَالفَ هذا الاسمُ الذي جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ المضارعِ في أنّ فيه فاعلا ومفعولا ؛ لأنّكَ إذا قُلتَ : هذا ضَارِبٌ . فقد جئتَ بالفاعلِ وذَكَرْتَه ، وإذا قُلْتَ عَجِبتُ مِنْ ضَرْبٍ . فإنّكَ لم تَذْكُرِ الفاعلَ ، فالمصدرُ ليس بالفاعلِ ، وإنْ كان فيه دَليلٌ على الفاعلِ ، فلذلك احْتَجْتَ فيه إلى فاعلٍ ومفعولٍ ، ولم تَحتجْ حينَ قُلتَ : هذا ضَارِبٌ زيدا . إلى فاعلٍ ظاهرٍ ؛ لأنّ المضمرَ في (ضَارِبٌ) هو الفاعلُ"[1] وممّنْ ذَكَرَ هذيْنِ الحكمَيْنِ أيضا ابنُ الحاجبِ ، وقد تَقَدَّمَ .

وقد أورد ابنُ الحاجبِ في تعليلِ عدمِ جوازِ الإضمارِ في المصدرِ ، وفي تعليله جوازَ حَذْفِ الفاعلِ غَيْرَ وَجْهٍ ، ففي الأمالي ، وفي شَرْحِ الوافية بَيَّنَ علّةَ عدمِ استتارِ الضميرِ في المصدرِ بأنّه لَوْ أُضمِرَ فيه لأُضمِرَ مثنّى ومجموعًا ، ولو أُضمِرَ مثنّى ومجموعًا لَوَجَبَ أنْ يكونَ مستترًا ؛ لأنّه ليس في الأسماءِ ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ ، وذلكَ مِنْ خواصِّ الفِعْلِ . ولَوْ أُضمِرَ مستترًا لَوَجَبتْ عَلامةُ التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنَّ كُلَّ ضميرٍ مستترٍ لمثنّى أو جَمْعٍ لابُدَّ لَهُ مِنْ دلالةٍ عليه ، ولو اتصَلَتْ به علامةُ التثنيةِ لَوَجَبَ أنْ يقالَ : ضَرْبَانِ ، ولو قيلَ : ضَرْبَانِ ، لكانَ ظاهرا في تثنيةِ نَفْسِ الضَّرْبِ ، فيؤدّي إلى إبهامِ غيرِ مَقْصودٍ ؛ لأنّ الغَرَضَ تثنيةُ الفاعلِ ، وهذا يُفهَمُ مِنْ تثنيتِه تثنيةُ نَفْسِ المصدرِ لاالفاعلِ ، فلَمّا أدّى إلى ذلك امتنعَ الإضمارُ فيه[2] .

ورَدَّ في الأمالي علةَ جوازِ حَذْفِ الفاعلِ إلى أمرَيْنِ :

أحدُهما : أنّه لَوْ وَجَبَ ذِكْرُ الفاعلِ مع المصدرِ لَوَجَبَ إضمارُه ـ إذا كانَ لغائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُه أو كان لمخاطَبٍ أو متكلّمٍ ـ والإضمارُ يؤدّي إلى الفسادِ المذكورِ أوّلا .

والآخَرُ : أنّ المعنى الذي أُضمِرَ مِنْ أجله الفاعلُ في الفِعْلِ مفقودٌ في المصدرِ ، وإنّما لَزِمَ في الفعلِ مِنْ حيث كان مع مرفوعه جملةً ، والجملةُ لابُدَّ لهـا مِن مسنَدٍ إليه ، فوَجَبَ ذِكْرُ الفاعلِ لتحصُلَ الجملةُ مستقلّةً ، وأمّا المصدرُ فلايكونُ مع فاعله جملةً أبدًا[3] .

---

(١) كتاب سيبويه ١٨٩/١ .

(٢) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٨٢/٣-٨٣ ، شرح الوافية ص٣٢٢ .

(٣) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٨٣/٣ .

هذا ، ويمكِنُ الإجابةُ عَمّا أورده الرضيُّ على العلة الأُولَى بِمَا أجابَ به الهنديُّ ، وهو أَنّ الإضمارَ في الظرف واسم الفِعْلِ تَسَامحٌ باعتبارِ قيامِهِمَا مَقَامَ ماأُضمِرَ فيه لاحقيقةً ، والمصدرُ غيرُ قائِمٍ مَقَامَ غيْرِه[٢] . وبِثُبوت صلاحيّةِ العلّةِ الأُولَى تَصْلُحُ العلّةُ الثانيةُ المترتِّبةُ عليها ، وينَدِفعُ اعتراضُ الرضيِّ على هذه العلة أيضا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٤٩ .

المسألة الثالثة والعشرون
في علة تسمية باب (اسم الفاعل) بهذا الاسم

تَحدّثَ ابنُ الحاجب في الكافية عن كيفية صياغة اسم الفاعلِ مِنَ الثلاثي وغيره ، فقال : "صيغتُه مِنَ الثلاثيِّ المجرّد على (فَاعِل) ، ومِنْ غيْرِ الثلاثيِّ على صيغةِ المضارع بِميمٍ مضمومةٍ ، وكَسْرِ ماقَبلَ الآخِرِ"(١) . وفي الشرحِ عَلّلَ تسميةَ البابِ باسْمِ الفاعلِ بأَنْ قال : "وبه سُمّيَ لكثرةِ الثلاثيّ ، فجَعَلوا أَصْلَ الباب له"(٢) .

وقد أورد الرضيّ هذا التعليلَ ، ثُمّ قال معترضا : "وفيمَا قال نَظَرٌ ؛ لأنّه ليس القَصْدُ بقولهم : اسْمُ الفَاعِل . اسْمَ الصيغةِ الآتيةِ على وَزْنِ اسْمِ الفاعلِ ، ولاالمُسْتَفْعِل ، بل المرادُ : اسْمُ مافَعَلَ الشّيءَ . ولَم يَأْتِ (المُفْعِل) و(المُنْفَعِل) و(المُتَفَعّل) بمعنى الـذي فَعَلَ الشيءَ حَتّى يقالَ اسْمُ (المُفْعِل) . بَلَى لو قال : إنّهم أطلقوا اسْمَ الفاعلِ على مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الفِعْلَ ، كالمُنْكَسِرِ والمُتَدَحْرِجِ والجَاهِلِ والضّامِرِ ؛ لأنّ الأغلبَ فيما بُنِيَ له هذه الصيغةُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلا ، كالقائمِ والقاعدِ والمخرِجِ والمُسْتَخرِجِ لكانَ شيئا"(٣) .

الدراسة :

حاولَ عصامُ الدين الإسفراييني أَنْ يدفعَ اعتراضَ الرضيِّ السابقَ بجَعْلِ مقصودِ ابنِ الحاجبِ مِن اسْمِ الفاعلِ المذكورِ في تعليله غَيْرَ ماذَكَر الرضيُّ ، فقال : ".. ويمكِنُ دَفْعُه بِأَنَّ المصنفَ لم يُرِدْ أَنّ اسْمَ الفاعلِ بمعنى اسْمٍ على وزن الفاعل ، بل أرادَ أنّه اختِيرَ بهذا الاسمِ باعتبارِ كونِهِ فاعلا للفعْلِ ، لاباعتبارِ أنّه طالبُ الفعْلَ ، أو جَاعِلُ شَخْص فاعلا ، كـ(المُفْرِح) ، فإنّه جاعِلُ الشخص فَرِحًا ، ولا(المُسْتَفْعِل) باعتبار أنّه كـ(المُسْتَخْرِج) ، فإنّه طَالبُ الخروجِ ؛ لأنّ هذا الوزنَ غالبٌ . نَعَمْ لَهُ وَجْهٌ اختيارٌ أَظْهَرُ مِنْهُ ، وهو أنّ معنى الفاعلِ أكْثَرُ وُجودا في أفرادِه مِنْ معاني أُمُورٍ أُخَرَ وبِنَاءُ التّسْمِيَةِ على الأغلبِ بِنَاءً على جَعْلِ الفاعلِ اسمَ فاعِلٍ مشْتَقٍّ مِنَ الفِعْلِ"(٤) .

---

(١) الكافية ص١٨٠ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٣٠ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٤١٤ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٤١ .

هذا ، وأُوافِقُ عصامَ الدين فيما ذَهَب إلى إثباته مِنْ أَنَّ مرادَ ابنِ الحاجب مِن اسْمِ الفاعلِ أَنّه اسْمُ مافَعَلَ الشيءَ ؛ إذْ عَرّفَه ابنُ الحاجبِ في الكافية بذلك حينَ قال : "اسْمُ الفاعلِ : مااشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ به بمعنى الحدوث"[1] . بَيْدَ أَنّ تعليلَ ابنِ الحاجب تَسْميةَ البابِ بكَثْرةِ الثلاثيّ فيه إيهامٌ أنّ المقصودَ مِن اسْمِ الفاعلِ - الذي سُمّيَ به البابُ - هو نَفْسُ المقصودِ مِن اسْمِ الفاعلِ مِنَ الثلاثيّ ، وهو الوَزْنُ ، وعَلَيْه فعِبَارةُ ابنِ الحاجب مُوهِمَةٌ ، وهذا يَجعَلُ اعتراضَ الرضيّ - في نظري - له وَجْهٌ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكافية ص١٨٠ .

المسألة الرابعة والعشرون
في علة منع عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر

بَيَّن ابنُ الحاجب في شَرْحه على الكافية في باب (أَفْعَل التفضيل) العلّةَ في منْع عَمَل أَفْعَل التفضيل ، وكذا علّةَ عَمَلِهِ بشروطٍ ، فذَكَرَ أنّ أفعلَ التفضيلِ إنّما لم يَعمَلْ ؛ لأنّه لم يكنْ له فِعْلٌ مِنْ تركيبه بمعناه حتّى يعمَلَ عَمَلَ ذلك الفِعْل ، كما كان لاسْم الفاعلِ ، واسم المفعول ،والصفةِ المشبّهة ، والمصدرِ . وأمّا (أَحْسَن) في قولهم : مارأيتُ رجُلا أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْن زيدٍ . فذَكر أنّه إنّما عَمِلَ لأنّهُ بمعنى (حَسُنَ) [(١)] .

وقد أورد الرضيُّ ماذَكَرَه ابنُ الحاجب في الشّرح ، ثُمّ اعتَرَض قائلا : "هذه العلّةُ التي أوردها تَطَّرِدُ في جميع أَفْعَلِ التفضيل ، فيَلْزَمُه إذَنْ جَوازُ رَفْعِه للظاهر مطّردًا ؛ وذلك لِأنّ معنى (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَحْسَنُ منه أَبُوه) أيْ : حَسُنَ أبوه أكثر مِنْ حُسْنِه ، كما أنّ معنى (أَحْسَن في عَيْنه الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زيدٍ) : حَسُنَ الكحلُ في عَيْنِه مِثْلَ حُسْنِهِ في عَينِ زيدٍ"[(٢)] .

الدراسة :

لأَفْعَل التفضيل مشابهةٌ ضعيفةٌ باسْم الفاعلِ والصفةِ المشبّهةِ به ؛ وذلك لأنّه في حال تجرُّدِه لايُؤنّثُ ، ولايُثَنّى ، ولايُجمَعُ ، ولذا ضَعُفَ عن شَبَهِ الفعلِ[(٣)] . ونَظَرًا إلى أنّ رَفْعَ الضميرِ المستترِ لايحتاجُ إلى قوة العاملِ كان أَفْعَلُ التفضيلِ يَرفَعُه ، وأمّا رَفْعُ الظاهرِ به ففيه لُغتانِ :

إحداهما : حكاها سيبويه ، وهي أنّه يَرفَعُ الظاهرَ مطلقا ، فيقال : مَرَرْتُ برَجُلٍ أَكْرَمَ منه أبوه . وهذه لغةٌ ضعيفةٌ[(٤)] .

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٥٤/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٦٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٥٤/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٣ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣ .

والأخرى - وهي لغة جمهور العرب - : أنّه لايرفعُ الظاهرَ إلا إذا وَلِيَ نفيا ، وكان مرفوعُه مفضَّلا على نَفْسِه باعتبارَيْنِ ، نحو (مارأيتُ رَجُلا أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ)(١) .

وقد بَيَّنَ سيبويهِ - وتَبِعه جَمْعٌ ، كالمبرد(٢) وغيرِه(٣) - عِلَّةَ رفْعِ اسْمِ التفضيلِ للاسم الظاهرِ عند تَوَفُّرِ الشروطِ كما في مسألة الكُحْلِ ، فَرَدَّها إلى الاضطرار إلى العمل ، وذلك أنّه لو لم يَعْمَلِ اسْمُ التفضيل لَلَزِمَ رفْعُه على أنّه خبرٌ ، ويكونُ (الكُحْلُ) هو المبتدأ ، فيَقَعُ فَصْلٌ بين العامل (أَحْسن) ومعموله (مِنْه) بأجنبيٍّ ، وهو (الكُحْلُ) ، وهذا لايجوزُ . ولو قُدِّمَ (منه) على الكُحْلِ لتفادي المحذور لَرَجَعَ الضميرُ إلى غيرِمذكورٍ(٤) .

وقد ذَكَر ابنُ الحاجب في شَرْح الوافية(٥) أنّ ابنَ بابشاذ قَصَرَ عَمَلَ اسْمِ التفضيل في الاسم الظاهر على مسألتيْنِ :

إحداهما : مسألةُ الكُحْلِ .

والثانية : حديثُ (مامِنْ أيّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي الحجّةِ)(٦) .

وذَكَر أنّ ابنَ بابشاذ عَلَّلَ إعمالَه في هذيْنِ بتعليليْنِ :

أحدهما : تعليلُ سيبويهِ . والثاني : أنّ أَفْعَلَ التفضيلِ في هاتيْنِ المسألتيْنِ بمعنى الفعل فَعَمِلَ عَمَلَه(٧) .

وبِكِلا التعليليْنِ أَخَذَ ابنُ الحاجبِ في شَرْحه على الكافية ، لَكِنَّه قَدَّمَ التعليلَ بأنّ اسْمَ التفضيل له فِعْلٌ بمعناه على تعليل سيبويهِ(٨) .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٣١-٣٢ ، شرحه للسيرافي ٢/١٦٨ب ، توضيح المقاصد ٣/١٢٧-١٢٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/٢٤٨-٢٤٩ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٦٨أ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٣١-٣٢ .

(٥) ينظر : شرح الوافية ص٣٣٥ .

(٦) في صحيح سنن المصطفى لأبي داود (٣٨٢/١) ، وسنن ابن ماجة (٥٥٠/١) في كتاب الصيام ، باب (صيام العشر) : (مامن أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام) .

(٧) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ص٣٣٦ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٥٤ .

وممن قال بهذين التعليلين أيضا ابنُ مالكٍ[1] ، وابنه بدر الدين[2] ، والمرادي[3] .

وقد بَسَطَ ابنُ مالكٍ القولَ في توضيح التعليل الأول مؤكدًا أنّه لايَتَسَنّى لِكُلِّ أَفْعَلِ تفضيل أَنْ يَعْقُبَه فِعْلٌ بمعناه ، وأَنّ ذلك إنّما يكونُ مع وجودِ قرائنَ تُقارِنُه . قال في شَرْح التسهيل : "والسببُ في رَفْعِ أَفْعَلِ التفضيل للظاهر في هذه الأمثلة ونحوها تهيُّؤه بالقرائن التي قارَنَتْه لِمُعاقبة الفِعْلِ إياه على وَجْهٍ لايكونُ بِدُونِها . أَلا تَرى أَنّ قولَكَ : ماأَرأيتُ أحدًا أَحْسَنَ في عَيْنه الكَحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ . لو قُلْتَ بَدَلَه : ماأَرأيتُ رَجُلا يَحْسُنُ في عَيْنه الكحلُ كَحُسْنِه في عَيْنِ زيدٍ . لكان المعنى واحدًا ، بخلاف قولِكَ في الإثبات : رَأَيتُ رَجُلا الكحلُ في عَيْنه أَحْسَنُ منه في عَيْنِ زيدٍ . فإنّ إيقاعَ الفِعْل فيه موقعَ (أَفْعَل) يُغَيِّرُ المعنى ، فكان رَفْعُ (أَفْعَل) للظاهر لوقوعه موقعًا صالحا للفِعْل على وَجْهٍ لايُغَيِّرُ المعنى بمنزلة اسْم الفاعلِ الماضي معنىً إذا وُصِلَ بالألف واللام ، فإنّه كان ممنوعَ العملِ لِعَدَمِ شَبَهِه بالفعل الذي في معناه ، فلمّا وَقَعَ صِلَةً قُدِّرَ بفعلٍ وفاعلٍ ليكونَ جملةً ؛ فإنّ المفردَ لايُوصَلُ به موصولٌ ، فانْجَبَرَ لوقوعه موقعَ الفعلِ ماكان فائتًا مِنَ الشَّبَهِ ، فأُعطِيَ العملَ بعدَ أَنْ مُنِعَه ، فكذلِكَ (أَفْعَل) الواقعُ في الموقع المشار إليه ، حَدَثَ له بالقرائن التي قارَنَتْه فيه معاقَبَةً للفعل على وَجْهٍ لم يكُنْ بِدُونِها ، فَرَفَعَ (أَفْعَلُ) الظاهرَ بعدَ أَنْ كان لايَرفَعُه"[4] . وأورد ابنُ الناظم ماأخذه الرضيُّ على تعليل ابن الحاجب ، ثمّ رَدَّ عليه في صورة سؤالٍ وجوابٍ . قال : "فهذه الصورُ ونحوُها يَرفَعُ أَفْعَلُ التفضيل فيها الظاهرَ باطّراد ، ويمكِنُ أَنْ يُعَلَّلَ ذلك بأمرين : أحدُهما : ... يَعْني أنه مَتى حَسُنَ أَنْ يَقَعَ موقعَ أَفْعَلِ التفضيل فِعْلٌ بمعناه صَحَّ رَفْعُه الظاهرَ ... فإنْ قُلْتَ : فكانَ ينبغي أَنْ يَقْضِيَ جَوازُ مِثْلِ هذا بجَوَازِ رَفْعِ أَفْعَلِ التفضيل السَّبَبيَّ المضافَ إلى ضمير الموصوف نحو (ماأَرأيتُ رَجُلا أَحْسَنَ منه أبوه) ، وفي الإثبات ، نحو (رَأيتُ رَجُلا أَحْسَنَ في عَيْنه الكحلُ منه في عَيْنِ زيدٍ) لأنّه يَصِحُّ في ذلك كلِّه وقوعُ الفِعْلِ موقعَ أَفْعَلِ التفضيل . قُلْتُ :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٧-٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٦-٤٨٨ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٣/١٢٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٧ .

المعتبَرُ في اطّراد رَفْع أَفْعَل التفضيل الظاهرَ جَوازُ أنْ يَقَعَ موقِعَه الفِعْلُ الذي يُبْنى مِنْه مفيدًا فائدَتَه"، وماأوْرَدْتَه ليس كذلك . ألا تَرَى أنّكَ لو قُلْتَ : مارأيتُ رَجُلا يَحْسُنُ أبوه كَحُسْنِه فأتَيْتَ موضِعَ (أَحْسَن) بمضارِع (حَسُنَ) فاتَتِ الدّلالةُ على التفضيل . أو قُلتَ : مارأيتُ رَجُلا يَحْسُنُهُ أبوه . فأتَيْتَ موضِعَ (أَحْسَن) بمضارع (حَسَنَه) - إذا فَاقَهُ في الحُسْن - كنتَ قد جِئْتَ بغَيْرِ الفِعْلِ الذي يُبْنى منه (أَحْسَنُ) ، وفَاتَتِ الدّلالةُ على الغريزة المستفادَةِ مِنْ أَفْعَلِ التفضيل . ولو رُمتَ أنْ تُوقِعَ الفِعْلَ موقِعَ (أَحْسَن) على غيْرِ هذَيْنِ الوجهيْنِ لم تستَطِعْ ، وكذا القولُ في نحو (رَأيتُ رَجُلاأَحْسَنَ في عَيْنِه الكحلُ منه في عَيْنِ زيدٍ) ، فإنّكَ لو جَعَلتَ فيه (يَحْسُنُ) مكانَ (أَحْسَن)، فقُلْتَ :رَأيتُ رَجُلا يَحْسُنُ في عَيْنِه الكحلُ كَحُسْنِه في عَيْنِ زيدٍ . أو : يحسنُ في عَيْنِه الكُحْلُ كَحْلاً في عَيْنِ زيدٍ . فَاتَتِ الدّلالةُ على التفضيل في الأَوّل ، وعلى الغريزة في الثاني"[(١)] .

وقد كَشَفَ الشيخُ الخضريُّ عن علة اشتراط تَقَدّم النفي على أَفْعَل التفضيل - حتّى يعملَ في الاسم الظاهر ، كما في مسألة الكحل - بقوله : "ليَتَوجّهَ إلى قيده ، وهو الزيادةُ ، فَيُزيلَهَا ، ويبقى مع النفي بمعنى الفِعْل المثبت ، فيَعْمَلَ عَمَلَه ، فيصير المعنى : انتفَتْ زيادةُ حُسْنِ الكحل في عَيْنِ أيِّ رَجُلٍ على حُسْنِه في عَيْنِ زيدٍ ، فيبقى أَصْلُ الحسْن ، وذلك صادِقٌ بمساواته لحُسْنِ زيدٍ ونَقْصِه عنْه ، ومقامُ المدح يَعْني الثانيَ ، فإذا وُضِعَ الفعلُ المثبتُ مكانَه بأنْ قيل :حَسُنَ الكحلُ في عَيْنِ رَجُلٍ كَحُسْنِهِ في عَيْنِ زيدٍ . أفادَ المساوَاةَ الصادقَ بها (أَفْعَل) ثُمّ يَتوجّه النفيُ إلى ذلك الفِعْل ، فينفي المساواةَ كالزيادة ، ويُثبت النقصَ المرادَ كالأوّل . فكونُ (أَفْعَل) مَعَ النفي كالفعل المثبت إنّما هو في الجملة ، وإلاّ فلابُدّ مِنْ تَوَجّه النفي إلى ذلك الفِعْلِ ليُفيدَ المعنى المرادَ ، فتَأمّلْ"[(٢)] .

وبعدُ .. فقد تَبيّنَ مما سَبَق أنّ مَنْ قال بالعلة التي ذَكَرها ابنُ الحاجب ، وَرَدّها الرضيُّ احتجّ بعضُهم لصحتها بالأمثلة ، وأنّ ابنَ الناظم قد تَكَفّلَ بالردّ على مأْخَذِ الرضيّ ، وبيانِ فسادِه ، وأنّ مُسْتَنَدَ هؤلاءِ في ذلك كلّه هو اختلافُ المعنى عندَ فُقدانِ الشروطِ ، وهذا - في نظري - مِمّا يُقوّي حُجّتَهم ، ويَجْعَلُ رَأْيَهم راجحًا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٦-٤٨٧ .

(٢) حاشية الخضري ٢/٤٩-٥٠ .

المسألة الخامسة والعشرون
في علة وجوب إظهار (أَنْ) بين لام التعليل و(لا) النافية

عند حديثِ ابنِ الحاجب عن نواصبِ الفعلِ المضارعِ عَلَّلَ لِوجوبِ إظهارِ (أَنْ) بينَ لامِ التعليلِ و(لا) النافيةِ بقولِه : "وأمّا وجوبُ الإظهارِ مع (لا) في اللامِ فلأنّهم لا يُدخِلونَ حرفَ الجرِّ على حرفِ النفيِ ، فلو لم يُظهِروا (أَنْ) ـ هاهنا ـ لَوَلِيَتْ لامَ الجرِّ (لا) في النفيِ . وإنّما لم يُدخِلوا حرفَ الجرِّ على حرفِ النفيِ ؛ لأنّ حرفَ النفيِ له صدرُ الكلامِ"(١) .

وقد ذكرَ الرضيُّ لوجوبِ إظهارِ (أَنْ) علةً أخرى ، وهي استكراهُ اللامَيْنِ المتواليَيْنِ ، ثمّ اعترضَ على تعليلِ ابنِ الحاجبِ قائلاً : "فيه نظرٌ ؛ لأنّ (لا) مِنْ بينِها يدخُلُها العواملُ ، نحو (كُنتُ بِلامالٍ) ، و﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢) ..."(٣) .

الدراسة :

من المعلوم أنّ لـ(أَنْ) الناصبةِ للفعلِ المضارعِ حالاتٍ مِنْ حيثُ الإظهارُ والإضمارُ ، مِنْ تلك الحالاتِ ماإذا وَقَعَت بينَ لامِ الجرِّ و(لا) النافيةِ ، وحكمُها حينئذٍ وجوبُ إظهارِها . وتَقَدَّمَ تعليلُ ابنِ الحاجبِ لذلك ومااَخَذَه الرضيُّ على هذا التعليلِ .

والذي أُرَجِّحُه ـ واللهُ أعلم ـ هو ماذهبَ إليه الرضيُّ مِنْ أنّ العلةَ في إظهارِ (أَنْ) هو استكراهُ اللامَيْنِ المتواليَيْنِ ؛ وذلك لوقوعِ مايَدُلُّ على انتفاءِ صدارةِ (لا) النافيةِ ، ومِنْ ذلك :

١ ـ اعتراضُها بينَ العاملِ والمعمولِ ـ وهو مااستَدَلَّ به الرضيُّ وابنُ هشام(٤) ـ كأَنْ تَقَعَ بينَ الجارِّ والمجرورِ في نحو (غَضِبتُ مِنْ لاشيءٍ) ، وبينَ الناصبِ والمنصوبِ في نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾(٥) ، وبينَ الجازمِ والمجزومِ في نحو ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾(٦) .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٧٧ .
(٢) سورة المائدة : من الآية (٧١) .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٧٩ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٤٥ .
(٥) سورة البقرة : من الآية (١٥٠) .
(٦) سورة التوبة : من الآية (٤٠) .

٢ - تَقَدُّمُ معمولِ مابعدَها عليها - ومِمَّنْ استَدَلَّ بذلك ابنُ هشامٍ[١] - في نحو ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾[٢] .

وممَّنْ قال بعِلَّةِ الرضيِّ ابنُ هشام[٣] ، والجامي[٤] ، والفاكهي[٥] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ١/٢٤٥ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية (١٥٨) .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١/٢١٠ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٥٣ .

(٥) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١/١٥٦ .

المسألة السادسة والعشرون
في علة دخول الفاء وعدمه على جواب الشرط إنْ كان مضارعا مثبتا أو منفيا بـــ(لا)

في الكافية بيّن ابنُ الحاجبِ حكْمَ دخول الفاءِ على جوابِ الشرطِ المنفيّ بـ(لا) بقوله: "وإنْ كان مضارعا مثبتا أو منفيّا بـ(لا) ، فالوجهانِ"[1] ،وعَلّل ذلك في الشّرْح بأنْ قال : "وإنّما جاز الوجهانِ لِصحّة تقدير تأثيرِ حرْف الشّرط فيهما ، وصِحّةِ نفي تأثيره ، وذلك أنّ المنفيَّ بـ(لا) إنْ أجريْتَها مُجرى (لَنْ) في أصْلِ وضعِها تعذّر تأثيرُ حرْفِ الشّرط كما يَتعذّرُ مع (لنْ) والسّين وسَوْفَ ؛ إذ لايَجتمعُ على الفعل حرْفا استقبالٍ ، فيَتعيّنُ بهذا التقديرِ دخولُ الفاء . وإنْ قدّرتَ (لا) هذه مِثْلَهَا في قولك : أريدُ ألّا تقومَ ـ لمجرّد النفي ـ صَحّ أنْ يكونَ لحرْف الشرطِ تأثيرٌ في الفعل ، فيَمتنعُ دخولُ الفاءِ . كأنّهم لمّا قَصَدوا إلى نفي الفعلِ الواقعِ بعدَ (أن) المصدرية جَرّدوا (لا) عَنْ معنى الاستقبال ، واستعملوها للنفي خاصّةً"[2] .

وأوردَ الرضيّ على هذا التعليلِ مأخذاً ، قال فيه : "وكان على قياس ماقالَ جَوازُ عَدَمِ دُخولها في الاسميّة نحوَ (إنْ جِئتَني أنتَ مُكْرَمٌ) لأنّ الأداةَ خَصّصَت مضمونَ الاسمية بالاستقبال"[3] . وتقريرُ مأخَذ الرضيّ أنّه يجوزُ ـ قياسًا على تعليل ابن الحاجب ـ صِحّةُ تقدير تأثيرِ حَرْفِ الشرط في الجواب الجملةِ الاسمية بالنّظَر إلى مضمونها ، وهو الإكرامُ ؛ إذِ المعنى : إنْ زُرتَني أكْرمْتَ ، ولاشَكّ أنّ الأداةَ في هذا المعنى لها تأثيرٌ على الجواب ، وعلى هذا يجوزُ عَدَمُ دخولِ الفاءِ على الجواب الجملةِ الاسميةِ مع أنّ حكْمَها الدخولُ وجوبا .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ للفاء أقْسامًا ، منها الرابطةُ ، أيْ التي تَربطُ جملةَ الجواب بجملة الشّرط ، وقد بَيّنوا أنّ دخولَ هذه الفاءِ على جملة الجوابِ إمّا واجبٌ أو جائزٌ أو ممتنعٌ[4] ، ومِنْ

---

(١) الكافية ص٢٠٠ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٤/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ١١٤/٤ .

(٤) ينظر : الجنى الداني ص٦٧ .

مواضع الوجوب التي أوردوها أَنْ يكونَ الجوابُ جملةً اسمية ، نحوُ (إِنْ جِئْتَني فأَنْتَ مُكْرَمٌ) ، وقد تَعَدَّدت آراءُ النحاة في علة دخول هذه الفاء ، فمِنْهم مَنْ عَزَا ذلك إلى عدم قُدرة أداة الشّرطِ على العمل في مدخول الفاءِ وإحداثِ الجزْم فيه ، وممن ذَكَر هذا السيرافيُّ ، قال : "والذي أَحْوَجَ إلى إدخال الفاءِ في جواب الجزاء أَنَّ أَصْلَ الجواب أَنْ يكونَ فِعْلا مستقبلا ؛ لأَنّه شيءٌ مضمونٌ فِعْلُه إذا فُعِلَ الشّرطُ ، أو وُجِدَ مجزومًا مُلْتبسًا بِما قبلَه مِنَ الشّرطِ ... ثُمَّ عَرَضَ في الكلام أن يُجازَى بالابتداء والخبَرِ لِبنائهما عَن الجواب ، و(إنْ) لاتعمَلُ فيهما ، ولايَقعانِ موقِعَ فِعْلٍ مجزوم ، فأَتَوْا بِحَرْفٍ يَقَعُ بعدَه الابتداءُ والخبَرُ"(١) ، وأَخذ بهذه العلة أيضا عبدُ القاهر الجُرجانيُّ ، قال : "فينبغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّ الفاءَ يدخُلُ حيث لايقدِرُ فيه على الجزْم ، فعلا كان مابعدَه أو اسْمًا ، فالاسْمُ نحوُ ماتَقَدَّمَ مِنْ قولك : إِنْ تَأْتِني فأَنْتَ مُكْرَمٌ . والفِعْلُ نحوُ قولِكَ : إِنْ تَلْقَ زيدًا فأُكْرِمُه . وذاك أَنَّ (أُكْرِمُه) أَمْرٌ موقوفٌ ، فلايمكِنُ جَزْمُه ؛ إذِ السّاكِنُ لايقدِرُ على إسْكانِه ، وكذا إذا قُلْتَ : إِنْ يَلْقَ زيدٌ عَمْرًا فَلْيُكرِمْه"(٢) .

ومنهم مَنْ رَجَع ذلك إلى صلاحية الجوابِ لأَنْ يُبتَدَأَ بِه ، ومِمَّنْ صَرَّح بهذا ابنُ يعيش قال : "وأَمّا إذا كان الجزاءُ بشيءٍ يَصْلُحُ الابتداءُ به ـ كالأمر ، والنّهي ، والابتداء والخبَر ـ فكأَنَّه لايَرْتَبِطُ بِما قبلَه ، ورُبَّما آذَنَ بأَنّه كلامٌ مستأنَفٌ غيرُ جَزاءٍ لِما قَبْلَه ، فإنّه حينئذٍ يَفتقِرُ إلى مايَرْبطُه بِما قَبْلَه ، فأَتَوْا بالفاء"(٣) .

ومنهم مَنْ قال : إِنَّما تكونُ الفاءُ رابطةً للجواب حيث لايَصْلُحُ لأَنْ يكونَ شرْطا . وممن قاله الرضيُّ حيث بَيّنَ معنى هذه العبارة بقوله : "إِنْ كان الجزاءُ مِمّا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطا فلاحاجةَ إلى رابطةٍ بينَه وبينَ الشّرط ؛ لأَنَّ بينَهما مناسبةً لفظيةً مِنْ حيث صلاحيةُ وقوعِه موقِعَه . وإِنْ لم يَصْلُحْ له فلابُدَّ مِن رابطٍ بينهما ، وأَوْلَى الأشياءِ بِه الفاءُ لمناسبتِه للجزاء معنًى ؛ لأَنَّ معناه التعقيبُ بلافَصْلٍ ، والجزاءُ مُتَعَقِّبٌ لِلشّرط كذلك ، هذا إلى خِفَّتِها

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٣٠أ .

(٢) المقتصد ١١٠٠/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩ .

لفظًا"[1] ، وممن أَخَذَ بهذه العلةِ أيضا ابنُ مـالك[2] ، والمرادي[3] ، وابـن هشـام[4] ، وابـن عقيل[5] ، والسيوطي[6] ، والخضري[7] .

وذهب ابنُ الحاجب ـ كما سَبَق ـ إلى أَنّ الفاءَ إنّما تدخُلُ إذا لم تؤثّر الأداةُ مِنْ حيثُ المعنى في الجزاءِ معنًى ، ويَعْني بالتأثيرِ تَخْليصَهُ للاستقبالِ إنْ كان مضارعًا ، وقَلْبَهُ إليه إنْ كان ماضِيًا ، وقد عَلَّلَ جوازَ دخولِ الفاءِ في الجوابِ ـ إنْ كـان مضارعـا منفيّا بـ(لا) ـ بِصِحّةِ تقديرِ تأثيرِ حَرْفِ الشّرطِ فيهِما ، وصِحّةِ نفيِ تأثيرِه ، وقد سَبَق تفسيرُهُ كَلامَه هذا في صدرِ المسألةِ . ورَدَّ الرضيُّ هذا التعليلَ بأنَّه يجوزُ قياسًا عليه تقديرُ تأثيرِ الأداةِ في الجملةِ الاسميةِ ، وذلك بالنظرِ إلى مضمونها ؛ لأنّ معنى (إنْ زُرْتَني فـأَنْتَ مُكْرَمٌ) : إنْ زُرْتَـني أَكْرَمْـتَ ، أو حَصَلَ لَكَ إكرامٌ ، ولارَيْبَ أنّ الجـوابَ بهـذا المعنى قـد أَثّرَتْ فيـه الأداةُ ، فيمتنـعُ حينئذٍ دخولُ الفاءِ . وأَمّا بالنّظَرِ إلى صورةِ الجوابِ فلاتأثيرَ للأداةِ فيه ؛ لأنّ الجملةَ الاسميـةَ ــ كمـا هو معلومٌ ـ تَدُلُّ على الدوامِ والثّبوتِ ، فيجبُ حيَنئذٍ دخولُ الفاءِ .

وأقولُ : قد قَرّرَ ابنُ الحاجبِ غَيْرَ مَرّةٍ أَنّ الجملةَ الاسميـةَ لاتأثـيرَ لـلأداةِ فيهـا ، ومِنْ ذلك قولُه : "وأَمّا المضارعُ المثبَتُ فإنْ جَعَلتَه خبَرا لمبتدأٍ محذوفٍ تَعَـذَّرَ تأثـيرُ حـرْفِ الشّـرطِ فيه ، فيَتَعيّنُ دخولُ الفاءِ فيه"[8] ، وقولُه : "وإنْ لم يكنْ مِـنَ القِسْـمِ الأَوّلِ الممتنـع ، ولامِنَ الثاني الجائزِ تَتَعيّنُ الفاءُ لِتَعَذّرِ تأثيرِ حرْفِ الشّرطِ في غيرِ القِسْمَيْنِ الأَوّلَيْنِ : الممتنعِ ،والجـائزِ ، كالأمرِ ، والنّهي ، والجملةِ الاسميةِ"[9] . ومِمّنْ أَخَذَ برأيه الجامي[10] .

والذي أَختارُه هو ماقَرّره الرضيُّ مِنْ أَنّ الأداةَ لها تأثيرٌ في الجملـةِ الاسميةِ بـالنظَرِ إلى مضمونها ، لاصورتِها ، ومِنْ ثَمّ فتعليلُ ابنِ الحاجبِ غَيْرُ مُطّرِدٍ . واللهُ أعلم بالصواب .

---

(1) شرح الرضي على الكافية ٤/١١٠ .
(2) ينظر : التسهيل ص٢٣٦ ، شرحه لابن مالك ٤/٧٦ .
(3) ينظر : توضيح المقاصد ٤/٢٥١ .
(4) ينظر : مغني اللبيب ١/١٦٣ .
(5) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٤/٣٧ .
(6) ينظر : الهمع ٢/٦٠ .
(7) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/١٢٣ .
(8) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٨٤ .
(9) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٨٥ .
(10) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٦٢ .

المسألة السابعة والعشرون
في علة تقسيم ابن الحاجب لحروف الجر

سَرَدَ ابنُ الحاجبِ في الكافية حروفَ الجرِّ ، وقال : "حروفُ الجرِّ ... وهي : مِنْ ، وإلَى ، وحَتَّى ، وفي ، والباءُ ، واللامُ ، ورُبَّ ، وواوُها ، وواوُ القَسَم ، وتاؤُه ، وعَنْ ، وعَلَى ، والكافُ ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، وحَاشَا ، وعَدَا ، وخَلا"[1] . وقَسَّمها في الشَّرْح إلى ثلاثة أقسام ، فقال : "فالعَشَرَةُ الأُوَلُ لاتكونُ إلا حروفا ، والخمسةُ التي تَليها تكونُ حروفا وأسماءً والثلاثةُ البواقي تكونُ حروفا وأفعالا"[2] . وصَرَّح في الشَّرْح أيضا أنَّه أَقَامَ تقسيمَه هذا على أساس مراعاة اللفظِ والمعنى الأَصْليِّ ، قال : "فَإنْ قُلتَ : فقد عَدَّ قومٌ (عَلَى) اسْمًا وفعْلا وحَرْفا ، فَلِمَ لَمْ تَعُدَّ كذلكَ؟ . فالجوابُ : أنَّه إنَّما قُصِدَ إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأَصْليِّ ، وإلّا عُدَّتِ اللامُ حَرْفا وفِعْلا في قولِكَ : لِ[3] زَيْدًا . إذْ لفظُها لفظُ قولِكَ : لِزَيْد ... ولَكنَّهم اعتبَروا اللفظَ والمعنى الأصليَّ مَعًا ، فلم يَعُدُّوا اللامَ لخروجها عن معناها الأصليِّ ؛ ولأنَّ لفظَهَا في الأَصْل مخالفٌ لِلَفظِها في الحرْف .. وكذلكَ (عَلَا) التي هي للفعلية أَصْلُها عن واو ، والتي في الاسم والحرْف لاأَصْلَ لِألِفها فافتَرَقا"[4] . وقد عَلَّلَ عَدَّه (حَاشَا) و(عَدَا) و(خَلا) حروفا وأفعالا ـ مع أنَّ أَلِفَها منقلبةٌ إذا كانت فعْلا وغيرُ منقلبةٍ إذا كانت حَرْفا ـ بقوله : "فَإنْ قُلتَ : فَيَلزَمُكَ أَلّا تَعُدَّ (حَاشَا) و(عَدَا) و(خَلا) ؛ لأنَّ أَلِفَها إذا كانت فِعْلا منقلبةً ، وإذا كانت حَرْفا غيرُ منقلبة ، وقد جَعَلتَ ذلكَ مانعًا في (عَلَى) ، فَلْيكُنْ في (حَاشَا) و(عَدَا) و(خَلا) . فالجوابُ أَنّا لم نَعُدَّ (حَاشَا) في مثل قولِكَ : حَاشَيْتُه . ولا(عَدَا) في مثل قولِكَ : عَدَوْتُه . ولا(خَلا) في مثل قولِكَ : خَلَوْتُ . فَإنَّ انقلابَها مانعٌ مِنْ عَدِّها لاختلاف صُرُوفها ، وإنَّما عَدَدْنا (حَاشَا) و(عَدَا) و(خَلا) الواقعةَ في الاستثناء ، ولَمَّا لَمْ تَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الأفعالِ أَشْبَهَت الحروفَ ـ فَلَمْ يُجعَلْ لِأَلِفها أَصْلٌ . وإذا كانَ الاسمُ إذا أَشْبَهَ الحرْفَ لم يكُنْ لِأَلِفه أَصْلٌ ، فالفِعْلُ أَجدَرُ"[5] .

(١) ينظر : الكافية ص٢١٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣ .

(٣) فعل أمر من : وَلِيَ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣-٩٣٩ .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٩/٣ .

واعترَض الرضيّ على قول ابن الحاجب : "وكذلكَ (عَلا) التي هي للفعليـة ، أصْلُها عَنْ واو ، والتي في الاسْم والحرْف لأَصْل لألِفِها" حيثُ صَرَّح ابنُ الحاجب بوقوع اختـلافٍ بينَ (عَلا) الفعليةِ ، و(عَلَى) الاسميةِ في أصْلِ الوضع ، وقال : "وفيماقـال نَظَرٌ ؛ لأَنّ (عَلَى) الاسمية تُكتبُ ألفًا ، وأَصْلُه واوٌ اتفاقـا ، لكنّها إذا أُضيفَـتْ إلى الضمـير يَنقلِبُ الألـفُ يـاءً تَشْبيهًا بـ(عَلَى) الحرفية"[١] . كما رَدّ ماعَلّل به ابنُ الحاجب جَعْلَه (حَاشَا) و(عَـدَا) و(خَـلا) أفعالا وحروفا ، وقال : "وهذا عُذْرٌ باردٌ"[٢] .

الدراسة :

تَعَدّدت آراءُ النحاة في استعمالات (عَلَـى) ، فـأكْثَرُ النحـاة علـى أنّهـا تكـونُ حرْفـا وتكون اسْمًا ، وممن ذَهَب إلى هذا سيبويهِ[٣] ، والفارسيّ[٤] ، والصيمري[٥] ، وعبـد القـاهر الجرجاني[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن أبي الربيع[٨] .

وذهب المبردُ إلى أنّها تكونُ مشتركًا لفظيًا بينَ الاسمِ والفعـلِ والحرْفِ[٩] . وذهـب ابنُ الطراوةِ إلى أنّها لاتكونُ حرْفا ، بل ظَرْفًا بمنزلة (فَوْق) ، فإذا قُلْتَ : جَلَستُ عليه . فَهيَ بمنزلة (جَلَسْتُ فَوْقَه) ، وهي عنـده مِـنَ الظـروف الـتي لاتَتَصـرّفُ ، ولاتُخفَضُ إلا بـ(مِنْ) خاصّةً[١٠] . وتَقَدّمَ أنّ ابنَ الحاجب جَعَلَها اسْمًا وحرْفـا ، وكـذا تعليلُـه لِعَدَم عدِّهـا فِعْـلا ، ومناقشة الرضيّ لهذا التعليل .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٦٣/٤ .
(٢) السابق .
(٣) كتاب سيبويه ٢٣٠/٤-٢٣١ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٧٢ .
(٥) ينظر : التبصرة ٢٨٣/١ .
(٦) ينظر : المقتصد ٨٤٦/٢ .
(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨ .
(٨) ينظر : البسيط ٨٤٨/٢ .
(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨ .
(١٠) ينظر : البسيط ٨٤٨/٢ .

وأقول : ماذهب إليه الرضيُّ مِنْ أنّ ألِفَ (عَلَى) الاسمية منقلبةٌ عن واوٍ هو المختارُ عِنْدِي ؛ إذ قد ذَكَرَ هذا غَيْرُ واحدٍ مِنَ النحاة ، مِنْهم سيبويهِ ، قال : "وأمّا (عَلَى) فاستعلاءُ الشَّيْءِ ، تقولُ : هذا على ظَهْرِ الجَبَلِ .. وأمّا (مَرَرتُ عَلَى فُلانٍ) فَجَرَى هنا كالمَثَلِ ، و(عَلَيْنَا أَمِيرٌ) كَذَلِكَ ، و(عَلَيْهِ مَالٌ) أيضا ، وهذا لأنّه شيءٌ اعتلاه .. وهو اسْمٌ ، ولايكونُ إلا ظَرْفا"(١) . فقولُهُ : "لأنّهُ شيءٌ اعتلاه" دَليلٌ على أنّ (عَلَى) مِنْ (عَلَوْتُ) ، وقد صَرَّح بهذا المبردُ حين قال : "وأمّا (عَلَى) ، و(إلَى) فلاتصلُحُ إمالتُهُمَا ؛ لأنّ (عَلَى) مِنْ (عَلَوْتُ) ، وهي اسْمٌ . يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُم : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ . أيْ : مِنْ فَوْقِهِ"(٢) . وممن رأى هذا أيضا الفارسيُّ(٣) ، والرماني(٤) .

وأمّا العلةُ التي أوردها ابنُ الحاجبِ ، ووَصَفَها الرضيُّ بقوله : هذا عُذْرٌ باردٌ . فأرَى أنّ غايةَ القولِ فيها ـ كما ذَكَر عصامُ الدينِ الإسفراييني ـ أنّ ابنَ الحاجب ـ وإنْ كان قد بالَغَ في التكَلُّفِ فيها ـ فكَلامُهُ لَهُ وَجْهٌ ، وهو أنّ هذه الأفعالَ لَمّا أشْبَهَتِ الحرْفَ في عدم التصَرُّفِ نُزِّلَتْ منزلةَ مااختَصَّ بالحرْفِ ، فاقتضَى ذلك جَمْعَهَا مع مالايَشتَرِكُ معها في أصْلِ الوضعِ(٥) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٢٣٠-٢٣١ .

(٢) المقتضب ٣/٥٣ .

(٣) ينظر : المسائل البصريات ص٨٤٩ .

(٤) ينظر : قطعة من شرح الأصول في النحو للرماني ص٤ (رسالة ماجستير) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٨٢ .

المسألة الثامنة والعشرون :
(إنّ) المكسورة حكما بمنزلة المفتوحة

صَرّح ابنُ الحاجب في الكافية بأنّه يجوزُ رفْعُ المعطوفِ على اسم (إنّ) المكسورةِ لفظًا أو حكْمًا ، قال : "فـ(إنّ) لاتُغَيِّرُ معنى الجملةِ ... ولذلك جازَ العطفُ على اسمِ المكسورةِ لفظا أو حكما بالرّفع دُونَ المفتوحة"(١) . وقد كَشَفَ عن معنى (إنّ) المكسورةِ حكْما بقوله في الشّرح : "فاللفظُ مثلُ ... والحكْمُ مثلُ قولِكَ : عَلِمتُ أنّ زيدا قائمٌ وعَمْروٌ . لأنّ (أنّ) - هاهنا - وَماعُمِلَت فيه بتأويل الجملة ، فصَحَّ أنْ يُعطَفَ على محلّها كالمكسورة صَريحًا"(٢) .

وَعارضَ الرضيُّ ابنَ الحاجب في قوله الأخير ، وقال : "وفيما قالَ المصنفُ مَعَ هذا التحقيقِ البالغِ ، والتدقيقِ الكاملِ نَظَرٌ ؛ وذلكَ لأنّا بَعدَ تَسليمِ أنّ المفتوحةَ مَعَ مافي حَيّزِها بتقدير اسمَيْنِ نَقولُ : إنّ ذَينِكَ الاسميْنِ بتقديرِ المفرَدِ ، و(عَلِمتُ أنّ زيدا قائمٌ) بتقدير : عَلِمتُ زيدا قائمًا ، و(عَلِمتُ زيدا قائمًا) بتقدير : عَلِمتُ قِيامَ زيدٍ ، كما مَرّ في أفعالِ القلوب ، فكَوْنُها بتقدير اسمَيْنِ لايُخرِجُها عَنْ كونِها مع جزأيْها بتقديرِ المفرَدِ ؛ إذْ ذانِكَ الاسمَانِ بتقديرِ الاسْمِ المفرَدِ ، أعْني: المصدرَ الذي ذَانِكَ الاسمَانِ المنصوبَانِ مؤوّلانِ به"(٣) .

الدراسة :

استَشهدَ سيبويهِ على العطفِ على مَحَلّ اسْمِ (إنّ) المكسورةِ بآيةٍ فيها (أنّ) بالفتحِ ، قال : "هذا بابُ مايكونُ محمولا على (إنّ) ، فيُشارِكُه فيه الاسْمُ الذي وَليَها ، ويكونُ محمولا على الابتداءِ . فأمّا ماحُمِلَ على الابتداء فقولُكَ : إنّ زيدًا ظريفٌ وعمروٌ . و : إنّ زيدا منطلقٌ وسعيدٌ . فـ(عَمْروٌ) و(سعيدٌ) يرتفعانِ على وجهيْنِ : فأَحَدُ الوجهيْنِ حَسَنٌ ، والآخَرُ ضعيفٌ . فأمّا الوجهُ الحَسَنُ فَأَنْ يكونَ محمولا على الابتداءِ ؛ لأنّ معنى (إنّ زيدًا منطلقٌ) : زيدٌ منطلقٌ ، و(إنّ) دَخلَت توكيدًا ، كأنّه قالَ : زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ . وفي القرآن

(١) الكافية ص٢٢٠-٢٢٢ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٩٦٨/٣ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٥١/٤ .

مِثْله : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[١] "[٢] كما استَشهدَ على المسألة نَفسِها في موضِعٍ آخَرَ بِبَيْتٍ فيه (أَنّ) بالفتح أيضا ، فقال : "واعْلَمْ أَنّ نَاسًا مِنَ العرب يَغْلَطُونَ ، فيقولونَ : إِنَّهم أجْمَعونَ ذاهبونَ ، و : إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ ، وذَاكَ أَنّ معناه معْنَى الابتداء ، فيُرَى أَنّه قال : هم .. وقالَ الشَّاعِرُ بِشْرُ بن أبي خازم[٣] :

وإلّا فاعْلَمُوا أنّا وأنْتُم بُغَاةٌ مابَقِينَا في شِقَاقِ

كأنّه قال : بُغَاةٌ مابَقِينا وأنْتُم"[٤] .

وقد ذهب بعضُ النحاةِ ـ لَمَّا رَأَوْا سيبويهِ يَستشهِدُ للمكسورة بالمفتوحة ـ إلى أَنّ المفتوحةَ حكْمُها مطلقًا حكْمُ المكسورةِ في جواز العطفِ على مَحَلّ اسْمِها بالرّفع لأنّهما حَرْفانِ مؤكّدانِ أصْلُهما واحدٌ ، فيجوزُ العطفُ بالرفع في نحو (بَلَغَني أَنّ زيدا قائمٌ وعمرٌو)[٥] .

ولم يَأْخُذْ باستدلال سيبويه السيرافيُّ ومَنْ تَبِعه ، وَرَأَوْا أَنّه لايجوزُ العطفُ بالرفع على محلِّ اسْمِ (أَنّ) المفتوحةَ مطلقا ؛ لأَنَّه لم يَبْقَ مَعَها الابتداءُ[٦] ، فَهِيَ ـ مَعَ مافي حَيِّزِها ـ في تأويلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ[٧] ، وحَمَلَ السيرافيُّ استشهادَ سيبويهِ بالآية على أنّه وَهَمٌ مِنه ومِنَ النحويين قال : "وأَمَّا استشهادُه بالقرآن ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ فهو في الظاهر وَهَمٌ منه ومِنْ كلِّ مَنْ استشهدَ به مِنَ النحويين ؛ لأَنَّهم يَرُدُّونَ الاسمَ على موضِعِ (إِنّ) على أنّها مكسورةٌ ، والذي في القرآنِ (أَنَّ) مفتوحةٌ"[٨] . وجَعَلَ قولَه تعالى ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على أَحَدِ وَجْهينِ :

---

(١) سورة التوبة : من الآية (٣) .

(٢) كتاب سيبويه ١٤٤/٢ .

(٣) ديوانه ص١٦٥ ، والرواية في الديوان (... مَاحَيِينَا)، وهو من شواهد سيبويه ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨ .

(٤) كتاب سيبويه ١٥٥/٢-١٥٦ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٤ .

(٦) ينظر : السابق .

(٧) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٦٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢٢٨/٢ (رسالة دكتوراة) .

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠/٣ .

أحدُهما : أنّه عَطْفٌ على (أنّ) وما بعدَها ، والتقديرُ : بَرَاءَةُ اللهِ مِنَ المشركينَ ورَسُولُه ، أي : وبَرَاءَةُ رَسُولِهِ ، وذلك لأنّ (أذَان) إعْلامُ بِقَولٍ ، فَمَا بَعدَها مقولُ القَوْلِ .

والآخَرُ : أنّ (رَسُولُه) معطوفٌ على الضمير في ﴿بَرِيءٌ﴾ وحَسُنَ للفصل بالجارّ والمجرور ﴿مِنَ المشْرِكينَ﴾[1] .

وممن تَبِعَ السيرافيَّ ، ولم يأخُذْ برأي سيبويهِ الرضيُّ إذ ذَهَب يُخَرِّجُ الآيةَ والبيتَ اللذيْنِ استشهَدَ بِهِمَا سيبويهِ ـ وفيهمـا (أنّ) بالفتح ـ فذَكَر في قوله تعالى : ﴿وَرَسُولُهُ﴾ إعرابَيْنِ :

أحدُهما : هو أحَدُ تَخْرِيجَيْ السيرافيِّ اللذَيْنِ ذُكِرا آنفا ، وهو أنّه عَطْفٌ على الضمير في ﴿بَرِيءٌ﴾ .

والآخَرُ : أنّه مبتدأٌ ، خبرُه محذوفٌ أيْ : ورسولُه كَذلِكَ ، والواوُ اعتراضيةٌ لاعاطفةٌ[2] . وعلى الوجه الثاني خَرَّجَ الرضيُّ أيضا قولَ الشاعر[3] :

وإلاّ فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُم ... بُغَاةٌ مَابَقِينا في شِقَاقِ

حيثُ جَعَلَ (مابَقِينا في شِقَاقِ) خبرَ (أنّا) ، وجَعَلَ قولَه : (وأنْتُم بُغَاةٌ) جملةً اعتراضيةً[4] ، لكنّه اعترَفَ بأنّ الوجهَ الثانيَ لايَتأتّى في كلِّ ماكان على شاكِلَةِ البيتِ السابقِ فبَعدَ أنْ ذَكَر تخريجَ البيتِ السابقِ قال : "لكنْ لايتمّ لَنا مِثْلُ هذا في قوله[5] :

ولاأنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُم ... ولاأنَّني بِالمَشْيِ في القَيدِ أَخْرَقُ

بعدَ قوله :

فَلاتَحْسَبَنْ أنّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم ... لِشَيءٍ ولاأنّي مِنَ المَوْتِ أَفْرَقُ

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠/٣ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٤ .
(٣) مر ذكره آنفا .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٤ .
(٥) هو جعفر بن علبة الحارثي كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥/١ ، والرواية فيه : (ولاأنّ نَفْسي يَزْدَهِيهَا) ، وهو في الخزانة ٣٠٣/١٠ .

لِأَنَّ قولَه : (ولاأَنّي بِالمَشْيِ في القَيْدِ أَخْرَقُ) . عَطْفٌ على (أَنّي تَخَشَّعْتُ) . فلو جَعَلْنا قولَه : (ولاأَنا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ) جملةً اعتراضيةً ، لكانَتْ (لا) داخلةً على معرفةٍ بلاتكرير ولايجوزُ ذلك إلا عندَ المبردِ . ولو رُوِيَ (ولاأَنّي بالمَشْيِ في القَيْدِ) بالكَسْرِ لارتفَعَ الإشكالُ ، وكان قولُه : (ولاأَنا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ) مستأنفاً ، و(لا) مكَرَّرَةٌ"(١) .

واستخدَمَ ابنُ جني البيتَ الأخيرَ مع شواهدَ أخرى في الردِّ على السيرافيِّ ومَنْ تَبِعَه ، وأَثبتَ أَنَّ ماذَهَبَ إليه سيبويهِ يُوافِقُ السماعَ والقياسَ . قال في شَرْحِ أبياتِ الحماسةِ : "وفي قوله :

ولاأَنا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُم

شاهِدٌ لِجوازِ استدلالِ سيبويهِ بقولِ اللهِ سبحانَه : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالرفعِ على معنى الابتداءِ ، وَرَدٌّ وَرَدْعٌ لإنكارِ مَنْ أَنكَرَ ذلكَ عليه مِنْ بعضِ المتأخرين ، وقوله : إِنَّ هذا إِنَّما يَسوغُ بعدَ (إِنَّ) المكسورةِ ؛ لِأَنَّها على شَرْطِ الابتداءِ ، وليس في الآيةِ (إِنَّ) مكسورةٌ ، وإِنَّما فيها (أَنَّ) مفتوحةٌ ، والمفتوحةُ لاتَصرِفُ الكلامَ إلى معنى الابتداءِ ، وإِنَّما تَجعَلُ الكلامَ شأناً وحَديثاً ، ومواضِعُها تختَصُّ بالمفرَدِ ، لابالجملةِ . هذا معنى ماأورده هذا المنكِرُ على صاحبِ الكتابِ في هذا الموضعِ . والقولُ فيما بَعْدُ مع صاحبِ الكتابِ ، لاعَلَيْه سَماعا وقياسا . أَمّا السماعُ فَما جاءَ في هذا البيتِ ، وهو قولُه :

فَلاتَحْسَبُوا أَنّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم

ثُمَّ قالَ :

وَلاأَنا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُم

فعطَفَ الجملةَ مِنَ المبتدأِ والخبرِ على قولِه : (أَنّي تَخَشَّعْتُ) ، وهو يُريدُ معنى (أَنَّ) المفتوحةِ ، يَدُلُّ على ذلك روايةُ مَنْ رَوى :

وَلاأَنَّ نَفْسي يَزْدَهِيها وَعِيدُكُم

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٥٣/٤ .

وقد جاءَ ذلك أيضا في التنزيل ، قال الله عَزَّ اسْمُه : ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[1] ، ألا تَرَى أنّ معناه : ولأنّ هذه أُمّتُكُمْ أُمّةً واحدةً ، ولِأَنّي رَبُّكُمْ فاتّقوني فعَطَفَ الجملةَ مِنَ المبتدأ والخبر على (إنّ) وفيها معنى اللام كما تَقَدَّمَ ، وهذا يُزيلُ معنى الابتداءِ عِنْدَه ، ويَصرِفُ الكلامَ إلى معنى المصدر ، أيْ : ولِكَوْني رَبَّكُمْ فاتقوني ، ونحوُه أيضا قولُه تعالى : ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾[2] أيْ : فتَسْتَووا . قال أبو عليٍّ : فأَوْقَعَ الجملةَ المركّبةَ مِنَ المبتدأ والخبر موقعَ الفعلِ المنصوبِ بـ(أنْ) ، والفعلُ إذا انتَصَبَ انصَرَفَ القولُ به والرأيُ فيه إلى مذهَبِ المصدر ، ومعلومٌ أنّ المصدرَ أحدُ الآحادِ ، ولانسْبَةَ بينَه وبينَ الجملة ، وقد تَرَى الجملةَ التي هي قولُه : ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ﴾ معطوفةً على (أنّ) المفتوحة ، وعِبْرَتُها عِبْرَةُ المفرَدِ مِنْ حيثُ كانت مصدرًا ، والمصدرُ أحدُ الأسماءِ المفردةِ . وَوَجَدْتُ أنا في التنزيل موضِعًا لم أرَ أبا عليٍّ ذَكَرَه على سَعَةِ بَحْثِه ولُطْفِ مَأْخَذِه ، وهو قولُه تعالى : ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[3] أيْ : فَيَرَى . ألا تَرَى أنّ الفاءَ جوابُ الاستفهام ، وهي تَصْرِفُ الفعلَ بعدَها إلى الانتصاب بـ(أنْ) مضمرةً ، وأنّ الفعلَ المنصوبَ بها مصدرٌ في المعنى لا مَحالَةَ ، حتّى كأنّهُ قال: أعِنْدَهُ عِلْمُ الغيبِ فرُؤيَتُه ، كما أنّ قولَه : ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ أيْ : هَلْ هناكَ شَرِكَةٌ بَيْنَكُم فاستِواءٌ . فهذا وَجْهُ السّماع .

وأمّا وَجْهُ القياس فهو أنّ (أنّ) المفتوحةَ ـ وإنْ لم تَكُنْ مِنْ مواضعِ الابتداءِ ـ فإنّها مِنْ مواضعِ التحقيقِ والاعتلاءِ كما أنّ (إنّ) المكسورةَ كذلكَ ، فلَمّا استَوَتا في العمَلِ والمعنى ، وتقارَبَتا في اللفظِ صارت كلُّ واحدةٍ كأنّها أختُها ، يُزيدُ ذلك وُضوحًا أنّكَ تقولُ : عَلِمتُ أنّ زيدا قائمٌ ، و : عَلِمتُ إنّ زيدا لَقائمٌ . فتَجِدُ معنى المكسورة كمعنى المفتوحة ، ويؤكِّدُ في الموضعيْنِ كِلَيْهما قيامُ زيدٍ لا مَحالَةَ ، والقيامُ مصدرٌ كما تَرَى . نَعَمْ ، وتَأْتي هنا بصَريحِ الابتداءِ ، فتقولُ : عَلِمتُ لَزَيدٌ أفضلُ مِنْكَ . كما تقولُ : عَلِمتُ أنّ زيدًا أفضلُ مِنْكَ . أفلا

(١) سورة المؤمنون : الآية (٥٢) .
(٢) سورة الروم : من الآية (٢٨) .
(٣) سورة النجم : الآية (٣٥) .

تَرَى إلى تجاري هذه التراكيبِ إلى معنىً واحدٍ ، وتَنَاظُرِ بعضِها إلى بعض . وسببُ ذلك كُلِّه ماذَكَرْتُه لَكَ مِنْ مشابهة (أَنَّ) لـ(إنَّ) لفظًا وعَمَلا . فإذا كـان كذلك سَقَطَ اعـتراضُ هـذا المتأخِّر على ماأورده سيبويهِ ، وأسقط كلفته عنه . ويَزيدُ فِيمَا نحنُ عليه وُضوحًـا قولُـه فِيمَـا بعدُ :

وَلاأَنَّنِي بِالمشي في القيدِ أَخْرَقُ

فعاد إلى (أَنَّ) البتةَ"[١] .

وبعدُ .. فقد تَبيَّن مما سَبَق مَدَى قوةِ احتجاجِ ابنِ جني في ردِّه على اعتراض السـيرافيِّ وَمَنْ تَبِعه سواءً مِنْ جهة القياس أو السماع ، كما تَـأكَّد أنَّ سـيبويه لم يكـنْ واهِمًـا ـ كمـا ادَّعَى السيرافيُّ ـ وأنَّ ابنَ الحاجبِ كان مُحِقًّا في هذه المسألةِ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) إعراب الحماسة لابن جني الورقة ١٣-١٤ .

الفصل الرابع

اعتراضاته على العبارة

المسألة الأولى : في الإعراب بالحركات الأصلية

ذَكَر ابنُ الحاجب في باب الإعراب في الكافية أنّ مما يُرفَعُ بالضمة ويُنصَبُ بالفتحة ويُجَرُّ بالكسرة المفردُ المنصرفُ ، قال : "فالمفردُ المنصرفُ ، والجمعُ المكسّرُ المنصرفُ بالضمة رفعًا ، والفتحة نصْبًا ، والكسرة جرًا"(١) .

واستدرَكَ عليه الرضيُّ شرْطًا آخرَ في الاسم المفرد كان عليه أنْ يُقيِّدَه به حتّى يُعربَ هذا الإعرابَ إذ قال : "كانَ عليه أنْ يَضُمَّ إليه قَيْدًا آخرَ ، وهو ألّا يكونَ منَ الأسماء الستّة . ولايجوزُ أنْ يكونَ قولُه (المفْرد) احترازًا عن المضاف ، فيَخرُجُ الأسماءُ الستّةُ ؛ إذْ لَوْ احترَزَ عنه لَوجَبَ ألّا يستوفيَ شيءٌ منَ المضاف الحركاتِ الثلاثَ"(٢) .

الدراسة :

مما هو مشهورٌ أنّ للإعراب علاماتٍ أصليةً هي الضمةُ للرفع ، والفتحةُ للنصب ، والكسرةُ للجرّ ، والسكونُ للجَزْم ، وأنّ هناك علاماتٍ فرعيةً تنوبُ عن هذه العلاماتِ الأصليةِ ، كنيابةِ الواو والألفِ والنونِ عن الضمةِ ، وهكذا .

واعتادَ النحويون في باب الإعراب والبناء على أنْ يُبيّنوا نصيبَ كلِّ ضَرْبٍ منَ الأسماء والأفعال المعْرَبة منْ هذه العلاماتِ الأصليةِ والفرعيةِ حتّى لاتَلتبِسَ علاماتُ نوعٍ بآخرَ ، ويحصُلَ التباينُ ، ومن ذلك تمييزُهم بينَ علامات الاسم المفرَد المنصرفِ السالم الآخرِ وبينَ الاسم المعتلّ ، وأعْني بالمعتلّ الأسماءَ الخمسةَ المضافةَ ، وهي : أخوكَ ، وأبوكَ ، وحَموكَ وفُوكَ ، وذُو مالٍ . وقد تعدّدَت أساليبُ النحاةِ في التمييز بينَ هذيْنِ النوعيْنِ منَ الأسماء .

فمِنْهم مَنْ ذَكَر أنّ العلاماتِ الأصليةَ تكونُ للاسم المفردِ المنصرفِ ، واستثْنَى منه الأسماءَ الخمسةَ ، وممّنْ فَعَلَ هذا المبردُ ، قال : "وإعرابُ الأسماءِ على ثلاثةِ أضْرُبٍ ... فأمّا رفعُ الواحدِ المعْرَبِ غيرِ المعتلّ فالضمُّ ، نحوُ قولكَ : زيدٌ ، وعبدُ اللهِ ، وعمرٌو . ونَصْبُ بالفتحِ ، نحوُ قولِكَ : زيدًا وعمرًا وعبدَ اللهِ . وجرُّه بالكسرة ، نحوُ قولكَ : زيدٍ وعمرٍو ،

(١) الكافية ص٦١ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٧٤-٧٥ .

وعبد الله"[(١)] . كما فَعَلَ ذلك ابنُ جني ، إذ قال : "الاسمُ المعرَبُ على ضَرْبينِ : صحيح ، ومعتلّ ، فالصحيحُ في هذا البابِ ما لم يكنْ حرفُ إعرابه ألفًا ، ولاياءً قَبلَها كسرةٌ ، نحْوُ (زيدٍ وعمرٍو) ، وهو على ضَرْبَيْنِ : مُنصَرِفٍ ، وغيْرِ مُنصَرِفٍ .. ويكونُ آخِرُه في الرفع مضمومًا ، وفي النصب مفتوحًا ، وفي الجرّ مكسورًا .. واعْلَمْ أنّ في الأسماءِ الآحادِ ستّةَ أسماءٍ تكونُ في الرفْعِ بالواو ، وفي النصْبِ بالألف ، وفي الجَرِّ بالياء ، وهي أبُوكَ وأخُوكَ وحَمُوكَ.."[(٢)] .

ومِنْهم مَنْ عَدّدَ العلاماتِ الأصليةَ والفرعيةَ لِكُلِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الإعراب ، ثُمّ بَيّنَ حَظَّ كُلٍّ مِنَ الاسم المفرَدِ المنصَرِفِ والأسماءِ الستّةِ مِنْ هذه العلامات ، وممّنْ أخَذ بهذا الزجاجيُّ ، قال : "للرفْعِ أربعُ علاماتٍ : الضمةُ والواوُ والألِفُ والنونُ . فَأمّا الضمةُ فَتشتَرِكُ فيها الأسماءُ والأفعالُ ، نحْوُ قوله : زيدٌ يَقُومُ ... والواوُ علامةُ الرفعِ في خَمْسَةِ أسماءٍ معتلّةٍ مضافةٍ ، وهي : أخوكَ وأبوكَ ... وللنصْبِ خمسُ علاماتٍ : الفتحةُ والألفُ والياءُ وحَذْفُ النونِ والكسرةُ . فَأمّا الفتحةُ فتشتَرِكُ فيها الأسماءُ والأفعالُ ، نحوُ قولِكَ : إنّ زيدا لَنْ يقومَ ، والألفُ علامةُ النصْبِ في الأسماءِ الخمسةِ المعتلّةِ المضافةِ .. وللخَفْضِ ثلاثُ علاماتٍ : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحةُ . فالكسرةُ نحوُ قولِكَ :مَرَرتُ بزيدٍ وعمرٍو . وماأشْبَه ذلك . والياءُ علامةُ الخفْضِ في الأسماءِ الخمسةِ المعتلّةِ المضافَةِ"[(٣)] .

ومِنْهم مَنْ قَسّمَ علاماتِ الإعرابِ إلى ظاهرةٍ ومقَدَّرةٍ ، وجَعَلَ العلاماتِ الظاهرةَ قِسْمَيْنِ : حركاتٍ وحروفٍ ، وجَعَلَ الاسمَ المفرَدَ غيْرَ المنصَرِفِ ممّا إعرابُه بالحركاتِ ، والأسماءَ الخمسةَ ممّا إعرابُه بالحروف ، وممّنْ سار على هذا الفارسيُّ ، قال : "الإعرابُ أنْ يَخْتلِفَ أواخِرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ ، مثالُ ذلك : هذا رَجُلٌ ، ورَأيتُ رَجُلا ، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ ... وهذا الاختلافُ الذي يكونُ في الأواخرِ على ضربيْنِ : أحدُهما : اختلافٌ في اللفظِ . والآخَرُ : اختلافٌ في الموضع . فالاختلافُ في اللفظ على ضربيْنِ : أحدُهما بِتَعاقُبِ الحركاتِ ، والآخَرُ بالحروف . وحركاتُ الإعرابِ ثلاثٌ : رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ ، وقد تَقَدَّمَ

---

(١) المقتضب ١/١٤٢ .

(٢) اللمع ص٥٢،٥٩ .

(٣) الجمل للزجاجي ص٣-٥ .

ذِكْرُ مايختلفُ آخرُه بِهَا قَبْلُ . والاختلافُ الآخَرُ بالحروف ، مِثالُه في الأسماء كقولهم : أخوه وأبوه ، وفُوه ، وذو مَالٍ ، وحَمُوها ، وتَثْنِيةُ الأسماء"[1] ، ومِمَّنْ سَلَكَ مَسْلَكَ الفارسيّ في هذا الزمخشريّ[2] ، وابن يعيش[3] ، والأردبيلي[4] .

هذا ، وماقَام به ابنُ الحاجب في الكافية مِنْ عدم إخراج الأسماء الخمسة مِنْ حكْم المُفْرَدِ المنصَرف قد جَارَاه فيه القَموليّ[5] ، والجامي[6] . وحاول بعضُهم - مِنْهم ابنُ النحوية - أَنْ يَجِدَ مَخرَجًا لِعبارة ابن الحاجب ، فذَكَر أنَّ الأسماءَ الخمسةَ يُعلَمُ خُرُوجُها مِنْ هذا الحكم بواسطة ذِكْرِها فيما بعدُ وبيانِ إعرابِها ، فلاحاجةَ إلى الاحتراز عنها[7] . ورُدَّ هـذا الجـوابُ بأَنّ ابنَ الحاجب بَيَّن فيمَابعدُ إعرابَ غيْرِ المنصَرف ، فكان ينبغي أيضـا أَنْ يَكتَفِيَ بذلـك ، ولايُصَرِّحَ بِقَيْدِ الانصراف ههنا احترازا عنه[8] . وحَاولَ السيدُ الشريف الجرجـاني أَنْ يَدفَـعَ هذا الردَّ ، فقال : "وقد يقال : هي أسماءٌ محصورةٌ ، وغيرُ المنصرفِ لايَكادُ ينحَصِرُ في عـدد فاحْتِيطَ في الاحتراز عن غيْرِ المنصَرفِ كَيْلَا يقَعَ غَلَطٌ في أمورٍ كثـيرةٍ ، واكتُفِيَ في الاحـتراز عَن المحصورة بأَدْنَى شيءٍ ؛ إذْ ليسَ الاعتناءُ بحاله كالاعتناء بِمَا لاينحَصِرُ مع أَنّ الاختصارَ في العبَارة مطلوبٌ لَهُ جدًا"[9] .

والذي يرجح عندي هو قولُ الرضيِّ ، إذ يُقَوِّيه - في نظري - تفريقُ النحاةِ - كمـا ذَكَرْتُ - بينَ إعرابِ المفرَدِ السَّالِمِ المنصَرفِ وبينَ الأسماءِ الخمسةِ . وأمّا ماأَجابَ بـه بعضُهم

---

(١) الإيضاح العضدي ص٥٦-٥٧ .

(٢) ينظر : المفصل ص١٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥١/١ .

(٤) ينظر : شرح الأنموذج للأردبيلي ص٤٥ .

(٥) ينظر : شرح القمولي على الكافية ص١٠١ ، تحقيق / فتحية عطار .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية ١٩٧/١-١٩٨ .

(٧) ينظر : ابن النحوية ص٢٤ .

(٨) ينظر : البرود الضافية ص٤١ (رسالة ماجستير) .

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢٦/١ ، طبعة بيروت .

مِنْ أَنَّه لاحاجةَ إلى الاحتراز عن حكْم الأسماءِ الخمسةِ لِأنّه يُذْكَرُ فيمَا بعدُ فيُضعِفُه ـ في نظري ـ أنّه لو كان في ذلك مَندُوحةٌ لَفَعَلَه غيرُ ابنِ الحاجبِ ، ولَكِنَّ ذلك لم يَحدُثْ ، كما سَبَقَ رَدُّ بعضهم لهذا الجواب .

وأَمّا مااحْتَجَّ به السيدُ الشريف الجرجاني لابن الحاجب مِنْ تَقَيُّدِه باختصار العبارة كما هو الشأنُ في تأليف المتونِ فَيَرُدُّه ـ في نظري ـ أنّ ابنَ الحاجبِ لم يَحترزْ عن الأسماء الخمسة في شَرْحه للكافية(١) ، ولافي شَرْح الوافية(٢) مع أنّ اختصارَ العبَارة فيهمَا غيْرُ مطلوبٍ . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الوافية ص١٣١ .

المسألة الثانية : في صرف الممنوع من الصرف

تَعَرَّض ابنُ الحاجب في الكافية للممنوع مِنَ الصرف ، فقال : "غيرُ المنصَرِف : مافيه علّتانِ مِنْ تسع أو واحدةٌ منها تقومُ مَقَامَهما ... وحكمُه أنْ لاكَسْرَ ولاتنوينَ ، ويجوزُ صرفُه للضرورةِ ، أو للتناسب"[١] .

واعتَرَض الرضيُّ على قول المصنفِ : "ويجوزُ صَرْفُه ..." ، وقال : "فَفي قوله بَعْدُ : (ويجوزُ صرفُه للضرورة أو التناسب) نَظَرٌ ؛ لأنَّ الصَّرْفَ ـ على قوله ـ عبارةٌ عن تَعَرِّي الاسم عن السببيْن المعتَبرَيْن ، وعن السبب القائم مَقَامَهُمَا ، وهو في حال الضرورةِ وقَصْدِ التناسب غيرُ مجرّدٍ عَنْهما ، فكانَ الوجْهُ أنْ يقولَ : ويُزُولُ حكمُ غيرِ المنصَرِفِ للضرورة أو التناسب . لأنَّ حكْمَ غيرِ المنصرف حكْمٌ قد يَتخلّفُ عَنِ العلّة ، بِخلافِ حكْمِ المعْرَبِ ، أَعْني اختلافَ الآخرِ باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا ، فإنَّه لايتخلَّفُ عَنْ علّة الإعراب . وعلى ماحَدَّ النحاةُ غيرَ المنصَرِفِ ، أَعْني قولَهم : هو مالايدخُلُه الكَسْرُ والتنوينُ للسببيْنِ . يجوزُ أنْ يقالَ : يجوزُ صَرْفُه للضرورة"[٢] .

الدراسة :

النحاةُ على أنَّ الاسمَ غيرَ المنصَرِف هو مالايدخُلُه الجرُّ والتنوينُ لِشَبَهِ الفِعْل ، ويُحَرَّكُ بالفَتْح في موضع الجرِّ[٣] . لكنْ هَلْ عدمُ دُخولِهما بطريق الأصالةِ ، أو عـدمُ دخولِ التنوين بطريق الأصالة ، وعدمُ دخول الجرِّ بطريق التَّبَع؟ فيه خِلافٌ ، فقـالَ قـومٌ : إنّما مُنِعَ الاسمَ الجرَّ والتنوينَ دفعـةً واحـدةً ، وليس أحدُهمـا تابعًا للآخَر ؛ إذْ كـانَ الفعلُ لايدخُلُه جَرٌّ ولاتنوينٌ[٤] . وقال آخرونَ ينتمونَ إلى التحقيق : التنوينُ هـو المقصودُ وحدَه بالإسقاط ، وإنّما سَقَطَ الجرُّ لأُخُوّةٍ ثَبَتَت بينَه وبينَ التنوينِ ؛ وذلك أنّهما جميعًا لايكونانِ في الأفعال ،

(١) الكافية ص٦٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١٠١-١٠٢ .
(٣) ينظر : الإيضاح ١/١٢٤ .
(٤) ينظر : الإيضاح ١/١٢٥ ، حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١/١٢٩ .

ويختصّان بالأسماء ، فلهذه الأُخوّةِ لمّا سَقَط التنوينُ تبعه الجرُّ في السقوط ، فالتنوينُ أصْلٌ فيه والجرُّ تَبَعٌ[(١)] .

وعَدَلَ ابنُ الحاجبِ عن تعريف النحاةِ لغير المنصرف ، وحَدَّه في الكافية ـ كما تَقَدَّم ـ بقوله : "غيرُ المنصرفِ مافيه علتانِ مِنْ تسع ، أو واحدةٌ منها تقومُ مَقامَهما" ، وجَعَلَ عَدَمَ دخول الجرِّ والتنوين عليه حُكْمًا له ، لاتعريفاً ، وقد ذَكَر في (الإيضاح) سببَ مَيْلِه عن تعريف النحاةِ ، واختياره لِما حَدَّه هو مُنَبِّهًا إلى أنّ كثيراً ممَّا يدخُلُه الجرُّ والتنوينُ داخِلٌ في تعريفه دونَ تعريفهم . فعِنْدَ شَرْحِه قولَ الزمخشريِّ (والاسمُ المعْرَبُ على نوعيْنِ .. ويُسَمَّى المنصَرِفَ ، ونوعٌ يختزَلُ عنه الجرُّ والتنوينُ) قال : "ظاهرُ كلامِه وكلامِ النحويينَ أنّ هذه القِسْمَةَ في كونه منصَرِفًا وغيرَ منصَرِفٍ حاصِرَةٌ لجميع المعْرَب ، وتفسيرُهم كلَّ واحدٍ مِنَ القسمينِ ينفي الحصْرَ ، وذلك أنّهم فَسَّروا المنصرفَ بأنّه الذي تدخُلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ لِعَدَمِ شَبَهِ الفعل ، وفَسَّروا غيرَ المنصرف بأنّه الذي يختزَلُ عنه الجرُّ والتنوينُ لِشَبَهِ الفعلِ ، ويُحَرَّكُ بالفتح في موضع الجرِّ ، فَعَلَى هذا تَبقَى أسماءٌ كثيرةٌ لاتدخُلُ تحتَ واحدٍ منهُمَا ، منها جمعُ المذكّر السّالمُ ، فإنّه لاتدخُلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ ، فلايكونُ منصرفًا ، ولايختزَلُ عنه الجرُّ والتنوينُ ، ولايُحرَّكُ بالفَتْح ، ولايكونُ غيرَ منصَرِفٍ ، فلَمْ يدخُلْ تحتَ واحدٍ مِنهما ، وكذلك جميعُ ماأُعرِبَ بالحروف ، فإنّه لايدخُلُ فيمَا ذُكِرَ .. أمّا لو قيل : المنصَرِفُ : ماليس فيه علتانِ مِنَ التسع ، وغيرُ المنصَرِفِ مافيه علّتانِ ، وتأثيرُهما فِيمَا لولاهُمَا لكانَ فيه ثلاثُ حركاتٍ ، وتنوينُ التمكينِ . كان حَصْرًا"[(٢)] .

وقد حاولَ بعضُ شُرّاحِ الكافيةِ أنْ يَدفَعَ عن ابن الحاجبِ مأخَذَ الرضيِّ بأنْ جَعَلَ قولَه : "ويجوزُ صَرْفُه" على معنى : "ويجوزُ صَرْفُ حكمِه"[(٣)] .

والذي يرجح عندي هو قولُ الرضيِّ لِمَا بَيَّنْته . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الإيضاح ١٢٥/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ١٢٩/١ .

(٢) الإيضاح ١٢٤/١-١٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٦ .

المسألة الثالثة : في التركيب المانع من الصرف

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية التركيبَ الذي يؤثِّرُ في منع الصَّرف ، فقال : "التركيبُ شَرْطُه العلميّةُ ، وألّا يكونَ بإضافةٍ ، ولا بإسنادٍ ، مثلُ (بَعْلَبَكَّ)" [١] .

واعترض الرضيُّ على هذاالكلام بقوله : "كان عليه أنْ يقولَ : ولامُعْرَبًا جزؤُهُ الأخيرُ قبلَ العلميّة . لِيَخرُجَ نحوُ (إنّ زيدا) عَلَمًا ، وكذلك نحوُ (مَارَيْدٌ) . ويقولَ أيضا : وألّا يكونَ الثاني ممّا يُبْنَى قبلَ العلميّة . لِيَخرُجَ نحوُ (سيبويه) ، و(خَمْسَةَ عَشَرَ) عَلَمًا ؛ فإنّ الأفصحَ إذَنْ مراعاةُ البناءِ الأوّلِ" [٢] .

الدراسة :

مِنْ أسباب منْعِ الاسمِ الصَّرْفَ ـ كما هو معلومٌ ـ التركيبُ مَعَ العلمية ، وقد تَنَوَّعت عباراتُ النحويين في بيانِ هذا النوعِ مِنَ التركيب ، فَفَسَّره سيبويه بأنَّه ضَمُّ شيْءٍ إلى آخَرَ ، وجَعْلُهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ إذ قال : "هذا بابُ الشَّيئيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أحدُهُمَا إلى الآخَرِ ، فَجُعِلا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كـ(عَيْضَمُوز) ، و(عَنْتَرِيس) [٣] ، وذلكَ نحوُ : (حَضْرَمَوتَ) و(بَعْلَبَكَّ)" [٤] . ومِنَ النحاة مَنْ فسّره بلفظٍ أخَصَّ مِنْ لفظ سيبويهِ ، ومِنْ هؤلاءِ المبردُ ، قال : "هذا بابُ الاسمَيْنِ اللَّذَيْنِ يُجعَلانِ اسْمًا واحدًا ، نحوُ (حَضْرَمَوتَ) و(بَعْلَبَكَّ) و(مَعْدِيكَرِبَ)" [٥] . وممن فَسّره بهذا أيضا الزجاجُ [٦] ، وابنُ السراجِ [٧] ، والفارسيّ [٨] .

(١) الكافية ص٦٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١٥٦ .
(٣) العنتريس : الناقة الشديدة الكثيرة اللحم . ينظر : المخصص ٧/٦٣ .
(٤) كتاب سيبويه ٣/٢٩٦ .
(٥) المقتضب ٤/٢٠ .
(٦) ينظر : ماينصرف ومالاينصرف ص١٠٢ .
(٧) ينظر : الأصول ٢/٩٢ .
(٨) ينظر : الإيضاح العضدي ص٣١٥ .

وهناك مَنْ فَسَّره بأنّه المركَّبُ الذي لم يتضَمَّن الشَّطْرُ الثاني منه معنى الحرْف ، ومِنْ هـؤلاء صدرُ الأفاضل الخوارزمي ، قال في التخمير : "وأمّا المركّبُ فعَلَى نوعيْن : نـوعٌ يَتضمَّنُ الشَّطرُ الثاني منه معنى الحرْفِ ، نحوُ (هو جَاري بَيْتَ بَيْتَ) . أَيْ : بَيْتًا لِبَيْتٍ ، أو بَيْتًا إلى بَيْتٍ ، و(خَمْسَةَ عَشَرَ) أَيْ :خَمْسَـةَ وعَشَـرَة ، ولامَدخَلَ لهذا النوع مِنَ التركيب في باب مالاينصَرفُ ، ونوعٌ لم يَتضَمَّن الشَّطرُ الثاني مِنْه معنى الحرْف ، نحوُ (بَعْلَبَكَّ) و(حَضْرَمَوْتَ) وهذا النوعُ مِنَ التركيب هو المعتَبَرُ في باب مالايَنْصَرفُ"[1] . وممن أخَذَ بهذا التفسيرِ أيضا ابنُ عصفور[2] . ومِنْهُم مَنْ بَيَّنه بالمثال ، كابْنِ معطٍ في ألفيته إذ قال :

وعَلَمِيَّةُ الّذي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَعْدي كَرِبَا[3]

ومِنْهُم مَنْ عَرَّفه بالتركيب الذي يُضَاهِي لَحَاقَ هَاءِ التأنيث ، ومِنْ هـؤلاء ابنُ مالكٍ في التسهيل[4] ، وفي الألفِيّة أطلَقَ عليه اسْمَ التركيب المَزْجِي[5] .

هذا هو التركيبُ الذي إذا كانَ في عَلَمٍ مختومًا بغَيْرِ (وَيْـه) مُنِـعَ مِنَ الصرْف ، وأمّا ماخُتِمَ بـ(وَيْه) ، كـ(سِيبَوَيْه) و(عَمْرَوَيْه) فإنّ جمهورَ النحاة على أنّه مبنيٌّ على الكَسْر[6] ، وذَهَب الجرميُّ إلى جواز إعرابه إعرابَ مـالايَنْصرفُ[7] ، وبه أخَذَ ابنُ الحاجبِ في كتابه الإيضاح إذ قال : "وعَمْرَوَيْه وسيبَوَيْه فيه وَجْهانِ : أكثرُهُمَا البناءُ علـى الكَسْـر ... والثاني أنْ يُعرَبَ آخرُه إعرابَ (بَعْلَبَكَّ)"[8] ، ومِمَّنْ قال بهذا الإعراب أيضا ابنُ عصفور[9] .

(١) التخمير ٢١١/١ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/٢، ٢٢٧ .
(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٥٩/١ .
(٤) ينظر : التسهيل ص٢١٩ .
(٥) ينظر : الألفية ص١٤ .
(٦) ينظر : كتاب سيبويه ٣٠٢/٣ ، المقتضب ٣١/٤ ، الأصول ١٤١/٢ ، اللمع ص٢٢٥ ، كشف المشكل ٢٥٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١ .
(٧) ينظر : المساعد ١٢٨/١ ، شرح التصريح ١١٨/١ .
(٨) الإيضاح ٧٣/١ .
(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٣/٢ .

وأمّا العَلَمُ المركّبُ المضَمّنُ حَرْفَ العطْفِ ، كـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) فذهب الزمخشريُّ إلى أنّ فيه وجهيْنِ : البناءُ ، والإعرابُ[(١)] ، وممّنْ ذَهَبَ إلى هذا أيضا ابنُ الحاجبِ ، قال في الإيضاح :"فإنْ سُمّيَ رَجُلٌ بـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) كان فيه وجهان ، كما ذُكِرَ ؛ أمّا وَجْهُ البناءِ فلأنّه قَبْلَ النّقْلِ كان مبنيّا ، فَأُجْرِيَ بعدَ التسْمِيَةِ مُجْرَاه قَبْلَها ... وأمّا الإعرابُ فلأنّهما كلمتانِ مُزِجَتا وصُيِّرَتا واحدًا ، وسُمِّيَ بِهِمَا ، فأُجْرِيَ مُجْرَى ما هو كذلكَ في الأسماءِ كـ(مَعْدِيكَرِبَ)" [(٢)] . وممّنْ قال بهذيْنِ الوجهيْنِ أيضا ابنُ عصفور[(٣)] .

هذا ، وقد أجاب الجامي عَمّا أورده الرضيُّ بقوله : "كأنّهُ اكْتَفَى بذلكَ بما ذَكَرَه فِيمَا بعدُ أنّهما - يَعْنِي نحوَ (سيبوَيْهِ) و(خَمْسَةَ عَشَرَ) عَلَمًا - مِنْ قَبِيلِ المبنياتِ ، وأمّا الأعلامُ المشتمِلةُ على الإسنادِ فَلَمْ يَذْكُرْ بِنَاءَهَا أصْلا ، فلذلكَ احتاجَ إلى إخراجِها"[(٤)] . كما دَفَعَ عصامُ الدين الإسفراييني إيرادَ الرضيِّ بأنّ مُرادَ ابنِ الحاجبِ بالتركيبِ تركيبٌ في الاسمِ المعْرَبِ ، فيَخْرُجُ (سيبوَيْهِ) و(خَمْسَةَ عَشَرَ) ؛ لأنّهما مِنَ المبنيات ، كما يَخْرُجُ (إنّ زيدًا) عَلَمًا لأنّ الاسمَ المعرَبَ في هذا التركيبِ (زيدًا) ، لأنّه محكيٌّ على ماكانَ ، ولاتركيبَ فيه[(٥)] ، ولكنّه استشكَلَ الفائدةَ مِنْ قولِ ابنِ الحاجبِ : (وألّا يكونَ بإضافةٍ ولاإسنادٍ) .

وماعَقّبَ به ابنُ الحاجبِ في أماليه على ماأوردَه في الكافية بشأنِ التركيبِ يُعضّدُ مادَفَعَ به عصامُ الدين استدراكَ الرضيِّ ، وفيه أيضا إجابةٌ لِمَا استشكلَه عصامُ الدينِ . قال ابنُ الحاجبِ مُمثّلًا على قوله في المقدّمة : (التركيبُ شَرْطُهُ العلميةُ وألّا يكونَ بإضافةٍ ولاإسنادٍ) : "احترازٌ مِنْ مِثْلِ قولِكَ : (امْرُؤ القَيْسِ) و(عَبْد القَيْسِ) و(تَأَبّطَ شَرًّا) ، وشِبْهِهِ مِمّا هو مُضافٌ أو مُرَكّبٌ تركيبًا إسناديا . أمّا المضافُ فمُعْرَبٌ ، وليس ممتنعًا مِنَ الصّرْفِ ، وإنّما امتنعَ مِنَ التنوينِ لأجْلِ الإضافةِ ، فالتركيبُ فيه غيْرُ معتبَرٍ ، وأمّا المركّبُ بالتركيبِ الإسنادي فغَيْرُ مُعْرَبٍ أصْلا ، ولايُوصَفُ بِكَونه متصَرّفًا ولاغيْرَه ، فلو سَكَتَ عنه لم يَضُرّ ، لأنّه لايَقَعُ فِيما

---

(١) ينظر : المفصل ص١٧٦ .

(٢) الإيضاح ١/١٤٥،٥١٨-٥١٩ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٧٣-٤٧٤ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ١/٢٣٨ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٤١-٤٢ .

يُوصَفُ بأنّه غيرُ متصرِّفٍ أو غيرُه ؛ لأنّ ذلك إنّما يكونُ في المعْرَبِ ، وهذا غيرُ مُعرَبٍ ، فهو لايَقَعُ إلا كذلك إلا أنّ ذِكْرَه أوضَحُ"[١] .

فقولُه : "وأمّا المركّبُ بالتركيب الإسنادي فغَيْرُ مُعْرَبٍ أَصْلا .. فلو سَكَتَ عَنْه لم يَضُرّ ..." . يُرَجّحُ أنّ ابنَ الحاجبِ - كما ذَكَر عصامُ الدين ـ لم يحترِزْ عَنْ نحوِ (سيبويْه) و(خمْسَةَ عَشَرَ) عَلَمًا ؛ لأنّهما لَيْسَا مِنَ المعربات أصْلا ، كالمركّب الإسناديّ .

وقولُه : "أمّا المضافُ فمُعْرَبٌ ، وليس ممتنعًا مِنَ الصّرْفِ .. وأمّا المركّبُ بالتركيب الإسناديّ .. فَلَوْ سَكَتَ عنه ... إلاّ أنْ ذِكْرَه أَوْضَحُ" فيه جوابٌ لِمَا استشكَلَه عصامُ الدين .

مِمّا سَبَق يَتبيّنُ أنّ رَدَّ عصامِ الدينِ هو الصّالحُ لِدَفْعِ إشكالِ الرضيّ ، لامَاذَكَرَه الجامي والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الأمالي لابن الحاجب ٣/٥٧ .

المسألة الرابعة : في المصدر التشبيهي

عَرّف ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ في بابِ المفعولِ المطلقِ المصدرَ ذا التشبيهِ بقولِه : "ماوَقَعَ للتشبيهِ عِلاجًا بعدَ جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناه وصَاحِبِه ، مثلُ (مَرَرتُ بِزَيْدٍ فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوتَ حِمَارٍ ، وصُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى)" [١] .

وتَعَقّبَ الرضيُّ هذا التعريفَ ، وقال : "كان ينبغي أَنْ يَضُمَّ إليه شَرْطًا آخَرَ ، وهو أَنْ يكونَ معنى ذلكَ الاسْمِ المضمومِ للجملةِ الذي هو بمعنى المصدرِ المنصوبِ عَارِضًا لِصَاحِبِه غيرَ لازمٍ حَتّى يَخْرُجَ نحوُ قولِهم : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاءِ ، ولَهُ هَدْيٌ هَدْيُ الصّلَحاءِ . فإنّ الثانيَ إِذَنْ يكونُ مرفوعًا لاغيرُ ؛ لأنّ الجملةَ المتقدّمةَ لاتَدُلُّ إِذَنْ على معنى الفِعْلِ ، أَعْنِي على الحدثِ" [٢] .

الدراسة :

أَخَذَ الرضيُّ على ابنِ الحاجبِ في تعريفِه للمصدرِ المنصوبِ على التشبيهِ أَنَّه أَسقَطَ شَرْطًا كان ينبغي ذِكْرُه ، وبَيّنَ الرضيُّ هذا الشّرْطَ بقولِه : "... أَنْ يكونَ معنى ذلكَ الاسْمِ المضمومِ للجملةِ الذي هو بمعنى المصدرِ المنصوبِ عَارِضًا لِصَاحِبِه غَيْرَ لازمٍ .." وهذا الشّرْطُ - وهو مايُسَمّيه بعضُهم عِلاجًا [٣] - قد أَثبَتَه لِمَتْنِ الكافيةِ بعضُ شُرّاحِها ، مِنهم ابنُ الحاجبِ نَفْسُه ، فقد قال في الشّرْحِ : "وقولُه : (عِلاجًا) احترازٌ مِنْ نحوِ قولِكَ : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاءِ ، ولَهُ زُهْدٌ زُهْدُ الصّلَحاءِ" [٤] . ومِمن أَثبَتَ هذه الكَلِمةَ أيضًا في شَرْحِه

---

(١) الكافية ص٨٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣١٩/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣٦١/١-٣٦٢ ، المقتصد ٥٩٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٩/٢-٤٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٠/٢ .

الجامي[١] ، وعصامُ الدين الإسفراييني[٢] . وصَرَّح الأخيرُ بأنّ هذه اللفظةَ لم تَكُنْ في نُسْخة الرضيِّ ، وأنّه لِذَلِكَ جاءَ اعتراضُه[٣] .

وبهذا يَظهَرُ أنّ اعتراضَ الرضيِّ لاوَجْهَ لَهُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية ٣١٤/١-٣١٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٩٠ .

(٣) ينظر : السابق .

المسألة الخامسة : في توابع المنادى المبني المفردة

ذكر ابنُ الحاجب حكْمَ توابع المنادى ، فقال في الكافية : "وتوابعُ المنادَى المبنيِّ المفردةُ مِنَ التأكيدِ والصفةِ وعطفِ البيانِ والمعطوفِ بحرْفٍ الممتنع دخولُ (يا) عليه تُرفَعُ على لفظه ، وتُنصَبُ على مَحَلِّه ، مثلُ (يازيدُ العاقلُ والعاقلَ)" (١) .

قال الرضيُّ مستدركا عليه : "كان عليه أنْ يقولَ : توابعُ المنادَى المبنيِّ غيرِ المستغاثِ الذي في آخره زيادةُ الاستغاثة ؛ فإنَّ توابعَه لاتُرفعُ ، نحو (يازيدا وعَمْرَا) ، ولايجوزُ : عمروٌ لِأنَّ المتبوعَ مبنيٌّ على الفتح" (٢) .

الدراسة :

قَسَّم النحاةُ - كما هو معلوم - المنادَى إلى مفردٍ عَلَمٍ ، ومضاف ، وشبيهٍ بالمضاف ، وذكروا أنّ حكمَ المفرد العَلَم أنْ يُبنَى على مايُرفَعُ به لو كانَ معربا ، نحو (يازيدُ ، ويازيدانِ ويازيدونَ) (٣) ، وذكروا أيضاً أنّه إذا اتبِعَ هذاالمفردُ العَلَمُ المبنيُّ على مايُرفَعُ به بواحد مِنَ التوابع الآتية (التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرْفٍ المصحوب بالألف واللام) جازَ فيه الرفْعُ والنصْبُ ، وممنْ ذَكَر ذلك سيبويه ، قال : "وزعمَ الخليلُ .. قُلتُ : أرأيتَ قولَهم : يازيدُ الطّويلَ . عَلامَ نصبوا الطّويلَ؟ قال : نُصِبَ لأنّه صفةٌ لمنصوب . وقال : وإنْ شيءتَ كان نصْباً على (أعْني) .. وأما (ياتميمُ أجْمعونَ) فأنتَ فيه بالخيار ، إنْ شئتَ قُلتَ : أجمعونَ . وإنْ شئتَ قُلتَ : أجمعينَ .. وتقول : يازيدُ زيدُ الطويلُ . وهو قولُ أبي عمرو ، وزَعمَ يونسُ أنّ رؤبةَ كان يقول : يازيدُ زيداً الطويلُ .. وقال الخليلُ - رحمه الله - : مَنْ قال : يازيدُ والنَّضْرَ . فنَصَبَ ، فإنّما نَصَبَ لِأنّ هذا كان مِنَ المواضع التي يَرُدُّ فيها الشيءُ إلى أصْله فأمّا العربُ فأكثرُ مارأيناهم يقولونَ : يازيدُ والنضْرُ ..." (٤) وقد عَلّلوا النصْبَ بأنّه مراعاةٌ

---

(١) الكافية ص٨٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٣/٢ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الأصول ٣٣٠/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/٣ .

(٤) كتاب سيبويه ١٨٣/٢-١٨٧ ، وينظر : المقتضب ٢٠٧/٤-٢٠٩ ، ٢١٠-٢١٢ ، ٢١٣ ، الأصول ٣٣٣/١-٣٣٦ ، الإيضاح العضدي ص٢٤٦-٢٤٧ .

لمحلّ المنادَى ، لأنّه في موضع نصْبٍ ، كما عَلَّلوا الرفْعَ بأنّه إتْباعٌ لِلَفظ المنادَى ؛ لِأنّ حركتَه أشبَهَتْ حركةَ المعْرَبِ مِنْ حيثُ كانت عارضةً ، فجُعِلَت حركةُ التابعِ مماثلةً لَهَا في الصورة[١] .

وبمقارنة ماذُكِر سابقا بقول ابن الحاجب في الكافية : "وتوابعُ المنادى المبنِي المفردةُ .. تُرفَعُ على لفظه وتُنصَبُ على محلّه" يَتبيّنُ أنّ الأخيرَ لَفظُهُ أعَمُّ يدخُلُ تحتَه - كما ذَكَر الرضيُّ - المنادَى الذي في آخِرِه ألِفُ الاستغاثةِ المبنيُّ على الفتْح نحو (يازيدا) مع أنّ توابعَه لايجوزُ فيها إلّا النّصْبُ .

ويمكِنُ دَفْعُ إشكالِ الرضيّ بما أجابَ به عصامُ الدينِ الإسفرايينيّ[٢] مِنْ أنّ مرادَ المصنف بالمنادَى هنا المنادَى المعهودُ الذي سَبَق أنْ ذَكَره المصنفُ بقوله : "والثاني : المنادَى وهو المطلوبُ إقبالُه بحرْفٍ نائبٍ مَنابَ (أدْعُو) لفظا أو تقديرا . ويُبنَى على مايُرفَعُ به إنْ كان مفردًا معرفةً .. وتوابع المنادى المبني المفردة"[٣] . وممن أخذ بمأخذ الرضيّ الذي مَعَنا الجامي[٤] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٣/٢ ، الأصول ٣٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٩٩ .

(٣) الكافية ص٨٩ .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٩/١ .

المسألة السادسة : في توابع المنادى المعرف باللام

بَيَّن ابنُ الحاجب في الكافية كيفيةَ نداءِ مافيه الألفُ واللامُ كما بَيَّنَ حكمَ توابعه ، فقال : "وإذا نُودِيَ المعَرَّفُ باللام قيل : ياأيُّها الرَّجُلُ ، وياهذا الرجُلُ ، وياأيُّهذا الرجُلُ . والتزَموا رَفْعَ (الرجُلِ) ؛ لأنّه هو المقصودُ بالنداء ، وتوابعه لأنّها توابعُ مُعْرَبٍ"[1] .

واعترَضَ الرضيُّ على عبارة ابن الحاجب (لأنّها توابعُ مُعْرَبٍ) ، وقال : "قولُهُ : لأنها توابعُ مُعْرَبٍ . يُومِئُ إلى أنّ المعْرَبَ لامَحَلَّ له ، وإلى أنّه لايُحمَلُ على مَحَلِّه ويُتْرَكُ ظاهرُ إعرابِه وفي الموضعَيْنِ نَظَرٌ ؛ أمّا الأوّلُ فلأنّ المضافَ إليه إضافةً غَيْرَ محضَةٍ له مَحَلٌّ مِن الإعراب مع كونِهِ مُعْرَبًا لفظًا ، نحو (حَسَنِ الوجْهِ ، ومُؤدِّبِ الخُدّامِ ، وضاربِ زيدٍ) ، وكذا ماأُضيفَ إليه المصدرُ . قال[2] :

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهاجَها ... طَلَبُ المعقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ

وأمّا الثاني فإنّه وإنْ كانَ ظاهرُ كلامِ سيبويه مَنْعَ الحَمْلِ على موضعِ ماأُضيفَ إليه اسما الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةُ المشبَّهةُ والمصدرُ - وإنْ جاءَ في الظاهرِ مايُوهِمُ خِلافَ ذلك - فهو يُضمِرُ له عاملا ، كقوله في (ضَارِبُ زيدٍ وعَمْرًا) : إنّ التقديرَ : ضاربُ زيدٍ وضاربُ عَمْرًا . ولايُجيزُ في نحو (حَسَنُ الوجْهِ واليَدَ) الرفْعَ في المعطوف . كلُّ ذلك كَراهةً لمخالفة التابعِ لِظَاهِرِ إعرابِ المتبوعِ إلى المحلِّ الخَفِيِّ ، لكنّه يُشكِلُ باتفاقهم على جواز العطف على محلِّ اسْمِ (إنّ) في نحو : (إنّ زيدًا منطلقٌ وعَمْرٌو)"[3] .

الدراسة :

لايخلُو المنادى إمّا أَنْ يكونَ مِنَ الأسماء المبهمةِ ، كـ(أيّ ، وهذا) ، أو مِن غيرها ، فإنْ كان مِنَ الأسماء غَيْرِ المبهمةِ ، ووُصِفَ بمفردٍ فيه الألفُ واللامُ جاز في هذا الوصف الرفعُ مراعاةً للَفظِ المنادى ، والنصْبُ مراعاةً لمحلّه ، فيقالُ : يازَيْدُ الطويلُ والطويلَ . وإنْ كان هذا الوصفُ لمنادًى مبهمٍ ، نحو (ياأيُّها الرجُلُ) ، أو (ياهذَا الرجُلُ) فمذهَبُ بعضِ النحاة أنّه

---

(١) الكافية ص٩١ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري ، والبيت في ديوانه ص١٢٨ ، والرواية فيه : (وهاجه) ، وهو في : أمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، شرح التصريح ٦٥/٢ ، الهمع ١٤٥/٢ ، الخزانة ٢٤٠/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/١-٣٨٠ .

ليس فيه إلا الرفعُ ، وعَلّل هؤلاءِ ذلك بأنّ النعتَ هو المقصودُ بالنداء ، فقولُكَ : ياهذا الرجلَ بمَثابةِ قولِكَ : يارَجُلُ[(١)] كما ذَكَر النحاةُ أنّ هذا الوصفَ إذا نُعِتَ بمضافٍ أو عُطِفَ عليه لم يكُنْ في هذا التابعِ إلا الرفعُ ، وعَلّل بعضُهم ذلك بأنّ المنعوتَ مرفوعٌ غيرُ مبنيٍّ ومِمن ذَكَر ذلك سيبويهِ إذ قال : "واعْلَمْ أنّ الأسماءَ المبهمةَ التي تُوصَفُ بالأسماء التي فيها الألفُ واللامُ تُنَزَّلُ بمنزلةِ (أيّ) ، وهي (هَـذَا) و(هَـؤلاءِ) و(أولئكَ) وماأشْبَهَهَا ، وتُوصَفُ بالأسماء ، وذلك قولُكَ : ياهذا الرجُلُ ، وياهذانِ الرجُلانِ . صار المبهَمُ ومابَعدَه بمنزلة اسْمٍ واحدٍ ... واعْلَمْ أنّ هذه الصفاتِ التي تكونُ والمبهمةُ بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ إذا وُصِفَتْ بمضافٍ ، أو عُطِفَ على شَيْءٍ منها كان رَفْعًا مِنْ قِبَلِ أنّه مرفوعٌ غيرُ منادَى"[(٢)] . وممن أورد هذه العلّةَ أيضا المبردُ[(٣)] ، وابن السراج[(٤)] . وتَقَدَّمَ تعليلُ ابنِ الحاجبِ لِرَفْعِ توابعِ هذا الوصفِ واعتراضُ الرضيِّ عليه .

والذي أَراه ـ والله أعلم ـ أنّه يمكِنُ دَفْعُ اعتراضِ الرضيِّ بما أجاب به عصامُ الدينِ الإسفراييني ، وذلك قولُه : "لَمْ يَقُلْ تَوابعِ المعْرَبِ قَصْدًا إلى الوَحْدَةِ بالتنكير ، أيّ : تَوابعِ مُعْرَبٍ واحدٍ ؛ وذلك لأنّ متبوعَهُ ، وإنْ كان ذا إعرابَيْنِ : ضَمُّ نداءٍ كالإعراب ، ونَصْبُ للمفعوليّة إلّا أنّ التابعَ لإحدى الجهتَيْنِ ليس إلا ذا جِهَةٍ واحدةٍ ، فليس له مَحَلٌّ كمتبوعه ، فتوابِعُهُ توابعُ مُعْرَبٍ واحدٍ لامعْرَبٍ بمنزلةِ مُعْرَبَيْنِ باعتبارِ لفظِهِ ومَحَلِّهِ . وقيل : التقديرُ : لِأنّها توابعُ منادًى مُعْرَبٍ ، والمنادى المعرَبُ لاتابعَ إلا لِلَفْظِهِ ، وكذا ليس لِتابعِ مخفوضِ المستَغاثِ إلا الخَفْضُ . ولَكَ أنْ تقولَ : المرادُ أنّ توابعَ المعْرَبِ في الأكثرِ تابعةً لِلَفْظِهِ ، فالْحَقَ تابعَهُ بالأكثرِ . وبِكُلٍّ مِنْ هذه الأمورِ اندَفَعَ اعتراضُ الرضيِّ"[(٥)] . والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٨/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٢،١٨٩/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢١٨/٤-٢١٩ .

(٤) ينظر : الأصول ٣٣٧/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٠٣ .

المسألة السابعة : في ترخيم العلم المنادى

قال ابنُ الحاجب في الكافية ، وهو يتحدَّثُ عن ترخيم المنادى : "ويكـونُ إمّا عَلَمًا زائدا على ثلاثةِ أحرفٍ ، وإمّا بتاءِ التأنيثِ . فإنْ كانَ في آخِرِه زيادتانِ في حكم الواحدة ، كـ(أَسْمَاء) ، و(مَرْوَان) ، أو حرْفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّةٌ ، وهو أكثرُ مِنْ أربعـةِ أحـرفٍ حُذِفَتَا"(١) .

وتعقَّبَ الرضيُّ قولَ ابنِ الحاجبِ : "أو حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّةٌ" ، وقال : "كـانَ عليه أنْ يقولَ : حرفٌ صحيحٌ غيرُ تاءِ التأنيثِ ، قبلَه مدَّةٌ زائـدةٌ . وذلك لأنّه لايُحذَفُ في نحو (عِفِرْنَاة(٢) ، وسِعْلاة(٣)) إلا التاءُ وحدَها ؛ وذلك لكونِها كلمةً واحدةً وإنْ كانَتْ على حرْفٍ ، فاكْتُفِيَ بِهَا ، وكذا إذا كانَتِ المدَّةُ غيرَ زائدةٍ لم تُحذَفْ ، كما في مُسْتَمَاح ومُسْتَمِيح(٤) "(٥) .

الدراسة :

في هذه المسألة أخَذَ الرضيُّ على ابن الحاجب إطلاقَه الحكْمَ في موضعيْن :
أولهما : عند قوله : "حرْفٌ صحيحٌ" . وثانيهما : عند قوله : "قبلَه مدَّةٌ" .
وفي نظري - والله أعلم - أنّه يمكنُ دفعُ مأخذِ الرضيِّ على الموضع الأوّلِ بأنّ في تقسيم ابن الحاجب أوّلا الاسْمَ الجائزَ ترخيمُه إلى عَلَمٍ مُقيَّدٍ بشَرْطٍ في عَدَدِ أحرُفِهِ ، وهو كونُه زائدا على ثلاثةِ أحرفٍ - وهو مايشمَلُ الأربعةَ فَمَا فَوقَ - وإلى اسْمٍ لايُشترَطُ في عَـدَدِ أحرُفِهِ شيءٌ ، وهو مافيه تاءُ التأنيثِ ، ثُمَّ تقْييدِه قولَه بعدُ : "أو حرْفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّةٌ" بقوله : "وهو أكثرُ مِن أربعةٍ" دَليلا على أنّ الكلامَ في الاسم المشروطِ في عـدد أحرُفِهِ وهو العَلَمُ ، وليس فِيمَا فيه تاءُ التأنيثِ .

---

(١) الكافية ص٩٤ .

(٢) في اللسان (عفر) ٥٨٧/٤ : لبوءة عِفِرْناة أي جريئة ، وقيل : العِفِرناة : الذكر والأنثى .

(٣) السِّعْلاة والسِّعْلا : الغُول ، وقيل : ساحرة الجنّ ، وقيل : أخبث الغيلان . ينظر : اللسان (سعل) ٣٣٦/١١

(٤) السماحة : الجود ، يقال : رجل سَميح ومِسْمَح ومِسْماح بمعنى سَمْح . اللسان (سمح) ٤٨٩/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٠٢/١ .

كما يمكنُ دَفْعُ مأْخَذِ الرضيِّ على الموضع الثاني بأَنّ ابنَ الحاجبِ إنّما أَرادَ بالمدّة المدّةَ الزائدةَ ؛ إذ قد صَرَّح بذلك في شَرْحه للكافية ، وذلك قولُه : "ويُرادُ بقولهم : (قَبْلَهُ مـدَّةٌ) . زيادةُ حَرْفٍ مِنْ حروفِ المدّ ساكنٍ . هذا الذي يَعْني بالمدّة ؛ فلِذلِـكَ لـو رُخّـمَ (مَنصُـورٌ) ، و(عَمَّارٌ) ، و(مِسْكِينٌ) قيل : يامَنْصُ ، وياعَمّ ، ويامِسْكِ . ولو رُخّمَ (مُخْتَارٌ) لَقِيلَ : يامُخْتَا . بإثبات الألفِ ، لأَنّها ليسَتْ مدّةً ، إذ هي عينُ الكلمةِ ، وأَصْلُها : مُخْتَيَرٌ أو مُخْتَيِرٌ ، وكذلـك (مُسْتَبِينٌ) تَبْتَتِ الياءُ ؛ لأَنّها ليسَتْ زائدةً ، وكذلـك (مُسْتَمَالٌ) ومأشْبَهه"[1] . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٤١-٤٤٢ .

المسألة الثامنة : في أصل التركيب في (إيَّاكَ والأسدَ)

قال ابنُ الحاجب في الكافيـة في بـاب التحذيـر : "الرابـعُ : التحذيـرُ ... مثـلُ (إيَّاكَ وَالأسَدَ)" (١) ، وقد تناولَ في الشَّرْح أصْلَ هذا التركيبِ بقوله : "أصلُـه : اتَّقِـكَ ، إلاَّ أنَّهـم لايجمعونَ بينَ ضَميرَيِ الفاعلِ والمفعولِ الواحدِ ، فعُدِلَ إلى (اتَّقِ نَفْسَكَ) ، ثُمَّ حَذفـوا الفعـلَ لكثرتِهِ في كلامهم ، فعَدَلُوا عَنْ لفظ (النَّفْسِ) لانتفاء موجبها ، فوَجَـبَ رجـوعُ الضميـر ، ووَجبَ أنْ يكونَ منفصِلا لِزَوالِ مااتَّصلَ به ، فتَعَيَّنَ الضميرُ المنصوبُ المنفصلُ"(٢) .

وأورد الرضيُّ ماذَكَره المصنفُ في شَرْحه ، ثُمَّ قال : "وأرَى أنَّ هـذا الـذي ارتكبَـه تطويلٌ مستغنًى عنه ، والأَوْلَى أنْ يقالَ : هو بتقدير (إيَّاكَ بَاعِدْ أو نَحِّ) بإضمـار العـاملِ بعـدَ المفعولِ"(٣) .

الدراسة :

من المعلوم أنَّ اللجوءَ إلى الاستفاضة أحيانـا في ذِكْـرِ أَصْـلِ مسـألةٍ مِـنَ المسـائل ، أو تركيبٍ مِنَ التراكيب مع التعليل لِكُلِّ مايُقالُ بغيةَ وُصولِ هذا الشيءِ إلى ذِهْنِ المتلقي واضحًا لاإشكالَ فيه شيءٌ لاإيلامَ عليه . وماصنعه ابنُ الحاجب في بيانِ أَصْلِ (إيَّاكَ والأسدَ) أراه مِـنْ هذا القبيل ، وممن فَعَلَ فِعْلَةَ ابن الحاجب هذه ابنُ هشام إذ قال في أَصْلِ (إيَّاكَ والأسدَ) أيضا : "الأَصْلُ (احْذَرْ تَلاقِي نَفْسِكَ والأسد) ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ وفاعلُه ، ثُمَّ المضافُ الأوَّلُ وأُنِيبَ عنه الثاني فانتَصَبَ ، ثُمَّ الثاني وأُنِيبَ عنه الثالثُ فانتَصَبَ ، وانفَصَـلَ"(٤) ، وقـال في (إيَّاكَ مِنَ الأسد) : "الأَصْلُ (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الأسد) ،ثُمَّ حُذِفَ (بَاعِدْ) وفاعلُه والمضافُ"(٥) .

بهذا يَتَبَيَّنُ أنَّ ماقَامَ به ابنُ الحاجب لم يكنْ تطويـلا كمـا ذَكَـر الرضيُّ . والله أعلـم بالصواب .

---

(١) الكافية ص٩٩ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٧٩/٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١ .
(٤) أوضح المسالك ٧٦/٤ .
(٥) السابق .

المسألة التاسعة : حول لفظ (مكان)

قال ابن الحاجب في الكافية في باب المفعول فيه : "وفُسِّرَ المبهَمُ بالجهاتِ الستِّ ، وحُمِلَ عليه (عِنْدَ) ، و(لَدَى) وشِبْهُهُمَا لإبهامهما ، ولَفظُ (مكان) لِكَثرتِهِ"[١] .

واعترَض الرضيُّ على قول ابن الحاجب :"ولفظُ (مكانٍ) لكثرتِهِ" ، وقال : "لاينبغي للمصنف هذا الإطلاقُ ؛ فإنّ لفظَ (مكانٍ) لايَنتَصِبُ إلا بِمَا فيه معنى الاستقرار ، فلايُقالُ : كَتَبتُ المصحفَ مكانَ ضَرْبِ زيدٍ"[٢] .

الدراسة :

من المعلوم أنّ ظَرْفَ المكانِ ينقسمُ إلى متصَرّفٍ وغيرِ متصَرّفٍ كما أنّ ظَرْفَ الزمانِ ينقسمُ إليهما ، وقد ذَكَر بعضُ النحاة أنّ مِنَ الظروف المكانيةِ ماهو كثيرُ التصرُّفِ ، كَلَفظِ (مكانٍ) ، ومِمّنْ ذَكَر هذا اللفظَ ابنُ مالكٍ ، قال : "كَمَا انقَسَمَ ظَرفُ الزمانِ إلى متصَرّفٍ وغيرِ متصَرّفٍ انقَسَمَ ظرفُ المكانِ إليهما ، فَمِنَ المتصرّفِ ماكَثُرَ وقوعُهُ ظرفاًوغيرَ ظَرفٍ ، كـ(مكانٍ) ، فإنّكَ تقولُ إذا نَوَيتَ ظرفيتَهُ : اجْلِسْ مكانَكَ . وتقولُ إذا لم تَنوِ ظَرفيتَهُ : مكانُكَ لائِقٌ بِكَ"[٣] . فبَيّنَ ابنُ مالك أنّه لاَينتَصِبُ مِنْ لَفظِ (مكانٍ) إلّا ماكان فيه معنى الظرفيةِ ، ومِمّنْ صَرّحَ بهذا أيضا القموليُّ ، قال : "وأَمّا (مَكانٌ) فهو وإنْ كان مِنَ الظروف المختصّةِ إلّا أنّهُ انتَصَبَ على الظرفيةِ لِكَثرتِهِ في كلامهم ، وهم يَغتفِرون فِيمَا كَثُرَ في أَلْسِنتِهم مالايَغتفرونَه في غيره ، وأَصلُهُ : جَلَستُ في مكانِكَ ، حَذَفوا (في) لكثرة الاستعمالِ ، فصارَ : جَلَستُ مكانَكَ"[٤] .

هذا ، ويمكنُ دَفْعُ اعتراضِ الرضيّ بأنّ ابنَ الحاجب بَيّنَ في أماليه ماقَصَدَه بقوله في الكافية : "ولَفظُ (مكانٍ) لِكَثرتِهِ" ، قال في الأمالي : "(ولفظُ مكانٍ لِكَثرتِهِ) يَعْني أنّ العَرَبَ

(١) الكافية ص١٠٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٩٠/١-٤٩١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٠/٢ .

(٤) شرح القمولي على الكافية ١٥٩/١ ، تحقيق / عفاف بنتن .

يقولونَ : جَلستُ مكانَكَ . وهو ظَرْفُ مكانٍ مختَصٌّ منصوبٌ بتقدير (في) . فجَوَابُه : أنّ لَفْظَ (مكان) كَثُرَ في كلامهم ، والشيءُ إذا كَثُرَ جَعَلُوا له شَأْنًا ليس لِغَيْرِه ، فاختُصِرَ الكلامُ بحَذْفِ (في) ، فانتَصَبَ بتقديرها ، فهذا معنى قولِنَا : ولفظُ (مكانٍ) لِكَثْرَتِهِ"(١) .

وبهذا يَتَبيَّنُ أنّ ابنَ الحاجبِ لم يكن يَرْمِي في الكافية إلى إطلاقِ لفظِ (مكانٍ) - كما فَهِمَ الرضيُّ - بل قَصَدَ تقييدَه بَيْدَ أنّه أجْمَلَ في العبارة ، ولذا فالأَوْلَى حَمْلُ ماأَجْمَلَه في الكافية على مافَسَّرَه به في الأمالي ، وبهذا يَزُولُ الإشكالُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ٣/٤٩ .

المسألة العاشرة : في تقدم الظرف والحال على عاملهما المعنوي

تَعَرّض ابنُ الحاجب في الكافية في باب الحال إلى حكم تَقَدُّم كلٍّ مِنَ الحال والظّـرف على عامِلِه المعنويّ بقوله : "الحالُ مايُبَيِّنُ هيئةَ ... فإنْ كان صاحِبُها نكرةً وَجَبَ تقديمُها . ولايَتَقدّمُ على العامل المعنويّ بِخلافِ الظرفِ"[(١)] .

واستَدرَكَ الرضيُّ على عِبارةِ ابنِ الحاجبِ السابقة بأنْ قال : "كان على المصنف أنْ يُقيِّدَ ، فيقولَ : بِخلافِ الظَّرفِ ، فإنّه يَتَقدَّمُ على الظَّرفِ والجارّ . لأنّه لايَتَقدَّمُ على معنويّ غيرِهِمَا مِنَ التّشبيهِ والتنبيهِ وغيرِ ذلك اتفاقا"[(٢)] .

الدراسة :

العاملُ المعنويُّ - كما ذَكَر بعضُهم[(٣)] - هو ما ليس بِفِعْلٍ ولاماأَشْبَهَ الفِعْلَ - مِنَ العوامل التي ضُمِّنَتْ حُرُوفَهُ - بل هو ماضُمِّنَ معنى الفِعْلِ خاصّةً مِنْ غيرِ تَضَمُّنِ حروفِهِ . ومما مَثّلَ به النحاةُ لهذا العامل اسْمُ الإشارةِ و(لَيْتَ) و(كَأَنَّ) والظرفُ والجارُّ والمجرورُ ، واسْمُ الجنسِ المرادُ به التعظيمُ ، نحوُ (أَنْتَ الرجلُ عِلْمًا) أَيْ : أَنْتَ الكاملُ في هذه الحالةِ ، وكذا المُشَبَّهُ مِنَ الأعلامِ أو غيرِها نحوُ (زيدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا)[(٤)] . والمشهورُ أنّ الحالَ لاتتقدّمُ على عاملها المعنويّ ؛ لِأَنّ العاملَ المعنويّ ليس في قوّةِ اللفظيِّ ، فإذا تَأَخّرَ ضَعُفَ لأنّهُ وُضِعَ في غيرِ موضعِه .

وأمّا الظرفُ فيجوزُ له أنْ يتقدّمَ على بعضِ العواملِ المعنويةِ ، ويمتنعُ ذلك مع بعضٍ . فَمِنَ العواملِ الجائزِ تَقَدُّمُ الظرفِ عليها الجارُّ والمجرورُ . قال في المُقَرّب : "وأمّا الحالُ .. وإنْ كان العاملُ فيها ليس بِفعلٍ ولاجارٍ مَجْراه لم يَجُزْ تقديمُها عليه .. ولو كانَ المعمولُ ظرفًا لجازَ

(١) الكافية ص١٠٣-١٠٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ ، المقاصد الشافية ٦٠/٢-٦١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢

تقديمُه ، فكُنتَ تقولُ : زيدٌ يَوْمَ الجمعةِ فِي الدّارِ . بدليل قوله[١] :

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا ولو شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بِكَرمانَ نَاصِحُ

فأعمَلَ فِي (بُعَيدَ الكَرَى) (ثَلْجًا) بِمَا فيه مِنْ معنى الفِعْلِ ، وقَدَّمَه عليه ، وكأنّه قال : بُعيدَ الكَرَى بارِدًا"[٢] . وفِي كلام ابنِ عصفورٍ السابقِ دَليلٌ على جوازِ تَقَدُّمِ الظَّرْفِ على عاملِهِ المعنويِّ ، وهو غيرُ ظَرْفٍ ولاجَارٍّ ومجرورٍ . ومِمَّنْ عَلَّقَ الظرْفَ فِي البيت السابقِ أيضا بِمَا فِي (ثَلْج) مِنْ معنى باردٍ ابنُ هشام[٣] .

ومِن العوامل المعنويةِ التِي لايجوزُ تقدّمُ الظرْفِ عليها كافُ التشبيه ، ودَليلُ ذلك ماذَكَره ابنُ هشامٍ فِي شَرْحه لقصيدة كَعْبِ بنِ زُهَيرٍ ـ رَضِي الله عنه ـ مِنْ أنّ المختارَ فِي الظرْفِ (غَدَاةَ البَيْنِ) فِي قولِ كعب[٤] :

وَمَاسُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

أَنْ يكونَ متعلّقًا بمعنى التشبيهِ الذي تَضَمّنَه البيتُ ، وذلك على أنّ الأصْلَ : ومَاكَسُعَادَ إلا ظَبْيٌ أغَنٌّ . على التشبيه المعكوسِ للمبالغة ؛ لِئَلّا يكونَ الظرْفُ متقدّمًا فِي التقدير على اللفظ الحاملِ لمعنى التشبيهِ[٥] .

وبعدُ .. فقد تَبيّنَ مما سَبَق أنّ قولَ ابنِ الحاجب : "ولايَتقدّمُ على العامل المعنويِّ بِخِلاف الظرْفِ" ليس على إطلاقه ، كما ظَهَرَ أنّ قولَ الرضيِّ : "لِأنّه لايَتقدّمُ على معنويٍّ غيرِهِمَا" فيه نظرٌ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ص١٠٠ ، وفي : المقرب ص١٧٤ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥٣/٧ .
ولوحا : بفتح أوله ، أي : عطشا ، وناصح : خالص .

(٢) المقرب ص١٧٣-١٧٤ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٥٣١/٢ .

(٤) ديوانه ص٦ ، والبيت في : الشعر والشعراء ١٥٤/١ ، الهمع ١٠٨/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٤٣٨/٢ .

المسألة الحادية عشرة : في تمييز المفرد

ذَكَر ابنُ الحاجب في الكافية في باب التمييز حكْمَ تمييز المفرد ، وقال : "التمييزُ مايَرفَعُ الإبهامَ المستَقِرَّ عَنْ ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ . فالأَوَّلُ عَنْ مفرَدٍ مِقْدارٍ غالبًا ، إمّا في عددٍ نحوُ (عِشْرونَ دِرْهَمًا) ، وسيأتي ، وإمّا في غيرِه ، نحوُ (رَطْلٌ زَيْتًا) ، و(مَنَوانِ سَمْنًا) و(عَلَى التمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا) ، فَيُفْرَدُ إنْ كانَ جِنْسًا إلّا أَنْ يُقْصَدَ الأنواعُ ، ويُجمَعُ في غيرِه ، ثُمّ إنْ كانَ بالتنوينِ ، أو بنونِ التثنيةِ جازَتِ الإضافةُ ، وإلّا فَلا"(١) .

واستَدرَكَ الرضيُّ على قول ابن الحاجب : "ثُمّ إنْ كان بالتنوين ..." قائلا : "وكانَ عليه أَنْ يُقيِّدَ التنوينَ بالظاهر ؛ فإنّ مافيه تنوينٌ مقدَّرٌ ، وهو في بَابَيْ (كَمْ) الاستفهامية ، والجزءِ الثاني مِنْ (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتهِ لايُضافُ في الأغلب إلى التمييز ، كَما يَجيءُ في بابَيْهِما"(٢) .

الدراسة :

قَسَّمَ النحاةُ التمييزَ - كما هو معلوم - إلى مايَرفَعُ الإبهامَ عَنْ جُملةٍ ، ومايَرْفَعُ الإبهامَ في مفردٍ ، وذَكَروا أنّ الأَوْلى في المميَّز عن مفْرَدٍ غيرِ عَدَدٍ - إذا كانَ يدخُلُه التنوينُ أو نونُ التثنيةِ - الإضافةُ ، نحوُ (رَطْلِ زَيْتٍ) ، و(مَنَوَا عَسَلٍ)(٣) . كما بَيّنوا حكْمَ الأعدادِ في ذلك ، فَصَرَّحوا بأنّ ماكان منها يلحَقُه التنوينُ - وهو مِنَ الثلاثة إلى العَشَرَةِ - فحُكْمُه الإضافةُ ، وماكان التنوينُ مقدَّرًا فيه ، نحوُ (كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟) و(خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا) فحُكْمُه النصبُ(٤) . وقد بَيَّنَ ابنُ الحاجبِ في الكافية - كما تَقَدَّمَ - حُكْمَ مايَرفَعُ الإبهامَ في مُفْرَدٍ ، وأورد عليه الرضيُّ ماسَبَق ذِكْرُه في أوّلِ المسألةِ .

---

(١) الكافية ص١٠٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٦٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٣/٢ ، المقرب ص١٨٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٥/٢، ١٥٨، ١٦٣-١٦٥ ، الجمل للزجاجي ص٢٤٢ ، الإيضاح العضدي ص٢٣٥-٢٣٦ .

وقد حاولَ عصامُ الدين الإسفراييني دَفْعَ إيرادِ الرضيِّ بجَعْلِ الضمير في (كانَ) في قولِ ابن الحاجب : "ثُمَّ إنْ كان" عائدًا إلى غيْرِ العدد إذ قال : "بَلْ نقـولُ : ضميرُ (إنْ كـانَ) إلى غيْرِ العدد ، وقد نَبَّهَ بكلمة (ثُمَّ) على تَفَاوُتِ البحثَيْن ، فإنَّ البحثَ المعطوفَ عليه عَن التمييز ، وهذا البحثُ عَنِ المبهَمِ"[1].

ويُضعِفُ رَدَّ الإسفراييني - في نظري - تصريحُ ابن الحاجب في الكافية بأنَّ الأعدادَ مِنَ المقادير ، فقد سَبَق قولُهُ في الكافية : "فالأوَّلُ عَنْ مفردٍ مقدارٍ غالبًا إمّا في عَدَدٍ .. وإمّا في غيْرِه" . كما أنّهُ قَرَّر في شَرْحِ الوافية عِنْدَ قولِهِ :

وكُلُّ تنوينٍ ونُونِ اثْنَيْنِ فالحَذْفُ والخَفْضُ معًا في ذَيْنِ

أنَّ ماكانَ مِنَ المقادير بتنوين ونونِ التثنية فهو المقصودُ بهذا الحكْمِ - أعْنِيَ الخَفْضَ - قال : "كُلُّ ماجاءَ مِنَ المقادير منوّنا أو بنونِ التثنية فالحَذْفُ في التنوين والنّونِ وخَفْضُ التمييز بالإضافة أَوْلَى"[2] . كذلكَ ذَكَرَ في شَرْحِ المفَصَّل - تَبَعًا للزمخشريِّ - أنَّ تمييزَ المفرَدِ الذي تمامُهُ بتنوين أو نون تثنية يجوزُ فيه الجرُّ بالإضافة ، واستثنى مِنْ ذلك بعضَ الأعدادِ . قال : ".. والذي يَتِمُّ به أربعةُ أشياءَ : التنوينُ ، ونونُ التثنية ، ونونُ الجمع ، والإضافةُ . ثُمَّ قَسَّمَه قِسمَيْن : زائلٌ ، ولازمٌ ، ويَعْني بالزائلِ مايجوزُ زَوَالُه إلى الإضافة .. فالزائلُ التّمام بالتنوين ونون التثنية .. ولايُستَثْنَى مِنْ ذلك إلا قولُهم : مائةُ دِرْهَم ، وألْفُ ثَوْب ، ومائتا دِرْهَم ، وألْفا ثَوْب . فإنّ الإضافةَ في ذلك هي الوَجْهُ"[3] . فاسْتِثْنَاؤُه بعضَ ألفاظِ العددِ دليلٌ على أنّ الأعدادَ داخِلَةٌ عندَه في المقادير ، فإنْ قال قائلٌ : إنّما لم يَستَثْنِ (كَمْ) مِنَ الأعداد المبهمَةِ لِذِكْرِهِ حكْمَهَا فيمَا بعدُ . قيلَ له : فَلِمَ لَمْ يَستَثْنِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وأخواتِهَا فيمَا استَثْنَى ، وهي ليست مِنَ الأعداد المبهَمَة؟

هذا ، ومأْخِذَ على ابن الحاجب يمكنُ أنْ يُؤخَذَ على الزمخشريِّ الذي سَبَقَه إلى إطلاق الحكْمِ بجواز إضافةِ المفرَدِ المميّزِ - إذا كانَ بتنوينٍ أو نونِ تثنيةٍ - حيثُ قال : "ولاينتصب المميز عن مفرد إلا عن تمام . والذي يتم به أربعة أشياء : التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، والإضافة ، وذلكَ على ضَرْبَيْن : زائلٌ ، ولازمٌ . فالزائلُ التَّمام بالتنوين ونونِ التثنيةِ .. وتمييزُ المفرَدِ أكثَرُه فيمَا كان مقداراً .. أو عَدَدًا"[4] . والله أعلم بالصواب .

(1) شرح الكافية للعصام ص١٣٧ .
(2) شرح الوافية ص٢٢٦ .
(3) الإيضاح ٣٥٢/١-٣٥٣ .
(4) المفصل ص٦٥-٦٦ .

المسألة الثانية عشرة : في حذف عامل (كانَ)

قالَ ابنُ الحاجبِ في الكافية : "خَبَرُ (كانَ) وأخواتِها : هو المسْنَدُ بعدَ دُخولِها ، مِثْلُ (كانَ زيدٌ قائمًا) ... ويَتقَدَّمُ على اسْمِها معرفةً ، وقد يُحذَفُ عامِلُه في مِثْلِ (الناسُ مجزيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًا فَشَرٌّ" (١) .

وقد فَسَّرَ الرضيُّ لفظَ ابنِ الحاجبِ (عامِلُه) بعامِلِ خَبَرِ (كانَ) وأخواتِها ، ثُمَّ قالَ : "وماكانَ ينبغي له هذا الإطلاقُ ؛ لأنّه لايُحذَفُ مِنْ هذه الأفعالِ إلّا (كانَ)" (٢) .

الدراسة :

حَدّ ابنُ الحاجبِ في الكافية خَبَرَ (كانَ) وأخواتِها بقولِه : "هو المسْنَدُ بَعدَ دُخولِها ..." ثُمّ ذَكَرَ حكْمًا يَتعلَّقُ بالمحدود ، فقال : "ويَتقدَّمُ معرفةً" . فالضميرُ في (يَتقدَّمُ) يَرجِعُ إلى ما ذكِرَ قَبلُ ، وهو خَبَرُ (كانَ) وأخواتِها ، وقد جاءَ بحكْمٍ آخَرَ ، وهو قولُه : "وقد يُحذَفُ عامِلُهُ في مِثْلِ (الناسُ مجزيونَ بأعمالِهم إنْ خيرا فخيرٌ وإنْ شَرّا فَشَرٌّ)" . ومِنَ الطبْعِي أنْ يعودَ الضميرُ في (عامِلِه) إلى ماعادَ إليه في سَابِقِه (يَتقدَّمُ) ، خاصّةً إذا كانَ المذكورُ قَبْلُ شيئًا واحدا - وهو خبرُ (كانَ) وأخواتِها - . ومِنَ المعلوم أنّ الحكمَ الثاني خاصٌّ بخبرِ (كانَ) مِنْ دونِ أخواتِها ، وقد صَرَّحَ بهذا ابنُ الحاجبِ في (شَرْحِ الوافية) (٣) ، وفي (الإيضاح) (٤) فَفِي الوافية قَيَّدَ ابنُ الحاجبِ ماأطلَقَه في الكافية ، فقالَ :

"خَبَرُ كَانَ مُسْنَدٌ كَالخَبَرِ ... في كانَ زَيْدٌ قَائِمًا فَاعْتَبِرِ
وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ في المَعْرِفَهْ ... وَجَائِزٌ عَامِلُهُ أَنْ تَحذِفَهْ" (٥)

(١) الكافية ص١١٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٤٦/٢ .
(٣) ينظر : شرح الوافية ص٢٣٨ .
(٤) ينظر : الإيضاح ٣٨٠/١ .
(٥) شرح الوافية ص٢٣٧ .

وأَقَرَّ في (الأمالي) بأنّ الإطلاقَ يُفضِي إلى الإيهام ، قال مُمْلِيًا على المفصَّل : ".. ثُمَّ قال : ويُضمَرُ العامِلُ في خبرِ (كانَ) . وخَصَّ (كانَ) بالذِّكرِ كَيْلا يُتوهَّمَ أنّ أخواتِها مِثْلُها"[١] .

وبهذا يَتأكَّدُ أنّه كانَ على ابن الحاجب أنْ يُقيِّدَ كلامَه في الكافية ولا يُطلِقَ .

هذا ، ومِمَّنْ أَخَذَ على ابن الحاجب مَأْخَذَ الرضيِّ الجامي[٢] ، وعصامُ الدين الإسفراييني[٣] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ١٢٢/٢ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٤٣٣/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص١٥٠ .

المسألة الثالثة عشرة : في بناء الظروف المضافة إلى الجمل

تحدَّث ابنُ الحاجب في الكافية عن حكم الظروف المضافة إلى الجُمَل ، وقال : "والظروفُ المضافةُ إلى الجملة و(إذْ) يجوزُ بناؤها على الفتح"(١) .

وذكر الرضيّ أنّ الظروفَ المضافةَ إلى الجمل ضَرْبانِ : واجبةُ الإضافةِ ، وجائزةُ الإضافةِ ، وأنّ واجبةَ الإضافةِ يجبُ فيها البناءُ ، وأنّ جائزةَ الإضافةِ البناءُ فيها جائزٌ(٢) ، ثُمّ عَقَّبَ على قول ابن الحاجب السابقِ بقوله : "فثبَتَ بما بيَّنّا أنّ قولَه : (والظروفُ المضافةُ إلى الجُمَل و(إذْ) يجوزُ بناؤها) ليس ينبغي أنْ يكونَ على إطلاقه"(٣) .

الدراسة :

قسَّم النحويون الظروفَ المضافةَ إلى الجمل إلى قسمَيْن :

واجبُ الإضافةِ إليها ، كـ(حَيْثُ) ، و(إذْ) و(إذَا) ، وهذه حكمُها عندهم البناءُ .

والقسمُ الثاني : جائزُ الإضافةِ إلى الجمل(٤) ، وهو أيضا على قسمين ؛ لأنّه إمّا أنْ يضافَ إلى جملةٍ ماضيّةِ الصدر ، وحينئذٍ يجوزُ بناؤها وإعرابُها اتفاقا ، أمّا الإعرابُ فلعَدَم لُزومِها للإضافة إلى الجملة ، وأمّا البناءُ فلتَقَوّي العلةِ العارضةِ بوقوع المبنيّ الذي لاإعرابَ لَهُ لفظا ، ولاَمحلّا موقعَ المضافِ إليه الذي يكتسِبُ منه المضافُ أحكامَهُ مِنَ التعريف والتنكير وغير ذلك(٥) . وإمّا أنْ يضافَ إلى جملة فعليةٍ مصدرةٍ بفعْلٍ مضارعٍ ، نحوُ قولِه تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٦) ، أو يضافَ إلى جملةٍ اسميةٍ ، نحوُ (هذا يَوْمُ بَكْرٌ قائمٌ)

---

(١) الكافية ص١٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٢ .

(٤) ينظر : الكافية ص١٦٢،١٦٤ ، شرحها لابن الحاجب ٣/٧٧١-٧٧٢،٧٧٥،٧٨٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٨٣-٧٨٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٠-١٨١ .

(٦) سورة المائدة : من الآية (١١٩) .

وحينئذٍ لايجوزُ عندَ جمهور البصريينَ إلا الإعرابُ لِضَعْفِ علّةِ البناءِ ، ويجوزُ عندَ الكوفيينَ وبعضِ البصريينَ البناءُ اعتبارا بالعلّة الضعيفة[1] .

هذا ، وقد حاول عصامُ الدين الإسفراييني دَفْعَ مأخذِ الرضيِّ ، فذَكر أنّ مرادَ ابنِ الحاجب بقوله : "والظروفُ المضافةَ ..." الظروفُ المعْرَبةُ[2] .

والذي يبدو لي - والله أعلم - أنّ الصوابَ مع الرضيِّ ؛ ذلك أنّ ابنَ الحاجبِ في أوّلِ باب الظروفِ قال : "الظروفُ منها ماقُطِعَ عنِ الإضافة ، كـ(قَبْلُ)" [3] وبَيّنَ في الشّرْح مرادَه مِنْ كلمة (الظروف) بأنْ قال : "يَعْني الظروفَ المبنية ؛ لأنّ بعضَ الظروفِ مِنْ أقسام المعْرَبَاتِ"[4] ثُمّ أخَذَ في الكافية يتكلّمُ عَن الظروف المضافة إلى الجمل وجوبا ، وقال : "ومنها (حَيْثُ) ، ولاتُضَافُ إلا إلى جملةٍ في الأكثر ، ومنها (إذا) .. وإذ لِمَا مَضَى ، ويَقَعُ بعدَها الجملتان"[5] ولم يَذْكُرْ بعدَها شيئا ممّا يُضَافُ إلى الجمل جوازا . وهذا - في نظري - مِمّا يُرَجّحُ مأخذَ الرضيِّ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٨١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٢١ .

(٣) الكافية ص١٦٢ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٧٧٠/٣ .

(٥) الكافية ص١٦٢ .

المسألة الرابعة عشرة : في شروط جمع المذكر السالم

قال ابنُ الحاجب في الكافية فِيمَا يُجمَعُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا : "وشَرْطُه إنْ كان اسْمًا فَمذكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ"(١) .

واستَدْرَكَ الرضيُّ على ابن الحاجب شَرْطًا آخَرَ ، وقال : "وكان عليه أنْ يقولَ : شَرْطُه التجرُّدُ مِنَ التاء . لِيدخُلَ فيه نحوُ (وَرْقَاء) و(سَلْمَى) اسْمَيْ رجلَيْن ، فإنَّهما يُجمَعانِ بالواو والنون اتفاقا ، ويَخْرُجَ نحوُ (طَلْحَة) وَحْدَه"(٢) .

الدراسة :

ذَكَر سيبويه أنّ ماسُمِّيَ مِنَ الرجال بِمَا فيه تاءُ التأنيث ، مثلُ (طَلْحَة) و(عِكْرِمَة) جُمِعَ بالتاء ، ولم يُجْمَعْ جَمْعَ مذكَّرٍ سَالِمًا ، كما بَيَّن أنّ ماسُمِّيَ مِنَ الذكور بِمَا فيه ألفُ التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودةً كان بالعكس(٣) ، قال: "زَعَمَ يونُسُ أنّكَ إذا سَمَّيتَ رَجُلا (طَلْحَةَ) أو (امْرَأَةَ) أو (سَلَمَةَ) أو (جَبَلَةَ) ، ثُمَّ أَرَدتَ أنْ تَجْمَعَ جَمَعْتَه بالتاء ، كما كُنتَ جامِعَه قبلَ أنْ يكونَ اسْمًا لرَجُلٍ أو امرأةٍ على الأصْل ، أَلَا تَرَاهم وَصَفوا المذكّرَ بالمؤنّث ، قالوا : رَجُلٌ رَبْعَةٌ(٤) . وجَمَعوها بالتاء ، فقالوا : رَبَعاتٌ . ولم يقولوا : رَبْعُونَ . وقالوا : طَلْحَةُ الطَّلَحاتِ ولم يقولوا : طَلْحَةُ الطَّلْحِينَ . فهذا يُجمَعُ على الأصْل لايَتَغيَّرُ عن ذلك ، كما أنّه إذا صار وَصْفًا للمذكّر لم تَذهَبِ الهاءُ . فأمّا (حُبْلَى) فلوسَمَّيتَ بها رَجُلا أو حَمْرَاءُ أو خُنْفَسَاءُ لم تَجْمَعْه بالتاء ، وذلك لأنّ تاءَ التأنيث تدخُلُ على هذه الألِفَاتِ فلاتَحذِفُها ، وذلك قولُكَ : حُبْلَيات ، وحُبارَيات(٥) ، وخُنفُساوات . فلمّا صارت تدخُلُ فلاتَحذِفُ شيئًا ، أشبَهَتْ هذه عندَهم أرَضات ودُرَيْهِمَات . فأنت لو سَمَّيتَ رَجُلا بـ(أَرْض) لَقُلتَ : أَرْضُونَ . ولم تقلْ :

---

(١) الكافية ص١٧٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٢ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣/٣٩٤ .

(٤) في اللسان (ربع) ٨/١٠٧ : رجل مَرْبوع ومُرْتَبِع ومُرْبَع وَرَبْع ورَبْعَة ورَبَعَة أي : مَرْبُوع الخَلْق لابالطويل ولابالقصير .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى . الصحاح (حبر) ٢/٦٢١ .

أَرَضات . لأنّه ليس هَهُنا حرفُ تأنيثٍ يُحذَفُ ، فغَلَبَ على (حُبْلَى) التذكيرُ حيثُ صارتِ الألفَ لاتُحذَفُ ، وصارتْ بمنزلة أَلِفِ (حَبَنْطَى) [١] التي لاتجيءُ للتأنيث ، أَلَا تَرَاهم قالوا : زَكَرِيَاوُونَ . فِيمَنْ مَدَّ ، وقالوا : زَكَرِيّوْنَ . فِيمَنْ قَصَر"[٢] . ومِمّنْ تابعَ سيبويهِ فِيمَا قال المبردُ[٣] ، وابنُ السراجِ[٤] . ومِمّنْ عَدَّ مِنْ شروط مايُجمَعُ جَمْعًا مذكّرا سالِمًا التجرّدَ مِنَ التاء ابنُ الناظم حيثُ قال : "... وذلك أَنّ جمعَ المذكّرِ السالِمَ مطّرِدٌ في كلِّ اسْمٍ خالٍ مِنْ تاء التأنيثِ"[٥] . ومِمنْ ذَكَر ذلك أيضا ابنُ عصفورٍ[٦] ، وابن هشام[٧] .

مِنْ خِلال ماسَبَق يَتَبيّنُ أَنّ الرضيَّ كان مُصِيبًا فِيمَا استدرَكه على ابن الحاجب . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الحبنطى : القصير البطين . الصحاح (حبط) ١١١٨/٣ .

(٢) كتاب سيبويه ٣٩٤/٣ .

(٣) ينظر:المقتضب ٧/٤ .

(٤) ينظر : الأصول ٤٢٠/٢ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٧/١ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ٥١/١ .

المسألة الخامسة عشرة
في كلمة (يعقل) في قول ابن الحاجب :
"وشرطه .. فمذكر علم يعقل"

عَرَض ابنُ الحاجب في الكافية لِمَا يُجمَعُ جمْعًا مذكّرًا سالمًا ، بقوله : "وشَرْطُه إنْ كان اسْمًا فمذكَّرٌ عَلَم يَعْقِلُ ، وإنْ كان صفةً فمذكَّرٌ يَعْقِلُ"[(١)] .

قال الرضيّ : "قولُ المصنف : عَلَمٌ يَعْقِلُ ومذكَّرٌ يَعْقِلُ . الأَوْلَى فيه أَنْ يقولَ : يَعْلَمُ . لِيَشمَلَ نحوَ قوله تعالى : ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[(٢)] ، إذْ لايُطلَقُ عليه تَعالَى أنّه عاقلٌ"[(٣)] .

الدراسة :

جَرَتْ عادةُ أكثر النحاة أَنْ يَشترطوا فيما يُجمَع بالواو والنون ، والياءِ والنونِ العَقْلَ بَدَلَ العِلْم ، وممّنْ سار على هذا ابنُ السراج ، قال : "الأسماءُ المثنّاةُ والمجموعةُ على ضربيْن : صِحَاحٌ ، ومعتَلّةٌ . فأمّا الصِحاحُ فَقَدْ تَقَدّمتْ معرِفتُها ، وهذا الجمْعُ إنّما يكونُ لِمَنْ يَعقِلُ خاصّةً"[(٤)] وممّنْ اتّبَعَ ذلك أيضا ابنُ جنّي[(٥)] ، والسهيلي[(٦)] ، وابن الحاجب ، وابن مالك[(٧)] ، وابنه بدر الدين[(٨)] ، وابن عصفور[(٩)] ، وابن هشام[(١٠)] .

وذهب قومٌ[(١١)] - منهم الرضيّ - إلى اشتراط العِلْم بَدَلَ العَقْل ، وعَلّلوا ذلك بأنّ

---

(١) الكافية ص١٧٥ .

(٢) سورة الذاريات : من الآية (٤٨) .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٣ .

(٤) ينظر : الأصول ٤١٧/٢ .

(٥) ينظر : اللمع ص٦٣ .

(٦) ينظر : نتائج الفكر ص١٥٤ .

(٧) ينظر : التسهيل ص١٣ ، شرحه لابن مالك ٧٧/١-٧٨، ٨٠-٨١ .

(٨) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦ .

(٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٧/١ .

(١٠) ينظر : أوضح المسالك ٥١/١ .

(١١) ينظر : المقتضب ١٩٤/١ ، التذييل والتكميل ٣٠٧/١ ، تحقيق د. حسن هنداوي .

قالوا : لِيُدرَجَ في ذلك ألفاظٌ تَجري على الله تَبَارَكَ وتَعَالى ، كما في قوله تعالى ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[1] إذْ إنّ اللهَ جَلَّ وعَلَا لايُوصَفُ بالعَقْل .

هذا ، ويمكنُ الإجابةُ عَنْ أصحابِ الرأي الأوّلِ بِمَا أجابَ به عبدُ القاهرِ الجرجاني ، وهو أنّ ماقَصَده النحويون صحيحٌ ؛ لأنّهم قَصَدوا الجمعَ الحقيقيَّ ، وأمّا ماجَرَى على اللهِ ـ سُبْحانَه وتَعَالى ـ فمسموعٌ غيرُ مَقِيسٍ[2] . وممّنْ أخَذَ بكلامِ عبدِ القاهرِ الجرجاني ، وزَادَه حُجّةً ووضوحًا ابنُ مالكٍ ، قال : "ومِنْ شروطِ هذا الجمْعِ كونُ المسَمّى مِمَّنْ يَعقِلُ أو شَبيه به .. ولاحاجةَ إلى تَنَكُّبِ التعبيرِ بِمَنْ يَعقِلُ واستِبْدَالِه بِمَنْ يَعْلَمُ كَمَا فَعَلَ قَوْمٌ ؛ لِأَنّ باعِثَهُم على ذلك قَصْدُهُم دخولَ أسماءِ اللهِ تَعَالى فِيمَا يُجمَعُ هذا الجمْعَ ، والعِلْمُ مما يُخبَرُ به عنه تَعَالى دونَ العَقْلِ ، وبَاعِثُهم على ذلك غيرُ مأخوذٍ به ، ولامُعَوَّلَ عليه إلّا فِيمَا سُمِع ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾[3] ، فليس لِغَيْرِ اللهِ تَعَالى أنْ يَجمَعَ اسْمًا مِنْ أسمائه ؛ إذْ لايُثْنَى عليه ، ولايُخبَرُ عنه إلّا بِمَا اختارَه لِنَفْسِه في كتابِه العزيزِ ، أو على لِسَانِ نَبِيِّه ﷺ فـ﴿قَادِرُونَ﴾ ونحوُه مِنَ المعَبَّرِ به عَنِ اللهِ تَعَالى مِنَ المقصورِ على السماعِ ، فإذا لم يَدْعُ إلى تَنَكُّبِ لفظِ العَقْلِ دَاعٍ فهو أَوْلَى مِنَ العِلْمِ ؛ لأنّه أَدَلُّ على المقصود"[4] . ومِمَّنْ ارتَضَى هذا الكلامَ أيضًا أبو حيّان[5] ، والدماميني[6] ، وعصام الدين الإسفراييني[7] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) سورة المرسلات : من الآية (٢٣) .

(٢) ينظر : المقتصد ١/١٩٤ .

(٣) سورة المؤمنون : من الآية (١٨) .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٧-٧٨ ، وينظر : ١/٨٠-٨١ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ١/٣٠٧ ، تحقيق د. حسن هنداوي .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ١/٢٣٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٣٦ .

المسألة السادسة عشرة
في عبارة ابن الحاجب : "وشرطه إن كان اسما فمذكّرٌ عَلَمٍ"

عند كلام ابن الحاجب في الكافية عن شروط مايُجمَعُ جَمْعَ مذكّرٍ سَالما قال : "وشَرْطُه إنْ كان اسْمًا فمذكّرٌ عَلَم يَعْقِلُ ، وإنْ كان صفةً فمذكّرٌ يَعْقِلُ وألّا يكونَ (أَفْعَل فَعْلاء) مثلُ (أَحْمَر) ، ولا(فَعْلان فَعْلَى) مثل (سَكْرَان) ، ولامستويا فيه مَعَ المؤنّث ، مثلُ (جَريح) و(صَبُور) ، ولابتاءٍ ، مثلُ (عَلّامَة)" [١] .

واعترَضَ الرضيُّ على عبارة ابن الحاجب قائلا : "قولُه : (وشَرْطُه إنْ كان اسْمًا فمُذَكّرٌ عَلَم) عبارةٌ رَكيكةٌ ؛ وذلك لأنّه لايجوزُ أنْ يكونَ قولُه : (إنْ كان اسمًا فمُذَكّر) شَرْطا وجزاءً خبَرًا لِقولِه : (وشَرْطُه) ؛ لأنّ المبتدأَ المقدّرَ إذن بعدَ الفاءِ ضميرٌ راجعٌ إلى (اسْمًا) ، أيْ : فهو عَلَم ، فتخلُو الجملةُ من ضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأ الذي هو (شَرْطُه) مع أنّه لامعنى إذن لهذا الكلام . ومعنى الكلامِ : إنْ كان اسْما فشَرْطُه أنْ يكونَ عَلَمًا ، فيكونُ - على هذا - جوابُ الشّرطِ مدلولُ الجملةِ التي هي قولُه : (شَرْطُه .. فمذكّر) ، وفيه محذوراتٌ :

الأول : دخولُ الفاءِ في خبرِ المبتدأ مع خُلُوّه مِنْ معنى الشّرطِ ، كقوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم [٢]

عندَ الأخفش .

والثاني : أنّ الشرْطَ كونُه مذكّرًا . وليس في الخَبَرِ مايجعَلُه بمعنى المصدر .

والثالث : أنّ إلغاءَ الشرْطِ المتوسّطِ بين المبتدأ والخبرِ ضرورةٌ كقوله [٣] :

إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تصرعُ

كما يجيءُ في بابه ، فلايُقالُ : زيدٌ إنْ لَقيتَه مُكرِمُكَ .

---

(١) الكافية ص١٧٥ .

(٢) صدر بيت عجزه : وأُكْرومةُ الحيَّيْن خِلْوٌ كَما هِيَا ، والبيت - بلا نسبة - في : الكتاب ١٣٩/١ ، العيني ٥٢٩/٢ ، الخزانة ٤٥٥/١ .

(٣) هو جرير بن عبد الله البجلي كما في الكتاب ٦٧/٣ ، ونسب في الخزانة ٢٠/٨ إلى عمرو بن خثارم البجلي وهو في : المقتضب ٧٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٢٥/١ .

ويمكِنُ أنْ يُعتذَرَ بأنّ الشرطَ والجزاءَ خَبَرُ المبتدأ ، والتقديـرُ : فهـو حُصـولُ مُذَكَّـرٍ ، على أنّ الضميرَ المقدَّرَ بعدَ الفاءِ راجعٌ إلى قوله : (شَرْطُه) ، والمضافُ إلى الخبرِ محذوفٌ ، مَعَ تَعَسُّفٍ في هذا العُذْر . وكذا قولُه بَعدُ : وإنْ كان صفـةً فمُذَكَّـر"[1] . كمـا أَوردَ اعتراضـاً آخَـرَ ، وقـال : "وقولُـه : (ولامستويا فيـه مَـعَ المؤنـث) عبـارةٌ أسْـخَفُ مِـنَ الأُولى ؛ لأنّ (مستويا) عَطْفٌ على (أَفْعَل فَعْلاء) ، فيكونُ المعنى : وألّا يكونَ الوصفُ المذكّرُ مستويا في ذلك الوصْفِ مَعَ المؤنث . ولامعنى لهذا الكلام ، وكيف يَستَوي الشيءُ في نَفْسِه مع غـيرِه؟ ولو قال : ولامستويا فيه المذكّرُ مَعَ المؤنثِ . لكان شيئا"[2] .

الدراسة :

ذَكَر الرضيُّ أنّ في قول المصنف :"وشَرْطُه إنْ كان .." ثلاثةَ مآخِذَ ، بيّنَها بِمَا سَلَفَ ذِكْرُه .

وأقول : أمّا المأخذانِ الأوّلُ والثاني فأُوافِقُه عليهما ، وأمّا الثالثُ فَفِيـه ـ كمـا ذَكَـر عصامُ الدين الإسفراييني ـ أنّ الرضيَّ قد بَيَّنَ في بَحْثِ حروفِ الشَّرْطِ أنّ إلغاءَ الشرْطِ بـينَ المبتدأ والخبر ـ مع إمكانِ جَعْلِ ماجُعِلَ خَبَرًا جَزاءً ، وجَعْلِ مجمـوعِ الشَّـرْطِ والجـزاءِ خَـبَرًا ـ لايجوزُ ، كما في نحو (أَنَا إنْ جِئْتَني أُكْرِمُكَ) ، فإنّـه يجـوزُ جَعْلُ (أُكْرِمـكَ) جـزاءً ، وجَعْلُ مجموعِ الشَّرْطِ والجزاءِ خَبَرًا ، فلايجوزُ جَعْلُ (أُكْرِمـكَ) خَـبَرًا ، ومـانحن فيـه ليـس مِـنْ هـذا القَبِيل[3] .

وذَكَر الهنديُّ أنّه يمكِنُ تصحيحُ عبارةِ المصنف ، وقال : "يُمكِنُ تصحيحُها بوجوهٍ :

الأول : أنّ (شَرْطُه) مبتدأ محذوفُ الخبرِ ، أيْ : شَرْطُه على التفصيل ، بِقَرينةِ مابَعدَه مِنَ الجملتين ، أو : شَرْطُه مايُذكَرُ ، كما قِيلَ في قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[4] إنّ التقدير : الزانيةُ والزاني حُكْمُهُمَا مايُذكَرُ . فـ﴿اجْلِدُوا﴾ ابتداءُ بَيانٍ ، وقولُه : (إنْ كـانَ ...) جملةٌ مستأنفةٌ .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٧-٣٧٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٣٦ .

(٤) سورة النور : من الآية (٢) .

والثاني : أنْ يُحملَ الكلامُ على حذفِ (أمّا) ، فتكونَ الفاءُ في جوابِ (أمّا) ، ويُمنَعَ اختصاصُ اعتراضِ الشّرطِ بينَ المبتدأ والخبرِ بالشّعرِ .

والثالث : أنْ يقالَ : الشرطيةُ خبرُ قولِهِ : (شرْطُه) بجَعْلِ الضميرِ المقدّرِ بعدَ الفاءِ عائدًا إلى الشرْطِ ، وعلى هذا يَلزَمُ حذفُ العائدِ المرفوعِ منَ الجملةِ الواقعةِ خبرًا ، وذا غيرُ جائزٍ لِمَا صرّحَ به الشّارحُ في بَحْثِ المبتدأ .

ولَنَا أنْ نُقدّرَ حيثُ امتنَعَ حذفُ الضميرِ اسْمَ الإشارةِ ، وكَفَى به رابطًا ، أيْ : شَرْطُه - إنْ كانَ اسمًا - فَذلِكَ الشّرْطُ حَصولُ مذكّرٍ ، ونقولُ : إنّها خبرٌ"[1] .

والناظرُ في هذه الوجوهِ يجدُ أنّه ليس فيها وجْهٌ حَوَى رَدًّا على كلِّ ماأورده الرضيُّ حولَ عبارةِ المصنفِ إلّا الوجْهَ الثالثَ ، وأنّ عبارةَ المصنفِ - على ماحاولَ الهنديُّ فيها مِنْ تصحيحٍ - لاتخلُو مِنْ ركاكةٍ كما قال الرضيُّ .

وأمّا قولُ المصنفِ : "ولامستويا فيها مَعَ المؤنّثِ" فَوَجْهُ السّخافَةِ فيه - على ماذَهَبَ الرضيُّ - أنّ الضميرَ في (مستويا) وفي (فيه)-وهو أيضا ضميرُ (ألّا يكونَ أفْعَلَ فَعْلاء)-راجعٌ إلى الوصْفِ في قوله : "وإنْ كان صفةً فمذكّرٌ يَعْقِلُ" .

وقد دَفعَ الهنديُّ هذه السخافةَ بأنْ جَعَلَ ضميرَ (ألّا يكونَ) عائدًا إلى المذكّرِ ، لاإلى الوصْفِ ، فيكونُ المعنى - كما ذَكَرَ - : شَرْطُه - إنْ كان صفةً - حصولُ مذكّرٍ وعَدَمُ كَوْنِ المذكّرِ مستويا في ذلك الوصفُ مَعَ المؤنّثِ ، أو معناه : إنْ كان ذلك الاسمُ صفةً فهو مذكّرٌ يَعْقِلُ وذو عَدَمِ كونِ المذكّرِ (أفْعَلَ فَعْلاء) ، وعَدَمِ كونِ ذلك المذكّرِ مستويا فيه مَعَ المؤنّثِ[2] . وأمّا الجامي فقد جَعَلَ ضميرَ (ألّا يكونَ أفْعَلَ فَعْلاء) راجعًا إلى الاسْمِ ، قال : "(وشَرْطُه) أيْ : وشَرْطُ الاسمِ الذي أُريدَ جَمْعُه جَمْعَ المذكّرِ الصحيحِ .. (ألّا يكونَ) ذلك الاسمُ الكائنُ صفةً (أفْعَلَ فَعْلاء) .. (ألّا يكونَ) الاسْمُ المذكورُ مذكّرًا (مستويا فيه) أيْ : في هذه الصفةِ"[3] .

---

(١) حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٤٤ .

(٢) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٤٥-٢٤٦ .

(٣) الفوائد الضيائية ١٨٢/٢-١٨٣ .

وماذَهَبَ إليه الرضيُّ مِنْ أنّ ضميرَ (مستويا فيه) عائدٌ إلى الوصف هو الأَوْلَى - عندي إذ هو المتبادَرُ إلى الذهنِ والأقْرَبُ إليه . وممن ذَهَبَ أيضا إلى أنّ عبارةَ المصنـفِ كـان حَقُّهـا أَنْ تكونَ هَكَذا : ولامستويا فيه المذكّرُ مَعَ المؤنّثِ . عصامُ الدينِ الإسفراييني[1] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر :شرح الكافية للعصام ص٢٣٦ .

المسألة السابعة عشرة : في شروط جمع المؤنث السالم

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب جمع المؤنّث السّالم : "المؤنّثُ : مالَحِقَ آخِرَه ألِفٌ وتاءٌ . وشَرْطُه إنْ كانَ صفةً وله مذكَّرٌ فَأَنْ يكونَ مذكَّرُه جُمِعَ بالواو والنونِ ، وإنْ لم يكنْ له مذكّرٌ ، فَأَنْ لايكونَ مجرّدا عَنْ تاءِ التأنيثِ ، كـ(حائضٍ) ، وإلّا جُمِعَ مطلقا"[(١)] .

وتَعَقَّب الرضيّ قولَ ابن الحاجب : "وإلّا جُمِعَ مطلقا" ، وقال : "ليس بسَديد ؛ لِأَنَّ الأسماءَ المؤنّثةَ بتاءٍ مقدّرةٍ ، كـ(قِدْر ، ونَار ، وشَمْس ، وعَقْرَب ، وعَيْن) مِنَ الأسماءِ الّتي تأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ لايَطَّرِدُ فيها الجمعُ بالألف والتاء ، بَلْ هو فيها مسموعٌ ، كـ(السَّمَاوَاتِ) و(الكائنَاتِ) و(الشَّمالاتِ) في الرياح[(٢)] ، وذلك لِخَفاء هذا التأنيثِ ؛ لأنّه ليس بحقيقيٍّ ولاظاهرِ العَلَامةِ"[(٣)] .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ أنّ مايُجمعُ بالألف والتاء قياسا ذو تاءِ التأنيثِ مطلقا ، عَلَمًا كان كـ(طَلْحَة)[(٤)] و(فَاطِمَة)[(٥)] ، أو اسْمَ جنس ، كـ(سُنْبُلَة) ، وعَلَمُ المؤنّثِ مطلقا ، كـ(زَيْنَب) و(سُعْدَى)[(٦)] ، وصفةُ المذكرِ الّذي لايَعقِلُ ، نحوُ (أيّام مَعْدُودات)[(٧)] ، ومصَغَّرُه ، نحو (دُرَيْهِمَات)[(٨)] ، واسمُ الجنسِ المؤنّث بالألف ، نحو (بُهْمَى وبُهْمَيَات)[(٩)]

---

(١) الكافية ص١٧٦ .

(٢) ينظر : اللسان (شمل) ٣٦٦/١١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٨٨/٣ .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه ٣٩٤/٣ ، المقتضب ٧/٤ .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه ٤٠٦/٣-٤٠٧ .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه ٣٩٧/٣ .

(٧) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٠٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/١ .

(٨) ينظر : كتاب سيبويه ٣٩٤/٣ ، المقتضب ١٦٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/١ . وبهمى : نبت . اللسان (بهم) ٥٩/١٢ .

و(صَحْراء وصَحْرَاوَات) و(حُبلَى وحُبلَيَات) [1] إنْ لم يكُنْ (فَعْلَى فَعْلان) ، كـ(سَكْرَى) أو (فَعْلاء أفْعَل) [2] كـ(حَمْراء) غيرَ منقولَيْن إلى الاسمية حقيقةً أو حكْمًا ، نحو (بَطْحَاء) فإنّها صفةٌ مقابلةٌ في الأصل لـ(أَبْطَح) لكنْ غلَبَ استعمالُها بلاموصوف ، فأشْبَهَتِ الأسماءَ ، فجُمِعَتْ جَمْعَها ، فقيل : (بَطْحَاوَات) [3] ، وغيرُ ماذُكِرَ لايُجمَعُ بالألف والتاء قياسا ، قال ابنُ مالكٍ في التسهيل : "يُجمَعُ بالألف والتاء قياسا ذو تاءِ التأنيثِ مطلقا .. وماسِوَى ذلك مقصورٌ على السماع" [4] ، وقال في الشَّرح : "والمرادُ (بِمَا سِوَى ذلك) مالاعَلَمِيةَ فيه ، ولاعَلامَةَ مِنْ أسماءِ المؤنّثِ وصفاتِهِ ، فتدخلُ في ذلك نحو (شَمْس ، ونَفْس ، وأتَان ، وعَنَاق ، وامرأةٌ صَبُور ، وكَفٌّ خَضيب ، وجَارِيَةٌ حَائِضٌ ومِعْطَار) فلايُجمَعُ شيءٌ مِنْ هذه الأسماءِ والصفاتِ ونحوها بالألف والتاء إلّا إذا سُمِعَ ، فيُعَدُّ مِنَ الشواذِّ عنِ القياس ، ولايُلحَقُ به غيرُه فَمِنَ الشاذِّ (سَمَاء وسَمَوَات) و(أَرْض وأَرَضَات)" [5] .

مِمّا سَبَق يظهَرُ لَنا أنَّ قولَ ابن الحاجب : "وإلّا جُمِعَ مطلقا" - كما ذَكَرَ الرضيُّ - لم يكنْ سديدا . وممن أخَذَ على ابن الحاجب المأخَذَ نَفْسَه عصامُ الدينِ الإسفرايِني [6] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٣/٣٩٤ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٣/٦٤٧ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه ٣/٦٤٧ ، الأصول ٣/٢٥ ، التسهيل ص٢٠ .

(٤) التسهيل ص٢٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٤ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٣٨ .

المسألة الثامنة عشرة
في قول ابن الحاجب في شروط عمل اسم الفاعل : "... أو الهمزة أو (ما)"

جاءَ ابنُ الحاجب في الكافية بشروطِ عملِ اسمِ الفاعلِ ، فقال : "ويَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ معنى الحالِ أو الاستقبالِ ، والاعتمادِ على صاحِبِهِ ، أو الهمزةِ أَوْ (مَا)" (1) .

وتَعَقَّبَ الرضيُّ قولَه : "أو الهمزةِ أَوْ (مَا)" ، وقال معترضا : "الأَوْلَى ـ كما قال الجزوليُّ ـ حَرْف الاستفهامِ أَوْ حَرْف النفيِ ليشمَلَ نحوَ (هَلْ ضاربٌ الزيدانِ؟) ، و(لاضاربٌ أخواكَ) ، و(لامضروبٌ أبواكَ) (2) ، و(لاضَارِبًا زيدًا) و(إنْ قائمٌ أبواكَ)" (3) .

الدراسة :

ذَكَر النحاةُ لإعمالِ اسمِ الفاعلِ شروطا ، منها اعتمادُه على نفيٍ أو استفهامٍ ، وقد نَصَّ أكثرُهم على هذا الشرطِ دونَ أَنْ يَخُصَّ النفيَ أو الاستفهامَ بأداةٍ ، وممن فَعَلَ ذلك ، وأَطْلَقَ الزمخشريُّ ، قال : "ويُشترَطُ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ أَنْ يكونَ في معنى الحالِ أو الاستقبالِ .. ويُشترَطُ اعتمادُه على مبتدأ ... أو حَرْف استفهامٍ أو حَرْف نَفْيٍ" (4) . وممن أَطلَقَ أيضا الجزوليُّ (5) ، وابنُ يعيش (6) ، والشلوبين (7) ، وابن عصفور (8) ، وابن مالك (9) ،

---

(1) الكافية ص١٨٠ .
(2) هذا المثال فيه نظر إذ الحديث عن اسم الفاعل ، لااسم المفعول .
(3) شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٣ .
(4) المفصل ص٢٢٨-٢٢٩ .
(5) ينظر : الجزولية ص١٥٠ .
(6) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦ .
(7) ينظر : التوطئة ص٢٤٣ .
(8) ينظر : المقرب ص١٣٧ .
(9) ينظر : التسهيل ص١٣٧ .

وابنه بدر الدين[١] ، وابن النحوية[٢] ، والمرادي[٣] ، وابن هشام[٤] ، والجامي[٥] ، وعصام الدين الإسفراييني[٦] .

وذَهَب بعضُهم ، فقَيَّدَ الاستفهامَ بالهمزة ، والنفيَ بـ(مَا) ، مِمَّنْ فَعَلَ ذلك عبدُ القاهرِ الجرجاني ، قال : "فلايَعمَلُ اسمُ الفاعلِ عَمَلَ الفِعْلِ إلّا بعدَ أنْ يَعتمدَ على شيءٍ ، والذي يَقَعُ اعتمادُه عليه خمسةُ أشياءَ ... والسببُ الرابعُ : همزةُ الاستفهامِ في قولهم : أَقائِمٌ أخَواكَ؟ ... والخامسُ : (مَا) في قولِكَ : ماذاهِبٌ غلامَاكَ"[٧] ولَعَلَّ ابنَ الحاجب تأثَّرَ بعبد القاهرِ في هذا التقييدِ . وممن قَيَّدَ أيضا النفيَ والاستفهام ابنُ القوّاس[٨] .

وكما قَيَّدَ ابنُ الحاجب النفيَ والاستفهامَ في الكافية في باب اسم الفاعلِ قَيَّدهما أيضا في الوافية[٩] ، لكنَّه في شَرْح الوافية أَطلَقَ النفيَ إذ قال : "وشَرْطُ إعمالِه كَفِعْلِه أَنْ يكونَ بمعنى الحال والاستقبالِ ،والاعتمادُ على مَن هو له ، أو همزةِ الاستفهامِ أو حَرْفِ النفي"[١٠] كذلك فإنّه في الكافية عندَ ذِكْرِه شروطَ الصفةِ التي تَقَعُ موقعَ المبتدأ ، ولها مرفوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ أَطلَقَ النفيَ ، وقال : "فالمبتدأُ هو الاسمُ المجرَّدُ ... أو الصفةُ الواقعةُ بعدَ حَرْفِ النفي"[١١] ومِنَ المعلومِ أنّ اسمَ الفاعلِ داخِلٌ تحتَ هذه الصفة .

هذا ، وأُوافِقُ الرضيَّ فِيمَا أَخَذَه على ابن الحاجب لِلْعلةِ التي بَيَّنَهَا ، وذُكِرَت في صدر المسألة ، وأيضا لالتزام أكثرِ النحاةِ - كما تَقَدَّمَ - بإطلاق لفظِ الاستفهامِ والنفي .

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٤ .
(٢) ينظر : ابن النحوية ص٣١٩ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٣/١٥-١٦ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢١٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٨٩ .
(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/١٩٨ .
(٦) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٤١ .
(٧) المقتصد ١/٥١١-٥١٢ .
(٨) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٧٩ .
(٩) ينظر : شرح الوافية ص٣٢٣ .
(١٠) شرح الوافية ص٣٢٤ .
(١١) الكافية ص٧٤ .

ومن وافق الرضيّ فيما أخذه على ابن الحاجب ابنُ النحوية[1] ، والمرادي[2] ، وعصام الدين الإسفراييني[3] . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : ابن النحوية ص٣١٩ .
(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١/٢٦٩ .
(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٤١ .

المسألة التاسعة عشرة : في شروط اسم التفضيل

قال ابنُ الحاجب في الكافية في باب اسم التفضيل : "وشَرْطُه أَنْ يُبنَى مِنْ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ لِيُمكِنَ البناءُ ، ليس بِلَوْنٍ ، ولاعَيْبٍ ؛ لِأَنّ مِنْهما (أَفْعَل) لِغَيْرِه"[١].

واستَدرَكَ الرضيُّ على ابن الحـاجب قولَـه : "ولاعَيْـبٍ ، لأنّ مِنهمـا (أَفعَـل) لِغَـيره" وقال : "ينبغي أَنْ يقالَ : مِنَ الألوانِ والعيوبِ الظاهرةِ ؛ فإِنَّ الباطنةَ يُبنَى مِنْها أَفْعَلُ التفضيـل نحوُ (فُلانٌ أَبلَدُ مِنْ فُلانٍ ، وأَجْهلُ منه ، وأَحْمَقُ ، وأَرْعَنُ ، وأَهْـوَجُ ، وأَخْرَقُ[٢] ، وأَلَـدُّ[٣] وأَشْكَسُ[٤] ، وأَعْيَا[٥] ، وأَعْجَمُ ، وأَنْوَكُ مع أَنّ بعضَها يجيءُ منه (أَفْعَل) لِغَيرِ التفضيـل أيضا كـ(أَحْمَق وحَمْقَاء) ، و(أَرْعَن ورَعْنَاء) ، و(أَهْوَج وهَوْجَاء) ، و(أَخْـرَق وخَرْقَـاء) ، و(أَعْجَـم وعَجْمَاء) ، و(أَنْوك ونَوْكَاء) ، فَلَايَطَّرِدُ أيضا تعليلُهُ بـأَنّ منهمـا (أَفْعَل) لِغَـيرِه . فـالأَوْلَى أَنْ يقالَ : لايُبْنَى أَفْعَلُ التفضيلِ مِنَ الألوان والعيوب الظاهرةِ دُونَ الباطنـةِ ؛ لِأَنّ غـالبَ الألـوان أَنْ تأتيَ أفعالُها على (افْعَلَّ وافْعَالَّ) ، كـ(ابْيَضَّ) ، و(اسْوَدَّ) ، و(احْمَارَّ) ، و(اصْفَارَّ) ، فَحُمِلَ كلُّ ماجَاءَ مِنَ الثلاثيِّ عليهما . وأَمّا العيوبُ المحسوسةُ فليس الغالِبُ فيها المزيدَ فيـه ، لَكِـنّ بعضَها المزيدَ فيه أكثرُ استعمالا فيه مِنْ غيره ، كـ(احْوَلّ) ، و(اعْوَرّ) ، فإِنّهما أكثرُ استعمالا مِنْ (حَوِلَ وعَوِرَ) ، ولذلك لم يُقلَبْ واوُهُمَا حَمْلا على (احْوَلَّ) ، و(اعْوَرَّ) . ومالم يَجِئْ منـه (افْعَلّ) ولا(افْعَالّ) ، كـ(البَخَرِ) ، و(الفَقَمِ) ، و(العَرَجِ) ، و(العَمَـى) لم يُبْنَ منها لِكونِ بَعْضِها مِمّا لايَقْبلُ الزيادةَ والنقصانَ كـ(العَمَى) ، والبواقي محمولةً على القسمَيْنِ المذكوريـنِ في الامتناع"[٦].

---

(١) الكافية ص١٨٥ .

(٢) الأرعن والأهوج والأخرق والأنوك : الأحمق . اللسـان (رعـن) ١٨٢/١٣ ، و(خرق) ٧٥/١٠ ، و(نوك) ٥٠١/٣ .

(٣) الألد : الخَصِم الجَدِل الشحيح الذي لايَزِيغ إلى الحق . اللسان (لدد) ٣٩٠/٣ .

(٤) الأشكس : السَّيِّءُ الخُلُق . ينظر اللسان (شكس) ١١٢/٦ .

(٥) يقال : عَيِيَ بالأمر : عجز عنه ، وعَيِيَ في المنطق : حَصِر . ينظر : اللسان (عيا) ١١١/١٥ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٣ .

الدراسة :

عِبارةُ ابنِ الحاجبِ السابقةُ أَعْني قولَه : "ليس بِلَونٍ ولاعَيْبٍ" هي عبارةُ الزمخشريِّ ، فقد قال في المفصل : "قياسُهُ أنْ يُصاغَ مِنْ ثلاثيٍّ غيرِ مزيدٍ فيه ممّا ليس بلونٍ ولاعَيْبٍ"(١) .

وقد اختُلِفَ في علة امتناعِ صَوْغِ أَفْعَلِ التفضيلِ مِنَ الألوانِ والعيوبِ .

فاحتَجَّ بعضُهم بأنّ الأصْلَ في أفعالها أنْ تكونَ زائدةً على الثلاثة ، نحو (اسْوَادَّ واسْوَدَّ واعْوَارَّ واعْوَرَّ) ، وأمّا (حَوِلَ وعَوِرَ) فمنقوصانِ مِنْ (احْوَالَّ واعْوَارَّ) ، فهي في الحكم زائدةٌ على الثلاثة ، يَدُلُّ على ذلك صِحّةُ الواوِ ، ولولا ملاحظةُ الأصْلِ لَقيلَ : عَارَ ، وحَالَ .

ومنهم مَنْ قال : إنّما لم يُتَعجَّبْ مِنَ الألوانِ والعيوبِ ؛ لأنّها خِلَقٌ ثابتةٌ في العادة ، وإنّما يُتَعجَّبُ ممّا يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ ، فجَرَتْ لذلك مَجْرَى الأجسامِ الثابتةِ على حالٍ واحدةٍ(٢) . وذَكَر ابنُ الحاجبِ في الكافية - كما تَقَدَّم - علةً ثالثةً للمنع ، فقال : "لأنّ مِنهما أَفْعَلَ لِغَيْرِه" وزادَ هذه العلةَ وضوحًا في شَرْحه على المفصل . فبَعدَ أنْ ذَكَرَ العلتيْنِ السابقتيْنِ قال : "والحقُّ أنّه إنّما لم يُتَعجَّبْ مِنهما ؛ لأنّه بُنِيَ مِنهما (أَفْعَلُ) لِغَيْرِ التفضيل ، فكَرِهوا أنْ يَبْنُوا منهما أَفْعَلَ التفضيلِ ، فَيَلْتَبِسَ ، فلِذلِكَ فَرَّقُوا بينهما في جَمْعِ التصحيحِ والتكسيرِ ، فجَمَعُوا كُلَّ واحدٍ بِجَمْعٍ لم يُجْمَعْ عليه الآخَرُ ، ومما يَدُلُّ على ذلك أنّهم تَعَجَّبُوا مِنَ العيْبِ إذا لم يكُنْ له (أَفْعَلُ) لِغَيْرِ التفضيل ، كقولك : زيدٌ أَجْهَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولَمْ يَتَعَجَّبوامِمّا ليس بِلَونٍ ولاعَيْبٍ إذاكان له (أَفْعَلُ) لِغَيرِ التفضيـلِ ، كقولِكَ : أَقْنَى(٣) ، وشِبْهِهِ مِنَ الحُلَى . فهذه العلةُ هي المستقيمةُ ، وينبغي أنْ يُضبَطَ بأنْ يقالَ : كُلُّ موضعٍ ليس بلونٍ ولاعيبٍ مِمّا لايُبْنَى منه (أَفْعَلُ) لغيرِ التفضيلِ ؛ لأنّه قد تَبَيَّنَ أنّ كونَه ليس بلَوْنٍ ولاعيبٍ لايَحْصُلُ به الضبطُ طَرْدًا ولاعَكْسًا ، بصحة قولهم : أَجْهَلُ وأَحْمَقُ . وامتناعِ قولِهم : أَقْنَى"(٤) . ومِمّنْ رَجَّحَ هذه العلةَ ابنُ مالكٍ(٥) .

---

(١) المفصل ص٢٣٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٦٥٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، ٩٣ .

(٣) القنا في الأنف ، طوله ودقة أرنبته مع حدب في وسطه . اللسان (قنا) ٢٠٣/١٥ .

(٤) الإيضاح ٦٥٣/١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣ .

والذي يظهرُ لي - واللهُ أعلم - هو صحةُ ماأَخَذَه الرضيُّ على ابن الحاجب مِنْ عدم تقييده العيوبَ بالظاهرة ؛ وذلك لِمَا ذَكَره ابنُ الحاجب نَفْسُه في شَرْح المفصل - وأَوْرَدتُه آنِفًا مِنْ أَنَّ كونَ اسْمِ التفضيل ليس بلون ولاعيب لايحصُلُ به الضبطُ طَرْدًا ولاعكسًا ؛ لِصِحّةِ قولهم : أَجْهَل وأَحْمَق . ومعلومٌ أَنَّ الجهلَ والحُمْقَ مِنَ العيوبِ الباطنةِ .

وأَمّا مانَقَضَ به الرضيُّ علةَ ابنِ الحاجب في امتناع صَوْغ اسْم التفضيل مِنَ الألوانِ والعيوبِ فيمكِنُ رَدُّه بِمَا دَفَعَه به عصامُ الدين الإسفراييني ، وهو قولُه : "ويمكِنُ دَفْعُه بِأَنَّه أَرَادَ منهما (أَفْعَل) لِغَيْرِه قياسًا مطَّرِدًا ، فَيَفْحُشُ الالتِباسُ ، فلايُنتقَضُ بِمَا جاءَ منه (أَفْعَل) مِنْ غيرِ اطِّرادٍ"[1] . وممن أقر بعدم اطراد ماذكره الرضي ابن مالك[2] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٤٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٢٤/٢-١١٢٥ .

المسألة العشرون : في إضافة اسم التفضيل

في الكافية ذَكَر ابنُ الحاجب أوجهَ استعمال اسم التفضيل ، فقال : "ويُستعمَلُ على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : مضافًا ، أو بـ(مِنْ) ، أو معرَّفًا باللام ... فإذا أُضيفَ فلَهُ معنيان : أحدُهما - وهو الأكثرُ - أنْ تقصِدَ به الزيادةَ على مَنْ أُضيفَ إليه ، فيُشترَطُ أنْ يكونَ منهم ، مثلُ (زيدٌ أفضلُ الناسِ)" (١) وقال في الشَّرح : "وإنَّما اشْتُرِطَ في هذا المعنى أنْ يكونَ مَنْ أُضيفَ إليه داخلاً في جُملةِ المفضَّلِ عليهم لتحصُلَ الشَّرِكةُ بينَ الجميعِ في هذاالمعنى لِذِكْرِه مَعَهم وتمييزِه بالتفضيلِ بلفظِ (أَفْعَل) ، كقولِكَ : زيدٌ أفضلُ الناسِ . وقد توَهَّمَ بعضُ الناسِ أنَّهُ مِنْ قبيلِ التناقُضِ ، وذلكَ أنَّكَ إذا قُلْتَ : زيدٌ أفضلُ الناسِ . فأنتَ مفَضِّلٌ زيدًا على مَنْ أُضيفَ إليه (أَفْعَل) ، ومِنْ جُملتِهم زيدٌ ، فأنتَ مفَضِّلٌ زيدا على نفسِه ، وهو محالٌ . والجوابُ : أنَّ (زيدًا) لم يُذكَرْ في الناسِ لِغَرَضِ التفضيلِ عليه مَعَهم ، وإنَّما ذُكِرَ مَعَهم لِغَرَضِ التشريكِ مَعَهم في أصْلِ الفَضْلِ ، فالوجهُ الذي ذُكِرَ به مَعَهم غيرُ الوجهِ الذي فُضِّلَ عليهم به ، وصَحَّ ذلكَ لأنَّ لِـ(أَفْعَل) جِهَتَيْنِ : ثُبوتُ أصْلِ المعنى ، والزيادةُ فيه ؛ إذِ الزيادةُ فرْعُ ثبوتِ أصْلِه" (٢) .

وتَعَقَّبَ الرضيُّ كلامَ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ وشَرْحِها ، واعترَضَ عليه بقولِه : "وليس قولُه : (على مَنْ أُضيفَ إليهِ) بمَرضِيٍّ ؛ لأنَّهُ مفضَّلٌ على مَنْ سِواه مِنْ جُملةِ ما أُضيفَ إليه ، وليس مفضَّلا على كلِّ مَنْ أُضيفَ إليه ، وكيفَ ذلكَ ، وهو مِنْ تلكَ الجملةِ ، فَيَلزَمُ تفضيلُ الشيءِ على نفسِه؟ وقولُ المصنفِ في دَفْعِ هذه الشُّبْهةِ : إنَّ زيدًا لم يُذكَرْ في النَّاسِ في قولِهم : زيدٌ أفضلُ الناسِ . لِغَرَضِ التفضيلِ عليه مَعَهم ، بل لِغَرَضِ التشريكِ مَعَهم في أصْلِ الفَضْلِ . ليس بشيءٍ ؛ لأنَّه لايَحْتاجُ لحصولِ هذا الغَرَضِ ، أيْ : التَّشريكِ في أصْلِ الفَضْلِ إلى واسطةٍ ؛ لأنَّ لفظَ (أَفْعَل) يَكْفِي في هذا لِما ذَكَرَ المصنفُ بعَيْنِه بعدَ هذا ، وهو قولُه : لـ(أَفْعَل) جِهتانِ : ثُبوتُ أصْلِ المعنى والزيادةُ فيه ، الزيادةُ فَرْعُ ثُبوتِ أصْلِه ، ولايَحصُلُ

(١) الكافية ص١٨٥-١٨٦ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٥١-٨٥٢ .

الفرع إلّا بعدَ الأصْل . فنقـولُ : لَفـظُ (أَفْعَل) يَـدُلُّ على اتصـاف صاحِبِـه بأَصْلِ الفِعْـلِ ، فلايحتاجُ لأَجْلِه إلى شَيْءٍ آخَرَ"[١] .

الدراسة :

جمهورُ النحاةِ على أنّ إضافةَ (زيد) في قولنا : زيدٌ أفضلُ الناس . منْ إضافـةِ (أَفْعَل) إلى ماهو بعضٌ له ، بمعنى أنّ زيدا داخلٌ في جُملة المفضَّل عليهم ، ومِمّـنْ ذَكَـر ذلـك المـبردُ ، قال : "فأمّا قولُكَ: أَنتَ أَفْرَهُ عَبْدٍ في الناس[٢] . فإنّما معناه: أَنتَ أَحَدُ هؤلاءِ الذين فَضَّلْتَهم ، ولايُضَافُ (أَفْعَل) إلى شيْءٍ إلّا وهو بعضُه ، كقولك : الخليفةُ أفضلُ بني هاشم . ولو قُلْتَ : الخليفةُ أَفضَلُ بني تميم . كان مُحَالا ؛ لأنّه ليس مِنْهم"[٣] . ومِمّنْ صَـرّح بذلـك أيضـا ابـنُ السراج قال : "إذا قُلْتَ : زيدٌ أَفضَلُ القوم . فقد أَضَفتَه إلى جماعةٍ هو أَحَدُهم ، تُزيدُ صِفَتُـه على صِفَتِهم ، وجميعُهم مشتركونَ في الصفة . تقولُ : عبدُ اللهِ أفضلُ العشـيرة . فهـو أَحَـدُ العشيرةِ ، وهم شركاءُ في الفَضْلِ ، والمفَضَّلُ مِنْ بينِهم يَزيدُ فَضْلُه على فَضْلِهم ، ويَدُلُّكَ على أنّه لابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ أَحَدَ ماأُضيفَ إليه أَنّكَ لو قُلْتَ : زيدٌ أفضلُ الحجارة . لم يَجُزْ"[٤] وممّنْ قال بذلك أيضا السيرافيُّ ، فعندَ شَرْحِه قولَ سيبويه : "فإنْ أَضَفتَ ، فقُلتَ : هـذا أوّلُ رَجُلٍ .اجتَمَعَ فيه لُزومُ النكرة ، وأَنْ يُلفَظَ بواحِدٍ ، وهو يُريـدُ الجمْـعَ"[٥] قـال : "يَعْني إذا أَضَفتَ (أَفْضَلَ) وبابَه فإنّكَ تُضيفُه إلى جَمْعٍ هو أحدُهم ، ولايكـونُ إلا ذلـكَ ، تقـولُ :زيـدٌ أفضلُ الناسِ ، وحِمارُكَ أَفْرَهُ الحمير ، وعبدُكَ خيرُ العبيد . فتُضيفُه إلى جماعةٍ هـو أحدُهـم ، كإضافة البعضِ إلى الكلِّ والواحدِ إلى جِنْسه ... لو قُلتَ : زيدٌ أفضلُ إخوتِه . لم يَجُزْ ، وإذا قُلتَ : زيدٌ أفضلُ الإخوةِ . جَازَ ، والفَصْلُ بينهما أنّ إخوةَ زيدٍ هم غيرُ زيدٍ ، وزيـدٌ خـارجٌ عن جُمْلَتِهم . فإذا كان زيدٌ خارجًا عَنْ إخوته صار غيرَهُم ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : زيدٌ أفضَـلُ إخوتِه . كما لم يَجُزْ أنْ تقولَ : حمارُكَ أَفْرَهُ البِغالِ . لِأَنّ الحِمَـارَ غـيرُ البِغَـالِ .. وإذا قُلْـتَ :

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٥٦-٤٥٧ .

(٢) في الصحاح ٦/٢٢٤٢ : الفاره : الحاذق بالشيء .

(٣) المقتضب ٣/٣٨ .

(٤) الأصول ٢/٦ .

(٥) كتاب سيبويه ١/٢٠٣ .

زيدٌ خيرُ الإخوةِ . جاز ؛ لأنّه أحدُ الإخوةِ ، والاسمُ يَقَعُ عليه وعلى غيره ، فهو بعضُ الإخوةِ .. ولايجوزُ في المضاف مِنْ هذا الباب التثنيةُ والجمعُ ... وإنّما لم يُثَنَّ ، ولم يُجمَعْ ، ولم يُؤَنَّثْ بمثلِ العلةِ التي لم يُثَنَّ مِنْ أجلها (هذا أفضلُ مِنكَ) ... لأنّهما جميعًا للتفضيل إلّا أنّ المضافَ يُفَضَّلُ على جنسِهِ بالذي هو بعضُه ، ودالٌّ على تفضيلِ غيْرِه"[١] . وممن قال بهذا القولِ أيضا الفارسيُّ[٢] ، وابن يعيش[٣] ، والمرادي[٤] ، والجامي[٥] .

وذَهَب الرضيُّ - كما تَقَدَّم - إلى أنّ زيدًا في قولهم : زيدٌ أفضلُ القومِ . ليس داخِلا في جُملة المفضَّلِ عليهم ، وإنّما هو مفضَّلٌ على مَنْ سِواه مِنْ جُملة القومِ ، وممَّنْ أخَذَ بقولِ الرضيِّ الهنديُّ[٦] ، والخضري . قال الخضريُّ : "والمرادُ بكونه بعْضَه أنّ موصوفَه داخِلٌ في المضاف إليه بِحَسَبِ مفهومِ اللفظِ قبلَ الإضافةِ ، وإنْ كانَ خارجًا عنه بعدَها بِحَسَبِ الإرادةِ ؛ لِئَلّا يَلزَمَ تفضيلُ الشيءِ على نَفْسِه"[٧] .

والذي أَميلُ إليه هو قولُ الرضيِّ لِمَا ذَكَره مِنْ أنّ القولَ بِدُخول المفضَّلِ في جملة المفَضَّل عليه يودّي إلى تفضيل الشيءِ على نَفْسِهِ ، وأمّا مادفَعَ به ابنُ الحاجبِ تَوَهُّمَ إفضاءِ دخولِ المفضّلِ في جنْسِ المفضَّل عليهم إلى تفضيلِ الشيءِ على نَفْسِهِ فيمكِنُ رَدُّه بِمَا ذَكَرَه الرضيُّ ، وهو أنّ إفادةَ اشتراكِ المفضَّلِ والمفضَّلِ عليه في أصْلِ الفَضْلِ هي مهمّةُ (أَفْعَلِ) التفضيلِ ؛ إذْ لابُدَّ مِن اشتراكِ المفضولِ والفاضِلِ فيمَا (أَفْعَلُ) مِنْهُ ؛ لِأنّ (أَفْعَلَ) يَتَضمَّنُ معنى المصدرِ والفِعْلِ[٨] ، فمعنى (زيدٌ أفضلُ العشيرةِ) : أنّ فَضْلَه يَزيدُ على فَضْلِ مَنْ سِوَاه مِنْ جُملة العشيرةِ . والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٠-٢١ .
(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٨١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥ .
(٤) ينظر :توضيح المقاصد ١٢١/٣ .
(٥) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢١٦ .
(٦) ينظر : حاشية الهندي على الكافية الورقة ٢٦١ .
(٧) حاشية الخضري ٢/٤٨ .
(٨) ينظر : الأصول ٢/٦-٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٠ ، شرح عمدة الحافظ ص٧٦٦ .

المسألة الحادية والعشرون
في قول ابن الحاجب : ".. وهو في المعنى لِمُسَبَّب"

تحدَّثَ ابنُ الحاجب في الكافية عَنْ عَمَلِ اسم التفضيلِ قائلا : "ولايَعمَلُ في مَظْهرٍ إلّا إذا كانَ صفةً لِشَيءٍ ، وهو في المعنى لِمُسَبَّب .."[(١)].

قال الرضيُّ معقِّبًا : "الأظهرُ في اصطلاحهم أنْ يقالَ في المتعلِّقِ : السَّبَبُ ، لاالمُسَبَّبُ"[(٢)].

الدراسة :

المشهورُ في اصطلاح النحاةِ تسميةُ المتعلِّقِ سَبَبًا لامُسَبَّبًا ، ومِنْ ذلك ماذكره سيبويه في باب الصفة المشبَّهةِ حينَ قال : "هذا بابُ الصفةِ المشبّهةِ بالفاعلِ فيمَا عَمِلتْ فيه ، ولَمْ تَقوَ أنْ تعمَلَ عَمَلَ الفاعلِ ؛ لأنّها ليستْ في معنى الفعلِ المضارعِ ... إنّما تعمَلُ فيمَا كان مِنْ سَبَبِها معرَّفًا بالألف واللام أو نكرةً"[(٣)] ، وممن نحا أيضا هذا النحْوَ المبردُ[(٤)] ، والزجاجي[(٥)] والسيرافي[(٦)] ، والرماني[(٧)] ، والصيمري[(٨)] ، وعبد القاهر الجرجاني[(٩)] ، والأعلم الشنتمري[(١٠)] ، والجزولي[(١١)] ، وابن معط[(١٢)] ، والشلوبين[(١٣)] ،

(١) الكافية ص١٨٧ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٦٧/٣ .
(٣) كتاب سيبويه ١٩٤/١ .
(٤) ينظر : المقتضب ١٥٨/٤ .
(٥) ينظر : الجمل للزجاجي ص٩٤ .
(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩/٢أ .
(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٦٣/٢ .
(٨) ينظر : التبصرة ٢٢٩/١ .
(٩) ينظر : المقتصد ٢٦٧/١، ٥٥٠ .
(١٠) ينظر : النكت ٤٤٨/١ .
(١١) ينظر : الجزولية ص١٥١ .
(١٢) ينظر : الفصول الخمسون ص٢١٩ .
(١٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٨٥/٢ .

وابن عصفور[١] ، وابن مالك[٢] ، وابن القواس[٣] ، وبدر الدين ابن مالك[٤] .

وماصنعه ابنُ الحاجبِ مِنْ ذِكْرِه لفظَ مُسَبَّبٍ بَدَلَ لفظِ سَبَبٍ ـ مرادا به المتعلَّقَ ـ حاولَ عصامُ الدين الإسفراييني الاعتذارَ عنه بقوله : "وإنّما عَدَلَ عنِ السَّببِ إلى المسَبَّبِ للتنبيه على أنّهُ لايَلْزَمُ أنْ يكونَ في المعنى السَّبَبَ الوَاقِعَ،بل يَكْفِي أنْ يكونَ لِمَا جَعَلَ المتكلِّمُ سَبَبًا صحيحًا كانَ أو سَقِيمًا"[٥] .

والذي أَرَاهُ ـ كما ذَكَرَ الرضيُّ ـ أَنّ التقَيُّدَ بالأشهر في اصطلاح النحاةِ هو الأَوْلَى والأَسْلَمُ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٨/٢ .

(٢) ينظر : التسهيل ص١٣٩ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٩٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٤٦ .

(٥) ينظر : عصام على الجامي ص٢٩٣ .

المسألة الثانية والعشرون : في زيادة الباء

ذكر ابنُ الحاجب في الكافية معانيَ حروفِ الجرّ ، ومنها (الباء) ، فقال : "و(الباءُ) للإلصاق .. وزائدة في الخبرِ في الاستفهام والنفي قياسًا ، وفي غيره سَماعًا"[١] .

واعترضَ الرضيُّ على إطلاقِ لفظِ الاستفهامِ والنفيِ ، وقال : "قولُه : (وزائدة في الخبرِ والاستفهام) بـ(هَلْ) ، لا في مطلقِ الاستفهام ، فلا يُقالُ : أزيدٌ بقائمٍ؟ كما يقالُ : هَلْ زيدٌ بقائمٍ؟ . قولُهُ : (والنفي) . بـ(لَيْسَ) ، نحوُ (ليس زيدٌ براكبٍ) ، وبـ(مَا) ، نحوُ (مازيدٌ براكبٍ) ، وقيل : بـ(لا) التبرئةِ أيضا ، نحوُ (لاخيرَ بخيرٍ بعدَهُ النّارُ) . والأَوْلى أنّها بمعنى (في) ولم يُسمَعْ في النفي بـ(إنْ) ، فمَا كان للمصنف أنْ يُطلِقَ النفيَ والاستفهامَ"[٢] .

الدراسة :

ذكر النحاةُ أنّ مِنْ معاني الباءِ الزيادةَ للتأكيد ،وقد مَثّل بعضُهم لهذا المعنى بوقوعها في الخبرِ المنفيِّ بـ(لَيْسَ) و(مَا) ، ومِمّنْ صنعَ ذلك المبردُ ، قال : "ولو قلتَ (إلّا شيء) لم يَصلُحْ لأنّ التقديرَ : لستَ إلا بشيءٍ ، وهذا محالٌ ؛ لأنّ الباءَ إنّما تُزادُ في غيرِ الواجبِ توكيدًا ، تقولُ : مازيدٌ بقائمٍ ، و : ليس زيدٌ بمنطلقٍ"[٣] ومِمّنْ فَعَلَ ذلك أيضا الفارسيُّ[٤] ، وابن الضائع[٥] ، والجامي[٦] ، وعصام الدين الإسفراييني[٧] .

وقد صَرّحَ بعضُهم بأنّ زيادتَها في هذيْنِ الموضعيْنِ مقيسٌ ، ومِنْ هؤلاءِ ابنُ عصفورٍ[٨] ، والمرادي[٩] . وبَيّنَ ابنُ مالكٍ أنّها تُزادُ أيضا بعدَ(لا) التبرئةِ ، و(مَا) المكفوفةِ

(١) الكافية ص٢١٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٨٢ .
(٣) المقتضب ٤/٤٢٠-٤٢١ .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٤٦ .
(٥) ينظر : ابن الضائع ص١٦٨ .
(٦) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٣٢٥ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٨٥ .
(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٢ .
(٩) ينظر : الجنى الداني ص٥٣-٥٤ .

بـ(إنّ) ، وبَعدَ نفيِ فِعْلٍ ناسخٍ[1] ، وبِمَّا مَثَّلَ به للأخيرِ قولُ الشاعرِ[2] :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

وأضافَ ابنُ الناظمِ ، والمراديُّ أنّها تُزادُ بَعدَ (لا) أُخْتِ (ليس)[3] ، واستشهدا بقوله[4] :

وَكُنْ لي شَفيعاً يومَ لاذو شَفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوادِ بنِ قَارِبِ

وذَكَرَ المراديُّ أَنّ ظاهرَ كلامِ بعضِ النحاةِ أنّه يجوزُ القياسُ على زيادتها في خَبَرِ (لا) العاملةِ عَمَلَ (ليس) ، وفي خَبَرِ فِعْلٍ ناسخٍ مَنفيٍّ[5] ، وصَرّحَ ابنُ هشامٍ بأنّ زيادتَها في الخَبَرِ المنفيِّ مطلقا يجوزُ القياسُ عليه[6] .

هذا مايتعلّقُ بزيادةِ الباءِ في الخبرِ بعدَ النفيِ ، وأمّا مايَخُصُّ زيادتَها في الخبرِ بعدَ الاستفهامِ فقد ذَكَرَ بعضُهم أنّها تُزادُ بعدَ (هَلْ) ولم يذكرْ غيرَها ، وممّنْ فَعَلَ هذا ابنُ الحاجبِ[7] ، وابنُ مالكٍ[8] ، والجامي[9] ، وعصامُ الدينِ الإسفراييني[10] ، ومَثّلَ ابنُ مالكٍ[11] لذلك بقولِ الشاعرِ[12] :

يَقُولُ إذا أَقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بِدائِمِ

---

(1) ينظر : التسهيل ص٥٧ ، شرحه لابن مالك ٣٨٢/١-٣٨٣ .

(2) هو الشنفرى ، ديوانه ص٥٩ ، والبيت في : العيني ١١٧/٢ ، شرح التصريح ٢٠٢/١ .

(3) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١٤٨ ، الجنى الداني ص٥٤ .

(4) سبق تخريجه في ص

(5) ينظر : الجنى الداني ص٥٤ .

(6) ينظر : مغني اللبيب ١١٠/١ .

(7) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤٧/٣ .

(8) ينظر : التسهيل ص٥٧ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٧/١-٤٣٨ .

(9) ينظر : الفوائد الضيائية ٣٢٥/٢ .

(10) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٨٥ .

(11) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١ .

(12) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٨٦٣/٢ (طبعة الصاوي) ، وفي العيني ١٣٥/٢ ، أقلولى : ارتفع . وأقردت : سكنت .

وبعدُ .. فمِنْ خلالِ ماسَبق تَبيّنَ أنّ الباءَ لاتُزادُ في الخبر بَعدَ كلِّ نفي ، فلاتُزادُ بعدَ (إن) النافية مَثلا ، وأنّها أيضا لاتُزادُ في الخبر بعدَ كلِّ استفهام ، كَمَا ظَهرَ أنّه يمكنُ أنْ تُزادَ في النفي - إضافةً إلى ماذَكَرَ الرضيّ - بعدَ فعل ناسخ منفيّ ، وبَعدَ (لا) العاملةِ عَمَلَ (ليس).

هذا ، وماصنعه ابنُ الحاجب مِنْ إطلاقِ النفيِ والاستفهامِ قد سَبَقَه إليه الجزوليّ إذْ قال : "الباءُ تكونُ للإلصاق .. وتكونُ زائدةً في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبَر ، إلّا أنّ زيادتَها في الخَبَرِ مقصورٌ على النفيِ والاستفهام في الأَعْرَف"[١] ، ولعلّ ابنَ الحاجبِ تأثّرَ به في ذلك . وممّنْ أخَذَ بنَقْدِ الرضيّ الجامي[٢] ، وعصام الدين الإسفراييني[٣] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الجزولية ص١٢٧ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٣٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٢٨٥ .

المسألة الثالثة والعشرون : في اجتماع الشرط والقسم

لاجتماع الشَّرْطِ والقَسَم أحكامٌ ذكرها ابنُ الحاجب في الكافية بقوله : "وإذا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكلامِ على الشرْطِ لَزِمَه الماضي لفظا أو معنًى ، وكان الجوابُ للقَسَمِ لفظا ... وإنْ تَوَسَّطَ بتقديم الشَّرْطِ أو غيرِه جازَ أَنْ يُعتَبَرَ ، وأَنْ يُلغَى ، كقولك : أَنَا واللهِ إنْ تَأْتِني آتِكَ ، وإنْ أَتيتَني واللهِ لآتينَّكَ"[١] .

ولم يَستحسن الرضيُّ إطلاقَ المصنف في قوله : "وإن تَوَسَّطَ بتقديم الشرْطِ أو غيره جاز أَنْ يُعتَبَرَ وأَنْ يُلغَى" وذَكَر أَنّ مسألة تَقَدُّمِ غيرِ الشَّرْطِ على القَسَمِ فيها تفصيلٌ ، وذلكَ أَنّ غيرَ الشرْطِ المتقدّم - وهو الطالبُ للخَبَر - إمّا أَنْ يكونَ خَبَرُه جملةً أو مفردا ، فإنْ كان جملةً جازَ أَنْ يُلغَى القَسَمُ وأَنْ يُعتَبَرَ . وإنْ كان الخَبَرُ مفردا وَجَبَ إلغاءُ القَسَمِ ، كما أنّه إذا تَقَدَّمَ على القَسَم (لَوْ) و(لَوْلا) مِنْ أدوات الشَّرْطِ وَجَبَ إلغاءُ القَسَمِ[٢] .

الدراسة :

إذا وَقَعَ القَسَمُ في كلام فيه شَرْطٌ أو ذو خَبَرٍ فإمّا أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوَّلَ الكلامِ أو يَتوسَّطَه أو يتأخَّرَ عنه ، فإذا توسَّطَ القَسَمُ الكلامَ فإمّا أَنْ يَتقدَّمَ عليه الشرطُ أو غيرُه ، فإنْ تَقَدَّمَ عليه الشرْطُ فإمّا أَنْ يكونَ (لَوْ) و(لَوْلا) ، أو لا ، فإنْ كانَ أَحَدَهما وَجَبَ - على ماذكَر الرضيُّ - إلغاءُ القَسَم ، ومستنَدُه في ذلك أَنّ جوابَ (لَوْ) و(لَوْلا) لايكونُ إلا جملةً فِعْليةً خَبَرِيةً ، ولايكونُ جملةً قَسَميةً[٣] . وإنْ كانَ الشَّرْطُ غيرَ (لَوْ) و(لَوْلا) جاز اعتبارُ القَسَمِ ، وجاز إلغاؤُه . وأَمّا إنْ تَقَدَّمَ على القَسَم غيرُ الشَّرْطِ - وهو طالبُ الخَبَر - فإمّا أَنْ يكونَ خَبَرُه جملةً أو مفردا ، فإنْ كان جملةً جاز أَنْ يُلغَى القَسَمُ وأَنْ يُعتَبَرَ ، نحوُ (أَنَا واللهِ أَقومُ) ، و(أَنَا واللهِ

(١) الكافية ص٢٣٦ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٠-٤٦١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٩

لَأَقُومَنَّ) . وإنْ كان الخبرُ مفردا وَجَبَ حينئذٍ ـ على ماذَكَر الرضيُّ ـ إلغاءُ القَسَمِ ، وحُجَّةُ الرضيِّ في ذلك أَنَّ جوابَ القَسَمِ لايكونُ إلا جملةً(١) .

وماذَكَره الرضيُّ أُوافِقُه عليه لِوُضوحِ حُجَّتِهِ في ذلك ، وعليه كان ينبغي على ابن الحاجب أَنْ يُفصِّلَ في الحكْمِ ولايُطلِقَ . وممن أَخَذ على ابن الحاجب المَأْخَذَ نَفْسَه عصامُ الدينِ الإسفرايينيُّ(٢) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦٠/٤ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للعصام ص٣١٠ .

خاتمة البحث

هذا ، وقد أسفر البحث عن نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

(١) أن الرضي - كما عرف عنه - يعد بحق - في معظم اعتراضاته - محققا ومدققا بارعا .

(٢) أن الرضي لم يقتصر في مآخذه على آراء ابن الحاجب في الكافية فقط بل تعداها إلى غيرها من مؤلفات ابن الحاجب .

(٣) أن مآخذ الرضي على أحكام ابن الحاجب ومايتصل بها كان لها النصيب الأوفر من مجموع الاعتراضات ، فقد بلغت اعتراضاته على الأحكام (٧٤) اعتراضا ، على حين كان مجموع الاعتراضات (١٦٥) اعتراضا .

(٤) انفراد الرضي بآراء مخالفا فيها رأي جمهور النحاة .

(٥) إتيان الرضي - في معظم اعتراضاته - ببديل لما يعترض عليه ، وتارة لايذكر بديلا .

(٦) أن الغالب على الرضي - عند اعتراض ابن الحاجب - ألا يعمد إلى التشهير واللوم ، وربما فعل ذلك[١] .

(٧) أن الرضي كان يأخذ على ابن الحاجب بعض الألفاظ في عباراته ، ولو وجه اهتمامه إلى آراء ابن الحاجب لكانت الفائدة أعظم والمنفعة أكثر .

(٨) ذهابه - في بعض الأحيان - عند تفصيل بعض المسائل - إلى النقل عن ابن الحاجب من شرحه على المفصل وغيره ، وهذا يعطي - في نظري - انطباعا بأن الرضي - على تفوقه على ابن الحاجب في تحرير معظم المسائل - لايرقى إلى مكانته العلمية .

(٩) أن الرضي كان يأخذ على الكافية - وهي باكورة أعمال ابن الحاجب - دون النظر في سائر مصنفات ابن الحاجب ، وهذا - في نظري - هضم لحق ابن الحاجب ؛ إذ قد يطلق ابن الحاجب - كما بين في البحث - في كتاب ماقيده في آخر ، ويفصل في مؤلف ماأجمله في مؤلف آخر .

---

(١) ينظر في ذلك : ص٢٢٨ ، ص٣٨٥ ، ص٤٠٢ .

(١٠) أن الرضي كان أحيانا يطلق ـ في معرض الاحتجاج على ابن الحاجب ـ كلاما ثم يتبين بعد مطالعة كتب النحو عكس ماقال[١] ، ولاأدري هل اطلع الرضي في هذا الشأن على كتب لم تصل إلينا أم أن ذلك ضرب من التسامح تعارف عليه العلماء فيما بينهم؟

---

(١) مثال ذلك قوله في حكاية الحال المستقبلة ص٢٣٨ : "وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية" . وللمزيد ينظر : ص١٤٣ ، ص٣٠٦ ، ص٤٣٢ .

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	٤	٢٠١-٢٠٢
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	٥	١٢٨
سورة البقرة		
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ	١٩	٤٢
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ	٦٢	١٤٣-١٤٥- ١٨٥
وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ	٧٢	٢٣٩
مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ	٨٩	١٩٠
فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ	٩١	٢٦٣
وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ	١٢٤	١٠٦
لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ	١٥٠	٣٩٦
أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ	١٨٧	٢٧٦
فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ	١٩٧	١٨٦
فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا	٢٠٠	١٧٠
وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ	٢٠٤	١٩٢
سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ	٢١١	٢٢٩
قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	٢١٧	١٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ	٢٢١	٢٧
لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ	٢٢٦	١٩٢
فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ (على قراءة)	٢٨٣	٢٥٠
وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٢٨٤	٢٩٦

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	٢١	٣٤٦
ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	٥٩	٢٣٨-٢٣٩
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ	١٨٠	١٣٠

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ (على قراءة)	١	١٦٧-١٦٨-٢١٦
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ	٢	٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦
فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا	٤	١٧٤-١٧٦
يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ	١١	١٣٠
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً	١١	١٢٩-١٣١
وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً	١١	١٢٩-١٣٠-١٣١

الآية	رقمها	الصفحة
فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ	١٧٦	١٣٠
سورة المائدة		
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	٢	٢٦٢
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ	٤	١٢٥
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ	٦	٣٤٧
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ	٦	٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى	٨	١٠٥
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ	٧١	٣٩٦
كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ	١١٧	١٦٢
هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ	١١٩	٤٣٨
سورة الأنعام		
أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ	٦	٢٣٠
وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ	٣٤	٢٧٣
قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ)بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ	٤٠-٤١	١٢٨
قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ	٦٣-٦٤	١٢٧

الآية	رقمها	الصفحة
يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا	١٥٨	٣٩٧
سورة الأعراف		
إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ	٦٤	٨٤
سورة التوبة		
أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ	٣	٤٠٥-٤٠٧
إِلَّا تَنصُرُوهُ	٤٠	٣٩٦
إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ	٤٠	٢٤٤
سورة هود		
أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٨	١٨٤
فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ	١٢	٨٤
وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ	٥٢	٢٧٥
قَالُوا سَلَامًا	٦٩	٣٤١
وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا	٧٢	١٠١
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ	٨١	١٧٩-١٨١
وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ	٨١	١٧٩-١٨٠- ١٨١-١٨٢
سورة يوسف		
أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ	١٣	٢٤٣
إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ	٢٦	٢٦١
يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ	٣٩	١٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الرعد		
وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ	٥	٢٦٣
جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ	٢٣	١٦٢
سورة الحجر		
وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ	٢٠	١٧٠
سورة النحل		
إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ	٥١	٥٨
سورة الإسراء		
فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا	٢٢	٥٤
سورة الكهف		
وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ	١٨	٢٣٩
مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا (على قراءة)	٧٦	٢١٦
سورة مريم		
أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ	٣٨	٨٨
وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا	٦٦	٣٠٨
سورة طه		
بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ	١٢	٢١٠

الآية	رقمها	الصفحة
إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا	٧٢	١٥٧
أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ	١٢٨	٢٣٠
سورة الأنبياء		
لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ	٥٤	١٦٢
سورة المؤمنون		
وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ	١٨	٤٤٣
وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ	٥٢	٤٠٨
قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ	٨٦-	١٢٥
الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ	٨٧-	
مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ	٨٨-٨٩	
سورة النور		
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا	٢	٤٤٥
يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ (على قراءة)	٣٦-٣٧	١٢٦
سورة الفرقان		
لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا	١٤	١٠٨
لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا	٢٨	٢٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القصص		
هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ	١٥	٢٣٨
وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ	٥٨	٢٢٩
سورة العنكبوت		
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٦٣	١٢٦
سورة الروم		
ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ	٢٥	٢٣٥
ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ	٢٨	٤٠٨
وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	٣٦	٢٣٦
سورة لقمان		
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٢٥	١٢٦-١٢٧
سورة السجدة		
أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ	٢٦	٢٣٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة سبأ		
يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ (على قراءة)	١٠	٢٩١
بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٣٣	١٩٢-١٩٣- ١٩٤-١٩٥- ١٩٦
سورة فاطر		
وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا	٩	٢٣٨
سورة يس		
فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ	٧٧	٢٣٧
قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ	٧٨-٧٩	١٢٥-١٢٦
سورة ص		
لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ	٢٤	٢٧٥
سورة الزخرف		
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ	٩	١٢٥-١٢٦- ١٢٧
وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٨٧	١٢٦
سورة الدخان		
كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ	٢٥	٢٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجاثية		
إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ	٣-٤-٥	٣٠٧
سورة ق		
وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا	٣٦	٢٣٠
سورة الذاريات		
فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ	٤٨	٤٤٢
سورة النجم		
فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى	٦-٧	١٦٣
وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى	٢٦	٢٢٨
أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى	٣٥	٤٠٨
سورة القمر		
وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا	١٢	٥٤
إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٤٩	٢٩٦-٢٩٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة		
أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ	٤٧	٣٠٩
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ	٨٨	٢٧٨
سورة الصف		
مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ	١٤	٢٧٥-٢٧٦
سورة الجمعة		
قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ	٨	١٣٥
سورة التحريم		
قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ	٣	١٢٦
سورة الحاقة		
نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	١٣	٥٨
سورة المزمل		
وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا	٨	٨٠
فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ	١٦	
سورة الإنسان		
إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا	٣	٩
وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا	٢٤	٣٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المرسلات		
فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ	٢٣	٤٤٣
سورة الانشقاق		
وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ	١٨	٢٣٤
سورة البروج		
فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ	١٦	١٩٠
إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ	١٠	١٣٥
وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ	١٤	٥٤
سورة الليل		
وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى	١	٢٣٤-٢٣٢
سورة العلق		
بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ	١٦-١٥	٢١١-٢١٠
سورة القدر		
سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ	٥	٢٥٥
سورة العصر		
إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ	٢	٢٤٤

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين ، وتسبحا ثلاثا وثلاثين ، وتحمدا ثلاثا وثلاثين	٣١٠
أعور عينه اليمنى	٢٥٠
إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا	١٧٠
رحمك الله يأبا بكر ، فلقد كنت كثيرا ماأسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر	١٦٣
شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعهما	٢٥٠
صفر ردائها	٢٥٠
مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة	٣٩٣

فهرس الشعر والرجز وأشطار الأبيات

(أ) فهرس الشعر والرجز :

القافية	البحر	الصفحة
	قافية الهمزة المكسورة	
من ورائها	الطويل	٢٩٤
	قافية الباء المضمومة	
واجب	الطويل	١٣٤
	قافية الباء المكسورة	
قارب	الطويل	١٤٤-٤٦٢
الجرب	الكامل	١٣٤
شهاب	الكامل	٢٦٣
	قافية التاء المكسورة	
فشلت	الطويل	٢١١
	قافية الحاء المضمومة	
ناصح	الطويل	٤٣٣
لابراح	مجزوء الكامل	١٤٣-١٤٤
	قافية الحاء المكسورة	
سلاح	الطويل	٣٢٥

القافية	البحر	الصفحة
	قافية الخاء المضمومة	
الطبخ	الرجز	١٤٥
لامستصرخ	الرجز	١٤٥
	قافية الدال المفتوحة	
غدا	الطويل	١٨٤
	قافية الدال المضمومة	
عاهد	الطويل	٢٩٤
محمد	الطويل	٣٣٣
يخلد	الطويل	٣٦٦
	قافية الدال المكسورة	
الأباعد	الطويل	١٣٢-١٣٣
	قافية الراء الساكنة	
عمر	الرجز	٦٣
	قافية الراء المفتوحة	
فأقصرا	الطويل	٢٥٩
	قافية الراء المضمومة	
سائر	الطويل	٢٧٠
المقادر	الطويل	٢٩٥

القافية	البحر	الصفحة
	قافية الراء المكسورة	
ولاقصر	البسيط	٢١٠-٢١٢
فجار	الكامل	٢٢١
الدار	الرجز	١٥٩-١٩٣- ٢٠١
	قافية السين المفتوحة	
فارسا	الطويل	١٧٢
	قافية العين المضمومة	
واسع	الطويل	٢٦٩
تصرع	الرجز	٤٤٤
	قافية القاف المضمومة	
أحرق	الطويل	٤٠٦-٤٠٧- ٤٠٩
	قافية القاف المكسورة	
في شقاق	الوافر	٤٠٥-٤٠٦
	قافية اللام المفتوحة	
ليناالا	الكامل	١٦٣
رملا	الخفيف	١٦٣

القافية	البحر	الصفحة
	قافية اللام المضمومة	
نوافله	الطويل	١٩٣
أعجل	الطويل	٤٦٢
نتتفل	البسيط	٢٧٠
والفتل	البسيط	٢٧١
مكحول	البسيط	٤٣٣
	قافية اللام المكسورة	
بالرجال	الوافر	١٦٦
العقال	الخفيف	٢١٧-٢١٨
	قافية الميم المضمومة	
يبتسم	البسيط	٤٣
المظلوم	الكامل	٤٢٥
	قافية الميم المكسورة	
حازم	الطويل	٢٦١-٢٦٢
بدائم	الطويل	٤٦٢
	قافية النون المضمومة	
أدان	الطويل	٢٤٧
فلان	الطويل	٢٤٧

القافية	البحر	الصفحة
	قافية النون المكسورة	
تخوفيني	الوافر	٣٦٧
ذبيان	الكامل	٢٤٦
بفلان	الكامل	٢٤٦
	قافية الهاء المفتوحة	
وافيها	البسيط	١٣٤
	قافية الهاء المضمومة	
طللاهما	الطويل	٢٤٩
مصطلاهما	الطويل	٢٤٩
واقيا	الطويل	١٤٤
	قافية الياء المفتوحة	
باديا	الطويل	٢٧٠

(ب) **فهرس أشطار الأبيات :**

شطر البيت	الصفحة
إذا ماانتسبنا لم تلدني لئيمة	٢٦٢
لعاب الأفاعي القاتلات لعابه	١٣٣
إذا إنه عبد القفا واللهازم	٢٣٧
وقائلة خولان فانكح فتاتهم	٤٤٤
يابؤس للجهل ضرارا لأقوام	٣٦٤
فلاوأبيك خير منك إني	٢١٠-٢١١
ولقد أمر على اللئيم يسبني	٢٤٥
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	٢٦٣

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات والرسائل العلمية :

* الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، ليحيى بن حمزة العلوي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم (١٠٤٦) و(١٠٤٧) نحو ، عن نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، برقم (٣/٢) و(٢) .

* إعراب الحماسة ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم (٤٣٥) ، عن نسخة مكتبة يكيني جامع بتركيا ، برقم (٩٦٦) .

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني مصورة عن نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، برقم (٧٠٦٨٦) نحو ، الجزء الأول .

* حاشية الهندي على كافية ابن الحاجب ، لشهاب الدين أحمد بن عمر الهندي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم (٣٧٧) نحو ، عن نسخة مكتبة الأحمدية بحلب ، برقم (٩٥٠) .

* شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، عن نسخة دار الكتب .

* ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي (رسالة دكتوراه) بجامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد يحيى علوان حسون البلداوي ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق ، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد حسن محمد عبد الرحمن ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .

* أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية ، مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد حماد بن محمد الثمالي ١٤٠٩-١٤١٠هـ .

* البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية ، للعلامة علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني القرشي ، تحقيق ودراسة ، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

* تحقيق الجزء الثاني من كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (رسالة دكتوراة) بجامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد محمد السعيد عبد الله .

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه) بجامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد حماد البحيري ، ١٩٨٠م .

* الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية ، لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني ، دراسة وتحقيق ، الجزء الأول من الكلمة إلى آخر التوابع ، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية ـ إعداد عبد المجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك .

* شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد سلوى محمد عمر عرب ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

* شرح الفريد ، لعصام الدين الإسفراييني ، تحقيق ودراسة ، (رسالة ماجستير) بجامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد نوري ياسين حسين ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* شرح كتاب سيبويه ، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق ودراسة ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد محمد إبراهيم يوسف شيبة ، ١٤١٤-١٤١٥هـ .

* شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، تحقيق ودراسة ـ من أول الكتاب إلى أول المنصوبات ـ (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ، إعداد الطالبة فتحية حسين عبد الغفور عطار ، ١٤٠٧-١٤٠٨هـ .

* شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، تحقيق ودراسة ـ من أول المنصوبات إلى أول المبنيات ـ (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد الطالبة عفاف طاهر أمير بنتن ، ١٤٠٩-١٤١٠هـ .

* قطعة من شرح الأصول في النحو ، للرماني ، تحقيق ودراسة ، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد الطالب نصار بن محمد حميد الدين ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

* كتاب حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ، تحقيق ودراسة (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد حماد بن محمد الثمالي ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* كشف الوافية في شرح الكافية ، لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي ، دراسة وتحقيقا ، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد الطالبة سعيدة عباس عبد القادر شهاب ، ١٤٠٨هـ .

* هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ، لعبد القادر بن أبي القاسم أبي العباس المكي ، تحقيق ودراسة (إلى نهاية باب النائب عن الفاعل) ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية ـ إعداد محمود حسين الصيني ، ١٤٠٩هـ .

ثانيا : المطبوعات :

* ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، لطارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد ـ بغداد .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* الإرشاد إلى علم الإعراب ، لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي ، تحقيق الدكتور عبد الله علي الحسيني والدكتور محسن سالم العميري ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .

* الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار المعارف بدمشق ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .

* الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

* الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

* إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م .

* الألفية في النحو والصرف ، لابن مالك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م .

* أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ـ المعروف بابن الشجري تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

* أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

* الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، لأبي عمرو عثمان بن عمر ـ المعروف بابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

* الإنصاف في مسائل الخلاف ، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين عبد الله ابن عمر البيضاوي ، دار الجيل .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

* الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ـ بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ـ القاهرة ، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .

* إيضاح المبهم من معاني السلم ، للشيخ أحمد الدمنهوري ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

* بدائع الزهور في وقائع الدهور ، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ، الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير الدمشقي ، مكتبة المعارف ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

* البرهان في أصول الفقه ، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

* البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

* البغداديات = المسائل المشكلة .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

* البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

* تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضي الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ .

* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، مطابع دار الهلال ـ الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، تاريخ الإيداع ١٩٧٦م .

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، الجزء الأول ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله ـ المعروف بابن مالك ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ـ مصر ١٣٨٧هـ .

* تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ـ تونس ١٩٨٤م .

* تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* تفسير الجلالين للقرآن العظيم ، لجلال الدين السيوطي ، وجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .

* التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة الثالثة.

* التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الحسني ـ الرياض .

* التلخيص في القراءات الثمان ، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري ، تحقيق محمد حسن عقيل موسى ، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

* تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ـ المعروف بابن أم قاسم ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الفجالة ، الطبعة الثانية .

* التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ـ القاهرة .

* التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* جمهرة الأمثال لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، والدكتور عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

* الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري ، دار الفكر - بيروت ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

* حاشية السيد على المطول ، در سعادت ، مطبعة عثمانية ، ١٣١٠هـ .

* حاشية الشمني تقي الدين أحمد بن محمد علي مغني ابن هشام (المسماة بالمصنف من الكلام على مغني ابن هشام) ، وبهامشها شرح محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني ، المطبعة البهية بمصر .

* حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، المكتبة الإسلامية - ديار بكر بتركيا .

* حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري على متن السلم ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٤٧هـ .

* حاشية الشيخ محمد الأمير ، بهامش مغني اللبيب ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي بمصر .

* حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تصنيف يس بن زين الدين الحمصي الشافعي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .

* حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

* حاشية محمد علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

* حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي ، دار صادر - بيروت.

* الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

* الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي - بيروت ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف ـ المعروف بالسمين الحلبي - ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .

* ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف ـ مصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٠م .

* ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية - القاهرة .

* ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة ، صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م .

* ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، دمشق ، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م .

* ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، دار صادر ـ بيروت ، ١٩٧٤م .

* ديوان ذي الرمة ، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، حققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ـ بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م .

* ديوان الشنفرى ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى .

* ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، دار الجمهورية - بغداد ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .

* ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق الدكتور عزة حسن مكتبة دار الشروق - بيروت .

* ديوان الفرزدق ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

* ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه عبد الله الجبوري ، وخليل إبراهيم العطية ، مطبعة دار البصري - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م .

* ديوان معن بن أوس المزني ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، وحاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الجاحظ - بغداد ، ١٩٧٧م .

* ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، تاريخ الإيداع ١٩٨٥م .

* الرد على النحاة لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

* سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر دار التراث ـ القاهرة ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠هـ/١٦٩٨٠م .

* شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ودارة العلوم والثقافة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

* شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، مطبعة زيد بن ثابت ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

* شرح ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد ـ المعروف بابن الناظم ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ـ بيروت .

* شرح ألفية ابن معط ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ـ المعروف بابن القواس ، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

* شرح الأنموذج في النحو ، لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

* شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

* شرح التصريح على التوضيح ، لخالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ، دار الفكر بدون تاريخ .

* شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن ـ المعروف بابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة .

* شرح ديوان جرير ، لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، الجزء الأول ، دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت .

* شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

* شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م .

* شرح ديوان الفرزدق ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م .

* شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م ، دار القومية ـ القاهرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .

* شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه الدكتور إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢م .

* شرح الرضي على الكافية ، تعليق الشيخ يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، مطابع الشروق - بيروت .

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .

* شرح عصام على الكافية ، مطبعة دار السلطنة السنية .

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

* شرح الكافية ، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة .

* شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

* شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه ، للعلامة محمد بن أحمد الفتوحي ـ المعروف بابن النجار ـ تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

* شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، لابن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور صلاح رواي ، دار مرجان للطباعة ومطبعة حسان ـ القاهرة ، الطبعة الثانية .

* شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

* شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ـ المعروف بابن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

* شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

* شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد (أصل الكتاب رسالة دكتوراة) ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

* شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب بالعراق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

* الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ـ القاهرة ، تاريخ الإيداع ١٩٨٢م .

* شعراء أمويون ـ القسم الثاني ـ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، بغداد ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لإسماعيل بن محمد الجوهري ، تحقيق أحمدعبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* صحيح البخاري ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، ضبطه وخرج أحاديثه في صحيح مسلم الدكتور مصطفى ديب البغا ، دار القلم - دمشق - وبيروت الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* صحيح سنن المصطفى ، جمع إمام المحدثين الإمام أبي داود ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت .

* ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم - دمشق وبيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* عصام على الجامي

* العقد الفريد لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

* غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره ج.برجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

* الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر الشافعي - الشهير بالجمل ، دار الفكر .

* الفصول الخمسون ، لزين الدين بن الحسين يحيى ــ المعروف بابن معط ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي ، تاريخ الإيداع ١٩٧٧م .

* الفهرست ، لمحمد بن إسحاق - المعروف بابن النديم ، الناشر دار المعرفة - بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

* الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

* الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، شرحها رضي الدين الإستراباذي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، بدون تاريخ .

* الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - المعروف بسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

* كتاب الأمالي ، لأبي علي القالي ، دار الكتاب العربي - بيروت .

* كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية .

* كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد بالعراق ، ١٩٨٢م .

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة - بيروت ، بدون تاريخ .

* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ، ومحمد المصري ، بيروت ، دار الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

* اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر — بيروت ، دار الفكر — دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

* لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م .

* اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* ماينصرف ومالاينصرف ، للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

* مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

* مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق - المعروف بابن عطية تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق ، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال السيد إبراهيم ، ومحمد الشافعي صادق العناني ، مؤسسة دار العلوم ، الدوحة ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل - المعروف بابن سيده ، تحقيق مجموعة من العلماء ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

* المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر - بيروت .

* المذكر والمؤنث ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، دار الرائد العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

* المرتجل ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب - المعروف بابن الخشاب ، تحقيق ودراسة علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

* المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، دار المنارة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

* المسائل المشكلة - المعروفة بالبغداديات - ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني - بغداد ، تاريخ الإيداع ، ١٩٨٣م .

* المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

* المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في الفقه ، دار العلوم الحديثة - بيروت .

* مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، مطبعة الحجاز بدمشق ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

* معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق - جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي - المعروف بالأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية - الكويت ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

* معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* معجم البلدان ، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ، دار الكتاب العربي - بيروت .

* المعرب من الكلام الأعجمي ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني - القاهرة .

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى ـ الشهير بطاش كبرىزاده ـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

* مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م .

* المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ـ بيروت ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، مكتبة دار التراث ـ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (المشهور بشرح الشواهد الكبرى) ، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمدبن موسى العيني ، بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، دار صادر ـ بيروت .

* المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت ، مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ، ١٣٨٥هـ .

* المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

* المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٩٨٦م .

* ملا جامي ، مكتبة المثنى ببغداد .

* الملخص في ضبط قوانين العربية ، لأبي الحسين أحمد بن عبيد الله الإشبيلي ، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، لعبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ، ودار التربية ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

* نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

* النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد ـ المعروف بابن الجزري ، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

* النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

* نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب ، لأبي العباس أحمد القلقشندي ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، الناشر دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ/١٩٩١م .

* النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

* النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، دارالمعرفة ـ بيروت ، بدون تاريخ .

* الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، دار النشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م .

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، ودار الثقافة ـ بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
تمهيد	٢
أولا : تعريف موجز بابن الحاجب ورضي الدين الإستراباذي	٢
ثانيا : الاعتراضات النحوية (نشأتها ، أنواعها ، دواعيها)	٨
الفصل الأول : اعتراضاته على التعريفات	١٣
المسألة الأولى : في تعريف الكلام	١٤
المسألة الثانية : في تعريف المعرب	١٧
المسألة الثالثة : في تعريف الإعراب	٢٠
المسألة الرابعة : في تعريف الرفع من ألقاب الإعراب	٢٣
المسألة الخامسة : في تعريف العدل	٢٥
المسألة السادسة : في تعريف الخبر وبعض ماأصله المبتدأ والخبر	٢٧
المسألة السابعة : في تعريف المفعول المطلق	٣٠
المسألة الثامنة : في تعريف المفعول به	٣٢
المسألة التاسعة : في تعريف التحذير	٣٤
المسألة العاشرة : في تعريف المفعول فيه	٣٨
المسألة الحادية عشرة : في تعريف المفعول له	٤١
المسألة الثانية عشرة : في تعريف الحال	٤٤
المسألة الثالثة عشرة : في تعريف التمييز	٤٦

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة عشرة : في تعريف المستثنى	٤٨
المسألة الخامسة عشرة : في تعريف المضاف إليه	٥٢
المسألة السادسة عشرة : في تعريف التوابع	٥٤
المسألة السابعة عشرة : في تعريف النعت الخاص والعام	٥٧
المسألة الثامنة عشرة : في الفرق بين الاسم والصفة	٦١
المسألة التاسعة عشرة : في تعريف التأكيد	٦٣
المسألة العشرون : في تعريف البدل	٦٥
المسألة الحادية والعشرون : في تعريف بدل الكل	٦٧
المسألة الثانية والعشرون : في تعريف عطف البيان والبدل	٧٠
المسألة الثالثة والعشرون : في تعريف المعرفة	٧٣
المسألة الرابعة والعشرون : في تعريف أسماء العدد	٧٥
المسألة الخامسة والعشرون : في تعريف المؤنث الحقيقي	٧٧
المسألة السادسة والعشرون : في تعريف المثنى	٧٨
المسألة السابعة والعشرون : في تعريف المصدر	٨٠
المسألة الثامنة والعشرون : في تعريف الصفة المشبهة	٨٣
المسألة التاسعة والعشرون : في تعريف اسم التفضيل	٨٦
المسألة الثلاثون : في تعريف فعل ما لم يسم فاعله	٨٨
المسألة الحادية والثلاثون : في تعريف الفعل المتعدي	٩٠
المسألة الثانية والثلاثون : في تعريف الأفعال الناقصة	٩٢
المسألة الثالثة والثلاثون : في تعريف أفعال المقاربة	٩٤
المسألة الرابعة والثلاثون : في تعريف أفعال المقاربة أيضا	٩٧
المسألة الخامسة والثلاثون : في تعريف خبر (لا) التبرئة	٩٩
المسألة السادسة والثلاثون : في تعريف حروف الجر	١٠١

الموضوع	الصفحة
المسألة السابعة والثلاثون : في تعريف الاسم	١٠٣
المسألة الثامنة والثلاثون : في تعريف الضمير	١٠٥
المسألة التاسعة والثلاثون : في تعريف المنادى	١٠٨
المسألة الأربعون : في تعريف المندوب	١١٠
الفصل الثاني : اعتراضاته على الأحكام ومايتصل بها	١١٢
المسألة الأولى : في شرط العجمة المانعة من صرف العلم	١١٣
المسألة الثانية : في اشتراط تحرك الأوسط في العلم الأعجمي الممنوع من الصرف	١١٦
المسألة الثالثة : باب (أحمر) - إذا سمي به ثم نكر — بين الصرف وعدمه	١١٩
المسألة الرابعة : في حذف فعل الفاعل جوازا	١٢٤
المسألة الخامسة : في المطابقة بين الضمير والمعود إليه في باب التنازع إذا لم تلبس المخالفة بينهما	١٢٩
المسألة السادسة : في تقديم المبتدأ على الخبر إذا تساويا تعريفا وتنكيرا	١٣٢
المسألة السابعة : في دخول الفاء على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط	١٣٥
المسألة الثامنة : حذف الخبر في نحو (ضربي زيدا قائما)	١٣٨
المسألة التاسعة : حذف الخبر في نحو (كل رجل وضيعته)	١٤٠
المسألة العاشرة : في عمل (لا) عمل (ليس)	١٤٣
المسألة الحادية عشرة : دخول النفي في نحو (ماأنت إلا سيرا)	١٤٦

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية عشرة : إضافة العلم مع بقاء تعريفه	١٤٩
المسألة الثالثة عشرة : هل أصل ياء المتكلم المضاف إليها حركة أم سكون؟	١٥٢
المسألة الرابعة عشرة : الاختصاص هل هو منقول عن النداء أم لا؟	١٥٤
المسألة الخامسة عشرة : مجيء الضمير ظرفا	١٥٦
المسألة السادسة عشرة : المضاف إليه هل يكون ظرفا؟	١٥٩
المسألة السابعة عشرة : النصب في نحو (جئت وزيدا)	١٦٢
المسألة الثامنة عشرة : النصب في نحو (مالزيد وعمرو؟)	١٦٥
المسألة التاسعة عشرة : العطف في مثل (مالك وزيدا؟)	١٦٧
المسألة العشرون : نوع التمييز في (لله دره فارسا)	١٧١
المسألة الحادية والعشرون : في تمييز النسبة	١٧٤
المسألة الثانية والعشرون : إعراب النكرة في نحو (لله دره فارسا)	١٧٧
المسألة الثالثة والعشرون : في توجيه كلمة (امرأتك) في قوله تعالى ﴿ولايلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾	١٧٩
المسألة الرابعة والعشرون : النفي في (ما) و(ليس)	١٨٣
المسألة الخامسة والعشرون : رفع الاسم بعد (لا) الأولى في نحو (لاحول ولاقوة إلا بالله)	١٨٥
المسألة السادسة والعشرون : هل الإضافة اللفظية على تقدير حرف؟	١٨٨
المسألة السابعة والعشرون : مجيء الإضافة المعنوية على معنى (في)	١٩١

الموضوع	الصفحة
المسألة الثامنة والعشرون : في حركات الإعراب	١٩٧
المسألة التاسعة والعشرون : إضافة الوصف في قوله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾	٢٠١
المسألة الثلاثون : العطف في قولهم (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)	٢٠٤
المسألة الحادية والثلاثون : الترتيب في توابع (أجمع) عند اجتماعها	٢٠٨
المسألة الثانية والثلاثون : وصف النكرة المبدلة من المعرفة	٢١٠
المسألة الثالثة والثلاثون : إعراب الضمير البارز في نحو (زيد هند ضاربها هو)	٢١٣
المسألة الرابعة والثلاثون : حكم نون الوقاية مع الياء في (لدن)	٢١٥
المسألة الخامسة والثلاثون : إعراب (ما) من (ربما)	٢١٧
المسألة السادسة والثلاثون : العدل في (فجار) و(فساق) ونحوهما	٢٢٠
المسألة السابعة والثلاثون : هل (من) و(ما) و(كيف) ونحوهما من أدوات الاستفهام كنايات؟	٢٢٤
المسألة الثامنة والثلاثون : إعراب (كم) الخبرية والإنشائية	٢٢٦
المسألة التاسعة والثلاثون : دخول (من) الجارة على مميز (كم) الاستفهامية	٢٢٨
المسألة الأربعون : العامل في الظرف بعد القسم	٢٣٢
المسألة الحادية والأربعون : (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية	٢٣٥

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية والأربعون : حكاية الحال المستقبلة	٢٣٨
المسألة الثالثة والأربعون : الضمير في (ربه رجلا) بين التعريف والتنكير	٢٤٠
المسألة الرابعة والأربعون : هل اللام في نحو (اشتر اللحم ، واشرب الماء) للتعريف أم لا؟	٢٤٣
المسألة الخامسة والأربعون : استعمال (فلان) و(فلانة) في غير الحكاية	٢٤٦
المسألة السادسة والأربعون : (الحسن وجهه) و(حسن وجهه) بين الحسن والقبح	٢٤٨
المسألة السابعة والأربعون : المفعول الثاني والثالث لـ(أنبأ) وأخواته والجملة المحكية بالقول بين المفعولية والمفعولية المطلقة	٢٥٢
المسألة الثامنة والأربعون : مجيء (حتى) بمعنى (مع)	٢٥٤
المسألة التاسعة والأربعون : إعراب جملة الاستفهام في مثل (ليت شعري من أبوك؟)	٢٥٦
المسألة الخمسون : اختصاص معنى الحالية بـ(أو) عند عطف الجمل بها	٢٥٩
المسألة الحادية والخمسون : (إن) الشرطية ودلالتها على الاستقبال	٢٦١
المسألة الثانية والخمسون : المعطوف عليه بـ(بل) في النفي بين التقرير والسكوت عنه	٢٦٥
المسألة الثالثة والخمسون : وقوع فعل الشرط مضارعا عند تقدم القسم على الشرط	٢٦٩
المسألة الرابعة والخمسون : في زيادة حرف الجر (من)	٢٧١

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة والخمسون : مجيء (إلى) بمعنى (مع)	٢٧٤
المسألة السادسة والخمسون : مايقع بعد (أما) الشرطية	٢٧٨
المسألة السابعة والخمسون : في نون التوكيد	٢٨١
المسألة الثامنة والخمسون : في تخصيص زيادة حرف الإنكار (إن) بالساكن آخره	٢٨٣
المسألة التاسعة والخمسون : في التأنيث المانع من الصرف	٢٨٥
المسألة الستون : في تفصيل رأي الفراء في مسألة إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية	٢٨٨
المسألة الحادية والستون : في العطف على المنادى	٢٩٠
المسألة الثانية والستون : في نداء المعرف باللام	٢٩٣
المسألة الثالثة والستون : العطف على الجمل الفعلية في باب الاشتغال	٢٩٦
المسألة الرابعة والستون : في نصب المفعول له على المصدرية عند الزجاج	٢٩٩
المسألة الخامسة والستون : في الحال من الفاعل المعنوي	٣٠١
المسألة السادسة والستون : العامل في اسم الإشارة في (هذا بسرا أطيب منه رطبا)	٣٠٣
المسألة السابعة والستون : العطف على عاملين مختلفين	٣٠٦
المسألة الثامنة والستون : العامل في إذا الشرطية	٣٠٨
المسألة التاسعة والستون : في تقديم بعض الأحكام على بعض في باب المبتدأ والخبر	٣١١
المسألة السبعون : في علم الأوزان وعلم الجنس	٣١٣

الموضوع	الصفحة
المسألة الحادية والسبعون : في الملحق بالمثنى	٣١٨
المسألة الثانية والسبعون : في العدل الحقيقي والعدل التقديري	٣٢٠
المسألة الثالثة والسبعون : في شرط منع صرف المؤنث المعنوي إذا سمي به مذكر	٣٢٢
المسألة الرابعة والسبعون : في إغفال ابن الحاجب لباب الإغراء	٣٢٥
الفصل الثالث : اعتراضاته على العلل	٣٢٧
المسألة الأولى : في علة صرف (أفعى) و(أجدل) و(أخيل)	٣٢٨
المسألة الثانية : في علة منافاة الوصفية للعلمية	٣٣٢
المسألة الثالثة : في علة لزوم كون المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة	٣٣٤
المسألة الرابعة : في علة جواز وقوع المبتدأ نكرة بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة	٣٣٦
المسألة الخامسة : في علة جواز الابتداء بالنكرة إذا سبقت بنفي	٣٣٨
المسألة السادسة : في علة وقوع التخصيص في (سلام عليكم)	٣٤٠
المسألة السابعة : في علة امتناع اقتران الفاء بخبر (ليت) و(لعل)	٣٤٦
المسألة الثامنة : في علة ذكر ابن الحاجب كلمة (اسم) في حد المفعول المطلق	٣٤٨

الموضوع	الصفحة
المسألة التاسعة : في علة تسمية المصدر المؤكد لغيره بهذا الاسم	٣٥٠
المسألة العاشرة : في علة امتناع الجمع بين حرفي تعريف	٣٥٣
المسألة الحادية عشرة : في علة وقوع اسم المكان المبهم ـ دون المعين ـ ظرفا	٣٥٦
المسألة الثانية عشرة : في علة امتناع نحو (مازال زيد إلا عالما)	٣٦٠
المسألة الثالثة عشرة : في علة كون (لاأباله) و(لاغلامي له) ليس بمضاف حقيقة	٣٦٣
المسألة الرابعة عشرة : في علة امتناع الإضافة في نحو (الضارب زيد) عند الفراء	٣٦٨
المسألة الخامسة عشرة : في علة منع إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها	٣٧١
المسألة السادسة عشرة : في علة التوكيد أولا بالضمير المنفصل في نحو (قمت أنت نفسك)	٣٧٣
المسألة السابعة عشرة : في كيفية كون الضمير موضوعا لمتقدم حكما عند قصد الإبهام للتفخيم	٣٧٥
المسألة الثامنة عشرة : في علة أن حد ابن الحاجب للموصول ليس فيه دور	٣٧٧
المسألة التاسعة عشرة : في علة عدم عد اسم الفعل (فعال) من صيغ الأفعال	٣٨٠
المسألة العشرون : في علة بناء (لدن)	٣٨٢
المسألة الحادية والعشرون : في علة ذكر ابن الحاجب لكلمة (مذكر) في شروط جمع المذكر السالم	٣٨٥

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية والعشرون : في علة عدم الإضمار في المصدر ، وكذا جواز حذف فاعله	٣٨٧
المسألة الثالثة والعشرون : في علة تسمية باب (اسم الفاعل) بهذا الاسم	٣٩٠
المسألة الرابعة والعشرون : في علة منع عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر	٣٩٢
المسألة الخامسة والعشرون : في علة وجوب إظهار (أن) بين لام التعليل و(لا) النافية	٣٩٦
المسألة السادسة والعشرون : في علة دخول الفاء وعدمه على جواب الشرط إن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بـ(لا)	٣٩٨
المسألة السابعة والعشرون : في علة تقسيم ابن الحاجب لحروف الجر	٤٠١
المسألة الثامنة والعشرون : (إن) المكسورة حكما بمنزلة المفتوحة	٤٠٤
الفصل الرابع : اعتراضاته على العبارة	٤١٠
المسألة الأولى : في الإعراب بالحركات الأصلية	٤١١
المسألة الثانية : في صرف الممنوع من الصرف	٤١٥
المسألة الثالثة : في التركيب المانع من الصرف	٤١٧
المسألة الرابعة : في المصدر التشبيهي	٤٢١
المسألة الخامسة : في توابع المنادى المبني المفردة	٤٢٣
المسألة السادسة : في توابع المنادى المعرف باللام	٤٢٥
المسألة السابعة : في ترخيم العلم المنادى	٤٢٧

الموضوع	الصفحة
المسألة الثامنة : في أصل التركيب في (إياك والأسد)	٤٢٩
المسألة التاسعة : حول لفظ (مكان)	٤٣٠
المسألة العاشرة : في تقدم الظرف والحال على عاملهما المعنوي	٤٣٢
المسألة الحادية عشرة : في تمييز المفرد	٤٣٤
المسألة الثانية عشرة : في حذف عامل (كان)	٤٣٦
المسألة الثالثة عشرة : في بناء الظروف المضافة إلى الجمل	٤٣٨
المسألة الرابعة عشرة : في شروط جمع المذكر السالم	٤٤٠
المسألة الخامسة عشرة : في كلمة (يعقل) في قول ابن الحاجب : "وشرطه .. فمذكر علم يعقل"	٤٤٢
المسألة السادسة عشرة : في عبارة ابن الحاجب : "وشرطه إن كان اسما فمذكر علم"	٤٤٤
المسألة السابعة عشرة : في شروط جمع المؤنث السالم	٤٤٨
المسألة الثامنة عشرة : في قول ابن الحاجب في شروط عمل اسم الفاعل : "... أو الهمزة أو (ما)"	٤٥٠
المسألة التاسعة عشرة : في شروط اسم التفضيل	٤٥٣
المسألة العشرون : في إضافة اسم التفضيل	٤٥٦
المسألة الحادية والعشرون : في قول ابن الحاجب : "وهو في المعنى لمسبب"	٤٥٩
المسألة الثانية والعشرون : في زيادة الباء	٤٦١
المسألة الثالثة والعشرون : في اجتماع الشرط والقسم	٤٦٤
خاتمة البحث	٤٦٦

الفهارس العامة

فهرس الآيات	٤٦٨
فهرس الأحاديث	٤٧٩
فهرس الشعر والرجز وأشطار الأبيات	٤٨٠
فهرس المصادر والمراجع	٤٨٦
فهرس الموضوعات	٥٠٥